جـامعـة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية والعلاقـات الدولية
قسم الدراسات الدولية

الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية-الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: دراسات أورو متوسطية

إعداد الطالب لطفي صـور

تحت إشراف أ.د عمار بوحوش

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د أمينة رباحي	جامعة الجزائر 3	رئيســة
أ.د عمّار بوحوش	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
د. عيسى بن عقون	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
د. محمد السعيد مكي	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
أ.د فتيحة ليتيم	جامعة عنابة	عضوة مناقشة
أ.د شمسة بوشنافة	جامعة الأغواط	عضوة مناقشة

السنـة الجامعيـة: 1437-1438هـ - 2016-2017م

Say, “Indeed, my prayer, my rites of sacrifice, my living and my dying are for Allah, Lord of the worlds.

AYAH al-An`am 6:162

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ

الأنعام: 162

مقدمة

شهدت التوجهات التركية - الإيرانية في السنوات الأخيرة تحركات واسعة النطاق في دوائر خارجية مختلفة في إطار تصور كل من تركيا و إيران لدورها الإقليمي أو دورها العابر للأقاليم في بعض الأحيان، حيث اتسمت علاقات تركيا و إيران بالتنافس، ومحاولة كل منهما موازنة نفوذ الأخرى وارتباطاتها الإقليمية والدولية حيث تساعد الوثائق السياسية التركية والتي نجد التعبير المكثف عن مضامينها في كتابات داود أوغلو Davutoğlu ، ووثائق مجلس الأمن القومي الإيراني Supreme National Security Council (SNSC)، على إدراك حجم التنافس التركي الإيراني على موقع الدولة المركز في الإقليم، حيث تقوم كل دولة بتوظيف المعطيات الحضارية والجغرافية والثقافية و الاقتصادية للنفوذ وتحرص كلتا الدولتين على تقديم نفسيهما كنموذج يحتذى به و تكشف عن إستراتيجية متكاملة في هذا الجانب الذي قد يصل إلى حد التصادم.

وتستند هذه التصورات الجيو استراتيجية على بعض الفرضيات مثل القلق التركي من البرنامج النووي الإيراني، وتأثيرات الإرث التاريخي الصفوي-العثماني، والتنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز ، والقلق الإيراني من تنامي النزوع التركي نحو تركيا الكبرى (العالم التركي)، إلى جانب التنافس على العراق ، غير أن هذا التنافس لا يعني غياب أسس موضوعية للتعاون و التكامل، حيث تحول العديد من العوامل دون صعود مستوى التنافس إلى الصراع في الوقت الحاضر بين الطرفين، وأهمها وجود توازن في ميزان القوى بين الطرفين في مختلف المجالات، إضافة الى مصلحة البلدين في لجم النزعات الانفصالية الكردية التي شكلت عامل ثقة وتكامل بينهما، وهو الأمر الذي قنّنته الاتفاقيات الأمنية بين الجانبين والتي تقضي بعدم السماح للمعارضة في البلدين من استخدام أراضي الطرف الآخر و تعمل كلا الدولتين بثبات على إقامة روابط اقتصادية متينة و تعزيز التجارب السابقة للتنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي إضافة إلى القواسم الثقافية والتاريخية لشعوب المنطقة في إطار ما يسمى الحضارة التركية - الفارسية.

وتتوقف سياسات الدولتين في أقاليم آسيا الوسطى و الشرق الأوسط و الخليج على عوامل عديدة، أهمها حل التناقضات الداخلية، والقدرة على التأثير في دول هذه الأقاليم الفرعية ، ومواجهة نفوذ القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة و روسيا اللتان لا تزالان المحدد الأبرز لسياسات في المنطقة.

أهميـــة الدراســـة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية حيث تأخذ أهميتها من المكانة الهامة و الإستراتيجية لكل من تركيا و إيران في العلاقات الدولية ، نظرا لما تتمتع به الدولتان من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية ، إضافة إلى ثقلهما الديموغرافي وموقعهما الاستراتيجي والطبيعة الخاصة لعلاقاتهما بالغرب و القوى العظمى و احتلالهما مركزا مؤثرا على المستويين الإقليمي والدولي، و رغبة كل منهما في لعب أدوار إقليمية فاعلة حيث تتيح هذه الدراسة ، إمكانية رصد العلاقات و العوامل المتحكمة في الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية – الإيرانية، و فحص المتغيرات الجديدة المؤثرة على صعيد محددات هذه السياسات و تتبع عناصر الاستمرار و التغير في امتداداتها المستقبلية ، أما **الأهمية العملية** فتتمثل في محاولة تقديم مقاربة متكاملة لموضوع الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية-الإيرانية ضمن معطى زمني مرحلي بناءا على صيغ وأطر نظرية ومدركات عملية ، خاصة مع قلة الدراسات الأكاديمية والتي تناولت هذا الموضوع بالتحديد .

مبررات اختيار الموضـــوع

وقع اختيارنا على موضوع الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية-الإيرانية : جدلية التكامل والتنافس على النفوذ و القيادة ، لاعتبارات عديدة تتنوع بين الذاتية و الموضوعية :

أ – الأسباب الموضوعية :

بخصوص الاعتبارات الموضوعية فهي ترتبط أساسا بأهمية موضوع الدراسة وحداثته وكذا قلة الدراسات المتخصصة المهتمة في الأوساط الفكرية المعاصرة مما يجعله جديراً بالدراسة والبحث و محاولة منا تسليط الضوء على الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية-الإيرانية في إطار التفاعلات العالمية النشطة التي تشهدها المنطقة.

ب ـ الأسباب الذاتية :

أما بخصوص الاعتبارات الذاتية فهي تتعلق أساسا برغبة الباحث في معالجة موضوع يحتل موقعا هاما في قلب الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، وينزع لفهم الواقع الدولي انطلاقا من مطارحات نظرية، و من ناحية ثانية تكرست لدي الباحث قناعة طوال السنوات الماضية بالبحث في مجال العلاقات الدولية وكذا رغبة من الباحث في المساهمة ولو بشكل متواضع في تدعيم أسس البحث العلمي في تخصص العلاقات الدولية.

أدبيات الدراســـة

حظي موضوع الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية-الإيرانية بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين ، سواء تعلق الأمـر بالكتب أو الدراسات الأكاديمية و البحوث المنشورة في دوريات متخصصة. وتعددت الأدبيات السابقة التي تعلقت بالموضوع ، لكن مع مجموع فوارق جوهرية من الناحية المنهجية وطبيعة الإشكاليات المطروحة ، غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء محورية، و فيما يلي نورد أهم الكتب و الدراسات والمقالات التي تناولت موضوع بحثنا :

1 - دراسة **أحمد داود أوغلو** الموسومة ، **"العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في السياسة الدولية"** الصادر سنة 2010[1]. ينطلق فيه داوود أوغلو من اعتبار أن قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد بشكل رئيسي من موقعها الجيو-استراتيجي، ومن عمقها التاريخي. وعليه فإن تركيا ذات الهوية المركبة من هوية شرق أوسطية وبلقانية وآسيوية عليها أن تنتهج سياسة خارجية تهدف إلى إرساء دعائم استقرار داخلي وإقليمي، لأنه بواسطتهما يتحقق الأمن القومي التركي، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة أن توظف تركيا، أمثل التوظيف، موروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية. ومعلوم أن مفهوم "العمق الاستراتيجي" يجري تداوله عادة في الأدبيات العسكرية، إلا أن وزير الخارجية التركية يحاول أقلمته واستثماره في ميدان العلوم السياسية، وبالتحديد في علاقات بلاده الدولية، من خلال رصد مظاهر هذا العمق الذي تتمتع به تركيا، ساعياً إلى إخراجها من حالة الطرفية والهامشية، التي عاشتها خلال مرحلة الحرب الباردة وكانت تلعب فيها تركيا دور البلد العضو في حلف الناتو، ونقلها إلى مصاف بلد مركزي، فاعل ومبادر، ويقوم بأدوار محورية ومؤثرة في مختلف القضايا الإقليمية والدولية. يعتبر هذا الكتاب، دراسة هامة لمكانة ووضعية تركيا الحالية على المستوى السياسي الإقليمي والعالمي، يقدم قراءة شاملة ودقيقة للعمق التاريخي والجغرافي الذي يرتكز إليه موقع تركيا الدولي وسياستها الخارجية، في محاولة لدعم وترسيخ علاقات تركيا مع الدول العربية، بهدف استشراف مستقبل أكثر إشراقاً لهذه المنطقة من العالم.

2 -دراسة استشرافية للدكتور وليد عبد الحي بعنوان **إيران : مستقبل المكانة الإقليمية** 2020، صادرة عام 2010،[2] تتمثل مشكلة الدراسة التي يحاول الكتاب مقاربتها في طبيعة المكانة الإقليمية التي يمكن أن تحتلَّها إيران حتى عام 2020،

---

[1] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية**، تر : محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط2 ، 2011 .

[2] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010 .

في ظل التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بها. فقد أدت التغيرات التي عرفتها الساحة الإيرانية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين إلى أشبه ما يكون بإعادة تشكُّل للدولة الإيرانية وللمجتمع الإيراني المعاصر على حد سواء، مع ما تحمل تلك التغيرات من تحديات وفرص كبيرة للدولة والمجتمع معًا. وتأتي أهمية الدراسة انطلاقًا من معالجتها لمستقبل المكانة الإقليمية لإيران من جانبين: أولهما نظري؛ إذ سعت الدراسة إلى التعريف بمفهوم المكانة الإقليمية ومؤشراتها، ومن ثَمَّ تتبع مسار مؤشرات هذه المكانة؛ بهدف الوصول إلى نتائج واضحة وعلمية. وثانيهما عملي، ويتمثل في رصد الاتجاهات والاتجاهات الفرعية، وصولًا إلى الاتجاهات العظمى من خلال تقنيات الدراسات المستقبلية؛ لمعرفة السيناريوهات المحتملة لمكانة إيران الإقليمية المستقبلية، وكذلك ترجيح أيٍّ من تلك السيناريوهات أكثر احتمالًا.

3 - **مشروع "رؤية** 2025 ":[1] الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل 25 دولة (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر) أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان.

وتتضمن وثيقة رؤية 2025 خططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية كما تقوم على "المنافسة الصحية" وليس الصراع، وأن إيران لن تكون مصدر تهديد لأحد، وتقول الوثيقة: إن هذه المنطقة -جنوب غرب آسيا- تضم 530 مليون نسمة وبمساحة 12 مليون كم^2، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة.

وتقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو "معدل النمو الاقتصادي"، ولضمان الفوز لابد أن يكون معدل النمو الإيراني اقتصاديًّا في حدود 8% عام 2025، وترى الخطة أن اتجاه النمو منذ 1995 إلى 2006 يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك.

[1] **Iran's 20-Year Perspective Document**, on :
www.caspianstudies.com/.../Iran's%2020Year%20Perspective%20

وتفترض الرؤية أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة "بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا."

الهدف قصير ومتوسط المدى: يشكّل الحصار الدولي المتزايد على إيران بحجة خطر البرنامج النووي الإيراني الذي تسعى الدبلوماسية الإيرانية إلى كسره، ومن المؤكد أن تأثيرات هذا الحصار قد تزايدت بشكل متواصل (بحيث تم تسجيل انخفاض حاد في صادراتها النفطية، وتراجع حجم صادراتها النفطية من 2,4 مليون برميل يوميًا عام 2011 إلى 800 ألف برميل في شهر جويلية 2012، أي بخسارة ثلثي الصادرات (أوروبا كانت تستورد 23% من النفط الإيراني)، إلى جانب صعوبة تحصيل الأموال نتيجة القيود على المصارف والتضييق على النشاط المصرفي، تراجع قيمة الريال الإيراني بنسبة عالية، ضعف الاستثمار الخارجي.. إلخ

4 - دراسة للباحث علي جلال معوض بعنوان : **العثمانية الجديدة: الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط** ، أكتوبر 2009.[1] "العثمانية الجديدة" هو المصطلح الذي أطلق على ما يحدث في "تركيا الجديدة" منذ عام 2002 وصعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والاستفادة من الأحداث الإيجابية في التاريخ الطويل لهذه الدولة للدور الذي لعبته على مدى سبعة قرون، وهو ما قد يخدمها في تنامي دورها في منطقة الشرق الأوسط، وقد شهدت السنوات الأخيرة تفعيلاً ملحوظاً للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط ومحاولة للتأثير في عدد من القضايا الرئيسية بها كان من أهمها محاولات الوساطة بين إسرائيل وسوريا، ومن هنا يستعرض الباحث علي جلال معوض من خلال هذه الدراسة محاولة تحليل رؤية حكومة العدالة والتنمية للدور التركي في الشرق الأوسط وأبعاد هذا الدور من خلال تقييم الأدوار التركية في المنطقة ومدى فاعليتها.

5 -"**إيران، وجيرانها والأزمات الإقليمية**[2] "دراسة صادرة عن المعهد الملكي للشئون الدولية ، (برنامج الشرق الأوسط) في ديسمبر 2006 . خلص هذا التقرير إلى أن "تأثير إيران داخل العراق أكثر وأعمق بكثير من تأثير القوة المحتلة لها وهي الولايات المتحدة الأمريكية." وأكد التقرير على أن "أي فعل عسكري قد تقوم به أميركا ضد إيران سيجر إلى مشاكل حقيقة في كل المنطقة

[1] علي جلال معوض، **العثمانية الجديدة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أكتوبر 2009.

[2] Robert Lowe and Claire Spencer, **"Iran, Its Neighbours and the Regional Crisis,"** London: Chatham House The Royal Institute of International Affairs, 2006, on: www.chathamhouse.org.uk/pdf/research/mep/Iran0806.pdf

وسيهدد الاستقرار الهش في كل الشرق الأوسط." وقد حظي هذا التقرير بإهتمام واسع لدى الباحثين و المهتمين بالشأن الإيراني.

6 - كتاب **التحالف الغادر أسرار التعاملات بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة**،[1] لـ تريتا بارسي Trita Parsi الصادر عام 2007 و هو أستاذ في العلاقات الدولية في جامعة "جون هوبكينز"، وخبير في الشأن الإيراني، حيث يعد من أهم الخبراء في مجال العلاقات الإيرانية الأميركية والجغرافيا السياسية للشرق الأوسط، وله مؤلفات هامة في الشأن الإيراني، ربما أهمها كتاب التحالف الغادر، و تأتي أهمية هذا الكتاب من خلال كم المعلومات الدقيقة و التي يكشف عن بعضها للمرة الأولى، إضافة إلى كشف الكاتب لطبيعة العلاقات و الاتصالات التي تجري بين هذه البلدان (إسرائيل- إيران – أمريكا) خلف الكواليس شارحا الآليات و طرق الاتصال و التواصل فيما بينهم في سبيل تحقيق المصلحة المشتركة التي لا تعكسها الشعارات و الخطابات و السجالات الإعلامية الشعبوية و الموجّهة. كما يكتسب الكتاب أهميته من خلال المصداقية التي يتمتّع بها الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية "تريتا بارسي". فبالإضافة إلى كونه أستاذا أكاديميا، يرأس "بارسي" المجلس القومي الإيرانى-الأمريكي(NIAC)[2] ، و له العديد من الكتابات حول الشرق الأوسط، فهو خبير في السياسة الخارجية الأمريكية، و هو الكاتب الأمريكي الوحيد تقريبا الذي استطاع الوصول إلى صنّاع القرار (على مستوى متعدد) في البلدان الثلاث أمريكا، إسرائيل و إيران.

لقد تناول الكاتب العلاقات الإيرانية- الإسرائيلية خلال الخمسين سنة الماضية و تأثيرها على السياسات الأمريكية وعلى موقع الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. و لذلك يعتبر هذا الكتاب الأول منذ أكثر من عشرين عاماً، الذي يتناول موضوعا حسّاسا جدا حول التعاملات الإيرانية الإسرائيلية و العلاقات الثنائية بينهما. لقد اشتمل هذا الكتاب كذلك على أكثر من 130 مقابلة مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، إيرانيين و أمريكيين رفيعي

---

[1] تريتا بارزي، **حلف المصالح المشتركة التحالفات السرية بين إسرائيل إيران و الولايات المتحدة**، تر: أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

[2] تأسس المجلس القومي الإيراني القومي عام 2002، و يعد أقوى مؤسسة للوبي الإيراني في الولايات المتحدة، يرأسه الباحث الإيراني الأمريكي تريتا بارسي، وينشط المجلس في الدفاع عن سياسات إيران، وقد حل مكان منظمة أخرى كانت تعمل لصالح إيران تحت اسم المجلس الإيراني الأمريكي.

المستوى و من أصحاب صنّاع القرار في بلدانهم، وهذا بالإضافة إلى العديد من الوثاق و التحليلات و المعلومات المعتبرة و الخاصة.

إن ميزة هذا الكتاب تكمن في قدرة الباحث "تريتا بارسي" على تحليل العلاقة الثلاثية بين كل من إسرائيل، إيران و أمريكا لينفذ من خلالها إلى شرح الآلية التي تتواصل من خلالها حكومات الدول الثلاث و تصل من خلال الصفقات السريّة و التعاملات غير العلنية إلى تحقيق مصالحها على الرغم من الخطاب الإعلامي الاستهلاكي للعداء الظاهر فيما بينها. ومن وجهة نظر "بارسي" فإن إدراك طبيعة العلاقة بين هذه المحاور الثلاث يستلزم فهما صحيحا لما يحمله النزاع الكلامي الشفوي الإعلامي، و قد نجح الكاتب من خلال الكتاب في تفسير هذا النزاع الكلامي ضمن إطار اللعبة السياسية التي تتبعها هذه الأطراف الثلاث، و يعرض بارسي في تفسير العلاقة الثلاثية لوجهتي نظر متداخلتين في فحصه للموقف بينهم: أولا، الاختلاف بين الخطاب الاستهلاكي العام و الشعبوي (أي ما يسمى الأيديولوجيا)، و بين المحادثات و الاتفاقات السريّة التي يجريها الأطراف الثلاث غالبا مع بعضهم البعض (أي ما يمكن تسميه الجيو-استراتيجيا). ثانيا، يشير إلى الاختلافات في التصورات والتوجهات استنادا إلى المعطيات الجيو-ستراتيجية التي تعود إلى زمن معين و وقت معين، ليكون الناتج محصلة في النهاية لوجهات النظر المتعارضة بين "الأيديولوجية" و "الجيو-ستراتيجية"، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ المحرّك الأساسي للأحداث يكمن في العامل "الجيو-ستراتيجي" و ليس "الأيديولوجي" الذي يعتبر مجرّد وسيلة أو رافعة.

بمعنى أبسط، يعتقد بارسي أنّ العلاقة بين المثلث الإسرائيلي- الإيراني – الأمريكي تقوم على المصالح و التنافس الإقليمي و الجيو-استراتيجي و ليس على الأيديولوجيا و الخطابات و الشعارات التعبوية الحماسية...الخ. و في إطار المشهد الثلاثي لهذه الدول، تعتمد إسرائيل في نظرتها إلى إيران على "عقيدة الطرف" الذي يكون بعيدا عن المحور، فيما تعتمد إيران على المحافظة على قوّة الاعتماد على "العصر السابق" أو التاريخ حين كانت الهيمنة "الطبيعية" لإيران تمتد لتطال الجيران القريبين منها. و بين هذا و ذاك يأتي دور اللاعب الأمريكي الذي يتلاعب بهذا المشهد و يتم التلاعب به أيضا خلال مسيرته للوصول إلى أهدافه الخاصّة و المتغيّرة تباعا.

7 - **"العودة الى الصفر، ايران، تركيا ومستقبل اميركا"**[1] الصادر سنة 2010 يقدم "ستيفن كنزر" Stephen Kinzer مقاربة مستقبلية للاستراتيجية

[1] ستيفن كينزر، **العودة إلى الصفر: إيران ، تركيا و مستقبل امريكا** ، تر: انطوان باسيل ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1، 2012 .

الأميركية في منطقة الشرق الأوسط التي تقوم على حساب العلاقات الاستراتيجية التقليدية التي اعتمدتها الولايات المتحدة من خلال الحلف الذي جمعها مع إسرائيل من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

يجادل كنزر بأن الاستراتيجية التي تحكم أميركا هي المحافظة على مصالحها وتأمين حمايتها، وتتركز على الدور المركزي لإسرائيل وحماية هذا الموقع، ثم حماية موارد النفط في المنطقة، وهو الخاضع في معظمه لهيمنة الشركات الأميركية والمستند إلى حماية عسكرية أميركية مباشرة. لم تتغير هذه الاستراتيجية منذ أن باتت الولايات المتحدة القوة الأساس المؤثرة في العالم والمتحكمة في قضايا الشرق الأوسط. كما لاحظ الكاتب ان الولايات المتحدة أسقطت ديموقراطيات وغيّرت حكومات تبعا لمصالحها السياسية. يخلص كنزر أن هذه البلدان الثلاثة (تركيا إيران و الولايات المتحدة) تجمعها مصالح استراتيجية مشتركة، فضلا عن القيم المشتركة بين شعوبها، بما يمكن تأسيس "مثلث القوة" الذي سيكون جذابا في القرن الحادي والعشرين.

إشكـالية الدراسـة

بما أن السياسات التركيـة- الإيرانيـة متداخلـــة و ديناميكية ، و تتأثر بالخلفيات التاريخيـة، و بالعوامل الناجمة عن التطورات الجديدة عالميا و إقليميا ، فإنها تطرح إشكاليات متعددة، وبالتالي فالإشكالية التي سنتناولها بالدراسة والتحليل تتمحور حول طبيعة الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية الإيرانية من حيث عوامل الاستمرار والتغير ، ونتيجة لذلك فإن طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به، تدفعنا إلى صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي:

هل ترتبط التوجهات التركية - الإيرانية بمصالح حيوية في إطار تصوراتهما لمشروعهما الجيوبوليتيكي أم أنها تعبر عن طموحات إقليمية تتجاوز حل المشكلات الداخلية و الإقليمية؟

هذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية المساعدة على التحليل:

- ما هي المقومـات المادية و المعنوية الداخلية و الإقليمية التي تتحكم في السياسات الإقليمية لـ تركيا و إيران ؟

- كيف توظف كل من تركيا و إيران هذه المعطيات و المقومات بما يخدم طموحاتهما الإقليمية ؟

- هل تمتلك تركيا وإيران قدرات من شأنها التأثير و الهيمنة و الحد من نفوذ القوى العظمى؟

الفرضيات

الإجابة على التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات والتي يمكن إخضاعها للاختبار في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي :

- تعكس التوجهات التركية الإيرانية المتنامية تجاه مناطق نفوذها التقليدية إستجابة إدراكية مرتبطة بمصالح أمنية و جيوسياسية ملحة .
- عدم الانسجام في المصالح ، و كذا عدم وجود قيادة إقليمية تحظى بالإجماع، أنتج صراع للأدوار بين القوى الإقليمية الرئيسية من أجل الهيمنة، و على رأسها تركيا و إيران .

حدود المشكـــلة

- **المجـال الزمني** :

يبدأ المجال الزمني للدراسة –معلميّاً- من وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا سنة 2002 في حدوده السياسية المباشرة فقط باعتباره مجرد واقعة سياسية ينبغي التعامل معها كأمر واقع دونما حاجة للبحث في مغزاها وعمقها الثقافي والاجتماعي ، وترصد الدراسة حالة التعدد أو التشتت في التوجهات و المصالح والديناميكية الجديدة التي يضمها نهج **"العثمانية الجديدة"** باعتباره رد فعل منطقي لحالة الغموض العميقة التي تواجهها تركيا فيما يتعلق بالسؤال عن أين يقع مستقبلها، في الغرب أم في الشرق الإسلامي ؟ **"** و الهادف لبسط هيمنة إقليمية ، لاسيما هيمنة اقتصادية وثقافية ، داخل محيط النفوذ و ضمن مجالات أوسع إقليميًا ودوليًا مستفيدة في ذلك من المتغيرات الحادة الإقليمية والدولية .

أما بالنسبة لإيران ستركز الدراسة على وصول محمود أحمدي نجاد إلى منصب الرئاسة في الجمهورية الإسلامية خلفا للرئيس محمد خاتمي (1997-2005) في جوان عام 2005 كنقطة انطلاق و تصاعد النفوذ الإيراني في الأجندة الدولية على أنه يمثل تهديدا استراتيجيا في ظل تصاعد المسألة النووية الإيرانية و سعيها للحصول على التكنولوجيا النووية منذ أواخر عام 2005

واتساع دوائر التحرك الإيراني على المستوى الإقليمي من حيث التوجه إلى أقاليم جديدة ، وكذلك السعي للحصول على الخصوصية كلاعب أساسي خلال العشرين سنة القادمة وحتى على المستوى الدولي حتى تكون قوة إقليمية مسئولة وتحرك المنطقة وتقوم بتوازن استراتيجي، باستخدام العديد من الآليات السياسية والثقافية والاجتماعية والمالية لضمان نفوذها . إن هذه الدراسة تتطرق كذلك إلى أهمية تركيز الطرفين التركي و الإيراني على المصالح القومية المشتركة طويلة الأمد، ولكن العديد من هذه المصالح هي محل خلاف عميق بين الطرفين مثل الاستقرار في الشرق الأوسط الذي اختلف الطرفان بشأنه في العراق ، والتنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، والقلق الإيراني من التطلعات الطورانية لتركيا والداعية إلى تجميع الشعوب التركية في المنطقة ، كذلك الأزمة السورية الحالية، والعلاقات الأذرية-التركية، إلى جانب القبول التركي بنصب رادارات للدرع الصاروخي الغربي على أراضيها و هي مسائل تزداد وقعاً في تأثيرها على العلاقات بين أنقرة وطهران و هو ما يعنى أنه سيكون على الطرفين بذل جهد كبير لإعادة تعريف المصالح القومية الدائمة المشتركة فيما بينهما.

- **المجال المكاني** :

تقع مصالح كل من إيران و تركيا من الناحية الجيواستراتيجية في مجال و فضاء جيوبوليتيكي مشترك هو : آسيا الوسطى والقوقاز و الشرق الأوسط ، حيث تمثل تركيا حلقة وصل بين أوربا و آسيا بينما تشكل إيران حلقة الوصل بين الشرق الأوسط و آسيا، و بالتالي يمتد تأثير السياسات التركية - الإيرانية من القوقاز و آسيا الوسطى، إلى مشارف أوروبا والبحر المتوسط غرباً، ومن جنوب روسيا شمالاً إلى الخليج العربي وبحر عمان جنوباً .

المنهجية

يمثل المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة المبنية على الحقائق و المقاييس العلمية و هو احدى الوسائل التي تقود كل باحث لتحقيق أهدافه و طموحاته،[1] و نظرا لاتساع مجال هذه الدراسة، سواءا من الناحية

[1] عمّار بوحوش و محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، 2001، ص 99.

الزمنية بتطرقه لفترة طويلة نسبيا ومتمايزة ، أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على منطقة واسعة ومتعددة الدول المختلفة الأهمية و المتباينة في سلم القوة ، اقتضي ذلك ضرورة التعاطي في إطار متعدد المناهج و الإقترابات اتساقا مع تعقيد و تعدد أبعاد موضوع الدراسة و بالتالي اعتمدنا على منهج رئيسي وهو **منهج تحليل النظم** واستعنا بمناهج أخرى حيث احتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة ، وبالتالي تمت الاستعانة بالمنهج **الوصفي** و كذلك **المنهج المقارن و المنهج التاريخي**.[1]

إن **منهج تحليل النظم** (Systems analysis) لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عنه في أية دراسة في حقل العلاقات الدولية ، وذلك انطلاقا من حاجتنا لتحليل النظام الدولي و النظم الفرعية ، النظم الإقليمية التي تعرف ظاهرة التنافس على النفوذ و القيادة و الهيمنة. إن تحليل النظم تحكمه متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام ، و متغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية ، و متغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية و الإقليمية و الدولية، و هي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

أما عن **المنهج المقارن** فانه يستخدم في البحث بغرض التحليل المنظم وذلك لكون هذا المنهج يتميز بقدرته على استيعاب الطبيعة الديناميكية والمركبة للظاهرة السياسي. فالمقارنة تكون بإظهار جوانب التشابه والاختلاف وكشف دلالاتها و خصائصها وميزاتها .

أما **المنهج التاريخي** لا يكاد يخلو بحث علمي أو دراسة منه، وذلك نظرا لأهميته في كشف الظاهرة و تطورها عبر الزمان و المكان وقد تم استخدام هذا المنهج لإبراز جذور الدور الإقليمي لإيران وتركيا في الدوائر الإقليمية التي لها نفوذ بها .

خطـــة الدراســة

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة انتظمت الدراسة في خطة هيكلية اشتملت على أربعة فصول، فضلا عن مقدمة و خاتمة. الفصل الأول تضمن تأصيلا نظريا و مفاهيميا يحيط بمختلف الأبعاد النظرية للدراسة ، بدءا بالتطرق لمفهوم النظام الإقليمي، من حيث تعريف النظم الإقليمية و المعايير و الصفات المعتمدة لتحديدها ، و إبراز أهمية النظام الإقليمي كمستوى

[1] عمّار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**.الجزائر :المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2002 ، ص 21.

للتحليل في العلاقات الدولية. كما يتعرض الإطار النظري إلى نظرية الدور و تحليل الأدوار الإقليمية، بالإضافة إلى فحص المشروع الجيوبوليتيكي لكل من إيران و تركيا في محيطهما الإقليمي على ضوء مقاربات نظرية تفسيرية تتصل بـ "العثمانية الجديدة" و "الحوزة الحضارية الكبرى" .

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة محددات الدور الإقليمي التركي داخليا و خارجيا فالمحددات الداخلية وعناصرها الثابتة والمتغيرة، تشمل المقومات المختلفة الطبيعية وكذلك الاقتصادية و العسكرية و المجتمعية ، و إدراك صناع القرار الأتراك للدور الذي ينبغي أن تضطلع به بلادهم، و أهم المتغيرات الرئيسية في سياسة تركيا الإقليمية. أما المحددات الإقليمية، فنتطرق من خلالها لخصائص و مميزات البيئة الجيوبوليتيكية التي تنهض عليها تركيا، انطلاقا من معالجة إشكالية تعريف هذا البيئة وأبعادها أي ضبط حدودها، و صولا إلى دراسة مستوى القوة و الإمكانيات في الوحدات المشكلة للنظام.

وفي الفصل الثالث تم التركيز على محددات الدور الإقليمي الإيراني الداخلية و الإقليمية و المعطيات الحضارية والجغرافية والثقافية و العسكرية و الإقتصادية و هذا بقصد معرفة مدى قدرة إيران على إدارة هذه المتغيرات المادية والمعنوية خدمة لطموحاتها الإقليمية

أما في الفصل الرابع تم التطرق للتفاعلات التركية-الإيرانية عبر الإقليمية و التي قسمناها تسهيلا للدراسة إلى نمطين من التفاعلات، و هي :التفاعلات التنافسية ، و الصراع على القيادة الإقليمية ، و التفاعلات التعاونية و التكاملية ، بتفعيل الحوار الأمني و السياسي بين تركيا و إيران من خلال تجارب التنسيق والتعاون الاقتصادي والسياسي، بدءاً بميثاق سعد أباد عام 1937 بين كل من تركيا وإيران وأفغانستان والعراق، ثم حلف بغداد عام 1958، وحلف المعاهدة المركزية عام 1964، ومنظمة التعاون الإقليمي للتنمية عام 1965، ومنظمة التعاون الاقتصادي 1985، ثم توسيع هذه الأخيرة عام 1992، وصولا إلى تبني تركيا مشروعا مع البرازيل لتخصيب اليورانيوم الإيراني، و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التركي وازدياد الحاجة لاستيراد الطاقة حيث تمثل إيران أهم المصادر الرئيسية للطاقة التركية ، ناهيك عن أن تركيا تشكل معبر الطاقة الإيرانية المتجهة لأوروبا. كذلك تم التطرق فيه لتدخل القوى الخارجية في تفاعلات النظم الإقليمية الفرعية و نوعية القضايا التي تتدخل باسمها ، و أثر هذا التدخل على السياسات التركية -الإيرانية و تأثير التحولات التي شهدتها البيئة الدولية. خاصة من حيث تغير توزيع القوة في النظام الدولي، و ظهور تحولات دولية جديدة في المحيط الإقليمي وقدرة كل من إيران و تركيا على استيعاب

المتغيرات الإقليمية و استثمارها في زيادة رصيد القوة و تحقيق النفوذ و مكانتها الإقليمية.

الفصـل الأول

تأصيل نظـري و ضبط مفـاهيمي

يأتي الفصل الأول كمقدمة، لتوضيح الأبعاد النظرية لموضوع السياسة الإقليمية التركية- الإيرانية - في آسيا الوسطى و القوقاز و الشرق الأوسط ، على اعتبار أن الموضوع يقوم على دعامتين نظريتين أساسيتين هما: النظرية الإقليمية، ونظرية الدور، بحيث أن الأولى، ترتبط بالدراسات الإقليمية كحقل معرفي متميز، من خلال منطلقاته ومنهجيته وفرضياته وإشكالاته العلمية والمفاهيمية المتعلقة بجانب المصطلحات المستعملة في وصف أدبيات الدراسات الإقليمية، كمدلول النظام الإقليمي وتحديد ماهيته ومعاييره . بينما نظرية الدور، ترتبط أساسا بدراسة الأدوار الإقليمية، من خلال الاعتماد على الدور في علم الاجتماع وعلم النفس، والتأكيد على إمكانية الاستفادة منه في ضبط الإطار النظري لدراسة الأدوار الإقليمية، على اعتبار أن هذه النظرية ليست وليدة حقل العلاقات الدولية، بل هي نتاج لأبحاث حقول معرفية أخرى .

وفي القسم الثاني سنتطرق لمراجعة لأبرز أدبيات الفكر الإستراتيجي المغذية للسياسات الإقليمية التركية و الإيرانية على التوالي ، ففي الجزء المتعلق بأدبيات السياسات الإقليمية لتركيا تناولنا العثمانية الجديدة كإطار تحليلي للسياسات التركية في إزاء دوائر نفوذها في إطار سعيها الى تبني مقاربة متعددة الأبعاد ، حيوية و مستديمة تجاه كل الاقاليم الجغرافية المرتبطة بها ، حيث تتبوأ تركيا و على نحو غير مسبوق، موقعا مركزيا على مسرح الحراك السياسي ، بينما تدفع القوة الناعمة و المصداقية التي تتمتع بها تركيا ، دول المنطقة للعمل معها بشكل منسق على حل المشاكل الاقليمية وهو ما ساهم في تبلور دور إقليمي فاعل و مؤثر في المجال الحيوي التركي سيما بعد تبلور سياسة خارجية أصبحت تهتدي بمبادئ جديدة غير تلك التي سارت على نهجها قبل وصول حكومة العدالة و التنمية الى السلطة .أما في الجزء الآخر المتعلق بالتأصيل النظري لسياسات إيران الإقليمية ، نتناول فيه بالتفصيل أبعاد المشروع الجيوبوليتيكي الإيراني و توجهات الجمهورية الإسلامية الإقليمية بوصفها دولة لها ذات طموحات إقليمية متعاظمة، و سنحاول رصد أدوات ترجمة أهداف هذه التوجهات الإقليمية الطموحة ، حيث تدرك جمهورية إيران الإسلامية بأنها هي القوة المهيمنة في المنطقة بفضل حسابات الجيوبوليتيك والطبيعة السكانية والموارد الطبيعية ، و تنطوي أدبيات الفكر الإستراتيجي الإيراني على تلك الحقيقة سواء في نظرية أم القرى أو في مشروع رؤية 2025 والتي تعكس سعيا حثيثا وراء المكانة و النفوذ الإقليمي .

نظريـة النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسات الإقليمية التركية-الإيرانية

تتطلب دراسة النظم الإقليمية، الإحاطة بأهم أدبيات الدراسات الإقليمية، وعلى رأسها ماهية النظام الإقليمي ومعايير تحديده، ومناقشة الجدل القائم حول أي المعايير الواجب استعمالها لتعريف النظام الإقليمي، ورسم حدود النظم الإقليمية، بالإضافة إلى موقع النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل .

و تعود جذور نظرية النظم في تاريخ التنظير للعلاقات الدولية إلى إرهاصات الثورة المنهجية التي قام بها السلوكيون مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين، ودعواهم للانفتاح على العلوم الطبيعية واستعارة المناهج العلمية منها لتحليل الظواهر في العلاقات الدولية والوصول إلى إطار نظري قادر على توصيف وتحليل والتنبؤ بالأحداث الدولية[1].

و تركز نظرية النظم جل اهتمامها على مفهوم النظام system كمفهوم أساس Basic concept يقوم على مجموعة من الفواعل و التفاعلات و موضوع لهما . وتبحث النظرية العامة لتحليل النظم عن العلاقة التي تربط الكل بالأجزاء المكونة له، وأكدت أن كل جزء من أجزاء النظام يوجد في حالة معينة والتغيرات التي تحدث في أي جزء تؤثر على بقية الأجزاء ما يؤدي في النهاية إلى تغيير النظام.

وقد أشار مورتن كابلان M. Kaplan إلى أن التوصل الى تحليل النماذج المتكررة واستنتاج قوانين عامة تتعدى البعد الزماني والمكاني للظاهرة الدولية ، التي تم اختزالها في مجموع التفاعلات التي تتم في مستوى النظام الدولي[2] ، حيث اعتبره جيمس روزنو Rosenau من أهم مستويات التحليل باعتباره الأكثر فهما عن المستويات الأخرى. إن تركيز الباحثين على المستوى الدولي يمكنهم من دراسة نموذج التفاعلات Pattern of Interactions التي يظهرها هذا المستوى واستبداله بمستوى أدنى سيفقد الباحثين العديد من المزايا المسهلة لعملية البحث أهمها :

-القدرة التفسيرية للنظام الدولي.

-إغفال الوحدات السياسية للدول كفاعل مهم في العلاقات الدولية . [3]

[1] Kenneth Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," **International Security** , Fall 1993 , p 76.

[2] Morton Kaplan, **System and Process in International Politics**, New York: John Wiley. & Sons, 1957, p 44-56.

[3] Kenneth Waltz, **Theory of international politics,** New York : McGraw-Hill, 1979, p 49.

ويتشارك كل من هوفمان وكينيث والتز و روزنو الرأي ، فـ هوفمان يعرف النظام الدولي على أنه: "نموذج العلاقات ما بين الدول القاعدية ." [1] إن اهتمام الدارسين ببحث العلاقات التي تخص الدول كفاعل مركزي في العلاقات الدولية دفع البعض إلى ابداء الملاحظات جوهرية حول اعتماد المنهج النظمي الدولي أساسا للبحث، يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- مفهوم النظام هو عبارة عن وحدة تتميز بدينامكية تؤهله للتطور والتغير المستمر.
- يتكون النظام من عدة فواعل سواء كانت رسمية كالدول أو غير ر سمية عابرة للحدود أو فوق قومية تتفاعل فيما بينها.
- يحوي كل نظام أنظمة فرعية داخله ولكل نظام أنظمة تحت فرعية إلى أن نصل إلى أبسط نظام فرعي يتكون من عنصرين على الأقل.
- وجود حدود تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية، ويستثنى في هذا الإطار النظام العالمي، أما الأنظمة الفرعية والسياسية فهي تتواجد دائما ضمن بيئة أكبر منها تؤثر في ها وتتأثرها، ولهذه البيئة مدخلات ومخرجات وتحديات وقوى دافعة للتغيير.[2]

مقـاربة لتحديـد مفهـوم النظـام الإقـليمي

يعتبر مفهوم "النظام الإقليمي"، في نطاق تحليل العلاقات الدولية مفهومًا حديثًا نسبيًا تم تداوله في إطار الدراسات منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ، وترجع جذوره في الأدبيات المتعلقة بالدراسات الدولية إلى مفهوم "الإقليمية" Regionalism حيث دار جدل بشأنها في مقابل مفهوم "العالمية" Universalism وكان الخلاف يتعلق بأيهما أجدى وأكثر نفعًا لحفظ السلام وتنظيم المجتمع الدولي: هل هو نظام عالمي يضم في إطاره كل الدول، أم الأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف هو مجموعة من النظم الإقليمية. و ظهر في إطار هذا الجدل رأي يعتبر أن عملية التفاضل بين

وجهتي النظر السابقتين تنطوي على خطأ يتمثل في اعتبار أحداهما بديلاً عن الأخرى، فالواقع من وجهة النظر هذه ، أن الإقليمية خطوة نحو تحقيق العالمية وليست بديلاً عنها[3] .

و جرت العديد من محاولات التنظير لتعريف الإقليم والإقليمية والنظام الإقليمي، وذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل بين

---

[1] James N.Rosenau, **International politics and foreign policy**, New York : Free press, 1969, p 22 .

[2] محمد بوعشة، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية: دراسة في المفاهيم و النظريات**، بيروت : دار الجيل ، ط1، 1999، ص ص 163-164.

[3] علي الدين هلال، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 1983 ، ص 19 .

دول الجوار، هو المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية، غير أن التحولات التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة، جعلت من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا جدا يحصر الإقليمية في نطاق هي أوسع منه.

وحول الجوانب النظرية لدراسة النظم الإقليمية ظهر عدد من الدراسات الرائدة، وفي واحدة من أول الدراسات الرائدة بهذا الصدد، تمت صياغة سبعة اعتبارات لتحديد مفهوم "الإقليم" وفي "ضوء تلك الاعتبارات السبعة حددت الدراسة" أن الإقليم الفرعي يتكون من أكثر من دولة يجمع بينها سمات مشتركة عرقية ولغوية وثقافية، واجتماعية، وتاريخية، وأن شعورها، أي الدولة المكونة للنظام الفرعي، بالهوية المشتركة أحيانًا ما يزيد من خلال تحركات الدول واتجاهاتها إزاء ما يتعداها إلى خارج النظام الفرعي[1]. وفي الدراسة الرائدة (باللغة العربية) للدكتور علي الدين هلال، و جميل مطر[2] عن النظام العربي الإقليمي حددت أربعة جوانب أساسية في دراسة النظم الإقليمية وهي: بيئة النظام، وخصائصه البنيوية، ونمط السياسات والتحالف، ثم نمط الإمكانات أو مستوى القوى المتوفرة للوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بينها.

أيضًا من بين تلك الدراسات دراسة وجهت عناية إلى عنصر "الهوية الإقليمية والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو على الأقل السعي إلى تحقيق ذلك" . إن هذا العنصر له أهمية فيما يتعلق "بالتوجه الخارجي والسلوكي العام للنظام الإقليمي، مقارنًا بالتوجه الخارجي والسلوكي للدول أعضاء الإقليم" ، الأمر الذي دعا البعض إلى القول بأن النظام الإقليمي ينظر إليه على أنه "بمثابة وحدة اعتبارية منفصلة عن أعضائه" . ويعد عنصر السياسة الخارجية في السياق الإقليمي عنصرًا ذا أهمية معينة تبرز في التركيز على "سياسات الأعضاء في إقليم معين تجاه قضايا تخص الإقليم، وتثور في داخل إطاره الجغرافي[3]".

وبإختصار، يمكننا القول إنه على الرغم من اختلاف مناهج دراسة السياسة الخارجية، واختلاف التعريفات الإجرائية والوظيفية المصاغة بهذا الصدد إلا أن ثمة اتفاقًا بينها على وجود تفاعل بين عناصر ثلاثة هي: "طرف دولي ـ سواء دولة أو إقليم، وقضية ثم سلوك".

---

[1] عمر ابراهيم العفاس ، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** ، بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ، 2008 ، ص ص 22-23.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 212 .

[3] Werner J. Feld and Gavin Boyd, "the conceptual study of International Regions" , in : Werner J. Feld & Gavin Boyd (eds), **Comparative Regional systems**, New York: pergmon policy studies, 1980, p.p 3-4.

وفي الدراسة التطبيقية التي أجراها الباحث (دونالد لامبرت) وأعطاها عنوان "أنماط العلاقات عبر الإقليم" ، تناول عدة أنماط تفاعلية للعلاقات بين أعضاء الإقليم وقد حددها في أنماط "التبادل" التكامل، والاستغلال [1] .

وفي دراسة أخرى لـ "آن ماركوسين" Ann Markusen تناولت مستويين للحركة في السياسات الإقليمية، وهما مستوى: الكفاح الداخلي من أجل تطوير الإقليم ذاته، ومستوى الحركة عبر الإقليم لمواجهة كيانات خارجية تمثل تهديدًا من نوع ما، أي أن التفاعلات تدرس على مستويين مستوى التفاعل الداخلي بين أعضاء الإقليم والموجه نحو تطوير الإقليم نفسه، ومستوى التفاعل الموجه نحو الآخرين من أجل الحماية من أخطار أو تهديدات معينة [2] .

وفي سياق عملية التقويم لبلورة النظام الإقليمي في شكل منظمات إقليمية فإن الاتجاه العام يرى أن "تأثير المنظمات الإقليمية على سلوك الدول ضعيف بصفة عامة" ، ففي معظم الأحيان يكون التزام الحكومات والإدارات السياسية بالقيم والمعايير المفترض الالتزام بها في إطار المنظمة الإقليمية يكون التزامًا ضعيفًا، هذا فضلاً عن المخاوف التي قد يحملها بعض الأعضاء نحو البعض الآخر نتيجة عداوات قديمة أو خلافات حالية، الأمر الذي قد يثير شكوكًا وعدم استقرار في علاقات الأعضاء ببعضهم البعض .

إذا أتينا لمسألة تعريف النظام الإقليمي، فذلك يعد عملية معقدة، وذلك بالنظر لاختلاف الصفات المعتمدة لتعريفه، فقد أوضح بروس رسيت Bruce Russet ذلك بقوله: "أن تعريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا، بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، ومفهوم الإقليمية يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة."[3]

يذهب راي ماغوري Ray Magoori ، إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة، التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي وداخلي، كنطاق متسم بتفاعلات مميزة، فيكون النظام الإقليمي تبعا لذلك هو: "ذلك الإطار التفاعلي المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية

[1] Lampert Donald E, "Pattern of Transregional Relations", in : Feld Werner, Boyd Gavin, **Comparative Regional Systems. West and East Europe, North America, The Middle East and Developing Countries**, New York,Pergamum Press, 1980, pp 429-481.

[2] Ann Markusen, **Regions: the Economics and politics of Territory** , New jersy: Rowman & Littlefield, 1987 , pp. 30-35.

[3] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية الدولية والعربية العربية**، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 23.

وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز."[1]

أما هاني إلياس الحديثي ، فقد أورد جملة من التعريفات، جاء في التعريف الأول أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد."

في هذا التعريف يوجز الحديثي شروط قيام نظام إقليمي، والتي تتمثل في:

- الجوار الجغرافي .
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل، والولاء للتنظيم الإقليمي.
- الشعور بالتميز والخصوصية، الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة، تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مختلف المجالات.

هناك تعريف آخر لنفس الباحث الآنف الذكر يرى فيه أن النظام الإقليمي هو: "مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، وبالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول، وفي خياراتها السياسية."[2]

أما مالين غينارسون Malin Gunnarsson ، فيؤكد على عنصري التفاعل والجوار الجغرافي كمعالم أساسية لتعريف أي نظام إقليمي، لكنه لا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المشكلة للنظام فقط، بل يوسعها لتضم مختلف المؤسسات والتنظيمات المتضمنة في حدود النظام الإقليمي، ولهذا يعرف غينارسون Gunnarsson النظام الإقليمي بأنه: " تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة."[3]

بينما عدّد ويليام تومسون William Thompson ، جملة من العناصر التي اعتبرها أخصائيو النظام الإقليمي تشكل صفاته، فوجدوا إحدى وعشرين صفة، وقد عرف بدوره النظام الإقليمي على أنه: " نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترف به داخليا وخارجيا، بصفته مضمارا متميزا أو يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر."[4] و يرى تومسون Thompson أنه لابد من توافر أربعة شروط لقيام نظام إقليمي هي:

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، الطبعة الأولى، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002 ، ص 19.

[2] هاني الياس الحديثي، **سياسة باكستان الاقليمية1971 -1994**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 24.

[3] Malin Gunnarsson, "Regionalism and security- two concepts in the wind of change", In : www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb_1_00_6_1.pdf. accessed 12 March 2014.

[4] فؤاد جرجس، **مرجع سابق**، ص 24.

- اتسام أنماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام بدرجة عالية من الوحدة والتكرار، بحيث أن أي تغير في جزء من النظام، يؤثر في أجزائه الأخرى.
- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام.
- اعتبار المراقب الداخلي والخارجي للنظام، كمنطقة فريدة أو كمسرح عمليات متميز عن غيره.
- يتكون النظام من وحدتين أو أكثر.

هنا نلاحظ التقارب الكبير في وجهات النظر بين توسون Thompson و ماغوري Magoori ، حيث ينطلق كل منهما من نفس الافتراضات، حول طبيعة النظام الإقليمي وشروط قيامه، بتركيزهما على عوامل التفاعلات الكثيفة والمتكررة والمتميزة عن تفاعلات النظام الدولي، وتفاعلات بقية النظم الإقليمية، ووجود اعتراف داخلي وخارجي بهذا التميز في علاقات تلك الدول، التي تشترك كذلك في الجوار الجغرافي.[1]

أما الباحثان اللذان يعود لهما الفضل في تطوير الدراسات الإقليمية، لويس كانتوري Louis Cantori و ستيفن شبيغل Steven Spiegel ، فقد أتيا بأحد أكثر التعريفات شيوعا وتفصيلا فيما يخص النظام الإقليمي بوصفه: " النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية، أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام."[2]

ما يميز هذا التعريف، احتواءه على عناصر القرب الجغرافي، والتفاعل وعدد الوحدات المشكلة للنظام، بالإضافة إلى انفراده بإدراج عناصر التماثل والتشابه الثقافي والانسجام الاجتماعي، ووجود قدر من القيم التاريخية والحضارية المشتركة لقد لفت كل من كانتوري Cantori و شبيغل Spiegel، الاهتمام بالجانب الثقافي، الذي كان مغيبا في التعريفات السابقة، وفي تصور الباحثين عموما لما يمكن أن يمثله النظام الإقليمي، كإطار للتفاعل الثقافي والحضاري والاجتماعي، الذي يتعدى الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهو ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية. العامل الثقافي يساهم في ازدهار شكل جديد من الإقليمية تعرف باسم "الإقليمية الثقافية"

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 58.

[2] Louis J. Cantoria and Steven L. Spiegel, "The Analysis of Regional International Politics: The Integration Versus the Empirical Systems Approach", **International Organization** , Volume 27, Issue 04, Autumn 1973 , pp. 465-466.

Regional Cultural ، وهي تقوم على تعريف رحب للإقليم الثقافي، ويستطيع مهندسو مثل هذا الإقليم، أن يستخدموا معايير مختلفة تلاؤم ما يرمون إليه من تحديد نطاق الإقليم، ويستعان في وضع التعريف باللغة والعرق والحضارة، كما يستعان بها في خلق الوعي الإقليمي، وبالتالي الهوية الإقليمية.[1]

- **الإقليمية والقانون الدولي**: ارتبط المفهوم القومي للإقليمية بميثاق قانوني لمنظمة عالمية، وهو ميثاق عصبة الأمم المتحدة، في نص المادة 21، التي جاء فيها: " لا تعتبر متعارضة مع عصبة الأمم أي من التعاهدات الدولية، التي تكفل استتباب السلم، كما هو الحال في اتفاقيات التحكيم وفي الاتفاقيات الإقليمية، مثل تلك القائمة على أساس من تصريح مونرو."[2]

أتى ميثاق الأمم المتحدة فيما بعد، داعما للعمل الإقليمي بعد قيام جدال قانوني ما بين أنصار التنظيم العالمي والتنظيم الإقليمي، لينتهي أعضاء اللجنة القانونية لصياغة ميثاق الأمم المتحدة إلى النص القائم على مبدأ اللامركزية، كأحد أهم المبادئ الرئيسية للتنظيم الدولي.[3]

لقد اتخذت هذه اللامركزية شكلين هما:

1- **اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية** : التي تعترف بالوجود الشرعي للكيانات الإقليمية إلى جانب المنظمات العالمية.

2- **اللامركزية الفنية أو الوظيفية** : تمثلت في إنشاء العديد من المنظمات الدولية المتخصصة على المستوى الإقليمي والعالمي، ولقد أسهمت المنظمات الإقليمية في حل النزاعات الواقعة على أقاليمها بنجاح خلال الفترة ما بين 1945 و1971، وأهم مثال على ذلك، نجاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية في حل الخلاف الفرنسي الألماني.[4]

إن أهم ما ميز ظاهرة الإقليمية في هذه الفترة:
- أنها كانت ذات طبيعة مادية، فجل اهتمام المنظمات الإقليمية انصب على تحقيق الرفاه والأمن المادي.
- جاءت في ظل نظام القطبية الثنائية، ما جعلها تدخل ضمن إحدى استقطابات القوتين العظمتين.

---

[1] سامية ربيعي، **آليات التحول في النظام الإقليمي، النظام الإقليمي لشرق آسيا**، رسالة ليسانس، جامعة منتوري، قسنطينة،2007-2008، ص 15.
[2] ميثاق عصبة الأمم، المادة 21 ، على الرابط:
(accesssed on 20/07/2016) https://cil.nus.edu.sg/rp/il/pdf/1919%Nations-pdf.pdf
[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** ، مرجع سابق، ص 55.
[4] أحمد الراشدي، و ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 181.

لقد قدم نوويل فيغلند Noel Vaiglnd تصنيفا للمنظمات الإقليمية، ينطبق على ما يعرف بالموجة الأولى للإقليمية، حيث قسمها إلى أقاليم وظيفية وأقاليم ثقافية وأقاليم إدارية، مما يعطي انطباعا بأولوية الجوانب المؤسساتية التي تظفي صفة الشرعية على التنظيم الإقليمي وتسمح له بإقامة علاقات مع الفواعل الدولية، كالدول والمنظمات العالمية والإقليمية.

تلت هذه الفترة موجة ثانية بين سنوات 1965-1985، حيث انتشرت الإقليمية في دول العالم الثالث، كمنظمة الآسيان ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي، نفهم هذا أن هذه المنظمات جاءت تحت تأثير نفوذ أحد القطبين الدوليين تحقيقا لمصالحهما، وكذلك لوجود عدو خارجي ما بين دول الأعضاء والمنظمة الإقليمية.[1]

ويلاحظ هنا أن المفهوم القانوني للإقليمية خلال فترة الحرب الباردة كان مبنيا على التصورات التالية:

- **الإقليمية كظاهرة جغرافية**: يعد القاسم المشترك في أغلب التعاريف القانونية، ولا يتأتى لأي تنظيم أن يكون إقليميا، إذا لم يجمع بين أعضائه التقارب الجغرافي.
- **الإقليمية كظاهرة ثقافية وحضارية**: يعد أهم شرط تابع للتقارب الجغرافي، فقد تكون دولة واقعة داخل المنطقة الجغرافية لمنظمة ما، لكنها لا تدخل في عضويتها، كما هو حال إسرائيل ومنظمة جامعة الدول العربية وإيران بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي.
- **الإقليمية كتعبير عن واقع سياسي معين**: يعد عاملا لالتقاء المصالح السياسية بين مجموعة من الدول، ومساعدا على زيادة الترابط الإقليمي، غير أن هذا العامل يتميز بعدم الثبات، نظرا لاختلاف المصالح السياسية من فترة إلى أخرى، مما يهدد الوجود القانوني للمنظمة.[2]

إن تعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وازدياد الترابط الاقتصادي، بل يحتاج إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية. فالتجارب التاريخية وتوزيع القوة والثروة - ضمن وخارج التجمع- والتقاليد الثقافية والاجتماعية والإثنية و الأفضليات السياسية والإيديولوجية، يمكن أن تكون لها أهمية مركزية، لفهم السبب والكيفية التي تجعل مختلف الفواعل يدركون أن الحلول الإقليمية على قدر من الصواب، حيث يقود

[1] عمر ابراهيم العفاس ، **مرجع سابق** ، ص 23-24.

[2] حمد الراشدي، ناصيف حتي، **مرجع سابق**، ص 218.

مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية، إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة.[1]

إن صعوبة الإتفاق على تعريف محدد للنظام الإقليمي تدل على تعدد التعريفات والصفات والشروط التي تتضمنها التعريفات الواردة أعلاه، و بالتالي تحديد مسألة عضوية النظم الإقليمية، والقيام برسم حدودها، إلى درجة أن هنالك من يذهب إلى أن مسألة عضوية نظام إقليمي ما، أو تحديد معالمه، تعد من المسائل الذاتية، إذ يقول ميشال بانكس Michelle Banks بأن الأقاليم: "هي ما يريدها الساسة والشعوب أن تكون." وبالرجوع إلى رأي تومسون Thompson ، ومن خلال ما تقدم من تعريفات وما تضمنته من شروط ومعايير، توصلنا إلى استخلاص أربعة معايير أساسية، لرسم حدود نظام إقليمي ما، ترتكز بالدرجة الأولى على ما جاء به كانتوري Cantori و شبيغل Spiegel و هي :

1- وجود جوار وتقارب جغرافي بين وحدات النظام، أي أنه متعلق بمنطقة جغرافية معينة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تفاعلات مع أطراف خارج النظام.

2- دخول هذه الوحدات في شبكة معقدة من التفاعلات، تمس مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية وغيرها، سواء كانت تلك التفاعلات ذات طبيعة عدائية أو تعاونية.

3- وجود قدر من التجانس الثقافي والاجتماعي.

4- تشكل النظام من وحدتين أو أكثر.[2]

لكن هذا لا يحسم الخلاف والتباين والافتقار للإجماع حول مسألة معايير تعريف وتحديد النظم الإقليمية، ويعبر عن ذلك الكاتب أنيس كلود بقوله: "إن العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مرسومة بشكل دقيق، إنه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أن الحدود المقررة لخدمة غرض ما، ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، أما الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة، فهي طريقة غير مناسبة للتفسير أو لتداخل بعضها البعض."[3]

أمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة لتعريف النظام الإقليمي، بين الجغرافية والمؤسساتية الثقافية والسياسية وغيرها، يقترح جورن هيتن Bjorn Hettne، ما يصطلح عليه بمستويات الأقلمة، بمعنى درجة قدرة الإقليم على

---

[1] فيونا بتلر، **"الإقليمية والتكامل"** ، في كتاب: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الطبعة الأولى، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 853.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي...إشكالات ونظريات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2005، ص ص 103،102.

[3] ناصيف يوسف حتي، **"الإقليمية الجديدة بعد فترة ما بعد الحرب الباردة"** ، في كتاب: **الأمم المتحدة : ضرورات الإصلاح في نصف قرن، رؤية عربية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 257.

توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم، ويميز هيتن Hettne ، بين خمسة مستويات للأقلمة :

- **المستوى الأول**: الإقليم كوحدة جغرافية، محددة بحواجز طبيعية أو خصائص بيئية، مثل أوربا من الأطلسي إلى الأورال، إفريقيا جنوب الصحراء أو شبه القارة الهندية، ويمكن اعتبار هذا المستوى الأول بمثابة الشكل الأولي للإقليم، ما دام أنه ليس هناك مجتمع منظم، فهذا الإقليم ينبغي له أن يكون مأهولا بسكان بينهم نوع من العلاقات، وهذا ما يقودنا إلى البعد الاجتماعي[1].

- **المستوى الثاني:** الإقليم كنظام اجتماعي، يقتضي هذا المستوى وجود نوع من العلاقات عبر محلية بين الجماعات الإنسانية، هذه العلاقات تشكل مركبا أمنيا، أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن بقية الجماعات، ومنه الاستقرار في النظام الإقليمي ككل، ونكون بذلك أمام ما يطلق عليه جورن هيتن Hettne اسم الإقليم البدائي[2].

- **المستوى الثالث**: الإقليم كتعاون منظم في الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية أو العسكرية، في هذه الحالة يعرف الإقليم بقائمة الدول التي تعد الأعضاء المشكلة للتنظيم الإقليمي في مسألة ما، وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه بـ: "الإقليم الرسمي".

- **المستوى الرابع**: الإقليم كمجتمع مدني، يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي، ويطور الاتصال الاجتماعي ويقرب القيم عبر الإقليم، وبالطبع فإن الوجود المسبق لتقاليد ثقافية هنا، له أهمية حاسمة.

- **المستوى الخامس**: الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة وقدرة على الفعل وشرعية وهيكل لصنع القرار، والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي، هي حل النزاعات وخلق الرفاهية، هذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة وبناء الأمة، وأما المخرجات الناجمة عنها، فيمكن أن تكون "الدولة الإقليم"، التي يمكن أن تقارن من حيث امتداد مجالها بالإمبراطوريات الكلاسيكية، أما من حيث النظام السياسي، فهي تمثل تطورا لوحدات سياسية ذات سيادة قومية سابقا، إلى مجموعة أمنية فوق قومية، بحيث يتم التنازل عن عنصر السيادة لصالح الكل، وهذه المستويات حسب جورن هيتن Hettne ، يمكن أن تعبر عن منطق تطوري

[1] Björn Hettne , "Globalization : The New Regionalism And East Asia" , at : http://archive.unu.edu/unupress/globalism.html , accessed July 5th 2014.

[2] Björn Hettne, **International political economy : understanding global disorder** , Halifax , Nova Scotia : Fernwood publishing, 1995, pp.15-26.

معين، لكنها لا ترقى حسبه إلى درجة النظرية، بل إنها توفر مجرد إطار عمل مفيد للتحليل المقارن.[1]

نظرية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية

يعود استعمال النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، والذي يركز على التفاعلات الدولية الإقليمية، إلى عدة تطورات فكرية وأخرى سياسية، فعلى المستوى الفكري، نجد أن الدولة عند الواقعيين تعتبر الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، وأنه يجب عليها تتبع القوة، ومن واجب رجال الدولة أن يحسبوا بعقلانية الخطوات المناسبة والواجب اتخاذها، للحفاظ على بقائها في بيئة عدوانية لم يعد لها نفس المكانة ونفس القبول، كفاعل وحيد وعقلاني ومتجانس.[2]

جاء روبرت كيوهن Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph S.Nye ، بمنظور جديد للعلاقات الدولية عرفا من خلاله باسم التعدديين، يركز بالأساس على العلاقات عبر القومية، ويتمحور حول فكرة الاعتماد المتبادل المركب، والتي تقوم على ثلاثة فروقات مفتاحية وهي:

أولا: يفترض الاعتماد المتبادل المركب، أن هناك قنوات متعددة للاقتراب بين المجتمعات، تتضمن فروعا مختلفة من أجهزة الدولة، وفواعل غير الدولة، ويعترض على افتراض وحدوية الدولة الذي يميز الواقعية.

ثانيا: يفترض الاعتماد المتبادل، أنه بالنسبة لأغلب العلاقات على المستوى الدولي، ستكون القوة أقل بروزا، كما يعارض الدور المركزي المعطى للقوة في النظرة الواقعية للعالم.

ثالثا: لا يوجد تراتيب للقضايا، فأي قضية يمكن أن تكون في قمة الأجندة الدولية في أي وقت، بينما يفترض الواقعيون أن الأمن يكون دائما، وفي أي مكان القضية الأهم.[3]

الفكر الواقعي القائم على افتراض أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأن علاقات الدول الدبلوماسية الإستراتيجية هي صلب العلاقات الدولية، بحيث أصبحت تبدو أقل قبولا مع حلول الستينات والسبعينات،

[1] Ibid, p 27.

[2] Barry Buzan, "The level of analysis problem in international relations", In: Ken Booth and Steve Smith (eds), **International relations theory today**, university Park, Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, Second edition 1997, p 201.

[3] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, **Power and Interdependence : World Politics in Transition** , Boston: Little, Brown, 1977 , pp. 8-12.

أين بينت دراسات صنع القرار في السياسة الخارجية، أن الطبيعة الوحدوية للدولة كانت مجرد وهم، بينما تكتلات مثل منظمة الأمم المتحدة، يمكن النظر إليها كأكثر من مجرد ميدان تنشط ضمنه الدول والمنظمات الدولية الجديدة مثل: المجموعة الاقتصادية الأوربية للاتحاد الأوربي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي لم تعد مجرد أدوات في يد الدول التي أوجدتها، بحيث ظهر نوع جديد من الشركات (شركات متعددة الجنسيات)، التي شرعت في الإنتاج على الصعيد العالمي.[1]

كما ظهرت مدارس فكرية أخرى، ساهمت في التأكيد على النظام الإقليمي كمستوى للتحليل ينبغي اعتماده في العلاقات الدولية، وهي الإقليمية والتكامل.

1- الإقليمية Regionalism : برزت في إطار الجدل الذي دار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بين دعاة الإقليمية والعالمية حول أفضل السبل لحفظ السلام العالمي، وما إذا كان من الممكن تحقيق ذلك عبر التجمعات الإقليمية أو عبر إقامة حكومة عالمية[2].

في إطار المراهنة على النظم الإقليمية ومؤسساتها لتحقيق السلام العالمي، تحدث بروس رسيت Bruce Russet عن فكرة "السلام على أجزاء" *Peace By Pieces* ، للدلالة على ما يمكن أن تحققه الإقليمية من دعم للسلام العالمي، من خلال تحقيق السلام الإقليمي[3] ، وهي الفكرة التي أيدها جوزيف ناي S.Nye Joseph ، الذي توسع في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية، فقد أيد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية والسلام، وذلك لقدرتها على "خلق جزر سلام" Peace Islands في النظام الدولي، وخلق مستوى ثالث متوسط بين الدول وقيادة النظام العالمي، لإيجاد منظومة علاقات جديدة يكون لها الفضل في تمكين هذا المستوى الجديد- النظام الإقليمي- من تغيير منظومة العلاقات التقليدية في السياسة الدولية، ويضيف أنه بفضل التكامل الإقليمي، خاصة الاقتصادي والفني، تكون الدول أقل ميلا لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة.

إن هذا المستوى، حسب جوزيف ناي Joseph Nye ، يساعد أيضا في ضبط الصراعات وعزلها، خاصة في الشق الإقليمي وذلك نظرا لقدرته على فهم

[1] Chriss Brown, **Understanding international relations**, New York: Palgrave publishers, Second edition, 2001, pp 38-39.

[2] عمر إبراهيم العفاس ، **مرجع سابق** ، ص 25.

[3] Bruce Russett, **Grasping at the Democratic Peace : Principles for a Post-Cold War World** , Princeton NJ : Princeton University Press , 1993 , p.3

وتحليل التفاعلات على المستوى الإقليمي، وإسهامه في إحياء التعددية القطبية، مما يساعد في تحقيق السلام والاستقرار في النظام الدولي.[1]

2- **التكامل Integration**: يدين التنظير للتكامل الدولي بشقيه، الوظيفية التقليدية والجديدة، بقسط كبير إلى المنظر البريطاني دافيد ميتراني David Mitrani ، الذي اعتبر أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية، أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات. إن مثل هذه الوظائف لم تؤدي فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين(الخبراء) على المستوى الوطني، لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي. وإذا أصبح من الممكن ارجاع مثل هذه المشكلات للمتخصصين، وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن انجاز التكامل الدولي.[2]

بينما يعرف أرنست هاس Ernst Hass التكامل بأنه: " العملية التي تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية، تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية القائمة."[3] أما كارل دويتش Karl W. Deutsch ، فيعرف التكامل على أنه: " الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة، تعيش في منطقة معينة، شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية، إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.[4]"

من خلال مقارنة تعريفي هاس Hass و دويتش Deutsch ، نلاحظ بأن هاس Hass يعتبر التكامل عبارة عن عملية أو مسار يجتمع على إثره عضوين أو أكثر، ليكونوا عضوا جديدا، وعند اكتمال هذه العملية يتحقق التكامل، أما دويتش Deutsch، فيعتبر التكامل حالة ويركز على شروط الحالة، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة الجماعة الأمنية، ومن أهم شروط تحقيق التكامل: (التجانس الاجتماعي، تشابه القيم، المصلحة المشتركة، أهمية التكامل في حد ذاته، مساهمة البيئة الخارجية في التكامل، العلاقات التاريخية، قانون التكلفة.)[5]

الملاحظ أن التكامل في المنظمات الإنتاجية يسبق التكامل الإقليمي، بسبب إلحاح الأطراف على أولوية زيادة الإنتاج، والتكامل المنظماتي يخضع إلى التكامل في الترابط الذهني بين الأطراف، لاسيما وأن كل طرف يضع في ذهنه

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص ص 34-33.

[2] جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص 107.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985 ، ص 270.

[4] Karl Deutsch and sidney Burell, **Political community and north atlantic area** , Princeton : Princeton university press , 1957 , p.5.

[5] جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص 108.

مجموعة من المحددات التي يمكن أن تدفعه قدما نحو التكامل مع الآخرين، مثل المساواة والعدالة والتشابه. إن الترابط الذهني يؤدي إلى العثور على نقاط مشتركة جديدة تتجاوز حدود الدولة القومية، ولكنه يفرز أيضا فكرة ضرورة التنوع بين أطراف التكامل، وهذا بدوره يعيدنا إلى التكامل الإقليمي، بمعنى آخر أن الترابط الذهني والبحث في التكامل، يأتي أولا ثم يليه التكامل المنظماتي، ليأتي بعده التكامل الإقليمي.[1]

أما على الصعيد السياسي، فقد برزت تفاعلات جديدة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات القرن العشرين، كالهزيمة السوفيتية في أفغانستان، وحرب الخليج الثانية، والتي أثرت في تنشيط وتفعيل السياسة الإقليمية، بالتزامن مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوربية، بالانتقال من السوق الأوربية المشتركة إلى الاتحاد الأوربي، واعتماد عملة موحدة (الأورو)، والعمل على وضع دستور أوربي موحد، مع بداية الحديث عن مستقبل الإقليمية بعد الحرب الباردة، بالتزامن مع ظهور الإقليمية الجديدة والتي تجسدت خاصة في التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، مثل: منتدى التعاون الآسيوي الباسيفيكي Asian Pacific Coopération Forum(APFC)، وكذا التكتل المعروف باتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade NAFTA Agreement وغيرها.[2]

3- **الإقليمية الجديدة The New Regionalism** : هي تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية، التي أخذت في التبلور ابتداءا من الثمانينات القرن العشرين، في شكل تجمعات وكتل تجارية ومجالات اقتصادية كبرى[3]، وقد كانت وراء هذا الظهور للإقليمية الجديدة مجموعة من العوامل منها :

- حدوث تغيرات اقتصادية وتجارية بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث أثرت الأزمات النقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي على الاحتياطيات الدولية لمجموعة البلدان المتخلفة، وذلك من خلال التقلب الذي حدث في أسعار صرف العملات القوية، على الصعيد العالمي خلال الفترة من 1976 حتى 1980، وأيضا من خلال التقلبات الشديدة التي حدثت في الأسعار العالمية للذهب في الأسواق الحرة، إضافة إلى ذلك تزايد المديونية بالنسبة للدول المتخلفة، وركود التجارة العالمية، وتزايد البطالة[4].

---

[1] Fiona butler, "Regionalism and integration", In : John Baylis And Steve Smith, **The Globalization of World Politics An Introduction To International Relations**, Oxford University Press, 2008, pp.412-415.

2 Louis Fawcett. **Op.cit**

[3] Jaime De Melo and Arvind Panagariya, (eds) , **New Dimensions in Regional Integration**, Center for Economic Policy, Research, Cambridge University Press, 1993, pp.1-5.

[4] سعيد النجار، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات** ، القاهرة : دار الشروق، الطبعة الأولى، 1991 ، ص ص 7 - 8 .

- صعود قوى إقليمية في شكل مؤسسات إقليمية، كالاتحاد الأوربي الذي استكمل مسارات التكامل الاقتصادي وتحول إلى مسار التكامل الأمني وقضايا السياسة الخارجية.
- بروز منظمات إقليمية ناجحة، خاصة في القارة الأسيوية وانتقالها إلى الاستقلال عن المركز وبناء عضوية أمنية وثقافية مشتركة، مثل منظمة دول جنوب شرق آسيا ، منظمة حلف جنوب شرق آسيا، منظمة شنغهاي للتعاون.[1]

من أهم خصائص الإقليمية الجديدة:

- عودة فكرة الإقليمية إلى الظهور عمليا بقوة على النطاق العالمي، وذلك من خلال إقامة علاقات ما بين إقليمية، فظهر المنتدى الهادي الأسيوي ومنظمة الآسيان، اللذان يعتبران من المجالات الاقتصادية الكبرى، التي تولي للجانب المصلحي أهمية على التقارب الجغرافي والقيمي.

- قابلية المنظمة لتشكيل هياكل مؤسساتية، بحيث يبدو الإقليم كبناء مؤسساتي متعدد الطوابق.

- الأخذ بتعريف جغرافي مرن، حيث لم يعد التقارب الجغرافي شرطا ضروريا في قيام المنظمات.

- التقليل من المعايير البيروقراطية، باعتبارها معرقل لعمل المنظمة، إضافة إلى دخول فواعل عابرة للحدود، كالشركات متعددة الجنسيات، باعتبارهم أعضاء في المنظمات، مما يصعب قيام المؤسسة على عامل السيادة لإعطاء الأعضاء الحق في التصويت، وهذا ما ساهم في تراجع مفهوم السيادة كمفهوم أساسي في توصيف الفواعل في العلاقات الدولية.[2]

أهم ما يميز الإقليمية القديمة عن الإقليمية الجديدة، ما توصل إليه جورن هيتن G.Hettne، بحيث لخصها في خمسة نقاط هي:

- بينما الإقليمية القديمة ظهرت وتشكلت أثناء الثنائية القطبية، أي في فترة الحرب الباردة، فالإقليمية الجديدة تشكلت حسبه، في ظل نظام عالمي متعدد الأقطاب. فالإقليمية الجديدة والتعددية القطبية وجهان لعملة واحدة، حيث وفرت الفترة التي

[1] Drusilla K Brown , Alan V Deardorff and Robert M Stem, " North American Integration" , **Economic Journal**, Vol 102 , November 1992 , pp 1507 -1510 .
[2] أحمد الراشدي، ناصيف حتي، **مرجع سابق**، ص ص 255-257.

جاءت ما بعد الحرب الباردة الظروف الملائمة لتطورها، والتي لم تكن لتظهر في ظل النظام السائد أثناء الحرب الباردة .

- الإقليمية القديمة تأسست من فوق، (غالبا عبر تدخل القوتين العظميين آنذاك)، أما الإقليمية الجديدة، فهي عملية أكثر تلقائية نابعة من داخل الإقليم في حد ذاته، أين أدركت الدول المؤسسة الحاجة للتعاون من أجل التعامل مع التحديات العالمية الجديدة، فهي إذا نوع من أنواع التكيف مع التحولات العالمية، ما دامت كل الدول تفتقد للقدرات والوسائل لإدارة مثل هذا العمل على المستوى الوطني.

- في حين أن الإقليمية القديمة موجهة داخليا وحمائية بالمفهوم الاقتصادي، فالإقليمية الجديدة غالبا ما توصف بالإقليمية المفتوحة، تماشيا مع الاقتصاد العالمي القائم على الاعتماد المتبادل.

- بينما كانت الإقليمية القديمة مهتمة فقط بالعلاقات بين الدول القومية، فالإقليمية الجديدة تشكل جزءا من التحولات البنيوية أو الهيكلية العالمية، بحيث نجد أن الفواعل غير الدولة، تنشط وتعمل كذلك على مستوى النظام العالمي. [1]

بعد استعراض خلفيات التطور التدريجي للاعتراف بالنظام الإقليمي، كمستوى للتحليل له القدرة على كشف بعض العلاقات والتفاعلات، والتي تعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية، يمكن إيجاز أهمية التحليل في هذا المستوى، من خلال تحليلات العديد من الخبراء في الدراسات الإقليمية، فالباحث أوران يونغ Oran R. Young ، يستدل على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل، من خلال تقديمه لنموذج التمايز أو الانقطاع Discontinuity ، للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، وهناك عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، خاصة مع حدوث مستجدات في الستينات، تمثلت في غياب تمحور على المستوى الدولي (غياب حرب دولية)، مما سمح لكل منطقة بتطوير خصوصياتها، وقيام نزاعات لا علاقة للقوتين العظميين آنذاك بها وازدياد مستوى الوعي السياسي، الذي تعدى حدود الدولة إلى النطاق العالمي، مع زيادة عدد الدول المستقلة في إفريقيا وآسيا.[2]

- جوانب دراسة وتحليل النظم الإقليمية: يقصد بتحليل تفاعلات النظم الإقليمية، تحليل العلاقات والتفاعلات التي تحدث بين الدول أعضاء النظام الإقليمي، وضمن إطار هذا النظام والتي تعرف عادة باسم " العلاقات الدولية الإقليمية"،

[1] Björn Hettn. **Op.cit**.
[2] ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص ص 55،56.

ولقد ظلت جوانب دراسة وتحليل التفاعلات في النظم الإقليمية، مثار خلاف في مضمونها ومعناها بين الباحثين لفترة طويلة، نظرا لحداثة استخدام النظم الإقليمية كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية، ولتباين الرؤى المفاهيمية للنظم الإقليمية بين جمهور الباحثين.[1]

لقد أورد المختصون في الدراسات الإقليمية، عدة مقاربات لتحليل مختلف مظاهر العلاقات الإقليمية، المتسمة عادة بالتعقد والديناميكية والتشابك، مع تفاعلات وتأثيرات النظام الدولي والمصالح القومية الداخلية للدول المشكلة للنظام، وكما أن للنظام الدولي عناصر وجوانب يدرس من خلالها كهيكل النظام، ووحدات النظام وقيم النظام، فإن أخصائيي الإقليمية، حاولوا من جهتهم وضع أسس نظرية يتم من خلالها تحليل مختلف جوانب العلاقات الدولية الإقليمية في نظام إقليمي ما.[2]

يعرض مايكل بريتشر Michael Brecher ، أربعة جوانب تحليلية ضمن ما أسماه، بالمعالم الهيكلية للنظام أو الملامح البنيوية للنظام وتشمل:

- تحليل مستوى القوة، ما إذا كانت ضعيفة أو قوية.
- توزيع القوة، أي ما إذا كانت منتشرة أو متركزة.
- أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي، من حيث درجتها ومدى انتشارها.
- تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الدولي والنظام الإقليمي.[3]

يمكن إدراك أهمية دراسة مجال توزيع القوة، الذي أشار إليه بريتشر Brecher ، والمتراوح بين التركز أو الانتشار، إذا علمنا أنه يلعب دورا أساسيا في تشكيل هيكلية النظام الإقليمي وأنماط تفاعلاته، فهو الذي يحدد إمكانية وجود أو ظهور قوة مهيمنة من عدمه، ويفسر أنماط التحالفات التي تحدث داخل النظام ومع أطراف خارج النظام، كما يفسر أسباب حدوث حالات الاستقطاب بين أطراف النظام.

يمكن أيضا لشكل توزيع القوة (تكافؤ أو عدم تكافؤ)، أن يوضح و يفسر مدى ارتباط طبيعة هذا التوزيع، بدرجة الاستقرار السياسي أو اندلاع الصراع داخل النظام الإقليمي، فهناك عدة نظريات في هذا الصدد، إحداها ترى أن التكافؤ في توزيع القوة من شأنه تحقيق نوع من الاستقرار النسبي، بينما ترى الثانية

[1] Michelle pace, **The politics of regional identity: mediterranean**, London and new york: routledge, 2006, p. 31.

[2] عمار بوحوش، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة، الجزائر: دار البصائر للنشر و التوزيع، ط2، 2008، ص 397.

[3] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي** ، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص 18.

العكس، وتعتبر عدم التكافؤ أفضل، لأن الدولة الأضعف لن تكون في مستوى يشجعها على شن الحرب، كما أن الدولة القوية لن تحتاج في هذه الحالة للحرب لتحقيق أهدافها.[1]

يجمع المختصون في الدراسات الإقليمية، على أن أهم إسهام ضمن مقاربات تحليل النظم الإقليمية، هي تلك التي قدمها لويس كانتوري Louis Cantori وستيفن شبيغلSteven Spiegel ، اللذان قدما جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وعبر الإقليمية، وتتمثل هذه الجوانب، من خلال تقسيم النظام الإقليمي إلى قطاعات:

1- القطاع المحوري: يضم الفواعل الذين يحددون توجهات النظام ويتحكمون في تفاعلاته، وتختلف النظم الإقليمية في درجة انسجام الفواعل الأساسية، فقد يكون هناك انقسام يتحدد على إثره طبيعة النظام، كأن يكون أحاديا أو ثنائيا، من حيث امتلاك القوة والقدرة على استخدامها في توجيه النظام، كما يقسم القطاع المحوري إلى:

أ- دول القلب: تمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوربي، أو الصين والهند واليابان داخل نظام جنوب شرق آسيا أو تركيا
و إيران و إسرائيل داخل نظام الإقليمي الشرق أوسطي .
ب- نظام التغلغل: ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي. التي تمارس ضغطا عليه ككل أو على إحدى وحداته ، كالتغلغل الأمريكي في النظام الشرق الأوسطي.

جـ- المساوم: هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة، والمساومون دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفعالية مع الدول المهيمنة أو الدول الطامحة للهيمنة، كالدور الإسرائيلي.

د- الموازن: هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم، ويعهد له بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات، ويبرز الدور التركي في النزاعات شرق أوسطية، خاصة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.[2]

يضاف إلى الأسس الهيكلية لتحليل النظام الإقليمي، ما جاء به كتاب ديفيد مورس David Mors ، بعنوان: "تصور الردع الإقليمي وإستراتيجية الردع"،

[1] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، **مرجع سابق**، ص ص65-66.
[2] عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية- العربية وتطـور النظام الإقليمي**، الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال و النشـر والتوزيع ، 2000 ، ص 80.

حيث ميز بين ثلاثة فواعل ضمن الدول المشكلة للقطاع المركزي، وقد قسمها إلى نوعين:

- **المهيمن الإقليمي**: وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجع، التي تقود النظام الإقليمي سواء سياسيا أو اقتصاديا أو قيميا، مثل: ألمانيا وفرنسا في الاتحاد الأوربي.

- **المتطلع للهيمنة**: أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة، والتي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية، لتتحول إلى قطب مهيمن في الإقليم، كتركيا في النظام الإقليمي الشرق أوسطي .

2- القطاع الطرفي: نجد كلا من كنتوري و شبيغل ، أعطيا لعامل التجانس الفصل بين مركز النظام وأطرافه، ويضم القطاع الطرفي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، وما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده.[1]

- **التكوين المتبادل (التفاعل ما بين البنية و الفاعل):** تدخل الدراسات البنائية والنقدية ضمن هذا المستوى، خاصة منها دراسات جيدنز Giddens و بيتر كاتزانشتاين Peter Katzeinstein و باري بوزان Barry Buzan حيث رأى هذا الأخير، في كتابه "الناس والدول والخوف"، أن الأنظمة الإقليمية تتكون من عنصرين أساسيين: توزيع القدرات بين الفواعل المركزية، ونسيج الصداقة والعداوة بين الدول[2] .

لقد جاء كتاب "الأقاليم والقوة : هيكلية الأقاليم"، لكل من أولي ويفر Olé Weaver و باري بوزان Barry Buzan ، بفكرة إخضاع مفهوم النظام الإقليمي للتصورات البنائية، من خلال اقتراح مفهوم (المركب الأمني الإقليمي) ، الذي يعني وفقه: "تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، حيث يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم."[3]

من جهته قام بوزان و زميله ويفر بتقسيم العالم إلى أحد عشر مركبا أمنيا، وجاء التقسيم في إطار مجموعات، نسبة إلى عدد القوى المتواجدة فيها، وأهم

[1] محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، **مرجع سابق**، ص 59.

[2] Barry Buzan , **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations**, University of North Carolina Press, 1983, pp.115-117.

[3] Barry Buzan and Ole Weaver , **Regions and Powers : The Structure of International Security** ,Cambridge University Press , 2003, pp. 14-15.

الأقاليم القريبة من تحقيق المركب الأمني الإقليمي، هي إقليم شمال أمريكا، أوربا جنوب شرق آسيا، حيث لعبت القوى الكبرى دورا أساسيا لتشكل الأقاليم الثلاثة.[1]

هنالك ثلاثة أشكال للمركب الأمني الإقليمي، تتمثل في :

- **المركب الأمني الإقليمي المعياري** : تقارب بنيته البنية الوستفالية الفوضوية، القائمة على وجود أكثر من قوة، إضافة إلى أهمية الأجندة الأمنية العسكرية والسياسية. يعرف هذا النظام تواجد قوتين قطبيتين أو أكثر، كإيران والسعودية في النظام الإقليمي الخليجي، والهند وباكستان في جنوب آسيا، ويكون أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كإقليم شمال أمريكا. فالمميزات الأساسية لهذا المركب تحدد داخليا وفق التفاعلات الإقليمية، وخارجيا من خلال تدخل القوى العالمية، أما عن تحليل بنية المركب المعياري وفق نموذج الصداقة والعداوة، فنجد هذا المركب يتسم بسياسة الأحلاف ونظام توازن القوى .

- **المركب الأمني الإقليمي المركزي**: سمي بالمركزي لتواجد القوة العالمية داخله، بحيث تكون الدول المنتمية للإقليم تابعة له، كما هو حال النظام الإقليمي لشمال أمريكا حاليا، والنظام الإقليمي لشرق أوربا خلال فترة الحرب الباردة، لما كان تابعا كليا للاتحاد السوفيتي.

- **المركب الأمني المؤسساتي**: يختلف عن المركبين السابقين، لأن التبعية فيه تكون لسلطة المؤسسة الإقليمية بدلا من القوة، كما هو شأن النموذج الأوربي.[2]

* **عناصر تحديد النظام الإقليمي**: يقوم التحليل البنائي على العناصر التالية لتحديد النظام الإقليمي:

- **الهوية الإقليمية:** تشير إلى الشعور الجماعي القائم على نحن، أو الحس الجماعي المشترك من خلال الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.

- **الوعي الإقليمي**: يبنى على أسس اللغة والخطاب، مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء إلى جماعة معينة.

- **الأقلمة**: عملية تفاعل إقليمي مرتكزة على الحدود الإقليمية، بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.[3]

- **العلاقة بين النظام العالمي والنظام الإقليمي**: تقوم المناظرات السائدة في دراسة النظم الدولية على فرضيتين أساسيتين، الفرضية الأولى تعنى بتفكيك النظام العالمي إلى نظم فرعية متميزة، والثانية على تجميع الدول في نظم إقليمية

[1] Ibid, p 16.
[2] Amitav acharya, "The emerging regional architecture of world politics", **World politics**, Vol.59 , N° 4, july 2007, pp. 631,633.
[3] Barry Buzan and ole weaver, **Op.cit**, p55.

توجهها دولة قائدة، وقد أكدت مدرسة النظم الإقليمية أن العلاقة ما بين النظامين الإقليمي والدولي هي أكثر من علاقة ذات اتجاه واحد وتأثير نظام على الآخر دون حدوث العكس.[1]

غير أن دراسة السياسة العالمية ساد فيها تقليد بحثي، يقوم على اعتبار العلاقة ما بين النظم الإقليمية والدولية. في الفترات السابقة على أنها علاقة تبعية، وتعد دراسة اوران يونغ Oran R. Young حول نموذجي التواصل والانقطاع بين النظم الدولية والإقليمية- رائدة في تحليل العلاقة ما بين النظامين، بحيث يشير التواصل إلى انسجام ما بين مصالح القوى الإقليمية والعالمية، والانقطاع إلى اختلاف في تلك المصالح وحتى في النظرة لطبيعة النظام العالمي، فقد تكون نظرة القوة العالمية قائمة على الحفاظ على الأحادية، في حين تطمح النظم الإقليمية إلى نظام متعدد الأقطاب.

أما هانس مورغانثو Hans Morgenthau ، فبحث في علاقة الانقطاع بين القوى الإقليمية والعالمية في إشارة له في كتابه الشهير: "السياسة بين الأمم"، عندما اعتبر أن النظام ثنائي القطبية سيفرز يوما ما نظاما متعدد الأقطاب، وذلك عند انخفاض درجة استقطاب القوى العالمية للقوى الإقليمية الداخلة في التكتلات التابعة لها، وقد ظهر ذلك جليا مع بروز قوى إقليمية في أهم النظم الإقليمية التي كانت تتميز بالتواصل مع القوة العالمية في فترة الثنائية القطبية، وهو النظام الأوربي ببروز ألمانيا وفرنسا ومناداتهما بنظام متعدد الأقطاب.[2]

ومن جهته أكد جوزيف ناي Joseph S.Nye ، على النقطة نفسها، لكن بنظرة تحليلية معاصرة تقوم على إعطاء إفرازات العولمة أهمية كبيرة في التحليل، بحيث اعتبر العولمة شبكة معقدة من الخيوط تتركز الولايات المتحدة في قلبها، في حين تتواجد باقي الدول الإقليمية القائدة في مراكز متفرعة عن الكل، وأي ضعف في المركز يؤدي إلى تقوي المراكز المتفرعة والعكس صحيح.[3]

كما أسهم اندرو سكوت Andrew Scott في هذا المجال، حيث لاحظ أن التطورات التي تطرأ على واقع النظم الإقليمية، يكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على ما يجري في النظام الدولي، وقدم ثلاث ملاحظات بهذا الشأن:

- أن النظم الدولية تختلف من حيث مركزية اتخاذ القرارات فيها.

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص 15.

[2] هانس مورغانثو، **السياسة بين الأمم**، ترجمة خيري حماد، مصر: دار القومية للنشر والطباعة، 1969 ، ص 189.

[3] جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الطبعة الأولى، السعودية: مكتبة العبيكان، 2003، ص 173.

- أن درجة الاعتماد المتبادل ما بين نظام فرعي والنظام العالمي، قد تكون لها نتائج مؤثرة تصل إلى انهيار النظام العالمي، إذا كان النظام الفرعي مسيطرا.

- قد تكون للنظم الإقليمية القدرة على التأثير في النظام العالمي في فترات زمنية معينة.[1]

المكـانـة الإقـليميـة

تتحدد المكانة الإقليمية لأية دولة بمدى قربها أو بعدها عن موقع الدولة المركز أو الإقرار بها كقوة إقليمية . و يعرف الكونسورتيوم الأوروبي للبحث السياسي القوة الإقليمية بأنها : " دولة تنتمي لإقليم جغرافي محدد تهيمن عليه إقتصاديا و عسكريا و لديها القدرة على ممارسة نفوذ مهيمن في الإقليم و نفوذ معتبر على المستوى الدولي ، كما يكون لديها الرغبة في استخدام مصادر القوة و يعترف جيرانها بها كقائد للإقليم " . أما المعهد الألماني للدراسات الإقليمية و العالمية فقد عرفها بأنها " جزء من إقليم محدد و لها ذاتية خاصة و تعتقد بأنها قوة إقليمية ، و تمارس نفوذا واضحاً ، في كل الإقليم استنادا لمنظورها الإيديولوجي ، و تتمتع بتفوق عسكري و سكاني و إيديولوجي على غيرها"[2].

ومن أهم مقومات هذه الدولة القائد :

- الوعي بوجود العوامل المشتركة بين دول الإقليم وتنميتها.

- السيطرة علي الخلافات والتناقضات، مع الحرص علي التوازن بين القوي الأساسية في الإقليم.

- التنسيق بين مختلف الأطراف الإقليمية في إطار عمل مشترك.

- امتلاك رؤية لإحكام التوجهات الأساسية للإقليم وتطويره وتقويته.

- تجاوز الانتماءات القطرية وتوجيهها للانتماء للإقليم.

- إدارة الأزمات الإقليمية والسيطرة عليها بما يحجم من التدخلات الخارجية فيه.

---

[1] محمد السعيد **إدريس تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سابق، ص117.

[2] وليد عبد الحي ، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف ، 2001 ، ص ص 13-14.

- القوة النسبية وقوة الدولة التي توضع مع موازين القياسات الاستراتيجية ليست قوة مطلقة، بل هي قوة تقارن بقوي الدول الأخرى في الدائرة الإقليمية، خاصة التي تحيط بها، أو تتعارض مع مصالحها القومية. فقوة الدولة مركب شمولي يدخل في مكوناته العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الدولة، وأهمها: جغرافية الدولة، وخصائصها الجيوبوليتيكية، وقوتها البشرية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك قوتها السياسية، ممثلة في نفوذها الداخلي والخارجي.
- القبول من القوي الإقليمية المختلفة لدور الدولة القائد بما يكسبها النفوذ والقدرة علي التأثير،يتبع ذلك نجاح في أداء هذا لدور لاكتساب الخبرة من واقع الممارسة الفعلية لهذا الدور[1].

نظرية الدور كإطار تحليلي للسياسات الإقليمية التركية - الإيرانية

سوف يتم التطرق إلى الأصول النفسية والاجتماعية لمفهوم الدور و منطلقاته النظرية وأهم المفاهيم المرتبطة به، بحيث سيتم التعرض للأدبيات المتعلقة بهذه النظرية، مما يساعد على استيعاب المنهجية الفكرية والقدرة على التوظيف الجيد في تحليل الأدوار الإقليمية و سنحاول التركيز على مفهوم الدور كمساعد على التمييز بين مستويين للتحليل : الأول متمثل في الاهداف العامة و التوجهات ، أو الإستراتيجية (إدراك الدور) و الثاني في السلوك المحدد (أداء الدور) .

و الواقع ان التمييز بين المستويين السابقين يعكس جدلا على المستوى النظري ، و مثال ذلك التساؤل حول مدى التوافق بين إدراك الدور و أداءه ، كذلك يثير قضيية تتعلق بالدور على المستويين الإقليمي و العالمي، وبالتالي، فإن تناول السياسات الإقليمية من خلال نظرية الدور يسهم كثيرا في النواحي المفاهيمية و أيضا في نطاق الدلالات التطبيقية .

نظرية الدور : مقاربة إيتمو – معرفية

ظل مفهوم الدور غامضا ومتصلا بالدراسات النفسية والاجتماعية، وعرف أيضا تباينا في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل اختلاف وتعدد التعاريف المعطاة لهذا المفهوم، فهناك:

[1] دلال محمود السيد ، "مقومات مفقودة : معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية و الدولية" ، **السياسة الدولية** ، في : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/134/3662/% %D8%A9-.aspx

- **تعريف مورينو** Moreno : "الذي يرى أن الدور يمثل تجربة خارجية بين الأفراد، تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي. إن الدور هو تصرف مزدوج، فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك نحدد تعريفين متتابعين لدى الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عليه".[1]

- **تعريف بيدل** Biddle : "الدور قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير والتوصيفات والقيم والتصورات المحددة بسلوكيات شخص، أو مكانة اجتماعية."[2]

- أما المعجم الحديث للتحليل السياسي، فيعطي تعريفا لمفهوم للدور: "باعتباره أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي، ويميل الدور غالبا عن الوضع، بحيث أن الوضع يصف المواقف الاجتماعية النسبية، حيث أن الدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، ويكسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق التنشئة الاجتماعية."[3]

- **تعريف رالف لينتون** Ralf Linton : "الدور مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع، لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية." و يركز رالف لينتون على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي أو نظام اجتماعي، بحيث يرى أن الوضع الاجتماعي هو مجموعة الحقوق والواجبات.[4]

- **تعريف ساربين** Sarbin : " الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم، أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية."

- **تعريف تالكوت بارسونز** Parsons talcott : "يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم، التي تحكم هذا التفاعل مع دور أو عدة أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات و السلوكيات المتكاملة."

من خلال اختلاف هذه التعاريف، يمكن القيام بترتيبها ضمن ثلاث مستويات رئيسية:

---

[1] السيد علي شتا، **نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع**، القاهرة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2003 ، ص 34.

[2] ميشال مان، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيز مصلوح، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 612.

[3] جيوفر روبرت واليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999 ، ص 399.

[4] ميشال مان، **مرجع سابق**، ص 613.

- **على مستوى الشخص**: يمثل الدور في هذا المستوى سلوكا تجاه الآخرين، وعادة اجتماعية للفرد، كما يحافظ على علاقة متينة بين الفرد وذاته.
- **على المستوى الجماعي**: يمثل الدور نموذجا من التصرف المحدد لكل الأشخاص الذين يشغلون نفس الوضعية، فالدور يحدد الضوابط والقيم الاجتماعية والثقافية.
- **على المستوى التفاعلي بين الأشخاص**: يظهر الدور هنا تصرفات أو نماذج من السلوك المتبادل، في تسلسلات تفاعلية، إجابة على توقعات الآخرين بالنسبة إلى حالة محددة.

إن مفهوم الدور يمكن أن يستعمل بطريقتين، اجتماعية ونفسية، ومع ذلك حاول بعض الدارسين تحقيق نوع من التآلف بين المظاهر المختلفة للدور، وهي المحاولات التي أنتجت ما اصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور Role Theory، بحيث يصف بروس بيدل Bruce Biddle نظرية الدور: "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة، ومع عمليات متنوعة يفترض أن تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها."[1]

إذن يتحدد الدور وفقا لعلاقة تفاعلية بين ثلاث معطيات رئيسية وهي:
- **المعطيات الاجتماعية**: وتتمثل في البناء الاجتماعي بكل ما تحويه من وحدات تكوين المكانة الاجتماعية.
- **المعطيات الانثروبولوجية**: وتتمثل في مجموع الحقوق والواجبات الخاصة بكل مكانة، والتي تدل على ثقافة معينة ، وتشمل هذه الأخيرة كل المعارف والعقائد والأخلاق والعادات والفنون.
- **المعطيات النفسية**: يحتوي الدور على معطيات نفسية، لأن التعبير على الدور دال على شخصية صاحبه.[2]

وبإختصار، فإن نظرية الدور توصف بأنها تنبؤية، لأنها تقوم على الافتراض القائل أنه إذا كان لنا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة، فيمكن التنبؤ بسلوك الآخرين(الأشخاص) المحتلين لتلك المكانة، وتقوم نظرية الدور على افتراضات أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:
- يمضي الناس قسطا كبيرا من حياتهم في المشاركة كأعضاء ضمن مجموعات وتنظيمات.
- يحتل الناس ضمن هذه المجموعات والتنظيمات مكانة متميزة.

---

[1] Bruce Biddle, **Role Theory - Expectations, Identities, and Behaviors**, New York : Academic Press, 1979, p. 36.

[2] بن عباش حورية، صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة ، **رسالة ماجستير في علم النفس الصناعي**، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة،1995، ص ص 19-20.

- كل مكانة تقتضي دورا، يعتبر كمنظومة من الوظائف يقوم بها الفرد ضمن الجماعة .
- تشكل الجماعة أو المجموعات وتحدد غالبا توقعات الدور، كمعايير تحدد المكافآت الناتجة عن الأداء الناتج للأدوار، والعقوبات الناتجة عن الفشل في أداء الأدوار.

- يتقبل الأفراد أدوارهم ويؤدونها وفقا لمعايير محددة، فنظرية الدور تفترض أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرتبطة بأدوارهم.[1]

أما بروس بيدل Bruce Biddle ، فقد حدد خمسة مداخل ضمن نظرية الدور وهي:
- **نظرية الدور الوظيفية**: تركز عموما على السلوكيات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية، ضمن نظام اجتماعي مستقر، فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية المشتركة، التي تصف وتفسر تلك السلوكيات، ويفترض على الفواعل في النظام الاجتماعي، أن يتعلموا تلك المعايير ويطابقوا سلوكهم مع تلك المعايير.[2]
- **نظرية الدور التفاعلية الرمزية**: تعد هذه النظرية المدخل المعاكس للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير التفاعلية الرمزية عند جورج هربرت ميد George H. Mead ، والتي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما، إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم، وينفذون بها الأجزاء التي تخصهم.
- **نظرية الدور البنيوية**: في هذه النظرية يولى اهتمام قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا يعطى كذلك اهتماماً كبيرا بمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية، بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نفس نماذج السلوك(الأدوار).[3]
- **نظرية الدور التنظيمية**: تهتم بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية، وساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور يركز على النظم الاجتماعية. فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة)، وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية، ولكن المعايير تختلف بين الأفراد، ويمكن أن تكون

[1] Stephan G.walker, **Role theory and foreign policy analysis**, Duke university: Duke press policy studies,1987, p. 3.
[2] بن عباش حورية، **مرجع سابق**، ص 31.
[3] ميشال مان، **مرجع سابق**، ص 613.

انعكاسا لكل من مطالب التنظيمات الرسمية وضغوطات المجموعات غير الرسمية.

- **نظرية الدور المعرفية**: تركز على العلاقة بين توقعات الدور والسلوك، ويولى الاهتمام في نظرية الدور المعرفية، للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات وتقنية قياس التوقعات وأثر التوقعات على السلوك الاجتماعي.

لقد اهتم العديد من منظري هذه النظرية، بالطريقة التي يدرك بها الأشخاص توقعات الآخرين، وبأثر تلك الادراكات على سلوك الشخص، والمقصود بتوقعات الدور؛ الأفعال المتوقعة من ذلك الذي يحتل مكانة معينة، ولتوقعات الدور مصدرين هما:

- معتقدات وتصورات الفاعل التي يحملها حول ما تتطلبه المكانة التي يحتلها.

- المعتقدات والتصورات التي يحملها الآخرون حول ما تتطلبه المكانة التي يحملها ذلك الشخص.

يقدم لنا ألبورت Allport نموذجا يمثل فيه خصائص الدور ويحدد مكانة الشخصية والسياق الاجتماعي من خلال:

- **توقع الدور**: هو ما تقرره الثقافة من مواصفات لكل دور من الأدوار الاجتماعية، فهي تقرر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدد.[1]

- **تصور الدور**: وهو كما يتصوره الفرد الذي يشغل مركزا أو مكانة معينة، فالفرد لا يستطيع تأدية دوره إلا في إطار توقعاته عن نفسه، إلى جانب ما هو متوقع منه من قبل منظومة القيم، وكثيرا ما ينشأ نوع من الغموض، نتيجة للتداخل بين تصور الدور والدور المتوقع، بينما تتدخل عوامل الفرد المزاجية في طبع هذا التصور بطابع خاص، فينشأ شكل من أشكال صراع الدور.

- **تقبل الدور أو رفضه**: في كثير من الأحيان، يجد أفراد المجتمع أدوارهم الاجتماعية جاهزة ومحددة من قبل، بحكم سنهم أو جنسهم أو طبقتهم الاجتماعية أو بحكم المهنة التي يزاولونها، وهنا قد يتقبل الفرد الدور الذي يفرضه عليه وضعه الاجتماعي وقد يرفضه، كما يمكنه تقبل تصوره لدوره ولكنه يرفض بالمقابل التوقعات التي تنتظر منه.

[1] Gordon Allport, "Personality: A Problem for Science or for Art?", In **Personality and Social Encounter**, Boston: Beacon Press, 1964, p. 3.

-**أداء الدور**: وهو الأسلوب الذي يسلك به الفرد دوره، ويمكن أن يختلف هذا الأسلوب مع ما هو متوقع، وقد يتطابق مع ما هو متوقع.[1]

تطرح نظرية الدور مصطلحات أخرى، في دراسة تحليل الأدوار الإقليمية، ومن أهمها نجد:

- **صراع الأدوار**: يعرف على أنه التنافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد، في مثل هذه الحالة يعرف الفرد والنظام اضطرابا، ويعمل الفرد في هذه الحالة، على حل المشكل بتكييف بعض أشكال السلوك، ويعد صراع الأدوار من بين عديد الظروف البنيوية التي تسبب المشاكل في النظام الاجتماعي.

- **تطور الدور**: مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم وأدوار بقية الفواعل، كما يكون لتغير إدراكات الفواعل لأدوارهم أثر كبير في تطورها.

- **تغير الدور**: يكون له دلالة من خلال الضوابط والتعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة، فالأفراد بحكم امتلاكهم لخبرات سابقة وخلفيات ومهارات، يمكنهم أن يوظفوها لتدعيم توقعات أدوارهم المحددة سلفا.[2]

نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية

إن مفهوم الدور له بعد اجتماعي- سيكولوجي بالدرجة الأولى، و هو أمر يتعلق بالفرد، و لذلك إنسحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كـ "وحدة" بين مجموعة دول "وحدات" يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي[3]، و حيث أن علم الاجتماع السياسي يرى أن الدور وظيفة و نموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، فإنه ينطوي على صفة الإلزام حيث أن كل دور و كل وضع له صلة بأدوار و أوضاع أخرى .[4] و يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي و وحداته المختلفة، أن تحدد كل وحدة لذاتها و للآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، و الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي يمكنها أن

---

[1] بن عباش حورية، **مرجع سابق**، ص ص 21-23.

[2] Steven J. Campbell , "Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Foreign Policymaking" , **Presented to the International Studies Association 40th Annual Convention**, February 16–20, 1999 , In : https://www.ciaonet.org%2Fshibboleth&return

[3] Lisbeth Aggestam , "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy," **ARENA Working Papers**, Vol. 1999, No. 8.p.4 .

[4] Aggestam Lisbeth , "Role Theory and European Foreign Policy: A Framework of Analysis", in : Ole Elgström, Michael Smith (eds.) : **The European Union's roles in international politics : concepts and analysis**. London: Routledge, s., 2006 , pp. 11-16.

تؤديها في إطاره بشكل مستمر، و ماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، و هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى، فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي، يصبح أحد علامات سياستها الخارجية [1].

فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى : "إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في ا لنظام الدولي" ، و السعي لتحديد القرارات و مختلف الالتزامات و الأحكام و كل الأنشطة المناسبة لدولهم، و للأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية. و لذلك فإن تعريف و تحديد الدور القومي للدولة يمر عبر المراحل التالية:

*مرحلـة استكشاف الموقف.

*مرحلـة تحديد الدور القومي للدولـة، في ضوء التوجهـات التي على أسـاسها ترسم السياسة الخارجية.

*مرحلـة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في مختلف القدرات

المادية و المجتمعية لدولة صانع القرار، و يعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للموقف[2].

إذا فهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بناء اجتماعي، فإن كل أمة ستمثل عدة مواقع اجتماعية أو أدوار إقليمية و دولية قياسا على الأمم الأخرى، و بالتالي فإن الدور القومي سيتحدد على ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا و دوليا[3].

من خلال هذه المراحل نلاحظ أن نظرية الدور بدأت تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، و تفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين .

---

[1] **Ibid** , p 26.

[2] هاني إلياس الحديثي ، **مرجع سابق** ، ص 48.

[3] G. Cameron Thies, "Role Theory and Foreign Policy", **International Studies Association**, Compendium Project, May 2009. Available at, http://www.isanet.org/ compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html

و يتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية :

1- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور، و لكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية،فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته ضمن النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي، بينما لا يفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة[1].

2- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، و لكنه يشمل بالإضافة إلى ذلك تصوره للدور الذي تؤديه الوحدات الأخرى، و خاصة الأدوار التي يفترض أن يؤديها الأعداء الرئيسيون.

3- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، و هذا الوضع هو الأكثر شيوعا.

4- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي، و دورا آخر على المستوى الإقليمي[2].

و قد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية، و بروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، و انفرادها في التحكم بالتفاعلات و العلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجة عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة.

و الواقع كما يقول ديفيد مايرز David J. Meyers : " أن الانخفاض في قدرة الدول الكبرى على الامتداد بقوتها بصورة موحدة حول كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلعات للهيمنة ظلت مكبوتة منذ أمد طويل داخل ساحات جيوسياسية محلية.[3]"

---

[1] **Ibid**.

[2] Ulrich Krotz , "National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared. Program for the Study of Germany and Europe" , **Working Paper**, Vol. 2, No. 1, 2002, p.6 , at : https://ces.fas.harvard.edu/files/working_papers/PSGE_02_1.pdf , accessed May 15 2014.

[3] David J. Myers, **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**, Boulder : Westview, 1991.p 23.

إن توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكل الآن، و الاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على زيادة النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الإقليمية القائمـــة
و المحتملة. إن سعي كل قطب إلى إنشـاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به، تمثل في محاولته رسم خطـوط فاصلـة جديدة على يد القوى الإقليمية. و في الحقيقة هناك اتجاها عام بين القوى الإقليمية الكبرى لاعتبار منطقتها كمجال نفوذ لها، وهي تضفي بذلك المشروعية على تلك المحاولات بالحديث عن عدة أسباب تتراوح بين الثقافية و التاريخية أو تلك المتعلقة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة. و هكذا نلاحظ أن دولا كثيرة تسعى للقيام بدور جديد، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير. و نتيجة هذه المحاولات تدعم الدور الإقليمي للدول الكبرى. و سواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت[1].

في العادة يطلق إسم او مصطلح السياسات التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـ "السياسة الإقليمية" Regional policy ويمكن تعريف السياسة الإقليمية على أنها : "السلوك السياسي الذي لها يصدر عن و حدة أو أكثر من الوحدات السياسية، و التي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الإقليمي، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والمحددات الإقليمية و ضمن إطار التفاعل الإقليمي .[2] " و يختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أن طبيعة السياسات الإقليمية لبعض الدول إزاء بعضها قد تأخذ منحى تصارعيا بدلا من أن تأخذ منحى تعاونيا، و ذلك يعود إلى طبيعة القضايا التي يثار الخلاف حولها، بين قضايا ذات طبيعة اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية[3].

و في ضوء استقرار المصالح و القضايا الإقليمية تتحدد أدوات السياسات الإقليمية، حيث شكلت التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم، و الأسس التي تستند إليها، و مدى ا لاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الاتصال السائد بين

[1] Alexander Wendt, "Anarchy is What States Make of It : The Social Construction of Power Politics", **International Organization** , Vol. 46, No. 2, 1992, pp.393-395.
[2] Lisbeth Aggestam, "A European Foreign Policy? Role Conceptions and the Politics of Identity in Britain, France and Germany", **Doctoral Dissertation**, Stockholm University : Department of Political Science, 2004, p. 64.
[3] **Ibid** , pp.64-66.

دول الإقليم من جهة، و بين دول الإقليم و المحيط السياسي الدولي من جهة أخرى .

و من خلال ذلك يمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:

-**المستوى الأول :** هو السلوك الصادر عن مجموع وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما، سواء داخل الإقليم أو خارجه ، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي[1].

-**المستوى الثاني :** هو سياسة الجزء تجاه الكل، أو بعبارة أخرى، سياسة دولة ما إزاء الإقليم، حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول و مبادئها و أهدافها، و طبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، و هنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لاختلاف المبـادئ و الأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات و القدرات[2] .

و بما أن الدول تختلف عن بعضها البعض من حيث تركيب المصالح و الأهداف، و تختلف في التكوين و القدرات المادية و المجتمعية و الموقع الجيوبولتيكي، فإنها تختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بشكل يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو غير ذلك، و تنصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، و التي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، و المشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه. إن هذه الدول تصنف ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، و طبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، و مستوى إمكانياتها، و شكل تحالفاتها الداخلية و الخارجية، على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة، السياسية و الاقتصادية و كذا الاستراتيجية، فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي، أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية[3]. و حسب نموذج "ديفيد مايرز" لدراسة الهيمنة الإقليمية ، فإنه يمكن التمييز

---

[1] هاني إلياس الحديثي ، **مرجع سابق** ، ص 21.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 21.

[3] Richard Adigbuo, "Beyond IR Theories: The Case for National Role Conceptions",**Politikon**, Vol. 34, No. 1, 2007, pp. 83-87.

بين ثلاثة أنواع من الفواعل و ذلك تبعا للاختلاف في طبيعة الأدوار التي تضطلع بها داخل "القطاع المركزي" (Core sector) كل دولة في القطاع خصوصا، و في النظام الإقليمي ككل عموما، و التي تعد انعكاسا لاختلاف طبيعة السياسة الإقليمية التي تتبعها كل دولة من دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، و يصنف"مايرز" أدوار تلك الفواعل على النحو التالي :

- المهيمن الإقليمي Regional Hegemonos أو المتطلع إلى الهيمنة Aspiring Hegemonos : دولة أو دول تمتلك ، أو في طريقها لامتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي .[1]

فالدولة تأخذ دور المهيمن عندما تكون القوة الكبرى الوحيدة في إقليمها، و عندما يضم الإقليم أكثر من قوة كبرى واحدة، لا يمكن اعتبار تلك الدولة مهيمنة.

- والمهيمن المحتمل Potential Hegemon هو الوحدة التي لها القدرة على السيطرة على إقليم مستقبلا، و ذلك بالتغلب على جيرانها من القوى الإقليمية الكبرى، و رغم ذلك و مثلما يلاحظ "جون ميرشايمر" John Mearsheimer فالهيمنة نادرة ، (Hegemony is rare) ، بالنظر لكون " تكلفة التوسع غالبا ما تتعدى المكاسب و الفوائد قبل تحقيق السيطرة (Domination) نتيجة لذلك فإن المهيمنين المحتملين، يبحثون فقط عن تحقيق السيطرة عندما تكون التكاليف المتوقعة منخفضة " [2].

و يفترض "هولستي" Holesti من خلال تحليله لنظرية الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية[3] .

و يختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه و خصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف هذا الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، و على وجود قوة مهيمنة أو أكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم و خصائصه من ناحية، و مكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى. فدولة مثل البرازيل يمكن أن تكون مهيمنة في أمريكا اللاتينية، لكنها لا

[1] محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية ، **مرجع سابق** ، ص 58.

[2] Peter Toft, "John J. Mearsheimer: an offensive realist between geopolitics and power", **Journal of International Relations and Development**, Copenhagen , 2005, p.382.

[3] Kalevi Jacque Holsti, "*National Role Concepts in the Study of Foreign Policy*", in Stephen Walker (ed.), **National Role Theory and Foreign Policy Analysis** , Duke University Press, 1987, p.12.

يمكن أن تكون كذلك في نظام يتسم بدرجة أعلى من القوة مثل أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية [1].

المساوم *Bargainer* : هو الفاعل الثاني في النظم الإقليمية المعرضة للهيمنة، و المساومون هم دول تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدول المهيمنة أو الطامحة للهيمنة، و يكون في مقدرة كل واحدة منها جعل نفقات ممارسة نفوذ الهيمنة باهظة، أو على الأقل يمتلك المساومون قدرة كافية على تحدي القوة المادية و العسكرية و المعنوية للدول المهيمنة أو الساعية للهيمنة.

وفي العادةلا يكون المساومون على درجة واحدة في حالة وجود أكثر من مساوم داخل النظام، إذ هنالك مساوم أول (primary) و هناك "مساوم ثان" (secondery) ، و التوافق في مناوأة المهيمن لا يعني بالضرورة و جود تنسيق بين المساومين، لكن في حالة و جود مثل ذلك التوافق ستكون الأوضاع أكثر صعوبة بالنسبة للمهيمن أو المتطلع للهيمنة أين ستكون نفقات الهيمنة مرشحة للارتفاع .

الموازن *Balancer* : قد يكون دولة أو عددا من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، قد لا تقل من الناحية المادية عن قوة الدولة المساومة، لكنها من منظور الدور تقوم بمهام مختلفة داخل النظام، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة و الدولة أو الدول المساومة من جهة أخرى. فهي قوة موازنة بين الطرفين، و غالبا ما يعهد لها بمهام الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للاحتواء أو التحالف، و يتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة، و مدى رغبتها في القيام بمهام الوساطة[2] .

في ضوء ما تقدم يأتي الدور الإقليمي في سياق مرتبة الدولة و منزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أن تنوع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر الإقليمية المتتابعة في داخل النظام الإقليمي. بحيث يعبر هذا الأخير من حيث الواقع عن نوع من التصاعد القيادي ليصل إلى القمة حيث تتمركز الدولة القائد [3].

و لكن النظام الإقليمي لا يقتصر فقط على دراسة القطاع المركزي، بل أن هنالك القطاع الطرفي أين تثار حول مسألة تعيينه و تحديده نفس العناصر

---

[1] Miriam Prys, "Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional Powerhood", **International Studies Review**, Vol.12, 2010, pp.479-484.

[2] محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية ، **مرجع سابق** ، ص ص 58- 59.

[3] هاني إلياس الحديثي ، **مرجع سابق** ، ص 47.

التي تثار بخصوص تعيين حدود النظام، و الفصل بينه وبين النظم الأخرى المجاورة. ففي حين يعطي كل من "كانتوري" Cantori و"شبيغل" *Spiegel* ، الأولويـة لعامل التجانس للفصل بين مركـز النظـام و أطرافه، و يعتبران الدول الطرفية أقل تجانسا مع دول القلب و أن العامل الذي يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده[1]، فإن "ديفيد مايرز" يعطي الأولوية لبنية القوة، إذ يرى أن الدول الطرفية هي أقل من المساومين و الموازنين ، فقوتهم أقل من أن تدفعهم لتحدي القوة المهيمنة، و يضيف أيضا عامل التجانس الثقافي و الاجتماعي، و يرى أن الدول الطرفية مميزة ثقافيا، و لغويا عن دول القلب أو محور النظام[2] .

و لقد تعرضت هذه النظرة لانتقادات كثيرة من الذين يعطون الأولوية لمعيار كثافة التفاعلات كأساس للتمييز بين قلب النظام و أطرافه، فدول الأطراف هي أقل تفاعلا داخل النظام و أقل ارتباطا بقضاياه، لقد حدد "بيرسون" ثلاث مستويات للتفاعل داخل النظام الإقليمي يمكن من خلالها فرز و دول القلب عن دول النظام، و هذه المستويات هي :

- النزاع *Conflict* : بمعنى مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام .
- المشاركة *Participation*: بمعنى مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية مع مشاركة أعضاء النظام.
- المساعدة *Help* : أي مدى تجاوب الدولة مع القضـايا المثارة، و تقديم المسـاعدة اللازمة في وقت المسـاعدة الحاجـة ،أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظـام و قضاياه.[3]

هذه المستويات أو المعايير الثلاثة، تفسر الكثير من عمليات الحراك أو التغير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحول موقع الدول من القلب إلى الأطراف و العكس، و هذه العمليات تعتبر واحدة من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل هذه النظم[4] . و بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنه من الطبيعي الذهاب إلى أن

[1] Louis Cantori and Steven Spiegel ,"International Regions: A Comparative Approach to Five Subordinate Systems," **International Studies Quarterly**, 13, 1969 , pp. 371–377.
[2] David J. Myers, **op cit,** p.75.
[3] Frederic Pearson, "Interaction in an International Political Subsystem : The Middle East',1963-1964, " **Peace Research Society (International) Papers**, 15, 1970 ,pp.77–79.
[4] محمد السعيد إدريس ، تحليل النظم الإقليمية ، **مرجع سابق** ، ص 61.

حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، و تأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية و الدولية[1].

إن الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا و دوليا يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات بعضها مادي، و بعضها الآخر غير مادي ، و تمثل في مجملها عناصر القوة القومية للدولة، التي تساهم من جهتها في تشكيل المقومات الأساسيـة للدور، الذي يعكس قوة الدولة، و يزيد في إمكانية توقع الدور الذي تسعى للعبه كل وحدة وفقا لمستوى قوتها و إمكانياتها[2].

انحصر تعريف القوة تقليديا في ميدان الإستراتيجية العسكرية، إلى قدرة الدولة على أن تحظى بما تريد، إما بالتهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا . غير ان "إدوارد هاليت كار" أدخل بما يشبه التطعيم أبعادا اقتصادية و إيديولوجية ضمن صلب المعادلة التقليدية التي يطرحها الواقعيون، و التي يرون من خلالها أن بأس الدولة يساوي حجم قوتها العسكرية [3].

و قد سعى الواقعيون البنيويون المعاصرون في السنوات الأخيرة، إلى إضفاء المزيد من الإيضاح في مجال المفاهيم لإلقاء الضوء على معنى مفهوم القوة في السياق الواقعي. وفي هذا الصدد يرى "كينيث وولتز" أن التغلب على هذا الإشكال يكمن في تحويل التركيز على القوة نحو التركيز على القدرات، كما يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها و رسوخها في الميادين التالية :حجم السكان و المساحة و الموارد و الطاقة ا لاقتصادية و القوة العسكرية و درجة الاستقرار السياسي و الكفاءة وغيرها، و الفهم الأكثر تعمقا لمعنى القوة و أبعادها. و عليه، فإنه يركز على قدرة الدولة على السيطرة على محيطها أو التأثير فيه، في أوضاع ليست تصارعيه بالضرورة[4] .

و يمكن تتبع مقومات و عناصر قوة الدولة، التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي أو الدولي من خلال المتغيرات التالية :

[1] David J. Myers, **Op.cit** , p.83
[2] Ibid, p.85.
[3] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **مرجع سابق** ، ص ص 10-11.
[4] Keneeth N. Waltz , **Man , The State & War , Athearetical Analysis** , N . Y : Colombia Unversity Press , 1959 , pp . 159 – 160.

***المتغيرات الجغرافية :** فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، و التي تشكل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات ماكندر و سبايكمان و غيرهما، هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة و التضاريس و مواقع المرور ذات الأهمية الإستراتيجية .. و تأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة [1].

***الموارد الاقتصادية و الطبيعية و البشرية :** التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية و التي تتضمن تدريب القوات و تحديثها، و قدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب[2].

* **المتغيرات المجتمعية :** و ما يتصل بها من قيم ثقافية و تقاليد اجتماعية و تجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة، و الإطار الاجتماعي للنظام السياسي، و كل ما يتعلق به من أحزاب و إيديولوجيات و إرادات[3] . و باعتبار هذا المتغير كثيرا ما يرتبط بعوامل الثقافة و القيم و الحضارة و التاريخ، فإنه يمثل ما للدولة من جاذبية تنبعث من تلك العوامل ذات الطبيعة غير مادية، فهي من مصادر القوة غير الملموسة كالثقافة و العقيدة و المؤسسات ذات الجاذبية و الإغراء، و هذا النوع من القوة ينشأ إلى حد بعيد من القيم ، و يطلق عليه "جوزيف ناي" *Joseph Nye Jr* اسم "القوة الناعمة" أو الرخوة (*Soft power*) ويقصد بها جوزيف ناي: " إن القوة العسكرية و القوة الاقتصادية تشكلان معا مثالان على القوة الصلبة الآمرة *Hard power* ، التي يمكن استخدامها لإقناع الآخرين بتغيير موقفهم، فالقوة الصلبة يمكن أن تستند إلى محاولات الإقناع ، الجزر (*carrots*) و إلى التهديدات ، العصي(*sticks*) . غير أن هناك طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، فقد يحصل بلد ما على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن بلدانا أخرى تريد أن تتبعه، معجبة بقيمه فتحذو حذوه و تقتدي بمثاله، متطلعة إلى مستواه من الازدهار و الانفتاح. و بهذا

---

[1] جيمس دورتي و روبرت بالتسغراف ، **مرجع سابق** ، ص ص 47-57 .
[2] هاني إلياس الحديثي ، **مرجع سابق** ، ص 44 .
[3] جوزيف ناي ، **مرجع سابق** ، ص 38.

المعنى، فإن القيام بوضع جدول الأعمال في السياسة العالمية و اجتذاب الآخرين إليه له أهمية تعادل تماما أهمية إجبارهم على التغيير باستخدام و التهديد باستعمال الأسلحة العسكرية أو الاقتصادية. إن هذا الجانب من القوة – أي جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت – أسميه القوة الناعمة ، فهي تختار الناس بدلا من إجبارهم"[1].

و لقد كانت هناك مبالغة في مفهوم القوة عند الواقعيين و وجهت لهذه المدرسة انتقادات من طرف الواقعية الكلاسيكية و الحديثة، إلا أن الاتجاه الذي يمثل الجناح الواقعي الأكثر ليبرالية طالما أشار إلى أهمية السعي إلى فهم أكثر ذكاء للقوة، باعتبارها رمزا للمكانة و الهيبة. وبعبارة أخرى القدرة على أن تحظى دولة ما بما تريد دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا، بل من خلال النفوذ أو السلطة الدبلوماسيين[2] و في هذا إشارة إلى القوة الناعمة و أثرها في تحقيق الأهداف.

و بالطبع فإن القوة الصلبة و القوة الناعمة لهما تأثير متبادل فكلتاهما تلعبان دورا بارزا في تحقيق الغرض المنشود بالتأثير على سلوك الآخرين، و تستطيع مصادر القوة نفسها أحيانا أن تؤثر على طيف السلوك كله من القسر إلى الاجتذاب، فالبلد الذي يعاني من انحطاط اقتصادي و عسكري يحتمل أن يفقد قدرته على تشكيل جدول الأعمال العالمي و كذلك جاذبيته. و لكن القوة الناعمة ليست مجرد انعكاس للقوة الصلبة، فالفاتيكان لم يفقد قوته الناعمة الطرية عندما فقد ولاياته البابوية في إيطاليا في القرن التاسع عشر[3]، و ربما كانت الدول المعنية تتمتع بالنفوذ، لكنها لا تتمتع بقوة حقيقية (مادية) ، و هذا هو الشعور الذي جسده "ستالين" بتساؤله ذي الدلالة الواضحة كم فرقة عسكرية تحت إمرة البابا ؟.

* **إدراك و تصورات صناع القرار :** إن مجرد امتلاك مقومات القوة سواء كانت ذات الطبيعة المادية أو غير المادية ، لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور إقليمي فاعل، أو احتلال مكانة الدولة القائد في الإقليم. فحتى تستطيع أن تؤدي هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة القائد إرادة القيادة، فقد يكون لدى دولة

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 38.

[2] جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 240 .

[3] جوزيف ناي ، **مرجع سابق** ، ص 40 .

ما، ما يؤهلها من قدرات و كفاءات للقيادة، لكنها تفتقد لإرادة القيادة، فعندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام[1] .

إن امتلاك الدولة لمثل تلك الإرادة في القيادة و لعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم أو في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى "هولستي" بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية ، و يكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات و إدراكات صناع القرار لم تتوفر عليه وحدتهم من عناصر القوة، و طبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، و نوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة، و كنتيجة لذلك يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية ، هي :

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي : و يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، و درجة النفوذ الذي تتمتع بها الوحدة فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، و في كل مستوى يقدم تصورا لدرجة النفوذ المتوقعة[2].

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، و تتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (و من ذلك دور الوساطة الدولية) أو دوافع صراعية (و من ذلك المعادي للاستعمار) .

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفة ما في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي، و أدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن[3] .

و بالنظر إلى ما تقدم، فإن هناك علاقة تفاعل بين مقومات الدولة المادية و المجتمعية و دورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكتسبه، غير أن ذلك يرتبط و يتحدد بدرجة كبيرة بالكيفية التي يدرك بها صانع القرار السياسي تلك العلاقة بين مصادر القوة المادية وغير المادية،و توظيفه لقدرات دولته آخذا في الاعتبار المتغيرات الخارجية .

---

[1] Lisbeth Aggestam, "Role Theory and European Foreign Policy: A Framework of Analysis", in Ole Elgstrom and Michael Smith (eds.), **The European Union's Role in International Politics: Concepts and Analysis** , Oxon: Routledge, 2006 , p. 19.

[2] Valerie Hudson, "Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations," **Foreign Policy Analysis**, Vol. 1, No. 1, 2005.pp. 12-20.

[3] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، بيروت : دار الجيل ، الطبعة الثانية ، 2001 ، ص ص 48-49.

وعليه، فالدور الذي تمارسه قوة إقليمية ما، يختلف في تأثيره تبعا لعاملين رئيسيين :

*القدرات الذاتية المادية و المجتمعية التي يرتكز عليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، و هو الأمر الذي يحدد أداءها على الصعيدين الإقليمي و الدولي، و تبعا لذلك يتحدد فعلها و مدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها[1].

*العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما و القوى الدولية التي تستند إليها، وفقا للمصالح المشتركة. و في مثل هذه الحالة، فإن القوة الإقليمية و هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى، إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة، مضافا إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع بهذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي[2].

و من المعلوم أن الدور الإقليمي لدولة ما أو سياستها الإقليمية، ترتبط بأهداف و توجهات السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل. فالدور الإقليمي يعبر عن تصور صانع السياسة الخارجية لمكانة وحدته في محيطها الإقليمي، و طبيعة علاقتها بالدول و القوى الإقليمية المجاورة ، و من خلالها تتحدد طبيعة السياسة الإقليمية المتبعة[3].

كما أن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة من الدول لا يمكن فهمها بشكل كامل من دون الرجوع إلى البيئة المجاورة (Neighbouring Environment) التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثر أنشطة أعضاء النظام الإقليمي، سواء كانت هذه النشاطات تعاونية أو عدائية في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى أعضاء النظام[4] .و نظرا للارتباط الوثيق بين السياسة الخارجية للوحدة القومية ككل، و سياستها الإقليمية المعبرة عن تطلعات الوحدة للعب دور معين في محيطها الإقليمي، فإن دراسة الدور الإقليمي تطرح جملة و عددا من المواضيع، و من

[1] هاني إلياس الحديثي ، **مرجع سابق** ، ص 48.

[2] Pedersen, Thomas , "Cooperative Hegemony. Power, Ideas and Institutions in Regional Integration" , **Review of international Studies** , Volume 28 , Issue 04 , October 2002, p. 679-686.

[3] Miriam Prys, **Op.cit** , p.483.

[4] محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمي للخليج العربي ، **مرجع سابق** ، ص 13.

أهمها موضوع طبيعة الدور الذي تضطلع به الوحدة القومية في علاقاتها بالنظم الإقليمية المجاورة .

و من المواضيع الهامة الأخرى و المعقدة التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية، نجد دراسة مسألة الاستمرار و التغير في طبيعة الأدوار المنوطة بالقوى الإقليمية، فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي و إدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية و لقدرات وحدته و قدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل تأثير خارجية، تتعلق بتغير موازين القوى دوليا، و ما ينجر عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، و مدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي.
و بالإستعانة بنموذج قدمه "تشارلز هرمان" Charles Hermann لدراسة أشكال التغير التي تحدث في السياسة الخارجية و نجد أن " تشارلز هيرمان" ميّز في هذا الصدد بين أربعة أشكال من التغير و هي :

***التغير التكيفي** : و يقصد به تغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة،مع الاستمرار في بقاء أهداف السياسة و أدواتها كما هي.

***التغير البرنامجي** : و ينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض، و ليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.

***التغير في الأهداف :** و يشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية، و ليس مجرد تغير الأدوات.

***التغير في توجهات السياسة الخارجية** : و هو أكثر أشكال التغير تطرفا، إذ ينصرف إلى التغير في التوجه العام للسياسة الخارجية، بما في ذلك تغير الأدوات و الاستراتيجيات والأهداف[1]. وحسب "هيرمان" فأن الشكل الأول من

[1] Charles Hermann," Changing Course : When Government choose to redirect foreign policy" , **international studies quarterly**, 34, March 1990, PP. 5-7.

التغير لا يعد تغيرا في السياسة و أن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية .[1]

المنطلقات الإستراتيجية للسياسات الإقليمية الإيرانية-التركية

تحاول كل من تركيا و إيران أن تقدم نفسها على انها النموذج الإقليمي من خلال سعيها الحثيث إلى فرض حضورها الإقليمي كدولة "مرجعية " في دوائرها الإقليمية تقودها في ذلك مشاريع و إستراتيجيات لفرض الهيمنة و النفوذ لدى الدولتين بالنظر الى المعطيات الجغرافية و الحضارية و الثقافية و التاريخية و الديموغرافية، اللتان تتمتعان بها بالإضافة الى الهويتين الفارسية و التركية اللتان لهما حساباتهما الخاصة على الدوام في الفكر الإستراتيجي الإيراني و التركي .

يقوم المشروع الجيوبوليتيكي التركي على سياسة تعدد الأبعاد و تصفير المشاكل فيما إصطلح على تسميته داود اوغلو مهندس السياسة الخارجية في عهد حكومة العدالة و التنمية "العمق الإستراتيجي". إن الهدف الرئيسي لهذا المشروع تعزيز القوة اللينة لتركيا بوصفها دولة محورية متصالحة مع إرثها الإسلامي ومع تعدد الهويات فيها، وتبني رؤيا جغرافية إستراتيجية كبرى تضطلع بموجبها تركيا بدور الطرف الإقليمي الفعال والمؤثر. إن ما تطمح إليه تركيا هو حل المشاكل الإقليمية من خلال استعراض القوة اللينة لتركيا بصفتها جسرا بين الشرق والغرب، وأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي جذاب ، وقوة اقتصادية رأسمالية متصالحة بسلام مع ماضيها متعدد الثقافات والإسلامي. وتسعى تركيا لخلق التأثير والنفوذ لسياساتها من خلال المزايا التي تتمتع بها، ، حيث تطل من خلالها بوصفها قوة كبرى إقليمية. بينما يقوم المشروع الإقليمي الإيراني على جملة من الإستراتيجيات عمادها موقع إيران الجيوسياسي و قدرتها على إستثمار العامل الجيوبوليتيكي Geo-factor و الجيو-ثقافي و الجيو-إقتصادي من اجل بسط هيمنة إقليمية في إطار تصور إيران لدورها الإقليمي و تدعيم مكانتها كقوة إقليمية رئيسية أو دورها العابر للإقليم خدمة لمصالحها الوطنية وقد تم رفد هذه التصورات في إطار إستراتيجية وطنية تعرف بإسم "الإستراتيجية

[1] Charles Hermann , "Superpower Involvement with Others : Alternative Role Relationships", in , **Role Theory and Foreign Policy Analysis**, edited by S. G. Walker, Durham, NC: Duke University Press, 1987, pp. 219-240.

الإيرانية العشرينية (2005-2025) و التي تم بمقتضاها وضع تصورات تتعلق بدور إيران الإقليمي خلال عشرين عاما ، حيث من المفترض وفقا لهذه الإستراتيجية ان تتحول إيران من قوة إقليمية الى قوة دولية و نموذج إسلامي ملهم للعالم الإسلامي، و سنحاول إيضاح أبعاد هذه الإستراتيجية خلال تدرجنا في البحث.

المشروع الجيوبوليتيكي الإيراني :

هناك ثلاثة توجهات أساسية تحكم السياسة الإقليمية الإيرانية هي: الموقع الجغرافي و الجيوبوليتيكي، و التوجه الثقافي- التاريخي و التوجه العقائدي و السياسي- الأمني. و قد واجهت سياسة إيران الإقليمية تحدياً طوال العقود الأخيرة في إيجاد تعادل بين هذه التوجهات و الاهتمامات الثلاثة، يمكن تسمية ذلك بنوع من أنواع التحديات النظرية في التركيز على قواعد الأنظمة الإقليمية المختلفة في الشرق الأوسط ، و آسيا الوسطى و القوقاز، و الخليج العربي [1].

كذلك يمكننا التعبير عن هذا التضاد بالتحدي بين الإقليمية و العالمية في توجيه العلاقات الإقليمية و سياسة إيران الخارجية ، حيث ان بعض ذوي الرأي في دراسات السياسة الخارجية يعتبرون أن التحدي الأساسي الذي يواجه سياسة إيران الخارجية هو إيجاد التعادل بين العنصر الجيوبوليتيكي و العنصر العقائدي، الموجود طوال تاريخ إيران، و الذي بلغ القمة خلال عهد الثورة الإسلامية[2]. ومع إنهيار الإتحاد السوفياتي و ظهور الدول المستقلة في آسيا الوسطى و القوقاز في أوائل عقد التسعينات القرن العشرين، تحدث بعض آخر من ذوي الخبرة في الشؤون الإيرانية عن ضرورة التركيز على الاهتمام (التاريخي ـ الحضاري) المتمثل في إعادة أحياء الأمجاد التاريخية والحضارية في توجهات سياسة إيران الخارجية [3].

وعند استعراض تفاصيل المشروع الجيوبوليتيكي لإيران ، التعرف على الإرث التاريخي للتوجهات الإستراتيجية للدولة أو باتجاه المجال الحيوي للدولة. ويمثل المتغير الجغرافي أحد المحددات المهمة للمجال الحيوي للدولة، وبناء عليه

[1] Dannreuther, Roland; "Bridging the Gulf ? Iran, Central Asia and the Persian Gulf " ,**The Review of International Affairs** , 2(4) , Summer 2003, pp. 32-46.
[2] Hunter, Shireen, "Iran's Pragmatic Regional Policy" , **Journal of International Affairs** , 56(2) , spring 2003.
[3] Mahmood Monshipouri and Manochehr Dorraj , « Iran's Foreign Policy: A Shifting Strategic Landscape » , **Middle East Policy** , Vol XX, Number 4 , Winter 2013 .

يمكن تقسيم الأقاليم السياسية المحيطة بإيران والتي تحدد نزوعها الجيوستراتيجي إلى أربعة أقاليم، هي :

- إقليم الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن) .
- إقليم القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ويمكن إضافة أجزاء من الأناضول) .
- إقليم آسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين وحتى الحدود الصينية الشمالية مضافًا لها أفغانستان) .
- إقليم الجنوب (جنوب باكستان وجنوب شرق الجزيرة العربية) .

وحسب دراسة للباحث الأستاذ وليد عبد الحي، فإن التطورات في السياسية الإيرانية منذ 5200 سنة تشير إلى أن الجذب الإستراتيجي لإيران قد تم رصده فيما يلي:

أولاً : تكرار الجذب الجيوستراتيجي أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية عبر التاريخ للحركة خارج حدودها باتجاه الأقاليم التي ذكرت آنفا، أو أنها تعرضت للغزو من هذه الأقاليم، وهنا نجد ما يلي :

- أن إقليم القوقاز استحوذ على عدد المرات الأكبر في الانجذاب الجيوستراتيجي لإيران خلال حوالي 5200 سنة، فقد بلغ عدد المرات 15 مرة.

- احتل الهلال الخصيب المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي؛ إذ بلغ عدد المرات 13 مرة.

- احتلت آسيا الوسطى المرتبة الثالثة بـ10 مرات.

- احتل إقليم الجنوب (جنوب باكستان والشواطئ العربية من الخليج) المرتبة الأخيرة بمرتين فقط. إن ذلك يعني أن الأقاليم الثلاثة الأولى هي مراكز الجذب التاريخية وبقوة متقاربة نسبيًّا لعدد مرات تكرار الجذب الجيوستراتيجي لكل منها.[1]

ثانيًا : يرتبط الانجذاب نحو إقليم ما بتوزيع موازين القوى بين الأقاليم الثلاثة الأساسية في كل مرحلة تاريخية، فحيثما توجد المناطق الرخوة في مرحلة معينة تتزايد قوة الجذب نحوها، ويمكن أن نوضح ذلك ببعض الأمثلة التوضيحية.

[1] وليد عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص ص 34-37.

فعندما كان الاتحاد السوفيتي في العصر الحديث يسيطر على القوقاز وآسيا الوسطى كان العراق هو نقطة الجذب الجيوستراتيجي لإيران في الفترة البهلوية باعتباره يمثل النقطة الرخوة في البيئة المجاورة لإيران، ولو أخذنا مثالاً ثانيًا كالفترة الممتدة من منتصف القرن السابع الميلادي تقريبًا إلى الربع الأول من القرن العاشر الميلادي (فترة تنامي الدولة الأموية ثم الدولة العباسية الأولى) نجد أن الدويلات الإسلامية التي ظهرت في إيران انجذبت نحو مد نفوذها باتجاه المناطق الرخوة في أفغانستان وآسيا الوسطى وحول بحر قزوين، ولكن مع الثلث الأول من القرن العاشر (مرحلة بداية تخلخل المركزية العباسية) انضم العراق إلى مناطق الجذب، وهو ما يتضح في سلوك الدولة البويهية، وهكذا يمكن ملاحظة هذه القاعدة في كل الفترات الأخرى تقريبًا [1].

بالمقابل ترى دراسة متخصصة ، أن مراجعة التاريخ الإيراني تشير إلى أن إيران تعتمد في مصالحها الحيوية على شرقها أكثر من غربها منذ غزو أحشورس الأول (Xerxes) لليونان عام 480 ق.م، كما شكّل طريق الحرير منذ 200ق.م إلى 1500م أهم طريق تجاري يربط الصين والهند وبلاد الرافدين، أما تجاه الغرب، فقد غزت الجيوش العراق قادمة من جهة إيران سبع مرات. وتخلص هذه الدراسة إلى أن مستقبل إيران يعتمد على الجوار الشرقي لها أكثر من اعتماده على الجوار الغربي، وتستدل الدراسة على ذلك ببعض المؤشرات في الفترة المعاصرة، منها:

حضور إيران كمراقب في منظمة تعاون شنغهاي، بينما لم تقبل دول الخليج انضمام إيران لها في أي إطار تنظيمي[2].

- إكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية، بدأ عام 2006 ، مما سيجعل الصين طرفًا فاعلاً في سياسات المنطقة.
- أن المكاسب المترتبة على العلاقة مع الشرق تفوق المكاسب المترتبة على العلاقة مع الغرب.
- أن التوجه نحو الغرب (الهلال الخصيب والجزيرة العربية) سيقود لصراع مع إسرائيل لا فائدة منه لإيران، كما ان الصراع السني-الشيعي لن يعود بدوره على إيران بأية فوائد إستراتيجية بل سيغرقها في صراعات جانبية.

ومع أن هذه النظرية تتفق مع النتائج العامة التي توصلنا لها، غير أننا نرى أن نقطة ضعفها تكمن في عدم أخذ قضية "النقطة الرخوة" في الاعتبار، لأن هذه القضية هي التي تحدد وجهة الجذب الإستراتيجي لإيران مستقبلاً. **ف**المنطقة التي

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 37-40.

[2] W.Richard Bulliet , "Iran Between East and West" , **Journal of International Affairs**, vol 60, no 2 , Spring - Summer 2007, p. 1-14 .

تمثل مكسبًا كبيرًا لإيران من ناحية، ونقطة تهديد من ناحية أخرى فهي العراق، نظرًا لأن قدرة العراق على التهديد لا تزال في نطاق الاحتمال، ولكن العراق الضعيف حاليًا يمثل نقطة إغراء لتوسيع النفوذ لاسيما بعد انسحاب القوات الأميركية منه إلى جانب قوة التيارات السياسية الحاكمة في العراق والتي تعد الأكثر تناغمًا في توجهاتها مع السياسة الإيرانية، إلى جانب أن العراق هو الجسر الواصل بين إيران وعمقها الإستراتيجي في سوريا ولبنان.

توجهات إيران الإقليمية بين الثورية و البراغماتية

إنه لمن الواضح أن سياسة إيران الخارجية تمثل دائماً مشكلة لكل من يتعاملون معها، سواء على المستوى التحليلي أو على المستوى العملي، إذ أنها محل إرباك حقيقي ، ليس فقط لأنها تصنع بشكل أكثر تعقيدا ، حيث يتداخل فيها الديني بالقومي و الثورية بالبرغماتية ، لكن لأنها تشهد أيضا متغيرات تمس تصورات أساسية كانت قد استقرت لفترة ما، ترتبط على الأقل بنقطتين ، بدا أحيانا أنهما مسلمتان :

- الأولى، أن التصور الذي استقر خلال الفترة الماضية ، هو أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن هناك معسكرين كبيرين في إيران يتداولان المسائل ذات الأهمية الملحة ، وعلى من يتعاملون مع إيران أن يفكروا طوال الوقت فيما إذا كان ما يصدر يمثل توجها نهائيا متفق عليه، أم أنه يمثل توجه تيار، ويمكن النكوص عنه وقت الحاجة، وفقا لموازين القوى الداخلية. وقد أصبحت تلك النقطة أكثر تعقيدا مما كانت ، فلم تعد مراكز القوى الداخلية تقتصر على المحافظين والمعتدلين، وإنما ظهرت مراكز جديدة للسلطة ذات توجهات مركبة ، كالمحافظين الجدد و مؤسسة الحرس الثوري[1] .
- الثانية ، أنه كان مفهوما دائما أن سياسة إيران تراوح مكانها بين " العقائدية" و"البراغماتية"، وكان من الممكن ببساطة اكتشاف أنماط التوجهات التي تميل نحو أحد طرفي المعادلة أكثر من الطرف الآخر، ولم تعد تلك القضية سهلة أيضا ، حيث اتسمت السياسة الخارجية الإيرانية بالإثارة والمراوغة وتوزيع الأدوار واللعب على عامل الزمن [2]، وقد انعكست كل هذه الملابسات على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه دوائرها الإقليمية ، وهو ما شكل تحديا لسياساتها ، و أفرز سلوكا يحتاج إلى نقاش عميق بشأن تحركاتها ضمن دوائر نفوذها الإستراتيجية . و منذ قيام الثورة في إيران ، تداولت الأدبيات السياسية الإيرانية عددا من المفاهيم

[1] تيري كوفيل ، **إيران الثورة الخفية** ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، بيروت : دار الفارابي ، ط1 ، 2008 ، ص ص 353-354.
[2] Farhad Khosrokhavar , "La politique étrangère en Iran: de la révolution à l'axe du Mal," **Politique Étrangère**, vol. 1 , (2003), pp. 77-91.

السياسية التي تعكس قدرا من التوجهات الإستراتيجية المتباينة ، و هو ما عبرت عنه نظرية "أم القرى"، التي صاغها محمد جواد لاريجاني* و زاحمتها في حينها، ولو بـأصول تاريخية أبعد، فكرة "حوزة إيران الحضاريـة" ، التي يـمتد فضاؤهـا الإستراتيجي من حـدود الصين الشرقيـة الى المحيط الهندي جنوبا و الخليج الفارسي غربا و البحرين المتوسط و الأسود شمالا ، وتقوم على أساس الأمة الثقافية بمضمونها الفارسي [1].

لقد كان التوجه الإقليمي لإيران دائماً موضع انتقادات المحافل الأكاديمية الإيرانية، على خلفية أن إيران تهتم بجوارها المباشر، ولا تعطي أهمية مباشرة لامتدادها الاستراتيجي الأبعد. وفي هذا السياق طرح بعض الأكاديمين فكرة "حوزة إيران الحضارية" التي تشمل المنطقة الواقعة على تخوم الصين شرقاً والمحيط الهندي جنوباً والخليج (الفارسي) غرباً، والقوقاز والبحر الأسود والبحر المتوسط شمالا. وفي هذه الحوزة تحظى الثقافة الفارسية بأهمية خاصة لأنها ترتبط بالحوزة الحضارية الإيرانية، وفي هذه المنطقة يتم الاعتراف بالمصالح المشروعة لدولها، وبدور القوى الدولية في المساعدة في تحقيق الاستقرار بها، لكن رغم ذلك فإن المكانة الإستراتيجية والعلمية التي تحظى بها إيران تجعل منها فاعلاً محورياً في هذه المنطقة [2]. هذا التوجه الجديد كانت له تأثيرات مباشرة على الفكر الإقليمي الإيراني، وهو ما بدا جليا في الوثيقة الإيرانية العشرينية التي وضعت تصورات مستقبلية على مدى العشرين عاماً القادمة ، حيث جرى رفد هذه الإستراتيجية " حوزة إيران الحضارية" بواحدة أخرى تعرف بإسم مشروع "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005-2025) "، وهي وثيقة رسمية تضع التصورات لدور إيران المستقبلي خلال عشرين سنة المقبلة ، حيث من المفترض أن تحظى إيران بالخصوصية على المستوى الدولي ، وتتحول الى قوة دولية و مصدر جاذبية للعالم الإسلامي على أن ينعكس ذلك إقليميا ، اعتماداً على الإرادة الوطنية والاجتهاد الجماعي والتعاطي البناء والمؤثر في العلاقات الدولية. وطبقاً لهذا الفكر الإقليمي الجديد فإن ثمة أهدافاً عدة تبغي إيران تحقيقها و هي :

- أن تكون إيران، باعتبارها مركز قوة، عاملاً للاستقرار والنظام.
- تستطيع إيران عن طريق ازدهار مكانتها أن تحدث توازناً استراتيجياً في المنطقة.

* محمد جواد لاريجـاني ، من كبار صناع السياسة الخارجيـة الإيرانية و كبير مستشاري الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هـاشمي رفسنجاني ، وضع لاريجاني أفكار هذه النظرية في ثمانينيات القرن الماضي و جرى استئنافها في التسعينيات .

[1] وليد عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص 253.

[2] David Menashri, "Iran's Regional Policy: Between Radicalism And Pragmatism" , **Journal of International Affairs** , March 2007 , Vol. 60, Issue 2, p153.

- مع وصول إيران إلى مكانة أفضل يصبح بإمكانها معاقبة اللاعبين الذين يضرون بالتعاون الإقليمي [1].
- تستطيع إيران أن تحافظ على أمنها وسائر دول المنطقة في إطار التعاون الإقليمي، ونظراً إلى مكانتها الأفضل فإنها لن تسمح للآخرين بأن يهددوا مصالحها القومية الوطنية وقيمها الحيوية[2]، و تحقيق هذه الأهداف سيتبعه تدعيم الهيمنة الإيرانية على منطقة جنوب آسيا.

إيـران و التوجـه الإقليمي الجـديد (مـا بعد الثورية)

حظي البعد الإقليمي بأهمية خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مدى العصور ، وقد اعتمدت إيران في توجهها الإقليمي على التأثير الفكري وتصدير فكر النضال ضد الاستعمار الحديث . وتمثل الهدف الأساسي أثناء هذه الفترة في تقديم إيران كنموذج مثالي ناجح على مستوى المنطقة ، وكان العصر البهلوي هو العصر الوحيد الذي سعت إيران فيه للاستفادة من تركيا كنموذج بدلا من أن تكون هي النموذج على مستوى المنطقة، وفي هذا النموذج كان أتاتورك هو المثال لرضا شاه [3]. وعلى مدى الثلاثة عقود الأخيرة طغت أربعة توجهات إقليمية على السياسة الخارجية الإيرانية هي :

1- الظهور في صورة النموذج عن طريق تشكيل حكومة حديثة قائمة على الدستور والمدنية والديمقراطية .
2- التوجه القومي ضد الاستعمار .
3- التوجه العالمي نحو نشر الإسلام .
4- التحالف مع الغرب والتحول إلى سياسة فرض الهيمنة العسكرية الإقليمية [4].

و يرى الباحث الإيراني كيهان برزكار أن الدور الإقليمي لإيران لم يعد قائماً على المكونات التقليدية مثل الموقع الجيوبوليتيكي الخاص لإيران، الذي جعل من إيران مركزاً لمكونات الشرق الأوسط الكبير المختلفة من آسيا الوسطى و القوقاز إلى أفغانستان و باكستان و الخليج العربي و العراق والشرق الأوسط ، و الذي يفترض وجود اهتمام (ثقافي- تاريخي) و تنمية اقتصادية إقليمية في

---

[1] Mahmoud Vaezi, " A Glance at Some Options for the Foreign Policy of Iran's New Government " , at : http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=en&abtid=06&depid=74&semid=604 accessed 25 February 2015.

[2] Graham Fuller, **the Centre of the Universe: the Geopolitics of Iran** , Boulder, CO : Westview Press, 1990, pp. 17-23.

[3] ستيفن كينزر، **العودة إلى الصفر: إيران ، تركيا و مستقبل امريكا**، تر: انطوان باسيل ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1 ، 2012 ، ص ص 122-124.

[4] Mahmood Sariolghalam , "The Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran: A Theoretical Renewal and a Paradigm for Coalition," **Discourse : An Iranian Quarterly**, Vol. 3, No. 3, Winter 2002, pp. 67-83.

سياسة إيران الخارجية[1] ، و مع دخول مكونات جديدة مؤثرة في سياسة إيران الخارجية تتمركز بشكل أساسي على محور النظرة (الأمنية- السياسية- الإستراتيجية) و بالتالي فالجمع بين الاهتمامات الثلاثة: الثقافية التاريخية، و التنمية و الجيوبوليتيك، و الأمنية السياسية، و الاستفادة منها في السياسة الخارجية بهدف تقوية دور إيران الإقليمي[2]، يقوي منطق التركيز على الإقليمية في سياسة إيران الخارجية.

و يخلص الى أن المكونات الثلاثة الهامة و المؤثرة في تقوية الإقليمية في سياسة إيران الخارجية هي :

1- **الدولة القومية القوية :** إيران تشكل دولة قومية قوية (Nation - State) و لهذه المكونة خصوصية و مكانة خاصة لإيران في المنطقة، فإيران تشكل جزءاً مهماً من حضارة الشرق الأوسط يربطها بالحضارة العالمية. إن ماضي الدور التاريخي- الثقافي الإيراني في المنطقة فريد، فوحدة الأراضي، و الإهتمام بالإستقلال، و السعي الدائم للتقدم و التطور تشكل بعض الخصوصيات المهمة للدولة الإيرانية. و لوجود هذه الخصوصيات استطاعت دولة إيران طوال التاريخ الماضي و الحالي أن تحافظ على استقلالها. كما احتفظت إيران بعلاقاتها (التاريخية-الثقافية- السياسية) مع دول المنطقة و شعوبها [3]، و خاصة مع محيطها المباشر، ما جعل معظم حكومات و شعوب المنطقة تنظر إلى إيران نظرة احترام، و من بين تلك الدول: أفغانستان، آذربيجان، العراق. و حتى الدول المنافسة لإيران تاريخياً مثل تركيا و روسيا كانت تنظر إلى إيران نظرة احترام بسبب هذه الخصوصية. و بإستثناء تركيا و روسيا لا توجد دولة في المنطقة تتمتع بهذه الخصوصية. على سبيل المثال فإن جارتي إيران في الشرق: أفغانستان و باكستان لا تتمتعان بهذه الخصوصية، فرغم وجود شعب قوي و متحد في أفغانستان تاريخياً، لكن الحكومة كانت ضعيفة، مما تسبب بالحروب الداخلية الطويلة فيها [4].

2- **الهوية الجيوبوليتيكية :** و يقصد بهوية الجيوبولتييكية أن نتساءل عن النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه إيران في المنطقة. فخصائص إيران

---

[1] Kayhan Barzegar, "Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam," **The Washington Quarterly**, January 2010, pp. 175-176.

[4] Ali Akbar Rezaei, "Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis of Iran," Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri (eds.), **Iran's Foreign Policy. From Khatami to Ahmadinejad,** Berkshire: Ithaca Press, 2008, p. 29.

[3] رضوان زيادة ، **الإسلام و الفكر السياسي** ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ط1 ،2000 ، ص ص 16-19 .

[4] Ali Akbar Rezaei , **Op.cit** , p32.

الجيوبوليتيكية (السياسية- الأمنية) و (التاريخية-الثقافية) يجعلها قادرة على الإرتباط مع المناطق المختلفة و مع بنى الهوية السياسية المختلفة في المنطقة. فإيران تشكل من هذه الناحية نقطة اتصال مناطق آسيا الوسطى و القوقاز مع آسيا الجنوبية و الخليج العربي و العالم العربي، و تحتل كل بنية منها نوعاً من الإهتمام في سياسة إيران الخارجية. وعندما تتصل إيران مع آسيا الجنوبية و الشرق، فهي تصل بنوع من "النموذج الإرشـــادي" برادايم Paradigm (الأمن) و (الطاقة) و (التنمية). و من الناحية الثقافيـة و التاريخـة أيضاً فإن هذه البنية تقع في مفهوم الهوية الجيوبوليتيكيـة لـ (آريانا الكبرى) الممتدة من تاجيكستان إلى المـالديف في الخط الشمـالي الجنوبي، و من بورما إلى إيران في الخط الشرقي الغربي لآسيا. و تشكل إيران جزءاً مهماً من هذه الهوية الثقافية[1]. فإيران تتصل بأمن الطاقة في المناطـق الشرقية و الآسيوية عبر باكستان و الهند و الصين، و تتصل بالمسائل الأمنية لهذه البنية عبر أفغانستان. و تشكل هاتين المسألتين اليوم جزءاً مهماً من الأمن الإقليمي و من تم الأمن العالمي.

و يتكرر ذلك في هوية إيران الجيوبوليتيكية بالنسبة لآسيا الوسطى و القوقاز و تركيا و الخليج الفارسي و العراق و العالم العربي أيضاً ، مما يكسب إيران أهمية خاصة في تقوية حضورها الإقليمي و اتصالها مع البنى المختلفة. ففي الحقيقة تستطيع إيران أن تكون نقطة الاتصال الأساسية في المنطقة الجغرافية و الانتمائية للشرق الأوسط الكبير [2].

و يعتقد كيهان أن أفضل طريق أمام إيران لإيجاد (التعادل) بين جميع هذه الرؤى، و لعب دور يصل بين هذه المناطق هو ايجاد التعادل بين هذين التوجهين و التركيز على الإقليمية بحيث يمكنهما أن يؤمّنا مصالح إيران و أمنها القومي بشكل أفضل. فالواقع يقول إن أهمية إيران العالمية ترتبط بأهمية القضايا الإقليمية التي تؤدي فيها إيران دور اللاعب الأساسي. والحقيقة أن أهمية إيران قبل هجمات 11 سبتمبر 2001 و خلال فتـرة الحرب الباردةكانت بارزة للعيان، إلاّ أن تصاعد دور إيران و نفوذها بعد هجمات 11 سبتمبر وغزو العراق عام 2003 قد تعزز ولا يقارن مع الفترة السابقة. إن تعاظم أهمية دور إيران يعود لوجودها داخل محيط (سياسي-أمني) له أهميته القصوى في النظام العالمي، و مواجهة إرهاب القاعدة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما ان السعي لحل الأزمات

[1] Kayhan Barzegar, ‘‘Iran and the Shi‘a Crescent: Myths and Realities’’, **Brown Journal of World Affairs**, n°. 1 , Fall-Winter 2008, 87- 99.

[2] Amir Sajedi , "Geopolitics of The Persian Gulf Security: Iran And The United States" , **IPRI Journal**, vol IX, n°. 2 , Summer 2009, pp. 78-80.

الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط زاد في درجة تعقيدها ما سمح لإيران أن تصبح شريكا فاعلا له تأثيره في جميع القضايا المهمة المتعلقة بالمنطقة. [1]

تشير توجهات الجمهورية الإسلامية الاقتصادية، و بسط العلاقات (الثقافية- التاريخية) مع جيرانها في آسيا الجنوبية و أفغانستان و آسيا الوسطى و القوقاز التي تتصل بمسائل هوية الطاقة و الأمن و التنمية، والمتعلقة في نفس الوقت بالقضايا (الأمنية- السياسية) للشرق الأوسط (العراق و الخليج) و التي لها أهمية كبيرة جداً للنظام العالمي و الولايات المتحدة الأمركية[2] إلى تركيز مقصود على الإقليمية في السياسة الخارجية الإيرانية، يمكنه أن يزيد في مكانة إيران الإقليمية و العالمية كنقطة اتصال بين أهم القضايا و الموضوعات الإقليمية. فإيران بسبب جيوبوليتكيتها الحساسة، و منها وجودها وسط أزمات إقليمية (العراق و أفغانستان)[3] و كذلك بسبب ماهية القضايا (السياسية- الأمنية) التي تواجهها، و منها البرنامج النووي؛ فإنها على علاقة مباشرة مع قضايا نظام الأمن العالمي.

و قد اتسع دور و حدود المصالح السياسية- الأمنية-الاقتصادية الإيرانية على المستوى الإقليمي و العالمي، و اتسعت معه الحاجة إلى التعامل و التعرف أكثر على مناطق العالم المختلة، و خاصة منطقة الشرق الأوسط. إن محيط إيران و حضور إيران الفعال في مناطق العالم المختلفة يكون مفيداً ما دام متناغماً مع أهداف إيران (الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الإستراتيجية) و يصب في صالح قوة متنامية كإيران. فمنطق العلاقات الدولية اليوم يستدعي وجود تعامل و تحالف و اتحاد، و لا يتسنّى ذلك دون وجود سياسة خارجية فعالة. و لما كانت قضايا إيران مرتبطة بالقضايا العالمية؛ فإن تقوية الإقليمية و زيادة مساحة دور إيران و نفوذها يمكنه أن يخدم أهداف التوسعة، و يدفع المخاطر الأمنية عنها[4].

الأمر المهم الآخر هو مفهوم (التعادل) بين (الإقليمية) و (العالمية) أو الميل نحو الغرب في سياسة إيران الخارجية. فإيران كانت تواجه دوماً في سياستها الخارجية تحدي الاختيار بين هذين المفهومين. فتقوية الإقليمية يعني زيادة التعامل مع دول المنطقة و خاصة الجيران المسلمين و دول العالم العربي، في حين أن بعض الآراء تعتبر أن تقوية النظرة إلى الشرق، و منها تقوية العلاقات مع آسيا الجنوبية و آسيا الوسطى و القوقاز، و كذلك مع الصين و روسيا، و بشكل عام مع آسيا يأتي في إطار تقوية الإقليمية في سياسة إيران الخارجية [5].

---

[2] Kayhan Barzegar, " Regionalism in Iran's Foreign Policy" , in : http://www.iranreview.org/content/Documents/Regionalism_in_Iran_s_Foreign_Policy.htm

[2] **Ibid**

[3] Kayhan Barzegar, "The New Iraqi Challenge to Iran," **Heartland, The Iranian Hub**, No. 10, 2004, p. 81.

[4] Kayhan Barzegar, "Iran, Middle East, and International Security ," **Foreign Policy Journal**, No3, Fall 2008, pp. 654-655.

[5] **Ibid**

3 - **العقيدة الشيعية والسلطة الوطنية** : هذه المكونة كانت حاضرة دوماً في سياسة إيران الخارجية منذ الماضي، بعض الآراء تعتقد أن النظام السابق رغم عدم استخدامه الوسائل العقائدية في حركة السياسة الخارجية؛ إلا إنه استخدم أداة التشيع في سبيل بسط نفوذه في المنطقة. لكن بعد غزو العراق عام 2003 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و بالتزامن مع دخول عنصر التشيع في إنتاج السلطة و السياسة في الشرق الأوسط، طرح موضوع استخدام هذه المكونة جدياً في سياسة إيران الخارجية، مما أدى إلى تقوية دور و نفوذ إيران في القضايا السياسية- الأمنية للمنطقة. و انطلاقا من ذلك الحضور الفعال و المصيري في قضايا العراق و لبنان، و الشرق الأدنى بشكل عام، أصبحت مكونة التشيع تشكل مكونة سلطة وطنية إيرانية تستخدم ضمن إطار تقوية الإستقطاب الإقليمي[1]، علماً بأن الاستفادة من هذه المكونة تصبح معتداً بها عندما تكون هذه المكونة في خدمة المصالح القومية الإيرانية ليس للأهداف الآنية و العابرة و في الظروف المضطربة للمنطقة فقط، بل من أجل تقوية هذه المكونة على مستوى العلاقة بين دول المنطقة التي تستطيع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلالها التأثير على القضايا السياسية- الأمنية و زيادة دورها الإقليمي و لعب دور أهم في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

و لقد تأكدت الإستفادة من عنصر التشيع في تنظيم السياسة الخارجية الإيرانية مع العراق نموذج على ذلك، فتقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية كان له الدور المؤثر في خفض التهديد الفوري الأمني الأميركي بين الأعوام 2003 - 2005 [3] ، كذلك فإن تقوية عنصر التشيع في صناعة السلطة العراقية، و تحويل العراق إلى دولة صديقة و متحالفة مع إيران في المنطقة يحد من التهديد المستقبلي، و له دور مهم في تقوية مكانة إيران في الترتيبات (السياسية ـ الأمنية) للخليج الفارسي، في العلاقة مع أميركا و سائر دول العالم العربي. لهذا فإن تقوية هذه المكونة ضمن إطار القضايا الإقليمية يمكنه أن يزيد في مكانة إيران الإقليمية و العالمية و هو أصل يبرر منطق تقوية الإقليمية في سياسة إيران الخارجية [4].

[1] Kayhan Barzegar, "The Shia Factor," **Heartland: Eurasian Review of Geopolitics** (The Pakistani Boomerang Issue) Vol. 1, 2008, pp. 76-83, at http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18228/shia_factor.html
[2] **Ibid** .
[3] Kayhan Barzegar, "Iran's Foreign Policy in Post-Invasion Iraq," **Middle East Policy**, Vol. 15, No.4, Winter 2008, p. 56.
[4] Mahmood Sariolghalam, ''The Shia Revival: AThreat or an Opportunity,'' **Journal of International Affairs** , no. 2 , Spring/Summer 2007 , p 205 .

و بتعبير آخر، على إيران أن توجد نوعاً من التعادل بين التنمية الاقتصادية و المصالح القومية الإيرانية، و بالتالي، فإنّ التركيز على الإقليمية في سياسة إيران الخارجية يجب أن يكون قائماً على حفظ التعادل بين الإقليمية التقليدية و الإقليمية الجديدة. فإيران كقوة عالمية متنامية (مثل تركيا و الهند) بحاجة لسياسة خارجية فعالة، قائمة على التحالفات و الإتحادات في مناطــق العالم المختلفة، و خاصة منطقة الشرق الأوسط. و من ناحية أخرى، فإن قوة تدّعي الإقليمية و العالمية هي بحاجة لتنمية اقتصادية، و تركيز على توجهات تحاكي الاقتصاد الإقليمي و العالمي. لذلك فإن خصوصية أي سياسة خارجية فاعلة هو الإهتمام المتزامن بالتوجهات (الأمنية- السياسية) و التنمية في المناطق المجاورة[1].

لا شك أن من بين المناطق المهمة المجاورة لإيران في الشرق الأوسط منطقة الخليج، التي لها أهميتها القصوى في التنمية و الأمن و مصالح إيران القومية. لذا ينبغي أن تكون على رأس نشاطات سياسية إيران الخارجيـة. فالخليج هو الطريق الأساسي لإرتباط إيران بالعالم الحر، و لتصدير الطاقة، و استيراد البضائع، و حفظ أمن الطاقة و نقطة الاتصـال بآسيا الجنوبية و الشرقيـة. و من ناحية أخرى، فـإن حضور إيران الفعال في القضـايا (السياسية- الأمنية) للخليج و العراق و العالم العربي يزيد من قدرة إيران في القضايا الإقليمية و في علاقتها مع القوى الكبرى [2].

مستويـات تحليل السياسـات الإيرانيـة الإقليميـة

للحصول على فهم أقرب لطبيعة السياسة الإقليمية الإيرانية ، يجب التذكير بأنه تم تأطيرها بثلاثة أطر مهمة، الأول: يتعلق بسياسة المعارضة للغرب ومعه إسرائيل، الثاني: معارضة الأنظمة الملكية والوراثية باعتبار أنها نظم استبدادية وفق التراث السياسي الإيراني، الثالث: تقديم البديل السياسي القادر على تغيير المعادلة لتكون في صالح شعوب المنطقة بدلاً من أن تكون لصالح الغرب والأنظمة المتعاونة معه.

إن هذه الأطر العملية سبق لها تأطير دستوري وفق المادة رقم 152 من دستور الجمهورية الإسلامية لإيران [3]. تحدد هذه المادة مسارات السياسة

---

[1] Kayhan Barzegar, "Analyzing Iran's Foreign Policy by Offensive and Defensive Realism Theory," **International Quarterly of Foreign Relations**, Vol 1, No. 1, Spring 2009, pp. 128- 132.

[2] Stephen Kinzer, **Reset :Iran, Turkey, and America's Future** , New York: Times Books, 2010 , pp. 19-26 .

[3] **دستور الجمهورية الإسلامية لإيران** ، نص الدستور على موقع مجلس الشورى الإسلامي الإيراني في :
http://cmir.ir/ar/images/dostoor%20iran.pdf

* المادة الثانية والخمسون بعد المائة : تقوم السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة.

الخارجية الإيرانية بشكل عام*، لكن تفاعلاتها الإقليمية تبدو الأهم بالنسبة لهذه الدراسة. إن الأمر لا يتوقف عند الإطار الدستوري للسياسة الخارجية الإيرانية، بل إن هناك طرحًا آخر جاء متزامنًا مع بدايات تأسيس الجمهورية الإسلامية، ذلك هو الذي قدمه محمد جواد لاريجاني باعتبار إيران "أم القرى" [1]. حيث يعطي لموقع إيران الجيوبوليتيكي أهمية قصوى في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدد الإقليمي و فرض الهيمنة، ومن الواضح أن استعارة مصطلح "أم القرى" يحتوي دلالة دينية وسياسية: دينية مرتبطة باعتبار أن مكة هي أم القرى للمسلمين وأن الدعوة ظهرت فيها وأن الكعبة المشرفة هناك، وأما البعد السياسي فيتعلق بتقديم إيران ما بعد الثورة باعتبارها النموذج الأصلح للأخذ به في العالم الإسلامي[2]. فالفكرة تبدو قريبة من الفكرة الرأسمالية الغربية التي تقسّم العالم إلى مركز ومحيط، فإيران تقدم نفسها سياسيًا كمركز والعالم الإسلامي أشبه بالمحيط الذي يجب أن "ينهل" من تجربة إيران بعد الثورة الإسلامية في العام 1979.*

إن هذه الإستراتيجية تؤكد على ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لطهران هي [3] :

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني ، و على موقع إيران في العالم الإسلامي .
- الدفاع عن أمن إيران .
- التوسع إقليمياً .

إن هذه النظرية تشير إلى الربط بين أحوال المسلمين عند قيام الثورة الإيرانية بأوضاع العرب عند قيام الإسلام؛ فالظلم والاستبداد المسيطر على حياة الناس في ذلك الوقت بدأت نهايته بمجيء الإسلام الذي جعل من مكة المكرمة مركزًا مهمًا للتغيير والإشعاع الإسلامي. وعليه، فإن مجيء الثورة الإسلامية في إيران في الظروف التي يعيشها المسلمون عربًا أو غير عرب والتي يغلب عليها الاستبداد والانقياد للقوى الخارجية، يمثل بارقة أمل وانفراج لأولئك المستبد بهم. ورغم أن هذه النظرية تُقدّم كأساس لبناء ما يسمى بالإمبراطورية الشيعية، أو يُرجَع إليها لتفسير شعار تصدير الثورة، فإنها لا تعدو كونها محاولة للاستفادة من

---

[1] حمد بن عبد الله اللحيدان ، أبعاد مشروع أم القرى الإيراني المزعوم ، **جريدة الرياض** ، في : http://www.alriyadh.com/863442

[2] لبيب المنور ، **مقولات في الإستراتيجية الوطنية : نظرية أم القرى الشيعية** ، مكة المكرمة : دار الدراسات العلمية للنشر و التوزيع ، 2008 ، ص ص 67-72.

* انشغلت إيران مع بدء الثورة بنموذجين : الأول ، المتعلق بنموذج الثورة الإيرانية وقابليتها للانتشار؛ وهو الأمر المرتبط بما عُرف بتصدير الثورة .وغير بعيد عن هذا كانت فكرة "أم القرى" ، بينما على الجانب الاقتصادي انشغلت إيران بالنموذج الصيني، وقد جرت حوارات كثيرة في إيران حول التجربة الاقتصادية الصينية وإمكانية أن تقتفي إيران هذه التجربة لبناء اقتصاد ما بعد الثورة الإسلامية .

[3] لبيب المنور ، **مرجع سابق** ، ص 43.

الحالة الثورية التي كانت إيران تعيشها في أوائل الثورة، وهي بالضرورة تحمل في ثناياها عوامل ضعف كثيرة دفعت بإيران الدولة الثورية إلى تجنبها (ولو على مستوى النظرية) والمضي فيما يمكن تسميته بالواقعية في السياسة الخارجية .[1]

غير ان عوامل الضعف في نظرية أم القرى ، تكمن في تجاوزها لحقائق الديمغرافيا التي تعيش وسطها إيران، والتي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن إيران محاطة بعمق سني يتجاوز المليار نسمة. كما تتجاوز فكرة الإعجاب بالثورة كإجراء لمقاومة الظلم والاستبداد الذي لم يكن يعني تبعية لها؛ فالفكرة ترى أن الشعوب يجب أن تتخلص من التبعية وأن تتمتع بخياراتها، فإذا كانت فكرة أم القرى تريد أن تفرض على الآخر أن يتبعها فقد أصبحت مثلها مثل أية فكرة يقدمها الغرب أو الشرق، والموضوع الآخر والذي لا يقل أهمية عما سبق، هو ما يتعلق بالمنهج الذي اختارته إيران لنشر الفكرة ألا وهو التركيز على الشعوب أو الرأي العام، وهو أمر في ظاهره منفعة لإيران، لكنه فتح أبواب العداء على مصراعيه تجاه إيران الدولة حتى وجدت نفسها محاطة بجوار معادٍ متحالف مع خصوم لإيران وراء البحار[2].

لقد تبين للنظام السياسي الإيراني أن نظرية "أم القرى" قد لا تحمل لإيران الكثير من الإنجازات المتوقعة، لذلك ذهبت إيران حيث الواقعية السياسية التي ترى أن الجغرافيا السياسية هي المحدد الأول ولعله الأهم في تطوير السياسة الخارجية. وبعد حرب السنوات الثماني بين العراق وإيران، بدأت إيران بالانفتاح التدريجي على العرب الذين تقبلوا مثل هذا الانفتاح ولكن ليس بثقة كاملة، وكذلك حافظت في السياق نفسه على علاقات غير بعيدة عن الأزمات مع تركيا. [3]

وفي أوائل التسعينيات القرن العشرين فرض انهيار الاتحاد السوفيتي على إيران قدرًا كبيراً من درجات الواقعية في سياستها الخارجية، وإن كان لا يعني تغييرًا كليًا، حيث شعر الجوار الإيراني بقدر من التغيير مع مجيء الإصلاحيين، لكن هذا التغيير حمل معه شيئًا من التذكير بأن إيران ذات الخطاب القومي (في إشارة للحركة الإصلاحية برئاسة الرئيس الأسبق محمد خاتمي) لا تقل في تحديها لمصالح جوارها العربي عن إيران ذات الخطاب الديني غير البعيد عن المذهبية. وزاد من مخاوف جوارها الجهود التي كانت تُبذل في أواخر القرن العشرين للتقارب بين واشنطن وطهران، والمباحثات السرية التي كانت تجري لكسر

---

[1] Iran's Idealistic Foreign Policy: Ebbs and Tids, Nabavi, Abdolamir: The Range in http://www.int-politics.com/Articles/No3/ablolamir%20nabavi.pdf

[2] حامد خليفة ، "نظرية ام القرى الإيرانية والطريق إلى مكة والمنامة ومخاطرها على دول الخليج العربي" ، **موقع الراصد** في : http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=5942&search=1

[3] **المرجع نفسه** .

الجمود في العلاقات بين البلدين والتي انتهت مع الهجوم على كل من نيويورك وواشنطن في سبتمبر 2001 .[1]

لم يشكّل اعتراف إيران بحقائق الجغرافيا السياسية من خلال سياستها الخارجية مانعًا لها من المضي في سياسة العداء لإسرائيل، وانتقاد كل جهود التسوية السياسية للاعتراف بإسرائيل من قبل بعض الدول العربية، وأبقت خطابها المركِّز على دعم حركات المقاومة باعتباره أساسًا من أسس سياستها الخارجية والذي يؤمّن لها دورًا بارزًا في منطقة الشرق الأوسط، كما أنه مرتكز لشرعية النظام وعقيدته السياسية. بقي هذا الدور متناميًا حتى أواخر العام 2010 حيث بدأ فصل جديد في المنطقة، وهو الفصل المرتبط بما يُسمّى " الربيع العربي ".

القـوة النـاعمة الإيرانيـة وحدود تأثيرهـا:

في مؤلَّفه حول القوة الناعمة، يذكر جوزيف ناي* ثلاثة مصادر للقوة الناعمة، وهي :

- الثقافة (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين) .
- القيم السياسية (عندما يتم تطبيقها بإخلاص في الداخل والخارج) .
- السياسة الخارجية (عندما يرى الآخرون أنها شرعية وأن لها سلطة معنوية أخلاقية) .

و يضيف : إنه في السياسة الدولية، تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة إلى حد كبير من القيم التي تعبّر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته، وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين[2].

و بينما سلّم كثير من الباحثين بهذه العناصر الثلاثة كمصادر أو موارد للقوة الناعمة، حاول البعض الآخر تعديل ذلك من خلال تناول مضمون القوة الناعمة بشكل أوسع وأكثر تفصيلاً؛ فعلى سبيل المثال، اعتبر الباحث الصيني "هونج هوا

[1] Ali Akbar Rezaei, "Foreign Policy Theories: implications for the Foreign Policy Analysis of Iran", in **Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad** , Edited by A Ehteshami & M Zweiri, Itheca press, London, 2008, pp17-26.

* جوزيف ناي: باحث أميركي، شغل سابقًا عدة مناصب، منها: منصب عميد في جامعة هارفارد، ومنصب رئيس مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي، ومساعد وزير الدفاع في عهد إدارة كلينتون. له العديد من الكتابات في أشهر الصحف، مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست ووول ستريت، وله العديد أيضًا من الكتب والمؤلَّفات، أبرزها كتاب "الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية"، و"تناقض القوة الأميركية"، و"القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية."

[2] Joseph S. Nye , "U.S. Power and Strategy After Iraq" , **Foreign Affairs** , 1 July , 2003, at : http://www.foreignaffairs.com/articles/58997/joseph-s-nye-jr/us-power-and-strategy-after-iraq accessed 07 April 2015

مين" أن مصادر القوة الناعمة إنما تتركز في خمسة موارد، هي[1] : الجاذبية الثقافية، القيم السياسية، النموذج التنموي الاقتصادي، المؤسسات الدولية (الاندماج الدولي)، الصورة الدولية.

في ما يتعلق بالجمهورية الإيرانية، يرى الباحث الإيراني عباس مالكي أن مصادر القوة الناعمة الإيرانية تتمثل بثلاثة عناصر أساسية، هي [2] :

- **الثقافة،** وتضم: اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع.
- **القيم السياسية،** وتضم: الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة والمجتمع المدني.
- **السياسات الخارجية،** وتضم: الشرعية، والبرستيج، والعلاقات العامة.

ويُقصد بها القنوات التي يتم من خلالها وعبرها ممارسة وتوجيه القوة الناعمة للبلاد، على اعتبار أن أية قوة ناعمة إنما تحتاج إلى تحديد اتجاه المنطقة أو الجهة المستهدفة في سياق منظم بما يخدم الأهداف القومية العليا.

لقد حاول النظام الإيراني في العام 2005 ، استغلال كل مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تتمتع بها إيران ضمن إستراتيجية واحدة تتضمن سياسة واضحة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الإستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد [3]. ويلاحظ هنا أن النظام في ذلك العام أصدر وثيقة تُعرف باسم "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية" (2005-2025)، أو الخطة الإيرانية العشرينية "إيران: 2025"، وهي تُعتبر "أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني"[4]، وضعت فيها التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عامًا، وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)[5].

وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي، على أن ينعكس ذلك إقليميًا في العام 2025، لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا

---

[1] Xin Li and Verner Worm, **Building China's Soft Power For a Peaceful Rise**, Copenhagen Business School (CBS), Asia Research Centre, Discussion Papers, July 2007, p. 8.

[2] Abbas Maleki, **Soft Power and Its Implications on Iran**, Institute for North America and European Studies, Tehran University, (lecture- ppt), 15-5 2007.

[3] Afrasiabi, K., and A. Maleki, "Iran's foreign policy after 11 september", **The Brown Journal of World Affairs**, vol. 9, no. 2, 2003 , pp.255-265.

[4] ثاني أهم وثيقة في إيران بعد الدستور، حسب الباحث الإيراني سيد هادي زرغاني في كتاب له صادر عن معهد طهران للدراسات الدولية والبحوث عام 2009، عن مصادر القوة الإيرانية مقارنة بدول جنوب غرب آسيا. ويشير الكتاب إلى أن القوة الصلبة الإيرانية ليست كافية فهي تأتي متأخرة على أكثر من صعيد مقارنة بغيرها من اللاعبين الإقليميين في مختلف المستويات.

[5] Mahmoud Vaezi , **Op.cit** .

اقتصاديًا، وعلميًا، وتكنولوجيًا، وتصبح نموذجًا ملهِمًا ولاعبًا فاعلاً ومؤثرًا في العالم الإسلامي استنادًا إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره، وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية[1] . وتمثل الوثيقة المستقبلية التي قام مجلس تشخيص مصلحة النظام خلال خمس سنوات بإعدادها تحت إسم " رؤية 2025 "[2] نقطة بداية للتعرف على توجهات النظام السياسي الإيراني في محيطه الإقليمي ، ويمكن أن نقول بأنها تحدد الأهداف الرئيسية لإيران في هذا الجانب في بعدين ، هما:

1. الهدف بعيد المدى : ويتمثل في تحقيق هدف الحصول على مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط، فطبقًا لما ورد في مشروع "رؤية 2025" الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، فإن المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل 25 دولة (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، بالإضافة إلى الدول العربية: اليمن والعراق وعمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر) أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن، إلى باكستان، إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان).[3]

و تتضمن وثيقة الرؤية خططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية .كما تقوم على "المنافسة الصحية" وليس الصراع، بحيث أن إيران لن تكون مصدر تهديد لأحد، وتقول الوثيقة: إن هذه المنطقة -جنوب غرب آسيا- تضم 530 مليون نسمة وبمساحة 12 مليون كم^2، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة.

و تقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو "معدل النمو الاقتصادي"، ولضمان الفوز لابد أن يكون معدل النمو الإيراني اقتصاديًا في حدود 8% عام 2025، وترى الخطة أن اتجاه النمو منذ 1995 إلى 2006 يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك.

وتفترض الرؤية أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة "بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا ".[4]

---

[1] Jahangir Amuzegar, Iran's 20-year economic perspective:promises and pitfalls, Middle East Policy Journal, 2009 ,Vol. 16,p: 41-57.

[2] Abbas Maleki , **Conference on Iran's 20-Year Perspective Document and Public** , Tehran : Sharif University of Technology , May, 18, 2005 , in : www.caspianstudies.com/.../**Iran**'**s**%2020-Year%20**Per**

[3] وليد عبد الحي ، **مرجع سابق** ، ص ص 259- 260 .

[4] Abbas Maleki, **Op.Cit** .

2. الهدف قصير ومتوسط المدى : يشكّل الحصار الدولي المتزايد على إيران بحجة البرنامج النووي الإيراني، موضع العناية الرئيسية للدبلوماسية الإيرانية، ومن المؤكد أن تأثيرات هذا الحصار تتزايد بشكل متواصل (انخفاضًا حادًا في صادراتها النفطية، فقد تراجع حجم صادراتها النفطية من 2,4 مليون برميل يوميًا عام 2011 إلى 800 ألف برميل في شهر جويلية 2012، أي بخسارة ثلثي الصادرات) أوروبا كانت تستورد 23% من النفط الإيراني)، إلى جانب صعوبة تحصيل الأموال نتيجة القيود المفروضة على المصارف والتضييق على النشاط المصرفي، وتراجع قيمة الريال الإيراني بنسبة عالية، ضعف الاستثمار الخارجي.. إلخ.

و رغم عدم التجاوب النسبي الروسي والصيني والتركي وبعض الدول الأخرى، إلا أن تأثيرات الحصار تواصلت الى غاية 2015؛ الأمر الذي جعل الدبلوماسية الإيرانية تكرس الجهود لتضييق آثار ذلك[1].

غير أن مراجعة حالات الحصار الاقتصادي التي فُرِضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 2012 تشير إلى 172 حالة، كانت نسبة الفشل فيها حوالي 60%،[2]، والملاحظ أن نسبة الفشل تتزايد في الحالات التي تكون فيها بنية النظام الدولي قائمة على أساس تعدد الأقطاب أو الثنائية القطبية، [3] وهو أمر بدأت ملامحه تتشكل مع تنامي الدور الروسي والصيني بشكل واضح؛ مما يعزز من فرص إيران في التسلل من شقوق التنافس القطبي لتحسين فرصها في مقاومة الضغوط، كما أن بعض العوامل قد تزيد من قدرة إيران نسبيًا مثل:

1. بقاء سعر النفط فوق المئة دولار، وكلما زاد الوضع السياسي الإقليمي تأزمًا ارتفعت الأسعار لصالح إيران، فوقْف أوروبا للاستيراد من إيران رفع السعر حوالي 13 دولارًا (حتى أول سيبتمبر/أيلول بلغ السعر 116 دولارًا)، وقد أدت العقوبات لتخفيض مبيعات إيران النفطية أكثر من 60%، لكن العائدات انخفضت 30% فقط بسبب ارتفاع أسعار الوقود (من حوالي 90 مليار عام 2011 إلى حوالي 60 مليار 2012 تقديرًا لنهاية العام.

---

[1] Denis Bauchard, Clément Therme, " L'Iran : une puissance énergétique (re)émergente ", **Notes de l'IFRI**, septembre 2007, p p 5-8.

[2] Peter A.G. van Bergeijk , "**Failure and success of economic sanctions**" , London : VOX Research-based policy analysis and commentary from leading economists, in : http://www.voxeu.org/article/do-economic- sanctions-make-sense .

[3] Stephen Collins, **The Efficacy of Economic Sanctions, Economic Sanctions and American Foreign Policy in the Unipolar Era** , The New England Journal of Political Science, Volume III, Number 2.Spring.2009, p.249.

2. ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 29% خلال العام الحالي مقارنة بالعام الذي سبقه وبلغت هذا العام 43,8 مليار، وأهم الشركاء التجاريين هم تركيا وأفغانستان والعراق والصين والإمارات.
3. خفض الاستيراد بنسبة 4,1% خلال العام الحالي[1].

في عام 2010 جاءت إيران في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة بمرتبة أعلى من البرازيل وتركيا[2]، وطبقًا للجمعية الملكية البريطانية زاد عدد المنشورات العلمية في إيران من 736في عام 1996 إلى 238.13 في 2008، وهو أسرع نمو مماثل في العالم [3] ، وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت بمقدار 13.000 [4] وفي عام 2012 أعلنت إيران أنها ستقوم بإنشاء مركز تكنولوجيا النانو، وتخصيص 4 % من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير كجزء من خطة علمية شاملة، وهو من أعلى مخصصات البحوث في العالم، وفي الواقع توسعت الثورة الإسلامية بجغرافيا المعرفة في إيران؛ مما كان له تأثير على إعداد أفضليات المجتمع المدني الإيراني[5].

بناءً على ما جاء في الوثيقة العشرينية فإن إيران بصدد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا، وهو ما يعني :

1- أن إيران ستكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آسيا بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية ومكانتها الجغرافية السياسية والجغرافية الإستراتيجية الاقتصادية ودورها الاتصالي.

2- ستلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

3- سيكون ترتيب مجالات التعاون الإيراني مع دول المنطقة كالتالي: المجال الاقتصادي، المجال السياسي، المجال الثقافي، المجال الاجتماعي، والمجال الأمني، وستكون هناك إمكانية للوصول إلى نوع من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بين دول المنطقة في إطار مشروع طويل المدى.

4- ستكون الأولوية للترتيبات متعددة الأطراف خاصة في ظل وجود إمكانية للاندماج الإقليمي، ويعتقد بعض الخبراء أنه في المنطقة التي تمتد من شرق

---

[1] Abbas Maleki , **Op.cit** .

[2] Arshin Adib-Moghaddam , **On the Arab Revolts and the Iranian revolution: Power and resistance today** , London: Bloomsbury , 2013 , p. 145.

[3] "Iran and Global Scientific Collaboration in the 21st Century" , Association of Professors and Scholars of Iranian Heritage, 2012 , http://www.apsih.org/index.php/news/english-news/275-iran-and-global-scientific-collaboration-in-the-21st-century , (accessed 12 January 2012).

[4] **The Royal Society, Knowledge, Networks and Nations**, p 65.

[5] **Wagdy Sawahel , "**IRAN: 20-year plan for knowledge-based economy" , August 2009, Issue No:90 , in : http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20090827175231370 accessed 24 March 2014.

الصين حتى البحر الأسود تقتضي الضرورة أن تكون هناك مستويات عدة من التعاون الإقليمي أو التنمية المشتركة من أجل تسوية المشكلات الاقتصادية، بل السياسية دون تدخل من القوى الخارجية[1] .

في ظل هذا الوضع ستكون مستويات التعاون على النحو التالي [2] :

- التعاون الثنائي.
- التعاون متعدد الجوانب بين الدول التي تختلف كثيراً من الناحية التاريخية والسياسية والثقافية.
- التعاون متعدد الجوانب بين الدول التي لها تاريخ مشترك.
- التعاون متعدد الجوانب بين الدول التي توجد بينها شراكة تاريخية وثقافية.

وستكون عملية إنشاء مؤسسات إقليمية على أجندة إيران، ويمكن وضع تصورات عدة لهذه المؤسسات.

- تشكيل مجلس تعاون اقتصادي في المنطقة تكون فيه إيران احدى المحاور الرئيسيةويتم التركيز فيه على الطاقة والتجارة والشحن.
- تشكيل منطقة للتعاون الإقليمي.
- تشكيل اتحاد اقتصادي بين إيران ودول المنطقة.
- تشكيل منظمة الدول المنتجة للغاز.
- تشكيل مجلس أمن إقليمي لتسوية الصراعات الإقليمية.
- إنشاء برلمان إقليمي.

خلاصة القول، إن إيران بهذا التوجه الإقليمي الجديد يمكن أن تحقق مكاسب عدة أهمها تدعيم علاقاتها مع دول منطقة جنوب غرب آسيا، والبحث عن أسواق جديدة لتصدير المنتجات الإيرانية، ومقاومة الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى فرض عزلة إقليمية عليها.

وتعطي الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران والتي تضم خمسة نظم تحتية، هي: شبه القارة، والشرق الأوسط العربي، والخليج العربي، والقوقاز، وآسيا الوسطى ، وهي مناطق تستهدفها القوة الناعمة الإيرانية بالدرجة الأولى وفق عدد من الأدوات .

أدوات القوة الناعمة : تستخدم إيران مروحة واسعة من القضايا في السياسة الخارجية لتوجيه قوتها الناعمة وبالتالي توسيع قاعدة نفوذها وتأثيرها على الصعيد الإقليمي، ومن بين هذه الأدوات:

[1] Mahmoud Vaezi, "Iran's Constructive Foreign Policy under the 20-Year Vision Plan" , **Strategic Reports** , Tehran : Center For Strategic Research , March 2009 , p 12.
[2] Ibid , pp. 15-18.

1 - التشيع السياسي: يُستخدم التشيع في إطار علاقات إيران الخارجية على نطاق واسع وهو عنصر مهم لتوليد القوة الناعمة الإيرانية على مستوى الحاضنة الشيعية الموالية للولي الفقيه[1] في الحد الأدنى بما يخدم المشروع الإيراني في المنطقة . ويرى الباحث الإيراني كيهان برزكار أن استخدام التشيع في السياسة الخارجية قديم، لكنه أصبح أكثر فاعلية بعد أزمة العراق عام 2003 حيث دخل التشيع في إنتاج السلطة والسياسة في الشرق الأوسط؛ مما أدى إلى تقوية دور ونفوذ إيران، فعنصر التشيع أدى إلى تحويل العراق إلى دولة صديقة ومتحالفة مع إيران، وأعطى الحضور الفعال والمصيري في قضايا العراق ولبنان، والشرق الأدنى بشكل عام على حد قوله[2]. ومثله يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران "فرزاد بيزيشكبور" في مقال له بعنوان "إيران وميزان القوى الإقليمي" يقول : "إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجودًا اليوم، أما النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني فقد تم التخلص منه . واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قربًا لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدّام لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي وفخور بمعرفته وإتقانه اللغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران وأنجبوا أولادًا لهم هنا ودخلوا مدارس طهران وتعلموا بها. كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم مما يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة" [3].

و بالتالي يشكّل الدين أو الإسلام قبل كل شيء أقوى سلاح في ترسانة القوة الناعمة لدى إيران. كما تشكّل معاداة الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، ومعاداة إسرائيل العنصرين الثاني والثالث من عناصر قوتها الناعمة. ويشكّل المذهب الشيعي، ولاسيما التفسير الراديكالي الذي صاغته المؤسسة الدينية الإيرانية خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية، العنصر الرابع من عناصر القوة الناعمة لدى الجمهورية الإسلامية. أما العنصر الخامس فيكمن في شعور الإيرانيين القومي الذي يُقارب الشوفينية[4].

---

[1] Jeffrey Haynes, **Causes and Consequences of Transnational Religious Soft Power** , London Metropolitcan University, 2010 : www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2010/1006_1183.pdf

[2] Kayhan Barzegar , "Iran's Foreign Policy In Post-Invasion Iraq" , **Op.cit**, pp. 48-49.

[3] علي باكير، "السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟ "، **مدارات إستراتيجية**، صنعاء : مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد3، مارس- جوان 2010 ، ص 115-118.

[4] فرانسوا تويال ، **الشيعة في العالم صحوة المستبعدين و استراتيجيتهم** ، تر: نسيب عون ، بيروت : دار الفرابي ، ط1 ، 2007، ص ص 62-65.

و برز الإسلام الشيعي بوصفه أعتى قوة خلال الثورة الإسلامية سنة 1979؛ فقد بلغت قوته أنه لم يَقُد الكفاح الثوري ضد الشاه محمد رضا بهلوي فحسب، بل شكّل في نهاية المطاف البنية الأيديولوجية الفوقية لإيران الجديدة بعد الثورة. علاوةً على ذلك، ظل الإسلام القوة المهيمنة في الجمهورية الإسلامية على مدى 35 سنة خَلَت [1]. الشيء الذي لم يفهمه كثيرٌ من المحللين الغربيين فهمًا صحيحًا ودقيقًا هو أن دور الإسلام لم يقتصر فقط على تشكيل نسيج إيران المعاصرة، بل تعدّاه إلى تشكيل علاقاتها مع العالم الخارجي، وكانت السمة الأبرز لـ "الإسلام الإيراني" هي "الراديكالية". لم تبرز هذه الميزة بوصفها أهم ما يميز الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 فحسب، ولكن قوتها تنامت في إيران ما بعد الثورة. وليس من قبيل المبالغة القول: إن هذه السمة بالذات أثّرت في معظم علاقات إيران مع العالم الخارجي أو أعطتها شكلا معيناً.

إن معاداة النظام الإيراني للغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، والدول العربية المحافظة، وإصراره على إبادة إسرائيل، وبرنامجه النووي ، ودعمه للجماعات الفلسطينية الراديكالية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وعلاقاته مع حزب الله، ودعمه لنظام الأسد في سوريا، بل كل تعامل آخر للنظام الإسلامي في إيران مع العالم الخارجي، ينبع من النظرة الإسلامية التي يتمسك بها القادة الإيرانيون[2].

إن تفسير قادة إيران للإسلام هو القوة الدافعة التي تشكّل إستراتيجيتهم داخل البلاد وخارجها. ولذلك، فإن فهم هذا "الإسلام الراديكالي" الذي يؤمن به القادة الإيرانيون يُعدَّ شرطًا أساسيًا لفهم إستراتيجيات وسياسات النظام الإيراني داخليًا وخارجيًا[3].

2 - الخطاب الثوري المعادي لأميركا والغرب: لقد استطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي، واستغلت حساسية هذه القاعدة تجاه أميركا والغرب ووظّفتها في إطار سعيها لتعزيز قوتها الناعمة في المنطقة [4] ، وتأتي هذه المبادئ منسجمة مع الرؤية الأيديولوجية لإيران الإسلامية. فحماية المستضعفين مبدأ أساسي من مبادئ الثورة الإسلامية، وركن مهم في فكر الخميني الثوري ورؤيته للعلاقة بين

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 69-73.

[3] ولي نصر، **صحوة الشيعة ـ الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط** ، تر : سامي الكعكي، بيروت : دار الكتاب العربي، 2007، ص 182.

[3] **المرجع نفسه** ، ص 223.

[4] "Tohid Atashbar, Iran 2025, V.2: Is it needed ?" , **Tehran Times** , Vol. 12018, 10 June 2012 , at : http://www.tehrantimes.com/oped/98609-iran-2025-v2-is-it-needed accessed 19 March 2014.

عالم "الاستكبار" وعالم "الاستضعاف"، وينظر إليها في الوقت ذاته كوظيفة دينية ترجّح في الكثير من القضايا المصالح القيمية على المصالح المادية، وبناء عليه فإن الدعم الإيراني للقضايا العادلة و المستضعفين في العالم ، كالقضية الفلسطينية والنظر إلى إسرائيل ككيان غير مشروع ومعارضة عملية السلام غير العادل هي في حقيقتها مواقف تنسجم مع الأسس النظرية والثورية لإيران، وتعد مصاديق مهمَّة للفكر الذي تقول إيران أنها تتبناه رسميًّا كما تبيّن المادة 152 من الدستور: "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على نبذ جميع أشكال الهيمنة، ممارسة وخضوعاً، وعلى الحفاظ على استقلال البلاد، وعلى الدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعلى عدم التبعية فيما يتعلق بالقوى العظمى المتسلطة ، و تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة " [1]. وقد عملت الجمهورية الإسلامية على تأصيل خطابها بشأن العدالة والمقاومة وجعلته دستورياً، مؤكدة إلى جانب أهداف أخرى، "التزامها الأخوي تجاه جميع المسلمين ودعمها الوافر لمضطهدي العالم. " وتتكرّر فكرة دستورية وبلاغية ألا وهي "محاربة الاضطهاد"، وهو أمر أساسي بالنسبة إلى الدستور الإيراني تماماً كما هي مبادئ الحرية والتحرر في الدساتير الديمقراطية الغربية [2].

3 - القضية الفلسطينية: وتهدف من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى كسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها، واستقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي عبر هذا الباب[3] ، بالمقابل داخل الخطاب الرسمي الذي يدافع عن ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي للأطراف الفلسطينية، التي تلتزم بخط الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، مع تجريم المسار التفاوضي، وفي الواقع ظهرت مشاريع مغايرة تتحدث عن تسوية القضية الفلسطينية بشكل أو بآخر، ومن ذلك مقترح "الاستفتاء"، و"القبول بما يرضى به الفلسطينيون". وبين الثوابت والمصالح وجد النظام الإيراني نفسه يجاهد لفرض معادلة. تحافظ عليه كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية، وتحفظ له في الوقت ذاته مصالحه الخاصة المرتبطة بملفات داخلية وإقليمية. لكن المؤكد

---

[1] **دستور الجمهورية الإسلامية لإيران** ، نص الدستور على موقع مجلس الشورى الإسلامي الإيراني ، الفصل العاشر ، المادة (152) ، ص 97 ، على الرابط :http://cmir.ir/ar/images/dostoor%20iran.pdf

[2] أمل سعد غريب ، **إلتزام إيران بالقضية الفلسطينية : الإيديولوجيا و الامن القومي و الهوية** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2011 ، ص 10 .

[3] **المرجع نفسه** .

* اللواء محسـن رضائي، أحد رموز الثورة الإيرانية، شغل موقع قائد الحرس الثوري الإيراني سابقًا، ويشغل الآن منصب أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام أحد أقوى مفاصل النظام الإيراني، ترشح للرئاسة في عهد نجاد، يملك عددًا من وسائل الإعلام المؤثرة داخل إيران منها (بازتان وملت ما).

أن احتياجات الداخل الإيراني ومحاولات التقارب مع واشنطن تضغط بشكل لا يمكن تجاهله لإحداث تغيير يمكن ملاحظته على هذا الصعيد[1].

4 - الأدوات الثقافية : تمتلك إيران ترسانة هائلة من الأدوات التي تساعدها على توجيه مصادر القوة الناعمة الثقافية للبلاد في الاتجاه المراد والذي يحقق في نهاية المطاف مصالح البلاد العليا وأهدافها الإستراتيجية ، وتتوزع هذه الأدوات على مستويات متعددة من المواضيع داخل البناء الثقافي، ومنها:

- **الثقافة الإيرانية الفارسية :** والمتابع لتركيز الدولة على العنصر القومي الفارسي رغم كونها جمهورية إسلامية، يدرك أهمية هذه الأداة في الترويج للقوة الناعمة الإيرانية على الصعيد الإقليمي خاصة ما يُعرف في إيران باسم مشروع "حوزة إيران الحضارية" أو "إيران الكبرى"، والتي تشمل -وفقًا لمحسن رضائي*، المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقًا والمحيط الهندي جنوبًا والخليج "الفارسي" غربًا والقوقاز والبحر المتوسط شمالاً. وفي هذه الحوزة -كما يقول رضائي- تحظى الثقافة الفارسية بأهمية خاصة لأنها ترتبط بالحوزة الحضارية الإيرانية (يقصد تاريخ الإمبراطورية الفارسية)، والمكانة العلمية والإستراتيجية التي تحظى بها إيران في هذه المنطقة تجعل منها فاعلاً محوريًا. وتحظى هذه المنطقة بأهمية قصوى في الإستراتيجية الإيرانية ولكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الخليج العربي والمنطقة العربية وفق الاستراتيجية الإيرانية العشرينيّة "ايران 2025"[2].

وتنفق إيران أموالاً طائلة على مستوى الترويج الثقافي لخدمة مشروعها القومي. ولإعطاء فكرة عن الموضوع، بلغت موازنة إيران الثقافية عام 2008 حوالي 2500 مليار تومان**، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرِف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية [3].

5 - الأدوات الإعلامية : تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية هي الأكبر على مستوى المنطقة وواحدة من أكبر الإمبراطوريات الإعلامية في منطقة آسيا-الهادئ والعالم. وتسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB)،

---

[1] John K. Cooley , " Israel and the Arabs: Iran, the Palestinians and the Gulf " , **Foreign Policy** , at : http://www.foreignaffairs.com/articles/32628/john-k-cooley/israel-and-the-arabs-iran-the-palestinians-and-the-gulf accessed 22 December 2014.

[2] Tohid Atashbar, "Iran 2025, V.2: Is it needed ?" , **Tehran Times** , Vol. 12018 , 10 june 2012 , at : http://www.tehrantimes.com/oped/98609-iran-2025-v2-is-it-needed

** تومان : العملة الرسمية في إيران حتى عام 1932 لكنه ظل يعبر عن ما يعادل 10 ريالات (العملة الحالية) في التعاملات المالية .

[3] **صحيفة روز الإيرانية**، 1-6-2008.

Islamic Republic of Iran Broadcasting وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها شخصيًا المرشد الأعلى علي خامنئي، ومن خلال هذه المؤسسة يتم توجيه مثل السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة.

وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات مثل الثقافة والخارجية ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة. وتشير المادة 175 من الدستور بوضوح إلى أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر (IRIB) وبما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد[1].

أما الخدمة الدولية لـ(IRIB)، فهي تهدف إلى إعلام الجمهور الخارجي، والترويج للتاريخ الإيراني والحضارة الإيرانية والثقافة الإيرانية لكل من هو مهتم بالحصول على نظرة واقعية عن إيران وغناها الحضاري عبر آلاف السنين". وتقوم هذه الوكالة بنشر وترويج قيم النظام الإيراني والموقف الرسمي للحكومة الإيرانية بخصوص التطورات الداخلية والدولية [2] .

6 – المؤسسات الخيرية : تستخدم إيران مجموعة من المؤسسات الرسمية والمنظمات الخيرية في تنفيذ هذه مجموعة من الأهداف ، حيث تقوم مؤسسات ما يسمي بـ"البنياد" (الجمعيات) ، وهي مؤسسات خيرية تعمل بشكل مستقل عن سلطة الحكومة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة تضاهي إمكانيات الدولة نفسها، مثل مؤسسة "المستضعفين"، و"الشهيد"، و"الإمام الرضا"، و"15 خرداد" وغيرها ، حيث تمارس هذه المؤسسات أنشطة كثيرة تمتد من التجارة إلى التصنيع ونشر الدعوة الدينية-السياسية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وهى معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى للجمهورية مباشرة ، ومن بين هذه المؤسسات تعتبر مؤسسة المستضعفين إحدى الأدوات التي تستخدمها إيران لتأمين وجودها في مختلف مناطق العالم ، لاسيما في دعم تأسيس مراكز شيعية في الشرق الأوسط وإفريقيا و آسيا الوسطى و تتجاوز هذه الأدوار الى مستويات أخرى سياسية و عسكرية و ثقافية[3] .

ومن بين أهم هذه الجمعيات ما يلي :

[1] Pierre Pahlavi, **Understanding Iran's Media Diplomacy**, Israel Journal of foreign Affairs, Vol : 2, 2012, pp. 22-23.

[2] **Ibid** .

[3] نيفين مسعد ، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2001 ، ص ص 149- 150.

1- مؤسسة المستضعفين: وهي أكبر الجمعيات وأهمها، إذ حصلت على حصة الأسد من أصول الشاه المخلوع وشركائه الذين فروا هاربين من إيران في أعقاب الثورة الإسلامية. وكان يترأسها محمد فروزنده، رئيس أركان الحرس الثوري في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي قبل أن يصبح وزيراً للدفاع. وهي الآن تدير أكثر من 400 شركة يقدر خبراء إيرانيون قيمتها بنحو 12 مليار دولار أمريكي، وتعد أكبر هيئة اقتصادية بعد الحكومة. وتنشط الجمعية في العديد من القطاعات الرئيسة بما في ذلك الشحن (بونياد شيبينغ كومبني)، والمعادن، والبتروكيماويات، ومواد البناء، والسدود، والأبراج، والزراعة، والسياحة، والنقل، والفنادق (بما في ذلك فندقان كبيران في طهران)، والخدمات التجارية. تنتج الجمعية أكثر المشروبات مبيعاً في إيران والمتمثل في مشروب زمزم. وتستعمل هذه الجمعية إيرادات هذه المشروعات في مساعدة 120 ألف عائلة من قدامى وضحايا الحرب الإيرانية-العراقية (1980-1988) إلى جانب العديد من الفقراء والمحتاجين [1].

2- مؤسسة الشهيد: تقوم هذه الجمعية كما يتضح من إسمها بمساعدة عائلات أولئك الذين توفوا أو تشوهوا خلال الحرب الإيرانية-العراقية، وهي تملك العديد من الشركات التي تنشط في المجالات المتعلقة بالمناجم والزراعة والبناء إلى جانب الاستيراد والتصدير. ويمتد نشاطها خارج إيران حيث تتمتع هذه المؤسسة بوجود 16 مركزاً طبيا و مدرسة في حوالي 12 دولة من بينها لبنان و الســـــودان و اليمن [2].

3- مؤسسة الإمام رضا: يوجد مقرها في مشهد، شمال شرق إيران. و تستمد هذه الجمعية ميزانيتها من التبرعات التي يقدمها ملايين من الحجاج ((الزوار)) إلى مقام الإمام رضا . وأصبحت الجمعية أكبر صاحب عمل في مقاطعة خراسان (عاصمتها مشهد)، إذ تشرف على إدارة 56 شركة بما في ذلك مصنع للمياه الغازية وجامعتان إلى جانب دخولها مجال تصنيع السيارات. ويترأس هذه الجمعية آية الله عباس فائز، الذي هو عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي يرأسه الرئيس الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني[3].

4- مؤسسة النور: تنشط في مجال استيراد السكر والمواد الصيدلانية ومعدات البناء، كما أن بحوزتها ممتلكات عقارية معتبرة. ويترأس هذه الجمعية محسن رفيق دست، وزير الحرس الثوري سابقا، الذي أصبح فيما بعد رئيس جمعية المستضعفين. كما أنه عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام.

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص 150.

[2] **المرجع نفسه** ، ص 150 .

[3] كينيث كاتزمان ، "إيران: الأدوار الاقتصادية والسياسية لمجموعات البنياد " ، مقال منشور على الموقع :
http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/135.htm (accessed on 10 October 2015)

5- مؤسسة 15 خورداد: تم إنشاء الجمعية في العام 1963، وهو التاريخ الذي شهد إطلاق الخميني نشاطاته الثورية ضد الشاه ، ولهذه المؤسسة نشاطات إعمارية و لها نشاطات سياسية أبرزها تتعلق بقضية الكاتب البريطاني سليمان رشدي الذي أصدرت فتوى بإهدار دمه و رصدت المؤسسة جائزة لمن يقوم بتنفيذها .

6- مؤسسة إمداد الإمام : و هي مؤسسة نشات من أجل إعانة المتضررين من الكوارث داخل إيران و خارجها (لبنان تحديدا)[1] .

العثمانية الجديدة كإطـــار لتحليل الأدوار التـركية

تتسم دراسة السياسة الخارجية التركية إزاء دوائر نفوذها التقليدية بأهمية خاصة بالنظر إلى ما تتمتع به تركيا من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية، إضافة إلى ثقلها الديموغرافي وموقعها الاستراتيجي والطبيعة الخاصة لعلاقاتها بالغرب. لاسيما في ظل عضويتها بحلف شمال الأطلسي، مما يجعلها تملك مقومات مؤهلة لأداء أدوار مؤثرة على صعيد دوائر جيو- استرتيجية عدة. و يعزز من هذه الأهمية ما شهدته عناصر القوة التركية من تطورات إيجابية خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في أبعادها الاقتصادية، حيث نجحت تركيا خلال سنوات حكم حزب العدالة و التنمية Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP) في احتلال المرتبة الأولى بين اقتصاديات المنطقة من حيث حجم الناتج المحلي والتنمية الإجمالي، والمرتبة السابعة عشر في العالم [2]، وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة، أو معالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني، وغيرها من القضايا[3].

يترتب على الرؤية السابقة لمكانة تركيا كدولة مركز زيادة كبيرة في هوياتها ودوائر تحركها، حيث يؤكد أوغلو Davutoğlu على ذلك بشكل شديد التوسع أحيانًا حتى أنه يعتبر تركيا ، بحكم عمقها الجغرافي، دولة "جارة لأفريقيا"، و "دولة خليجية بسبب اتصالها بالخليج عبر العراق"، بالإضافة إلى هوياتها الأخرى كدولة آسيوية، وأوروبية، ومتوسطية، وبلقانية، وشرق أوسطية قوقازية تنتمي إلى آسيا الوسطى وبالمثل، تصبح مناطق النفوذ التركي هي :

---

[1] **المرجع نفسه**.

[2] Turkey , **The World Fact Book**, Washington: Central Intelligence Agency, at : https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html accessed 29 January 2015.

[3] مكرم محمد أحمد، "تركيا أكثر اللاعبين نشاطا على ساحة الشرق الأوسط" ، **جريدة الأهرام** ، العدد 6 ، مارس2010 .

الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين والبحر المتوسط والخليج والبحر الأسود [1].

وبناء على العمق التاريخي لتركيا، يدعو أوغلو Davutoğlu القيادة السياسية التركية إلى مراعاة " مسئولياتها التاريخية " تجاه البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وتجاوز التجاهل التقليدي لهذه المجالات البرية، بالاستفادة من تأثيرات العولمة، وما توفره من إمكانيات متقدمة للتواصل والاعتماد المتبادل اقتصاديًا واجتماعيًا.[2]

بهذا المعنى ، فإن إحدى السمات المميزة لرؤية حكومة العدالة هي التوسع في تعريف دوائر الحركة التركية على نحو يتجاوز رؤى القوى التركية الأخرى. فالرؤية الإسلامية التقليدية تركز على العالم الإسلامي كمجال طبيعي ينبغي إعادة توجيه السياسة التركية نحوه، وذلك بعكس الرؤية الغربية التي تركز على الدائرة الغربية كمجال أساسي للسياسة التركية، دون إنكار إمكانية التحرك في الدوائر الأخرى بما يخدم هذا التوجه الغربي . و يركز التوجه القومي على دائرة العالم التركي كمجال أساسي لتحرك تركيا، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال الجمهوريات الإسلامية شرق أوربا، وفي المقابل فإن رؤية النخبة الكمالية التقليدية ومؤسساتها مالت إلى تبني رؤية أكثر حذرًا ومحدودية لمكانة تركيا، ودوائر حركتها ونفوذها[3].

ويزيد من أهمية متابعة هذا الحضور التركي أنه جاء في سياق مظاهر متعددة للتغير في السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط فمن دولة منعزلة نسبيًا عن محيطها الإقليمي ومشكلاته، ومنخرطة في تفاعلات عسكرية بالدرجة الأولى على نحو أدى إلى توتر علاقاتها بأغلب جيرانها، تحولت تركيا إلى فاعل إقليمي ذي علاقات إيجابية متعددة الجوانب بأغلب دول المنطقة، ثم الى دولة تعتمد على عناصر القوة الناعمة ومنخرطة في تفاعلات يغلب عليها الطابع الاقتصادي والسياسي ، حيث صاحب ذلك سعي تركيا إلى إحداث توازن دقيق بين علاقاتها القوية بكل من إسرائيل والولايات المتحدة من ناحية وتنمية وتعميق علاقاتها بدول المنطقة بما فيها إيران وسوريا من ناحية أخرى[4].

وقد فسرت العديد من التحليلات (بما فيها تلك الصادرة عن بعض المسؤولين الأتراك أنفسهم) ، هذه التغيرات بشكل أساسي إلى امتلاك حكومة العدالة والتنمية رؤية جديدة توجه السياسة الخارجية التركية إزاء العالم عامة،

---

[1] Kemal Kirişci, "Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times." **Chaillot Paper**, No. 92. Paris : European Union Institute for Security Studies, 2006, p.12.

[2] أحمد داود أوغلو ، "الشراكة الإستراتيجية من أجل السلام والاستقرار والتنمية" ، **جريدة الأهرام** ، العدد 2 ، مارس 2010 .

[3] **المرجع نفسه** .

[4] Kemal Kirişci, **Op.cit**, p 14.

ومنطقة الشرق الأوسط خاصة[1] ، وأطلقت مسميات متعددة لوصف هذه الرؤية بعضها اجتهاد تحليلي على شاكلة " العثمانية الجديدة " و "ما بعد الكمالية"، وبعضها الآخر مستمد من مفردات الخطاب الرسمي التركي والمفاهيم المطروحة من قبل أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي السابق من قبيل "مذهب العمق الاستراتيجي " و "المكانة المركزية لتركيا" و "سياسة المحاور المتعددة " و غيرها[2].

وبغض النظر عن نصيب هذه المسميات من الدقة والشمول، وما تثيره من جدالات، يظل من الضروري الانتباه إلى أن هذا المدخل التفسيري القائم على إعلاء "السببية الفكرية " Ideational Causality ، يمثل فقط أحد مداخل تحليل السياسة التركية . فمن الصعب تفسير السياسة التركية أو رد مظاهر التغير فيها إلى متغير تفسيري واحد هو أفكار قيادات حكومة العدالة ، حيث جاء هذا التغير مرتبطًا بتضافر مجموعة من العوامل والتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية ، التي تزامنت مع صعود حزب العدالة والتنمية وطرحه رؤية مختلفة نوعيًا لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية ، بالإضافة إلى أن العديد من التغيرات الملاحظة في السياسة التركية ظهرت بداياتها في المرحلة السابقة على وصول الحزب للسلطة [3] .

ورغم تواتر استخدام تعبير العثمانية الجديدة في وصف سياسات حكومة العدالة، إلا أن هذا الاستخدام ترد عليه العديد من التحفظات:

- أولها، عدم الاتفاق على دلالات هذا المفهوم نتيجة استخدامه تاريخيًا لوصف السياسات واستخدامه لاحقًا لوصف سياسات نجم الدين أربكان* خلال فترة مشاركته والرؤى الأوزالية (1983-1993) فيما عرف بحكومة طريق الرفاه الإئتلافية في منتصف تسعينات القرن العشرين. ومن ثم فإن المصطلح استخدم للإشارة إلى سياسات يجمعها بالأساس التمايز عن الكمالية، وإن كانت شديدة التباين في معالجة مسائل جوهرية مثل ما ينبغي أن يكون عليه التوجه التركي، ودوائر حركتها الأساسية، وعلاقاتها بالغرب وإسرائيل، ومدى جواز استخدام القوة والتوسع في أراضي دول الجوار وغيرها[4].

---

[1] محمد نور الدين ، "وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي- التركي" ، **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 382 ، ديسمبر 2010 ، ص 95 .

[2] Nicholas Danforth, "Ideology and Pragmatism in Turkish Foreign Policy : From Atatürk to the AKP," **Turkish Policy Quarterly** , Vol. 7, No. 3, Fall 2008, p.87.

[3] Ian O. Lesser, "Turkey's Regional Role: Harder Choices Ahead", **Turkish Foreign Policy Quarterly**, p. 34, at www.turkishpolicy.com/images/stories/2008-02-policy/ianlesser.pdf

* **نجم الدين أربكان** رئيس حزب الرفاه ، تولى منصب رئاسة وزراء تركيا خلال الفترة (1996-1997) و يعد أحد أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا .

[4] Kemal H. Karpat, "Turkish Foreign Policy : Some Introductory Remarks", **International Journal of Turkish**

- وثانيها، اعتراض العديد من المحللين على وصف سياسات حكومة العدالة بالعثمانية الجديدة ، فثمة تحليلات تعترض على هذا الوصف من خلال إبراز اختلاف سياسات حكومة العدالة عن سياسات الامبراطورية العثمانية ذاتها، أو سياسات أوزال أو أربكان التي أطلق عليها هذا الوصف، و تكفي الإشارة في هذا السياق إلى انتقادات جنكيز جندار لسياسات حكومة العدالة، لاسيما خلال حرب العراق عام 2003 ، باعتبارها عكست التردد وافتقاد الخبرة والرؤية الاستراتيجية ،وقامت على العشوائية وردود الأفعال، وعدم العقلانيـة في تقدير المصالح التركية وأهمية العلاقات مع الولايات المتحدة [1]، وذلك بعكس رؤية الرئيس أوزال و سياسته (لاسيما خلال حرب الخليج الثانية) وتكتسب هذه الانتقادات وسياساته لاسيما خلال حرب الخليج الثانية أهميتها بالنظر إلى أن جندار يعتبر عادة أحد مهندسي مفهوم العثمانية الجديدة بحكم قربه من الرئيس أوزال، وعمله مستشـارًا خاصًا خـلال الفترة 1991-1993 . كذلك يمكن الإشارة إلى انتقادات أربكان نفسه وخليفته رجائي قوطان وغيرهما من أصحاب الرؤية الإسلامية "التقليدية" لسياسات حكومة العدالة باعتبارها سياسات تابعة للولايات المتحدة والغرب وإسرائيل ومنقطعة الصلة تمامًا عن سياسات أربكان وحزب الرفاه[2].

و يرفض سونر غاغابتاي Soner Cagaptay استخدام مفهوم العثمانية الجديدة لوصف سياسات حكومة العدالة، لأن هذه السياسات-وفقًا له -تتركز بشكل حصري في الشرق الأوسط المسلم، مع تجاهل المناطق الأخرى من عالم الامبراطورية العثمانية [3] . كما أن هذه السياسات تختلف عن السياسات العثمانية "العلمانية" إذ تتبنى حكومة العدالة نظرة دينية عن العالم، بما يدفعها لمعاداة إسرائيل والغرب، وتطوير العلاقات مع إيران والسعودية وذلك بخلاف الخبرة التاريخية للامبراطورية العثمانية . وإذا كان غاغبتاي Cagaptay ينتقد تركز نطاق سياسات حكومة العدالة في الشرق الأوسط[4]، فإن جراهام فوللر Graham Fullerيتحفظ على مسمى العثمانية الجديدة لأن رؤية حكومة العدالة و داوود

Studies , Winter 1992-94, Vol. 6, pp. 1-19.

[1] Lenore G. Martin and Dimitris Keridis , **The Future of Turkish Foreign Policy** , Cambridge, Massachusetts: The MIT Press , pp 37-46.

[2] Sedat Laçiner, "Turgut Özal period in Turkish Foreign Policy: Ozalism", in **USAK Yearbook of International Politics and Law**, 2, 2009, pp. 153-205 , at : http://www.turkishweekly.net/article/333/turgut-ozal-period-in-turkish-foreign-policy-ozalism.html

[3] Soner Cagaptay, "**The AKP's Foreign Policy:** The Misnomer of Neo-Ottomanism", in : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-akps-foreign-policy-the-misnomer-of-neo-ottomanism

[4] **Ibid**.

أوغلو لا تتقيد فقط بالتراث العثماني والامتداد الجغرافي التاريخي للامبراطورية العثمانية، وإنما تتجاوزه لتشمل روابط تركيا التاريخية ومصالحها مع آسيا وأفريقيا والغرب، في إطار رؤية تجمع بين أبعاد الاستقلالية والوطنية والقومية التركية والإسلامية والعالمية والتوجه الغربي لتركيا[1] ، وبالمثل، يُشير بولنت أراس Bülent Aras إلى أن نعت سياسة حكومة العدالة بالعثمانية الجديدة إنما يُثيره معارضو هذه الحكومة للإيحاء باقتصار نشاطها على منطقة الشرق الأوسط، وتعاملها بمنظور استعلائي فوقي مع دول المنطقة . و يرفض أراس هذه الاتهامات، مؤكدًا على تميز رؤية أوغلو وحكومة العدالة عن العثمانية الجديدة لأوزال من حيث تقديم رؤية اثر تبلورا وتماسكًا للسياسة الخارجية التركية، وأكثر اتساعًا في نطاقها الجغرافي الذي يمتد ليشمل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فضلا عن التركيز على الاعتماد الاقتصادي المتبادل كآلية أساسية لتطوير علاقات تركيا الثنائية والإقليمية[2].

و رغم اتفاق التحليلات السابقة في انتقاد وصف سياسات حكومة العدالة بالعثمانية الجديدة، إلا أن ثمة اختلاف– يصل إلى حد التناقض أحيانًا -في الحجج التي تقدمها، وهو ما يعكس الجدل حول تعريف مفهوم العثمانية الجديدة من جهة، وحول طبيعة سياسات حكومة العدالة وتقييمها من جهة ثانية .

ويبقى من الضروري الإشارة إلى أن بعض أبرز التحليلات التي دافعت عن وصف سياسات حكومة العدالة بالعثمانية الجديدة أظهرت تحفظات على قدرة هذا المفهوم التفسيرية للأدوار التركية الراهنة. فرغم أن عمر تشبينار خصص أكثر من نصف دراسته لتعريف العثمانية الجديدة كمصدر أساسي لسياسات حكومة العدالة، إلا أنه ذكر في نهاية تحليله النظري أن" فهم السياسات الشرق أوسطية التركية الأخيرة يتطلب تركيزًا على الأحداث والتوجهات الأخيرة، وذلك بدون وضع الكمالية والعثمانية الجديدة كمنطلق مسبق لهذا التحليل، لأن التباين بين التوجهين قد يكون أكثر محدودية من الاختلاف الواسع المذكور آنفًا " [3] .

و يظل المصدر الأكثر أهمية للتردد في استخدام مفهوم العثمانية الجديدة لوصف السياسات التركية الحالية هو تحفظات المسؤولين الأتراك أنفسهم إزاء هذا المفهوم، الذي يصل إلى حد الرفض المباشر لدى الدوائر الكمالية ممثلة في الدبلوماسيين الأتراك، وبعض مراكز الأبحاث التركية، فضلا عن تحفظ مسؤولي

[1] Graham E Fuller, **The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal state in the Muslim World** . Washington,DC : United States Institute of Peace press, 2008, p185.
[2] Bülent Aras, **Turkey and the Greater Middle East**. İstanbul : Tasam Publications , 2004, p 46.
[3] Ömer Taspinar , "Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism," **Carengie papers** , Number 10 , September 2008 , p p 5-16.

حكومة العدالة أنفسهم في الاستخدام الصريح لمفهوم العثمانية الجديدة، وذلك رغم إشاراتهم الإيجابية-سالفة الذكر -للتراث العثماني .

فلا يخفى على صانعي القرار التركي الحساسيات المرتبطة بإثارة فكرة "العثمانية الجديدة"، سواء داخليًا أو إقليميًا، وهو ما يظهر في تأكيدات أوغلو بأن "ما يجب أن تفهمه الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط أن اهتمامنا بكل هذه الجغرافيا والمناطق، لا يعني أن تركيا تريد خلق دولة عثمانية جديدة، أو أنها تعمل كجزء من مشروع يعمل لمصلحة دولة أخرى مثل الولايات المتحدة أو أوروبا أو روسيا .فتركيا تملك إرثًا وتراكمات جغرافية وتاريخية وثقافية واقتصادية تستطيع من خلالها تطوير سياساتها الخاصة بها[1]" ، كما حرص أوغلو في العديد من تصريحاته على نفي أي طابع فوقي قد يوحي به استدعاء الخبرة العثمانية في علاقات تركيا بدول المنطقة ، على نحو ما سيلي توضيحه .

وبالمثل، أشار أحد الدبلوماسيين الأتراك المرافقين لأردوغان أثناء زياراته للدول العربية إبان العمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة في نهاية 2008 ويناير 2009 ، وهي إحدى الفترات التي شهدت تزايد الاهتمام الإعلامي بالدور التركي لاسيما مع حدة انتقادات أردوغان لإسرائيل- إلى أن أحد مصادر زيادة جاذبية الدور التركي في الدول العربية هو " أن العرب لم تعد تستحوذ عليهم فكرة إعادة ظهور الامبراطورية العثمانية، حيث أصبحوا يتفهمون أننا-أي المسؤولين الأتراك- عندما نشير إلى التراث العثماني فإننا نقصد المبادئ التي وفرت السلام والسكينة لمختلف الأمم والأديان، وليس إلى الكيان السياسي للامبراطورية العثمانية ، وتعكس هذه التصريحات الطابع الجدلي لمفهوم العثمانية الجديدة، وما يستدعيه من وجهات نظر متباينة، بحيث يبدو بحاجة مستمرة لبيان ما يعنيه وما لا يعنيه، وصولا إلى نفي وجوده كليًا في بعض الأحيان[2].

ومع ذلك، يظل تحليل أبعاد رؤية حكومة العدالة لكيفية حماية مصالح تركيا الوطنية وطبيعة أدوارها في منطقة الشرق الأوسط أحد المداخل الأساسية في دراسة الأدوار التركية في المنطقة، وتقييم حدود فاعليتها وتأثيراتها[3].

---

[1] Hüseyin Latif, **La Nouvelle Politique Extérieure de la Turquie.** Paris **:** Les Editions CVMag , 2011 , pp 41-49.

[2] Mustafa kibaroğlu , « What went wrong with the "zero problem with neighbors" doctrine? » , **Turkish policy Quarterly** , vol. 11, number 3, 2013 , pp 90-91 .

[3] **Ibid** , p.94.

و مع وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة حصل تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل حتى في أصول السياسات المتبعة، و للمرة الأولى يأتي إلى السلطة حزب يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا و موقعها و دورها في الساحتين الإقليمية و الدولية. يقول أحمد داود أغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة و واضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة: « إنه من دون قراءة صحيحة للظروف و المتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسة الخارجية التركية و من ثم فهم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة » [1] . و تهدف السياسة الخارجية التركية إلى المساهمة في تحقيق الإستراتيجية الكبرى للبلاد Grand Strategy بالتحول إلى قوّة عالمية مؤثّرة ، أي أن تكون لاعبا رئيسًيا ومؤثرا على الصعيد العالمي، وضمن لائحة أقوى عشر دول اقتصاديا في العالم، بحلول الذكرى المئوية (الاستقلال الجمهورية عام 2023)[2] .

ويؤدي الاقتصاد في المشروع التركي دورا مزدوجًا؛ فهو الغاية، وفي الوقت نفسه، الوسيلة التي من خلالها تسعى أنقرة إلى تحسين علاقاتها مع الجميع ، فالسياسة الخارجية في هذا الإطار لا تقوم على المحاور الأيديولوجية و إنما على المحاور الاقتصادية التي تربط المراكز الاقتصادية في تركيا مع الشركاء الإقليميين وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في معرض دراستنا [3].

بالإضافة إلى ذلك ، تتلخص الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية التركية فيما يلي :

- إنجاز جميع شروط تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي، والانضمام إليه، والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر فيه بحلول على المدى المتوسط .
- مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.
- السعي لتأدية دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية.
- المشاركة الفعالة والقوية في مختلف المحافل العالمية.

[1] Ayşe Kadıoğlu , Between reform and survival: The innovative choreography of Turkey’s Justice and Development Party, in : « Turkey's Foreign Policy in a Changing World : old alignments and new neighbourhoods » , **International Conference ,** Oxford 30 April – 2 May 2010 , pp 17-18.

[2] Kemal Kirisci, ‘The Transformation of Turkish Foreign Policy,’ **New Perspectives on Turkey**, No. 40, 2009 , pp 47-49.

[3] Altay Atlı, “Businessmen and Turkey’s Foreign Policy,” International Policy and Leadership Institute, **Policy Brief Series** , October 2011, p p. 2 -7.

- تأدية دور حاسم في المؤسسات الدولية. [1]

و إذا كان أحمد داود أغلو قد جسد ذلك في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي: الموقع الدولي لتركيا" ، فإن وصول الحزب إلى السلطة، و مروره في الممارسة العملية، وفر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الإستراتيجية التي جمعت بين النظرية و الممارسة التطبيقية.*

يقول داود اغلو "إن 11 سبتمبر 2001 دفع الولايات المتحدة إلى أن تستبدل النظام العالمي الجديد المستند إلى خطاب الحريات الذي ساد بعد انتهاء الحرب الباردة بنظام عالمي جديد مستندٍ إلى المفهوم الأمني" ، و قد شكل العراق و أفغانستان الساحة الفعلية لهذا التصور.[2]

و حسب داود أغلو، هناك ثلاث مراحل شهدها العالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: المرحلة النفسية و تجلياتها في حرب أفغانستان، و المرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق، و فيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي و ستشهد توترات و انفراط تحالفات و كذلك تبدلات، و قد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاما، ثم المرحلة الثالثة و هي مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا لنظام[3].

إنه لمن الواضح أن خروج تركيا بموقع و مكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية. ولايفوتنا أن نشير هنا الى ثلاثة عوامل ظهرت في التسعينات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة: أولا، الإرهاب (و المقصود هنا حزب العمال الكردستاني) و ما حمله من استقطابات داخلية، عدم الاستقرار السياسي، و الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. في هذا الإطار، تطرح العديد من التحليلات العثمانية الجديدة كإحدى القوة الأساسية الدافعة للسياسة الخارجية التركية في عهد حكومة العدالة والتنمية، باعتبارها محاولة لتجاوز سلبيات

[1] Ahmet Davutoglu , "Turkey's Zero-Problems Foreign Policy," **Foreign Policy** , May 2010 , at : http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20/turkeys_zero_problems_foreign_policy accessed 02 June 2015.

* في تقدير الباحث، السياسة الخارجية التركية فيها الكثير من المثالية التي تعود إلى شخص داود أوغلو ، بوصفه رجلا أكاديميا ، ولا يمكن أن تصمد هذه السياسة المثالية طويلا أمام تعقيدات الجوار التركي و دوائره الجيوسياسية إذا لم يتم تطعيمها بمقاربات واقعية و لعل ابرز دليل على ذلك الواقع الجيوسياسي المضطرب الذي تعيشه المنطقة و تركيا نفسها و الذي دفع نحو مراجعة توجهات السياسة الخارجية التركية.

[2] Dorothée Schmid et Marc Semo , " Les Grandes Ambitions De La Diplomatie Turque" , Entretien avec Ahmet Davutoglu , **Politique International**, Paris : IFRI , Automne 12 , pp 5-6.

[3] محمد نور الدين، "حوار أحمد داوود أوغلو : الاستراتيجية التركية الجديدة" ، **شؤون الأوسط** ،العدد 14، ص 116 .

النموذج الكمالي داخليًا وخارجيًا ، وتقدم هذه التحليلات عدة أبعاد أساسية للثقافة الاستراتيجية للعثمانية الجديدة تتمايز بها ، عن الكمالية والسياسات التركية التقليدية، أهمها:

أ- الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج:

وهو ما يعنى خارجيًا توسيع رؤى السياسة الخارجية التركية من خلال احتضان إرث القوة العظمى العثماني، وإعادة تعريف هوية تركيا الاستراتيجية والقومية [1] .

أما على المستوى الداخلي، فإن التصالح مع الإرث العثماني يفسح المجال أمام تعريف جديد للمواطنة أكثر تقبلا لتعدد الثقافات والأعراق، فضلا عن درجة أعلى من التسامح في تعريف العلمانية، والتخفيف من حدة القطيعة مع هوية تركيا كدولة مسلمة. [2]

ب - حس العظمة والثقة بالنفس في السياسة الخارجية: مركزية أو محورية قادرة على الاضطلاع بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي وفعال في العديد من الدوائر الجغرافية من بينها الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التحرر من مشكلة الانعزال والشك نتيجة الاعتقاد بتعرض الداخل التركي للتهديد بالاستمرار من قبل أطراف خارجية.

ج- التكامل بين الانفتاح على الغرب وعلى العالم الإسلامي في إطار السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد لتركيا: وهو ما يختلف عن التوجه الكمالي الأكثر ميلا للانعزال في علاقته بالعالم الإسلامي، والأكثر حذرًا (خلال السنوات الأخيرة) في توجهه إزاء الغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة [3] .

د- التوظيف الذكي لعناصر القوة التركية داخليًا وخارجيًا: حيث يتم المزج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، واستخدامها بتوازن لتحقيق أهداف السياسات التركية الداخلية والخارجية، بحيث يتم الإقلاع عن سياسة العصا الغليظة أو القوة الخشنة وحدها[4]، سواء في التعامل مع (التهديدات والتحديات الداخلية) مثل القضية الكردية أو الانقسام الإسلامي العلماني

---

[1] Sinan Ulgen , "A place in the Sun or Fifteen Minutes of Fame? : Understanding Turkey's New Foreign Policy," **Carengie papers** , Brussels : Carengie Europe , Number 1 , December 2010 , pp 4-5.

[2] Ömer Taşpinar ,"The Three Strategic Visions of Turkey", **Us – Europe Analysis Series (CUSE) papers** , Brookings , march 2011 , p 4. in : http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/20turkey%20taspinar/0308_turkey_taspinar.pdf

[3] Deniz Bingöl Mcdonald, "Imperial Legacies and Neo-Ottomanism : Eastern Europe and Turkey", **Insight Turkey ,** Vol. 14 / No. 4, 2012 , p104 .

[4] Altınay, Hakan, "Turkey's Soft Power: An Unpolished Gem or an Elusive Mirage? " , **Insight Turkey**, Vol.10, No.2 , 2008, p 112.

وغيرها (أو القضايا الخارجية) وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في شمال العراق.

أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة:

ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على خمسة أسس:

1- التوفيق بين الحريات و الأمن : ففي وقت كان اللاعبون العالميون و أولهم الولايات المتحدة يغلبون الاعتبارات الأمنية على ما عداها بعد 11 سبتمبر 2001 كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية، و هو ما جعل تركيا نموذجا لبلدان أخرى .

2- محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا و جيرانها أو ما يسمى ب "تصفير" المشكلات[1]: و بالتالي إخراج تركيا من صورة البلد لمحاط بالمشكلات، و الدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، و هذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة.

3- اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد و متعددة المسالك : ففي الظروف الدولية المتغيرة من غير الممكن اتباع سياسة ذات بعد واحد. و بدلا من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطابات الغرب/الشرق، و الشمال/الجنوب، و آسيا/أوروبا، و الغرب/الإسلام، تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات، و بلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها، و بلدا يشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي و الإقليمي. و من ضمن هذا المنظور لا يجب النظر إلى أي خيار على أنه بديل عن الآخر و لا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على أنه تناقض[2] .

4- تطوير الأسلوب الدبلوماسي و إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية : لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين. في المرحلة الجديدة على تركيا ألا تكون جسرا بل "بلد مركز".[3]

[1] Gérard groc, "Observatoire de la turquie et de son environnement géopolitique une nouvelle diplomatie turque : présentation critique de la doctrine davutoğlu", **policy paper**, Paris : IRIS , ,decembre 2011 , pp 15-19.
[2] A. Taşkapu, , "A key text to understanding the mindset of the architect of the new foreign policy: civilizational self-perception", **Turkish Review**, Vol. 1, n° 1, oct.-nov. 2010, pp. 118-123.
[3] Sinan Ulgen , **Op.cit** , pp 5-6.

5- الانتقال من السياسة الجامدة و الكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة و التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا[1] .

إن هذه الأسس الخمسة التي يحددها أحمد داود أغلو تتطلب توفير الأدوات الضرورية لنجاحها. كما تتطلب أيضا إعادة توجيه البوصلة الفكرية لموقع تركيا و جعلها منسجمة مع عمقها التاريخي و الحضاري و الثقافي المتمثل في العالم الإسلامي و منه العربي بعدما ابتعدت عنه منذ انهيار السلطنة العثمانية، حيث أصبحت تركيا جزءا تابعا للمنظومة الغربية الإسرائيلية .

الأبعاد العملية للسياسة الخارجية التركية الجديدة

تتطلب دراسة الدور التركي البدء بتحليل ما يمكن تسميته بـ "الأسس الفلسفية العامة" لتصورات هذا الدور والأدوار التركية في علاقتها بالعالم بشكل عام، وذلك من خلال التعرف على رؤية العدالة والتنمية للعالم ، أي طبيعة العالم السياسي والقوى المحركة له ومكانة تركيا فيه من حيث نطاق تأثيرها ونفوذها، وإدراك درجة الهيمنة التي تتمتع بها تركيا في علاقاتها بالأطراف المختلفة و دوافع الأدوار التركية أي هل تحركها دوافع صراعية أم تعاونية ؟ وهل تستهدف الإبقاء على الوضع القائم أم تغييره ؟ ، و يصب ذلك كله في إطار تحديد تصور الحزب لماهية السياسة الخارجية "الأفضل" لتركيا بشكل عام، أي ما ينبغي أن تكون عليه هذه السياسة . وسنبدأ في التطرق إلى هذه الأبعاد العامة بالانطلاق من عرض الملامح الأساسية لرؤية حكومة حزب العدالة والتنمية كما تكشفها الخطابات والمصادر الأولية والدراسات السابقة ذات الصلة ، مع التركيز بشكل خاص على رؤية "العمق الاستراتيجي" لأحمد داوود أوغلو، وبيان دلالات هذه الرؤية في التعاطي التركي مع مجالات نفوذه و دوائره الإستراتيجية.

و تقتضي هذه السياسات الجديدة ألا تكون تركيا دولة طرفا في أي محور، بل تسعى لتكون دولـة مركزا بين كل العـوالم المحيطة بها. و هذا يقتضي مؤهلات و أدوات دبلومــاسية و اقتصادية و ثقافية، يرى داود أغلو أن تركيا تملكها، لكن القوة العسكرية ليست أبدا ضمن هذه الأدوات[2]. لقد جسدت تركيا على امتداد سنوات حكم حزب العدالة و التنمية سياساتها الجديدة وفقا للتكتيكات التالية:

[1] محمد نور الدين ، تركيا و سياسة الجوار الإقليمية ، في : **موقع التجديد العربي** ، بتاريخ : 2013/10/12.
http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-%D8%A7-9.html

[2] Murinson, Alexander,"The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy." **Middle Eastern Studies** , 2006, pp. 945−964.

قوة المبادرة الدبلوماسية (القوة الناعمة)[1] : أشار الرئيس التركي السابق عبد الله غول مرة إلى أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول. ففي ظل التحولات الإقليمية و الدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، و هي جزء يتأثر بما يجري في محيطها و تؤثر فيه.

و لعل غزو العراق و احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003 كان نموذجا للتأثر و التأثير المتبادلين. و غالبا ما كان رئيس الحكومة التركية السابق رجب طيب أردوغان (الرئيس الحالي) ، و هو لاعب كرة قدم سابق يعرف قواعد اللعبة ، يطلق شعار أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات و تتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.

بينما استخدم أوغلو تشبيه "البيوت الخشبية" لتوضيح دوافع الأدوار التركية في منطقة الشرق الأوسط [2] ؛ حيث أكد أن تدخل تركيا لمحاولة معالجة الخلافات السورية العراقية وغيرها لا يتم من انطلاقًا من اعتبارات تعزيز مكانة تركيا كوسيط أو طرف ثالث، بقدر ما يعبر عن اقتناع بأن تركيا وسوريا والعراق ودول الجوار الأخرى هي أطراف مشتركة في مسؤوليات واحدة، وأن هذه الدول أقرب إلى" البيوت الخشبية" التي إذا شب في أحدها حريق فإنه سيمتد حتما إلى البيوت الأخرى، أي أن المساعي التركية لاحتواء النزاعات في المنطقة هي دفاع عن المصالح الحيوية التركية، باعتبار أنه " إذا لم يعش جيران تركيا في حرية وأمن، فإنك لن تعيش أيضًا في حرية وأمن" .[3]

و في الواقع، فإن تركيا عملت على تجسيد نهج القوة الناعمة أي الدبلوماسية منذ اللحظة الأولى لتسلم حزب العدالة و التنمية السلطة في 3 نوفمبر 2002 و انتقلت إلى موقع الطرف المبادر لا المنتظر لما يجري أو سيجري[4].

أولى هذه التجسيدات جاءت عبر مبادرة غير مسبوقة، و هي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فبراير 2003 و لم يكن قد احتل بعد، و من ثم استمرت الاجتماعات الدورية لدول الجوار الجغرافي بعد الاحتلال.

و قد كانت هذه الفكرة التي تجسدت في الواقع أولى رسائل الدخول التركي – وفقا لسياساتها الجديدة – إلى الساحة الشرق أوسطية بوجه لم يعهد من قبل، و هو

---

[1] Selcen Öner , **Soft Power in Turkish Foreign Policy: New Instruments and Challenges ,** Buchrest : **Center for Governance and Culture in Europe** (GCE-HSG) , 2013 , pp 8-9.

[2] محمد السعيد إدريس،" تركيا وإيران ونظرية البيوت الخشبية" ، **مختارات إيرانية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، السنة 8 ، العدد 4 ، ص ص 5- 11 .

[3] **المرجع نفسه** .

[4] İsa Eraslan, "A strategic analysis of AKP policies" , **Today Zaman** , February 28, 2014 , at : http://www.todayszaman.com/blog/isa-eraslan/a-strategic-analysis-of-akp-policies_340792.html

دور الوسيط و الساعي لحل المشكلات عبر الحوار و التعاون بين الأطراف المتناقضة، بعدما كانت صورة تركيا تلك المتأبطة عصا القوة العسكرية المطاردة للأكراد المسلحين في العراق، أو المهددة لجيرانها بالتعاون مع إسرائيل. وتوالت بعد ذلك تجسيدات سياسة القوة الناعمة الدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا منها[1]:

- الوساطة بين باكستان و إسرائيل، و التواصل مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع 2007، و استقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، و محاولة إدراج حماس في العملية السلمية بدلا من حصارها و عزلها كما دعت و عملت لذلك إسرائيل و الغرب، ثم مساعي تركيا المتكررة للتوسط بين محمود عباس و حركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما[2].
- التوسط بين السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس و إسرائيل، عبر الاجتماع الشهير بين عباس و الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس غول في نوفمبر من العام 2007 في ما يشبه "كامب ديفيد" تركي، و السماح حتى للرئيس الإسرائيلي بالتحدث أمام البرلمان التركي ليكون أول مسؤول إسرائيلي يتحدث في برلمان دولة مسلمة[3].
- التوسط في الأزمة اللبنانية بين فريقي 8 و 14 آذار.
- الوساطة بين سوريا و إسرائيل في العام 2008 حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في إسطنبول[4].
- السعي لتخفيف الاحتقانات الداخلية في العراق و إقناع فئات سنية بالمشاركة في العملية السياسية الداخلية.
- محاولة رأب الصدع بين الأطراف الباكستانية الداخلية خاصة بعد عودة بينظير بوتو Benazir Bhutto إلى بلادها.
- مساعي الوساطة بين باكستان و أفغانستان في نهاية العام 2008.
- الانفتاح الواسع على أرمينيا، و كسر الجليد في العلاقة بينهما رغم حساسية و عمق الخلاف بينهما.

---

[1] مالك مفتي ، **الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية** ، دراسات عالمية ،أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد27 ، 1999 ، ص 92.

[2] Bülent Aras, "Turkey's rise in the Greater Middle East: peace-building in the periphery " , **Journal of Balkan and Near Eastern Studies** , March 2009 , p 37.

[3] Gurkaynak, Esra Cuhadar, "Turkey as a Third Party in Israeli−Palestinian Conflict: Assessment and Reflections.", **Perceptions**, Spring 2007 , p. 98.

[4] Bülent Aras, "Turkey's rise in the Greater Middle East: peace-building in the periphery " , **Op.cit** , pp 35-36.

- خفض التوتر في القوقاز بعد انفجار الصراع العسكري بين جورجيا و روسيا في أوت 2008 و طرح تركيا مبادرة "منتدى التنمية و الاستقرار في القوقاز" و قيام أردوغان بتحركات مكوكية بين موسكو و تبليسي رغم أن تركيا كانت ترتبط بحلف موروث من التسعينات القرن العشرين مع كل من جورجيا و أذربيجان[1].
- قبول خطة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان لحل المشكلة القبرصية فيما عارضتها قبرص اليونانية بعدما كانت تظهر بموقف المؤيد للحل.
- الانفتاح على العلاقات مع اليونان.
- محاولات التوفيق بين العرب المنقسمين تجاه العدوان على غزة نهاية 2008 و بداية 2009 و كذلك السعي لوقف فوري للنار عبر تحرك أحمد داود أغلو نفسه بين القاهرة و حركة حماس و دمشق.
- التحرك بين أذربيجان و أرمينيا من أجل حل مشكلة قره باغ في فبراير 2009.

و يطرح أوغلو تفسيرًا مختلفا نسبيًا لمسألة تفاوت النشاط التركي بين دائرة إقليمية وأخرى. فهو ينكر ابتداء فكرة إظهار الحزب خلاف ما يبطنه، ويؤكد على أن الحزب يطرح رؤية قوامها التكامل بين نفوذ تركيا في الدوائر المختلفة، لكنه لا يستبعد إمكانية تأثر أولويات الحزب بالتغيرات الموضوعية الإقليمية والدولية، التي قد تزيد من إلحاح قضايا واقعة في دوائر معينة، أو تفضي إلى صعوبة التعامل مع قضايا في دوائر أخرى، بما يؤدي إلى نشاط تركي في الدوائر الأولى، وتراجع نسبي لهذا النشاط في الدوائر الثانية. وفي كل الأحوال، تظل تركيا متمسكة بعدم التضحية بأدوارها ومكانتها في أي الدوائر الإقليمية، حتى تلك التي تفرض الظروف تقليل النشاط التركي فيها بصفة مؤقتة [2].

إن أحد مصادر قوة تركيا كدولة مركز– وفقًا لأوغلو -هو: " قدرتها على انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد في كل وقت، وإذا ما ظهر ضعف تركيا في بعدٍ ما، تتواصل الأبعاد الأخرى من دون التـأثر بذلك ، في حين يتم ترميم البعد الضعيف بعد فترة من الزمن ، فتركيا دولة تملك القوة التي من شأنها خلق كل

[1] Fatma Demirelli,"Crisis calls for urgent Turkish mediation in Caucasus", **Today's Zaman**, 9 August 2008.
[2] Polat, Rabia Karakaya ,"The Kurdish Issue: Can the AK Party Escape Securitization?" **Insight Turkey**, 2008 , pp. 75–80.

أنواع البدائل في سياستها الخارجية في كل لحظة، وذلك ضمن ديناميكياتها الطبيعية، وليس هربًا للبحث عن البديل[1] .

الإنخراط الفاعل في المؤسسات الإقليمية و الدولية : أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في تعزيز الاستقرار و التعاون في محيطها الإقليمي. و إذا كانت تركيا في الأساس عضوا في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصبا على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، و لا سيما بعد غزو أفغانستان و العراق. و تجلى إيلاء تركيا أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في سعيها لانتخاب تركي لأمانتها العامة، و هو ما تم بالفعل مع أكمل الدين إحسان أغلو، و هو و إن كان رئيسا لمنظمة تمثل كل العالم الإسلامي، إلا أنه كان يحمل مناخا قريبا جدا من ذهنية حزب العدالة و التنمية لجهة ضرورة تفعيل دور المنظمة[2].

- كذلك أصبحت تركيا عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية.
- كما أنها من مؤسسي ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا.
- و لم تتخلف تركيا عن المشاركة في "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 14 جوان 2009.[3]

قوات حفظ السلام : لم تتردد تركيا في أن يكون لها حضور فاعل في بعض مناطق التوتر. فشاركت في قوات اليونيفيل في جنوب لبنان بعد عدوان جويلية 2006 و كانت عودة عسكرية للمرة الأولى لجنود أتراك إلى المنطقة العربية التي انسحبوا منها نهائيا عام 1918. و لتركيا مشاركة في قوات الأطلسي في أفغانستان في إطار عمليات مكافحة "الإرهاب"، كما أعلنت تركيا استعدادها للمشاركة بل قيادة أية قوة مراقبين يتفق عليها في غزة من أجل وقف دائم لإطلاق النار[4].

الانفتاح الاقتصادي و الثقافي: برز الدور التركي صاعدا بقوة على الصعيد الاقتصادي و الثقافي. و على الرغم من أن المحور الأساسي للاقتصاد التركي بقي الاتحاد الأوروبي (52% تقريبا من حجم تجارتها الخارجية) و روسيا

[1] Davutoglu, Ahmet , "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007" , **Insight Turkey** , 2008 , 10 , pp 77-96.
[2] Burcu Öztürk , " The role of religion in turkish foreign policy: The case of relations between Turkey and organization of islamic cooperation (oic) " , **SISP papers** , Roma : La **Società Italiana di Scienza Politica ,** 2013, pp 18-20.
[3] Michael Emerson, Making Sense of Sarkozy's Union for the Mediterranean, **CEPS Policy Brief**, No.155, March 7 , 2008 .
[4] Turkey's contributions to un peacekeeping operations at : http://www.un.int/turkey/page74.html accessed 23 August 2015.

(شريكها التجاري الأول على صعيد الدول) فإن حجم التجارة بين تركيا و الدول العربية تنامي بشكل قوي في عهد حزب العدالة و التنمية أكثر من ثلاث مرات.

و برز في ذلك حجم الاستثمارات العربية في تركيا على صعيد الاتصالات و المواصلات و الطاقة و العقارات و قطاع البناء. ووقعت تركيا اتفاقية تعاون ثنائي مع معظم الدول العربية و كذلك مع منظمات إقليمية عربية[1] ، مثل مذكرة التعاون التي وقعتها مع مجلس التعاون الخليجي في العام 2008. و قد شهد الميزان التجاري التركي ارتفاعا ملموساً في حجم الصادرات و الواردات مع العالم في نهاية العام 2008 حيث تجاوز 300 مليار دولار بعدما مرت تركيا بأسوأ أزمة اقتصادية في العام 2001. يحرص الخطاب التركي الرسمي على التأكيد أن أدواره تقع جميعها تقريبًا في نطاق الأدوار التعاونية، مع الابتعاد قدر الإمكان عن الأدوار الصراعية . و تجمع حكومة العدالة بين التأكيد على تراجع أهمية الأبعاد والسياسات الأمنية التقليدية وضرورة إعطاء الأولوية للأبعاد الاقتصادية وغير العسكرية للتفاعلات الدولية من جهة، دون استبعاد الاضطرار إلى اللجوء إلى السياسات الأمنية "التقليدية" في بعض الأحيان التي تصر فيها أطراف خارجية على تبني رؤى صراعية من جهة ثانية، ودون إنكار بروز مصادر جديدة للصراع مثل الأبعاد الثقافية .لكن يظل الطابع الغالب على رؤية الحزب هو عدم الميل إلى استخدام الآليات العسكرية غير السلمية، ومحاولة البعد عن توظيف الآليات الصراعية في السياسة الخارجية التركية قدر الإمكان، والاعتقاد بإمكانية معالجة مصادر الصراع، وتنشيط الدور التركي في هذا المجال.

و رغم أن رؤية العدالة والتنمية بهذا المعنى تكاد تكون تكرارًا أو استمرارًا في الكثير من أبعادها للخطاب الرسمي التركي في المراحل السابقة، إلا أن هذا الطابع" الإيجابي" للأدوار يمثل أحد عناصر التميز الأساسية لرؤية حزب العدالة وحكومته مقارنة ببعض القوى التركية الأخرى التي تطرح تصورات أخرى للأدوار التركية لا تخلو من أبعاد الصراع والانعزال، لاسيما على مستوى الخطاب الحزبي، وهو ما يطرح التساؤل حول استمرار الرؤية التركية الحالية في مرحلة ما بعد حكومة العدالة والتنمية.

[1] منير الحمش ، " وجهة نظر عربية في واقع و آفاق العلاقات الاقتصادية العربية – التركية " ، **المستقبل العربي** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 382 ، اكتوبر2010 ، ص ص 110-115.

الفصل الثاني

مقومات الدور الإقليمي التركي: مرتكزاته و مجالاته الإستراتيجية

لدى تركيا طموحات لتكون قوة إقليمية فاعلة ، حيث تملك المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية اللازمة كي تنجح في لعب دور "المرجعية الإقليمية" ، فهي تقدم أفضل نموذج سياسي للتداول على السلطة في المنطقة، وهي أكبر اقتصاد بين دول الشرق الأوسط، إذ تحتل المركز السادس عشر بين أكبر اقتصاديات العالم قبل المملكة العربية السعودية وإيران النفطيتين. ولم تعد تركيا ذاك البلد الذي وظفه حلف شمالي الأطلسي حارسًا في المنطقة، والذي يقيم علاقات لا تنفصل مع إسرائيل. إذ أنّ التطورات التي شهدتها والتغيّرات في التوجه السياسي لقيادتها، جعلتها تعيد النظر في المفاهيم التي كانت لفترة ليست بعيدة تعتبر تركيا حارسًا لمصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في المنطقة.

و يتناول هذا الفصل أهم العوامل المؤثرة في تشكيل مرتكزات القوة للدولة التركية، التي تتيح لها لعب دور فاعل في دوائرها الجيو- ستراتيجية و توظفها لخدمة طموحاتها الإقليمية ، وفي هذا السياق ، سنقوم بدراسة مقومات قدرة تركيا على التماسك في الإقليم أو كقوة إقليمية وعدم انحسار نفوذها، من خلال اختبار قوتها الصلبة والناعمة، ومراجعة سياساتها المتبعة في التعامل مع الملفات الداخلية والخارجية، فضلاً عن إعادة قراءة المشهد السياسي التركي الداخلي و تبدلات القوة.

المقومات الجيوسياسية و الجيو استراتيجية

تحتل تركيا موقعًا فريدًا ، بوصفها دولة كبيرة تقع وسط إقليم "Afro Eurasia" أفرو-أوراسيا ، بما يجعلها دولة مركزية ذات هويات إقليمية متعددة غير قابلة للاختزال أو الحصار في هوية أو منطقة واحدة، شأنها في ذلك شأن روسيا وألمانيا وإيران ومصر ، ويمنح هذا التكوين الإقليمي المتعدد لتركيا القدرة على المناورة والحركة في أكثر من إقليم بشكل متزامن، ويزيد من نطاق تأثيرها ونفوذها ، حيث تميز مكانة تركيا كدولة مركزية مقارنة بالدول القارية والجزيرية والطرفية و الهامشية و تحتل مكانة خاصة مقارنة بالدول المركزية الأخرى، بالنظر إلى ، أن تركيا هي دولة مركزية في أكثر من إقليم بشكل متزامن [1].

يظهر أوغلو تفوق تركيا بهذا المعنى على ألمانيا (باعتبارها دولة مركزية في وسط أوروبا، وبعيدة عن آسيا وأفريقيا) وروسيا (دولة مركزية في الأراضي الأوروبية والآسيوية، وبعيدة عن أفريقيا) و إيران (دولة مركزية في آسيا، وبعيدة

[1] أحمد داود أوغلو ، **العمق الإستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، تر : محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط2 ، 2011 ، ص 142.

عن أوروبا وأفريقيا)، فالمجال البري المقارب لتركيا يحدد مجالات نفوذ تركيا الممكنة في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى. بينما يسمح المجال البحري لها بممارسة النفوذ في شرق المتوسط والقوقاز والبحر الأسود والخليج العربي أو خليج البصرة كامتدادات طبيعية للنطاق البحري لتركيا .كما يسمح مفهوم المجالات أو الأحواض القارية بمنح تركيا عمقًا إستراتيجيًا في آسيا وإمكانات للتأثير في أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهو ما يطلق عليه أوغلو ، "أفرو-أوراسيا" ، فتركيا تتمتع برؤية أكثر اتساعًا وعالمية بحكم موقعها المثالي الذي يجعلها دولة آسيوية وأوروبية في الوقت ذاته، مع قربها من أفريقيا عبر شرق المتوسط. ويترتب على هذا الموقع الجغرافي المثالي تأكيد مكانة تركيا كدولة مركزية ، وضرورة مراجعة بعض التوصيفات غير الدقيقة لمكانة تركيا، فهي ليست مجرد دولة جسر تربط بين طرفين، وليست دولة جبهة في مواجهات مع جميع الأطراف، وهي ليست بالطبع دولة عادية، أو مجرد دولة طرفية واقعة على حدود العالم المسلم والغرب [1]. فالخصائص الجيوسياسية والتاريخية لتركيا ، توفر لهـا مقومات الدولة ذات العمق الاستراتيجي الذي يتطلب تفعيل مكانة تركيا كفـاعل عـالمي ، وتوظيف تلك المكانة لهذا العمق مع تبنى سيـاسة خـارجية نشطـة غير انعزاليـة (متنوعة ومتعددة الأبعاد) لا تقتصر على البعد الغربي وتتجاوز اهتماماتها الحدود المباشرة لتركيا من أجل تشكيل البيئة الخارجية على نحو يحقق المصالح التركية . وتتميز حكومة العدالة في هذا السياق بطرحها رؤية تحاول التوفيق بين التوجهين الغربي والشرقي، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى تشبيه رؤيةحزب العدالةو التنمية لتركيا بأنها "جانوس الأناضول" نسبة إلى أسطورة الإله اليوناني ذي الوجهين الذي ينظر إلى الشرق والغرب، ويتطلع إلى الماضي والمستقبل في آن واحد ، فالحاجة إلى تركيا على الصعيد الدولي أصبحت ضرورية للغاية و حاسمة في مسائل:

1. الديمقراطية و الإسلام في نموذجها السياسي.
2. الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.
3. تعايش الحضارات و الأديان في نموذجها الثقافي.
4. الطاقة (ملتقى شبكات النفط و الغاز) في نموذجها في استغلال الموقع الجغرافي.
5. السلام و الاستقرار و الأمن الإقليمي في نموذجها الديبلوماسي.[2]

[1] أحمد داود أوغلو ،**المرجع السابق** ، ص 144.

[2] **George Friedman, Turkey as a regional power ,** In :http://www.stratfor.com/weekly/turkey_regional_power

على الصعيد العالمي، ذهب بعض الباحثين إلى محاولة التقليل من أهمية تركيا عبر وصفها بأنها دولة "طرفية" أو "هامشية"*، لكن سرعان ما ظهرت العديد من الدراسات و الأبحاث مؤخرا التي تتوقع استعادة تركيا مكانتها و دورها التاريخي،** حتى ذهب بعضها إلى توقع عودتها كإمبراطورية خلال الـ 30 عاما القادمة تقريبا.

أولا : أهمية الموقع الجغرافي لتركيا

شكل موقع تركيا الجغرافي تاريخيا ركيزة لانطلاقتها نحو العالمية ، ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي و الارتقاء به للتحول نحو العالمية ، و تكمن أهمية موقع تركيا في أنها تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا و أوربا و إفريقيا ، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم القدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي ، بحيث تؤثر و تتأثر بالعناصر السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية القائمة على تخومها و تتوزع الأراضي التركية بين أوربا و آسيا حيث يشكل الجزء الواقع في آسيا حوالي 97 % من المساحة الإجمالية لتركيا و يضم عاصمة الدولة "أنقرة" و يعرف باسم "الأناضول" أو "آسيا الصغرى" بينما يقع الجزء المتبقي منها جنوب شرق أوربا و يضم اسطنبول [1].

تقع تركيا في قلب " أوراسيا " و هي بذلك المنطقة الوسطية التي تحكم " قلب العالم " (**Heart Land**) وفق نظرية هالفورد ماكيندر الجيوبوليتيكة الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة حاسمة و محورية في المجال الجيوسياسي (**Pivotal State**) [2]. تتمتع تركيا بميزة قلما تتوفر في دول أخرى ، من حيث كونها دولة قارية و بحرية في نفس الوقت و هو ما يضاعف من أهمية المكانة الجغرافية لتركيا ، وللمقارنة فمساحة تركيا توازي تقريبا مساحة ألمانيا و اسبانيا مجتمعتين و تحد الجمهورية التركية 8 دول هي : في الجنوب الشرقي جورجيا (252 كم) و أرمينيا (268 كم) و أذربيجان (9 كم) ، شرقا إيران (499 كم) ، أما غربا

---

* يعتبر "صاموئيل هانغتون" مؤلف كتاب "**صراع الحضارات**" إن تركيا دولة "**هامشية**" أو "**طرفية**" تقع على هامش قارة آسيا و على هامش قارة أوروبا في محاولة للتقليل من شأنها في النظام العالمي لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي. فيما يرى وزير الخارجية التركية "أوغلو" أن تركيا دولة مركزية و ليست هامشية .

**على سبيل المثال : يرى مايكل شيفر مسؤول برنامج تحليل السياسات و الحوار في مؤسسة "ستانلي" البحثية و معد تقرير "الولايات المتحدة و القوى الصاعدة" أن تركيا قوة صاعدة في النظام العالمي تكتسب أهميتها من موقعها الجغرافي في الدرجة الأولى، و هي مؤهلة لتكون قوة أكبر. و يرى جورج فريدمن الرئيس التنفيذي لمؤسسة "ستراتفور" و مؤلف كتاب "الـ100 عام القادمة" أن تركيا ستصبح بين أربع أقوى دول في العالم بعد الولايات المتحدة في حدود العام 2060، و سيمتد نفوذها على مساحة امتداد الابراطورية العثمانية سابقا. و ترى وزيرة الخارجية الأميركية "هيلاري كلينتون" أن تركيا "قوة صاعدة" .

[1] أحمد داود أغلو ، **مرجع سابق** ، ص 42 .

[2] خورشيد حسن دلي ، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 09.

اليونان (206 كم) و في الشمال الغربي بلغاريا (240 كم) وجنوبا سوريا (822 كم) و العراق (352 كم) و يتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها اختيار السياسات أو التحالفات باعتبار تركيا دولة محورية في إقليمها الجغرافي[1] ، و تحدها المياه من ثلاث جهات ، البحر الأسود في الشمال و بحر إيجه في الغرب و البحر المتوسط جنوبا ، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين شكلا تاريخيا محور صراعات بين الإمبراطوريات و الدول و هما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود و بحر مرمرة و يبلغ طوله 30 كم و عرضه حوالي 1 كم و مضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا يصل بين بين بحر مرمرة و البحر المتوسط عن طريق بحر إيجه طوله 60 كم و عرضه يتراوح بين 1-6 كم مما يتيح لها القدرة على التحكم والتحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية .

خريطة الموقع الجغرافي لتركيا

[1] Numbers are taken from : CIA World Fact Book (2013) , See: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

المصدر : http://ahlitasawuf.blogspot.com/2012_01_01_archive.html

شكل (01) مؤشرات جغرافية عن تركيا

المســـــــــاحة	
المجموع	783562 كلم^2
اليابسة	769632 كلم^2
الماء	13930 كلم^2
الطـــــول	
الحدود البرية	2648 كلم
الشريط الساحلي	7200 كلم

الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	5166 م (جبل آرارات)
أدنى نقطة	0م (البحر المتوسط)

المصدر: CIA World Fact Book (2015)

ثانيا: الديمـوغرافيا

تحتل تركيا المرتبة الـ 17 عالميا من حيث تعداد السكان[1]، و يؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على الصعيد الإقليمي و الدولي في مختلف المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و العسكرية و الدينية. إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوار إقليمية و دولية كبيرة، فلعدد السكان دور أيضا في ذلك .

1. **من الناحية السكانية :** يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، و يغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية و يعيش معظم الأتراك في المدن، و هذا يعني أن تركيا دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بشعوب أوروبا على سبيل المثال التي أصبحت تعاني من انخفاض كبير في هذه الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا "بالقارة العجوز"، كما و يشكل تعداد الشعب التركي عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب الفارسي و العربي و لأوروبي، بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات لا سيما في "العالم التركي"[2] الذي يضم حوالي 200 مليون نسمة من غرب الصين إلى حدود أوروبا.
2. **من الناحية الاقتصادية :** تشكل الفئة الشابة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلاد الذي شهد قفزات إيجابية خلال السنوات القليلة الماضية، و يبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة أي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المقارنة، تشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها و طاقتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي، كما أنه يؤهلها لأن تكون بالنسبة لأوروبا كما الصين بالنسبة للعالم لا سيما في مجال الصناعات الخفيفة و المتوسطة و اليد العاملة الرخيصة.
3. **من الناحية الثقافية و الدينية :** يمكن القول أن تركيا الحالية تشكل من ناحية التعدد العرقي و الديني و الثقافي صورة مصغرة عن السلطنة

[1] يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 80 مليون نسمة ، استنادا إلى المعطيات التي وردت على موقع CIA World Fact Book و بذلك تحتل المركز 17 في ترتيب الدول من حيث تعداد السكان بعد ألمانيا و قبل إيران .

[2] للاطلاع على أهمية اللغة التركية و الشعوب الناطقة بها في "العالم التركي" الكبير و أهميتها و تأثيرها في الحغرافيا، أنظر : http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83 , accessed January 15, 2014 .

العثمانية و إن بنسب و أحجام مختلفة. صحيح أن أتاتورك نجح إبان إعلان استقلال الجمهورية في العام 1923 أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية، و أن يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق انتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة و بناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية باعتبار الموجودين على أراضي الجمهورية أتراكا لغة و ثقافة و تراثا في وقت كانت فيه عواصف الاضطرابات الناجمة عن سوء التعامل مع الأقليات تعصف بالمنطقة، أما اليوم فالاتجاه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية و لا سيما الكردية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الأعراق و أديان و للإسلام المعتدل، و في هذا الإطار فإن لتركيا أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج صراع الحضارات و الأديان و استبداله بنموذج تعايش الحضارات و الأديان. و جدير بالذكر أن القومية التركية قوية جدا لدى الشعب التركي المسلم و هي تعتمد على عنصر اللغة و الأدب و الشعر و الموسيقى بما يؤمن لها عمقا تاريخيا و يعطيها القدرة على التواصل مع باقي شعوب المنطقة نظرا للخبرة التاريخية التي يحظى بها هذا الشعب قوميا و إسلاميا[1].

4. **من الناحية العسكرية:** نستطيع أن نلاحظ أن لموقع تركيا بين آسيا و أوروبا و طبيعتها الطبوغرافية الجبلية و السهلية و الساحلية و مناخها المتنوع انعكاس على شخصية الشعب التركي، يولد توليفة من السلوك المعتدل لدى التركي مع القدرة على التأقلم و قوة الشخصية و الكرم و النخوة مع القدرة على العطاء و الصبر. و تشكل هذه الصفات عناصر مثالية لشعب مقاتل يشكل الجيش دوما ركيزته الأساسية في بناء الدولة و الارتقاء الإقليمي والدولي بما يعطي الأتراك سمة مميزة و قيمة مضافة على غيره من الشعوب في هذا المجال[2].

[1] نقلا عن موقع وزارة الثقافة و السياحة التركية على الرابط التالي :
http://www.kultur.gov.tr/EN,35704/the-turkish-world.html, accessed January 15, 2014 .

[2] *George Friedman,"*An Analysis of Turkish Geopolitics", ***Geopolitical Journey*** *, Part 5: Turkey, STRATFOR* , For more look : http://www.trdefence.com/2010/11/23/analysis-of-turkish-geopolitics-american-perspective, accessed January 18, 2014 .

شكل (02) مؤشرات عن الديموغرافيا

السكان	
عدد السكان	80,694,485
نسبة الحضر	%71.5
التركز السكاني	%25 من السكان في منطقة محيط بحر مرمرة
أسرع معدل للنمو	في منطقة جنوب شرق تركيا
التركيبة العمرية	
ذكور	35901154
إناث	35615946
0-14 سنة	%25.9 (10,682,900 ذكورا مقابل 10,201,965 إناثا)
15-64 سنة	%67.6 (الذكور 27545230 مقابل 26971066 إناثا)
65 سنة ما فوق	6,6% (الذكور 2422983 مقابل 2870341 إناثا)
معدل نمو السكان	%1,16
الديانة	
الغالبة	الإسلام 99%
العرق	
الغالب	التركي 70-80%
الأقليات	الأكراد (20-30%)، الزازيون (فرع من الأكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم و هي فرع من اللغة الكردية) (2-3%)، العرب (2%)، الشركس(05%)، الجورجيون (0.5%). أقليات أخرى: أرمن، يونان، آشوريون، أراميون، كلدان [مع العلم أن الآشوريين السريان الكلدان (الآراميون) هم شعب واحد و قومية واحدة ينتمون لكنائس متعددة]. بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار، لازيون و غيرهم. تعد الأقليات القومية، التتارية، الأذرية، الغاغازية، الأوزبكية، القرغيزية، التركمانية، الكازاخية أقليات تركية.

المصدر: تجميع الباحث (أرقام رسمية و غير رسمية و تقديرات) 2015
CIA World Fact Book + WikepediaEncyclopedia +All about turkey

ثالثا: الموارد الطبيعية

إن موقع تركيا و طبيعتها المتنوعة جعلا منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية، و باستثناء افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط و الغاز، فإن تركيا تكاد تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة و هما المياه و الغذاء، و هما موردان تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما

في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه و الافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكان.

و على غرار ما سبق تمتع تركيا بموارد طبيعية و ثروات معدنية و بمساحات شاسعة إضافة إلى موقع مميز كلها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركب و معقد يدمج الحداثة الصناعية و التجارة والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي. فتركيا من البلـــدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية و الزراعية و هي تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق و المشمش و التين، أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح و الثالثة في تصديـــــر أجهزة التلفـــتاز و تقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتـــاج الذهب و الثامنة عالميا في صناعة البناء و السفن[1].

و لا شك أن الثروات و الموارد الطبيعية تمنح الدولة القدرة على توظيفها في مجالات تزيد من قوتها، و نتيجة للتوظيف السليم للثـــــروات و منهج الإصلاح الاقتصادي الذي أدخله حزب العدالة و التنمية، فإن الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية العام 2002 إلى مرحلة أصبح فيها يحتل المرتبة الـ17 عالميا[2] و هو مرشح لأن يدخل قائمة العشرة الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة، علما أن تركيا دولة غير منتجة للنفط بل و يشكل الأخير عبئا كبيرا سيما في ظل ارتفاع أسعاره تبعا لقوانين العرض و الطلب في السوق العالمية، حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار و هو ما يوازي حجم عائداتها السياحية لعام 2006 [3].

شكل (03) مقومات الإقتصـاد التركي	
المؤشرات الكلية	
الناتج المحلي الإجمالي	1.142 تريليون دولار
الناتج المحلي الإجمالي	794 مليار دولار
المرتبة	17 عالميا
حصة الفرد من الناتج المحلي	10745 دولار
التجارة الخارجية	
المجموع الكلي	334 مليار دولار
الواردات الناتج المحلي الإجمالي	%27.2

[1] نقلا عن موقع **ويكيبيديا** ، تم التصفح بتاريخ : 2013/10/11
http://ar.wikipedia.org/wiki.#تركيا/D8.A7.D9.84.D8.B2.D8.B1.D8.A7.D8.B9.D8.A9

[2] World Economic Outlook Database, October 2012 , **International Monetary Fund** , Accessed on October 10, 2012.

[3] سالم بن علي بن حمود الحجري ، **العلاقات بين دول مجلس التعاون و الجمهورية التركية** ، الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج ، مطبوعات المجلس ، 2009 ، ص – ص : 30-31.

الصادرات الناتج المحلي الإجمالي	%17.8
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي	
الزراعة	%8.5
الصناعة	%28.6
الخدمات	%62.9
الثروات الطبيعية و القطاعات الرائدة	
أبرز الثروات المعدنية	
أبرز الزراعات	القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الحمضيات، الفاكهة، الخضروات، الحبوب و الشعير و البندق
أبرز الصناعات	المنسوجات، المواد الغذائية و المشروبات، السيارات و الكيماويات، المناجم، الصناعة المصرفية، السياحة.
تركيا بالنسبة لأوربا	الأولى في صناعة الإسمنت، الأولى في الصناعات النسيجية، الأولى في تصنيع أجهزة التلفزيون، الأولى في إنتاج الأسمدة، الثالثة في تصنيع الفولاذ.

المصدر: تجميع الباحث من عدة مصادر

TURKSTAT(2012) + DIS EKONOMIK ILISKILER (2012)+IMF(2009) + CIA World Fact Book (2015)

النظـام السيـاسي في تـركيا

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني ، و إذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 [1] من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، و قواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش، و فوق هذا فهو علماني متشدد تجاه وجود الدين في الفضاء العام في بلد شكل في وقت من الأوقات مركزا للحضارة الإسلامية لعدة قرون، و 99% من شعبه من المسلمين.

و نتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، و حتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد تغييرا على هذا الصعيد،

[1] اعتمدت تركيا عددا من الدساتير منذ العام 1876 حين وضع أول دستور في عهد السلطنة العثمانية، مرورا بدستور العام 1921، و دستور 1924 و 1961 و 1982 الذي خضع لعدة تعديلات في السنوات 1995، 1999، 2001، و 2007. لمزيد من التفاصيل أنظر موقع البرلمان التركي : http://www.tbmm.gov.tr/english/about_tgna.htm, accessed January 15, 2014

كان الجيش يتدخل لإجهاضه و إعادة الأمور إلى نصابها من جديد. لكن الحقيقة أن تجربة حزب العدالة و التنمية منذ العام 2002، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينص عليه نظريا و إنما للتفاعـــلات التي نتجت عنه و للمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي. أصبح الجميع يتحدث الآن عن "النموذج التركي"[1] (*The turkish model*) الذي يتمحـور عـادة حـول ثلاث قيم أساسيـة هي الديمقراطيـة و العلمانية و الإسلام :

1. الولايات المتحدة و منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث بدأت البحث عن نموذج "ديمقراطي إسلامي معتدل" يصلح لأن يكون نموذجا قابلا للتعميم على دول منطقة الشرق الأوسط و في هذا الإطار أشار بوش الابن أن تركيا خير من يقوم بهذا الدور حيث ثمن عاليا النموذج الذي تقدمه تركيا عن الكيفية التي يمكن بها أن تكون دولة مسلمة تؤمن بقيم الديمقراطية، حكم القانون و الحرية بما يؤهلها لأن تكون نموذجا للعالم الإسلامي[2].
2. الأوربيون يرون في النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب العدالـة و التنميـة نموذجاً في الإصلاح و الانفتاح و الاعتدال في ظل نظام علماني، و من شأن هذا النموذج أن يعزز من موقع أوروبا في الشرق الأوسط، و لهذا هم يحرصون على أن يتمم جميع الإصلاحات المطلوبة منه قبل النظر في انضمامه الى الإتحاد الأوروبي[3].
3. الإسلاميـون و لا سيما في الشـــرق الأوســـط وقفوا معجبين و متأثرين بتجربة حـــزب العدالة و التنمية في النظام السياسي التركـــــي، و قدرتـــــه على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتحـــــاد الأوروبي من أجـــــل إدخـــــال إصلاحات جذرية في النظـــــام السياســي و كذلك الاجتمـــــاعي و الاقتصادي و حتى العسكري و التي من شأنها أن تعزز دوره و دور الدولة التركية إقليميا و عالميا، بقدرته على العمل باعتدال واضح و ببراغماتية عالية جنبته مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأول للعلمانية و الذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة. إذا بالنسبة لهؤلاء، فتجربة حزب العدالة و التنمية في النظام السياسي التركي هي تجربة ناجحة لحكم الإسلاميين الذين لطالما قيل عنهم إنهم غير قادرين على الحكم عندما يتعلق الأمر بالسياسة و الاعتدال الديني و البراغماتية. و

---

[1] معتز الخطيب ، "النموذج التركي و العالم العربي " ، **مجلة شرق نامه** ، القاهرة : مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية ، العدد 07 ، أكتوبر 2010 ، ص – ص 76-78.

[2] عبد الحليم غزالي ، **الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا** ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ، 2007 ، ص ص 85 – 87.

[3] William shislett , **Turkey and the European Union: mixed signals**, Madrid : Elcano Royal Institute , 27 November 2013 , p p , 3-6.

نستطيع أن نقول أن مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوة الناعمة" [1] (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنه :

1. يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية و البراغماتية و الاعتدال.
2. يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها و سعى إلى تعميم تجربتها.
3. يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف و تقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية و حكم القانون و عدالة و إصلاح و شفافية.

أولا: المؤسسات الدستورية

بالنظر إلى العناصر التقليدية للنظام السياسي القائم في تركيا، فقد نص الدستور على مبدأ فصل السلطات التي تتمثل في :

- **السلطة التشريعية** : و تتألف من ، الجمعية الوطنية "البرلمان": و تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور، و هي صلاحية لا تفوض. و تتألف من 550 عضوا ينتخبون كل أربعة أعوام (بعد التعديل الدستوري عام 2007). و يحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب و تجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة ، و يجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إلا اذا ما قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقا للشروط المبينة في الدستور. كما يجوز إجراء انتخابات تكميلية عند حدوث شواغر في أعضاء المجلس. و تجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية، و كقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة[2].
- **السلطة التنفيذية** : و تتألف من :

أ. **رئيس الجمهورية :** هو على رأس الدولة، و يمثل الجمهورية التركية و وحدة الشعب التركي. بعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007، أصبح الرئيس ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من بين النواب الذي أتموا الأربعين من العمر ممن أكملوا الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب

[1] Joseph S. Nye , **The Paradox of American Power** , Oxford University Press , USA , 1edition, 2003, p 8-12 .

[2] بشير عبد الفتاح ، " الإنتخابات البرلمانية و أزمة المعارضة التركية " ، **الجزيرة نت** ، نقلا عن :
www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec -21c8-4643-9ca5-e00a163b1692

نوابا، فترة ولايته خمس سنوات، و يمكن انتخابه لفترتين على الأكثر، علما أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة[1].

و بالنسبة لمهامه وصلاحياته فهي: تعيين رئيس الوزراء و الوزراء المقترحين من قبله، و إيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا و قبول نظرائهم الأجانب، و المصادقة على الاتفاقيات الدولية و نشرها، و ترؤس مجلس الأمن القومي، و مجلس الوزراء عند الحاجة، و التوقيع على المراسيم و القرارات، إضافة إلى إصدار العفو عن بعض المحكومين عند توافر الشروط المطلوبة، و تعيين أعضاء و رئيس مجلس تفتيش الدولة، و انتخاب أعضاء مجلس التعليم العالي و رؤساء الجامعات. و مراقبة مدى سلامة تطبيق الدستور و أداء أجهزة الدولة مهامها بشكل منسق و متناغم، و يحق له في الحالات التي يراها ضرورية: دعوة المجلس الوطني التركي الكبير إلى الانعقاد، و نشر القوانين و إعادتها إلى المجلس لمراجعتها من جديد، و طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء العام، و إقامة الدعاوى لدى المحكمة الدستورية إذا ما تضمنت القوانين و المراسيم التي تحظى بقوة القوانين و النظام الداخلي للمجلس أحكاما تتعارض مع الدستور، إضافة إلى اتخاذ قرار تجديد انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير عند توافر الشروط المطلوبة فضلا عن اختيار أعضاء المحاكم العليا.

ب. **رئيس مجلس الوزراء :** و يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية و غالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، و يقوم رئيس مجلس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، و يعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم، و يجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء[2].

- **السلطة القضائية :** و تنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي و القضاء الإداري و القضاء الخاص. و تدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، و مع إلغاء المادة 143 من الدستور عام 2004، حلت محاكم أمن الدولة.

أ. **المحكمـــة الدستوريـــة:** و تعتبر أعلى هيئة قضائية في البلاد، تتكون من 11 عضوا أصليا و 4 أعضـاء احتياطيين، من مهامها الأساسية حمـاية حقوق الإنسـان و الحـريات الأساسية و تطويرها، و التحقق شكلا و مضمونا من مدى دستورية القوانين و القرارات ذات الصفة القانونية و

[1] حنا عزو بهنان ، " موقع رئيس الجمهورية في صناع القرار في تركيا " ، **مجلة دراسات إقليمية** ، الموصل : مركز الدراسات الإقليمية، السنة 5، العدد11 ، يناير 2009 ، ص ص 9 -12 .

[2] جلال عبد الله معوض ، "صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية التركية " ، **المستقبل العربي** ، العدد 127، جانفي 1998، ص21 .

النظام الداخلي للبرلمان، و يحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية و أعضاء مجلس الوزراء، و رؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة و المدعين العامين و وكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة اختصاصاتهم و صلاحياتهم، كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوى حل الأحزاب السياسية، و في طلب النائب العام الجمهوري لتوجيه إنذار إلى هذه الأحزاب قبل تقديمها إلى المحاكمة، و تراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية، و تدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية و إسقاط العضوية في البرلمان و انتخاب رئيس محكمة فض النزاعات و وكيله[1].

- **مجلس الأمن القومي :** هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء و رئيس هيئة الأركان العامة و وزراء الدفاع و الداخلية و الخارجية و قادة القوات البرية و البحرية و الجوية و قائد قوات الجندرمة (الدرك) تحت رئاسة رئيس الجمهورية، و بتعديل أجري في 3 أكتوبر 2001 زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء و وزير العدل، هذا و قد وجد من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ 17 أغسطس 2004، و يتولى مجلس الأمن القومي اتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية و تنفيذها، و يقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات[2].

ثانيا: النظام الانتخابي و الأحزاب السياسية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال في العام 1923، لكن التفاعلات الحقيقية بدأت في العام 1950 إذ احتكر "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسية حتى ذلك العام الذي شهد صدور قانون التعددية الحزبية و أجاز إنشاء الأحزاب، فدخل "الحزب الديمقراطي بقيادة "عدنان مندريس" Adnan Menderes على خط الحياة الحزبية لتبدأ الحياة الحزبية الحقيقية تفاعلاتها منذ ذلك التاريخ [3].

و عرفت السنوات اللاحقة ولادة العديد من الأحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار مؤلف من ثلاث خانات: أحزاب اليسار و أحزاب اليمين و الأحزاب الإسلامية، اليسار احتفظ بوجوده عبر "حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام 1980 أن

---

[1] İsmail Aksel, **Turkish judicial system bodies, duties and officials** , Ankara : The Ministry of Justice of Turkey publications , 2013, pp 31-32.

[2] نقلا عن الموقع :

www.trtarabic.tv/ar/**turkey**-information/arabia/146-147.htm , accessed January 10, 2013 .

[3] جلال ورغي ، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال العربي** ، بيروت : الدار العربية للعلوم الناشرون ، ط1 ، 2010، ص 41 .

ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و "حزب اليسار الديمقراطي" و "حزب الشعب الجمهوري" مجددا[1].

أما اليمين الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "مندرس" فترك موقعه لحزب "العدالة" بزعامة "سليمان ديميرل" وتلاه حزب "الوطن الأم" بزعامة "تورغوت أوزال" في الثمانينات و حزب "الطريق القويم" في التسعينات [2]. أما الحرة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة "نجم الدين اربكان" في مطلع الستينات تحت علم "حزب النظام الملي"، و واصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب الرفاه الإسلامي"[3] ثم "حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة و التنمية" و "حزب السعادة". و رابع لاعب سياسي دخل على خط الموازنات و المعادلات الحزبية في تركيا هو "الحركة القومية" التي تم حظرها و حل بناها التنظيمية أكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم إلى حزبين هما "حزب الحركة القومية" و "حزب الوحدة الكبرى" [4].

شكلت انتخابات العام 2002 البرلمانية علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليها و التي أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة و التنمية ذي الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع 360 مقعدا من أصل 550، و هو أمر لم يحصل في تركيا [5] من قبل على يد أي حزب، و إنما في السياسات التي نتج عنها هذا الفوز و التي مهدت لتغييرات جذرية في الداخل و الخارج لا زالت تتفاعل إلى يومنا هذا و تخط معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة و صعودها الإقليمي و الدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية استراتيجية. و جاءت انتخابات العام 2007 لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب "العدالة و التنمية"، و مبـاركة الشعب التركي للمسار الداخلي و الخـارجي الذي يقوده الحـزب و الذي وضع تركيـا على مسـار استعادة دورها و موقعها و قوتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها.

ففي الانتخابات التي جرت في 2007/7/22، بمشاركة 14 حزبا سياسيا، و نظرا لأن الدستور ينص على وجوب حصول الحزب المرشح على 10% من

---

[1] فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف ، **مرجع سابق** ، ص ص 328-329.
[2] محمد نور الدين ، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** ، بيروت : رياض الريس للكتاب و النشر ، ط1 ، 1997 ، ص 42 .
[3] يوسف إبراهيم الجهماني ، **حزب الرفاه : الإسلام السياسي الجديد : الصراع على السلطة** ، دمشق : دار حوران للنشر و الطباعة و التوزيع ، ط1 ، 1997، ص 15 .
[4] محمد نور الدين ، **مرجع سابق**، ص89.
[5] عبد الحليم غزالي ، **مرجع سابق** ، ص 35 .

الأصوات العامة ليدخل قبة البرلمان لم ينجح سوى 3 أحزاب فحقق حزب العدالة و التنمية أغلبية بعدما حصد 341 مقعدا من أصل 550 مقعدا في البرلمان (46.66% من عدد أصوات الناخبين البالغ 42.5 مليون ناخب من أصل 73 مليونا عدد سكان تركيا)، فما حصل حزب "الشعب الجمهوري" و هو الحزب الذي سيطر على الساحة السياسية التركية بين عامي 1923 و 1950 على 111 مقعدا (20.85%من أصوات الناخبين)، و حصل حزب "الحركة القومية" على 70 مقعدا (14.29% من أصوات الناخبين) [1]، و ذهبت باقي الأصوات إلى المترشحين المستقلين الذين حصلوا على 28 مقعدا (24 منهم للأكراد) توزعوا من بعد على أحزابهم الأصيلة بعد دخولهم البرلمان*. و على الرغم من أن الحزب "الذي يحبذ البعض وصفه بأنه ذو طابع إسلامي" خسر 12 مقعدا مقارنة بما حصل عليه من مقاعد قبل خمس سنوات، إلا أنه نجح في الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفردا، و هي المرة الثانية التي يحصل فيها مثل هذا الأمر في الحياة السياسية و الحزبية في تركيا.

و استنادا إلى نتائج هذه الانتخابات، فإن خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في البلاد جاءت على الشكل التالي[2] :

1. **حزب اليسار الديمقراطي** Demokratik Sol Parti: تأسس الحزب في 14 ديسمبر 1985، عبر جهود بولند أجاويد Bülent Ecevit، و تسلمت زوجته رهشان أجاويد قيادة الحزب في فترة منع زوجها من ممارسة العمل السياسي إثر انقلاب العسكري العام 1980، ثم عاد أجاويد ليتسلم دفة القيادة منذ العام 1987 و حتى 2006، يعمل تحت يافطة يسار الوسط، أما في المنحى العلماني، فيعتبره البعض من الأحزاب الأتاتوركية المتشددة لا سيما بعد موقفه من النائبة الإسلامية المحجبة "مروة قواكجي" في البرلمان، كما تم إلقاء القبض على الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان" عندما كان زعيم الحزب رئيسا للوزراء ، يوافق الحزب على عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (NATO)، و يطالب بعضوية تركيا أيضا في الاتحاد الأوروبي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي.

---

[1] رستم محمود ، **دستور جديد لتركيا .. إمكانات التغيير** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،2011، ص ص 4-5 .
www.dohainstitute.org/file/Get/e5edd1b9-b403-4312-8a99-d14f3e8bcad9.pdf , accessed March 22, 2014.

* حسب القانون الإنتخابات التركي ، فإن الاحزاب السياسية التي لا تحصل على 10 % من مجموع الأصوات في البلاد فإن أصواتها توزع على باقي الأحزاب التي تعدت تلك العتبة ، لذلك يمكن أن يحصل حزب سياسي على نسبة 39 % من الأصوات و يستحوذ على 310 مقعد ، من أصل 550 مقعد في البرلمان وهو ما يمثل 56 % من مجموع مقاعد البرلمان .

[2] أحمد السيد تركي ، "الأحزاب العلمانية في تركيا " ، **مجلة السياسة الدولية** ، يناير 1998 ، عن الموقع الإلكتروني للمجلة :
digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218991&eid=4614 , accessed April 21, 2014 .

2. **حزب العدالة و التنمية** Adalet ve Kalkınma Partisi**:** تأسس في 14 أغسطس 2001 يرأسه رجب طيب أردوغان، و توصف توجهات الحزب بأنها محافظة من الناحية الاجتماعية و ليبيرالية من الناحية الاقتصادية. و يشكل "العدالة و التنمية" الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، و يحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، و يؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية و الفكرية و منفتح على العالم و يبني سياساته على التسامح و الحوار، و يؤكد عدم معارضته للعلمانية و المبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و يؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه[1].
3. **حزب الشعب الجمهوري** Cumhuriyet Halk Partisi**:** تأسس الحزب في 9 سبتمبر 1923 على يد مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، و هو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية، يعد أبو الأحزاب اليسارية في البلاد و يتبنى شعار الأسهم الستة كمبادئ أساسية و هي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية و أهم أسسها العقائدية و الفكرية[2].
4. **حزب العمل القومي** Milliyetçi Hareket Partisi**:** تأسس الحزب الذي يعرف أيضا باسم "الذئاب الرمادية" في 9 فبراير 1969 على يد الضابط التركي "ألب أرسلان توركش" الذي قاد الحركة الانقلابية في البلاد العام 1960. يصنف فكريا على أنه قومي يميني متشدد، عارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في البث و الإعلام و التعليم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام و الانصياع إلى الاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن، و طالب بإعدام "عبد الله أوجلان".[3]
5. **حزب الحرية و التضامن** Özgürlük ve Dayanışma Partisi**:** تأسس في العام 1996، و هو حزب راديكالي يساري يكافح الرأسمالية و معادي للنموذج الأوروبي و يعمل على دعم القوى العاملة[4].
6. **حزب الاتحاد الكبير** Büyük Birlik Partisi**:** تأسس في 29 يناير 1993، و ترأس الحزب محسن يازيجي أوغلو الذي توفي في حادث تحطم مروحية في مارس من العام 2009. و ينظر إلى الحزب على أنه مقرب من

---

[1] AKP Programme , at : www.akparti.org.tr/english/akparti/parti-programme , accessed April 21, 2014 .

[2] يوسف إبراهيم الجهماني ، **أتاتوركية القرن العشرين** ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، 2000 ، ص 29.

[3] MHP party , at : www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3c2ccefe-bc03-48f9-af61-4e1e0bcd7cc6

[3] نقلا عن موقع **ويكيبيديا** : http://en.wikipedia.org/wiki/Freedom_and_Solidarity_Party

منظمة "الذئاب الرمادية" سابقا و يعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي حاليا في تركيا[1].

القدرات العسكرية لـتركيا

يعرف عن الأتراك منذ القدم أنهم شعب محارب و قوي و قادر على الخوض و المنازلة في مختلف الظروف و الأجواء و الأماكن، و لعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم "القدرة على التأقلم" بفضل البيئة و الطبيعة الجغرافية للمناطق التي يعيشون فيها منذ القدم و امتداداتها فيما بعد لتغطي المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقا إلى شرق أوروبا غربا و من البحر الأسود شمالا و حتى الخليج العرب جنوبا. كما كان لعناصر أخرى مثل الثقافة و العقيدة و الحس القومي خلال مراحل مختلف دور في ترسيخ الفكر العسكري لدى الأتراك. و في نهاية الحرب العالمية الأولى، خاض الجيش التركي – خليفة الجيش العثماني – أعنف معاركه على الإطلاق و في وجه اقوى الدول آنذاك محققا انتصارات أقرب إلى المعجزة منها إلى الواقع، فقد واجه الجيوش الروسية و الأرمنية على الجهة الشرقية، الإيطالية و الفرنسية و البريطانية على الجبهة الجنوبية، و اليونانية على الجبهة الغربية، لتنال تركيا استقلالها و تؤسس الجمهورية التركية الحديثة[2].

و تمثل تدخلات المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية ، نموذجاً خاصاً من جوانب عدة ، تتلخص في : تاريخية الثقافة العسكرية المتأصلة في الشخصية التركية الممتدة عبر حقب تاريخية متوالية ، مرورا بالعهد العثماني و صولا إلى العهد الجمهوري و خصوصية المحتوى الإيديولوجي الذي يشكل ذهنية الجيش التركي و عقيدته العسكرية و طبيعة الأهداف المؤسسة العسكرية من تدخلاتها في العملية السياسية [3] .

أولا: القـوات المسلحة

تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأميركية و هي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عدد الجنود

---

[1] نقلا عن موقع **ويكيبيديا** : http://en.wikipedia.org/wiki/Great_Union_Party

[2] رضا هلال ، **السيف و الهلال: تركيا من اتاتورك إلى أربكـان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**، القاهرة : دار الشروق، ط1، 1999 ، ص ص 12-15.

[3] طارق عبد الجليل ، **العسكر و الدستور في تركيا : من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر**، مصر : دار النهضة للنشر ، ط2 ، 2012، ص18 .

الموضوعين في الخدمة، و هي أكبر من الجيشين الفرنسي والإنكليزي مجتمعين (دون احتساب الاحتياط التركي 380 ألفا)[1].

بالنسبة لقوات البرية فهي تألف من اربعة جيوش ميدانية، و لها أربع قيادات و تتوزع على الشكل التالي:

1. الجيش الأول في منطقة مرمرة.
2. الجيش الثاني في جنوبي شرقي تركيا.
3. الجيش الثالث شمال شرقي تركيا
4. الجيش الرابع و يسمى جيش "إيجة" في المنطقة الإيجية.

و قد تم تقسيم تركيا إلى أربع مناطق عسكرية اعتمادا على العناصر الإستراتيجية من حيث التضاريس، التموين، الاتصالات، و الخطر الخارجي المحتمل. و أوكلت مهمة الدفاع عن هذه القطاعات إلى الجيوش الأربعة و التي يصبح أول ثلاثة منها تحت قيادة الناتو حال إعلان منظمة حلف شمالي الأطلسي الإنذار.[2]

- **الجيش الأول:** تقع قيادته في إسطنبول و قسم كبير منه منتشر في الجزء الأوروبي من تركيا. مهمته حماية إسطنبول، مضيق البسفور و الدردنيل و شبه جزيرة كوجائلي.
- **الجيش الثاني:** مقره في مالاطيا، و ينتشر في منطقة جنوب شرق الأناضول و مهامه دفاعية في مواجهة سوريا، إيران و العراق.
- **الجيش الثالث:** و مقره في أرزينجان، و ينتشر شرقي الأناضول و يغطي الحدود مع جورجيا، أرمينيا، اذربيجان و من الشرق و المنطقة الشمالية الشرقية.
- **الجيش الرابع (الجيش الإيجي):** و مقره أزمير، و تم إنشاؤه في السبعينات نتيجة التوتر المتعاظم آنذاك مع اليونان في بحر إيجه. و يرتبط الجنود الأتراك الموجودون في مهمة حفظ السلام في قبرص بالقيادة المركزية للجيش الرابع من حيث الهيكلية[3].

ثانيا: أنظمة التسلح

[1] All the data available at : www.defence.gov.au/deu/docs/INFO_SHEET-Turkey_Defence_Sector.pdf , accessed April 21, 2013 .

[2] **White Book Defence**, Ministry of National Defence, 2000, p. 63.

[3] Turkish army , **All about Turkey** at : http://www.allaboutturkey.com/army.htm , accessed April 21, 2013 .

معظم أنظمة التسلح التي تستخدمها القوات المسلحة التركية أميركية المصدر، لكن تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على الاعتماد على أنظمة تسلح من دول أخرى أيضا منها: ألمانيا، إنكلترا، فرنسا، روسيا و إسرائيل. و في موازاة ذلك، تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة لتحقق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة، و هي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة و أنظمة تسلح مشتركة و ذلك بالحصول على تراخيص انتاج من بلد المنشأ، الذي يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، و قد باشرت بعض المشاريع الخاصة بها.[1] و بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، دخل الجيش التركي في عملية تحديث شاملة كان الهدف منها:

أ. **داخليا:** العمل على توسيع القاعدة الصناعية العسكرية التركية و بالتالي المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي المتردي للبلاد و تأمين القاعدة الصناعية العسكرية التي تحقق الحاجات المطلوبة لا سيما و أن التقديرات كانت تشير إلى أن تكلفة التحديثات تبلغ حوالي 30 مليار دولار لفترة 8 إلى 10 سنوات، تم إعادة تقييمها لتصبح حوالي 150 مليار دولار على مدى 30 عاما[2]، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بتوسيع دائرة تأثير و تدخل العسكر في السياسة الداخلية لا سيما بعد أن شعر هؤلاء بأن دورهم بدأ يتقلص نسبيا قياسا بالماضي الذي استطاعوا خلاله القيام بثلاثة انقلابات الأعوام 1960 و 1971 و 1980.[3]

ب. **إقليميا:** العمل على احتواء تداعيات الاتحاد السوفياتي و انتهاء الحرب الباردة من خلال مواجهة النزعات الانفصالية التي اكتسبت زخما قويا في تلك الفترة، خاصة أن تركيا أصبحت تقع في منطقة هشة من الناحية الجيو-سياسية في مثلث الأزمات البلقاني – القوقازي- الشرق أوسطي، و هو ما فرض عليها تحديث و تطوير قواتها المسلحة لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن وحدة و تماسك البلاد و مواجهة الأخطار و التهديدات الخارجية التي قد تلحق بها[4].

ج. **دوليا:** العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي و كدولة محورية ذات دور حاسم من الناحية الجيو-استراتيجية، ليس من بوابة صد الشيوعية، بعد أن فقدت هذا الدور إثر انهيار الاتحاد السوفياتي، و

[1] Gareth Jenkins, **Context and Circumstance: The Turkish Military and Politics**, London: The *International Institute for Strategic Studies*, 2001, p. 46.

[2] The republic of Turkey, **Turkey Report**, Center of strategic and international studies (CSIS), CSIS Files No 6, September 2007, p, p 45-46.

[3] Begum Burak, "The role of the military in turkish politics: to guard whom and from what?," **European Journal of Economic and Political Studies (EPEJS)** , Fatih university , vol. 4 , n°1, 2011 , p 156.

[4] Karen Kaya, **Changing civil military in Turkey**, FMSO publications , April 2011 , p 7.

إنما من باب القدرة على تزعم المنطقة عبر تحقيق الأمن و الاستقرار و تأمين البيئة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في المحيط التركي الكبير و في الشرق الأوسط أيضا[1].

ثالثا: الجيش التركي نموذجا للسلام

يتمثل المحور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك "سلام في الداخل، سلام في العالم"، و لهذا و باستثناء تدخله في قبرص لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم يونانيا في 20 جويلية من العام 1974، لم يخض الجيش التركي أية حرب ضد أي من الجيران في الدائرة الصغرى أو الكبرى لمحيطه، كما و لم يبد أية نوايـــا و لعل ذلك يعود بالأساس إلى عقيدة الجيش بشكل رئيســـي على الرغم من وجود العديد من النزاعات المائية و البرية و الجوية في حـــدوده و التي من الممكن أن توفر غطاء لأي تحرك عسكري له لو أراد ذلك[2] .

و تقوم عقيدة القوات المسلحة التركية على أربع نقاط أساسية [3]:

1. الردع: عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية و تأمين تقدمها في هذا المجال بشكل يؤمن قوة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة لعدم الاستقرار و المخاطر و المحيطة بتركيا. بمعنى آخر تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.
2. المساعدة في إدارة الأزمات أو حلها عبر المساهمة العسكرية: إذ تعتبـــر هذه المهمة من المهمات الأساسيـــة في الجيش التركـــي و هـــي تعطي نموذجـــا عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن و الاستقرار و تأمين السلام، و هو دور تفتقده معظم جيوش العالم، لذلك نرى تركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أو حل النزاعات عبر الأمم المتحدة أو الناتو.
3. الدفاع المتقدم: و يعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكرا و العمل على تحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية و ضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن و السلم الدوليين و إيقافه.
4. الأمن الجماعي: و هو عنصر مهم في عقيدة الجيش خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في أحلاف إقليمية أو منظمات دولية.

---

[1] Janine Zacharia, "In Turkey, Military's Power over Democracy Slips ", **The Washington Post** , 11 April 2010, in : http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/04/10/AR2010041002860.html, accessed April 21, 2013

[2] Karen Kaya , **Ibid**, p p 8- 10 .

[3] The Republic of Turkey, Center of strategic and international studies (CSIS), **op cit**,p.50-51.

و اعتمادا على هذه العقيدة، يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات عسكرية و دفاعية تتضمن[1] :

1. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات و مبادرات تؤمن الأمن و الاستقرار في المنطقة و تحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها و نحو المنطقة.
2. أن تتحول إلى عنصر قوة و توازن في المنطقة.
3. أن تعمل على استغلال كل فرصة و تأخذ المبادرة في تحقيق التعاون و التفاهم و تطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة.

و بذلك، تكون تركيا الدولة قد استوفت مقومات القوة التي تؤهلها لأن تلعب دورا أكبر في النظام الدولي عبر إحاطتها بالعناصر الجيو- سياسية اللازمة للقيام بهذا الدور، و عبر نموذجا السياسي و الاجتماعي و الاقتصـــــادي الذي شكل عامل جذب يزيد من قوتها الناعمة المطلوبـــة لتحفيزه إلى جـــانب قوتها العسكريـــة التي تشكل عامل أمـــان و ضمـــــان لها، فيأتي صعودها الإقليمي و الدولي بذلك منسجما مع تاريخها و قدراتها الكامنة و الطبيعية، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

[1] Ahmet Evin and others , "getting to zero , Turkey and its neighbours and the west ", **Translantic Academy** , Washington DC , 2010 , pp 13-14. in : www.boschstiftung.de/content/language1/downloads/Report_TA_GettingtoZeroFINAL.pdf

التواجد العسكري لحلف شمال الأطلسي والقوات الأميركية في الأراضي التركية

شكل (04) مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية

عديد القوات المسلحة	510600
الجيش	402000
البحرية	48600
الجوية	60000
التجهيزات	
دبابات القتال الرئيسية	4205
دبابات الاستطلاع	250
عربات قتال مؤللة للمشاة	650
ناقلات جند مصفحة	3643
الطائرات المقاتلة	435
المروحيات	405
الغواصات	13
مدمرات/فرقاطات	24
زوارق إسناد	49
برمائيات	46
قاذفات صواريخ أرض-جو	1113
مدافع مقطورة	685
مدافع ألية الحركة	868
راجمة صواريخ متعددة الفوهات	84
سلاح مضاد للدبابات	1283
مدافع مضادة للطائرات	1664
مؤشرات مالية	
ميزانية الدفاع (مليار دولار)	18.185.00 / (2015)
الإنفاق العسكري (مليون دولار)*	11291 / (2015)
نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي	2,7 / (2015)

المصدر : 2016 IISS, military balance, globalfire power

بنيــة الإقــتــصــاد التــركــي

مرّ الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية المحلية سنة 2001 و الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. و كان من نتيجة هذا التحول أن الناتج القومي المحلي بين عامي 2002 – 2012 وصل إلى 786 مليار دولار أمريكي في عام 2012 بعد أن كان 231 مليار دولار أمريكي في عام 2002 ، بمعدل نمو بلغ في المتوسط 5 % ، و

ارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10.000 دولار، فضلا عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم و الزيادة المضطرة في حجم الاستثمارات، و بذلك احتلت تركيا المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي ، و ضاقت الفجوة و لأول مرة بين معدلات التنمية التركية و معدلات التنمية الأوروبية [1].

حيث أثبت الاقتصاد التركي أداءً ممتازًا بفضل معدل نموه المطرد خلال السنوات الثماني الأخيرة.ساعدت استراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية الحصيفة والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 على دمج الاقتصاد التركي في العالم المعولم، وفي نفس الوقت على تحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها[2].

شكل (05) متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي (%) 2002 - 2012

[1] For more details, check :
http://www.oecd-ilibrary.org/economics/country-statistical-profile-turkey_20752288-table-tur , accessed November 15, 2013 .

[2] سلوى يوسف ، " نهضة تركيا سببها الإستقرار و إتباع السياسات الإقتصادية الصحيحة "، **الأهرام الاقتصادي** ، 2013/09/22 ، في :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1210028&eid=13475, accessed November 18, 2013 .

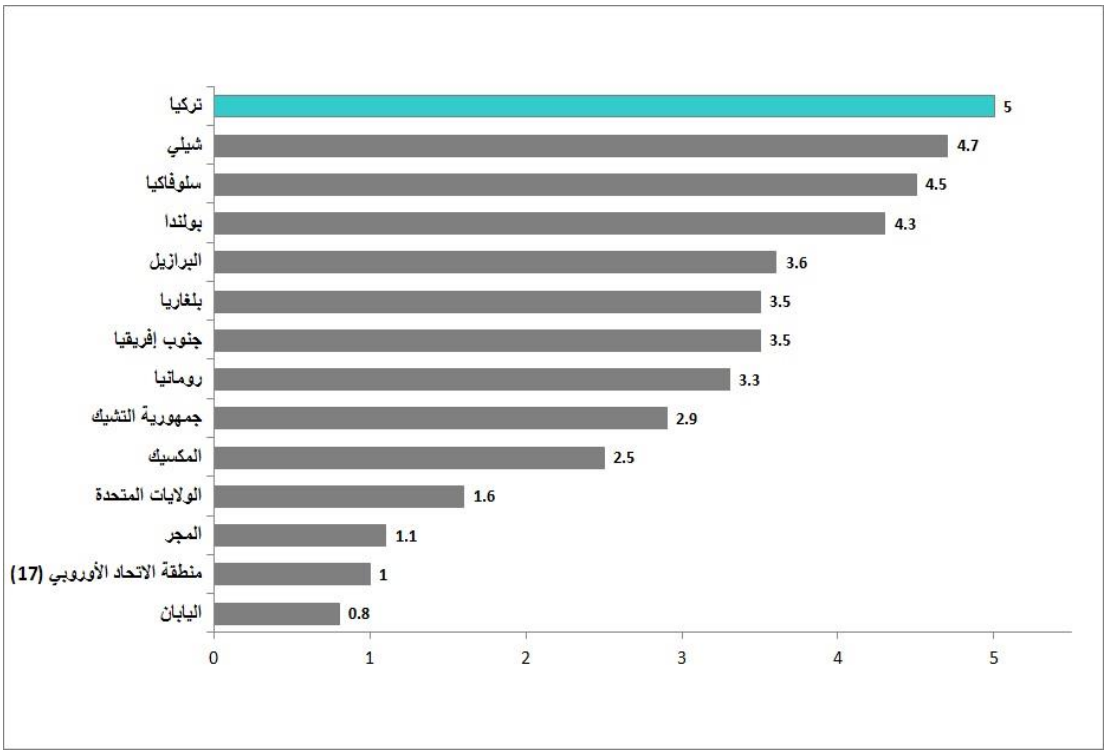

المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب الإحصاء الأوروبي

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، و الدور التركي المتنامي على المستوى الدولي، فإنه من المتوقع لأنقرة أن تكون واحدة من أبرز القوى الصاعدة في عالم متعدد القطبية تلوح ملامحه في الأفق.

بحيث لا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي و تأثيراتها على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي و الدولي و هو الذي قد يسمح لها في الأجل القريب بلعب أدوار إقليمية كبيرة، يكون الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها[1]. و في هذا الصدد ، ثمة ربط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، (بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد العالمي) ، كمتطلب سابق من ناحية ثانية. حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل مكونًا أساسيًا في رؤية الحكومة التركية إزاء الشرق الأوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات

[1] Daniel Dombey , "six markets to watch : Turkey" , **Foreign affairs** , in : http://www.foreignaffairs.com/articles/140338/daniel-dombey/six-markets-to-watch-turkey , accessed November 15, 2013 .

اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض ، وحسب كلمات أوغلو يعد "تشكيل ساحات مصلحة اقتصادية مشتركة هو أفضل علاج للعلاقات السياسية المتوترة " [1].

و سنحاول من خلال دراسة بنية الإقتصاد التركي و تحولاته فهم و تحليل التغيرات التي طرأت على الاقتصاد التركي و معرفة أوجه القوة و الضعف التي صاحبت هذه التغيرات، و معرفة ما حققته من نتائج و ما واجهه من إخفاقات .

التنمية في تركيا

شكلت أزمة سنة 2001 أكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، و قد ظهرت ملامح هذه الأزمة و تجلياتها في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة و العامة، و ارتفاع معدلات العجز و ارتفاع حجم الديون الخارجية، و انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية، و لم تستطع السياسات و الأنظمة المالي التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء بولند أجاويد تجاوز الأزمة بل ساهمت السياسات التي اتبعتها في تفاقم حدتها[2].

و بتحليل أسباب و مسببات أزمة 2001 و بعض الأزمات المشابهة السابقة خاصة أزمة سبعينيات القرن الماضي، خلص راسمو السياسات الاقتصادية إلى عدة مستلزمات لا بد من توافرها من أجل بناء سوق اقتصادية ناجحة [3] :

1. **إصلاحات متعلقة بالسوق:** تستوجب هذه الإصلاحات تحقيق الحرية المالية و التجارية بشكل أساسي، و المضي قدما في عمليات الخصخصة و الحد من دور الدولة.
2. **إيجاد المؤسسات البديلة:** لا بد من إيجاد مؤسسات بديلة و تفعيل المنافسة بينها، و تفعيل المنافسة بينها، و تفعيل دور البنك المركزي، و ضرورة وجود مؤسسات تضمن شفافية و عدالة نفقات الدولة و عطاءاتها و مناقصاتها.
3. **ثقافة اقتصاد السوق:** تغيير الخلفيات الثقافية للأفراد و المجتمع بالتدريج لتقبل نتائج السياسات الاقتصادية الجديدة، و لا يمكن إحداث أي نوع من أنواع الإصلاح الاقتصادي باستيراد الثقافات من الدول الأخرى، و تحتاج ثقافة السوق إلى مرحلة زمنية من التغير التدريجي، من خلال ما يقارب

[1] Aras Bülent , "Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy", Ankara : **SETA Policy Brief** , 2009, p4, in : http://file.dc.setav.org/Files/Pdf/SETA_Policy_Brief_No_32_Davutoglu_Era_Bulent_Aras.pdf

[2] Emre Alper , "The Turkish Liquidity Crisis of 2000 : What Went Wrong" **, Eastern European Economics**, Vol. 37, No 6 , 2001 , p 19, in : http://193.140.208.5/content/wp/ISS_EC_01_11.pdf

[3] Erinç Yeldan ,"Behind the 2000-2001 turkish crisis: Stability, Credibility, and Governance, for Whom?", pp 3-5 , In : http://yeldane.bilkent.edu.tr/Chennai_Yeldan2002.pdf

الخمسين سنة أو ثلاثة أجيال على الأقل. كما أن المجتمعات تسير باتجاه التغيير بشكل تكاملي و ليس عن طريق القفزات السريعة التي يصعب على جميع قطاعات المجتمع أن تكيف معها مباشرة.

نتائج الإصلاحات التي أعقبت أزمة سنة 2001 : بدأت تركيا بسلسلة "الإصلاحات" في اتجاه السوق سنة 1999 وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، لكن هذه "الإصلاحات" انتهت بأزمة اقتصادية عميقة و خطيرة سنة 2001، كان من نتائجها [1]:

- انخفاض معدل النمو.
- زيادة معدلات التضخم.
- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها.
- ارتفاع سعر الفائدة
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع.

في هذه الفترة سقطت حكومة بولند أجاويد Bülent Ecevit و نجحت حكومة حزب العدالة و التنمية، و تعلم الاقتصاديون الأتراك الدرس، فغيروا جملة معتبرة من الافتراضات و المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، و منها على سبيل المثال، ترك العمل بنظام الصرف الثابت و الانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن، و بدأت عجلة التغير نحو الأفضل في الدوران، و كان من نتائجها خلال الفترة من 2002-2008:

1. استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2008، و باستثناء سنة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2006 يقدر بـ 6.8%.
2. قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008.
3. ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10.000 دولار سنة 2008.
4. ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار في نهاية سنة 2008.

[1] Erinc Yeldan, **On the imf-directed disinflation program in turkey: A Program For Stabilization and Austerity Or A Recipe For Impoverishment and Financial Chaos? ,** 2001 , pp 3-4, in : http://eyeldan.yasar.edu.tr/TurkCris2001.PDF

و جدير بالذكر أن سنة 2003 على وجه الخصوص و الفترة التي تلتها قد شهدت استقرارا سياسيا و تطبيقا لمعايير مؤهلة للانضمام للاتحاد الأوروبي. و قد سجل معدل النمو في هذه الفترة الأعلى على المستوى الأوروبي (الشكل 4) و الثالث على المستوى العالم بعد الصين و الهند.

شكل (06) مقارنة لمعدلات النمو بين تركيا و دول الإتحاد الأوربي

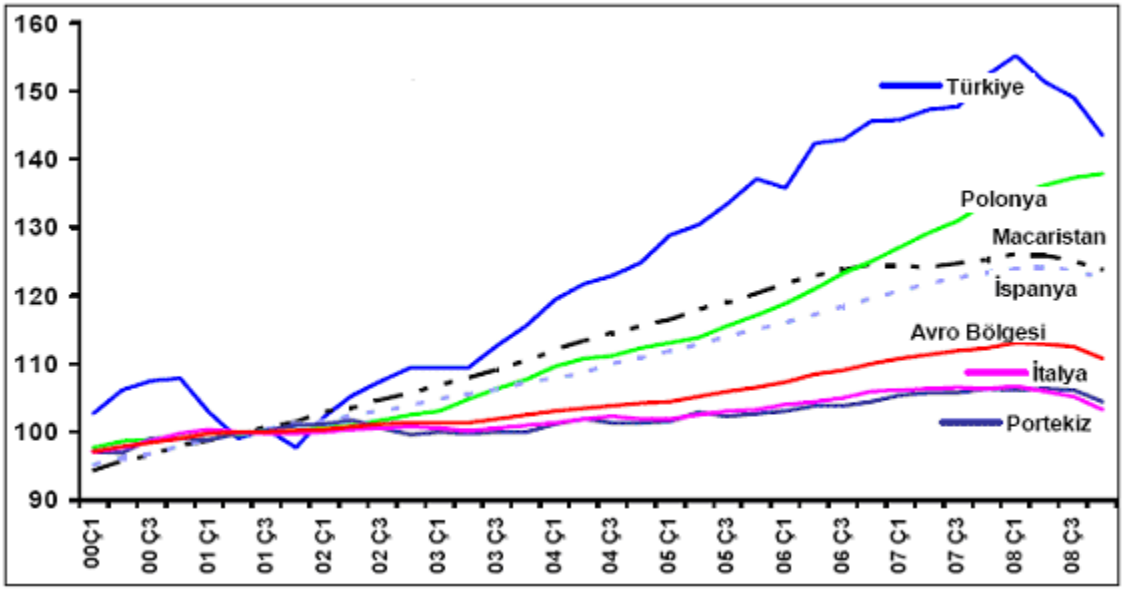

المصدر : منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية (OECD) ، 2008 .

مؤشرات الواقع الاقتصادي

أ . النمو و الاستثمار : و ترجع زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002 في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة و عملت على حل الكثير من مشاكله. و كان من أبرز نتائج هذه السياسة خلال الفترة من 2002-2008:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف و نصف.
- ارتفاع حجم الانتاج ضعفين.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300%، أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت بنسبة 100%.

- ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة لتصل 39% في القطاع الخاص و 22% في القطاع الحكومي.

و يوضح الشكل رقم (06) مقارنة للمواضيع المتعلقة بزيادة استخدام رأس المال و علاقتها بمعدلات نمو الاستثمار و الصناعة بين الفترة الواقعة بين 1990-2001 و الفترة الواقعة بين 2002-2008.و يلاحظ بناء على تلك المؤشرات و غيرها أن القطاع العام ترك السوق للقطاع الخاص. و قد بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص سنة 2002 حوالي 31 مليار ليرة تركية (20.6 مليار دولار) في حين ارتفعت عام 2006 لتصل إلى حوالي 100 مليار ليرة تركية (67 مليار دولار).

شكل (07) التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد

التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد (%)	1990-2001	2002-2008
التضخم	74	13,4
النمو	3	6
معدل نمو الاستثمار	3,1	14,5
معدل نمو الإنتاج الصناعي	3,8	6,1
نسبة القدرة على الاستخدام (النشاط)	75,8	79
زيادة الاستخدام خارج الزراعة	2,6	3,5
زيادة الصادرات (الدولار)	8,8	23
زيادة الصادرات (الحقيقي)	9,4	14

المصدر: البنك المركزي التركي دائرة الإحصاءات التركية، و هيئة التخطيط الحكومي

هذا عن النمو و دور القطاع الخاص فيه، أما عن الاستثمار فقد بلغت مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا ما نسبته حوالي

25%، محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا كما يتضح من الشكل (07).

و كانت نسبة الـ 25% سابقة الذكر غير كافية لمكافحة البطالة خاصة أن أغلب سكان تركيا هم في سن الشباب، فوضعت حكومة العدالة و التنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي[1] ، و حتى يتم ذلك لا بد من :

أ. زيادة التقشف و خفض النفقات.
ب.جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.
ج. دعم الجهور المبذولة في المرحلة الثانية من الإصلاحات و زيادة نسبة الاستثمار و خفض كلفته.
د. تأمين الطاقة و ضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
هـ.إصلاح التعليم المهني و حل مشكلة نقص الأيدي الماهرة.
ز. إصلاح الجهاز الإداري للدولة و ضمان الشفافية و المراقبة و المحاسبة.

ب . الإنتاجية : زادت في هذه الفترة (2002-2008) إنتاجية العامل التركي نتيجة تحسين بيئة العمل محققا إنتاجية تجاوز فيها نظيره في دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأميريكية، و لم يسبقه في هذا المجال – على المستوى العالمي – سوى العامل الصيني و الهندي، و لم يكن هذا مجرد خطوة في منافسة الاقتصاديات المتقدمة عالميا، بل كان كذلك نقطة مهمة في مجال ردم الهوة بين مستوى التنمية التركية و مستوى التنمية لدول الاتحاد الأوروبي. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة و نحن نعدد مصادر نمو الاقتصاد التركي مساهمة قطاع الخدمات الذي لعب دورا محركا و رئيسيا في الاقتصاد، إذ يلاحظ أنه – على سبيل المثال – مجيء مجالات الإنشاءات و الاتصالات و المواصلات في مقدمة قطاع الخدمات و أن هذه المجالات تسير وفق متطلبات القطاع الصناعي، و تبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي 25% فيما تبلغ نسبة مساهمة قطاع الخدمات 70%.[2]

[1] Cagatay Telli & others , **Macroeconomics of Twin-Targeting in Turkey : Analytics of a Financial CGE Model** , 2007, p p 12-13 , in : http://www.networkideas.org/feathm/oct2007/pdf/Telli_Voyvoda_Yeldan.pdf

[2] Voyvoda E. and E. Yeldan, "IMF Programs, Fiscal Policy and Growth : Investigation of Macroeconomic Alternatives in an OLG Model of Growth for Turkey", **Comparative Economic Studies**,2005, P p 53-55.

أما عن الزراعة – كمصدر آخر من مصادر الاقتصاد التركي – فإنه و على الرغم من التحسن النسبي الذي عاشه هذا القطاع منذ عام 2003، إلا أنه تعرض لتراجع شديد و لأول مرة بعد الجفاف الذي تأثرت به البلاد سنة 2007، أما عام 2008 فقد شهد نموا ملحوظا سار بشكل متواز مع قطاع البنوك.

من الأمور التي سجلت في الفترة من 2002-2008 انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة[1] على النحو التالي:

1. انخفض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الإجمالي من 16.5% بعد الأزمة مباشرة (أزمة 2001) إلى أقل من 2% في الفترة الواقعة بين عامي 2004-2008. و بالتوازي مع العمل على تغطية عجز الموازنة البالغ (3% وفق معيار ماسترخت) تم بشكل متواز أيضا خفض نسبة متطلبات مديونية القطاع العام، و قد أسهم انخفاض دين القطاع العام من الناتج القومي الإجمالي بشكل سريع مع نهاية سنة 2006 لتصل متطلبات مديونية القطاع العام لأول مرة إلى ما دون الصفر، و لتسجل سنة 2008 ما نسبته 1%.
2. انخفضت النسبة الاجمالية لأسهم ديون القطاع العام، من الناتج القومي الاجمالي من 107% في هذه الفترة، إلى 39.5% في نهاية 2008. (60% وفق معيار ماسترخت).
3. انخفضت نسبة فائدة الديون من الناتج القومي الإجمالي من 23% في نهاية سنة 2001 إلى 5.5% في نهاية سنة 2008.
4. انخفضت نفقات الفائدة من الموازنة إلى حوالي 30% في نهاية سنة 2008 بعد أن كان مجموع عائدات الضرائب لا يكفي لتغطية فائدة الديون سنة 2002. ومع أن التسجيل العالمي لمعدل الفائدة الحقيقية قد تجاوز ما قيمته 30% في ظل الأزمة الاقتصادية، بقي هذا الرقم يدور حول 10% منذ عام 2005. و يعود سبب نجاح القطاع العام في تحقيق هذه النسب للأمور التالية:
   - الإصلاحات الاقتصادية.
   - العائدات المتحصلة من الاستثمارات التي جاءت متوازية مع الخصخصة.
   - الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي و النظام المالي الذي تم تطويره.

[1] Ercan Uygur , **The Global Crisis and the Turkish Economy**, Malaysia :Third World Network, 2010, p 52-54.

- الاستثمارات الخارجية التي بدأت تتزايد بسرعة بعد عام 2004 و تجاوزت ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي في سنتي 2006-2007.

ج . الاستثمارات الأجنبية : لقد مضت تركيا في خطوات جيدة في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية و مقاييس الاتحاد الأوروبي. و بشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي استطاعت تركيا أن تجذب حجما كبيرا من الاستثمـارات إلى الداخل، و قد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبيــة دفعة كبيرة بعد عام 2004، و حسب منظمة التجارة و التنمية التابعة للأمم المتحدة فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة عالميا من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار سنة 2007، بمقدار تجاوز 20.1 مليار دولار لتصل نسبتها لأول مرة 1.5 من مجموع الاستثمارات العالمية. و بذلك استطاعت تركيا تمويل ما نسبته 50% من العجز الجاري من خلال رؤوس الأموال الثابتة، و استطاعت أن تجعل من الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو، لكن من المفيد الإشارة هنا إلى أنه من الأفضل لتركيا العمل على توظيف رؤوس الأموال الأجنبية لاكتساب معرفة دائمة و مهارات تعليمية و تكنولوجية جديدة و البحث عن علاقات خارجية إيجابية[1].

و قد اتصفت الفترة ما بين عامي 2003-2007 بأنها فترة مناسبة للأوضاع الدولية، أما الفترة بين عامي 2009-2010 فقد اتصفت بأنها مرحلة استثنائية بسبب الأزمة العالمية، و يتوجب على تركيا أن تستمر في عملية جذب استثماري أجنبي مختلف عن الدول المنافسة الأخرى.

[1] Mustafa Öztürk and Osman Nuri Aras , **Foreign capital investments and economic crises in Turkey**, International journal of social sciences and humanity studies, Vol 3, No 1, 2011, pp 324-326.

الشكل (08) توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القطاع الزراعي	0	1	6	7	6	8	44
القطاع الصناعي	165	539	329	829	2.100	5.113	5.024
المعادن و المناجم و الصناعات التحويلية	2	13	73	40	122	336	168
التصنيع	95	440	190	785	1.866	4.210	3.820
المنتجات الغذائية المشروبات و السجائر	14	249	78	68	608	766	1.279
الصناعة التحويلية للمعادن	18	1	6	139	158	515	1.124
الماكنات و الأدوات الأجهزة الكهربائية	13 2	16 4	6 2	13 13	54 53	48 117	220 243
إنتاج الكهرباء و الغاز و المياه الساخنة و توزيعها	68	86	66	4	112	567	1.036
قطاع الخدمات	406	156	855	7.699	15.533	14.015	9.641
الإنشاءات	0	8	3	80	222	285	764
التجارة بالجملة و المفرق، تصليح العربات و الدراجات و المعدات	75	58	72	68	1.166	169	2.064
مؤسسات الوساطة المالية	246	51	69	4.018	6.957	11.662	5.756
الفعاليات المتعلقة بالأموال غير المنقولة							
و التأجير و العمل	0	3	3	29	99	560	652
المجمـوع	571	696	1.190	8.535	17.639	19.136	14.709

حسب ما يبينه الشكل (08) فقد حاز قطاع الخدمات على أكثر دخولات رؤوس الأموال المتوجهة لتركيا، و قد ازدادت رؤوس الأموال سنة 2005 و وصلت إلى قمة ارتفاعها في سنتي 2006 و 2007، و وصل حجمها على الترتيب في هذه السنوات: 4 مليار دولار، و 6.9 مليار دولار و 11.4 مليار دولار. و قد برزت في نفس الفترة الصناعات التحويلية و بلغت الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع 1.8 سنة 2006، و 4.2 سنة 2007 و 3.8 سنة 2008، و تركزت هذه الصناعات في مجال الصناعات الغذائية و الكيميائية، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية في قطاعي الأموال غير المنقولة و النقل و الاتصالات، و من المتوقع أن تتعمق الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاعات الطاقة و الصحة و النقل و السياحة.

فيما يتعلق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل تركيا : يلاحظ أنه رغم الحديث عن تزايد حجم الاستثمارات العربية في تركيا، إلا أن المصدر الأكبر لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا يظل مرتبطًا باستثمارات غربية، أوروبية وأمريكية .فمثلا ، بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تركيا عام 2007 حوالي 22 مليار دولار، تمثلت مصادرها الرئيسية في هولندا بحصة 28,7% ثم الولايات المتحدة9,21% ، ثم اليونان 11,7 %، ثم ألمانيا والبرتغال ، وفي عام 2007 إستحوذ الإتحاد الأوروبي على ثلثي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا ، و لا يقلل ذلك من أهمية الاستثمارات الخليجية والشرق أوسطية في تركيا، لاسيما وأن عام 2007 يعد عامًا استثنائيًا من حيث انخفاض تدفقات الاستثمارات الخليجية إلى تركيا فيه، حيث بلغت ، الاستثمارات الخليجية 19 % من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا عام 2005 وحوالي 11 % عام 2006 ، وانخفضت إلى % 1,5عام 2007 ، وذلك وفقًا لبيانات البنك المركزي التركي[1].

وفي كل الأحوال، تظل الغلبة لأوروبا باعتبارها صاحبة النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا على امتداد الفترة من 2002 حتى 2007 ، كما أن ما تستحوذ عليه تركيا من الاستثمارات الخليجية يظل شديد المحدودية كنسبة من إجمالي الاستثمارات الخليجية في الخارج، والتي تجاوزت النصف تريليون دولار خلال الأعوام من 2002 إلى 2006 و تم ضخ أكثر من نصفها في استثمارات في الاقتصاد الأمريكي، ونحو 20 % منها إلى الاقتصاديات الأوروبية، وحوالي 10 % منها (60 مليار دولار) إلى العالم العربي (ذهب اغلبها إلى المغرب والأردن ومصر) ، وذلك وفقًا لتقديرات معهد

[1] نقلا عن **البنك المركزي التركي** :
www.tcmb.gov.tr/odemedenge/iip.xlsaccessed (accessed on 06 April 2015)

التمويل الدولي في واشنطن عام 2008 ، وعلى ضوء هذه البيانات يصبح من الصعب التأكيد على نجاح تركيا في تحقيق تصوراتها لدورها كمركز لجذب الاستثمارات من دول المنطقة.

ولا تهدف هذه الملاحظات إلى نفي التطورات الإيجابية الحادثة في العلاقات الاقتصادية التركية الشرق أوسطية، ودلالاتها على مستقبل الأدوار التركية في المنطقة، بقدر ما تبغي لفت الانتباه إلى ضرورة التحفظ على بعض"المبالغات" المطروحة في هذا الصدد، لاسيما تلك التي توحي– صراحة أو ضمنا - بإعادة توجيه تركيا سياساتها الاقتصادية نحو الدول العربية على حساب توجهاتها الاقتصادية الغربية التقليدية.

السعي الـتركي نحو مركـز إقتصـادي إقليمي

تظهر الأدوار الاقتصـادية وفقًا لتعـريف ويتش Naomi B. Wish حيـن تعبـر الدولـة عن رغبتهـا في الحفاظ على الموارد الاقتصادية أو مستويات النمو الصناعي أو العمل على زيادتها،[1] سواء كانت هذه وقد سبقت المصالح الاقتصادية خاصة بالدولة ذاتها أو بدول أخرى الإشارة إلى اهتمام الحزب بالأبعاد الاقتصادية، باعتبار أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية بالعالم، مع تنويع هذه العلاقات، هو السبيل لتعزيز مكانة تركيا، وانطلاقًا من الإمكانات التي يتيحها التعاون الاقتصادي في معالجة الخلافات وتحقيق التكامل الإقليمي[2]، حيث أن" الاقتصاد أصبح هو الموجه للسياسة " وليس العكس، على حد تعبير أردوغان.

وقد لفت أوغلو في كتابه" العمق الاستراتيجي" الانتباه إلى ميل الغرب إلى تشجيع أدوار تركيا الأمنية في منطقة الشرق الأوسط تحديدًا مع تحجيم أدوارها الاقتصادية، وحذر من سلبيات غياب التوازن القائم بين الكلفة الأمنية والمصلحة الاقتصادية أوغلو .ويرى أوغلو أن هذا الخلل مثّل خاصية أساسية للعلاقات التي بنتها تركيا مع المعسكر الغربي، وظهر بوضوح في مرحلة إعادة بناء شرق أوسط جديد بعد الحرب الباردة، حيث بدت أدوار تركية كما لو كانت محددة بالمسائل الأمنية والدفاع عن مصالح إسرائيل والدول الغربية في المنطقة، إذ تقاسمت تكاليف مشاريع أمنية متعددة في المنطقة، وفي مقدمتها قوات المطرقة التي استهدفت التحكم بدول المنطقة كالعراق وسوريا وإيران، فضلا عن العبء

[1] Naomi Bailin Wish, "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions," International Studies Quarterly, 24(4), pp. 529-530.

[2] Jakub Pilch , **Turkey's recent national role conceptions and shifts in its foreign policy** , Budapest : Central European University, 2012 , p 4.

الأمني الذي حملته تركيا في الجناح الجنوبي للناتو[1] . وفي المقابل، تم إبقاء تركيا خارج دائرة المسائل الاقتصادية، ولم تأخذ مكانًا فاعلا في القمم الاقتصادية الهادفة إلى توزيع جديد للموارد الاقتصادية في الشرق الأوسط، مع فقدانها مكتسباتها السابقة مثل خط أنابيب كركوك– يومورتاليك Kirkuk- Yumurtalık في هذا السياق، يصبح من الضروري– وفقًا لأوغلو -الاهتمام- بتعزيز المكانة الاقتصادية لتركيا في الشرق الأوسط .و بشكل عام، يمكن التمييز بين بعدين أساسيين للأدوار الاقتصادية التركية، هما دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي[2] ودور تركيا كشريك أساسي في مداخل" السلام الاقتصادي" في المنطقة.

ثمة ربط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد العالمي كمتطلب سابق من ناحية ثانية . حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل مكونًا أساسيًا في رؤية الحكومة التركية إزاء الشرق الأوسط، إذ " لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات اقتصاديات وحسب أوغلو يعد " تشكيل ساحات المنطقة ببعضها البعض مصلحة اقتصادية مشتركة هو أفضل علاج للعلاقات السياسية المتوترة" [3].

فالحكومة التركية الحالية أقرب إلى تبني " الاقتراب الوظيفي" Functionalist Approach في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى، لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية، وإفساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز قدرات تركيا وإطلاق قدراتها الكامنة المعطلة، بما يدعم مكانتها الإقليمية .ويرى بعض المحللين أن هذا الاقتراب يميز الحزب وحكومته عن المؤسسة العسكرية الأكثر ميلا لتوظيف الآليات العسكرية وسياسات القوة التقليدية . وظهرت تطبيقات هذا المبدأ في حرص حكومة الحزب على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها، وتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع عدد كبير من هذه الدول، وكبر حجم وفود رجال الأعمال المصاحبة لزيارات المسئولين الأتراك لدول المنطقة، وتشجيع أي مبادرات إقليمية أو دولية لتشجيع دور القطاع الخاص في المنطقة وزيادة الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها على النحو السابق توضيحه ، ولا تقتصر هذه الأبعاد الاقتصادية على تحسين علاقات تركيا بدول جوارها فقط على النحو

---

[1] أحمد داوود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص 61 .

[2] سمير العيطة و آخرون ، **العرب و تركيا : تحديات الحاضر و رهانات المستقبل** ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1، 2012 ، ص- ص 330-331 .

[3] Davutoglu, Ahmet, "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007". **Insight Turkey**,10 , 2008, 77-96.

السابق بيانه ، وإنما تمتد لتشمل تنشط دور تركيا كطرف ثالث في حل المنازعات في المنطقة، وهو ما يفضي إلى تعزيز مكانة تركيا وأدوارها المتعددة في المنطقة بشكل عام[1].

وفي هذا الخصوص، يميز الخطاب التركي بين مدخلين أساسيين لتنمية القطاع الخاص في الشرق الأوسط كجزء من آليات معالجة الصراعات : الأول هو " مدخل التخطيط الكلي" أو القائم على مشروعات كبيرة للتكامل الاقتصادي الشامل Grand Designs Approach بمخصصات ضخمة، بغاية معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وتحتل فيه اعتبارات الربحية مكانة ثانوية ، وهو اقتراب تملك المنظمات الدولية القدرة على النهوض به .أما الثاني فهو المدخل الجزئي التدريجي المنطلق من حوافز الربحية Microcosmic Profit Seeking ويقوم على توفير الدعم السياسي والحوافز الاقتصادية لمشروعات محددة على نحو يكفل تفعيل دور القطاع الخاص وتنميته، أي الانطلاق من مشروعات محددة ويسهل توفير موارد النهوض به يعكس التصميمات الكبرى وتحقق الربحية للشركات المساهمة فيها في الآن ذاته[2] .

تكشف خطابات حكومة العدالة والتنمية وتحركاتها عن اهتمام كبير بأن تصبح تركيا مركزًا وقوة دافعة لتنمية الاعتماد المتبادل الإقليمي ومشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف في الشرق الأوسط ، وقد تعددت مظاهر هذا الاهتمام بين الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الأتراك بمصاحبة وفود كبيرة من رجال الأعمال، وعقد اتفاقات لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول المنطقة، والاهتمام بتنشيط المجالس المشتركة لرجال الأعمال، واللجان الاقتصادية المشتركة، وإقامة مؤتمرات ومعارض لتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا ودول المنطقة سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى متعدد الأطراف.

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى توصل تركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية إلى عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع سوريا 2004 ، تونس 2004 و المغرب 2004، ومصر 2005 ، واتفاقية مؤقتة للتجارة الحرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية 2005[3] ، بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة القائمة بالفعل مع إسرائيل 1997[4] وعمليات المفاوضات الجارية مع دول عربية أخرى للتوصل إلى

[1] Jakub Pilch , **Op.Cit** , pp 23-29.

[2] Guven Sak, **The Challenge of Developing Private Sector in the Middle East**. Istanbul: Economic Policy Research Foundation of Turkey (tepav) , 2008 , pp. 13-15 .

[3] سمير العيطة و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص 237-238 .

[4] مصطفى أغيللي، " اتفاقية الكويز وتكامل الاقتصاد الإسرائيلي"، تر : سعد عبد المجد ، **شؤون الأوسط** ، العدد 122 ، ص ص 27-29.

اتفاقيات مماثلة .كما تم توقيع عدد آخر من الاتفاقيات وتفعيل مجموعة من الآليات لتعزيز الإطار المؤسسي لعلاقات تركيا الاقتصادية بدول المنطقة، واستحداث آليات جديدة لدفع التعاون الاقتصادي في بعض الأحيان.

فمع إيران، تم التوصل إلى اتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات في 2005 ، واتفاقية لمنع الازدواج الضريبي في 2005 ، ونقاط اتفاق للتعاون في مجال السياحة في 2005 ، بالإضافة إلى تنشيط مجلس الأعمال التركي الإيراني (الذي عقد جلسته الثالثة في إسطنبول في فبراير 2007) ، واللجنة الاقتصادية المشتركة (التي عقدت اجتماعها العشرين في أنقرة في فبراير 2007 برعاية وزير الدولة التركي خورشيد توزمان و وزير الخارجية الإيراني متقي) ، ولجنة التجارة المشتركة (التي عقدت اجتماعها الثالث في أنقرة في ديسمبر 2007) . ومع سوريا تم التوصل إلى اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي 2004 اتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات في 2004 ، وبروتوكول للتعاون في مجال السكك الحديدية 2004 ، واتفاقية للنقل الجوي واتفاقية للتعاون البحري واتفاقية النقل عبر الطريق البري الدولي، فضلا عن اتفاقية للتجارة الحرة ونقاط الاتفاق للتعاون بين سوريا وتركيا الموقعة خلال زيارة الرئيس الأسد إلى تركيا في أكتوبر 2007 وتضاف إلى ذلك قمم التعاون الاقتصادي التركية السورية التي استحدثتها اتفاقية التجارة الحرة، والتي انعقدت لأول مرة في 2007 ، والمجلس المشترك للطرق البرية، والملتقى الاقتصادي السوري التركي الذي عقد جلسته الأولى في دمشق في أفريل 2008 ومع السعودية، هناك الاتفاقية التأسيسية لمجلس الأعمال التركي السعودي 2003 ، واتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات في 2006 ، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الصحة في 2006 ،واتفاقية لمنع الازدواج الضريبي في 2007 ، فضلا عن تنشيط اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة .[1] ومع البحرين، تم التوقيع على نقاط اتفاق خلال الاجتماع الرابع للجنة الاقتصادية المشتركة في 2004 ، واتفاقية لمنع الازدواج الضريبي 2005 ، واتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات في 2006 ، واتفاقية حول طرق النقل البري 2006، ومذكرة تفاهم للتعاون بين وزارتي الصحة 2006 ومع عمان، تم التوصل إلى اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني والعلمي والثقافي 2004 ، واتفاقية منع الازدواج الضريبي 2006، واتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات في 2007 . بالإضافة إلى اتفاقيات مع لبنان لمنع الازدواج الضريبي 2004 والتعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات 2004 ، واتفاقية مماثلة للأخيرة مع الإمارات 2005 ، واتفاقية للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع موريتانيا

[1] مصطفى شفيق علام ، "التقارب التركي الخليجي الدوافع و المحفزات و الآثار" ، **الأهرام الرقمي** ، في : http://ahramdigital.org.eg/Policy.aspx?Serial=362588 accessed on November 19, 2013 .

2005 ، وغيرها من الاتفاقات [1].وظهر حضور الأبعاد الاقتصادية كذلك في مبادرات إنشاء المجالس والأطر الحوارية الإستراتيجية عالية المستوى .

ففي إطار سعيها لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، قامت تركيا بالإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي مع العراق في جويلية 2008 ، كما تم الاتفاق على تدشين حوار استراتيجي عالي المستوى بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في جدة في سبتمبر 2008[2] ، والإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي مع سوريا في سبتمبر 2009.

ويلاحظ أن جميع هذه الأطر التعاونية تضمنت التأكيد على تعزيز المجالات المختلفة للتعاون السياسية والأمنية والدفاعية والمائية و الثقافية والتعليمية، ولم تقتصر على الأبعاد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية .كما يلاحظ أن هذه الأطر تضمنت النص على دورية عقد الاجتماعات على مختلف المستويات الحكومية بين الأطراف للاتفاق على مشروعات التعاون المختلفة، وهو ما يعني إضفاء طابع مؤسسي منتظم على علاقات تركيا بدول المنطقة، على نحو لا يجعل هذه العلاقات رهينة باستمرار حكومة العدالة في السلطة من جهة، ويعزز من جهود هذه الحكومة لتطوير العلاقات مع دول المنطقة من جهة ثانية.

وثمة مؤشرات متعددة ترد في خطاب العدالة والتنمية وخطابات أخرى لتأكيد نجاح تحركات حكومات العدالة والتنمية في تفعيل دور تركيا في زيادة التعاون الاقتصادي تمهيدًا للوصول إلى درجة التكامل في علاقات تركيا بدول المنطقة .

فنمو الاقتصاد التركي وزيادة جاذبيته من جهة، بالإضافة إلى التحركات الخارجية النشطة السابق عرض نماذج لها، ساهمت جميعها في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، على نحو ظهر في زيادة حجم الصادرات التركية إلى دول المنطقة وواردتها منها، فضلا عن زيادة حجم الاستثمارات المتبادلة .فمثلا بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران 8 مليار دولار في 2008 بعد أن كان 2.1 مليار دولار عام 2003.

وزاد حجم التبادل التجاري مع إسرائيل من 3.1 مليار دولار عام 2001 إلى 7.2 مليار دولار عام 2007 ، كما أن العلاقات الاقتصادية التركية العربية شهدت قفزة كبيرة .

---

[1] **The Economist ,** « Turkey and the Middle East : Looking east and south » , 23/10/2013 , in : http://www.economist.com/node/14753776 , accessed November 22, 2013 .

[2] **الأهرام العربي** ، 2013/11/12 ، نقلا عن :
http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/32627.aspx , accessed November 15, 2013 .

البنية الهوياتيـة في تركيا

ساهمت التطورات السياسية و الثقافية التي مرت بها المجتمعات في مراحلها التاريخية المختلفة في تشكيل عناصر الهوية لديها، و تتمثل الركائز الأساسية التي تقوم عليها هوية الأفراد و المجتمعات و الدول في الدين و المذهب و القومية و اللغة و الأيدولوجيا و التاريخ و الجغرافيا[1]. و تعتبر التطورات الثقافية و السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين – و التي أفرزت في النهاية الجمهورية التركية – أهم عامل قد أثر في تكوين الهوية التركية المعاصرة.

وتعتبر القضايا المتعلقة بالهوية و المرجعية من بين أهم القضايا التي بدأت تظهر في عقد الثمانينات و أخذت دفعة قوية مع بداية التسعينات القرن العشرين، و قد ساهمت في ظهورها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية متداخلة. و على عكس نظرية "نهاية التاريخ" التي قدمها فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyamaبعد انتهاء الحرب الباردة و غيرها من النظريات التي بينت تفوق الديمقراطية الليبرالية و السوق الحرة[2] و ما ارتبط بها من رموز سياسية و اقتصادية و ثقافية، فقد شهد العالم في العقدين الأخيرين تطورات متسارعة تتعلق بالهوية الثقافية و السياسية أثرت على النظام العالمي ككل، و قد فرضت هذه التطورات ضرورة الاعتراف بأهمية الحضارات و الثقافات الأخرى على المستوى الداخلي و الخارجي للدول، و لم تكن تركيا في معزل عن هذه التطورات، فقد ظهرت على المستوى الداخلي مطالب و صراعات تتعلق بالهوية الدينية و العرقية[3]، و مقابل الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة ، اتخذت الدولة طابعا محافظا و متشددا، يرتكز على محوري القومية و العلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية و السياسية التي تسعى إلى التغيير.

لقد اعتبر صموئيل هنتنغتون S. Huntington تركيا أكثر الدول التي تعاني من حالة تأزم في الهوية، و قد وصفها بأنها من جملة "الدول الممزقة" التي يحاول قادتها جعلها جزءا من الغرب رغم أن تاريخها و ثقافتها و تقاليدها ليست بالغربية[4]. أما المفكر التركي وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو فقد عبر في كتابه "العمق الاستراتيجي" عن خطورة أزمة الهوية التي يعيشها

---

[1] ويل كمليكا ، **أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع** ، تر: إمام عبد الفتاح إمام ، الجزء الأول ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، 2011 ، ص – ص : 9-10.

[2] فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ و الإنسان الأخير** ، تر: حسين احمد أمين ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، ط1 ، 1993 ، ص : 24.

[3] جلال عبد الله معوض ، **صناعة القرار فى تركيا والعلاقات العربية – التركيـة** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 1998 ، ص ص : 56-58.

[4] صامويل هنتغتون ، **صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي** ، تر : طلعت الشايب ، سطور ، ط2 ، 1999 ، ص : 46 .

المجتمع التركي، و شبهه و هو ينسلخ عن إرثه التاريخي و موقعه الجغرافي كحال الشخص المصاب بمرض انفصام الشخصية، حيث يحمل الشخص المصاب بهذا المرض أفكارا و تخيلات لا تنسجم مع الواقع الذي يعيش فيه[1] .

العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية و السياسية للدولة:

سيتم تناول العوامل السياسية التي ساهمت في تكوين الهوية الثقافية و السياسية لتركيا و هي الجغرافيا و الإرث التاريخي، و المبادئ القومية و العلمانية التي تتبناها الدولة، و علاقة الدين بالدولة، و الأقليات العرقية و الدينية الموجودة فيها.

أولا. الجغرافيا و الخصائص الجيوسياسية و الجيوثقافية : يشكل العامل الجغرافي عنصرا هاما في تشكيل الهوية الثقافية و السياسية لأي دولة، و تعتبر الهوية لأي بلد ما عنصر ربط بين المعطيات الثابتة التي تدخل في معادلة القوة لديها و هي: الجغرافيا، التاريخ، السكان، والثقافة. و بين المعطيات المتغيرة التي تدخل في هذه المعادلة: الاقتصاد، التكنولوجيا و القدرة العسكرية، و لذلك فإن الدول التي تستطيع أن تستثمر خصائصها الجغرافية بشكل جيد و تنسجم مع هذه الخصائص، لا بد أن ترى الآثار الإيجابية لهذا الانسجام، أما الدول التي لم تستطع الانسجام مع خصائصها الجغرافية و الجيوسياسية لا بد أنها ستعاني من أزمات هوية على المستوى الداخلي و الخارجي[2].

و على غرار ما سبق تحتل تركيا موقعا جغرافيا متوسطا بين القارات الثلاث: اللآسيوية و الأوربية و الإفريقية، و أغلب مناطق تركيا تقع في منطقة جنوب غرب آسيا و التي تسمى "الأناضول"، و تدخل تركيا في جنوب شرق القارة الأوروبية في المنطقة التي تسمى "تراكيا" في شبه جزيرة البلقان، و لذلك فإن تركيا من الناحية الجغرافية دولة آسيوية و أوربية[3]، كما تعتبر دولة شرق أوسطية في نفس الوقت، و تقع تركيا على حافة أحد أهم خطوط الفصل بين العالم الإسلامي و المسيحي، كما تشكل المنطقة الجغرافية التي تقع فيها تركيا نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة، فتتقاطع فيها الثقافة الأوربية من جهة الغرب، و الثقافة الروسية من الشمال، و الثقافة الآسيوية من الشرق، و الثقافة العربية من الجنوب، و لذلك فقد ساهمت هذه الجغرافيا في تكوين الهوية الثقافية و السياسية لتركيا من خلال التفاعل السياسي و الثقافي لهذه الحضارات على هذه الأرض

[1] أحمد داود أغلو ، **مرجع سابق** ، ص : 51.

[2] بيتر تايلور و كولن فلينت ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر** ، تر : عبد السلام رضوان و إسحاق عبيد ، الجزء الأول ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، 2002 ، ص : 254.

[3] مساحة تركيا الإجمالية بالكيلو متر مربع: 814578، تشكل منطقة الأناضول ما نسبته 97% من هذه المساحة، أما تركيا (الجزء الأوروبي) فتشكل ما نسبته 3% منها .

على مر التاريخ، كما أنها أثرت في تكوين صورة ملونة من التمايز العرقي و الديني و الثقافي داخلها[1].

كما أن وجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا و أوروبا من الناحية الجيوثقافية و الناحية الجيوسياسية منحها فرصة للعب أكثر من دور ثقافي و سياسي، و قد حملها في الطرف المقابل أعباء و مسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية و الآسيوية و الشرق أوسطية، كما أن الموقع الذي تحتله تركيا في أوروبا مهد الطريق أمامها للدخول في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي ليتسنى لها اكتساب الهوية الأوربية بطابعها الرسمي[2].

ثانيا: الإرث التاريخي : إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أن هذه الدولة كانت مركزا لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية و عمر عدة قرون، و قامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الإسلام و الثقافة الآسيوية للأتراك و التراكمات الحضارية للثقافات الأخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية[3]. و قد عملت الظروف السياسية التي أنهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولا تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات و المراكز السياسية الأخرى، و قد أثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية و السيكولوجية للثقافة السياسية للمجتمع .

و قد تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية و العلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا و التي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، و بالتالي فإن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدول القومية في أوروبا، و التغييرات الثقافية و السياسية التي تلت ذلك قد ساهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل إلى النمط الغربي[4] .

و قد وصف الدكتور أحمد داود أوغلو عملية التحول التي رافقت إنشاء الدولة التركية الحديثة بـ"الانكسار التاريخي" الذي لم يتعرض له أي مجتمع آخر، و الذي سبب أزمة بين النظام السياسي الجديد و بين هوية المجتمع و مؤسساته[5] .

---

[1] Murat Yeşiltaş and Ali Balcı , **A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era: A Conceptual Map ,** Turkey : Centre for strategic reaserch, N 7 , may 2013 ,8-10. Electronic Version Retrieved from : http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2013/05/SAM_Papers-7.pdf

[2] زبيغنيو بريجنسكي ، **رؤية إستراتيجية : أمريكا و ازمة السلطة العالمية** ، تر : فاضل جتكر ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012، ص- ص : 145-150

[3] سمير العيطة و آخرون ، **مرجع سابق**، ص 71 .

[4] **نفس المرجع** ، ص ص : 76-77 .

[5] أحمد داود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص- ص : 82-86.

ثالثا: الأسس القومية و العلمانية و علاقة الدين بالدولة : كان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها الكيان الشرقي الإسلامي الذي يواجه الغرب المسيحي، و قد بقي هذا المفهوم سائدا حتى انهيار الدولة العثمانية و قيام الدولة التركية الحديثة ، أما التحول الجذري في العلاقة بين الدين و الدولة من عهد الخلافة العثمانية إلى عهد الجمهورية، فقد ساهمت فيه عدة عوامل سياسية و ثقافية، أبرزها تأثر النخبة السياسية التي وجدت في أواخر الدولة العثمانية بفكر الحركات القومية/العلمانية في أوروبا – و في فرنسا على وجه الخصوص - التي تبنت فكرة فصل الدين عن الدولة، و الظروف السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى والتي أخرجت بريطانيا و فرنسا كدولتين عظيمتين ساهمتا في تشكيل الهوية السياسية للدول التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية [1].

لقد ظهر مصطفى كمال باشا* الذي لقب فيما بعد بـ "أتاتورك" (جد الأتراك) كقائد عسكري و زعيم منتصر من خلال حرب الاستقلال التركي، و قد تسلم قيادة الدولة التركية الحديثة سائرا على منهجين متوازيين، الأول: العلمانية المتشددة، و الثاني. ففي عهده تم إلغاء الخلافة، و الإعلان رسميا عن علمانية الدولة التركية، و تم حذف مادة في دستور الجمهورية تشير إلى أن دين الدولة الإسلام. و بناء على هذه المنهجية - التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" – عاشت تركيا مراحل عانت خلالها من عمليات التجريد من العناصر الثقافية اسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة[2]، و نتيجة لذلك فقد حصل في الدولة ردود افعال من الاتجاهات الإسلامية و التحررية و من القوميات الأخرى و من أجل إثبات وجودها، و ما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكيات الناتجة عن الشد و الجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية و الخصائص الثقافية للمجتمع التركي .

رابعا: الهوية الوطنية و الأقليات العرقية و الدينية : ظهر مفهوم "الوطن" في أدبيات علم السياسة و علم الاجتماع في مرحلة التشكل الجديد للمجتمعات مع نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر و التي كونت دولا على أساس قومي علماني، و قد كانت القومية التركية العنصر الأساسي في تكوين الجمهورية التركية، و رغم التعددية الثقافية و العرقية التي امتلكها المجتمع التركي كميراث من الدولة العثمانية إلا أن الدولة التركية الحديثة قد أقصت جميع هذه العوامل و تبنت نموذجا يقوم على أساس القومية التركية و التغرب العلماني،

---

[1] سمير العيطة ، **مرجع سابق** ، ص- ص : 87-89.

*مصطفى كمال (1881- 1938) : ولد في مدينة سالونيك الواقعة على بحر ايجه ، تخرج من الكلية الحربية والتحق بالخدمة العسكرية في دمشق 1915- 1918، خاض حرب الاستقلال 1919- 1922 م، عمل على تأسيس المجلس الوطني التركي الكبير 1920 ، أعلن قيام الجمهورية 1923 وعاصمتها أنقرة، انتخب رئيساً وألغى الخلافة في 03- 03- 1924.

[2] فليب روبنس ، **تركيـا و الشـرق الأوسـط** ، تر : ميخـائيل نجم خوري ، قبـرص : دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحـاث ، ط1 ، 1993 ، ص- ص : 10-12.

و هذا هو المصدر الأساسي لأزمات الهوية العرقية و الدينية الذي ظهرت منذ تأسيس الجمهورية التركية حتى وقتنا الحاضر[1] .

يشكل المسلمون الغالبية العظمى من سكان الدولة و تصل نسبتهم من 99% من السكان، و لا تتوفر في تركيا حاليا إحصاءات رسمية حول عدد الأقليات الدينية و العرقية المختلفة، و اعتبارا من التعداد السكاني الذي نظم سنة 1965 فقد ألغت الجهة المسؤولة عن التعداد السكاني الخانات التي تبين لغة المواطن الأم أو عرقه أو دينه، كما لا تتوافر دراسات علمية يوثق بها لبيان الأعداد الدقيقة لهذه الأقليات . و بصفة عامة فإنه يوجد في تركيا – من غير المواطنين من أصول تركية – الأقليات التالية : القوقازيون، الأكراد، اللاز، الغجر، العرب، البوشناق، البلغار، الألبان، الأرمن، السريان، اليهود ، الروم الأرثوذكس، اليزيديون. كما يوجد في تركيا طوائف تصنف على أساس الهوية المذهبية، من أهمهم أتباع الطائفة العلوية، و أتباع المذهب الجعفري[2].

الانعكاسات الداخلية و الخارجية لأزمات الهوية

بعد أن عرضنا أهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الهوية التركية، سنحاول مناقشة أهم الانعكاسات الناتجة عن أزمة الهوية على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و هي: أزمة الصراع بين كمالية الدولة و التيارات السياسية و الثقافية في المجتمع، و أزمات الهوية المتعلقة بالأقليات العرقية و الدينية و هي الأزمة الكردية و الأزمة الأرمينية و الأزمة العلوية.

أولا. الصراع بين سياسة الدولة و التيارات السياسية و الثقافية في المجتمع :

بعد التغير الجذري الذي تعرضت له الهوية الثقافية و السياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية، فرضت النخبة الحاكمة سيطرتها على الحياة السياسية للدولة، و رغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية إلا أن مراحل التغير هذه ظلت أسيرة الحدود و المعايير التي وضعها الجيش الذي بدأت ملامح اتجاه قياداته تتجه إلى التغريب و العلمانية منذ أواخر العهد العثماني، و لذلك يمكن القول بأن دور المؤسسة العسكرية أصبح يتعدى موضوع الدفاع عن البلد، ليتمركز بالإضافة إلى ذلك حول المحافظة على النظام السياسي الذي تبناه النخبة العلمانية[3].

---

[1] فيليب روبنس ، **مرجع سابق** ، ص : 17.

[2] عوني عبد الرحمن السبعاوي ، **الأقليات و الطوائف في تركيا** ، مقال منشور على موقع الجزيرة نت :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54a01615-6ad5-4bdd-aa75-8e94fb8e48a6

[3] Ömer Taşpınar, "Turkey : The New Model?", **Brookins paper** , Washington, DC : The Woodrow Wilson Center , April 2012, p 8.

1. **مرحلة التغريب الجذري و نظام الحزب الواحد :** اتسمت العقود الثلاثة الأولى من عهد الجمهورية بظهور دولة الحزب الواحد و هو حزب الشعب الجمهوري و هي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، و كان الحزب يقوم على المبادئ "الكمالية" التي تستند على الأفكار القومية و العلمانية، و لم يتم السماح للأفكار المضـــادة بدخول الساحة السياسية فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية ممثلة بالثورات الكردية و حركات المعارضة الإسلامية التي عارضت التوجه العلماني[1] .

و قد تعرضت تركيا في هذه الفترة إلى حركة تغريب راديكالية بدأ تاريخها في فترة سابقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، و طبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت مع تأسيس الجمهورية، و قد تبنت هذه الحركة فكرة الانسلاخ عن التاريخ و الدين بشكل جذري[2].

2. **مرحلة الصراع بين كمالية الدولة و الأحزاب الديمقراطية :** شهدت الفترة التي امتدت من عقد الخمسينات حتى بداية عقد الثمانينات عمليات صعود و هبوط حدة فيما يتعلق بالانفتاحات الديمقراطية، و قد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة، و بذريعة أن هذه الأحزاب قد ارتكبت مخالفات تهدف إلى تغيير المبادئ القومية و العلمانية (الكمالية) التي تسير عليها الدولة، و قد تمثلت الأحداث الأكثر تراجيدية بإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس بعد انقلاب عسكري حصل سنة 1960،[3] و كان مندريس قد وعد قبل فوزه بالانتخابات بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه عصمت إينونو و التي كان من بينها جعل الأذان و قراءة القرآن الكريم بالغة التركية و إغلاق المدارس الدينية، و بعد فوزه قام مندريس بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الآذان إلى العربية و أدخل الدروس الدينية إلى المدراس العامة و فتح أول معهد ديني، و فتح المجال أمام تاسيس مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بعملية تنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة و افتتاح المصانع و تشييد الطرقات و الجسور و المدارس و الجامعات، و بعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة، فيما حكم بالإعدام على رئيس

[1] فيليب روبنس ، **مرجع سابق** ، ص ص 16-17.
[2] هدى درويش ، **الإسلاميون و تركيا العلمانية** ، القاهرة : دار الآفاق العربية ، ط1 ، 1998، ص ص 95- 97.
[3] عبد الحليم غزالي ، **مرجع سابق** ، ص 16 .

الحكومة مندريس و عدد من وزرائه بتهمة السعي لقلب النظام العلماني و تأسيس دولة دينية[1].

3. **العثمانية الجديدة و أوزال :** فاز حزب الوطن الأم الذي يرأسه تورغوت أوزال بالانتخابات العامة التي أجريت عام 1983 ليتولى بعد ذلك تشكيل الجكومة، و كان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذي حدث عام 1980، و خلال حكمه أظهر أوزال تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية و استقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987[2]، ضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية سياسية معروفة، و قد توسعت في عهد أوزال المدرس الدينية و دخل الإسلاميون حقل الثقافة و الإعلام، حيث أصدروا صحفا و أسسوا دورا للنشر و محطات خاصة للإذاعة و التلفزة. و يلاحظ بأن توجهات السياسة الداخلية و الخارجية لأوزال و التي تحتوي على تأثير تيار النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر و تصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يشابه الوضع الذي شهدته الدولة العثمانية في عهد الإصلاحات، من خلال العمل على إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم و العمل على تشكيل هوية سياسية و ثقافية جدية تعمل على تقليص دور العامل القومي الذي أخذ يهدد الدولة، و تبني موقفا انتقائيا يحاول أن يوائم بين القيم الغربية و التاريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة، و العمل على التكامل مع النظام الأوروبي و الأميركي[3].

4. **أربكان و التوجهات الإسلامية :** ساهمت الظروف الداخلية و الخارجية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة في بروز النزعة الإسلامية في المجتمع التركي، و التي انعكست بشكل إيجابي على انتخابات عام 1996 ليفوز بها حزب الرفاه و يشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم. اتجهت حكومة أربكان إلى ترسيخ الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، و معارضة الانضمام للاتحاد الأوروبي و منظمة حلف شمال الأطلسي، و

---

[1] فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف ، **الصراع السياسي في تركيا : الأحزاب السياسية و الجيش** ، تر: يوسف ابراهيم الجهماني ، سوريا : دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1999 ، ص ص 24-30.

[2] ياسر أحمد حسن ، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006 ، ص ص 95-96.

[3] أفراح ناثر جاسم، "توركوت أوزال و مشروع العثمانية الجديدة" ، **مجلة دراسات إقليمية** ، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، السنة 3، العدد6، يناير 2007 ، ص 5.

اتجهت حكومته للسعي لإقامة سوق إسلامية مشتركة و إقامة علاقات إستراتيجية مع الدول الإسلامية[1].

غير ان حكومة أربكان أجبرت على الاستقالة بذريعة مخالفتها لمبادئ علمانية الدولة، و اصدر الجيش مذكرة أعلن فيها أن الدولة ستقوم بعدة إجراءات لحماية أمن الدولة و علمانيتها [2] و منها:

- إغلاق قسم من دور القرآن
- تجميد نشاطات أعضاء حزب الرفاه.
- منع اللباس الشرعي للإناث (خمار الرأس أو الحجاب) في المؤسسات الرسمية.

و بعد حظر حزب الرفاه تم تأسيس حزب الفضيلة كمسمى جديد له، و قد برز في حزب الفضيلة تياران: أحدهما تقليدي بقيادة رجائي كوتان، و الآخر تجديدي بقيادة رجب طيب أردوغان و عبد الله غول، و قد نتج عن هذا قيام رجب طيب أردوغان و رفقاءه من أعضاء الحزب السابق بالانشقاق عن حزب الفضيلة، و تكوبن حزب جديد اسمه حزب العدالة و التنمية[3].

5. **حزب العدالة و التنمية :** أسس رجب طيب أردوغان و رفاقه حزب العدالة و التنمية في صيف 2001، و فاز الحزب في انتخابات عام 2002، و وضع أعضاء الحزب جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم، حيث مر أعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينات و مطلع القرن الجديد و قد تطلعوا إلى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافية و سلطة الدولة و متغيرات السياسة الخارجية[4].

و قد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، و هو بذلك يسعى إلى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع و التي تتعلق بهويته الثقافية، كما أنه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، و قد سار الحزب بخطوات توافقية إلى حد ما، توازن بين سعيه لانتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع و بين مبادئ الديمقراطية و الظروف العلمانية و القانونية للدولة، و متطلبات السياسة الخارجية.

---

[1] يوسف ابراهيم الجهماني ، **مرجع سابق** ، ص ص 81-88 .
[2] **نفس المرجع** ،ص ص 148-150 .
[3] ياسر احمد حسن، **مرجع سابق** ، ص 217.
[4] بولنت آراس ، "التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا و أثرها على السياسة الخارجية" ، **مجلة شرق نامه** ، القاهرة : مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية ، العدد 07 ، أكتوبر 2010 ، ص – ص 99-101.

ومنذ فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات عام 2002 شهدت تركيا عملية تغيير دستوري و قانوني، كما أنها شهدت تطورا نسبيا فيما يتعلق بالحريات، تفهما أكبر فيما يخص المسألة الكردية و الأرمنية و العلوية، و الشأن الداخلي عموما، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد تصالحت تركيا مع جميع دول جوارها، كما سعت حكومة العدالة و التنمية إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، و اتجهت نحو تبني موقف فاعل في القضايا الإقليمية و دعم القضية الفلسطينية[1]، فعلى سبيل المثال أقامت الحكومة التركية علاقات مع حركة حماس فور فوزها بالانتخابات حيث استقبل حزب العادلة و التنمية القائد السياسي لحركة حماس خالد مشعل في أنقرة سنة 2006، كما وقفت الحكومة التركية إلى جانب لبنان و فلسطين خلال الحرب الإسرائيلية عليهما. أما فيما يتعلق بالعلاقات التركية الأميركية فقد استمرت العلاقة الاستراتيجية بينهما، لكن فترة حكم حزب العدالة و التنمية امتازت باتباع سياسة حكيمة سعت من خلالها إلى أن لا تتعارض علاقتها مع الولايات المتحدة مع مصالحها الإقليمية و الدولية الأخرى[2]. لكن الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة و التنمية، قد تصادمت في عدة قضايا مع الدولة ممثلة بالجيش و المحكمة الدستورية، و منها مسألة الحجاب التي اتخذ البرلمان التركي قرارا بالسماح به في المؤسسات الرسمية، لكن المحكمة الدستورية أعادت حظره من جديد، و كذلك القضايا المتعلقة بمساواة طلبة مدارس الأئمة و الخطباء بغيرهم من الطلبة في الدخول للجامعات، و قد وصلت الأزمة بين الحزب و الدولة إلى ذروتها مع فتح دعوى لحظر الحزب لدى المحكمة الدستورية في منتصف شهر مارس من سنة 2008، لكن المحكمة قررت الاحتفاظ به و الاكتفاء بقرارات تحذيرية. و تعبر الأوساط العلمانية في تركيا عن خوفها المتزايد من سعي حزب العدالة و التنمية إلى تغيير الوجه العلماني للجمهورية التركية، و قد قاموا بتنظيم مسيرات من أجل لفت النظر إلى وجودهم، بعد الشعبية الكبيرة التي حازها حزب العدالة و التنمية في تركيا [3].

[1] أحمد نوري النعيمي ، **النظام السياسي في تركيا** ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2011 ، ص 389 .
[2] عمر تشيبينار ، " سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية و العثمانية الجديدة " ، **أوراق كارينغي** ، بيروت : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، العدد10 ، 2008 ، ص ص 14-15.
[3] إسراء أحمد إسماعيل ، "الدولة العميقة : مرجعية جديدة " ، **مجلة الديمقراطية** ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، على الموقع الإلكتروني : http://democracy.ahram.org.eg/News/421

خريطة التوزيع الإثنوغرافي للأقليات في تركيا

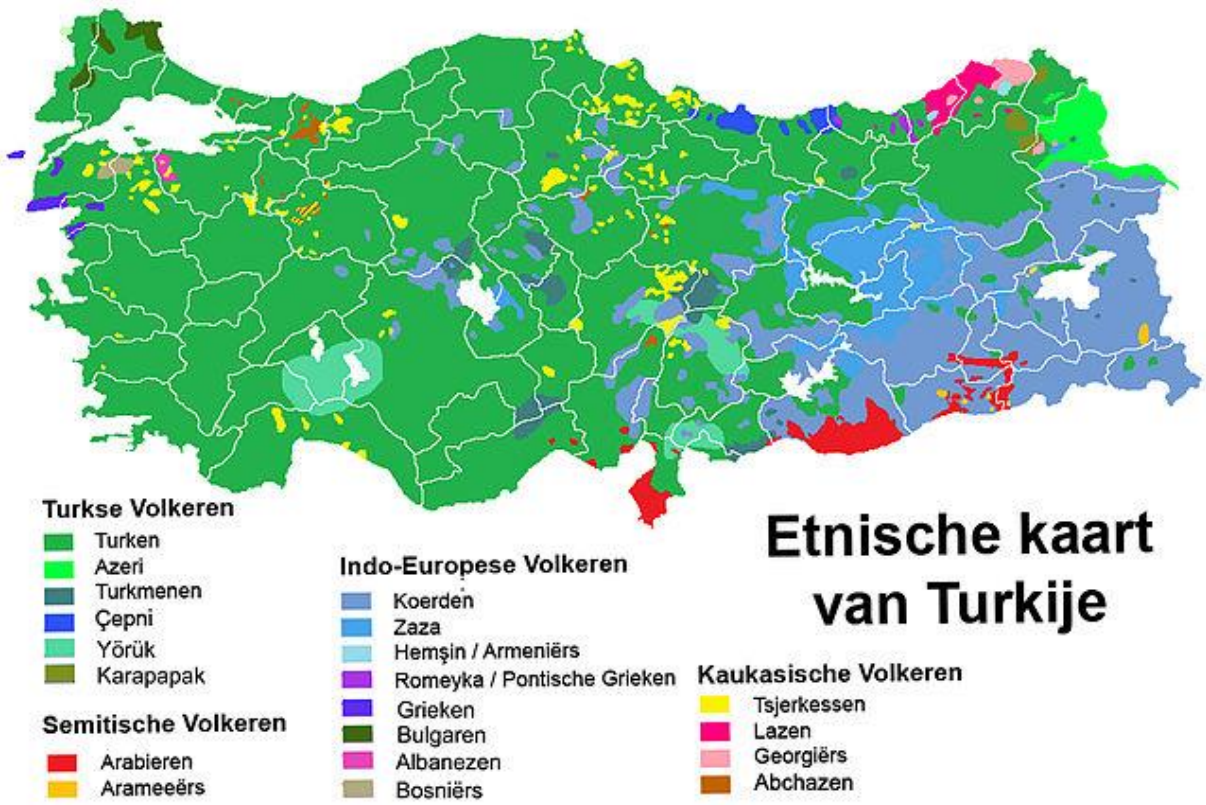

المصدر :

http://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/3/35/Ethnic_Groups_Turkey_Dutch.jpg/640px-Ethnic_Groups_Turkey_Dutch.jpg

ثانيا. أزمـات الـهوية في تركيا

تمتلك تركيـا خصائص ثقافيــة تجعلها مختلفة عن الدول الأوربية في مقدمتهـا الدين و التاريخ و الحضارة حيث تنصرف الهوية بهذا المعنى تعبر عن الجوانب القيمية والثقافية والسياسية لأزمة التكامل فى تركيا ، وبالتركيز على أزمة الهوية في هذا السياق، يلاحظ أنها إفراز لتطورات تركية داخلية وخارجية منذ تأسيس جمهوريتها عام 1923 ونتيجة لمحاولـة الدولة فرض مبادئ مؤسسها أتاتورك و

"إصلاحاته "ذات التوجه العلماني والتغريبي على بلد إسلامي وآسيوي بحكم اعتبارات الدين والثقافة والتاريخ وكذلك الجغرافيا[1] .

تعتبر القضايا المتعلقة بالهوية على رأس المعضلات الأساسية التي واجهت الدولة التركية الحديثة منذ نشأتها و مازالت تواجهها حتى اليوم ، و تمثل التطورات الثقافية و السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهايـة القرن التاسع عشر و بدايـة القرن العشرين من أهم العوامل التي أثرت في تكـوين هوية الدولة التركيـة المعاصرة[2]، و قد ساهمت عوامل متعددة من بينها الجغرافيـا و الإرث التاريخي، و المبادئ القومية و العلمانية التي تتبناها الدولة، و علاقة الدين بالدولة، و الأقليات العرقية و الدينية الموجودة فيها، في تكوين الهوية الثقافية و السياسية لها، فوجود تركيا على الخط الفاصل بين آسيا و أوروبا من الناحية الجيوثقافية و الناحية الجيوسياسية منحها فرصة لعب أكثر من دور ثقافي و سياسي، و قد حملها في الطرف المقابل أعباء و مسؤوليات تتأرجح بين الهويات الأوروبية و الآسيوية و الشرق أوسطية، كما أنها تتميز عن غيرها من الدول، في أنها قد كانت مركزا لحضارة إسلامية قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية و عمر عدة قرون.

1. المسألة الكردية : تعتبر "المسألة الكردية" من المسائل الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيس الجمهورية التركية حتى يومنا هذا، فقد بدأت ثورات الأكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترة وجيزة، و قد قاموا بسبع عشرة ثورة بين عامي "1925-1938" [3] و قد بدأت هذه الأزمة تنحو منحا أمنيا خطيرا اعتبارا من عقد الثمانينات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني[4] (PKK) بزعامة عبد الله اوجلان.* و قد تفـاقمت هذه المسـألة شيئا فشيئا مع الهجـرة القسريـة و مع ارتفاع معدلات البطالة و التحول السريع إلى المدن و شعور الأكراد بانتقاص الدولة لحقوقهم الثقافية[5] . و يطالب الأكراد بمنحهم الحريات بما فيها استخدام اللغة و حرية الرأي، كما يطالبون الدولة بمنحهم المواطنة الكاملة من حيث المساواة في الامتيازات التي تقدم للمواطنين الآخريـــن، أما الجهات المتطرفة منهم فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية و تهديد نظام الدولة التركية[6].

---

[1] محمد نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص ص 24-25 .

[2] احمد داود اوغلو ، **مرجع سابق** ، ص 51.

[3] فيليب روبنس ، **مرجع سابق** ، ص ص 42 -44 .

[4] محمد نور الدين ، **مرجع سابق** ، ص 95 .

* عبد الله أوجلان ، **حركة pkk و انطلاقتها** ، للمزيد أنظر الموقع الرسمي لحزب العمال الكردستاني :
http://www.pkkonline.com/arabic/index.php?sys=article&artID=706, accessed May 15, 2013 .

[5] جيرارد جالياند ، **الكرد و كردستان : شعب بدون وطن** ، تر : عبد السلام النقشبندي ، اربيل : دار أراس للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص ص 137 – 139 .

[6] بيل بـارك ، سياسات تركيا تجـاه شمـال العـراق : المشكلات و الآفـاق المستقبلية ، الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، 2005، ص ص 23-24.

و تعد التجربة الكردية في شمال العراق من أهم المراحل المؤثرة في المسألة الكردية حتى وقتنا الحاضر. فبعد أن حقق اكراد شمال العراق بعد مدة طويلة من الزمن مكاسب سياسية مهمة داخل العراق أصبح لديهم نفوذ و تأثير على الأكراد الموجودين في تركيا و سوريا و غيران، و الحقيقة أن في حال عدم اتباع سياسة مناسبة تجاه هذه القضية من المحتمل أن تنفتح على تركيا أزمات كبيرة على المستوى البعيد، و رغم جميع التحولات التي مرت بها هذه الأزمة خلال ربع قرن مازال الرأي العام التركي يتناول هذه القضية على أنها قضية مكافحة للإرهاب فحسب، و أصبحت الأزمة الكردية مع مرور الزمن تأخذ أبعادا أكبر تصعب إدارتها، و تقف عائقا أمام الآفاق المستقبلية للدولة.

2 . الأزمة الأرمنية : بدأت الأزمة الأرمنية بالظهور في الفترة الأخيرة من عهد الدولة العثمانية عندما ظهرت مطالبات داخلية و خارجية تتعلق بحقوق الأعراق و الأديان الأخرى في الدولة بعد ظهور النزعات القومية في أواخر عهد الدولة العثمانية[1]، و يدعي الأرمن بأنهم تعرضوا لمذابح تطهير عرقي في نهاية الدولة العثمانية، كما يدعي الأتراك بأن الأرمن قد قاموا بمجازر جماعية في حق المواطنين الأتراك قبل هذه الفترة [2].

يعتبر الجدل الذي يثار حول هذه القضية بين الاعتراف بحدوثها و عدمه من أهم المواضيع التي تسببت في إحداث أزمات على الصعيدين الداخلي و الخارجي في تركيا. و بعد انهيار الدولة العثمانية و انهزامها أمام دول التحالف وقعت الدولة عدة اتفاقيات مع هذه الدول بين عامي 1919-1920 من بينها معاهدة سيفر[3] و قد طالبت هذه الدول بضمان حقوق الأقليات العرقية و الدينية، و من ضمنها الطائفة الأرمنية و قد تم تصنيف الأرمن كأقلية دينية. و في معاهدة لوزان[4] التي وضعت الخطوط العريضة لشكل الجمهورية التركية سنة 1923، تم التركيز على ضرورة الاعتراف بحقوق الأقليات غير المسلمة في تركيا، لكن هناك ادعاءات بأن الجمهورية التركية قد خالفت هذه المعاهدة و منعت هذه القليات من حقوقهم.

و تطالب الأقليات الدينية و الأقلية الأرمينية بوجه خاص بتسهيلات أكبر من أجل زيادة تمثيلها النيابي في مجلس الأمة التركي حيث إنه لم يدخل في

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني ، **تركيا و الأرمن** ، دمشق : دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، 2001 ، ص 15.

[2] جيرارد جالياند ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص : 71- 75 .

[3] يوسف حلاج أوغلو ، **تهجير الأرمن: (الوثائق و الحقيقة 1914 – 1918)** ، تر: أورخان محمد علي، بيروت : شركة قدمس للنشر و التوزيع، ط1 ، 2010، ص ص 85 – 87 .

[4] المواد من 38 إلى 44 من معاهدة لوزان تضمن للأقليات غير المسلمة حقوقا متساوية مع المسلمين و تشمل : حرية التنقل والهجرة إلى الخارج فالمادة : 38 مثلا تنص على التساوي في المعاملة والأمن في إطار القانون لكل الرعايا ، أما المادتين 10 و 14 من الدستور التركي وعد جميع المواطنين الأتراك في المساواة أمام القانون بغض النظر عن المعتقد و للمزيد حول بنود المعاهدة (لوزان 1923) انظر الرابط :
http://www.mfa.gov.tr/lausanne-peace-treaty.en.mfa

* لا تعترف الدساتير التركية التي نظمت الحياة السياسية في البلاد منذ عام 1921 بالهوية السياسية للمواطنين الأتراك إلا على أساس المواطنة ؛ التي بحسبها يُعدون مواطنين أتراك ينتمون للقومية التركية و تذهب تلك الدساتير إلى بسط ذلك المنطق على باقي نواحي الحياة العامة في الدولة التركية الحديثة ؛ نعني بذلك : التربية والقضاء والجيش والاقتصاد والإعلام والثقافة .

الانتخابات الأخيرة مجلس الأمة التركي ايا من النواب غير المسلمين، كما يطالبون برفع الحظر عن حرية استخدام اللغة في مؤسسات التعليم و وسائل الإعلام، و تدرس العقيدة الخاصة بهم في المدارس الرسمية و فتح مؤسسات تعليمية دينية لتأهيل رجال الدين عندهم حيث تعاني الطائفة من نقص في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية في الكنائس، و يطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهوية الشخصية .

كما يطالب الأرمن بوقف الاعتقالات التي تمت في حق الكتاب الذين عبروا عن آرائهم في المسألة الأرمنية، حيث إنه يتم اعتقال كل من يلوح بموافقته على حدوث المذابح الأرمنية، و يقولون إن المحاكم التركية تستخدم بشكل مزاجي المادة 301 من قانون العقوبات التي تنص على تحريم تحقير القومية التركية، و التي يتم من خلالها اعتقال الصحفيين و المفكرين و غيرهم من المواطنين، و أغلبهم من الأكراد و الأرمن، كما يشتكي الأرمن من الهجمات التي تتعرض لها الكنائس من قبل بعض المواطنين، و العبارات التي وصفت بأنها عنصرية من قبل قيادات الجيش التركي[1].

كما تدعي الأقليات بأن هناك إقصاء ضمنيا و غير رسمي للأقليات غير المسلمة عن الخدمة في الجيش و قوات الأمن، و المناصب الرفيعة في الدولة، و من بين واحد و ثمانين محافظا تركيا لا يوجد أي محافظ غير مسلم، كما أن هناك شكاوي تتعلق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يدعى بأنها تسيء إلى القوميات و الأديان الأخرى و منها الأرمن، كما يشتكي العديد من الأرمن و غير المسلمين من التهديدات و المضايقات الكلامية التي يتعرضون لها على المستوى العام و الشعبي.

كما أن هناك شكاوي تتعلق "باستيلاء" البلديات على الأملاك الأرمينية. و قد ذكر التقرير الصادر عن المجموعة العالمية لحقوق الأقليات لعام 2007، وضع الأقليات في تركيا و تحدث عن جوانب سلبية تتعلق بوضع هذه الجماعات آخرها قتل مواطن تركي من أصل أرمني بسبب موقفه من القضية الأرمينية. لكن التقرير تحدث في نفس الوقت عن جانب إيجابي في نفس القضية و هو التعاطف الشعبي مع هذه القضية و خروج مسيرة شعبية كبيرة لاستنكار هذه الحادثة، و يضيف التقرير بأن الحكومة التركية قد حققت خطوات مهمة في مجال مطالب الأقليات في عهد حزب العدالة و التنمية من اجل تحقيق المواصفات الأوروبية،

[1] Nigar Karimova and Ed deverell, **Minotities in Turkey**, Stockholm: The Swedish Institute of International Affairs, Occasional papers, n°. 19, 2001, pp. 8-9.

حيث تعتبر قضايا الأقليات و في مقدمتها القضية الأرمينية من أهم المواضيع التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي في مفاوضات العضوية لتركيا[1].

ثالثا . المسألة العلوية : أشارت معاهدة لوزان إلى حقوق الأقليات غير المسلمة في تركيا* ، و لم تشر المعاهدة إلى وجود اقليات إسلامية مثل الطائفة العلوية، و اتجهت تركيا كذلك إلى عدم وصف اتباع الطائفة العلوية و الجعفرية بالأقلية، و أعلنت تركيا سنة 1992 بأنها لا تعترف بوجود أقليات في تركيا غير الأقليات التي ذكرت في معاهدة لوزان و الاتفاقية التي عقدتها مع بلغاريا سنة 1925، لكن تركيا قد أجبرت و بشكل عملي على الاعتراف بالأقليات الأخرى على المستوى الداخلي والخارجي نتيجة الضغوطات الداخلية و الخارجية. و تشترك الطائفة العلوية مع مواطني الدولة الآخرين في جانب اللغة و العرق و لذلك يرفض المثقفون المنتسبون للطائفة العلوية نعتهم بالأقلية، لكن عقيدة المذهب و عباداته تختلف بشكل كبير عن عقيدة و عبادات السنة الذين يشكلون اغلبية السكان في تركيا، كما ان قسما كبيرا من ابناء الطائفة العلوية يميلون إلى الابتعاد عن الهوية الإسلامية، و نتيجة للاختلافات المذهبية بين أبناء هذه الطائفة و غالبية المواطنين فقد طالبوا بنوع من الامتيازات فيما يتعلق بحقوقهم الدينية، فتطالب الطائفة العلوية بالسماح لهم ببناء اماكن العبادة الخاصة بهم بحرية أكبر و دعمها من الدولة كما يسمح للسنة، و تطالب بعض الجهات العلوية بإعفاء ابنائهم من دروس الدين الإجبارية في المدارس لنهم يرون أن هذه الدروس موجهة أكثر للسنة، و تطالب جهات أخرى ممثلة للطوائف العلوية بإبقاء دروس الدين مع إضافة مواضيع تفصيلية تتعلق بالمذهب العلوي، و قد قامت الحكومة التركية مؤخرا بالاستجابة إلى بعض مطالب هذه الجماعة[2]. يطالب العلويون بزيادة عدد الأشخاص الذي يعملون في القطاع العام و خصوصا في المناصب الرسمية الرفيعة مثل الحكام الإداريون، و قد طالب الاتحاد الأوروبي من تركيا إحداث بعض التغييرات القانونية لفسح مجال أكبر من الحرية أمام أباء الطائفة العلوية .

ثمة اعتقاد راسخ في الأوساط السياسية والثقافية التركية، وبالذات في أوساط الكتل الاجتماعية " الأقلياتية" ، يرى ان الطبقة التي تقود الحكم في تركيا

---

[1] Minority right group international , **A Quest for Equality: Minorities in Turkey.** 11 December 2007, for more look : http://www.minorityrights.org/4572/reports/a-quest-for-equality-minorities-in-turkey.html , accessed November 22, 2013 .

* المواد من 37 إلى 44 من معاهدة لوزان حددت الأقليات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي ، وهي المجموعات المسيحية و اليهودية إلى الأخرى قليلة العدد ، و يندرج الأرمن و اليونانيون بصفتهم مسيحين ، في عداد هذه الأقليات ، و بالتالي لم تشر إتفاقية لوزان لا من قريب إلى أقليات مذهبية ضمن المسلمين ، حيث يأتي العلويون في مقدمة هذه الأقليات .

[2] تقترح النخب العلوية حلا يتمثل إما في إلغاء المادة الدينية من المناهج الدراسية أو إتاحة فرصة التدريس بغير المناهج السنية في المدارس الحكومية أو الخاصة و للمزيد حول أشكال عدم المساواة في المجتمع التركي أنظر : http://www.aciktoplumvakfi.org.tr/pdf/turkiyede_esitsizlikler.pdf

الحديثة هي امتداد تاريخي لتلك الطبقة التي كانت تقود الدولة العثمانية ، فالحداثة السياسية التركية منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن لم تسمح لأحد من خارج طبقة السنة الأتراك الحنفيين بالوصول إلى إحدى المراكز السياسية المهمة في البلاد، كرئاسة الوزراء أو رئاسة الجمهورية أو رئاسة الأركان أو حتى رئاسة المحكمة الدستورية، وذلك على الرغم من ان المواطنين الأتراك من غير أبناء هذه الطبقة يقارب عددهم نصف سكان البلاد و كمثال صارخ على ذلك فحزب العدالة و التنمية الذي يحكم تركيا منذ أكثر من 10 سنوات لا تحتوي كتلته البرلمانية إلا على برلماني علوي واحد من أصل 300 برلماني ، فكيف لبرلماني وحيد ان يضغط على كتلته لتحصيل حقوق جماعته .

و قد سارت الدولة التركية الحديثة منذ بداية تأسيسها بإدارة أتاتورك على منهجين متوازيين، الأول: العلمانية المتشددة، و الثاني: القومية التركية،[1] و بناء على هذه المنهجية التي تحولت فيما بعد إلى عقيدة سياسية دعيت "بالكمالية" عاشت تركيا مراحل تجريد من عناصر الثقافة الإسلامية في كافة المستويات، كما صبغت الدولة بصبغة قومية واضحة، و نتيجة لذلك فقد ظهرت ردود أفعال من الاتجاهات الإسلامية و التحررية و من القوميات الأخرى مثل الأكراد و الأرمن من أجل إثبات وجودها، و ما تزال الدولة التركية تعيش حتى وقتنا الحاضر الديناميكية الناتجة عن الشد و الجذب بين سياسة الدولة العلمانية/القومية و الخصائص الثقافية للمجتمع التركي.

و رغم عمليات التغير المرحلية التي شهدتها الحياة السياسية التركية منذ عقد الخمسينات في القرن الماضي، إلا أن مراحل التغير هذه قد ظلت أسيرة الحدود و المعايير التي وضعها الجيش و قد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي لكن الجيش قد تدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذرية المحافظة على الهوية العلمانية للدولة[2].

و منذ فوز حزب العدالة و التنمية بالانتخابات عام 2002 فقد شهدت تركيا عملية تغيير دستوري و قانوني، كما أنها شهدت تطورا نسبيا فيما يتعلق بالحريات، و تفهما أكبر فيما يخص المسألة الكردية و الأرمنية و العلوية، و الشأن الداخلي عموما، أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية فقد اتخذت انطباعات أكثر إيجابية عن الصورة التركية من قبل دول الجوار و العالم العربي و الإسلامي و الاتحاد الأوروبي، كما اتجهت الحكومة التركية إلى تبني موقف

[1] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص – ص : 86-87 .
[2] محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق ، ط1 ، 1998 ، ص 85 .

فاعل في القضايا اقليمية[1]، و قد تبنت حكومة العدالة و التنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع، و يمكن تلخيص أهم التطورات التي ظهرت فيما يخص موضوع ازمة الهوية التركية منذ تسلم حزب العدالة و التنمية الحكم بالنقاط التالية:

1- بروز الوجه السياسي الذي ينتمي إلى الهوية الإسلامية على السطح، فرغم أن حزب العدالة و التنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير على خصائصه الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التي تمثل في فكر و سلوكيات أعضاء الحزب و جذورهم الحزبية التي تعود إلى حزب الرفاه، لا تجعل مجالا للشك بأن الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية و لو لم يعلن عنها بشكل رسمي الذي يعبر عن التصالح مع الإرث العثماني و يفسح المجال أمام تعريف جديد للمواطنة أكثر تقبلا لتعدد الثقافات والأعراق، فضلا عن درجة أعلى من التسامح في تعريف العلمانية، والتخفيف من حدة القطيعة مع هوية تركيا كدولة مسلمة [2].

2- العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات و تلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة و التنمية انفتاحات ديمقراطية ، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، و فتح المجالات أمام مقاربات أخرى في سبيل حل الأزمة الكردية و الأزمة الأرمنية[3].

3- العمال على إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأميركية و الاتحاد الأوروبي من جهة، و علاقاتها مع العالم العربي و الإسلامي من جهة أخرى، و قد شهدت فترة تسلم حزب العدالة و التنمية مواقف إيجابية و مصيرية مع قضايا العالم العربي و الإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي و الإسلامي في القرن الماضي، و قد حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تظهر نفسها كدولة فاعلة و مشاركة في صنع القضايا الإقليمية و قضايا العالم الإسلامي، حيث يسعى حزب العدالة و التنمية أساساً إلى إستعراض " القوة اللّينة " لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي، وكقوة إقتصادية رأسمالية . و على غرار الديغولية الفرنسية، تسعى العثمانية الجديدة التي تبناها حزب العدالة و التنمية إلى تحقيق " العظمة " والنفوذ التركيين في السياسة الخارجية [4].

---

[1] سمير العيطة و آخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص 601 – 603 .

[2] محمد نور الدين ، " تركيا...إلى أين؟ - دور وتحديات" ، **المستقبل العربي** ، العدد 364 ، 2009 ، ص ص 39-41.

[3] Kerem karaosmanoğlu ," Reimagining Minorities in Turkey : Before and After the AKP" , **Insight Turkey**, Vol.12 , No. 2 , 2010 , pp. 199-202.

[4] عمر تشيبينار ، **مرجع سابق** ، ص 7 .

و لذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في سعي هذا المجتمع لأن يتمثل تراثه الثقافي، و هي الطريق الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية لديه، فأزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم انسجام بين المعطيات التاريخية و الثقافية و الجغرافية و بين الواقع السياسي و الثقافي و القانوني الذي يفرض على المجتمع، و لذلك فإن المهمة الأساسية لحزب العدالة و التنمية في الوقت الراهن هي التخفيف من تشدد العلمانية و غلواء القومية اللتين سببتا الأزمات السياسية و الثقافية في الدولة، لكن هذه المهمة لا يبدو أنها سهلة، خصوصا و تصريحات جنرالات الجيش و تلويحات المحاكم الدستورية لا تنفك مهددة سير إصلاحات الحكومة، و بالرغم من هذا إلا أنـــــــــه يمكن القول بأن المجتمـــــــع التركي في طريقه إلى التغيير، و محـــــاولات حرفه عن هذا التغيير تمثـل حالة استثنائية طارئـــة، و بمكن للتغيير الجذري الذي شهدته الدولة التركية في الثلث الأول من القرن الماضي أن يعود للظهور و بشكل معاكس و بحدة أقل مرة اخرى في الثلث الأول من هذا القرن بدليل أن الهوية الثقافية التي تم تهميشها في الفترة السابقة يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة أخرى في هذه المرحلة.

المرتكزات الإستراتيجية لسياسات تركيا الإقليمية الجديدة :

بعد تولي حزب العدالة و التنمية مقاليد الحكم في تركيا طرأ تغيير عميق على مفهوم السياسة الخارجية، و قد كان للمنظر أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية زمام المبادرة في تغيير هذه السياسة. و انطلاقا من هذه الاعتبارات سوف يتم تناول السياسة التركية في دوائرها الإستراتيجية في إطار هذه السياسة الخارجية الجديدة ، ففي كتابه "العمق الإستراتيجي" و في مقالاته التي نشرها في الفترة الأخيرة ساعد أوغلو على تشكيل أسس السياسة الخارجية التركية وفق مبادئ محددة و واضحة، تعتمد في الأساس على مقومات تاريخية و ثقافية و جيوسياسية و تستند إلى عمق استراتيجي[1].

و تهدف هذه السياسة إلى تبني مبدأ أن لا يبقى لتركيا أي عدو لتجاوز المشكلات التي عانت منها تركيا في محيطها. و على هذا النحو، انتهجت السياسة الخارجية التركية مقاربة تهدف إلى حل مشاكلها مع جيرانها، و هذا العامل بدوره أهل تركيا لأن يكون بإمكانها صياغة الأمن للمنطقة و تصدير الاستقرار إلى

[1] Joshua Walker, "Learning Strategic Depth: Implications of Turkey's new foreign policy doctrine," **Insight Turkey**, Vol. 9, No. 3, 2007 ,pp. 32–47

محيطها. و بدت ثمار هذه المقاربة واضحة في سياسة تركيا إزاء دوائر نفوذها الإستراتيجي [1].

و المبدأ الذي يحرك تركيا في سياستها الخارجية الجديدة و في تحركاتها هو مبدأ استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية و الدبلوماسية عوضا عن استخدام القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية. و مع نظر تركيا لنفسها باعتبارها دولة مركزية إزاء القوقاز و آسيا الوسطى، استغلت أنقرة موقعها الاستراتيجي لتفاوض من أجل تحصيل مكاسب في علاقتها بالقوى الكبرى الأخرى.

و في هذا السياق عملت على لعب دور الدولة المركزة مستفيدة من موقعها الجيوسياسي الذي تتمتع به، مما انعكس في قوة التأثير التركي في المحيط الإقليمي. و يرسخ هذا الأمر مسعى تركيا لسد احتياجاتها من الطاقة و رغبتها في فتح أسواق أمام منتجاتها.

يثور التساؤل حول ترتيب أولويات هذه الدوائر الإقليمية المتعددة لتركيا، وما إذا كانت بعض الدوائر تحظى بأهمية خاصة مقارنة بدوائر أخرى، بحيث تصبح أدوار تركيا في الدوائر الثانوية هي مجرد أدوار مشتقة من أو مساندة لأدوارها في الدوائر الأساسية .

فمن جانب يعطي خطاب حزب العدالة والتنمية المعلن الأولوية لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي ودوله، إذ ورد في برنامج الحزب أنه : " ينبغي أن تستمر العلاقات مع الأمم الأوروبية على قمة قائمة أولويات السياسة الخارجية التركية " . وتكرر مثل هذا الأمر في خطاب غول حول برنامج الحكومة الأولى للعدالة والتنمية أمام البرلمان في 23 نوفمبر 2002 ، حيث ذكر في مقدمة الجزء الخاص بالسياسة الخارجية أن : " على تركيا أن تعيد تعريف أولويات سياساتها الخارجية وفقًا للحقائق الإقليمية والعالمية المتغيرة، وأن تؤسس توازنًا جديدًا بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية ." وذكر بعد ذلك مباشرة أن : " العلاقات مع الدول الأوروبية ستستمر في احتلال أعلى مستوى في أجندة السياسة الخارجية لتركيا بل إن بعض تصريحات مسؤولي العدالة والتنمية مالت إلى تبرير التدخل التركي في بعض أزمات منطقة الشرق الأوسط- الخارجة عن نطاق الاهتمامات التركية التقليدية - بأن ذلك من شأنه تحقيق مصالح تركيا، وتعزيز أهميتها الاستراتيجية وفرص انضمامها للاتحاد الأوروبي، وهو ما ظهر بوضوح إبان التعامل مع العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان في 2006. [2]

[1] Kemal Kirisci, "The Transformation of Turkish Foreign Policy", **New Perspectives on Turkey**, No. 40, 2009 pp. 29-34.

[2] محمد نور الدين ، "حوار أحمد داوود أوغلو:الاستراتيجية التركية الجديدة". **شؤون الأوسط** ،العدد 116 ، ص ص 141-145.

وعلى الجانب الآخر، يدافع أوغلو عن تساوي دوائر السياسة الخارجية التركية في الأولوية والأهمية، موضحًا أنه : " لا يوجد أي تناقض في سياسة تركيا الخارجية، وكل علاقات تركيا هي جزء من صورة أو إطار استراتيجي متكامل، فلا وجود لعلاقات أساسية وأخرى ثانوية، بل علاقة موازاة بين السياسات تجاه هذه الدوائر " .[1]

وفقًا لهذه الرؤية، تصبح العلاقة بين هذه الدوائر قائمة على التكامل والتعزيز المتبادل، أي يصبح نشاط السياسة الخارجية التركية تجاه كل من هذه الدوائر مصدر تعزيز لأدوارها ومكانتها ونفوذها وتأثيرها في الدوائر الأخرى . وبنفس المعنى لا يتم النظر إلى أي علاقة باعتبارها بديلة لعلاقة أخرى، فالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي والغرب لا تتطلب قطع العلاقات مع الشرق الأوسط، والعكس صحيح . وكرر أوغلو تأكيد هذا المعنى في أكثر من مناسبة، لاسيما في الحالات التي كانت تركيا تواجه فيها باتهامات تغليبها لأحد الدوائر على حساب الأخرى. وظهر ذلك مثلا أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة في نهاية 2008 وبداية 2009 والتي صاحبتها انتقادات لفظية قوية من أردوغان ضد إسرائيل، مع إبدائه درجة أكبر من التفهم والتأييد لموقف حماس .حيث رد أوغلو في مؤتمر صحفي في أسطنبول في يناير 2009 على الانتقادات الموجهة لتركيا بأنها تنحرف بعيدًا عن الكتلة الغربية، بأن " تركيا لا تستطيع أن تعطي الأولوية لعلاقاتها مع الشرق أو الغرب، إذ أنها تتبع سياسة خارجية متكاملة، وبالتالي لا يمكنها أن تقدم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على حساب علاقاتها مع الشرق الأوسط، والقوقاز أو البلقان، أو العكس." فكلما عمق المنظور الأوروبي، زاد نفوذ تركيا في الشرق الأوسط .وكلما زاد ثقل تركيا في الشرق الأوسط، نمى تأثيرها في الاتحاد الأوروبي .[2]

في هذا الإطار، يفسر أوغلو وقيادات حزب العدالة و التنمية ما يبدو في بعض الأحيان من زيادة الاهتمام التركي ببعض الدوائر وفتوره في دوائر أخرى، على نحو مغاير نسبيًا للاجتهادات التحليلية في هذا الصدد .فالملاحظ أن هذه الظاهرة دفعت بعض المحللين إلى التأكيد على حدوث تغيرات في أولويات دوائر السياسة الخارجية في رؤية حكومة العدالة، والتمييز بين مراحل مختلفة داخل هذه الرؤية باعتبارها بدأت أوروبية التوجه حتى نهاية 2005 ، ثم فتر هذا البعد الأوروبي، مع زيادة النزعة القومية في خطاب الحزب، وتحول الحزب وحكومته نحو التركيز على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى .وتختلف التحليلات في

[1] **المرجع نفسه** ، ص 152.

[2] Soner Cagaptay,"Secularism and Foreign policy In Turkey : New Elections, Troubling Trends", **Policy Focus**, Washington , DC : The Washington Institute For Near East Policy, No.76 , 2007 , pp.76-80.

تفسير مصادر هذا التغير، إذ ترجعها أحيانًا إلى مصادر موضوعية مرتبطة بتغيرات داخلية وخارجية، فرضت الاهتمام بقضايا وأزمات معينة، (مثل قضايا لبنان، والأكراد في شمال العراق، وتطورات غزة)، مقارنة بفتور نسبي على المسار الأوروبي بعد وصول قيادات معارضة لانضمام تركيا مثل ميركل و ساركوزي[1] .

بينما تذهب تحليلات أخرى إلى أن هذا التغير إنما يعبر مراحل تكتيكية موجودة ابتداء في رؤية الحزب الذي استخدم التوجه الأوروبي كغطاء يعزز موقفه داخليًا، والتمهيد لتحويل توجهات السياسة التركية بعيدًا عن الغرب، وباتجاه الشرق والعالم الإسلامي بصورة متزايدة تتناسب مع نجاح الحزب في إضعاف المعارضة وترسيخ مكانته داخل تركيا، وفي إطار أجندة تدريجية لأسلمة تركيا .

ويطرح أوغلو تفسيرًا مختلفا نسبيًا لمسألة تفاوت النشاط التركي بين دائرة إقليمية وأخرى. فهو ينكر ابتداء فكرة إظهار الحزب خلاف ما يبطنه، ويؤكد على أن الحزب يطرح رؤية قوامها التكامل بين نفوذ تركيا في الدوائر المختلفة .لكنه لا يستبعد إمكانية تأثر أولويات الحزب بالتغيرات الموضوعية الإقليمية والدولية، التي قد تزيد من إلحاح قضايا واقعة في دوائر معينة، أو تفضي إلى صعوبة التعامل مع قضايا في دوائر أخرى، بما يؤدي إلى نشاط تركي في الدوائر الأولى ، وتراجع نسبي لهذا النشاط في الدوائر الثانية . وفي كل الأحوال، تظل تركيا متمسكة بعدم التضحية بأدوارها ومكانتها في أي الدوائر الإقليمية، حتى تلك التي تفرض الظروف تقليل النشاط التركي فيها بصفة مؤقتة .فأحد مصادر قوة تركيا كدولة مركز– وفقًا لأوغلو - هو : " قدرتها على انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد في كل وقت، وإذا ما ظهر ضعف تركيا في بعدٍ ما، تتواصل الأبعاد الأخرى من دون التأثر بذلك .في حين يتم ترميم البعد الضعيف بعد فترة من الزمن " ، فتركيا " دولة تملك القوة التي من شأنها خلق كل أنواع البدائل في سياستها الخارجية، في كل لحظة، وذلك ضمن ديناميكياتها الطبيعية، وليس هربًا للبحث عن البديل . بعبارة أخرى، يلفت أوغلو الانتباه إلى ضرورة التخلي عن التقييم اللحظي أو قصير الأمد للسياسة الخارجية التركية بالتركيز على موقف تركيا في مدى زمني محدود، حيث أن السياسة الخارجية التركية عملية متصلة متكاملة طويلة الأمد، قد تشهد بطبيعتها تركيز الاهتمام على قضايا معينة كل فترة، إلا أن الرؤية التركية تقوم على التكامل بين الدوائر المختلفة على المدى الطويل . وبهذا المعنى يرفض أوغلو الإدعاءات بتحول مركز السياسة الخارجية التركية

[1] Marcie J Patton,"AKP Reform Fatigue in Turkey: What Has Happened to the EU Process?", **Mediterranean Politics**, Vol.12, November 2007,pp. 339 -358

نحو الارتباط بمحاور الشرق الأوسط وقضاياه بدلا من الغرب، موضحًا استمرار الالتزام التركي بمساعي عضوية الاتحاد الأوروبي كهدف له الأهمية القصوى [1].

ويتشابه تحليل أوغلو إلى حد ما مع الملاحظة التي يثيرها ليسير حول ضرورة التمييز بين "نشاط" (Energy) السياسة الخارجية من جهة و"توجهها" (Orientations) من جهة أخرى. فوفقاً لـ يسير ، فإن زيادة اهتمام تركيا وتنشيطها علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وروسيا لا تعنى بالضرورة تحول التوجه الخارجي لأنقره أي مركز جانبية المصالح التركية بعيدًا عن الغرب، لاسيما أن هذا النشاط يمثل نتيجة طبيعية لزيادة بروز مشكلات الشرق الأوسط، واحتلالها الأولوية في قائمة مصادر تهديد المصالح التركية، وذلك بشكل متزايد منذ نهاية الحرب الباردة بشكل عام، وبعد احتلال العراق بشكل خاص .كما أن النشاط التركي في الدائرة الشرق أوسطية يظل أقرب إلى معالجة وضع غير طبيعي قام على غلبة الصور السلبية المتبادلة والتوجهات الانعزالية والصراعية في علاقات تركيا بالمنطقة ودولها [2].ومن ثم فإن زيادة النشاط التركي في الشرق الأوسط، إنما يتم في إطار استمرار أولوية التوجه الغربي للسياسة التركية، ومن ثم يصبح التساؤل المحوري هو ما إذا كان الغرب يستطيع الاستفادة من هذه الوجهات الجديدة لنشاط السياسة الخارجية التركية في تحقيق مصالحه فعلا .

مكانة تركيا الإقليمية و مجالات دورها :

تطرح خطابات العدالة والتنمية موضوعات وجوانب متعددة لأدوار تركيا الإقليمية، وتشكل هذه الجوانب امتدادًا طبيعيًا لرؤية الحزب للعالم ومكانة تركيا فيه كدولة "مركز" ، والتوجهات "التعاونية " الدافعة لأدوارها على المستويين العالمي والإقليمي، فجوهر "الدور الجامع" الذي يؤكد عليه الحزب هو أن تؤدي تركيا دور" مركز تحقيق الأمن والاستقرار " في الأقاليم المتعددة التي تنتمي إليها وتؤثر فيها بحكم طبيعتها كدولة مركز، بما فيها منطقة الشرق الأوسط.

ويذهب أوغلو في هذا السياق إلى أن النتيجة الأكثر أهمية لإعادة تعريف مكانة تركيا كدولة مركز تتمتع بالعمقين الجغرافي والتاريخي هي " أن تتخلى تركيا عن دورها كدولة طرفية أو هامشية باعتباره جزءًا من الماضي، وأن تشغل مكانة جديدة ملائمة لها كدولة مركز ، أي الدولة التي لا تكتفي بتحقيق الأمن والاستقرار والنظام لنفسها فقط، بل توفر هذه العناصر الشرق للمناطق المجاورة لها" [3] ، وينطبق الأمر ذاته على منطقة الأوسط؛ حيث يذكر أوغلو أنه " لا ينبغي

[1] Ian Lesser, **Beyond Suspicion: Rethinking US-Turkish Relations**. Washington,DC:Woodrow Wilson International Center for Scholars , 2007, p.42.

[2] **Ibid**,p.45.

[3] Davutoglu, Ahmet, "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007", **Insight Turkey**,10 (1), 2008 , 77-96.

أن يُنظر إلى وجود تركيا في مركز الشرق الأوسط على أنه أمر سلبي أي أنه سيكون على شكل حروب على سبيل المثال ، فما أقصده بدولة مركز هو أنها ستكون موجودة في لب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية" [1] وفي تأكيد على نفس المعنى، خلص غول في خطابه المعنون "تركيا والعراق والشرق الأوسط :آفاق مستقبلية " أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في فبراير 2007 إلى أن : " تركيا، بقوتها العسكرية، ونموها الاقتصادي، وقوتها الناعمة، تمتلك مركزًا فريدًا من أجل دفع السلام والأمن والرخاء لصالح جميع الشعوب في الإقليم الواسع الذي تنتمي إليه"، مؤكدًا أن تركيا "ستواصل دورها كقوة في جانب الحرية والاستقرار" [2] .

ويمكن التمييز بين الأبعاد الأمنية العسكرية والسياسية والاقتصادية والقيمية المعنوية للدور التركي، وذلك وفقًا للتصنيف الذي اقترحته ويتش *Wish* في دراستها حول "صانعي السياسة الخارجية وتصوراتهم لأدوار دولهم"[3] ، حيث صنفت مضمون الأدوار وفقًا لمعياري طبيعة القضايا والآليات الغالبة على كل دور .وسيتم تناول هذه الأبعاد وفقًا للترتيب الذي تظهر به في الخطاب التركي، الذي يعطي الأولوية للأبعاد "الناعمة" - السياسية والمعنوية والاقتصادية – على الأبعاد الأمنية العسكرية، وذلك على النحو التالي:

1 -الأدوار السياسية - الدبلوماسية: يؤكد الخطاب التركي المعلن على ضرورة الاهتمام بالآليات الدبلوماسية لمعالجة خلافات تركيا مع دول المنطقة ومشكلات المنطقة بوجه عام ، بدلا من الإبقاء عليها أو الاستفادة من استمرارها أو تصعيدها . فوفقًا لعبد الله غول فإن" اقتراب الحكومة التركية يقوم على التركيز : Problem Solving Approach فبدلا من الاستفادة من الصراعات أو على حل المشكلات استمرارها، اختارت تركيا التركيز على مزايا حل الصراعات والتوصل إلى الصيغ التوفيقية" [4] ، وبهذا المعنى ، تؤكد الحكومة التركية أهمية المبادرة والتحرك والتغيير بدلا من الاكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن" اللا حل هو الحل"، على أن يحكم هذا التحرك التحول من منظور المباريات الصفرية Zero Sum Game (حيث يمثل مكسب أي طرف بالضرورة خسارة للطرف الآخر) إلى تصور إمكانية التوصل إلى صياغات توفيقية

[1] Ana Almuedo," New Turkish Foreign Policy towards the Middle East: Neither so New, Nor so Turkish" , **papers euromesco** , European Institute of the Mediterranean (IEMed.) spain : catalonia , September 2011, pp 15-16 .

[2] Gül,Abdullah , "Turkey's role in a changing Middle East Environment", **Mediterranean Quarterly**, *Vol* 15, Number 1, Winter 2004 , pp 5- 7 .

[3] Naomi Bailin Wish, **Op.cit**, pp 532-533.

[4] Gül,Abdullah , **Horizons of Turkish Foreign Policy in the New Century** , july 2007, http://www.mfa.gov.tr/data/BAKANLIK/BAKANLAR/AbdullahGul_kitap.pdf.

وتحقيق مكاسب مشتركة Win-Win Solutions،[1] و يمكن تحديد أهم الملامح المعلنة للأدوار السياسية-الدبلوماسية المعلنة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط فيما يلي:

أ-التواجد في الأزمات والميل إلى إطلاق المبادرات في إطار حل الصراعات وتعزيز

العلاقات بين تركيا ودول المنطقة : ويختلف هذا الطابع المبادر جذريًا عن السياسة الخارجية التركية التقليدية القائمة على إبقاء الوضع القائم، والميل إلى تبني سياسات خارجية" حذرة"[2]، فالدبلوماسيون وصناع القرار الأتراك مالوا عادة إلى إتباع الأساليب والطرق المألوفة، وتجنب المخاطرة، وهي خصائص ساهمت في استمرار تعايش تركيا مع العديد من المشكلات في علاقاتها الثنائية بدول جوارها، مع عدم المبادرة لمحاولة حلها . وعلى العكس من ذلك جاء أردوغان ليؤكد على أهمية السعي إلى التغيير وأهمية المبادرة ومبدأ "السبق بخطوة واحدة"، أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبدء بتقديم مبادرات وخطوات تشي بالاستعداد للتفاوض والحل السلمي .وقد أثار ذلك انتقاد بعض الأطراف التركية لأردوغان وسياسته بوصفه يقدم تنازلات مجانية عن المصالح التركية، ويغري الأطراف الأخرى بتكثيف الضغوط عليها لتقديم المزيد من التنازلات[3] . ويتفق هذا النهج المبادر مع تصور أوغلو الذي يقدم طرحًا مغايرًا لدلالات المبادرة، باعتبارها تعكس قوة الطرف المبادر لا ضعفه، حيث أن : "الضعف بعينه هو اعتبار جار ما غير موجود، وإتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه .كما أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة ، يظهر واثقًا من نفسه ومن قدراته ." [4]

وظهرت تطبيقات هذا الطابع المبادر في التحركات التركية النشطة لمواجهة المشكلات والقضايا العالقة في علاقاتها الثنائية، وتطوير علاقاتها مع دول الجوار، في إطار تبني حكومة العدالـة العلني لمبـدأ "خفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفرZero-Problems With Neighbors وهو مفهوم تكرر كثيرًا في تصريحـات كل من غول و أوغلو ، ويفترض أن هذا المبدأ لا يقوم على تهدئة المشكلات أو خفضها فقط، "بل القضاء عليها نهائيًا"، واعتمدت الحكومة التركية على عقد لقاءات دورية بمستويات تمثيل مرتفعة مع دول الجوار

---

[1] Kemal Kirişci, "Turkey's Foreign Policy In Turbulent Times", **Chaillot Paper**, Paris : European Union Institute for Security Studies ,No 92, 2006 , pp 62-65.

[2] مالك مفتي ، **"الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية" ، سلسلة دراسات عالمية**، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 27، 1999 ، ص ص 37- 39 .

[3] Kemal Kirişci, **Op.cit** ,49.

[4] داود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص ص 249-248

كجزء أساسي من هذه السياسة كتطبيق لمبدأ الدبلوماسية المنتظمة والمتواصلة Rhythmic Diplomacy القائم على الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى . وتكفي الإشارة إلى التطورات الإيجابية في علاقات تركيا مع سوريا والعراق وإيران كنماذج لنجاح الاستراتيجية التركية على هذا المستوى[1].

ولا يقتصر هذا النزوع نحو المبادرات على مستوى العلاقات الثنائية لتركيا ومعالجة مشكلاتها مع دول الجوار، وإنما يمتد إلى المستوى الإقليمي، حيث تنشط الدبلوماسية التركية في طرح المبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية .وأكد أوغلو هذا المعنى بوضوح فور توليه وزارة

الخارجية في ماي 2009 حيث تعهد خلال حفل التسليم والتسلم مع وزير الخارجية السابق باباجان بأن على تركيا أن تكون إحدى أهم القوى الدولية، وأنها ستكون" دولة فعل وليس دولة رد فعل تذكر فقط بأزماتها الداخلية، بل دولة ُتستشار في كل قضايا المنطقة والعالم"، وتأكيده أن تركيا لم تعد بلدًا يمارس سياسة رد الفعل حول الأزمات، بل يستشعرها قبل بروزها ويتدخل فيها في شكل فاعل [2].

وثمة نماذج متعددة لهذه المبادرات مثل: دعوة تركيا لإنشاء آلية "اجتماعات دول جوار العراق" التي مثلت أول آلية إقليمية مباشرة للتنسيق الإقليمي بخصوص القضية العراقية

وتطوراتها قبيل حرب الاحتلال الأمريكي وفي أعقابها، ومبادرة "الصناعة من أجل السلام"

والتي تولد عنها إنشاء ملتقى أنقرة للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا، فيما شكل محاولة لمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أطرافه، فضلا عن الدعوة إلى إعادة إحياء مشروع أوزال لأنابيب السلام، والدعوة إلى إقامة منطقة صناعية حرة شمال العراق بمشاركة تركيا واليابان ودول أخرى [3].

[1] Dorothée Schmid, **la Turquie au Moyen-Orient : le retour d'une puissance régionale** ? , France : IFRI , Décembre 2011 , pp 53-57.

[2] Bülent Aras, "Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy" , **Seta policy brief** , Washington dc : Foundation for Political, Economic and Social Research, Brief No: 32 , May 2009 , p 3 .

[3] Carol Migdalovitz , **CRS Report for Congress , Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S.views** , November 2010 , pp 6-15 , in : http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34642.pdf

ب - تفضيل الاقترابات البناءة Constructive Approach **القائمة على الانخراط لا العزل والحصار:** تؤكد الحكومة التركية أهمية تقديم الآليات الدبلوماسية القائمة على الحوار لمعالجة الخلافات، وذلك قبل اللجوء إلى استخدام آليات الضغط والعقاب والحصار والعزل، باعتبار أن الآليات الأخيرة الأخير لا تحقق الأمن في المنطقة، وإنما تفاقم من حالة عدم الاستقرار فيها، وتدفع أطراف الصراع إلى المزيد من التشدد، وتقلل إمكانية التأثير على مواقفهم .ودفع ذلك بعض التحليلات إلى التأكيد على أن الرؤية التركية أقرب إلى نظيرتها الأوروبية منها إلى تلك الأمريكية، إلا أن رؤية حكومة العدالة وممارستها لا تربط نطاق تبني تركيا هذا الاقتراب بتوجهات الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، حيث تدافع عن إقدام تركيا على تبني مثل هذا الاقتراب "البناء" بشكل منفرد في بعض الأحيان؛ إذ يفتح ذلك قنوات للاتصال مع هذه الأطراف المستبعدة، وهو ما يسمح بتوظيف مكانة تركيا وقدراتها لنقل رسائل تحقق الأهداف المبتغاة من الحصار على نحو أكثر فاعلية، ويوازن ذلك التأكيد التركي على أن مجرد الاتصال لا يعني الانحياز إلى طرف معين، إذ يظل الأكثر أهمية هو" مضمون الرسائل التي يتم نقلها ، "وظهر ذلك في حرص تركيا على الاستمرار في التواصل مع مختلف أطراف محور" الممانعة "مثل سوريا وإيران وحماس وحزب الله، وذلك على الرغم من الضغوط الأمريكية الإسرائيلية عليها[1].

ويولي الخطاب التركي أهمية استثنائية في هذا السياق للانخراط التركي مع سوريا، في إطار التأكيد على أهمية سوريا كبوابة لأدوار تركيا في الشرق الأوسط، وكمفتاح لمعالجة العديد من قضاياه، فبعد تأكيده وجود علاقات قربى وتاريخ مشترك واقتصاد متبادل بين الجانبين، ذكر أوغلو-في حواره مع صحيفة الحياة على هامش زيارته لسوريا في ماي 2009 أن سوريا هي الدولة الوحيدة في المنطقة المتصلة جغرافيا بمناطق النزاع والخلاف التي توتر

الشرق الأوسط، سواء في العراق أو فلسطين أو لبنان، وهو ما يعزز أهمية سوريا الاستراتيجية في حل الخلافات في المنطقة ، حيث أشار أوغلو إلى أنه عندما طلب الغرب من تركيا عزل سوريا وحصارها، فإن الجانب التركي أكد أن غير ذلك غير ممكن لأنه فيه عزلا لتركيا أيضًا. فالحدود التركية السورية هي الأطول جغرافيا إذ تمتد إلى حوالي 900 كيلومتر، وتكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى أن تركيا كانت أغلقت حدودها مع أرمينيا بسبب الخلاف حول ناجورنو كارباخ منذ 1993 ، وكذلك الطابع الجبلي للحدود التركية البرية مع إيران وعدم نشاط الحركة على جانبيها، فضلا عن صعوبات التواصل مع العراق نتيجة وجود

[1] Mesut özcan , "From Distance to Engagement: Turkish Policy towards the Middle East, Iraq and Iraqi Kurds", **Insight Turkey** , vol 13 , N 02 , 2011 , pp 74-76.

حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، ومن ثم تبقى لتركيا حدودها مع سورية، فإن هي سعت إلى عزل سورية فإنما تكون– أي تركيا - قد سعت في الواقع إلى عزل نفسها عن محيطها الشرق أوسطي[1] .

وتضع الحكومة التركية كذلك تطور علاقاتها بإيران في إطار التأكيد على أهمية الانخراط الإيجابي، وهو موقف ما زال مستمرًا على نحو تكشفه تصريحات وزير الخارجية التركي أوغلو في أكتوبر 2009 بأن تركيا-من خلال جهودها الدبلوماسية وعضويتها في مجلس الأمن -ستبذل جهدها من أجل المعالجة السلمية لأزمة البرنامج النووي الإيراني، وعدم فرض أي عقوبات اقتصادية على إيران، حيث أن مثل هذه العقوبات تضر بالشعب الإيراني، وتهدد مصالح دول الجوار ، وقد كرر أردوغان ذات التعهدات خلال زيارته لطهران في ذات الشهر، حيث أكد على أن الغرب سيدرك مغزى التحركات التركية للتقارب مع إيران عندما يدرك أهمية إيران في تحقيق الاستقرار في المنطقة لاحقًا، كما اعتبر أن التعاون التركي مع إيران في مجال الطاقة سيشكل نموذجا يحتذيه الغرب في الانفتاح على إيران.[2]

وفي السياق ذاته، قام الموقف التركي على ضرورة عدم عزل حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأهمية التواصل معها لدفعها لتحمل مسؤولياتها في عملية السلام، ورفض منهج الحصار والعزل باعتباره يدفع الحركة باتجاه مزيد من التشدد في مواقفها، بالإضافة إلى تكاليفه الإنسانية الباهظة على سكان قطاع غزة .وقد حاولت تركيا، حتى قبل تكليف إسماعيل هنية رسميا بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، أن تعزز دورها كطرف ثالث في القضية الفلسطينية، حيث استقبلت أنقرة في 16 فبراير 2006 خـالد مشعل - رئيس المكتب السياسي لحماس – وعقد الأخير اجتماعًا مع وزير الخارجية التركي وموظفين في وزارة الخارجية ، وقد أدت الضغوط المتعددة – الغربية والإسرائيلية -التي تعرضت لها حكومة العدالة والتنمية نتيجة هذه الزيارة إلى تحجيم تحركات الحكومة التركية تجاه الحكومة الفلسطينية بزعامة حماس، وهو ما ظهر في عدم توجيه أي دعوة رسمية لإسماعيل هنية لزيارة تركيا رغم صفته الرسمية المستمدة من شرعية وصوله للسلطة عبر انتخابات ديموقراطية، وكذلك لم يقم الرئيس التركي سيزار بلقاء هنية أثناء زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة في يونيو 2006 ، حيث اكتفى بلقاء رئيس السلطة محمود عباس. [3]

[1] Dorothée Schmid , **Op.cit** , pp. 174-179.
[2] Serdar Poyraz, "Turkish-Iranian Relations: A Wider Perspective", **Seta policy brief** , Washington DC : Foundation for Political, Economic and Social Research, Brief No: 37 , November 2009 , p 3 .
[3] Mesut özcan, **Op.cit** , p.82.

ج -**رفض سياسات المحاور مع فتح قنوات اتصال مع جميع الأطراف**: يربط الخطاب التركي بين ابتعاد تركيا عن سياسات المحاور من جهة وتعزيز مكانة تركيا وقدرتها على التواصل مع مختلف الفاعلين في المنطقة من جهة ثانية، بما يُعزز أدوار تركيا كدولة مركز ووسيط وصانع سلام، ويتفق ذلك مع فكرة إخراج تركيا من كونها بلد "جبهة أو مواجهة" عضو في محاور وعداوات، إلى دولة "مركز" على مسافة من الجميع وفي الوقت ذات دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية[1] .

وسبق لأوغلو طرح هذا المبدأ في كتابه "العمق الاستراتيجي" على نحو أكثر استدعاء للمصالح الوطنية التركية، حين أكد أنه " يجب على تركيا الابتعاد عن الاستقطابات الثنائية التي تضيق ساحة مناوراتها، ومنع مجموعات التوازن المضادة المحتمل تشكيلها، والقيام بتطوير سياسات إقليمية في ساحة واسعة[2] ، فوجود تركيا خارج محاور التقسيم في المنطقة هو الذي يفسر النشاط المستمر لزيارات المسؤولين الأتراك لعواصم الشرق الأوسط سواء على مستوى رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الخارجية ، "فالقيادات التركية هي الوحيدة التي تستطيع الاتصال بجميع قيادات الشرق الأوسط" [3]. ويمكن لتركيا أن تمارس هذا الدور على مستوى علاقاتها بالجماعات و"الفاعلين من غير الدول " ذوي الانتماءات المختلفة داخل العراق أو لبنان مثلا ، أو على مستوى العلاقات بين الدول الرئيسية في المنطقة ذاتها .ويضرب أوغلو مثالا على ذلك بقدرة تركيا على التقريب بين مصر وإيران مثلا بما يخدم الاستقرار في المنطقة : " فإذا لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين دولتين قويتين مثل إيران ومصر، وإذا كانت قيادات الدولتين لا تلتقي مع بعضها البعض، فإن ذلك يقلل فرص تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ومن هنا تأتي ضرورة وجود دور طرف ثالث مهم مثل تركيا للتدخل وتأسيس قنوات للحوار السياسي بين الدولتين"[4].

مع ذلك يظل من الضروري الانتباه إلى الطابع المرن نسبيًا الذي تضفيه تركيا على هذا الرفض ، حيث تميز بين الرفض السلبي لسياسات المحاور والتقسيم القائم على الانعزالية، والرفض الإيجابي القائم على الانخراط في تفاعلات المنطقة ، (بما فيها تلك التي تستدعي أبعاد الانقسام المذهبي أو الإثني أو الأيديولوجي) ، بهدف السعي لتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة.

---

[1] Adam L.B, "Turkey's Foreign Policy In The AKP Era: Has Here Been A Shift In The Axis? ", **Turkish Policy Quarterly**, 2012 , p 56.

[2] مليحة ألتون إيشيك ، " الخيارات الإستراتيجية لتركيا ، إقليميا و دوليا و موقع الوطن العربي منها " ، **المستقبل العربي** ، العدد 382 ، ديسمبر 2010 ، ص ص 91-95.

[3] داود أوغلو ، **مرجع سابق** ، ص 439.

[4] Bayram Sinkaya, "Turkish-Iranian Relations and the role of ideology", **Journal of International Affairs** , Vol. 1, Spring 2005 , pp 2-9.

فالرفض التركي للتقسيم المذهبي للمنطقة، لم يكن من شأنه دفع تركيا إلى التخلي عن دورها في التدخل للوساطة بين الأطراف اللبنانية المختلفة، أو التدخل لتشجيع السنة على المشاركة في العملية السياسية في العراق، تخوفًا من اتهامها بالانحياز للسنة على حساب الشيعة، طالما كان الهدف من الانخراط التركي هو التقريب بين السنة والشيعة، وطالما كانت الاتصالات مع الأطراف السنية توازيها قنوات تواصل مع الأطراف الشيعية . وتطبيقًا لذات المبدأ، فإن تركيا قد تشارك في بعض الاجتماعات والترتيبات التي تنظمها الدول السنية، ويتعامل معها بعض المراقبين باعتبارها موجهة ضد إيران، لكن تركيا تظل حريصة على ألا تؤثر هذه المشاركات بالسلب على علاقاتها بإيران أو الشيعة في المنطقة [1].

ويظهر ذلك في حرص الخطاب المعلن على تأكيد عدم استهداف الانخراط التركي الدخول في سياسات المحاور المتصارعة، وهو ما ظهر مثلا في التأكيدات التركية و (المصرية) على أن آلية الحوار الاستراتيجي المصري-التركي (التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 2008) ، لا تستهدف إقامة محور سني في مواجهة تنامي الدور الإيراني في المنطقة ، بالإضافة إلى التصريحات العلنية، يستشهد الخطاب التركي بمؤشرات متعددة على رفض تركيا سياسات المحاور، من بينها "توازن" زيارات المسؤولين الأتراك لدول المنطقة[2]؛ وهو ما يظهر مثلا في زيارات رئيس الوزراء التركي إلى إيران وسوريا ولبنان والسعودية في ديسمبر 2006 ، وخطابه أمام جامعة الدول العربية في 2007 .

إن محصلة ما سبق هي تفعيل الدور التركي كوسيط على مختلف المستويات : بين دول المنطقة والخارج، وبين دول المنطقة وبعضها البعض، وبين الفاعلين دون مستوى الدولة . و قد عبر أوغلو– بعد توليه وزارة الخارجية –عن جزء من هذا التصور حين أكد إلى أن دور أنقرة يتجاوز تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين كي يشمل دفع عملية المصالحة العربية العربية بشكل عام، لاسيما بعد وصول الرئيس الأمريكي أوباما لسدة الرئاسة في الولايات المتحدة وتعبيره عن رغبته في حل الصراع العربي الإسرائيلي .

ويظهر ما سبق ضرورة التمييز بين وجود الأدوار التركية ونشاطها والاهتمام الإعلامي بها لاسيما في إطار محدودية تحركات بعض القوى الإقليمية الأخرى من جهة، وفاعلية الأدوار التركية من جهة ثانية ، فالطموحات التركية تقابلها العديد من المحاذير والكوابح والضغوط، أهمها أن الصراعات والقضايا الإقليمية تحتاج إلى أدوار أكثر نفوذا من أنقرة ، فالقدرات الدبلوماسية التركية،

[1] سمير العيطة وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص ص 571- 572.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 572.

والرغبة النشطة في القيام بوساطة لا تكفي وحدها للضغط على الأطراف المعنية ودفعها نحو قبول تسويات أو حلول، وذلك بخلاف أطراف أخرى تملك مثل هذه القدرات مثل الولايات المتحدة، وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي . ولا يعني ذلك افتقار تركيا إلى أوراق الضغط على الأطراف المختلفة، ولكن يظل المحك الأساسي هو الرغبة في استخدام هذه الأوراق وتوظيفها عند الضرورة، والقدرة على ذلك ، فتركيا تملك–نظريا -القدرة على التأثير على الأطراف الإقليمية، بما فيها إسرائيل والدول العربية وبخاصة العراق وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، من خلال ورقة المياه.

كما يمكن لأنقرة الإستفادة من علاقاتها الاقتصادية القوية والمتزايدة في مجالي التجارة والاستثمار مع الدول العربية، وكذلك تستطيع أنقرة توظيف علاقات التعاون العسكري مع إسرائيل للضغط على الأخيرة. لكن أوراق الضغط المذكورة ذات تأثير مزدوج، إذ أن التلويح باستخدامها للضغط والتأثير إنما يحمل مخاطر التقليل من المصالح والعوائد التركية، سواء الاقتصادية أو الاستراتيجية، ومن ثم فإن هذه الأوراق تظل رهن الإرادة السياسية واتخاذ القرار بتفعيلها للضغط على هذا الطرف أو ذاك .

2- الأدوار القيمية-المعنوية الدور التركي كنموذج : يطرح حزب العدالة والتنمية التجربة التركية كمثال ملهم للآخرين، مع إبداء الحذر والتحفظ على بعض التصورات المحيطة بهذا الدور، حيث يحرص مسئولو العدالة والتنمية في تناولهم لدور المثال أو النموذج على نفي أي سمات للاستعلاء أو الفرض عن النموذج التركي، دون إنكار إمكانية استفادة الأطراف الأخرى من الدروس التي تقدمها الخبرة التركية كـ "مثال ملهم" وذلك من منطلق الإرادة الذاتية لهذه الأطراف[1].

فقد حرصت حكومة العدالة على نفي صفة النموذج القسري عن تركيا واستخدام مفهوم المثال الملهم، والإشارة إلى الاعتماد على أدوات غير مباشرة لدفع دول المنطقة إلى الإصلاح، مع ضرورة مراعاة خصوصية كل دولة [2]. وتشكل هذه التحفظات وفقًا لبعض المحللين ديباجة متكررة في الخطاب التركي، يليها ذكر أبعاد النموذج التركي، وإظهار حرص تركيا على عرض تجربتها للآخرين كي يستفيدوا منها[3] . فمثلا، نفى وزير الخارجية الأسبق عبد الله غول في

[1] فؤاد السعيد ، "التحيزات الإيديولوجية في القراءات العربية للنموذج التركي" ، **مجلة شرق نامه** ، القاهرة : مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية ، العدد 07 ، أكتوبر 2010 ، ص – ص 92-93.

[2] Senem Aydın-Düzgit, E. Fuat Keyman, "Democracy Support in Turkey's Foreign Policy", **The Carnegie Endowment for International Peace** , March 25, 2014 , In : http://carnegieendowment.org/2014/03/25/democracy-support-in-turkey-s-foreign policy/h5ne

[3] علي حسن باكير ، " تركيا الجديدة : العود الإقليمي و صراع الأجندات " ، **مجلة مدارات إستراتيجية** ، اليمن : مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية،

خطابه في الأردن في جوان 2003 أي مسعى تركي لفرض نموذج معين على الدول الأخرى، لكنه ذكر بعد ذلك أنه" يمكن للخبرة التركية أن تشكل مصدرًا لإلهام بعض الدول الأخرى." تدور هذه الخبرة حول جهد لتحقيق الديموقراطية، والحقوق والحريات المدنية، واحترام حكم القانون، والمجتمع المدني، والشفافية، والمساواة بين النوعين وزاد جول في تفصيل هذه القائمة لتشمل اثني عشر عنصرًا، تتضمن أبعادًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي :" احترام كامل لحكم القانون، وسلطة قضائية فعالة، وشفافية جهاز الدولة، واحترام الحقوق والحريات الفردية، وتشجيع المشاركة السياسية والاقتصادية، والمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية مع تمتعها بالمساواة في الحقوق، والمحاسبة، ومكافحة الرشوة والفساد والمحاباة، ومنع إساءة استغلال الموارد مع رقابة المجتمع كله على تحقيق ذلك، وزيادة المساواة في التعليم، والتمسك بحقوق الطفل، التغلب على الفجوة بين الريف[1] .

ويشير الخطاب التركي المنشور على موقع وزارة الخارجية التركية، والمتكرر في تصريحات وزير الخارجية وغيره من المسؤولين، إلى اضطلاع تركيا بدور نشط من أجل دعم الديموقراطية، ومبادرات الإصلاح في المنطقة من خلال مشاركتها كـ "شريك ديموقراطي" في قمة الثمانية الكبار G8 Summit جوان 2004 ، ومشاركتها في رئاسة حوار دعم الديموقراطية Democratic Assistance Dialogue (DAD) مع اليمن وإيطاليا، وهي إحدى الآليات التي أرستها مبادرة الشرق الأوسط الكبير ، وشاركت تركيا بنشاط في الاجتماع الرسمي الأول لهذا المنتدى في نوفمبر 2004 في روما، ثم في الاجتماع الثاني في المغرب في ديسمبر 2004 [2]. واستهدفت هذه الاجتماعات تشجيع التزام دول الشرق الأوسط وشركائهم الثمانية الكبار في التنمية والإصلاح، والتعريف بالتوجهات العامة لهذه الشراكة من أجل مستقبل مشترك .وقد استضافت إسطنبول الاجتماع الفكري الأول الذي خصص لقضية تمكين المرأة في الحياة العامة، وذلك في يونيو 2005 ، بمشاركة 37 منظمة غير حكومية وممثلين عن ست حكومات من الدول العشرين الأعضاء في المنتدى ، كما يؤكد المسؤولون الأتراك في خطاباتهم المختلفة على تفعيلهم الدور الإصلاحي التركي من خلال مخاطبة الدول العربية

السنة 1، العدد 1، نوفمبر – ديسمبر 2009 ، ص ص 111 – 112 .

[1] Abdullah Gül, **Ibid** , p 450.

[2] Kohei Imai, "Turkey's Norm Diffusion Policies toward the Middle East: Turkey's Role of Norm Entrepreneur and Norm Transmitter", **The Turkish Yearbook of International Relations** , Vol. 42 , 2011, pp 52-53 , in : http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/1672/17832.pdf , accessed March 11, 2014 .

والإسلامية عبر المنظمات التي عززت تركيا من مشاركتها ونشاطها فيها، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها[1] .

3-الأدوار الأمنية-العسكرية : يقصد بالأدوار الأمنية أو الدفاعية تلك الأدوار المتصلة بالحفاظ على أمن وتكامل الإقليم الخاص بالدولة أو حلفائها والمتعاونين معا في مواجهة التهديدات، أو إعاقة جهود أعداء الدولة عن تحقيق مثل هذه الأهداف الدفاعية / الإقليمية . ويمكن التمييز بين شكلين للتحركات التركية في هذا السياق، وذلك على النحو التالي:

أ-الأدوار الأمنية التعاونية والترتيبات الأمنية التنسيقية الإقليمية : قام خطاب حكومة العدالة والتنمية في هذا الإطار على التركيز على مفهوم "الأمن المشترك" Common Security أو "الأمن للجميع" باعتباره المبدأ الأول الحاكم لتوجهات السياسة التركية في المنطقة، ويعني ذلك تجنب تبني الاقترابات التي تستهدف تحقيق أمن دولة واحدة أو مجموعة معينة من الدول على حساب دول أخرى في المنطقة ، وتجنب التركيز على تساؤلات "من مع من؟ " و"من ضد من؟" ، فالمطلوب وفقًا للمنظور التركي هو"الأمن المشترك للمنطقة ككل" ، انطلاقًا من التأثيرات السلبية الخطيرة لسياسات التقسيم والانحياز على استقرار المنطقة وأمنها ، حيث أن المدخل الوحيد لتحقيق السلام الحقيقي والاستقرار والأمن لأي طرف أو فاعل في المنطقة، هو تحقيق الأمن بشكل متساو لجميع الأطراف معًا ، " فالأمن الحقيقي للفلسطينيين ينبغي أن يساوي أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين ، و أمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني . و أمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر" [2].

و تؤكد الرؤية التركية على أهمية التنسيق المشترك من أجل التعامل مع بعض جوانب مشكلات الأمن الإقليمي التي تمثل تهديدات لأمن المنطقة ككل، ومحورية الدور التركي في هذا الخصوص كمركز لتعزيز التنسيق الأمني الإقليمي، وعادة ما يشير الخطاب التركي إلى آلية الاجتماعات التنسيقية بين دول جوار العراق وتطورها كنموذج ناجح نسبيًا لمثل هذا التنسيق. وتتبنى تركيا في هذا الصدد اقترابًا يقوم على بدء التنسيق الأمني على مستوى معين، وفي إطار التعامل مع قضايا محددة، مع توقع امتداد هذا التنسيق مع الوقت إلى ميادين أوسع نطاقًا، واحتمال تطوره إلى صيغ أكثر شمولا للتعاون الأمني في المستقبل . فـــالمطلوب وفقًا لغول هو:

[1] **Ibid**, pp 56-57.
[2] Aras Bülent, **Op.cit** , pp. 12-14.

" التزام تركيا ودول المنطقة والاتحاد الأوروبي والقوى الخارجية الأخرى بقواعد للسلوك Codes of Conduct وإجراءات لبناء الثقة وآليات لحل الصراع ، تتمثل في: احترام الوحدة الوطنية والتكامل الإقليمي، والالتزام بالحل السلمي للصراعات الإقليمية، وتكريس الجهود لمكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والشفافية في الشؤون العسكرية" [1].

يساعد التأكيد على مفهوم "الأمن للجميع" في توفير سند لعزوف تركيا عن ربط مصادر التهديد في المنطقة بفاعل أو فاعلين معينين على نحو دائم .فباستثناء حالة حزب العمال الكردستاني، يلاحظ أن الخطاب الرسمي التركي حريص على تجنب إدانة أطراف معينة، أو عدم تجاوز هذه الإدانة الطابع الجزئي المؤقت في مواقف الأزمات، وحال الاضطرار إلى ذلك. كما يفترض أن يساعد الطابع الكلي والتدريجي في الآن ذاته لمفهوم "الأمن للجميع" في تجنيب تركيا إلى حد ما ردود الأفعال التي قد تنشأ عن تقييم تحركاتها في إطار لحظي أو جزئي، كأن يتم النظر إلى اتفاقات التعاون الأمني بين تركيا من جهة ودول الخليج من جهة ثانية بأنه موجه ضد إيران، أو التعامل مع الاتفاقات الأمنية مع سوريا أنها على حساب التعاون التركي الإسرائيلي[2].

والواقع أن هذا الموقف التركي القائم على إعلان رفض سياسات المحاور والاستقطابات، وتأكيد التكامل بين تحركات تركيا في الدوائر المختلفة للتنسيق الأمني يثير العديد من الإشكاليات، فهذا الموقف لم يمنع طرح رؤى وتصورات مختلفة للدور التركي سواء من داخل تركيا أو خارجها، فنبه بعض السياسيين والمحللين إلى ضرورة التمييز بين مقتضيات الخطاب الرسمي والسلوك الفعلي للسياسة الخارجية التركية. . كما أن تركيا وإن كانت ترفض فكرة المحاور على أساس المذهب، فإن علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة وإسرائيل وعضويتها في حلف الناتو ودعمها لاستراتيجياته في المنطقة يجعلها منتمية فعليًا إلى ما يعرف بـ "محور الاعتدال" في المنطقة، وهو المحور الموجه بشكل أساسي ضد إيران، وبالتالي فإن الرفض الإيراني لبعض الترتيبات الأمنية التي تدافع عنها تركيا، مثل مبادرة تعاون إسطنبول، يجعل التحركات والرؤى التركية متعارضة مع الرؤى والمصالح الإيرانية بشكل يتناقض مع مقتضيات التنسيق الأمني التركي الإيراني إزاء قضايا أخرى[3].

[1] Abdullah Gül , **Op.Cit** , p. 7.
[2] Stephen Larrabee & Alireza Nader, "Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East", **Rand reports**, USA : Rand corporation , 2013 , pp 15- 16.
[3] Stephen Larrabee & Alireza Nader, **Op.cit**, pp 28-29.

ب -الأدوار الأمنية الصراعية ومبدأ التوظيف الذكي للقوة التركية : رغم التأكيدات التركية الرسمية على ضرورة تعزيز التنسيق الأمني وبناء الأمن المشترك، إلا أنه من الضروري الالتفات إلى حدود هذه المداخل في تحقيق الأمن الإقليمي، فمفهوم "الأمن" يقوم على افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في Common Security المشترك تجنب الحروب والصراعات والنزاعات، وأنه يمكن تجنب الصراع عبر استراتيجيات تؤكد على بناء الثقة المتبادلة وتخفيض مستويات المواجهة، واحتواء التصعيد، واستقرار الأزمات، وغيرها [1]. فالأمن المشترك لا يعني نزع السلاح أو ضبط التسلح أو التخلي عن قدرات الدفاع والردع، وإنما السعي نحو الاستقرار الأمني واحتواء الصراعات وتسويتها وليس بالضرورة حلها نهائيًا ، انطلاقًا من التأكيد على وجود مصلحة مشتركة في البقاء حتى بالنسبة للخصوم ، وفي هذا الإطار، تصبح الرؤية التركية أقرب إلى تبني مدخل" الأمن التنسيقي" Co-ordinated Security الذي لا يقلل من أهمية التحركات الانفرادية باعتبار هذا المدخل هو الأكثر تلاؤمًا مع الطبيعة الراهنة للسياق الإقليمي" الذي تسوده حالة تنافسية وسيطة لا تتضمن تعاونًا واضحًا، لكنها لا تتضمن أيضًا صراعًا مكشوفاً ، وبهذا المعنى فإن مقترحات تركيا للتنسيق الأمني لا تتعارض على الإطلاق مع حرية تركيا في التحرك الانفرادي من أجل تحقيق أمنها، فالاستراتيجية الأمنية التركية " تعتمد في ركنها الأساسي الأول على" امتلاك قوات مسلحة رادعة من أجل حماية مصالح تركيا القومية والتوازنات الموجودة ضد التهديدات المواجهة من حول تركيا. ولعل أحد أهم المؤشرات على استمرار تركيا في التأكيد على إمكانية تحركها انفراديًا لحماية أمنها هو قرارات البرلمان التركي في أكتوبر 2007 وأكتوبر 2008 وأكتوبر 2009 بتفويض الحكومة والجيش سلطة إرسال قوات تركية إلى العراق لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني[2] .فعلى خلاف الأدوار الأمنية السابقة التي تبرز فيها الأبعاد التعاونية بشكل أساسي، لا تخلو الأدوار التركية في المنطقة خلال فترة حكم العدالة من أدوار أخرى تقوم على استخدام الآليات العسكرية بشكل أكثر استدعاء لأبعاد الصراع .ويشير جول إلى هذه الأدوار كأدوار "اضطرارية" قد تجد تركيا نفسها مجبرة على القيام بها من أجل حماية مصالحها.

ويثور التساؤل في هذا السياق حول كيفية معالجة حكومة العدالة التعارض الظاهر بين هذه الأدوار الصراعية والأدوار التعاونية الأخرى لتركيا الغالبة على خطاب الحكومة ؟ يبرز في هذا السياق أهمية مبدأ التوظيف"الذكي" للآليات

[1] Ufuk Ulutaş , "turkish foreign policy in 2009: a year of pro-activity", **insight turkey-commentaries**,Vol.12, No 1, 2010 , pp 1-2.

[2] Altunişik, Meliha , "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East", **Insight Turkey**, Vol.10, No.2, 2008, p.47.

العسكرية الذي يطرحه أوغلو ، ويقصد بالطابع "الذكي" لتوظيف الآليات العسكرية تأجيل اللجوء إلى هذه الآليات إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والاقتصادية، انطلاقًا من أحد المبادئ الحاكمة للرؤية التركية هي إعطاء الأولوية للحوار كآلية أساسية لمعالجة الخلافات، بالإضافة إلى تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل . إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية الاعتماد على الآلية العسكرية لكن مع دمجها بالقوة الناعمة التركية، وذلك لتجنب الإضرار بالمصالح التركية، ويؤكد أوغلو هذا المعنى بقوله : "من الضروري أن يتم توظيف القوة العسكرية بشكل متماسك مع القوة الناعمة. فإذا لم يتم استخدام أشكال القوة هذه معًا، فإن أكثر العمليات العسكرية نجاحًا ستؤدي إلى نتائج مدمرة " [1].

ويشير أوغلو في هذا السياق إلى أن تركيا نجحت في الجمع بين القوة الرخوة والقوة الصلبة ، وتجنب الوقوع في الفخ الذي نصبه حزب العمال الكردستاني لتركيا لدفعها إلى تغليب استخدام الأداة العسكرية دون الدبلوماسية، بما كان سيؤدي إلى عزلة تركيا إقليميًا ودوليًا، وذلك من خلال استعداء تركيا على الجماعات الكردية شمال العراق، ثم ضد الحكومة العراقية، وأخيرًا ضد العالم العربي، والولايات المتحدة [2]، وهو ما كان من شأنه أن يضعف الدعم الذي يحظى به الموقف التركي بخصوص الاعتراض على ضم كركوك إلى الإدارة الكردية شمال العراق، والذي كان مقررًا له ديسمبر 2007 كحد أقصى. لكن تركيا تحملت تصاعد الهجمات في الفترة من 2005 حتى 2007 ، وعملت على استنفاد الآليات غير العسكرية، ثم قامت من خلال استنفاد جميع الخيارات غير العسكرية، PKK بإضفاء الشرعية على عملياتها ضد واستصدار قرار من البرلمان التركي، والتنسيق مع الولايات المتحدة ، والحصول على موافقة دول المنطقة إزاء العملية العسكرية التركية المحتملة، وفي مقدمتها سوريا، وكذلك السعودية والأردن وإسرائيل والفلسطينيين، وهو ما تحقق جزئيًا من خلال استضافة قادة جميع دول المنطقة تقريبًا في الفترة ما بين سبتمبر وديسمبر 2007 . واكتسب الموقف السوري دلالة خاصة في هذا الصدد، باعتباره نموذجًا استثنائيًا للنجاح التركي في توفير الشرعية الإقليمية لتحركاتها، حيث زار الرئيس الأسد تركيا في نفس توقيت تصويت البرلمان التركي على قرار تفويض الحكومة بإرسال القوات التركية للقيام بعمليات ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وأعلن الأسد بوضوح دعمه الكامل لحق تركيا في القيام بمثل هذه

[1] Davutoglu, Ahmet, **Op.cit** , p 86.

[2] Davutoğlu, Ahmet; "Turkish Vision of Regional and Global Order: Theoretical Background and Practical Implementation", **Political Reflection** , **Uk : The Centre for Strategic Research and Analysis (CESRAN)**, Vol.1, No.2, June-July-August 2010, p.43.

العمليات[1] . ووفقًا لأوغلو، فإن هذا التوظيف" الذكي "للقوة العسكرية التركية المنسجمة مع قوتها الناعمة أدى إلى نجاح لافت، حيث أصبح حزب العمال الكردستاني والأطراف الداعمة له هم الأكثر عرضة للانتقاد والعزلة الدولية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المنطقة بدلا من عزل تركيا .

كما أن التوقيت الصحيح لتوظيف الدبلوماسية مع الإستراتيجية العسكرية أدى إلى عدم ظهور أي تحليل معاد لتركيا في الإعلام العربي أو الغربي، فضلا عن عدم اعتراض أي دولة أو منظمة دولية على تركيا بشكل واضح، و"ذلك بخلاف الخبرة الأليمة لتركيا خلال التسعينيات عندما كانت عملياتها العسكرية تتعرض لانتقادات دولية حادة" [2].

ويظل من الممكن الجدل حول هذا التقييم الذاتي الذي تطرحه حكومة العدالة والتنمية حول نجاح توظيفها لقوة تركيا العسكرية جنبًا إلى جنب مع قوتها الناعمة .فمع التسليم بالضعف الشديد لردود الفعل العربية الرسمية وغير الرسمية إزاء الحشود العسكرية التركية على الحدود العراقية، وإزاء العمليات الجوية والبرية التركية، فإنه يصعب الاعتماد على هذه الحالة للحكم على ردود الفعل المستقبلية إزاء أية عمليات عسكرية موسعة في شمال العراق، بالنظر إلى خصوصية هذه العملية التي اتسمت بمحدودية نطاقها مكانيًا وزمنيًا، وعدم وقوع خسائر بين المدنيين العراقيين، والتزامها بالهدف المعلن لها المتمثل في استهداف عناصر حزب العمال الكردستاني دون غيرهم .يضاف إلى ذلك، أنه حتى في نطاق هذه الخصوصية، والمساعي التركية المكثفة للتنسيق مع الولايات المتحدة والأطراف الأخرى، فإن تركيا واجهت ضغوطًا علنية مباشرة من الولايات المتحدة من أجل سرعة إنهاء عملياتها.[3]

وقد أدى تزامن هذه الضغوط مع الإعلان المفاجئ عن إنهاء العمليات إلى تصاعد الانتقادات من أحزاب المعارضة التركية لأداء الحكومة التركية، وإخفاقها السياسي والدبلوماسي في الإعداد للعمليات والتعامل مع الضغوط الأمريكية، وهو ما كشف عن تعدد الضغوط الخارجية والداخلية الواردة على استخدام تركيا قوتها العسكرية في التعامل مع تطورات الأوضاع في العراق حتى في إطار محاولات التنسيق مع الأطراف المختلفة. ويبقى من الضروري الإشارة إلى استمرار

[1] Aras Bülent, "Iraqi Partition and Turkey's War on Terror: A Wider Perspective", **Insight Turkey** , Vol.9, No.3, 2007, pp 62-65.

[2] Ufuk Ulutaş, "turkish foreign policy in 2009: a year of pro-activity", **insight turkey-commentaries**, vol.12, No 1, 2010 , pp 1-2.

[3] Şaban Kardaş, "Turkey and the Iraqi Crisis: JDP between Identity and Interest", **The Emergence of a New Turkey: Democracy and the AK Parti,** ed. M. Hakan Yavuz, Utah, University of Utah Press, 2006, pp. 306-330.

التصورات التركية حول إمكانية القيام بعمل عسكري في شمال العراق من أجل حماية المصالح التركية، وذلك رغم التطورات الإيجابية في علاقات تركيا الاقتصادية والسياسية مع الإقليم، والتي ظهرت مؤخرًا في زيارة وزير الخارجية التركي داوود أوغلو إلى أربيل في نهاية أكتوبر 2009 ولقائه مع مسعود بارزاني والقيادات الكردية الأخرى، والإعلان عن خطط لافتتاح قنصلية تركية في أربيل . فرغم ما انطوت عليه الزيارة من إشارات إيجابية باعتبارها أول زيارة لمسؤول تركي بهذا المستوى لأربيل، إلا أنها جاءت في غضون نفس الشهر الذي صوت فيه البرلمان التركي على تمديد تفويضه للحكومة بإرسال قوات تركية إلى شمال العراق عند الضرورة ، فضلا عن حرص أوغلو في تصريحاته على تأكيد ارتباط تطور سياسات تركيا إزاء إدارة كردستان بمدى تعاونها في مكافحة الإرهاب[1].

العوامل التي سهلت قبول الدور التركي الإقليمي

لا يكفي لدولة ما أن تتخذ قرارا بالانخراط الفاعل في قضايا منطقة ما لكي تنجح في ذلك، و في الحالة التركية توافرت العديد من العوامل التي أتاحت لها أن تكون جزءا من صورة الشرق الأوسط و محيطها الإقليمي عموما. و إذا قصرنا الحديث على الشرق الأوسط نجد العوامل المساعدة التالية لقبول دور تركي فاعل :

أولا : الجذور الإسلامية لحزب العدالة و التنمية ، ففي السابق، كان التوجه العلماني الحاد و الضغوطات الموجهة إلى الحالة الإسلامية في الداخل تنعكس سلبا على علاقة تركيا بالعالم الإسلامي المتوجس من مفهوم العلمنة كنموذج معاد للدين ، وفقا لنموذج تطبيقه في تركيا. لكن مع وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة في تركيا انهارت تلك الصورة التقليدية أمام ثقة المسلمين بنوايا تركيا ، و كما يسري ذلك على العالم العربي، يسري كذلك على إيران، التي كانت تتوجس من تركيا كونها أطلسية، و كونها علمانية كذلك [2].

ثانيا : الموقف التركي الوسطي و الحيادي من كل أطراف النزاعات سواء العربية البينية أو العربية الإسرائيلية أو الإسلامية البينية أو الإسلامية الغربية، فحزب العدالة و التنمية حرص و نجح إلى حد بعيد في نسج خيوط التواصل و الثقة مع كل الأطراف دون استثناء حتى ليمكن القول إنه ليس من دولة لا في الشرق الأوسط و لا في العالم أمسكت بمثل هذه العلاقات الجيدة مع الجميع مثل

[1] **Ibid** , pp 3-5.
[2] Öniş Z, "Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", **Insight Turkey**, Vol. 14, No. 3, 2012, p 23.

تركيا ، و منطلق هذه السياسة أن أية علاقة مع قوة طرف في نزاع لا تعني معاداة القوة الأخرى الطرف في النزاع نفسه. و عبر هذه السياسة نسجت تركيا أفضل العلاقات مع الجميع دون استثناء : مع معسكر "الاعتدال" العربي و مع معسكر "الممانعة" العربي، مع حماس و مع محمود عباس، مع الفلسطينيين و مع إسرائيل، مع سوريا و مع إسرائيل، مع إيران و مع العرب، مع 8 آذار و مع 14 آذار في لبنان، مع إيران و مع أميركا، مع إيران و مع إسرائيل، و كذا الأمر مع القوى المتصارعة في القوقاز و البلقان[1].

ثالثا : لاقى الحضور التركي قبولا مميزا في الساحة العربية تحديدا. و قد تفاوتت عوامل هذا القبول تبعا لظروف الأطراف العربية. فالدور التركي تزامن ظهوره مع احتلال أميركا للعراق، و ما عناه من تدمير الدولة المركزية في بلد عربي كبير، و ما نتج عنه من حالة تقسيمية، و من طرح مشروع نشر الديموقراطية من جانب وزير الخارجية الأميركية حينها كولن باول، و من تهديدات لبعض الدول العربية و لا سيما سوريا، أثار ذلك بالطبع مخاوف كل العرب. و كان لمعارضة تركيا غزو العراق انطلاقا من أخطار التقسيم أن وجد العرب و الأتراك أنفسهم في خندق واحد. فسوريا كما تركيا معنيتان بمنع نشوء دولة كردية في شمال العراق فيما دول عربية أخرى تخشى على أنظمتها من شعارات الديموقراطية.

رابعا : تزامنت بداية الحضور التركي مع تعاظم النفوذ الإيراني في المنطقة و لا سيما في العراق و في لبنان و فلسطين عبر علاقات طهران مع حركة حماس ، كذلك لعبت الفتنة السنية الشيعية التي عملت لها إسرائيل و الولايات المتحدة في إثارة نزعة معادية للشيعة . كما لعب الضعف العربي دورا في تسريع تقبل الدور التركي، لا سيما من جانب الأنظمة المتوجسة من النفوذ الإيراني و الشيعي. و كان الرهان أن البعد السني من الإسلام التركي المتمثل حاليا بحزب العدالة و التنمية قد يكون له دوره في جذب تركيا إلى لعب دور مضاد أو على الأقل كابح لمزيد من النفوذ الإيراني[2].

لكن بمعزل عن التنافس التاريخي بين تركيا و إيران، و تباين الانتماء المذهبي بين مجتمعيهما، فإن تركيا حزب العدالة و التنمية لم تسقط في هذا الفخ المذهبي، و هي تعرف جيدا أن الفتنة المذهبية حريق قابل للانتشار في كل الدول ذات البنى المذهبية المتعددة و الهشة في الوقت نفسه[3]. و تركيا واحدة من

[1] Joshua Walker, **Op.cit** , p.2
[2] Serdar Poyraz , **Op.Cit** , p 3-4.
[3] Akyol, Mustafa. "An Unlikely Trio: Can Iran, Turkey, and the United States Become Allies?" **Foreign Affairs**. September/October , 2010.

المجتمعات المسلمة الهشة البنية المذهبية بين سنة و علويين، خصوصا أن تركيا لم تجد بعد حلا عادلا و بناء لمسألة العلوية فيها، حيث يقدر العلويون بـ 15 مليونا على الأقل من أصل 80 مليونا هم عدد سكان تركيا. و لذلك استمرت تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية في تغليب المصالح الوطنية التركية وفقا لاستراتيجية تعدد الأبعاد و تصفير المشكلات و إخماد الفتن المذهبية و العرقية المتنقلة. و استمرت بالتالي في علاقاتها الجيدة، و على المسافة الواحدة من عرب الاعتدال و من إيران و من سوريا.[1]

إن الدور التركي المتعدد الأبعاد و الوسيط ليس محصورا في منطقة الشرق الأوسط بل يشمل كل المحيط الإقليمي لتركيا. و كما حدثت تحولات في علاقة تركيا بالعرب و المسلمين، حدث الأمر نفسه مع روسيا. و لذلك ليس من تركيز تركي على دور خاص شرق أوسطي، بل هو متصل باستراتيجية تركية جديدة شاملة كما أشرنا سابقا. لكن كون منطقة الشرق الأوسط منطقة متفجرة فقد ظهر الدور التركي فيها أكثر حضورا.

إن الفراغ و العجز و الخواء في الدور العربي في المنطقة جعل الدور التركي يتقدم و يبدو كما لو أنه يريد ملء الفراغ على حساب الدور العربي. و هذا ليس دقيقا و لم يكن في منطلقات السياسة التركية الجديدة. لكن الفراغ العربي جعل الدور التركي يبدو أكبر من حجمه الطبيعي و مبالغا في قدرته على الإتيان بالمعجزات. بالمقابل لم يطرح الدور التركي نفسه بالقوة على الآخرين، بل كان يستجيب في حالات كثيرة إلى رغبة الأطراف المتنازعة نفسها، و بالتالي لم يتقدم بدافع التحدي أو المنافسة أو سلب أدوار الأطراف الأخرى. و قد أشار المسؤولون الأتراك أكثر من مرة خلال العدوان الإسرائيلي على غزة مثلا إلى أن تركيا لا تريد منافسة الدور المصري هناك أو تجاوزه بل إن دورها مكمل له، بل أكثر من ذلك لا يمكن وقف إطلاق النار بمعزل عن مصر نفسها. [2]

إن الدور التركي الجديد الفاعل و المؤيد و المتفهم للقضايا العربية و المسلمة يشكل فرصة تاريخية للعرب لتعزيز مواقعهم، خصوصا أن القوة الكبرى الأخرى في المنطقة أي إيران تقع على الجانب المعارض للمشروع الإسرائيلي و للهيمنة الأميركية على المنطقة. و المطلوب الاستفادة من هذا الدور، بل و التكامل معه لا التوجس منه أو اعتباره منافسا أو بديلا.

---

[1] ميشل نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 73.

[2] Sebnem Gumuscu, "Egypt Can't Replicate the Turkish Model: But It Can Learn From It" **Carengie papers**, January 2012, p. 7.

لا يجب إغفال حقيقة يتعذر إختزالها مفادها أن الخيـار الإستراتيجي لتركيا كان و لا يزال و لأسباب عديدة هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، أي بدء مفـاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي بدأت في العام 2005، بسـبب "الثورة الصامتـة" الإصلاحيـة التي قادها حزب العدالة و التنمية بزعامة رجب طيب أردوغان. و أثناء زيارته إلى القاهرة في مطلع العام 2008 أكد الرئيس التركي عبد الله غول أن علاقات تركيا بالعالم العربي تقوي روابطنا بالاتحاد الأوروبي، لكنه قال إن "علاقتنا مع العالم العربي ليست بديلا عن عملية العضوية في الاتحاد الأوروبي. و جميع الأطراف تدرك ذلك" و في خضم التساؤلات عما إذا كانت تركيا قد غيرت بوصلتها نحو الشرق بدلا من الغرب بعد موقفها المندد بالعدوان الإسرائيلي على غزة قال أحمد داود أغلو أيضا و في معرض الجزم باستمرار الروابط العضوية مع الغرب: إنه "يجب ألا تكون روابط تركيا بالغرب موضع مناقشة" [1].

إن انفتاح حزب العدالة و التنمية على العرب و المسلمين و غيرهم و إقامة أفضل العلاقات معهم ليس – كما يبدو جليا – بديلا عن أو متعارضا مع الخيار الإستراتيجي لتركيا و هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، مع التفاعل الكامل في الوقت نفسه مع عمقها التاريخي و الحضاري أي العالم الإسلامي و العوالم الأخرى المحيطة بها.

[1] Soner Cagaptay, "Is Turkey Leaving the West ?An Islamist Foreign Policy Puts Ankara at Odds With Its Former Allies." **Foreign Affairs**, October 2009, p.23.

الفصل الثالث

المحددات المتحكمــة في الدور الإقـليمي الإيرانـي

للتعرّف على طبيعة الدور الذي تلعبه إيران في جوارها الإقليمي، فيما يخص منطقة الخليج وآسيا الوسطى و الشرق الأوسط ، لابد لنا من الاطلاع على أهم المحددات المتحكمة فيه ، عناصر القوة الصلبة و الناعمة للدولة ، والتي تشمل الموقع والمساحة والموارد ، بالإضافة إلى المحددات البشرية والمتمثلة في المقومات المجتمعية، والتي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة الإيرانية، بما تتضمنه من مجموعات سكانية ومقاطعات وقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وتاريخيـة ، ودور هذه القيم والمؤسسات، في زيادة ما تتمتع به إيران من جاذبية ، تدعم قوتها و تساعدها على رسم الخيارات الإستراتيجية في سياساتها الإقليمية، والتي قد تكون بالمقابل عوامل تضعف هذه التوجهات ، إضافة إلى ذلك، سيتم التطرق إلى طبيعة وهيكلية النظام السياسي ، ومدى تأثره بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع الإيراني، وانعكاسات كل ذلك على التوجه العام للسياسات الإقليمية لإيران .

بداية سيتم التطرق إلى أهم مقومات الدور الإيراني، المقومات الجيوسياسية و الجيو إستراتيجية من خلال إلقاء الضوء على الموقع الاستراتيجي وما يشمله من مساحة وتضاريس ومناخ ، ثم ننتقل إلى تفكيك الهوية القومية لإيران من خلال البعد الفارسي والبعد الشيعي، وتأثيرهما على طبيعة النظام السياسي وهيكلته و خارطة القوى السياسية فيه.

المقومات الجيوسياسية و الجيواستراتيجية: الهويـة الجيوبوليتيكية لإيران

يقصد بهوية الجيوبولتيكية أن نتساءل عن النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه إيران في المنطقة، فخصائص إيران الجيوبوليتيكية (السياسية- الأمنية) و (التاريخية- الثقافية) يجعلها قادرة على الإرتباط مع المناطق المختلفة و مع بنى الهوية السياسية المختلفة في المنطقة. فإيران تشكل من هذه الناحية نقطة اتصال مناطق آسيا الوسطى و القوقاز مع آسيا الجنوبية و الخليج العربي و العالم العربي، و تحتل كل بنية منها نوعاً من الإهتمام في سياسة إيران الخارجية.

فعندما تتصل إيران مع آسيا الجنوبية و الشرق، فهي تصل بنوع من "النموذج الإرشادي" برادايم Paradigm الأمن و الطاقة و التنمية . و من الناحية الثقافية و التاريخية أيضاً فإن هذه البنية تقع في مفهوم الهوية الجيوبوليتيكية لـ (آريانا الكبرى) الممتدة من طاجكستان إلى المالديف في الخط الشمالي الجنوبي، و من بورما إلى إيران في الخط الشرقي الغربي لآسيا. و تشكل إيران جزءاً مهماً من هذه الهوية الثقافية. فإيران تتصل بأمن الطاقة في

المنطق الشرقية و الآسيوية عبر باكستان و الهند و الصين، و تتصل بالمسائل الأمنية لهذه البنية عبر أفغانستان. و تشكل هاتين المسألتين اليوم جزءاً مهماً من الأمن الإقليمي و من ثم الأمن العالمي[1].

و يتكرر ذلك في هوية إيران الجيوبوليتيكية بالنسبة لآسيا الوسطى و القوقاز و تركيا و الخليج الفارسي و العراق و العالم العربي أيضاً. مما يكسب إيران أهمية خاصة في تقوية حضورها الإقليمي و اتصالها مع البنى المختلفة. ففي الحقيقة تستطيع إيران أن تكون نقطة الاتصال الأساس في المنطقة الجغرافية و الانتمائية للشرق الأوسط الكبير.

إن تحديد الهوية الجيوبوليتيكية مسألة غاية في الأهمية و الإلحاح ، فطوال العقود الماضية استفادت الأنظمة السياسية من هويتها الجيوبوليتيكية للحفاظ على مكانتها و قدرتها و شرعيتها لدى الشعوب و في علاقتها مع الدول الكبرى. و تشمل قضية تحديد الهوية الجيوبوليتيكية سائر دول المنطقة و منها: أفغانستان و دول آسيا الوسطى و القوقاز و تركيا و العراق أيضاً. لكن مسألة الهوية الجيوبوليتيكية لإيران تختلف بعض الشيء، ذلك لأن المنطقة كانت جزءاً من رقعة الحضارة الإيرانية، و لإيران نفوذ (تاريخي- ثقافي- سياسي) كبير فيها، لذلك فإنّ الاتصال مع أي من تلك الشعوب في ظروف (سياسية- أمنية- ثقافية) أمر سهل.

بعض المحللين و الباحثين داخل إيران يقولون بتغيير التمركز الإقليمي للعلاقات الخارجية الإيرانية من غرب الشرق الأوسط العربي إلى الشرق في إمتداده، أي إلى شبه القارة الهندية و آسيا الوسطى، ما يشكل حلاً للطرق المسدودة التي تواجه سياسة إيران الخارجية بعد التحولات الجديدة في المنطقة بعد حوادث 11 سبتمبر و أزمة 2003 في العراق، مما يحسن المكانة الإقليمية و العالمية لإيران[2].

ويمثل المتغير الجيوبوليتيكي أحد المحددات المهمة للمجال الحيوي للدولة، وبناء عليه يمكن تقسيم الأقاليم السياسية المحيطة بإيران والتي تحدد نزوعها الجيو- استراتيجي إلى أربعة أقاليم، هي:

* إقليم الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن).

[1] Elaheh Rostami-Povey, "Iran's regional influence," in E. Hooglund and L. Stenberg (eds.), Navigating Contemporary Iran: Challenging economic, social and political perceptions, London: Routledge, 2012, p.190.

[2] Mojtaba Mahdavi, "Iran? It's the Geopolitics, Stupid!", **Caribbean Journal of International Relations & Diplomacy**, Vol. 1, No. 4, December 2013, pp.23-37.

* إقليم القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ويمكن إضافة أجزاء من الأناضول) .

* إقليم آسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين وحتى الحدود الصينية الشمالية مضافًا لها أفغانستان) .

* إقليم الجنوب (جنوب باكستان وجنوب شرق الجزيرة العربية) .

و عند رصد النزوع الجيوستراتيجي لإيران خلال الفترة من 3200 ق.م إلى الآن، تبين لنا ما يلي [1] :

أولاً:

تكرار الجذب الجيوستراتيجي أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية عبر التاريخ للحركة خارج حدودها باتجاه الأقاليم التي ذكرت آنف، أو أنها تعرضت للغزو من هذه الأقاليم، وهنا نجد ما يلي:

أن إقليم القوقاز استحوذ على عدد المرات الأكبر في الانجذاب الجيوستراتيجي لإيران خلال حوالي 5200 سنة، فقد بلغ عدد المرات 15 مرة.

- احتل الهلال الخصيب المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي؛ إذ بلغ عدد المرات 13 مرة.

- احتلت آسيا الوسطى المرتبة الثالثة بـ10 مرات.

- احتل إقليم الجنوب (جنوب باكستان والشواطئ العربية من الخليج) المرتبة الأخيرة بمرتين فقط.

- ذلك يعني أن الأقاليم الثلاثة الأولى هي مراكز الجذب التاريخية وبقوة متقاربة نسبيًّا لعدد مرات تكرار الجذب الجيوستراتيجي لكل منها.

ثانيــا:

يرتبط الانجذاب نحو إقليم ما بتوزيع موازين القوى بين الأقاليم الثلاثة الأساسية في كل مرحلة تاريخية، فحيثما توجد المناطق الرخوة في مرحلة معينة تتزايد قوة الجذب نحوها، ويمكن أن نوضح ذلك ببعض الأمثلة التوضيحية، فعندما كان الاتحاد السوفيتي في العصر الحديث يسيطر على القوقاز وآسيا الوسطى كان العراق هو نقطة الجذب الجيوستراتيجي لإيران في الفترة البهلوية

[1] وليد عبد الحي ، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر،2010 ، ص.16-40.

باعتباره يمثل النقطة الرخوة في البيئة المجاورة لإيران، ولو أخذنا مثالاً ثانيًا كالفترة الممتدة من منتصف القرن السابع الميلادي تقريبًا إلى الربع الأول من القرن العاشر الميلادي (فترة تنامي الدولة الأموية ثم الدولة العباسية الأولى) نجد أن الدويلات الإسلامية التي ظهرت في إيران انجذبت نحو مد نفوذها باتجاه المناطق الرخوة في أفغانستان وآسيا الوسطى وحول بحر قزوين، ولكن مع الثلث الأول من القرن العاشر (مرحلة بداية تخلخل المركزية العباسية) انضم العراق إلى مناطق الجذب، وهو ما يتضح في سلوك الدولة البويهية، وهكذا يمكن ملاحظة هذه القاعدة في كل الفترات الأخرى تقريبًا[1].

فإيران ضمن توجهات التنمية الاقتصادية، و بسط العلاقات (الثقافية- التاريخية) مع جيرانها في آسيا الجنوبية و أفغانستان و آسيا الوسطى و القوقاز تتصل بهوية الطاقة و الأمن و التنمية. و عليها في نفس الوقت أن تتصل بالقضايا (الأمنية- السياسية) للمشرق العربي (العراق و الخليج العربي) التي لها أهمية كبيرة جداً للنظام العالمي و أميركا ، من هنا فإن التركيز على الإقليمية في السياسة الخارجية يمكنه أن يزيد في مكانة إيران الإقليمية و العالمية كنقطة اتصال بين أهم القضايا و الموضوعات الإقليمية.

فإيران بسبب جيوبوليتكيتها الحساسة و سياساتها الإقليمية الطموحة ، و منها وجودها وسط أزمات إقليمية (العراق و أفغانستان) و كذلك بسبب ماهية القضايا (السياسية- الأمنية) التي تواجهها، و منها البرنامج النووي ، فإنها على علاقة مباشرة مع قضايا نظام الأمن العالمي. و قد اتسع دور و حدود المصالح (السياسية- الأمنية- الاقتصادية) الإيرانية على المستوى الإقليمي و العالمي، و اتسعت معه الحاجة إلى التعامل و التعرف أكثر على مناطق العالم المختلفة، و خاصة منطقة الشرق الأوسط، و محيط إيران الإقليمي الذي يبرز فيه دورها . و حضور إيران الفعال في مناطق العالم المختلفة يكون مفيداً ما دام متناغماً مع أهداف إيران (الاقتصادية- السياسية- الأمنية- الإستراتيجية) و يصب في صالح قوة متنامية كإيران. فمنطق العلاقات الدولية اليوم يستدعي وجود تعامل و تحالف و اتحاد، و لا يتسنّى ذلك دون وجود سياسة خارجية فعالة. و لما كانت قضايا إيران مرتبطة بالقضايا العالمية؛ فإن تقوية الإقليمية و زيادة مساحة دور إيران و نفوذها يمكنه أن يخدم أهداف التوسعة، و يدفع المخاطر الأمنية عنها.

أولا. الموقع الجغرافي: إن دراسة الموقع لدولة ما، ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية، وبين معالم معينة، أو محددات

[1] عبد الله النفيسي ، **إيران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ** ، الكويت : دار قرطاس ، 2000 ، ص ص 35-37.

فلكيه أو وصفيه، وإنما تهدف الجغرافيا السياسية* من وراء هذا التحديد أو الوصف، إبراز أثر الموقع الجغرافي كقيمة في السياسة الدولية لأنه يعطي للدولة شخصية خاصة، ويوجه سياستها باتجاهات معينة، ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية، وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه الدولة في بيئتها الإقليمية والدولية .[1]

و يعود تصاعد النفوذ الإيراني للاعتبارات تتعلق بأهمية الموقع الجيواستراتيجي لإيران، باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين جيوسياسيين هما: نظام الشرق الأوسط، وإقليم وسط آسيا، فهي بذلك تحتل مركز القلب، إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، التي توصف بتعبير هالفورد ماكيندر Halford Mackinder بـ قلب العالم (Heartland) ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.[2]

* **الجغرافيا السياسية** : هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والمجتمع .

[1] بيار رينوفان، وجون باتيت دوروز، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة فايز نقاش، بيروت: منشورات عويدات ، 1989، ص 28 .

[2] ميشال نوفل، **"إيران القيمة الإستراتيجية"**، مجلة شؤون الأوسط، العدد 49، فيفري 1996، ص 8.

خريطة الموقع الجغرافي لإيران

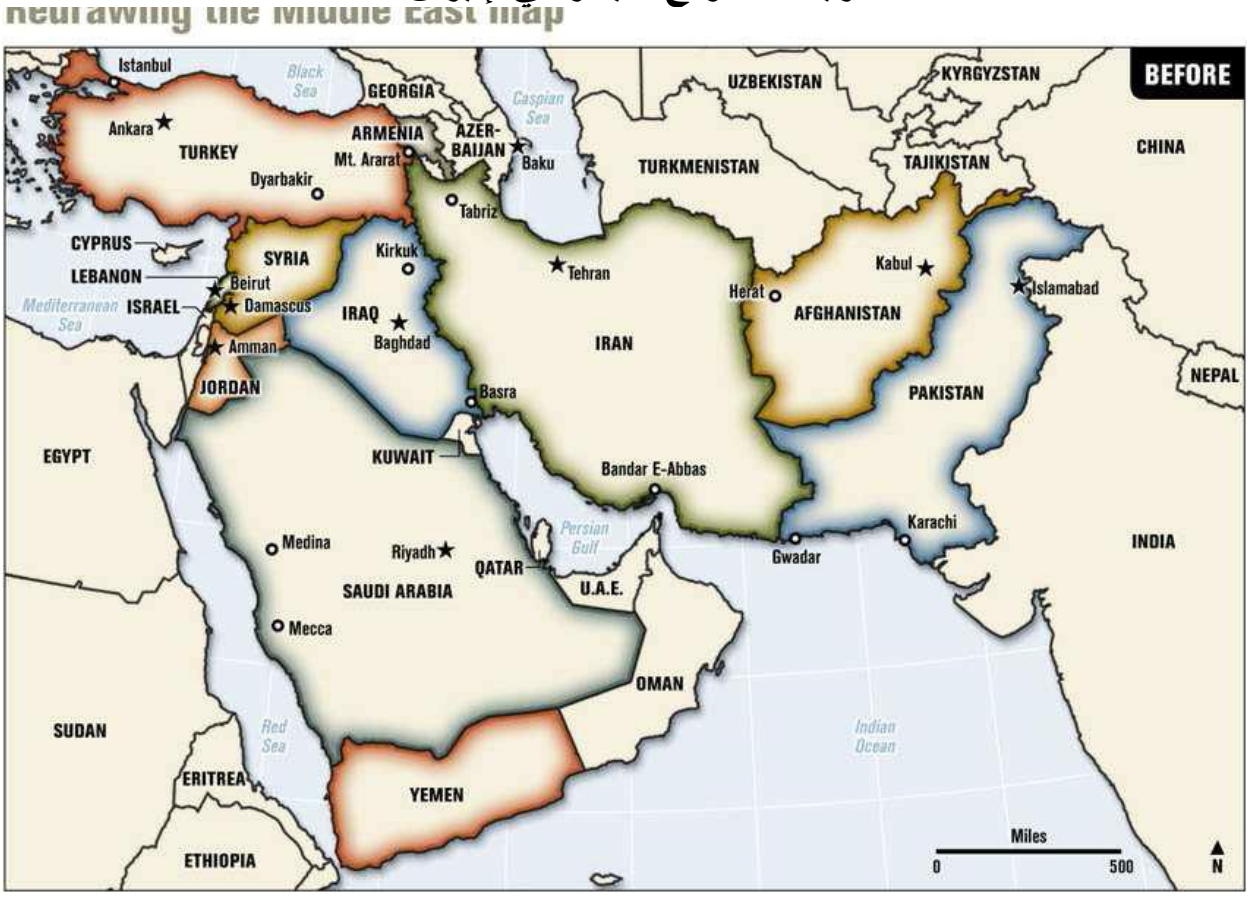

المصدر :
http://img186.imageshack.us/img186/6571/newmiddleeastmapfh2.jpg

فرض المكون الجغرافي لإيران عدة حقائق لعبت دورًا مهمًا في رسم أطر الحياة فيها، حيث أتاح لها موقعها الجغرافي قدرة كبيرة على التفاعل الإقليمي مع دول جوارها، إذ مثلت إيران نقطة جذب للهجرات البشرية المتنوعة عبر التاريخ، نظرًا لما لعبته قديمًا من دور مهم كدولة طريق لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، في حين احتفظت هذه الهجرات البشرية بخصوصيتها الثقافية .

و جمهورية إيران الإسلامية أو بالفارسية (جمهوري إسلامي إيران)، هي دولة في الشرق الأوسط، كان يطلق عليها تسمية فارس، وأصل كلمة إيران (آري) ومعناها الطاهر وجمعها (آريون)، وهي قبائل نزحت إلى غرب فارس عام 2000 قبل الميلاد.[1]

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وقد ارتبط تاريخها السياسي والاقتصادي ارتباطا قويا بموقعها الجغرافي، إذ تبلغ مساحتها 1.648.195 كلم²، وتتمتع إيران بإطلالتها على أهم المسطحات المائية وهي: الخليج العربي في الجنوب الغربي والبحر العربي والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتبلغ مجموع سواحل إيران البحريـة 2524 كلم²، بنسبة 32.66% من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كلم²، وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي بـ: 1180 كلم²، بنسبة 46.75% من مجموع السواحل البحرية، وعلى خليج عمان وبحر العرب بـ: 700 كلم²، بنسبة 27.37% من السواحل البحرية، وعلى بحر قزوين بـ : 644 كلم²، بنسبة 25.51% من مجموع السواحل البحرية.[2]

1. الموقع بالنسبة لليابسة و الماء :

للسواحل الإيرانية المطلة على خليج عمان والخليج العربي، قيمة فائقة في إعطاء إيران وزنا جيوبوليتيكيا هاماً، ذلك لأنها في مقدمة العوامل التي تساعد

[1] أحمد هاشم ،"عودة القوة الإيرانية : عراق جديد؟"، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد 54، أوت 1996، ص 30.
[2] جودت حسنين جودت، **جغرافية أوراسيا الإقليمية** ، الإسكندرية: منشأة المعارف،، الطبعة الثالثة ، 2000، ص 656.

الدولة في بناء قوتها البحرية، خاصة إذا ما علمنا أن للخليجين ، -خليج عمان والخليج العربي- أهمية في ربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهندي، وهو ما أورده الفريد ماهان Alfred Mahan في نظرية عن دور القوة البحرية في السيطرة على العالم.[1]

تتصف السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي بعمق مياهها، مما انعكس إيجابا على كثرة الموانئ التي تتمتع بمزايا وصفات بحرية وإستراتيجية، أفضل من ميزات موانئ الساحل الغربي للخليج العربي، من حيث المراسي والأعماق، إذ توجد على الساحل الإيراني 18 ميناءا، إلا أن أهم هذه الموانئ هي: ميناءا بندر عباس و بوشهر، حيث يمر عبرهما ما يقارب 90% من صادرات إيران وارداتها ، أما موانئ عبادان وبندر شاهبور وخميني وجزيرة خرج، فهي موانئ أساسية لتصدير النفط الإيراني، فضلا عن أن هنالك عددا من حقول النفط الإيرانية البحرية، التي تمتد تحت أعماق ما بين 4000 إلى 5000 متر، تحت مستوى سطح مياه الخليج، وهي أكثر من ستة حقول.[2]

أما فيما يخص الساحل الإيراني على بحر قزوين، فله أهمية اقتصادية كبرى تنبع من أهمية منطقة بحر قزوين ذات الاحتياطات النفطية الكبيرة، التي تتمتع بها والتي يمكن أن تحقق إنتاجية عالية من النفط مستقبلا، أما فيما يتعلق بصلاحيته للنقل فهي محدودة، لكونه بحرا مغلقا تقتصر أهميته على النقل بين موانئ الدول المطلة علية. [3]

أ- الموقع بالنسبة للجوار:

يترك موقع الجوار الجغرافي أثرا على العلاقات بين الدول المتجاورة، سواء في وقت السلم أو في الحرب، ويمكن القول بصورة عامة، أن احتمالية ظهور المشاكل تزداد كلما زاد عدد الدول المتجاورة. تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان، وأرمينيا وتركمانستان، إذ يبلغ طول حدودها 1740 كلم ، من مجموع حدود إيران البرية البالغة 5204 كلم ، بنسبة 33.43%، ويحدها من الشمال الغربي تركيا، ويبلغ طول الحدود معها 470 كلم ، بنسبة 09%، أما من الغرب فيحدها العراق وبحدود طولها 1280 كلم ، بنسبة 24.59%، في حين تحدها من الشرق أفغانستان وباكستان بطول 837 كلم و877 كلم ، بنسبة 16.08% و16.85% لكل منهما على الترتيب.[4]

---

[1] فخري هاشم خلف، **" موانئ إيران الجنوبية، دراسة في جغرافية العالم"**، البصرة: مركز الدراسات الإيرانية بجامعة البصرة، 1994، ص 15.

[2] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية**، بغداد: مطبعة بيت الحكمة،2000 ، ص ص 125-126.

[3] عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية، بغداد: مطبعة اسعد، 1976 ، ص 227.

[4] Islamic Republic of Iran, in : http: //www.parstimes.com/geography, accessed on 22/09/2012.

لإيران موقع جغرافي هام عبر تاريخها الطويل ، إذ طالما مثلت حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وكانت بمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأقصى وحوض البحر المتوسط، لذلك أطلق عليها مفتاح الشرق، وقد ساعد ذلك على إتاحة الفرصة أمامها للاتصال بمختلف الدول، لأنها الطريق الحيوي في الاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، لكن هذه القيمة سرعان ما تضاءلت، ولاسيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، مما أدى بإيران إلى زيادة توجهها صوب الخليج العربي، الذي يتمتع بأهمية اقتصادية وإستراتيجية تتزايد يوما بعد يوم في خريطة الاهتمامات الدولية، وهذا ما عبر عنه بعض الأكاديميين في العلاقات الدولية، بأنه لو كان العالم دائرة سطحية وكان المرء يبحث عن مركزها، لكان هنالك سبب جيد للقول بأن المركز هو الخليج العربي، فما من مكان مثله في العالم تتلاقى فيه المصالح الكونية، وما من نقطة مثله مركزية بالنسبة لاستمرار صحة اقتصاد العالم واستقراره .[1]

ب - أهمية جيوبوليتيكا إيران :

يحتل موقع إيران الجغرافي أهمية قصوى لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، إذ أنه يقع ضمن النطاق الأرضي وفق نظرية سبايكمان Spykman، التي مفادها أنه من يحكم سيطرته على منطقة الأطراف-المناطق الساحلية- يحكم أوراسيا، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، كما تقع إيران ضمن منطقه الهلال الداخلي في نظرية قلب الأرض التي وضعها هالفورد ماكندر Halford Mackinder ، والتي ترى بأن من يُسيطر على منطقه الهلال الداخلي، يسيطر علي قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها فيرجريف Virgrev، والتي أسماها منطقة التصادم والارتطام.[2]

إن إيران بموقعها الإستراتيجي الذي يضعها على الخط الفاصل بين جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا و العالم العربي أو بين آسيا و أوروبا، يجعل منها بلدا له أهمية جيوبوليتيكية كبيرة ، خاصة على مستوى الخليج ، إذ يعتبر الخليج العربي – ككتلة مائية - ذو أهمية بالغة بالنسبة لإيران، إذ أنه يشغل الساحل الإيراني الطويل 1500 كلم من الشاطئ الشمالي للخليج العربي بأكمله، كما يعتبر نافذة إيران بالنسبة للعالم الخارجي فهو أي الخليج العربي يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي على مساحة 800 كلم، من مصب شط العرب إلى مضيق هرمز وعلى هذا الأساس تعتبر إيران "دولة شبه مغلقة"

[1] فخري هاشم خلف، **مرجع سابق** ، ص 25.
[2] صبري فارس الهيتي، **الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1976 ، ص 17.

تحاصرها اليابسة من الشمال و الشرق والغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي تعتبر الأطول 3200 كلم مقارنة بسواها و يعتبر الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل أكثر من 80 ٪ من صادراتها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى الأهمية السيكولوجية للخليج في الفكر الإستراتيجي الإيراني، و الذي ينبع من اقتناع الإيرانيين بأن الخليج هو مياه فارسية خالصة، حيث جاء على لسان وزير الخارجية الأسبق "علي أكبر ولايتي "تصريح يبرز فيه الأهمية الخاصة لحدود إيران العربية يقول فيه: "ساحلنا الجنوبي، و الخليج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية ، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا ... و لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها " .[1]

بعيدا عن القراءات التبسيطية المتسرعة، إن موقع إيران في المنطقة يستمد محوريته من الضعف الذي يعانيه الوزن الجيوبوليتيكي للدول المجاورة غير المترجم إلى قوة مؤثرة و فاعلة ، و من المستبعد أن يشهد الوضع العام لهذه الدول تحولا هيكليا إيجابيا خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين القادمة و تتسم أهمية الخليج بالنسبة لصانع القرار الإيراني من خلال سيطرة الخليج على طرق الملاحة البحرية الدولية، و ذلك عبر مضيق هرمز الذي تسيره كل إيران و عمان والذي تعبره ناقلات النفط إلى مختلف موانئ العالم التي تحمل يوميا حوالي 19 مليون طن و أكثر من النفط الخام وكميات أخرى من السلع والمواد التجارية المختلفة[2] حيث يشكل مضيق هرمز أيضا منفذا هاما لإيران ، بحيث تصدر هذه الأخيرة إنتاجها النفطي من خلاله، كما أن معظم منشآت النفط الإيرانية تقع على الخليج أو بالقرب منه وعلى هذا الأساس بدأ إدراك صانع القرار الإيراني يتجه إلى اعتبار أن الموقع الإستراتيجي المهم، و المطل على منطقة الخليج التي تعتبر مصدر النفط إلى العالم، وعلى بحر قزوين الذي يختزن ثروات هائلة من النفط و الغاز، قد بدأ يتحول إلى عبء على طهران في ظل الواقع الدولي الجديد، خاصة بعد اكتشاف البترول عام 1908 والذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة في العالم .

يمكن الاستنتاج من خصائص البيئة الجيوستراتيجية و الجغرافيا السياسية لإيران، أن المنهج المحوري الإيراني لتصبح قوة إقليمية فاعلة يتعدى النطاق الإقليمي، وذلك لارتباط موقع إيران الجيوبوليتيكي بالعديد من الدول الإقليمية والقوى الدولية ، والذي تم اختزاله في تموقع إيران ضمن بؤرة جيوسياسية

[1] ورد تصريح علي اكبر و لايتي في ندوة عقب توليه منصب وزير الخارجية في إيران ، التفاصيل في : **صحيفة الحياة (اللندنية)** 2010-10-18
[2] منصور حسن العتيبي ، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي** ، دبي : مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2008 ، ص 44-45 .

حركية تشهد العديد من التفاعلات، فإيران تقع في مواجهة التطور الحثيث في علاقات التعاون و التنسيق العسكري على أعلى المستويات بين تركيا و إسرائيل غربا (القوتين المنافستين إقليميا) ، و في الشرق تكمن المشكلة الأفغانية بتعقيداتها وتشعباتها المختلفة أما في الجنوب فهي على بعد جوار عربي مختـرق أمنيــا و سياسيا، جسده الاحتلال الأمريكي للعراق و تداعياته جهويا ، ناهيك عن الخلاف مع الإمارات في الخليج حول جزر طنب الكبرى و طنب الصغرى، وأبو موسى، و حالة التوجس و الريبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي من تعاظم النفوذ الإيراني في منطقة الخليج بالإضافة إلى تداعيات النزاع الهندي– الباكستاني حول كشمير، وهي كلها معطيات تصب في سياق عالمية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران[1].

و بذلك فالموقع الجيوبوليتيكي يفرض الاهتمام بالقضايا السابقة لأن إيران توجد في منطقة قلقة بطبيعتها، و تزخر بمختلف عوامل الصراعات الحدودية و الإثنية، فالبيئة الإقليمية لإيران متشابكة و بها قضايا معقدة لم تحسم بعد مما يحّتم على صانع القرار الإيراني التعامل مع هذه القضايا بكل احترافية و حذر لأنها تمس الأمن القومي الإيراني و طبيعة التوجهات الإقليمية للدولة ، فالبيئة الإقليمية بذلك تضغط على صانع القرار الإيراني و تزيد من وزن المتغير الخارجي الإقليمي و الدولي في تشكيل خياراته و توجهاته في اتخاذه لقرارات سياسته الخارجية.

[1] أنور قرقاش، **إيران و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، إيران والخليج**، أبو ظبي : الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996 ، ص ص 200 – 204 .

شكل (09) مؤشرات جغرافية لإيران

المساحــة	
المجموع	1,648,195 كم^2
اليابسة	1531595 كم^2
الماء	116600 كم^2
طول	5440 كم
الحدود البرية	2440 كم
الشريط الساحلي	
الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	5671 متر جبل كوه دمافاند Kuh-e Damavand
أدنى نقطة	28 متر تحت مستوى سطح البحر (بحر قزوين)

المصدر : CIA World Factbook (2015)

ثانيا. التضاريس :

لأشكال الطبوغرافيا دور كبير في تقدير قيمة الدولة، فهي والمناخ يحددان الخصائص الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة، وتكون عاملا لنهوضها وتقدمها، ولهذا فهي تحضى باهتمام وعناية الباحث في الجغرافيا السياسية، كما لها دور

هام في تحديد مدى إمكانية استغلال الدولة لثرواتها المعدنية والمائية، بالإضافة إلى انعكاساتها الواضحة على الظروف المناخية والنباتية .[1]

سطح إيران يغلب عليه بشكل عام الطابع الهضبي، وهضبة إيران الوسطى التي تملأ حيز الصورة التضاريسية في إيران، شرق عقدة أرمينيا بمساحة تقدر بحدود 543000 كلم²، ويبلغ معدل ارتفاعها 1000 متر فوق مستوى سطح البحر، وتأخذ الهضبة الإيرانية اتجاها عاما من الشمال الغربي إلى الشرق والجنوب الشرقي حتى أفغانستان وباكستان، ويبلغ معدل طول امتدادها بهذا الاتجاه بحدود 1288 كلم.[2]

تحيط بالهضبة سلاسل جبلية شديدة التعقيد و التضريس والارتفاع في كثير من جهاتها، منها سلسلة زاجروس المرتفعات الغربية، التي تمتد لمساحة 2000 كلم²، وباتساع يزيد في أغلب الأحيان عن 200 كلم²، وارتفاع يزيد كلما تقدمنا شرقا، حتى يصل إلى 4000 متر، وسلاسل جبال البرز، المرتفعات الشمالية التي تمتد على طول الساحل الجنوبي لبحر قزوين، لمساحة تقدر بـ : 800 كلم² على شكل قرص كبير متصل تقريبا، والمرتفعات الشرقية التي تمتد من سرخس شمالا، حتى ميناء كواتر على خليج عمان جنوبا، وتتكون من سلاسل جبلية غير منتظمة في اتجاهها وامتدادها، لاسيما في الأقسام الشمالية والوسطى منها، ويتراوح ارتفاعها بين 100 إلى 2000 متر.[2] أما السهول الخارجية التي تقع خلف الحزام الجبلي المحيط بالهضبة، فهي تشمل السهول الساحلية جنوب بحر قزوين، وتمتد على طول السواحل الجنوبية لبحر قزوين، حيث يبلغ طولها 640 كلم ، أما عرضها فيختلف ، إذ يبلغ متوسط أقسامها 50 كلم ، أما مساحتها فتقدر بحوالي 32000 كلم²، حيث تتوزع محافظات كيلان ومازندران وكررکان واستراباد.

إن إيران من الدول ذات المساحات الواسعة الكبيرة، ونتيجة لهذا الاتساع فقد تباين سطحها بشكل واضح نتيجة العوامل الجيولوجية، التي كان لها دور مهم نحو تشكيل الظواهر التضاريسية المختلفة، بحيث تعد عاملا مهما يؤثر في مناخ الدولة وتوزيع السكان وانعكاساتها على طبيعة الاتصال بين أجزاء الدولة، فضلا عن الأهمية الاقتصادية والعسكرية وقوة الدولة.[3]

ثالثا. المنـاخ:

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، **الجغرافية السياسية**، بغداد: بيت الحكمة، 1988 ، ص 55.
[2] بسام عبد الرحمن عبيد وآخرون، **جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة**، بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، 1992 ، ص 122.
[3] محمد متولي، **حوض الخليج العربي**، الجزء الأول، القاهرة : مطبعة الانجلو، 1970 ، ص ص 51،52.

يعتبر المناخ من العوامل التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير على الدولة وكيانها السياسي، وكونه أيضا يؤثر في حياة الإنسان ونشاطه، إذ ترتبط الظروف المناخية ارتباطا وثيقا بطبيعة الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، والتي تعد أهم المرتكزات الرئيسية في قياس الوزن السياسي للدولة، فتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني هو نتيجة تنوع المناخ.[1]

يتنوع المناخ في إيران إلى:

أ- المناخ الجاف: يشغل أكثر من نصف مساحة إيران، ويسود في الوسط والجنوب باستثناء منطقة كرمان، التي يسود فيها المناخ شبه الجاف، بسبب طبيعة أراضيها، ويتصف هذا المناخ بارتفاع درجات الحرارة صيفا وندرة تساقط الأمطار.

ب- المناخ شبه الجاف: يسود هذا النوع من المناخ في المنطقة الانتقالية الواقعة بين المناخ الجاف والمناخ الرطب، وعليه فهو يحتل السفوح الجنوبية لجبال البرز والسفوح الشرقية لجبال زاجروس، الممتدة باتجاه الهضبة الإيرانية، كما أنه يسود منطقة كرمان داخل الهضبة الإيرانية وعلى الساحل الشرقي للخليج العربي.

جـ- المناخ الرطب: يسود شمال وغرب إيران، ويشمل ساحل بحر قزوين وسلسلة جبال البرز وجبال زاجروس، وبسبب امتداد جبال زاجروس إلى الجنوب، امتدت خصائص هذا المناخ مع امتداد هذه السلاسل ليشمل شيراز في إقليم فارس، حيث يمتاز هذا الإقليم بشكل عام بشتاء بارد تتراوح الأمطار فيه كمعدل سنوي ما بين 285 ملم و1773 ملم، ويعد حوض بحر قزوين من أغزر مناطق الإقليم مطرا، ونتيجة لما يتميز به هذا الإقليم من خصائص مناخية ملائمة.[2]

للموقع الفلكي أثر في قوة إيران، لما له من دور في تنوع الأقاليم المناخية، ومن ثم انعكاس ذلك على تنوع النشاط الاقتصادي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، كما أن لموقع إيران بالنسبة لكتل اليابس والماء أثر كبير في قوتها، إذ أنها تمتلك سواحل بحرية مهمة على الخليج العربي ذو الأهمية الاقتصادية الكبيرة، فضلا عن دورها في تعزيز قوة إيران العسكرية.

بنية الإقتصاد الإيراني

[1] عبد المنعم عبد الوهاب، صبري فارس الهيتي، **مرجع سابق**، ص 59.
[2] عبد الله سالم عبد الله، " ظاهرة القارية في مناخ المناطق الجافة وشبه الجافة في إيران"، **مجلة كلية الآداب**، العدد37، 1998، ص ص 50،51.

سيتم تناول أهم مقدرات إيران الطبيعية ، إضافة إلى الجانبين الزراعي والصناعي والتكنولوجيا النووية، ودورها في تحديد توجهات إيران الخارجية .

يعد البناء الاقتصادي للدولة عنصرا مهماً في قوتها وكفاءة أدائها، ويعتمد هذا البناء على ما تمتلكه الدولة من موارد وثروات طبيعية، سواء أكانت كامنة أم مستثمرة، وهذا بحد ذاته أحد العوامل المؤثرة في السلوك السياسي للدولة، قولا وتطبيقا حتى في اتخاذ القرارات، فكثير ما تنعكس خلفية الدولة الاقتصادية على طبيعة هذا السلوك وتباين هذه الموارد بين الدول.[1]

إن البحث في الأدوار الإقليمية التي عرضتها نظريات التحليل الإقليمي، يدفعنا إلى عرض نقاط القوة الاقتصادية للفاعل المراد دراسته، وبعدها توقيع النتائج النظرية على الحقائق الإقليمية لكي يتأتى للباحث فحص النظريات من جهة، والوصول إلى وضع تحليل يساعد على الفهم والتنبؤ بسلوك الفاعل من جهة ثانية .

فحسب نظرية الدور لأولي هولستي Holsti ، تدرك إيران مكانتها كدولة محورية و تقدم نفسها كنموذج إقليمي جذاب ، رغم محدودية إمكاناتها الاقتصادية في ظل نظام دولي تترتب الفواعل فيه تبعا للعوامل الاقتصادية، فحسب دراسات البنك الدولي، فقد صنفت إيران من بين آخر الدول متوسطة الدخل، رغم ما لديها من مصادر الطاقة وما سيتوفر لديها بعد استكمال مشاريعها النووية، والتي ستمثل دفعة قوية لإمكانياتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية [2] من حيث التوجه إلى الإقليمية الجديدة ، حيث تسعى للحصول على الخصوصية كلاعب أساسي في المنطقة خلال العشرين سنة القادمة وحتى على المستوى الدولي حتى تكون قوة إقليمية مسؤولة وتقوم بتوازن إستراتيجي ، من خلال إستخدام الآليات و الأدوات الاقتصادية والمالية لخدمة و تعزيز أدوارها الإقليمية .

وليس غريبا أن تعزز إيران مكانتها الإستراتيجية بفعل اقتصادي، خاصة بعد التغير الشامل الذي طال النظام الاقتصادي الإيراني عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الغربي، وإلغاء النظام المصرفي الموجود، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي، وإعادة دمج البترول إنتاجا بالاقتصاد الإيراني، من خلال تغير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة.

---

[1] محمد محمود الديب، **الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات**، القاهرة : مكتبة سعيد رأفت، 1978 ، ص 281.

[2] مدحت حماد، "الأبعاد الاقتصادية لسياسة إيران الإقليمية"، تاريخ التصفح، 2013/02/12، http://www.icfsthinktank.org/arabic/publications/home.aspx?t=5

و على الرغم من التعطيل الذي أصاب هذا المسعى جراء الحرب العراقية الإيرانية، فإن الوضع الاقتصادي لإيران قد تعرض لانتكاسات خلال فترة الثمانينات، وخاصة القطاعات غير النفطية، منها هروب رؤوس الأموال وهجرة العديد من المهارات، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق المنشآت الاقتصادية، كما أن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تقليص إجمالي الناتج المحلي.[1]

و فيما يخص المصادر الطبيعية في إيران، فهي متوفرة ومتنوعة، لكن يغلب عليها على المستوى الصناعي طابع الصناعات الاستخراجية خاصة البترول والغاز، وعلى الرغم من ذلك، تبقى فاعلا مهما في اقتصاديات الهيدروكربونية، في حين أنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي للنفط الخام بعد السعودية، وأكبر احتياطي للغاز بعد روسيا، ولكن رغم هذا بقي الإنتاج النفطي هو العامل الحاسم في الاقتصاد الإيراني، الذي تأثر كثيرا بتقلبات أسعاره، فإيران تمكنت من زيادة قدرتها الإنتاجية النفطية، بعد تمكنها من إصلاح المنشآت النفطية.[2]

قدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني بحوالي 196 مليار دولار، مابين عامي2006/2005، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، وخلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 79 عالميا، من حيث ارتفاع المخاطر المالية، أصبحت تحتل المرتبة 39 عالميا ومتوسط معدل نمو نحو5،9%، كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار، حيث وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006، كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 125 مليار دولار في البنوك، وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7،5%.

أما بالنسبة لقدراتها النفطية وموقعها في سوق النفط، فإن البترول يمثل 65% من ناتجها القومي الإجمالي، وهذا ما زاد أسعار خامات إيران الخفيفة والتقليدية إلى أربعة أضعاف، من حوالي 16 دولار للبرميل في عام 1995، إلى 60 دولار للبرميل عام 2006، مما أدى إلى نمو صادراتها النفطية من حوالي 15 مليار دولار عام 1995، إلى أكثر من 46 مليار دولار في عام 2005.[3]

---

[1] حسين العلكيم، **"العلاقات العربية الخليجية مع إيران"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 127.

[2] طلال عتريسي، **"جيوبوليتيكا إيران"**، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد 84، جوان 1999، ص 4.

[3] Jeffrey j. schott, **economic sanctions oil and Iran**, in : http//:www. house .gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf accessed on 10/03/2012 .

إلى جانب النفط، توجد في إيران أيضا احتياطات ضخمة من موارد أخرى تكتسب قيمة متزايدة في الاقتصاد الدولي، ومن بينها الغاز الطبيعي، وتشير التقديرات إلى أن احتياطات الغاز الطبيعي الإيراني تصل إلى حوالي 940 تريليون قدم مكعب، وهي الثانية من حيث الحجم بعد احتياطات روسيا، وتمتلك إيران بشكل واضح إمكانية هائلة كلاعب رئيسي في مجال الغاز الطبيعي، وسيزداد إنتاجها الحالي الذي يصل إلى 2،7 تريليون متر مكعب كل عام، بشكل ملحوظ، خصوصا إذا تم اكتشاف احتياطات مهمة كما يتوقع معظم الخبراء المستقلين.

في عام 2000 تم اكتشاف حقل تابنك، وهو حقل عملاق يحتوي على 15،7 تريليون متر مكعب، و240 مليون برميل من الغاز المكثف، وقد أعلنت وكالة الأنباء الإيرانية في عام 2004، عن اكتشاف حقلين جديدين للغاز الطبيعي في بلال وجزيرة لافان في الخليج.

حيث تبلغ الاحتياطات في حقل الغاز الهائل في بارس بالخليج - إحدى أعظم الجواهر في تاج الطاقة الإيراني، والذي يعتبر امتدادا لحقل الشمال القطري- ما بين 280 إلى 500 تريليون متر مكعب، ونظرا لحجم هذا الحقل الهائل، فسيكون على الإيرانيين تطويره على مراحل منفصلة، لذا يريد الإيرانيون أن تصبح منطقة بارس الخاصة بالاقتصاد والطاقة، والتي تم إنشاؤها عام 1998، كأحد أهم مراكز صناعة الطاقة في الشرق الأوسط.[1]

1. القطاع الصناعي: أرغمت الصناعة بعد الثورة الإيرانية عام 1979، على التوجه نحو الداخل، حيث أن إيران تعلمت كيف تنتج محليا الكثير مما كانت تستورده، وأن جيل الثورة عرف تماما أهمية المبادرة الداخلية، ويتضح ذلك في مجالي المناجم والتعدين، ذلك أن موارد البلاد الهائلة من الحديد والنحاس، دفعت بالمهندسين الإيرانيين إلى ابتكار تكنولوجيات جديدة لتصنيع الفولاذ، كما أن الصناعة في إيران تشمل الصناعات النسيجية الكبيرة الحكومية وشركات صناعة الآليات، وهو يشكل نسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فيما تشكل الصناعات الخدماتية نسبة 49% من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

أما فيما يخص الصناعات خارج قطاع الطاقة، فتتمثل في صناعات الصلب والنسيج والالكترونيات والمواد الغذائية والسيارات والصناعات التقليدية والحرفية، كالسجاد والبساط والسيراميك، وقد بلغ عدد المشاغل في هذه القطاعات خلال 2006، حوالي 16 ألف مشغل صناعي، يعمل في كل منها

[1] روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، بيروت: مكتبة مدبولي،2007، ص 20.
[2] هوشنك أمير أحمدي، "أمريكا وإيران والخليج" ، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد 49، فيفري 1996، ص20.

أكثر من 10 موظفين، وتتركز الملكية في هذه المشاغل بيد القطاع الخاص، الذي يسيطر على حوالي 96،4% منها، أما الاستثمار فيها فقد زاد بنسبة 1،2% خلال الفترة ما بين 2006/2005 قياسا للأعوام السابقة.

تعمل إيران على تنويع صناعاتها، لاسيما في مجال الصناعات الثقيلة، ففي مجال صناعة السيارات، تقدمت إيران من المرتبة الثامنة عشر عالميا في 2005، إلى المرتبة العاشرة عام 2007، إذ تمكنت من إنتاج حوالي 700 ألف سيارة سنويا، تشتمل على 17 طرازا من السيارات، علما أن هذا الإنتاج هو في أغلبه إنتاج بتراخيص من شركات أجنبية.

دخلت إيران إلى أسواق الأسلحة- وإن يكن دخولا متواضعا حتى الآن- حيث باعت أسلحة في عام 2006، لحوالي 57 دولة بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار، علما أنها تنتج الدبابات وناقلات الجنود والصواريخ الموجهة والغواصات، بطاقة إنتاجية متواضعة، كما تمكنت من إنتاج أول طائرة حربية في نفس الفترة، وقد زاد الإنتاج الصناعي لبعض الصناعات طبقا للأرقام الرسمية عام 2007، ففي إنتاج المعادن، بلغت نسبة الإنتاج 11،7%، المعادن الخام 1،7%، المنتجات المعدنية 13%، الاسمنت 12،6%، المركبات 6،6%، وهذا يمثل زيادة قدرها 1% عن عام 2006.[1]

2. القطاع الزراعي: تتوزع المساحات الزراعية في إيران طبقا لإحصائيات 1990 على النحو التالي: 11%غابات ، 8%مراعي،1%مناطق سكنية و مراكز صناعية. 14% مناطق زراعية بعلية. 16%مناطق زراعية مروية 50% صحاري وجبال صخرية، وتتركز أخصب المناطق الزراعية شمالا في المناطق القريبة من بحيرة أورميا، وقرب بحر قزوين، وهذه المناطق تشكل 20% من الأراضي الإيرانية، ولكنها تقدم حوالي60% من المحاصيل الزراعية.[2]

استنادا إلى تقارير المنظمات الدولية، كمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن إيران زادت من إنتاجها الزراعي في 100 نوع من المنتجات، بحوالي 55 مليون طن، خلال الفترة ما بين 1979 و2008، ولو أخذنا اتجاهات الزيادة في أهم المحاصيل الزراعية، سنجد أن القمح أصبح إنتاجه حوالي 22%، مقارنة بعام 1978 حيث كان 8%. أما الشعير فقد زاد من 5% سنة 1978 إلى نسبة 14 %عام 2007.[3]

---

[1] **Iranian industry statistics**, in : http//www.sci.org.ir/portal/faces/public/sci_en/sci_en.html, accessed on 07/03/201 .

[2] لي ريش بلانك، دور الزراعة في السياسة الاقتصادية الجديدة في إيران: إيران في المحنة، بغداد: مركز دراسات الخليج العربي، 1997، ص 101.

[3] Jeffrey j. schott, **op.cit**.

طبقا لإحصاءات أمريكية، فإن القطاع الزراعي يساهم في الاقتصاد الإيراني بنسبة 11%، علما بأن 25% من الأيدي العاملة تعمل فيه، كما أن 25% من صادرات إيران غير النفطية هي صادرات زراعية، بحيث وصلت عام 2007 حوالي 2،2 مليار دولار، بينما بلغت الواردات 3،9 مليار دولار، ويتمثل الفارق بين الواردات والصادرات الزراعية في ثمن المبيدات والأسمدة.

تحتل إيران المرتبة التاسعة في آسيا من ناحية إنتاج القمح، وتمكنت من الاكتفاء الذاتي منه والتحول إلى دولة مصدرة له عام 2007، كما أنها تحولت من كونها أحد الدول الأكثر استيرادا للشعير، إلى أحد الدول الهامة في تصديره، حيث بلغ إجمالي صادراتها منه حوالي 400 ألف طن عام 2007.[1]

3. التكنولوجيا النووية ودورها في الاقتصاد الإيراني : تدرك إيران أن الطاقة عصب الحياة في العصر الحاضر، وعليها أن تعمل جادة في القيام بمسؤوليتها على توفير الطاقة الكامنة للحياة والتنمية الاقتصادية، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة البترولية، ولعل تطوير إيران لبرنامجها النووي أحد تجليات هذا الإدراك، وبالفعل استطاعت إيران أن تحقق بعض الانجازات العلمية بهذا الخصوص، فقد نجحت في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي.

بإعلان الرئيس أحمدي نجاد في 11 أفريل 2006، أن إيران امتلكت دورة وقود نووي كاملة، تكون إيران قد امتلكت التقنية النووية، و بالتالي حققت إيران انجازا علميا وتقنيا، وهذا يعني أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم في تحديث الدولة علميا وتقنيا، في المجال الطبي والزراعي والعسكري.

وقد تم تطوير قطاع الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية للاحتياجات المحلية، لضمان استمرار القدرة على تصدير النفط إلى الخارج، للحصول على العملة الصعبة لأغراض التنمية الاقتصادية، وعليه تسعى إيران لتوليد طاقة كهربائية من المفاعلات النووية، تصل إلى 20 ألف ميغاواط عام 2020، وفي حالة النجاح في تحقيق ذلك، ستتمكن إيران من توفير 190 مليون برميل من النفط سنويا.[2] أو ما يساوي 14 مليار دولار (بأسعار النفط عام 2007) .

و بالتالي فالبنية الاقتصادية هي أحدى الأسس التي ترتكز عليها إيران لتحقيق المكانة الإقليمية، لذا فإن اعتماد إيران الكبير على متغير المحروقات (حوالي 80% من الدخل الأجنبي) ، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها، كالتضخم والبطالة وتعثر الحريات الاقتصادية بالإضافة إلى الحصار و

[1] **Iranian Agriculture**, in :
http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir- html, accessed on 16/03/2012

[2] عياد أحمد البطنيجي، **قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: المحدد الاقتصادي، الاقتصاد والطاقة النووية**، تاريخ التصفح ، 2012/04/02
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2283

حزمة العقوبات الاقتصادية ، التي تعد أبرز المظاهر السلبية في بنية الاقتصاد، وهو ما يؤثر على توجهات السياسة الإقليمية لإيران.

العامل البشري و الإثنوغرافي: البنية الديمغرافية لإيران

للبنية الديمغرافية تأثيرا على التوجهات السياسية للمجتمع، وعلى توازنات القوى السياسية داخل النظام السياسي، لذا سيتم تناول الطبيعة الديمغرافية للمجتمع الإيراني، من خلال أهم العرقيات والأديان وعدد السكان، وما لهذا العامل من أثر سلبي أو ايجابي على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

1. الديمغرافيا: العامل السكاني يشارك المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقديرات المناسبة للدولة وقوتها، بل يمكن القول بأن المقومات البشرية تعد من أهمها، لأن السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحتويه من موارد طبيعية لصالحهم، كما أن الدول وجدت أصلا لخدمتهم، يضاف إلى ذلك أن الإنسان يقوم بجميع العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك، إذ أصبح من المؤكد أن ثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط، وإنما تشمل أيضا على موارده البشرية، باعتبارها العامل الفعال، بحيث أن هنالك مجتمعات غنية بمواردها الطبيعية، ولكنها عاجزة عن تحقيق التنمية الاقتصادية، ذلك لأن التنمية لا تتحقق بمجرد وجود العناصر المادية، بل لابد من وجود الموارد البشرية اللازمة لاستغلال هذه العناصر واستثمارها. [1]

بلغ تعداد السكان في إيران حسب إحصائيات 2009 حوالي 74 مليون نسمة، بنسبة 50.7% رجال و49.3% نساء، كما أن نسبة 68.4% من السكان يعيشون في المدن، و31.6 % يعيشون في القرى الريفية، وكان معدل النمو السكاني متذبذب خلال الفترات ما بين 1976 و 1996، بحيث كان معدل النمو السكاني 3.2% ما بين عام 1976 و1986، وانخفضت إلى 1.47%، ما بين 1986 و 1996، لكن في المرحلة ما بين 2000 و2006، زاد حجم سكان إيران من 64 مليون نسمة إلى 70 مليون نسمة أي بمعدل مليون شخص في كل عام. إن عدد سكان إيران خلال ربع قرن تقريبا ارتفع على نحو كبير، وهذه الصفة تتميز بها غالبية الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلا أن العدد الكبير لا يشكل أية مشكلة لإيران، بسبب سعة المساحة و وجود ثروة نفطية ومعدنية ذات أهمية اقتصادية، مضافا إلى ذلك تنوع المحاصيل الزراعية والنباتية والحيوانية بسبب تنوع المناخ، وهناك علاقة وثيقة بين سكان الدولة وبين قدرتها على توفير القوى العاملة لمختلف القطاعات الاقتصادية والجانب العسكري.[2]

---

[1] صبري فارس الهيتي، **الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**، ط1، عمان: دار صنعاء للنشر والتوزيع ،2000 ، ص 79.

[2] حسن الرشيدي، الديموغرافيا الإيرانية وأثرها على البيئة السياسية ، تاريخ التصفح 04/25/ 2012،

http://www.albainah.net/index.aspx?function=printable&id=16848&lang.

شكل (10) مؤشرات ديمغرافية لإيران

السكـان	
عدد السكـان	79,853,900
نسبة الحضر	69,1%
التركز السكاني	7,19 مليون (طهران)
التركيبة العمرية	
الذكـور	40516559
الإناث	39337341
معدل النمو السكاني	1.24%
معدل المواليد	18,4 في 1000 نسمة
معدل الوفيات	5,94 في 1000 نسمة
متوسط أعمـار السكان	
الذكور	27,5 سنة
الإناث	28,1 سنة
إجمالي السكان	27,8 سنة
نسبة الذكور إلى الإناث	
0-14 سنة	1,05 للذكور مقابل الإناث
15-64 سنة	1,02 للذكور مقابل الإناث
65 سنة فما فوق	0,89 للذكور مقابل الإناث
معدل الخصوبة	
متوسط أعمـار السكان	
الذكـور	69,09 سنة
الإناث	72,24 سنة

المصدر : CIA world factbook (2015)

2. التنوع العرقي : و يقصد به حالة الشعوب التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية، من حيث القومية والدين واللغة، وتبرز أهمية دراسة التركيب الاثني في تقدير الوزن السياسي للدولة، لما له من دور مهم في تكوين الدولة ووحدتها وتماسك بنائها الداخلي، فالتجانس القومي يؤدي إلى ترابط المجتمع وتماسكه، في حين يؤدي التباين القومي إلى خلق مشاكل للدولة، وعلى هذا الأساس يلعب التركيب القومي دورا حاسما و مرجحا لقوة للدولة سلبا أو إيجابا .[1]

[1] أحمد عبد المجيد عامر، **دراسات في الجغرافية السياسية والدول: أسس وتطبيقات**، الإسكندرية: مطبعة المصرية، 1982)، ص 76.

إن التركيب الديني لإيران يوضح أن المسلمين يشكلون نسبة 97%، وإيران تحكمها المؤسسة الدينية التي تضع العامل الديني غاية و وسيلة، للبحث عن هوية مشتركة تجمع القوميات الإيرانية المتعددة وتصهرها مع بعضها ، لذا فإن الإسلام أو المذهب الشيعي الاثني عشري هو مذهب الدولة الرسمي.[1]

و تعد إيران من الدول التي تعرف التعددية العرقية، ويعتبر الفرس والأذريون والجيلاك والأكراد والعرب والبلوش والتركمان، من أهم هذه العرقيات التي تشكل "الموزاييك" العرقي في إيران، فحسب المصادر الرسمية يشكل الفرس 51% من السكان البالغ عددهم قرابة 74 مليون نسمة، في حين يشكل الأذريون 24% والجيلاك المازندارنيون 8% والأكراد 7% والعرب 3% أما اللور والبلوش والتركمان 2% لكل منهم، وبقية العرقيات 1% من السكان، بحيث يتميز المشهد القومي الإيراني بتداخل ما بين المذهبية والقومية، كما أن امتداداتها الجغرافية في دول الجوار تضيف إليه بعدا إقليميا، مما يجعل الأمر غاية في التعقيد، فمعظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية المتاخمة لدول الجوار .[2]

فنظرة سريعة على الخريطة العرقية في المنطقة المحيطة، نجد أن هذه العرقيات لها امتداداتها في الخارج، فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج في الجنوب، والبلوش لهم امتدادهم في إقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمانستان، والأذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد جزء من الحلم الكردي الكبير في تركيا وكردستان العراق.

أما العامل المذهبي في النسيج العرقي الإيراني، فيشكل بعدا هاما آخر، فحسب الأرقام الرسمية فإن 89% من سكان إيران يدينون بالمذهب الشيعي، ويشكل أهل السنة 10%، ويتوزع 1% بين الأرثوذكس الأرمن واليهود والزرادشت وغيرهم.[3]

تعود جذور المجتمع الإيراني إلى القبائل الآرية التي انفصلت عن كتلة القبائل الآرية الهندية، في حدود الألفية الثانية قبل الميلاد، وسكنت ما يعرف بالهضبة الإيرانية، ورغم تشكيل كيانات سياسية في هذه الفترة وقبلها، مثل مملكة إيلام ومملكة جيروفت، إلا أن أول مملكة ذات نزوع إمبراطوري وتشكل قومي إيراني، هي مملكة ميدي في شمال غرب إيران، وبقيت علاقات القبائل الإيرانية،

---

[1] ظافر ناظم سلمان، **العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، في العرب وآسيا** ، بغداد: بيت الحكمة، 2000 ، ص 38.

[2] **Iranian Ethnic Groups**, in : http://www.globalsecurity.org/military/world/iran/groups.htm, accessed on 12/05/2012.

[3] **الورقة العرقية في إيران**، تاريخ التصفح، 2012/05/12، في : http://www.zahran.org/vb/zahran41364.html

لاسيما الخاضعة للميديين، في تنافس مع القبائل الإيرانية الأخرى كالفرس، إلى أن تمكن كورش الكبير من توحيد الطرفين في الإمبراطورية الاخمينية (648-330 ق م)، والتي اعتبرت بأنها أول قوة عظمى في التاريخ.[1]

وفي ظل هذا الإطار العام للمركب السكاني لإيران المليء بالفروق الواضحة والمؤثرة والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد التنافر والصراع تأتي أهمية إلقاء مزيد من الضوء على المشهد العرقي والديني في إيران، وذلك من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة المكونة للأقليات الإيرانية، وهي العرق، والدين، واللغة فيما يلي :

3. المكون العرقي: على الرغم من عدم وجود إحصاءات ديموغرافية دقيقة وحيادية يعتد بها لجهة التقسيمات القومية والمذهبية للشعب الإيراني، نظرًا لتضارب هذه الإحصائيات ما بين الجهات الرسمية وتلك الخاصة بهذه الأقليات التي غالبًا ما تبالغ في وزنها النسبي بالمقارنة مع الأغلبية، فإن أحدث إحصائية سكانية رسمية صادرة عن البنك الدولي سنة 2012 قد أوضحت أن تعداد سكان إيران قد بلغ 76 مليون و 224 ألف و 443 نسمة ، يتوزعون على عدة جماعات عرقية أهمها :

أ-الاذريون (الاذربيجان): تمثل الأقلية الآذارية أكبر الأقليات في المجتمع الإيراني من حيث العدد، فتقريبا واحد من أصل أربعة إيرانيين أذري، بحيث يوجد في إيران حوالي 20 مليون آذري ، ولغتهم الفارسية و التركية، يتواجدون في شمال غرب إيران بالحدود مع أذربيجان ، وهم في غالبيتهم من الشيعة، بعكس الآذاريون في جمهورية آذربيجان الذين ينتمون للمذهب السني . ويقيم الآذاريون في المناطق الشمالية والشمالية الغربية من إيران لاسيما في مدن تبريز، وأرومية ، و أردبيل ، و زنجان ، ويمكن القول بأن للآذاريين هويات متعددة الأعراق تنقسم إلى ثلاثة أعراق بارزة هي : الأتراك من آسيا الوسطي، الآذربيجانيين ذوي الأصل الإيراني، والآذربيجانيين ذوي الأصل القوقازي، الذين يتحدثون اللغة الآذارية، فيما يتحدث الآذربيون الإيرانيون لغة واحدة هي الآذارية.[2]

ب- الأكراد: تعد الأقلية الكردية أقدم الأقليات التي قطنت إيران، حيث يرجع وجودهم في المجتمع الإيراني إلى الإمبراطورية " الميدية " التي حكمت بلاد فارس عام 612 قبل الميلاد و يري أغلب الإيرانيين أن أصل الأكراد يعود إلي

[1] Elton Daniel**, history of Iran**, greenwood publishing group, 2000, p51.

[2] Alireza Nader , Robert Stewart , **Iran's forgotten ethnic minorities** , In : http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/04/03/iran_s_forgotten_ethnic_minorities?wp_login_redirect=0

الجنس الآري، وبالتالي فإنهم فصيلة من فصائل الشعب الإيراني بدليل أن لغتهم مشتقه من اللغة الفارسية، وأنه لا توجد قومية كردية مستقلة، فيما يعد هذا الأمر موضع الخلاف الأساسي بين الأكراد و إيران.

يتمركز الأكراد جغرافيًا على مساحة 120 ألف كم^2، أي ما نسبته 7,3 % من مساحة إيران البالغة 1,548 مليون متر مربع في المحافظات والمدن الغربية ، تبدأ حدود هذه المناطق من سفوح جبال زاغروس علي مشارف الخليج العربي باتجاه الشمال أي من حدود مدينة " شهر كرد " باتجاه "خرم آباد " إلى " كرمنشاة " التي تعتبر العاصمة الرسمية لإقليم كردستان الإيراني – حسب التوزيع الراهن للإقليم في إيران -الذي يشتمل علي أربع ولايات هي : " إيلام، وكرمنشاة، وكردستان، وأذربيجان الغربية فيما يوجد بعض الأكراد في مدن أخرى خارج الإقليم كـ "طهران، وخورسان و مشهد" .[1] كما يعد الأكراد من أكثر الأقليات الإيرانية التي تتمتع بحالة من الاستقرار المكاني، في ظل ما يشكلوه من نسيج عرقي وقومي واحد له تجانسه الاجتماعي و وحدته اللغوية، بالإضافة إلي تواجدهم في أماكن معزولة نسبيًا حيث سفوح الجبال، التي تنشط فيها أعمال الزراعة والرعي الموسمي و الأكراد في غالبيتهم مسلمون سنة، و يشكلون 7% من النسيج الإيراني بحوالي 4 مليون نسمة .

جـ- العرب : ترجع أصول هذه الأقلية التي تصل إلى حوالي 3 مليون نسمة، إلى شبه الجزيرة العربية، والتي نزحت منها إلى منطقة خوزستان الواقعة بإيران ومعظمهم شيعة. يعيش العرب في إيران على طول ساحل الخليج العربي، وخاصة في سهل خوزستان -المسمي الفارسي لإقليم الأحواز -الذي يمثل أكبر مساحة سهلية في كل إيران، وهى مناطق تكتسب أهمية خاصة لإيران حيث تعد معبر إيران للعالم لخارجي عبر الخليج العربي والبحر العربي، بالإضافة إلى خصوبة الأرض الزراعية، ووجود ثمانية أنهار كبيرة تمر وتنبع من إقليم الأحواز هي أنهار: "بهمنشير، وشاوور، وجوبال، وأبى ذر، والجراحي، والكرخة، والهنديان، وكارون .."، فضلا عن وجود أغلب الموانئ الإيرانية في المناطق العربية مثل موانئ : " جرون، و بندرعباس، وبوشهر، وبندر، وخميني، وجزيرة خرج البترولي، وجزيرة قيش و قاسم" كل ذلك إلى جانب احتواء أرض الأحواز على كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، والتي تعتبر من أكثر مناطق العالم إنتاجًا لهاتين المادتين الحيويتين لإنتاج الطاقة ويوجد في إقليم الأحواز أكثر من 28 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة موزعه على مساحة الإقليم البالغة 65 ألف كم^2، بعد أن استقطعت الدولة الإيرانية أجزاءًا من

[1]. ثناء فؤاد عبد الله ، "أكراد إيران بين الصراع الداخلي و صيغة التوازنات الإقليمية" ، **السياسة الدولية** ، عدد 135 ، يناير 1999 ، ص 105 .

الإقليم وضمتها إلى الأقاليم الإيرانية المجاورة، إذ كانت المساحة الأصلية للإقليم 185 ألف كم^2 ، العدد الأكبر من هذه المدن -حوالي 24 مدينة- يقع في القسم الشمالي من أرض الأحواز، ويغلب على سكان المدينة مهنة التجارة وممارسة المهن الحرفية، وعمالة الموانئ ومصافي ومنشآت نقل النفط والغاز، حيث يشكل العاملون فيها ما يقرب من 30 % من مجموع الأيدي العاملة في المدن الأحوازية .[1]

د- الأتراك : ترجع أصول الأتراك الإيرانيين إلي أتراك آسيا الوسطى الذين استطاعوا المحافظة على هويتهم وخصوصيتهم العرقية بعد الغزو المغولي لإيران، ويمتد تواجدهم الإقليمي إلي جانب إيران، في تركمانستان، وطاجيكستان، وأفغانستان ويستقر الأتراك الإيرانيين في مدن " جنبد، وجلستان، وبجنورد، وقوشان" وهي مدن صحراوية الطبيعة، وإن كانت بعضها قربيه من ضفاف نهري " أترك، و مازندان " وهو ما فرض بدوره نمط معيشة الرعي والبداوة على ساكنيها ، كما ينقسم الأتراك الإيرانيين اليوم إلي ثلاث طوائف رئيسية هي : " جوجولان، ويموت، و تكة " [2] يعود تواجدها في إيران إلي القرن الثامن عشر الميلادي ، فيما انضم إليها في التاريخ الحديث – خلال العهد الصفوي -بعض القبائل المهمة مثل " الشاهسون " أو "الإيلسون " وهو الاسم الذي اشتهرت به هذه القبائل بعد قيام الثورة الإيرانية، وقد كان لهذه القبيلة دورًا مهمًا في مواجهة إيران مع العثمانيين إبان عهد عباس الصفوي الكبير .

هـ- البلوش: في إيران 1.4 مليون بلوشي، وتشمل 2% من سكان إيران غالبيتهم من السنة، كانوا يقيمون في بلوشستان، وهي منطقة مقسمة تقع بين إيران وباكستان.[3] لا تختلف الأقلية البلوشية عن مثيلتها الكردية، والعربية، والآذارية من حيث البعد عن مركز الدولة في طهران، كونها أقلية حدودية أو من حيث امتدادتها القبلية والعشائرية مع دول الجوار، إذ يقطن البلوش مثلث الحدود الإيرانية- الباكستانية-الأفغانية، في إقليم "سستان -بلوشستتان"، وأشهر مدنها ، " خراسان، و كرمان، و زابل، و جلستان، و هرمزجان ". وقد فرضت طبيعة الإقليم الجبلية الوعرة، واقعًا أمنيًا معقدًا على سكانه، حيث أصبحت سفوح الجبال ملجأ لتجار المخدرات وعصابات التهريب الدولية التي تزرع المخدرات وتصنع موادها الأولية في أفغانستان، وتنقلها عبر الأراضي الإيرانية إلى أوروبا، وتجدر الإشارة إلى أن الشعب البلوشي كان ينتمي لدولة مستقلة يمارس فيها سيادته حتى

[1] عباس عساكرة، **القضية الأحوازية : المقومات..التداعيات..التطلعات** ، لندن : دار الحكمة ، 2006، ص ص 18- 24 .

[2] مطيع الله تائب ، "الورقة العرقية في إيران .. هل من أزمة قادمة ؟" ، للمزيد أنظر :
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/c095f90c-ce3d-4896-816b-4d6a2f99ea48

[3] Iranian people and tribes, **Iranian ethnic groups**, on 28 /05/2012, in :
http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php.

عام 1948 ، بلغ عدد سكانها 21 مليون نسمة حتى جزئت الدولة على إيران، وباكستان، وأفغانستان[1].

و- اللّـور: تُشير بعض الدراسات إلى أن أصل اللور يعود إلى الهند، فيما ينتشر معظم اللورين في إيران في محافظتين هما : " لورستان ، و كهكيلوية "، وفي المناطق الجنوبية التي يقطنهـا الأكراد عند جبل" بشتكوه" و يعمل معظم أبناء هذه الأقلية بالرعي والزراعة، أما القبائل التي تقع بين محافظتي" فارس " المنطقة، فيما تنقسم الأقلية اللورية إلى ثلاث قبائل هى" جاكى، وباوى، وّاقاجري[2].

خريطة توزيع الأقليات في إيران

[1] **Karlos Zurutuza ,** Inside Iran's Most Secretive Region in : http://thediplomat.com/2011/05/16/inside-iran%E2%80%99s-most-secretive-region accessed on 12 December 2014.

[1] رانيا مكرم ، **الأقليات في إيران : الواقع و المستقبل** ، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، سبتمبر 2008، ص ص 6- 8 .

المصدر : http://iranianhistory.pbworks.com/f/iran-ethnic-groups.gif

1. المكون الديني : يشكل العامل الديني المذهبي بعدًا مهمًا في نسيج المجتمع الإيراني، ولا يقل تعقيدًا عن البعد العرقي، حيث أسهمت الانقسامات الدينية في تعقيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإيراني، الذي تعاني معظم أقلياته من العزلة الجغرافية في الأساس.

وتوضح تقارير المركز الإحصائي الإيراني أن عدد سكان إيران ينتمون إلى عدة ديانات، فيما تمثل نسبة المسلمين حوالي 98,8% من السكان، منهم 90%يعتنقون المذهب الشيعي و 9% ينتمون إلى المذهب السني، بينما يمثل

المسيحيون 0.7% أما اليهود0.2 % الزرادشتيون 0.1% وتمثل باقي الديانات الأخرى نسبة 0.1% من إجمالي عدد السكان، ويشكل معظم الفرس الآذاريون والجيلاك والعرب أغلب الشيعة ، بينما يشكل الأكراد والبلوش والتركمان وقلة من العرب والفرس القانطين في المناطق الجنوبية السنة في إيران [1].

أ. **السُّنة :** على الرغم من كون إيران جمهورية إسلامية وبالتالي يعد كل من لا يدينون بالإسلام أقلية، فإن بعدًا مذهبيًا أخر يحكم وضع السنة في إيران، إذ يعدون بدورهم أقلية نظرًا لعدم اعتناقهم المذهب الشيعي الإثني عشري الذي تعتنقه الأغلبية في إيران و ينص عليه دستورها كمذهب رسمي للبلاد* ، إذ تعتبر إيران من الدول النادرة في العالم التي لا تتخذ من الإسلام دينا رسميا للدولة ، فإيران قد حددت المذهب الشيعي مذهبا رسميا للدولة .

و ينقسم المسلمون السنة في إيران -الذين تتراوح أعدادهم ما بين 10 إلى 15 المليون مسلم سني طبقًا للإحصائيات الصادرة عن هذه الأقلية - إلى ثلاث عرقيات رئيسية هي الأكراد والبلوش والتركمان، الذين يقطنون المدن والمناطق القريبة من خطوط الحدود التي تفصل إيران عن الدول المجاورة ذات الأغلبية السنية مثل باكستان، وأفغانستان، والعراق، و تركمانستان، إلى جانب نسبة ضئيلة من المسلمين الفارسيين الأصل الذين لا يتكتلون في منطقة معينة كباقي الأقليات، فيما يمثل أهل السنة أكبر أقلية مذهبية في إيران، قبل كل من الأرمن والآشوريين طائفتي الديانة المسيحية في إيران[2].

ب. الزرادشتية : أسّس الزرادشت ديانتهم خلال القرن السادس قبل الميلاد في إيران، وهى ديانة ذات ملامح ثنائية، حيث جعل الزرادشت أساس ديانتهم وجود إلهين متنازعين هما" الخير و الشر"، ودعوا إلى التغلب على الشر وفعل الخير، وقد بدأت هذه الديانة في التلاشي ما بعد ظهور الإسلام، مع احتفاظ فئة قليلة بهذه الديانة في كل من الهند وإيران وهي ديانة معترف بها رسميا، وتلقى تشجيعا رسميا كبيرا، حيث تم اعتبارها أيام "البهلوية" رمزا للقومية الإيرانية، ولكن الكثير منهم هاجر إلى الولايات المتحدة بعد الثورة الإيرانية ، وأصبح تواجدهم في إيران محصورا على أقليات تقيم في مدن " طهران، وكرمان، ويزد،

---

[1] حسن الرشيدي، "الديمغرافية الإيرانية وأثرها علي البيئة السياسية" ، في :
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=16848&lang=

* مع اعتبار المذهب الجعفري الإثني عشري، المذهب الرسمي للدولة، نص الدستور الإيراني على أبدية المادة التي تشير إلى ذلك، وعدم إمكانية تغيرها مستقبلا، بالمقابل كفل الدستور لمعتنقي المذاهب الأخرى " الشافعية، والمالكية، والحنفية، والحنبلية " للسنة و"الزيدية " للشيعة حرية إتباع هذه المذاهب، وممارسة شعائرها، كما اعترف بحقها الرسمي فيما يخص التعليم والتربية الدينية، والأحوال الشخصية من زواج وطلاق، ووصاية، ودعاوى المحاكم، بالإضافة إلى نصه على أن المناطق التي يقطنها أصحاب هذه المذاهب ويشكلون أغلبية فيها، تكون الأحكام المحلية فيها – في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية المحليات وفق هذه المذاهب، مع الحفاظ علي حقوق أتباع المذاهب الأخرى في هذه المناطق، طبقًا للمادة ذاتها .

[2] طـلال عتـريسي و آخرون ، **أهل السنة في إيران** ، الإمـارات العربيـة المتـحدة : مركـز المسـبار للدراسـات و الـبحـوث ، ط1 ، 2012 ، ص ص 49-50.

وزهدان"، فيما تشير بعض المصادر إلى أن عددهم يبلغ في الوقت الحالي 50 ألف من معتنقي الزرادشتية ، معظمهم من التجار، والحرفين، ويحرص الزرادشت على بناء مدارس خاصة بهم تدرس تعاليم الدين الزرادشتي في المدن التي يقيم فيها معتنقي هذه الديانة[1] .

ج. المسيحيون : ينقسم المسيحيون في إيران إلى طائفتين أساسيتين هما "الأرمن " و"الآشوريون" و يعود الوجود المسيحي في إيران إلى عهد الأشكانين (250-226 قبل الميلاد) و قد تعزز هذا الوجود نتيجة للحروب التي دارت بين الفرس والرومان وعمليات الأسر الجماعي.

ويعتنق المسيحيون الأرمن في إيران المذهب الجريجوري، يمارسون عباداتهم في عشرات الكنائس والمدارس الأرمينية، وطبقًا لبعض الإحصائيات يتراوح عدد الأرمن بين 200 إلى 250 ألف أرماني ينتشرون في مدن "أصفهان، وطهران ، وتبريز، ورضائية، ورشتى " فيما يعد الأرمن أكبر الأقليات الدينية في إيران[2] أما الآشوريون فيقدر عددهم بحوالي 50 ألف آشوري يتبعون أربعة مذاهب لكل مذهب كنيسة مستقلة ، وينتشرون في عدة مدن منها "أرومية، ومغان، وطهران، وخراسان " .

د. اليهود : لليهود صلات تاريخية قوية بإيران، لكن عددهم تناقص كثيرا بسبب الهجرة، ومع ذلك يعتبر يهود إيران أكبر تجمع يهودي في الشرق الأوسط خارج إسرائيل، وعددهم مختلف عليه، لكن الكثير من المصادر تشير إلى وجود 25 ألف يهودي داخل إيران ، و اليهودية ديانة معترف بها رسميا.[3]

فالتواجد اليهودي في إيران يعود إلى عهد إمبراطورية كوروش (500 – 529 قبل الميلاد)

بعد أن قام الأخير بتحرير اليهود من السبي البابلي، وبناؤه مدينة خاصة بهم في غرب إيران، وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن عدد اليهود في إيران يبلغ 25 ألف نسمة كما سبقت الإشارة ، ويقيمون في عدة مدن إيرانية مثل" همدان، وأصفهان، وشيراز، وشوش، و شوشتر، ونهاوند، و كاشان، و طهران"، ولهم في هذه المدن جمعيات ومؤسسات خيرية تلعب دورًا بارزًا في حل المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي يمكن أن تواجه الأقلية اليهودية فيها، كما تحتوى هذه المدن في مجملها على 43 معبدًا يهودياً ومقابر خاصة بهم[4] .

---

[1] محمد صادق إسماعيل ، **إيران.. إلى أين ؟ من الشاه إلى نجاد** ، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع ، 2010 ، ص 23.

[2] Hussein D. Hassan, "Iran: Ethnic and Religious Minorities",**CRS report for congress** , Novembre 2008 , p 8, in : www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34021.pdf

[3] Ibid .

[4] Ibidem .

* بالنسبة للغة التعامل في المصالح الحكومية، والكتابة الرسمية المشتركة بين طوائف الشعب الإيراني، فقد نص الدستور على أنها اللغة "**الفارسية** " (المادة **15** من الدستور الإيراني) إذ يجب أن تكون الوثائق والمراسلات والكتب الدراسية بهذه اللغة، غير أنه أجاز استخدام اللغات

2. المركب اللغوي : تتنوع اللغات التي يتحدث بها سكان إيران، فإلى جانب اللغة الفارسية -لغة التخاطب المشتركة بين كافة الأعراق، والتعاملات الرسمية والحكومية * توجد العديد من اللغات الدارجة(اللهجات) في أنحاء إيران، ساعد في الحفاظ على وجودها حتى الآن أن أكثرية العرقيات الكبرى لا تزال متكتلة بقوة، وتتعامل بها في حياتها اليومية، وكما هو الحال مع إحصائيات التنوع العرقي والديني، التي تفتقر في الأغلب الأعم إلى الحيادية والدقة، تتسم النسب المئوية للتوزيع اللغوي في إيران بالافتقار إلى التحديد، وتتوزع هذه اللغات علي السكان كما يلي:

أ- اللغة الفارسية : وهي اللغة الرسمية للدولة و يتحدثها الفرس وبعض الأقليات، وتبلغ نسبة التحدث بها إلى اللغات الأخرى 58% .

ب- اللغة التركية : يتحدث بها الآذآريون، والجيلاكين، والمازندايين، وفقًا للهجتين مختلفتين، بنسبة 26%.

ج- اللغة الكردية : يتحدثها الأكراد في الأجزاء الشمالية من جبال زاجروس غربإيران، وكذلك في شمال "خراسان"، بنسبة 9% .

د- لغة اللوري : يتحدث بها اللور في " لورستان"، بنسبة 2 %.

ه- اللغة البلوشية : و يتحدثها البلوش، في كل من" بلوشستان وسيستان ومكران"، بنسبة 1%.

و- اللغة العربية : * يتحدث بها سكان محافظة "خوزستان"، والقبائل العربية المنتشرة على امتداد سواحل الخليج العربي والقبائل العربية الرحل في منطقة فارس، بنسبة 1%.

ز- اللغة الأرمينية : يتحدث بها الأرمن والأشوريين المنتشرون في المدن الآذارية وحول بحيرة رضائية .-ح- اللغة القشقائية : يتحدث بها البختيار في محافظتي " أصفهان، وخورستان (فيما تشترك اللغتين الأرمينية و القشقائية مع لغات أخرى في نسبة 3%) . [1]

المحلية والقومية الأخرى في المجال الصحفي ووسائل الإعلام العامة، إلى جانب تدريسها في المدارس الموجودة في المناطق التي يقطنوها كأغلبية، مع اللغة الفارسية .

* أولى الدستور الإيراني أهمية خاصة للغة العربية باعتبارها لغة القرآن، ومن ثم أوجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية ، وحتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية في أنحاء الدولة ، طبقًا للمادة 16 من الدستور .

[1] رانيا مكرم ، **مرجع سابق** ، ص ص 10-11 .

**احتوى دستور 1979 علي العديد من البنود المنظمة لوضع الأقليات، حيث تضمن 11 مادة يمكن القول بأنها تعني بوضع الأقليات بشكل عام، من بين هذه المواد توجد (6) مواد خاصة بالأقليات على ويمكن وجه التحديد وهي المواد: 12 ، 13 ، 16 ، 19 ، 64.

و بالنظر إلى تركيبية المجتمع الإيراني المعقدة عرقيًا، وإثنيا ، ولغويًا، يمكن القول أن هذا التعقيد قد فرض واقعًا خاصًا لكل أقلية على حدة وبالتالي على المجتمع ككل رغم اعتراف دستور 1979 بحقوق الأقليات** و بالرغم من الإطار الدستوري الذي يحفظ بعض حقوقها ، وما تحتله من مكانة في خطابات النخبة السياسية فيها، فإن ثمة فجوة بين النصوص والواقع الذي تعيشه هذه الأقليات ، إذ لم يستطع هذا الإطار الدستوري استيعاب هذه الأقليات بشكل متناغم ينتج عنه في النهاية شخصية واحدة مميزة لهم نتيجة عدم تجانسها اجتماعيا و جغرافيا حيث شكلت الجغرافيا الطبيعية عاملا مساعدًا في هذا الإطار، إذ تنفصل أقاليم الدولة بما فيها من سكان عن بعضها البعض إما بسلاسل من الجبال أو بمساحات شاسعة من الأودية و الطبوغرافيا الوعرة و لعل التمايزات الواضحة التي تتسم بها الأقليات الإيرانية من حيث الأصول والمعتقدات قد أسهمت في تعزيز التباعد وربما التنافر إذ لا تزال تعاني من التهميش والتمييز، و ما يدل على ذلك أحداث العنف التي تشهدها البلاد بين الحين والأخر كمظهر من مظاهر الاعتراض على ما تواجهه من سياسات تمييزية تصل في بعض الأحيان إلى حد الاضطهاد[1] .

على سبيل المثال ، لم يستجب الدستور الإيراني لمطالب الأقليات العرقية في الحصول على قدر من الحرية في إدارة شئونها الذاتية ، كما حرم الدستور المسلمين السنة ، والأقليات العرقية الشيعية المذهب من حق رئاسة الدولة بنص المادة التي تشترط في رئيس الدولة أن يكون مؤمنًا بمبادئ الثورة الإيرانية ومعتنقًا للمذهب الرسمي للبلاد، والتي قرنت أيضًا بين التشيع وجنسية الرئيس وانحداره من أصل إيراني.

ولعل التقرير الذي أصدره المركز الإسلامي للبحوث التابع للحكومة الإيرانية - وأحد أعمدة الفكر في إيران -خلال عام 2005 ،[2] قد أبرز أهم ملامح ما يمكن تسميته "بأزمة الأقليات " في إيران، حيث حذر المجلس في تقريره من تدهور الأوضاع الداخلية بشكل قد يخرج عن السيطرة ما لم تتحرك الحكومة الإيرانية بشكل أفضل في اتجاه تلبية احتياجات الأقليات العرقية السياسية والاقتصادية، كما ألقي التقرير الضوء على اثنتين من أهم التحديات التي تواجه النظام في هذا الشأن.

[1] يوسف عزيزي ، **"التميز ضد الأقليات في إيران"** ، في :
http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/DiscriminationAgainstMinoritiesIran.aspx?articleID=1087
[2] رانيا مكرم ، **مرجع سابق** ، ص 18 .

* أولهما : تدهور الأوضاع الاقتصادية لهذه الأقليات، لاسيما في المحافظات الحدودية البعيدة عن المركز، نتيجة لعدم تفعيل مواد الدستور القاضية بتوزيع ثروات البلاد بشكل متساوٍ على محافظاتها المختلفة .

* ثانيهما : تفشي البطالة بين صفوف شبابها نظرًا لغياب المشروعات التنموية التي يمكنها استيعاب العمالة المتعطلة ، أو على الأقل جذب المستثمرين لهذه المناطق والقيام بهذا الدور، وهو ما يجعل هذه الأقليات عرضة للاستقطاب الخارجي، وبصفة خاصة من قبل الدول التي ترتبط معها هذه الأقليات بصلات وثيقة، مثل العراق، وأفغانستان، وباكستان، و تركمنستان، و آذربيجان، وهي دول إما غير راضية عن النظام الحاكم في إيران أو فيها قوات أجنبية .

3. المركب القيمي والسياسي في السياسات الإقليمية الإيرانية: لا يتشكل النظام السياسي في أي مجتمع، دون التأثر بنمط الثقافة السياسية السائدة، وفي المجتمع الإيراني توجد عدة مدارس فكرية تتزاحم لتقديم النموذج الأمثل للنظام السياسي، غير أن الغلبة الميدانية للقوى السياسية يجعل النظام السياسي يتشكل طبقا لرؤى تلك القوى، بحيث كان من الطبيعي أن يتم بناء النظام السياسي الإيراني طبقا لرؤية القوى الدينية التي جاءت في ثورة 1979.

و على غرار ما سبق سادت تصورات سكولاتية في محاولة فهم المعادلة الإيرانية أو (من يحكم في إيران ؟) ، تعتمد على الثنائيات ، كتصور أن هناك معتدلين و متشددين، أو برجماتيين وأيديولوجيين، أو شيوخ ومدنيين، وتعقدت المسألة في بعض الأحيان ليسيطر منطق أن هناك مراكز قوى متعددة داخل النظام السياسي الإيراني، كهياكل السلطة ورجال الدين والبازار، حيث أولت جل التحليلات اهتمامًا خاصًا بتوجهات مرشد الثورة الإسلامية، التي لا يسهل فهمها في بعض الأحوال، أو بمجلس الخبراء ضمن التركيبة العامة، وأحيانًا برؤساء الجمهورية . لكن الأهم أن هناك تيارًا يشير إلى وجود ديناميكية في النظام السياسي الإيراني، وأنه يتغير وفقا للظروف و المتغيرات ، ويفرز توجهات خارجية معقدة نسبيًا و هو ما سننطلق و نستند عليه في هذه الدراسة .

4. البعد القيمي والثقافي في سياسات إيران الإقليمية: تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية عريقة ، فقد كانت أهم الحضارات الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية، فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي، إلى إصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الإيديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الإسلامي، أما الإيديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية، بترسيم المذهب الشيعي المذهب الرسمي لإيران عام 1501 لمواجهة

الإمبراطورية العثمانية، سنية المذهب، غير أن سنوات حكم الشاه رجحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيوقراطي.[1] و أضحت المذهبية الشيعية ونظرية ولاية الفقيه بعد الثورة الإيرانية ركيزتين أساسيتين في تكوين الملمح العام للدولة الأخلاقية القائمة على ثنائية السيادة لله متمثلة في الولي الفقيه، وللشعب بشكل رأسي لا أفقي، رغم أن ولاية الفقيه قد أثارت منذ الأيام الأولى لتطبيقها في الحكم، جدلا واسعا وانقساما حادا بين القائمين على السلطة إلى جانب الانقسامات الأخرى التي أملاها التنوع الفكري الحاكم على بدايات الثورة الإسلامية في إيران .

هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي، والذي شكلت الثورة الإسلامية أعلى مراحله، ومن أهمها :

أولا : العوامل الفكرية

تتلخص في فكر الخميني* الذي يربط بين الإسلام والثورة، فمن وجهة نظره لا يوجد إسلام بغير ثورة، فالإسلام هو دين الحق والعدل والجهاد ضد الأنظمة الملكية الفاسدة، لذلك وجب على علماء المسلمين التصدي بفكرهم لأنواع الظلم الداخلي والاستعمار الخارجي، لذا فسمة الفكر السياسي الشيعي المعارضة، وهو ما دعا البعض إلى تصنيفه ضمن قوى المعارضة الثورية في الإسلام، ومرجع هذا إلى طبيعة الاضطهاد السياسي الذي لحق بالشيعة على امتداد العصور.[2]

العوامل الموضوعية :

انتشر المذهب الشيعي في الهند وباكستان والعراق وإيران، ولا يمكن فصل التطورات التي لحقت به -خاصة في أبعاده السياسية بحال من الأحوال-عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عكست الطبيعة السياسية لأنظمة هذه البلاد ظلما واضحا على الطبقات الشيعية الفقيرة، وكذلك الحال في إيران، فنتيجة الحكم الاستبدادي الذي تميز به نظام الشاه، وإخفاق عملية التنمية الاقتصادية وفساد مؤسستي السفاك* والجيش وإخفاقهما في فرض سياسات النظام، بدأت المعارضة الدينية تطفو على السطح، وذلك في أول مواجهة ما بين النظام الحاكم وقائد المعارضة الدينية

---

[1] فاضل رسول، **العراق- إيران: أسباب وأبعاد النزاع** ، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996 ، ص 8.

* **الخميني**: روح الله مصطفى أحمد الموسوي الخميني، رجل دين سياسي إيراني من مواليد 1902 وتوفي عام 1989، حكم إيران في الفترة من (1979-1989) وكان فيلسوفا ومرجعا دينيا شيعيا أيضا.

[2] رفعت سيد أحمد، **الحركات الإسلامية في مصر وإيران** ، مصر: سينا للنشر، الطبعة الأولى،1989، ص 160.

* **السفاك**: السافاك (بالفارسية: ساواک) اختصار لمنظمة المخابرات والأمن القومي الإيراني.

الخميني عام 1963، أو ما عرف بالثورة البيضاء عند الشاه، وبداية إرهاصات الثورة الإسلامية بالنسبة للمعارضة الدينية في قم .[1]

يظهر للعوامل الفكرية مقارنة بالعوامل الموضوعية كبير الأثر على دستور إيران بعد الثورة الإسلامية، التي جاءت العديد من مواده انعكاسا لأفكار الخميني، ما يقتضي بحث ذلك من خلال العناصر الآتية :

أ-انعكاس قيم الثورة الإسلامية على البناء الدستوري والسياسي لإيران: يعد النظام السياسي الإيراني النموذج النظمي الذي تغير تغيرا جذريا من نظام شاهنشاه (ملك الملوك)، إلى نظام ذو طابع إسلامي، ومنذ ذلك التغيير، أصبحت السياسات الداخلية والخارجية الإيرانية في موقع ترقب من الباحثين في حقل النظم السياسية ، فتجربة الدمج بين سلطة الولي الفقيه (حق التعيين)، وبين سلطة الشعب (حق الانتخاب)، هي تجربة غير مسبوقة في تاريخ النظم السياسية، بالمقابل حملت الثورة الإسلامية في طياتها نوعا آخرا من التجديد، من حيث أنها لأول مرة تتحمل حركة إسلامية بمفردها مسؤولية بناء دولة، بعدما كانت التجارب الإسلامية الأخرى تجارب نظرية على مستوى الدولة والحكم.[2]

ب-دور قيم الثورة الإسلامية في رسم التوجهات الإقليمية الإيرانية : لعبت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية، دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقليص مساحة الخيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، في المقابل كانت هناك توجهات سياسية داخلية، أصبحت إيران تعتبر بمقتضى مبادئ الثورة نفسها دولة أمة عليها أن تتميز بدور القوة الإقليمية في النظام شرق أوسطي، و وسيلتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الجوار الإقليمي و القوى الكبرى، خاصة منها روسيا والصين وأوربا.

هنالك من يعتبر بأن مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية، فالحفاظ على بقاء الجمهورية مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم البناء القومي الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة ، وتكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتيار المحافظ .[3]

---

[1] فاضل رسول، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] عبد الله يوسف سهر محمد، **"السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر1999، ص11.

[3] Ramazani. R.k, **Iran export of the revolution politics ends and means**, Miami Florida international, University press, 1990, p.43.

و من المهم التركيز على بنية القيم الأساسية، والتي أثرت على تصور إيران لدورها الخارجي اتجاه العالم الإسلامي والعالم غير الإسلامي، وتتمثل هذه البنية في:

1- الحياد: يتحدد مفهومه في عدم جواز الخضوع لأي قوة عالمية، فالخضوع في المفهوم الإيراني أخذ بعدا دينيا يقوم على فكرة الخضوع لله، أو ما يعرف في أدبيات الفكر السياسي الإسلامي بالحاكمية، ويتعلق الأمر هنا بمفهوم مركزي في فكر المودودي، الذي استقى منه الخميني فكره السياسي، وفحواه أن السيادة لله وليست للشعب، وقد تم تبني نفس المفهوم من طرف الحركات الإسلامية الرافضة للفكر الديمقراطي.

و لعل من أهم التناقضات التي تؤخذ على فكر الخميني، ثنائية المستكبرين والمستضعفين، أحد أهم المفاهيم التي ترتبط بالحياد، حيث ترفض النخبة الإيرانية أي شكل من أشكال التدخل في شؤون الدول الأخرى، غير أنها في نفس الوقت حيث ما وجد كفاح ضد المستكبرين تدخلت لدعم الطرف المستضعف، خاصة في الدول الإسلامية.[1]

واقعيا، أثار هذا المبدأ عدة التباسات، خاصة على مستوى العلاقات العربية الإيرانية، حيث تداخل مفهوم الاستكبار مع مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الإسلامية، التي تربطها علاقات تحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو تلك التي دخلت في مسار السلام مع إسرائيل، حيث تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس الاستكبار العالمي، الذي ترفضه الحركات الإسلامية المعارضة داخل الأنظمة العربية، مما حتم على إيران الوقوف إلى جانب هذه الحركات، باعتبارها تمثل الطرف المستضعف في وجه الأنظمة العربية المستكبرة، لتعاملها مع الغرب.

لم تخف إيران أبدا رغبتها في تصدير الثورة الإسلامية إلى باقي الدول المجاورة، خاصة في المرحلة التي تلت نجاح الثورة، وقد حملت تصريحات الخميني التي جاء فيها بأن إيران هي نقطة الانطلاق والنهاية لم تحدد حدودها بعد، تخوفات الدول شرق أوسطية الإسلامية، خاصة وأنها الأقرب جغرافيا، إضافة إلى علاقات إيران بالحركات الإسلامية والأقليات الشيعية المتواجدة فيها، لذلك أدى مفهوم الدفاع عن حقوق المسلمين، الذي يدعم الدور الإيراني في

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، الطبعة الأولى ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص 63.

منظومة الشرق الأوسط، إلى حصول تناقضات مع مصالح حكام تلك الدول، مما أثار العديد من المخاوف الأمنية من محاولة توسيع إيران لنفوذها الإقليمي.[1]

الإنتماء الهوياتي لإيران

من أهم المفارقات التي تواجه الفكر السياسي الإيراني، مفارقة الوحدة الإسلامية والوحدة القومية، حيث تعبر الوحدة القومية عن الخصوصيات الذاتية للشعب الإيراني، والتي أعطت أهمية خاصة وسط الشعوب الإسلامية، نسبة للحضارة الفارسية العريقة، أما الوحدة الإسلامية، فتمثل خصوصية الانتماء للمذهب الشيعي، كما أن الخميني لم ينفي إعجابه بالشخصية الفارسية، خاصة وأنه لم يمنع بعض مؤسسات الدولة في السنوات الأولى للثورة من التعبير عن مشاعر القومية[2] .

أدت ثنائية القومية والإسلام إلى بروز علاقة قلقة في ذهنية المواطن الإيراني و ذهنية الجوار العربي، ومن أهم الشواهد على ذلك، إطلاق الحرس الثوري أثناء اجتياح شبه جزيرة الفاو العراقية أسماء فارسية على شوارع الجزيرة ومساجدها، وإلقاء خطبة الجمعة باللغة الفارسية، مما أدى إلى تصوير الحرب من طرف العرب، على أنها ما بين الفرس والعرب، ويضاف إلى ما سبق، الإصرار الإيراني على تسمية الخليج بالفارسي بدل الخليج العربي، وهي تسمية توحي بأنها جاءت في مواجهة القومية العربية.[3]

يعكس الدستور الإيراني العلاقة ما بين الانتماء الفارسي والانتماء الإسلامي، فقد جاءت المواد تخصيصية تخاطب الأمة الفارسية، ومن المواد التي تحسر نفسها في إطار عموم الشعب الإيراني، (المواد 19/17/09) حيث تشير المادة 09، إلى أن صون حرية الجمهورية الإسلامية الإيرانية من مسؤولية الحكومة وجميع أفراد الشعب، وتشير المادة 17، إلى أن الدوائر الحكومية تعتمد على التاريخ الهجري والشمسي، كما منع الدستور الإيراني المسلمين - على تعدد أصولهم - من تولى منصب رئيس الجمهورية، فحسب المادة 125: "يجب أن يكون رئيس الدولة فارسي شيعي"، كما لا تجيز المادة 41 من الدستور الإيراني الجمع ما بين الجنسية الإيرانية وما سواها من الجنسيات، وترخص الحكومة حق سحب الجنسية من أي إيراني، في حالة حصوله على جنسية دولة أخرى.[4]

---

[1] محمود سريع القلم، **"الإطار النظري للسياسة الخارجية الإيرانية"**، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 121، شتاء 2006، ص 32.

[2] شابور حقيقات ، **إيران من الشاه إلى آيات الله** ، تونس : دار الشمس ، 1989 ، ص ص 29- 31 .

[3] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، الطبعة الأولى، مصر: دار الشروق،1997 ، ص ص 70،71.

[4] طلال صالح بنان، **"إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 155 ، يناير 2004، ص 13.

من عوامل تدعيم الشعور القومي، الطبيعة الجغرافية التي أحاطت إيران بسلسلة من الجبال، والتي ساعدتها على تحقيق وحدتها الطبيعية وأمدتها بالقدرة على امتصاص الصدمات الثقافية ضد الغزو الخارجي، وقد صدرت دراسة حاولت تقديم تفسير ثقافي لتطور السياسة الخارجية الإيرانية على مدار عقد كامل، جاءت تحت عنوان: "مركز العالم، جيوبوليتيك إيران"، حدد فيها المؤلف عدة مقومات رئيسية للثقافة السياسية الإيرانية من أهمها :

أ-الخوف من الآخر، بحكم الظروف التي نشأ فيها المذهب الشيعي.
ب- الشعور بالاستعلاء العرقي والحضاري، وتنبع هذه الخاصية أساسا من انتماء الإيرانيين إلى حضارة عريقة يبلغ عمرها 3000 سنة، وتتناقض هذه الخاصية مع سابقتها، حيث تقود هذه إلى التمدد الخارجي، فيما يقود الخوف من الآخر إلى العزلة والانكفاء.

جـ- القدرة على التصدي للغزو الثقافي الخارجي، وعدم ذوبان الحضارة الفارسية في أي غزو وقع عليها.

د- المبالغة التي تشمل الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفيذها، ويعتبر ما تعرضت له إيران من مخاطر على مدار تطورها التاريخي، أثر من آثار هذه المبالغة.[1]

وبالتالي، فبروز الهوية الفارسية في الدستور الإيراني، يوحي بأهمية البعد القومي في دعم الثورة الإسلامية ودعم الحضور الإيراني الإقليمي، من خلال إعطاء إيران صبغة التفوق الحضاري قبل الإسلام، من خلال الحضارة الفارسية، وبعد الإسلام من خلال التمييز المذهبي.[2]

بنية النظام السياسي الإيراني

إن فهم النظام السياسي الإيراني وبنيته غير ممكن، دون فهم نظرية ولاية الفقيه، التي تمثل السمة الأساسية في تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره، وهو ما سنعمل أولا على تناوله قبل أن نتطرق إلى المؤسسات السياسية الأخرى في النظام السياسي الإيراني .

فإذا كانت الثورة قد فضت إشكالية ازدواجية الولاء في المجتمع بين السلطة السياسية ومرجعية التقليد، بحسمها الولاء للفقيه القائد الذي جمع بين السلطتين السياسية والدينية، إلا أنها لم تحسم التباين الفكري الواسع لدى التيارات

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، **مرجع سابق** ، ص 35.
[2] عبد الله يوسف سهر محمد، **مرجع سابق**، ص 12.

والمجموعات المتنوعة التي شاركت في إنجاح الثورة، ولم يحسمه أيضا هيمنة التيار الإسلامي على كل السلطات والصلاحيات في إيران كلها، دون التيارات الأخرى سواء الوطنية أو الليبرالية أو الشيوعية وغيرها حتى أن التيار الإسلامي نفسه ما زال يحمل في ثناياه انتماءات فكرية وسياسية مختلفة ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف دلالات المفاهيم في الثقافات السياسية لدى هذه الانتماءات ومن ثم اختلاف وانقسام ما بين التشدد والاعتدال واليمين واليسار والوسط وكل له أدواته وقدراته.

هذا من جهة و من جهة ثانية سبقت الإشارة إلى الخصوصية التي يتسم بها النظام السياسي الإيراني، خصوصًا ما يتعلق بمزجه بين مؤسسات منتخبة وأخرى معينة، تنتج تأثيرات مباشرة على عملية صنع القرار بشكل جعل هذه العملية محصلة للتفاعل وتوازن القوى بين هذه المؤسسات، فالأولى لا تمتلك من السلطات الكافية ما يخولها القيام بعملية صنع القرار بمفردها، والثانية تمتلك سلطات، رقابية و تصويبية في الأساس، تستطيع من خلالها التأثير بل والمشاركة في عملية صنع القرار، هذه الحقيقة تفرض ضرورة تحديد مؤسسات النظام السياسي الإيراني، وتبيان دورها وصلاحياتها لدراسة مدى تأثيرها على عملية صنع القرار.

و بالتالي فالقراءة الدستورية لمؤسسات النظام لن تكون كافية في هذا السياق ، لاعتبارين : الأول ، أن ثمة مؤسسات لها دور في صنع القرار السياسي، ومع ذلك ليس لها شكل دستوري ، ولا وظيفة يحددها الدستور، فنخبة البازار على سبيل المثال لها دور في صنع القرار ورغم ذلك لا تنضوي بالضرورة تحت مظلة دستورية ، كما أن المحاكم الثورية الناشطة حتى الآن ليس لها سند دستوري، أما الإعتبار الثاني فينصرف إلى صعوبة التمييز بين مؤسسات الدولة، ومؤسسات الثورة لأن هناك مؤسسات تحمل الصفتين في آن واحد مثل مجلس صيانة الدستور، لذا فإن تحديد مؤسسات النظام السياسي الإيراني ينبغي أن يأخذ في اعتباره القوى الرسمية وغير الرسمية التي لها دور في صنع القرار وطبقًا لذلك، يمكن تحديد مؤسسات النظام السياسي الإيراني .

1. نظرية ولاية الفقيه: شكلت نظرية ولاية الفقيه تطورًا كبيرًا في نظام المرجعية الدينية الذي نشأ عند "الشيعة الإمامية" في عصر غيبة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري أو المهدي المنتظر، وتقوم النظرية على النيابة العامة للفقهاء عن المهدي المنتظر الذي سيملأ الأرض عدلا بعدما ملأت جورًا عند عودته حسب رؤية الشيعة في حين يعتبر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية أو الوليّ الفقيه صاحب المقام الأول في النظام السياسي الإيراني،

وهذان اللفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسية الدينية التي تبناها الإمام الخميني وهي "ولاية الفقيه"، التي طرحها الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه ، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979 عندما نجحت الثورة الإسلامية في إسقاط حكم الشاه رضا بهلوي مستفيدًا في هذا السياق من مظالم حكم الشاه ومن المشاعر الدينية الشيعية لدى الشعب الإيراني، و منتهجًا فكرة تنوير المجتمع، وإدخال بعض التعديلات على منظومة الأفكار الشيعية، وانصب أهم هذه التعديلات على فكرة عدم السكون في انتظار الإمام المهدي المنتظر، بل العمل على إقامة الجمهورية الإسلامية في ظل حكم الوليّ الفقيه حتى مجيئه. [1]

يتصف النظام السياسي الإيراني بسمته الدينية، فهو قائم على مبدأين أساسين، الأول هو الحكومة الإسلامية ، والثاني هو ولاية الفقيه، ويتضح ذلك في مواد الدستور وهيكلية المؤسسات الإدارية. حيث يضم النظام السياسي الإيراني مؤسسات دستورية وأخرى غير دستورية، تؤثر أيضا في عملية صنع القرار السياسي، وقد نصت المادة الخامسة من الدستور المتعلقة بولاية الفقيه، على أنه: "في زمن غياب الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل".[2]

ويتم انتخاب المرشد من قبل مجلس الخبراء الذى يتكون من 86 عضوا ينتخبون مباشرة من قبل الشعب كل ثمانى سنوات، ويجتمع مرتين كل عام، ويمكن لمجلس الخبراء- نظريا -أن يعزل الوليّ الفقيه في حالتين هما : عجز المرشد عن أداء واجباته الدستورية ، وفقدانه صفة من صفات الأهلية التي نصت عليها المادتان (5) و (109) من الدستور، أو إذا تبين أنه لا يملك تلك الصفة من الأساس. بحسب دستور عام 1979، والتعديل الذي شهده عام 1989، فإن صلاحيات ومسؤوليات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (القائد) تتجسد بالآتي:

أ- تعيين السياسات العامة للدولة وبالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
ب- الإشراف على تنفيذ سياسات الدولة.
جـ- إصدار أمر الاستفتاء العام.
د- تولي القيادة العامة للقوات المسلحة.
ه- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.[3]
و- تعيين وعزل كل من :

[1] آية الله الخميني ، **الحكومة الإسلامية** ، د.م : د.ن ، د.ت .

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: زهدى للطباعة، 1991 ، ص 50.

[3] بيرن ايزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** ، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000 ص 81.

- فقهاء مجلس صيانة الدستور.
- أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
- رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
- رئيس أركان القيادة المشتركة.
- القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

ز- معالجة الخلافات التي قد تنشأ بين السلطات الثلاثة (التشريعية والقضائية والتنفيذية)، فضلا عن تنظيم العلاقات بينهم.

حـ- معالجة المشاكل التي تواجه النظام السياسي، والتي قد يتعذر حلها من خلال مؤسسات الدولة الأخرى.[1]

2. السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية): يحتل رئيس الجمهورية المرتبة الثانية بعد منصب المرشد أو القائد في النظام السياسي الإيراني، وهو ما أشارت إليه المادة (113) من الدستور: "يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما أنه يرأس السلطة التنفيذية، إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة وفقا لهذه المادة، فإن رئيس الجمهورية يتولى مسؤولية السلطة التنفيذية؛ المتمثلة بمجلس الوزراء والهياكل الإدارية العامة التابعة لكل وزارة . و ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب بشكل مباشر، ومدة الدورة الواحدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (المادة 114)، ويشترط في فوزه حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين.[2]

تتلخص بعض الصلاحيات لرئيس الجمهورية كالآتي:

أ- يوقع رئيس الجمهورية على مقررات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، وعلى نتيجة الاستفتاء العام، بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها طبقا للمادة 113 من الدستور.

ب- تعيين معاونين اثنين له، يقوم أحدهما - وبموافقة الرئيس- بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر الوزارات طبقا للمادة 124 من الدستور.

جـ- يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني، وبعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية

[1] عادل حسين ، **إيران :الدولة الإسلامية .. ماذا تعنى؟** ، القاهرة : المركز العربي الإسلامي للدراسات،1997 ، ص 34.
[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **مرجع سابق**، ص 88.

وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية طبقا للمادة 125 من الدستور.
د- تولي مسؤولية التخطيط والميزانية والأعمال الإدارية والوظيفية للبلاد بشكل مباشر، أو يوكل شخصا آخر لإدارتها طبقا للمادة 126 من الدستور.
ه- يحق لرئيس الجمهورية وبعد مصادقة مجلس الوزراء وفي حالات خاصة، تعيين ممثل خاص له أو عدة ممثلين، مع تحديد صلاحياتهم، وفي هذه الحالة تكون قرارات الممثلين بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء طبقا للمادة 127 من الدستور.
و- تعيين السفراء باقتراح من قبل وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية، الذي يقوم بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى طبقا للمادة 128 من الدستور.[1]
ز- إدارة ميزانية الدولة وتنفيذ خطط التنمية بعد مصادقة مجلس الشورى.
حـ - رئاسة اجتماعات مجلس الأمن القومي.

أما عدد الوزراء فيحدده القانون ، ويعمل مجلس الوزراء تحت إشراف الرئيس، وتتمثل صلاحيات الوزراء ومجلس الوزراء في :
أ - إصدار الأحكام والإجراءات والنظم لتسيير العملية الإدارية.
ب - إنشاء لجان متخصصة لتسهيل عمل الوزارات بعد مصادقة الرئيس.
جـ - تأسيس الأجهزة الإدارية اللازمة لتنفيذ خطط وأحكام الوزارات ومجلس الوزراء.

3. السلطة التشريعية: تتكون السلطة التشريعية في إيران من مؤسستين هما : مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) و مجلس صيانة الدستور .

أ. مجلس الشورى الإسلامي: يمثل مجلس الشورى القسم الأول من السلطة التشريعية و ينص الدستور على أن انتخاب أعضاء مجلس الشورى يجب أن يتم بالاقتراع السري، وتبلغ ولاية المجلس أربع سنوات، وللمجلس الحق في سن القوانين المتعلقة بالقضايا كافة المقررة في الدستور، إلا أن ما يناط بالقوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد، أو المغايرة للدستور، فليس من مهامه، بل هي منوطة بمجلس صيانة الدستور، لكن اقتراح أية مشروعات يجب أن يحظى بموافقة خمسة عشر نائبًا في مجلس الشورى [2]. وقد تناول الدستور الإيراني في فصله السادس ، هيكلية وعمل مجلس الشورى، وعالجت المادتين (62 و 90) من الدستور الإيراني شرح ذلك، حيث نصت (المادة 62) على

[1] ساجد أحمد عبل الركابي، **رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران** ، بغداد: مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2006 ، ص ص 3- 5 .
[2] **الدستور الإيراني**، (قانون اساسي جمهوري اسلامي) ، موقع "مجلس الشورى الإسلامي" :
accessed on 30 April 2014 http://parliran.ir/index.aspx?siteid=1&siteid=1&pageid=219

أن: "مجلس الشورى الإسلامي يتكون من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة وبالاقتراع السري، وتستمر دورة المجلس لمدة أربع سنوات، مع التأكيد على ضرورة انتخاب الدورة الجديدة قبل انتهاء فترة الدورة السابقة، حتى لا تبقى البلاد بدون مجلس" .

و يتألف مجلس الشورى الإسلامي من 270 نائبا، مع مراعاة زيادة عدد النواب بواقع عشرين نائبا لكل عشر سنوات، بحسب التغيير الديمغرافي والسياسي في البلاد، كذلك أعطى الدستور حق المشاركة للأقليات غير المسلمة، من خلال انتخاب الأقلية الزرادشتية لنائب واحد، وكذلك بالنسبة لليهود والمسيحيين والآشوريين والكلدانيين يشتركون بانتخاب نائب واحد فقط، بينما ينتخب المسيحيون الأرمن في الشمال والجنوب نائبا لكل منهم وبشكل منفصل عن الآخر طبقا للمادة 64 من الدستور.[1]

تتمثل الصلاحيات التي يمتلكها المجلس بالنقاط الآتية :

- سن القوانين في كافة القضايا ضمن حدود الدستور المقررة، مع ضرورة تطابقها مع مبادئ الجمهورية الإسلامية والتزامها بالمذهب الرسمي للبلاد،
- شرح وتفسير القوانين (مادة 73).
- النظر في اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء (مادة 74).
- مناقشة اللوائح التي يقدمها بعض النواب، والخاصة بخفض أو زيادة الإنفاق العام (مادة 75).
- التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد (مادة76).
- المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (مادة77).
- صلاحية إجراء بعض التعديلات المحدودة على حدود البلاد، إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، شريطة موافقة الغالبية العظمى من أعضاء المجلس(المادة 78).[2]

وفيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الشورى الإسلامي والسلطة التنفيذية ، فإنه بإمكان مجلس الشورى إخضاع رئيس الجمهورية، أو أي وزير للإستجواب، شرط أن يوافق ربع الأعضاء على ذلك، كما أنه باستطاعة ثُلث النواب مساءلة الرئيس حول القيام بإدارة السلطة التنفيذية، وفي حال صوتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة الرئيس يرفع الأمر إلى المرشد بما يعني إمكانية عزل الرئيس .والملاحظة الأساسية في هذا الصدد أنه لا توجد مادة خاصة بعملية حل

[1] بهمان بختياري، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران والخليج** ، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 1996 ، ص87.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **مرجع سابق** ، ص 109.

البرلمان، كما لا يوجد من ضمن صلاحيات المرشد حل البرلمان مثل السلطات الأخرى[1] .

ب. مجلس صيانة الدستور: يـعد مجلس صيانة الدستور المكون الثاني للسلطة التشريعية، وفكرة إنشاء هذا المجلس مستمدة من فكرة مجلس الحكماء، الذي تأسس بمناسبة الثورة الدستورية عام 1906، من بعض رجال الدين، للنظر في القوانين والتحقق من مدى مطابقتها مع أحكام الشريعة الإسلامية، لكن هذا المجلس فقد أهميته واضمحلت فاعليته بعد الثورة البيضاء* في إيران عام 1963، وبعد قيام الثورة الإسلامية عام 1979 تشكل مجلس صيانة الدستور، ليقوم بمهام شبيهة بمهام مجلس الحكماء السابق.[2]

يتكون هذا المجلس من 12 عضوا، وهؤلاء الأعضاء هم مجموعة من الفقهاء والقانونيين الفقهاء وعددهم ستة، يختارهم القائد بشكل مباشر، والستة الآخرون هم من مختلف التخصصات القانونية، الذين يرشحهم رئيس السلطة القضائية، ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي (مادة91)، وحدد الدستور الإيراني مدة دورة المجلس بست سنوات، على أن يعيد نصف أعضاء الدورة الأولى من كلا الجانبين، بعد ثلاث سنوات من تشكيله وبطريقة القرعة، ويتم اختيار أعضاء جدد مكانهم (مادة 92).[3]

تتمثل المهام والصلاحيات التي يقوم بها المجلس بالآتي:

- النظر في القوانين والتشريعات التي تصدر عن مجلس الشورى فقهاء مجلس صيانة الدستور، أما فيما يخص عدم تعارض القوانين والتشريعات ببنود الدستور بشكل عام، فتتم المصادقة عليها من قبل غالبية أعضاء المجلس (مادة 96).
- شرح وتفسير الدستور بعد مصادقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.
- الإشراف على انتخاب مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وعلى الاستفتاء العام.

إن التعديلات التي شهدها الدستور الإيراني عام 1989، أضافت صلاحية أخرى لهذا المجلس، ولمجلس صيانة الدستور منها ، سلطة تقييم المرشحين وإعلان رأيه بشأن أهليتهم للترشيح ومن معايير المجلس في تقييم المرشح صحة العقيدة الإسلامية والولاء للنظام، وكثيرًا ما ألغى المجلس ترشح الشيوعيين والقوميين والأكراد وأعضاء حركة حرية إيران أو كل من لا يؤمن بنظرية ولاية

---

[1] بيزن ايزدي ، **مرجع سابق** ، ص ص 180-184 .

* **الثورة البيضاء**: أو عصر التحديث، وهي سلسلة إصلاحات بعيدة المدى في إيران، بدأت في عام 1963 على يد الشاه محمد رضا بهلوي.

[2] وليد محمود عبد الناصر، "إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 136، اكتوبر1999، ص 8.

[3] ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 13.

الفقيه . و ثمة علاقة غير مباشرة بين مجلس صيانة الدستور، وعملية تعيين المرشد، وهى المهمة المنوطة بمجلس الخبراء، الذين يتم انتخابهم من خلال صناديق الاقتراع، وذلك بعد تثبيت ترشيحاتهم من قبل مجلس صيانة الدستور، الذي له حق النظر في أهلية الخبراء والشروط المفترض توافرها فيهم .

وتشير المادة (94) إلى أنه يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور، وعلى الأخير دراستها وفق المبادئ السابق ذكرها، وإذا وجد الأخير أن القوانين والمشروعات مغايرة للأحكام الإسلامية وللدستور فعليه تحويلها إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيها، فإذا لم يعيدها تعتبر غير نافذة .وإذا وجد مجلس صيانة الدستور أن مهلة العشرة أيام المحددة له لدراسة هذه القوانين والمشروعات ليست كافية يمكنه تمديدها إلى عشرة أيام أخرى. وتُبرز أيضًا صلاحيات مجلس صيانة الدستور في زمن الحرب، فإيقاف الانتخابات في المناطق المحتلة، أو في أنحاء الدولة كافة يجب أن يسبقه اقتراح من رئيس الجمهورية وموافقة ثلاثة أرباع النواب وتأييد مجلس صيانة الدستور ، كما أن الجلسات غير العلنية لمجلس الشورى تتطلب حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، بعد موافقة ثلاثة أرباع النواب على ذلك[1].

وقد زادت هذه الصلاحية من قوة وتأثير المجلس، من خلال منحه صلاحيات رقابية على مؤسسات فاعلة في صناعة القرار السياسي في إيران.[2]

4. السلطة القضائية: تعد السلطة القضائية جزءا من النظام السياسي في إيران، وهي المكمل للسلطتين التشريعية والتنفيذية، و قد نص دستور جمهورية إيران الإسلامية في مادته (156)، على أن السلطة القضائية؛ هي سلطة مستقلة تدافع عن حقوق الأفراد و المجتمع ، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة.

ويتولى وزير العدل مسئولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والسلطة التشريعية من جهة أخرى و يختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمة مرشحين مقدمة من رئيس السلطة القضائية . و يعين المرشد شخصًا معروفًا بالاجتهاد الفقهي و العدالة ، والخبرة في القضاء لرئاسة السلطة القضائية لمدة خمس سنوات و تتحدد وظائف السلطة القضائية بالمهام الآتية :

أ- التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوى، والفصل في الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة.

ب- صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة.

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، **مرجع سابق** ، ص ص 117- 119 .

[2] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية** ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2006 ، ص 19 .

جـ- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

د- كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.

ه- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين (مادة 156).

تباشر السلطة القضائية أعمالها من خلال هيكلها الإداري والتطبيقي، أو يترأسها شخص عادل ومجتهد ملم بالأمور القضائية يتم اختياره من قبل القائد، ويستمر رئيس السلطة القضائية، الذي يعتبر أعلى مسؤول فيها، في منصبه هذا مدة خمس سنوات.[1]

يمارس رئيس السلطة القضائية المهام كالآتي:

أ- إيجاد الدوائر اللازمة في دوائر العدل، بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة (156) من الدستور.

ب- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

جـ- توظيف القضاة العدل، والبت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم وتحديد وظائفهم.

يتولى رئيس السلطة القضائية تشكيل المحكمة العليا للبلاد (محكمة التمييز أو النقض)، التي تتولى مهمة إعادة النظر في الأحكام الصادرة ومتابعة تنفيذ القوانين في المحاكم، وسير القضاء (مادة 161)، ويقوم كذلك بتعيين كل من رئيس المحكمة العليا والمدعي العام، بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات (مادة 162)، كما يشرف رئيس السلطة القضائية على دائرة التفتيش العام، التي تتابع التنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية (مادة 174)، ويترتب على القضاة الامتناع عن تنفيذ القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية (مادة 170).[2]

يوجد في إيران ثلاثة أنواع من المحاكم:

- النوع الأول: هو المحاكم العامة؛ وهي التي تنظر في كافة القضايا، باستثناء القضايا التي تقع ضمن اختصاص المحاكم الثورية أو الخاصة.

[1] ويلفريد بوختا، **مرجع سابق** ، ص 86.
[2] برهان غليون ، **النظام السياسي في الإسلام** ، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، 2004 ، ص ص 77،78.

- النوع الثاني: هو المحاكم الثورية؛ التي تنظر في الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي، كإهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، أو النقد لأداء المرشد، التآمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، التجسس، تهريب المخدرات، الربح غير المشروع.

- النوع الثالث: هو المحاكم الخاصة، مثل محكمة الأسرة التي نص الدستور الإيراني (مادة 21)على تشكيلها، بهدف الحفاظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها، والمحكمة العسكرية التي تنظر في القضايا العسكرية والأمنية التي تهم أفراد الجيش والأجهزة الأمنية، والمحكمة الصحفية الخاصة بقضايا الصحافة والمطبوعات.

أما محكمة رجال الدين فأنها مختصة بالنظر في القضايا الآتية :
- التآمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين.
- كافة الأعمال والتصرفات غير الشرعية التي يرتكبها رجال الدين.
- كافة المنازعات المحلية المخالفة للأمن العام، التي يكون أحد الخصوم فيها من رجال الدين.
- جميع القضايا التي تدعو القيادة إلى النظر فيها.[1]

5. مجمع تشخيص مصلحة النظام :

هو هيئة استشارية تأسس بتوجيهات من مرشد الثورة الإمام الخميني عام 1988، للبت في الخلاف الذي قد ينشأ بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، فيما يتعلق بالأمور التشريعية ولتقديم النصيحة للمرشد، يتألف المجلس من اثني عشر عضوا، وهم رؤساء السلطات الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وفقهاء مجلس صيانة الدستور، وممثل عن القائد، ورئيس الجمهورية، والوزير الذي يتعلق القانون أو القضية الخلافية بوزارته، و وسعت هيكلية المجلس بعد ذلك لتضم النائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب مجلس الشورى الإسلامي، وممثلين عن الوزارات السياسية في البلاد، وبعد أن كانت رئاسة المجمع توكل إلى رئيس الجمهورية، أصبح القائد ومنذ عام 1997 يتولى تعيين رئيسا له.[2]

فضلا عن البت في الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامي وصيانة الدستور، الوظائف التالية :

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **مرجع سابق**، ص ص 123- 126.
[2] طلال عتريسي، **مرجع سابق**، ص 108.

- الإسهام في وضع السياسة العامة للنظام بالتشاور مع القائد.

- اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى، الذي يخلف القائد في حالة وفاته

أو استقالته أو عزله.

- اقتراح تعديل مواد الدستور أو إضافة مواد أخرى، لغرض تعديل الدستور بالتشاور مع المرشد.

- المشاركة في تشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور.

و قد أثارت الصلاحيات الموسعة للمجمع إشكالية في هيكلية النظام السياسي ومؤسساته الدستورية، من خلال منافسته للسلطات الثلاثة الأخرى، وعلاقته المباشرة بالمرشد، وتدخله في وضع سياسات الدولة بشكل عام، بل وترأس رئيس المجمع لمؤسسة تضم في عضويتها رؤساء السلطات الثلاث.[1]

إن وضع السياسة العامة من قبل القائد وبالتشاور مع مجمع تشخيص النظام؛ يعني أن وظيفة المجمع تكون استشارية وقراراته التي يقدمها للمرشد تعتبر غير ملزمة للقائد، وقد يتخذ المرشد قرارا مغايرا لتوجيه المجمع إذا تطلب الأمر ذلك، كما أن تدخل المجمع في الفصل في القضايا بين مجلس الشورى الإسلامي ومجلس إعادة النظر في الدستور، تكون استشارية في تشخيص المصلحة، لأن أعضاء مجلس إعادة النظر في الدستور معينين وليس منتخبين، مثل مجلس الشورى الإسلامي، وعليه أن يأخذ في نظر الاعتبار عند تشخيص المصلحة رأي مجلس الشورى الإسلامي، بوصفه مؤسسة منتخبة.[2]

6. مجلس الأمن القومي الأعلى : يمثل هذا المجلس تطويرًا لمجلس الدفاع الأعلى الوطني الذي نص عليه دستور 1979 حيث تم تشكيل مجلس الأمن القومي الأعلى طبقا للمادة (176) من الدستور الإيراني، والهدف من تأسيس هذا المجلس هو تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية، والحفاظ على وحدة وسلامة أراضي البلاد والسيادة الوطنية [3]، يتكون المجلس من رؤساء السلطات الثلاث، و رئيس أركان القوات المسلحة، وممثلين عن المرشد، و مسؤول التخطيط والميزانية، ووزراء الداخلية والأمن والخارجية، وأعلى

[1] ساجد أحمد عبل الركابي، **مرجع سابق**، ص 21.
[2] ياسين مجيد، "إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 64، أغسطس 1997، ص 79.
[3] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010 ، ص 162

مسؤولين في الجيش وحرس الثورة، ويترأس المجلس رئيس الجمهورية، الذي يمثل في الوقت ذاته رئيس السلطة التنفيذية، و يتولى المجلس تنفيذ المهام التالية :

- تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد، في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.

- تنسيق النشاطات السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية الأمنية العامة.

- الاستفادة من الإمكانيات المادية والمعنوية للبلاد، لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

- تعيين المجالس الفرعية، مثل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، ويترأس هذه المجالس رئيس الجمهورية، أو يتولى اختيار أحد أعضاء مجلس الأمن القومي الأعلى لرئاستها نيابة عنه.[1]

7. مجلس خبراء القيادة: تأسس هذا المجلس عام 1979، لغرض مراجعة مسودة الدستور التي أعدت للاستفتاء الشعبي، وتشكل المجلس في بدايته من سبعين عضوا، ليرتفع عام 1982 إلى 83 عضوا، ويبلغ عدد أعضاء المجلس في الوقت الراهن 86 عضوا، ومقره مدينة "قم" ، وبإمكان المجلس عزل المرشد الأعلى إذا أصبح عاجزا عن أداء مهامه المكلف بها، أو فقد شرطا من الشروط الواجب توفرها فيه لشغل هذا المنصب، أو إذا تبين بعد ذلك أنه لم يكن يملكها في الأصل . و يجتمع أعضاء المجلس مرة واحدة كل عام لمدة يومين، فضلا عن الاجتماعات الطارئة وقت الأزمات، ويشغل أعضاء المجلس وظائف مهمة في المؤسسات الدولة، وينتخب الشعب الإيراني شخصا واحدا عن كل محافظة، وإذا زاد عدد سكان المحافظة عن مليون شخص، يحق لهم انتخاب ممثل إضافي لها في المجلس عن كل نصف مليون شخص، ومعظم أعضاء المجلس هم من كبار رجال الدين البارزين، كما حددت مدة دورة المجلس بثمان سنوات، أما مهام المجلس فتتمثل في اختيار وتعيين وعزل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية.[2]

8. مجلس إعادة النظر في الدستور: تتم إعادة النظر في بنود الدستور الإيراني بغرض تعديلها بحذف أو إضافة مواد أخرى، من قبل مجلس خاص يتم تشكيله إذا اقتضت الحاجة إليه، ويطلق على هذا المجلس تسمية (مجلس إعادة النظر في

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **مرجع سابق**، ص ص 129،130.
[2] ويلفريد بوختا، **مرجع سابق**، ص 84.

الدستور)، وقد استحدثت هذه المادة (177) بموجب التعديلات الدستورية لعام 1989، والمجلس الذي يتشكل لهذا الغرض هو الذي يتولى مسؤولية التعديل، أي أن مجلس الشورى الإسلامي ليس له علاقة بهذه المسألة، وآلية عمل تعديل الدستور تتم من خلال تشاور المرشد مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، في تحديد البنود المراد تعديلها بالحذف أو الإضافة لإكمال الدستور، ويتم بعدها إرسال قرار إلى رئيس الجمهورية بهذا الخصوص، ثم توجه الدعوة إلى أعضاء المجلس للاجتماع لهذا الغرض.[1]

مع ضبط عمل مجلس إعادة النظر في الدستور بضوابط ثلاثة أساسية :

أولها: إخراج المواد المتعلقة بإسلامية النظام وأسسه وأهدافه وطابعه الجمهوري وولاية الأمر وإمامة الأمة من نطاق الموضوعات القابلة للتعديل.

و ثانيها : تحديد المواد التي تلزم إعادة النظر فيها واستحداثها بواسطة المرشد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام .

أما ثالثها : إخضاع ما يدخله المجلس من تعديل أو تطوير لاستفتاء عام تلزم فيه موافقة الأكثرية المطلقة، و تُحدد المادة (177) تشكيل المجلس من كل من :

- أعضاء مجلس صيانة الدستور.
- الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام.
- خمسة أعضاء من مجلس خبراء القيادة.
- عشرة أشخاص يختارهم القائد.
- ثلاثة أشخاص من مجلس الوزراء.
- ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية.
- عشرة نواب من مجلس الشورى الإسلامي.
- ثلاثة أشخاص من الوسط الجامعي[2].

تعرض القرارات والتعديلات الصادرة عن هذا المجلس للاستفتاء الشعبي العام، وتكون نافذة المفعول إذا حازت على موافقة الغالبية العظمى من المشاركين في الاستفتاء، بعد مصادقة المرشد عليها، وقد حرصت المادة المتعلقة بإعادة النظر بالدستور، على استبعاد مواد الدستور المتعلقة بالنظام الجمهوري الإسلامي وولاية الأمر وإمامة الأمة، والمذهب الرسمي للبلاد من أي تعديل قد يشهده الدستور الإيراني.[3]

---

[1] طلال عتريسي، **مرجع سابق** ، ص107.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد ، **مرجع سابق** ، ص ص 130-131.

[3] **'' نظرة على إيران من الداخل''** ، تاريخ التصفح ، 05 /2012/06.

9. مؤسسات مساعدة :

وهي مؤسسات تكمل عمل المؤسسات الكبرى للدولة، ولها بعض الأهمية في صنع قرارات في حدود معينة، ومن بينها[1]:

أ. مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية: أنشأ المرشد الأعلى علي خامنئي مجلس التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية في عام 2006، وسلم رئاسته لكمال خرازي (وزير الخارجية من 1997 إلى 2005)، وإلى جانبه علي ولايتي (وزير الخارجية الذي سبق خرازي)، وعلي شمخاني (وزير الدفاع من 1997 إلى 2005)، إلى جانب حسين طارمي، وتدل بنية المجلس على أن السياسة الخارجية وقضايا الأمن هي الهدف الأساسي له، لذا فهو يقدم المشورة الإستراتيجية في القضايا الدولية للمرشد الأعلى.

ب. المجلس الاستشاري: وهو مجلس تقدم له الميزانية ويشرف على هيئة المحاسبة الوطنية.

ج. المجلس الأعلى: وهو مجلس يضم ممثلين عن المجالس المحلية ويقدم مقترحاته لمجلس الشورى مباشرة، أو عبر الحكومة، والهدف منه ضمان عدم التمييز بين المناطق في التنمية والاقتصاد.

المؤسسة العسكرية في إيران

تعتبر القوة العسكرية إحدى أهم مقومات تحديد شكل وطبيعة ميزان القوى في أي نظام إقليمي، كما إنها إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة سياستها الخارجية، في وقت السلم أم في وقت الحرب، فهي إما أن تستخدم باعتبارها أداة ردع، أو وسيلة للحرب المباشرة .

و تشمل الأدوات العسكرية - بشكل عام - مجموعة القدرات المتعلقة باستخدام أو التهديد باستخدام العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل إنشاء القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها، واستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، وعمليات الغزو المسلح، وعمليات توزيع القوات، سواء بالنقل البحري أم البري أم الجوي، أم تطوير الأسلحة وتغيير حجم القدرات العسكرية والمشورة العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية والهجوم المسلح[2] .

---

www.alanba.com.kw/AnbaPDF/NewsPaper/2008/03.../iranreport632008.pdf.

[1] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 165.

[2] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، 1989 ، ص 51 .

و تنفرد إيران بكونها الدولة الوحيدة التي تتبع فيها القوات المسلحة للسلطة التنفيذية بشكل مباشر، فالمرشد الأعلى هو الذي يعين قادة الجيش والحرس الثوري، وهو المسؤول عنهما، حيث تحظى القوات المسلحة في إيران بمكانة خاصة نظرًا للطبيعة الأيديولوجية الثورية التي صبغت نشاطها منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979 ، وتتعدى مهامها المتمثلة في حماية استقلال الدولة واستقرار أراضيها، إلى إقرار الأمن العام والحفاظ على منجزات الثورة.

وتتكون المؤسسة العسكرية من ثلاثة أقسام هي : الجيش ، والحرس الثوري (الباسدران) وقوات التعبئة الشعبية (الباسيج) وإذا كان العنصران الأولان قد ورد النص عليهما في الدستور، فإن الثالث ظل يعمل خارج إطار الدستور.

قد تم إنشاء الحرس الثوري بعد الثورة الإسلامية مباشرة، نتيجة الشكوك في ولاء الجيش، لاسيما أن محاولتين للقيام بانقلاب عسكري جرى إحباطهما، الأولى عام 1982، والثانية عام 1983، في عام 1989 تم تشكيل قيادة موحدة للجيش والحرس، مع إعطاء الحرس وزنا أكبر في القيادة، و هو ما أضعف احتمالات المواجهة بين الطرفين، ويقدر عدد أفراد الحرس الثوري (الباسدران) بحوالي 150 إلى 200 ألف عنصر إلى جانب المليشيات التابعة له، والتي يقدر عددها 2 مليون عنصر(الباسيج)، بينما تقدر مصادر أخرى عدد الباسيج حوالي 90 ألف، وهناك 300 ألف من الاحتياطي، ويمكن الوصول بالرقم في حالات التعبئة إلى مليون، أما الجيش فلم يرتفع عدد العاملين فيه بشكل كبير.[1]

يرى بعض الباحثين أن الهيكل التنظيمي للحرس الثوري ليس محكما كالمؤسسات العسكرية التقليدية، وقد تكون المستويات الوسطى فيه هي الأكثر تأثيرا حتى في صنع القرار، ويغلب على هذه الفئة النزعة الدينية، لاسيما فكرة العمل الجهادي لفتح المجال أمام المهدي المنتظر ليعود .

و للحرس الثوري دور في الاقتصاد طبقا للمادة (147) من الدستور الإيراني، والتي تنص: "على أنه في وقت السلم يساهم الجيش في النشاطات الإنتاجية دون أن يؤثر ذلك على جاهزيته القتالية."[2]

و تجدر الإشارة إلى أنه ثمة اختلاف واضح بين طبيعة المهام التي يقوم بها الجيش والمهام المنوطة بالحرس الثوري، حيث تتمثل وظيفة الأول في الاضطلاع بمسئولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها، ويتم الاستفادة

[1] كينيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني** ، الطبعة الثالثة ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998 ، ص 48.
[2] معتز محمد سلامة، **"الجيش والحرس الثوري"، مجلة السياسة الدولية**، العدد 130، أكتوبر 1997، ص 77.

منه وقت السلم في أعمال الإغاثة والتعليم والإنتاج، كما يقوم بوظيفة أيديولوجية أخرى تتمثل في الحفاظ على الجوهر العقائدي للنظام .

أما الحرس الثوري فيتسم نشاطه بالتوسع والشمول، على خلفية الطبيعة العقائدية التي تكتنف مجمل الأنشطة السياسية التي يمارسها الحرس الثوري على الساحتين الداخلية والخارجية، إلى جانب دوره الوظيفي داخل المجتمع الإيراني، والأهم دوره السياسي الذي أصبح يمارسه بعد انتهاء الحرب مع العراق ويحظى الحرس الثوري بنفوذ واسع في كل أجهزة الشرطة والمخابرات والجهاز الإعلامي حيث قام بإنشاء قناة إعلامية خاصة به، بالإضافة إلى نفوذه داخل المؤسسات السياسية والمدنية الأخرى في إيران، كما قام بإنشاء جامعة تعليمية ُتتبع له مباشرة هي جامعة الإمام الحسين، وإنشاء مكاتب تابعة له داخل الجامعات الإيرانية مثل جامعة الإمام الخميني في قزوين[1].

مؤسسات تعمل خارج الدستور

حالة الإزدواجية، أو" الإثنينية "التي يتسم بها النظام السياسي الإيراني، وتعقيدات عملية صنع القرار في إيران تبدو أكثر وضوحًا عند تناول دور بعض المؤسسات التي ُتشارك في عملية صنع القرار رغم أنها لا تنضوي تحت أي بند من بنود الدستور وهي بالإضافة إلى قوات التعبئة الشعبية (الباسيج) ، ونخبة التجار (البازار)، واللجان الثورية،التي سبق تناولها ، نجد مؤسسة الحوزة، والمؤسسات الخيرية، والحركة الطلابية، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل.

أ. قوات التعبئة الشعبية (الباسيج) : تم إنشاء هذه القوات في بداية الثورة لإحباط أية محاولة لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، ثم تعددت أدوارها بعد ذلك، خصوصًا خلال الحرب مع العراق، حيث كان (الباسيج) يفتح الطريق أمام قوات الجيش والحرس الثوري(الباسدران) من خلال مسح حقول الألغام بأجساد عناصره التي كانت تتدلى من رقابهم مفاتيح قيل عنها أنها مفاتيحهم إلى الجنة . وبعد الحرب أصبح للباسيج دور مهم في حفظ الأمن الداخلي بعد حل اللجان الثورية ودمجها في قوات الشرطة. ويختلف (الباسيج) عن(الباسدران) في أنه أقل تعليمًا وأكثر شبابًا، وأسرع ترقية إلى الرتب الأعلى، وعلى الرغم من أنه يتمتع بكيان مستقل إلا أنه يحسب فعليًا على (الباسدران) الذي يتولى تدريب عناصره[2] .

ب-نخبة التجار (البازار) : وهم شريحة اقتصادية - اجتماعية نواتها التجار والسماسرة، وقد نمت هذه الشريحة مع قيام الثورة في عام 1979 ، وتحالفت مع الجناح التقليدي من التيار المحافظ ممثلا في جمعية روحانيت مبارز، والذي كان

---

[1] كينيث كاتزمان ، **مرجع سابق** ، ص ص 78- 79.

[2] أنتوني كوردزمان ، "قدرات إيران العسكرية .. هل هي مصدر تهديد ؟" في ، **إيران و الخليج البحث عن الاستقرار**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص 314.

مهيمنًا على السلطة آنذاك[1] . و قد سيطر البازار على معظم المؤسسات التي صادرتها الثورة، وقاموا بإنشاء مؤسسات اقتصادية وتجارية جديدة تغذت وما تزال تتغذى من إيرادات النفط، ويسيطر البازار حاليًا على مؤسسات اقتصادية عملاقة مثل مؤسسة المستضعفين والمعوقين، بالإضافة إلى المؤسسة الاقتصادية التابعة لضريح الإمام الثامن للشيعة على الرضا، ومؤسسة إمداد الإمام التي تعد أحد المصادر المالية الرئيسية للبازار هذه المكانة وضعت البازار على رأس الهرم الاقتصادي، والسياسي للدولة [2].

وعلى ضوء مصالحهم الاقتصادية الواسعة ، تبنى البازار سياسة مرنة في التعاطي مع الخارج، بما يعنيه ذلك من إقامة شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفتح الأسواق الإيرانية أمام الإستثمار الأجنبي.

ج -اللجان الثورية: ينحدر أعضاء هذه اللجان من المتدينين التقليديين، لكن هذه اللجان لم تعد مرئية ، أو مستقلة بالقدر ذاته الذي كانت عليه خلال العقد الأول من الثورة حين كانت مسؤولة عن تطبيق القانون إلى جانب الشرطة، وعقب تولي هاشمي رفسنجاني الرئاسة عام 1979 عمل على تضييق نطاق عمل هذه اللجان فتم دمجها مع شرطة المدينة لتشكل قوات فرض القانون ، غير أنه لم يتم احتوائها بالكامل ولا تزال تحتفظ بعدد من البنى والأنشطة المستقلة[3] .

د -مؤسسة الحوزة: الحوزة هي المكان الذي يرتاده طلاب التعليم الديني ويتدرجون في مراتبها من ثقة الله، فحجة الإسلام والمسلمين، فآية الله العظمى ومن بين كل الحوزات العلمية في إيران تحظى حوزة مدينة قم بأهمية دينية وسياسية خاصة تعود إلى وجود ضريح السيدة فاطمة بنت الإمام السابع للشيعة موسى الكاظم فيها، كما كانت المدينة الركيزة الأولى للمذهب الشيعي في إيران حتى قبل أن يصبح مذهبًا رسميًا للبلاد . وقد تحولت قم بحكم دورها البارز في قيام الثورة الإسلامية عام 1979 إلى عاصمة دينية لإيران والعالم الشيعي ومركزًا لتصدير الثورة والدعاة إلى دول الجوار والعالم الإسلامي[4].

كما تُقدم الكوادر للمؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية لإدارة البلاد[5] و قد شهدت الحوزة الدينية في قم أولى الإنشقاقات الفكرية ، والسياسية قبل الإنتخابات الرئاسية في إيران عام 1997 التي فاز بها المرشح الإصلاحي محمد

---

[1] شابور حقيقات ، **مرجع سابق** ، ص 50 .

[2] محمد عباس ناجي، " بعد عام من حكمه : ما هي التحديات الداخلية أمام أحمدي نجاد ؟ "، **ملف الأهرام الإستراتيجي** ، العدد 140 ، جويلية 2006 ، في : http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E97.HTM

[3] ويلفريد بوختا، **مرجع سابق** ، ص 91.

[4] بيزن إيزدي ، **مرجع سابق** ، ص 239 .

[5] محمد السعيد عبد المؤمن ، الدور الجديد للحوزة الإيرانية في عهد خامنئي ، **مختارات إيرانية** ، ديسمبر 2010 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=688192&eid=929

خاتمي على منافسه المتشدد ناطق نوري إذ انسلخت رابطة الباحثين والمدرسين الإصلاحية عن رابطة مدرسي الحوزة الدينية المحافظة في قم التي تلعب دورًا مهمًا على الساحة السياسية الإيرانية وأصبح هناك مراجع تقليد معارضة مثل آية الله حسين على منتظري، وإصلاحية مثل آية الله حسن صانعي وآية الله اردبيلي، ويمينية متشددة مثل آية الله محمد تُقى مصباح يزدي المرشد الروحي لأحمدي نجاد كما أن هناك فئة تقليدية من المراجع ليست مع السلطة ولا مع المعارضة، أو الحركة الإصلاحية و يمثلها آية الله بهجت[1] .

هـ -المؤسسات الخيرية: تُعد هذه المؤسسات ذات تاريخ عريق في إيران، إلا أنها لم تكتسب أهميتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا بعد قيام الثورة، وتتسم هذه المؤسسات بأنها هيئات غير حكومية في الأساس، و تدعى أنها مؤسسات غير ربحية لكن هذا الأمر محل شك و تمارس هذه المؤسسات أنشطة كثيرة معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى مباشرة وتمتد أنشطتها من التصنيع والإنتاج الصناعي إلى نشر الدعوة الدينية- السياسية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتستطيع هذه المؤسسات العملاقة رعاية الأفراد وتعبئة الجماهير وغرس المعتقدات الأيديولوجية فيهم وقمع الخصوم أما درجة استقلاليتها عن الدولة فتتباين ويتعذر تحديدها بدقة .

كما أنه من غير المعرف أيضًا مقدار المساهمات المالية التي تحصل عليها هذه المؤسسات من خزائن المرشد الأعلى الرسمية لكن المعروف أنها تتمتع بقدرة غير محدودة على الوصول إلى أموال الدولة والعملة الأجنبية بسعر الصرف الرسمي، وُتمارس أنشطتها دون أي رقابة، ولا تقتصر هذه الأنشطة على الداخل الإيراني فقط، بل إنها ُتعد أهم الآليات التي تستخدمها إيران لتدعيم نفوذها داخل دول الجوار ولا سيما أفغانستان والعراق بعد سقوط نظامي حكم طالبان وصدام حسين على التوالي ويرأس هذه المؤسسات رجال دين ذو نفوذ واسع يطلقون عليهم في إيران لقب" الملوك الصغار"، وهم يتحدون تحت هدف واحد هو النهوض بالنظام الثوري الإسلامي بأي وسيلة حتى لو كانت القمع[2].

ومن جملة هذه المؤسسات الخيرية نذكر مؤسسة الإمام الرضا والمعروفة بإسم مؤسسة" آستان قدس رضوى"، وهى المسئولة عن إدارة ضريح الإمام وتستقبل أموالا هائلة من الُنذر والهبات، ومؤسسة الشهيد، ومؤسسة إمداد الإمام التي تضم شركات ومؤسسات تجارية واقتصادية عدة، ومؤسسة الخامس عشر من خرداد، ومؤسسة المساكن، ومؤسسة المستضعفين والمعوقين

[1] بكينام الشرقاوي ، **الحوزة العلمية بقم** ، في :
http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7% %A7% %86%D9%8A%D8%A9.pdf
[2] ويلفريد بوختا، **مرجع سابق**، ص ص 101- 102 .

التي تضم جميع الشركات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية التي كانت تمُلكها أسرة الشاه والرأسماليون الكبار الموالون لها سابقًا، ومؤسسة الرسالة .

و -الحركة الطلابية: والمقصود بها طلبة الحوزات الدينية والجامعات في شتى المدن الإيرانية ومن المعلوم أن تأثير الطلبة في الحياة السياسية الإيرانية يعتبر أحد العوامل الأساسية في المعادلة السياسية .

و بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تتمتع به هذه الشريحة، من المعروف عن الطلبة أنهم أكثر الفئات مشاركة في العمل السياسي كما أن هذه الفئة تعتبر الدولاب الرئيسي لمحركات الثورة والسياسة في إيران ولطلبة علوم الدين ميزان انتخابي لا يستهان به يجعل بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأساسية تتمحور حول الأطروحات الطلابية سعيًا وراء استمالتهم والحقيقة أن هذه الشريحة الاجتماعية تتنوع في اتجاهاتها السياسية التي توصف بحالة غير ثابتة،[1] و لطلبة الحوزات العلمية الذين يتراوح عددهم بحوالي 30 ألف طالب تأثير يفوق عددهم الفعلي، حيث يعتبرون الجسر الذي يحمل الرسالة الدينية للطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى .لذلك فإنهم أداة فاعلة للضغط والعمل السياسي في إيران لا يمكن إغفال أهميتها هذا بالإضافة إلى أن لهم آراء كثيرة في السياسة الخارجية وعلاقة إيران بالعالم الخارجي وبالإضافة إلى ما سبق فإن لهم احتكاك مباشر مع الشعوب الإسلامية من خلال ترتيب المؤتمرات واللقاءات الدينية والفكرية [2].

من خلال ما تقدم، فإن لإيران موقع استراتيجي متزايد الأهمية عبر التاريخ، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، و قد عزز تواجدها بين منطقتين غنيتين بالنفط (الخليج، بحر قزوين) ، أهميتها و أدت المساحة الجغرافية الشاسعة لإيران (ست أضعاف العراق) و الموقع الفلكي إلى تنوع الأقاليم المناخية، ما انعكس على توزيع السكان، بالإضافة إلى امتداد ساحلي كبير يضمن حرية الملاحة والتبادل التجاري، لذا فالموقع الاستراتيجي لإيران من أهم محددات القوة على المستوى الإقليمي. أما من الجانب الاقتصادي، فلم تنتج الثورة الإسلامية الإيرانية، وخاصة فكر الخميني فكر اقتصادي تقني، بل ركز على ثنائية الفقراء والأغنياء، المستكبرين والمستضعفين، كما أن الاقتصاد الإيراني وبتركيزه على النفط جعل مستقبله أسير هذا المتغير، وعليه فإن مؤشر التحول الاقتصادي الإيراني، هو في مدى تنوعه ومدى زيادة نصيب القطاعات الإنتاجية غير النفطية، في إجمالي الناتج المحلي، خصوصا في مجال استغلال التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، فيما يخص توليد الطاقة الكهربائية وتطوير بعض

[1] باكينام الشرقاوي ، **مرجع سابق.**
[2] محمد حسنين هيكل ، **مدافع آية الله ، قصة إيران و الثورة** ، القاهرة : دار الشروق ، ط 4، 1988 ، ص ص 112-113.

الصناعات. و يتسم المجتمع الإيراني بالتنوع الاثني، نظرا لنمط التشكل التاريخي، كما أن احتمالات التفكك على أسس عرقية أو مذهبية غير وارد على المستوى المنظور، فالدستور الإيراني يقر صراحة في المادة 13: "إن الأقليات الإيرانية لديها إدراك بأنها تعود في جذورها التاريخية، إلى القبائل "الأوروهندية"، لذا فالتنوع العرقي يدفعها نحو الاعتدال والحذر رغم وجود مؤشرات " انتفاضة أقليات " .[1]

و إذا أردنا قياس النزعة الانفصالية في المجتمع الإيراني، فمن الضروري توضيح مؤشرات القياس، إذ يرتبط قياس النزعة الانفصالية باتجاه أعمال الاحتجاج والعنف والثورة من قبل الأقليات ضد السلطة من جانب، وأنماط سلوك الدولة اتجاه الأقليات من جانب آخر، حيث يلعب التوزيع الإثنوغرافي في إيران دورا هاما ، وهي دولة تقدر نسبة التجانس الاثني فيها بـ 51%، ذلك يعني أن متغير النزعة الانفصالية لن يكون له أهمية في الوضع الداخلي الإيراني، بل على المستوى الخارجي، على اعتبار أن معظم الأقليات موجودة في الحدود، فالأكراد يتواجدون في المناطق الجبلية الغربية لإيران وعلى الحدود مع العراق وتركيا، بينما يتواجد البلوش في الحدود مع باكستان، وهذا ما يساعدها على تلقي المساعدات من الدول المجاورة للانفصال.

و تلعب الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية دورا بارزا في تغيير توجهات السياسة الخارجية، وتقليص مساحة الاختيارات بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة مرجعية السلوك الخارجي، لكن المجتمع الإيراني اليوم يطرح إشكالية ثنائية الانتماء (الفارسية، الإسلام)، حتى أن الدور الإيراني الجديد اليوم مازال يكتنفه بعض الغموض حول أبعاده ، هل هو ذو بعد فارسي أو ذو بعد إسلامي شيعي. يتسم النظام السياسي الإيراني بالتعدد ، فله مؤسسات فاعلة في هيكله الرسمي، تتداخل مع السلطات الثلاث للدولة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بشكل مباشر وغير مباشر، ولها تأثير فعال في عملية اتخاذ القرار وشكله النهائي، يضاف إلى ذلك كله ثقل مركزالمرشد الأعلى للثورة الإيرانية، الذي يعتبر القائد العام للجمهورية الإسلامية ويتمتع بصلاحيات واسعة نابعة من نظرية ولاية الفقيه العامة ، وهو ما يعكس أولوية البعد الإسلامي ومسئولياته باعتباره الأيديولوجية الحاكمة للجمهورية الإسلامية لذا فتركيبة النظام السياسي لإيران تتوافق مع التوجهات العامة للدولة وسياستها الإقليمية .[2]

[1] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص 326-328.
[2] نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص ص 76-77.

الدوائر الإقليمية للنفوذ الإيراني

تستند توجهات الدولة الخارجية الى العديد من العوامل و التفاعلات التاريخية حيث تعد السمات الثقافية و الطموحات الإيديولوجية، و الضغوطات الديموغرافية ، و القناعات الدينية حاسمة في تحديد نظرة أي من البلدان الى بيئته و موقعه ضمن جيرانه. لا تشكل إيران استثناء لذلك، بالنظر الى إسهام تاريخها الوطني المتميز و تراثها الإسلامي في تحديد مقاربتها فيما يتعلق بدوائر نفوذها الإقليمي .[1]

تحولت إيران كمعظم الدول الثورية، من لاعب متشدد يتحدى المعايير الإقليمية ، إلى دولة براغماتية تنتهج سياسة قائمة على حسابات المصالح القومية . نبذت إيران خلال ثمانينيات القرن المنصرم بقيادة آية الله الخميني ، مفهوم الشرق الأوسط ، ساعية إلى تقويض النظام القائم بإسم نصرة الإسلام . كافح خلفاء الخميني بوجود ذلك الإرث ، بينما سعوا إلى دمج الثيوقراطية ضمن المجتمع الدولي . إلتمس رؤساء بدءا من رفسنجاني ، مرورا بخاتمي ، وصولا الى أحمد نجاد تحقيق المستحيل ، عبر العمل على موازنة رؤية الخميني مع متطلبات المجتمع الدولي .[2]

و بالتالي لا يمكن فهم سياسة إيران الإقليمية على الوجه الأمثل إلا عبر النظر إلى ثلاثة دوائر : الخليج العربي، و المشرق العربي، و أوراسيا. حيث يمثل الخليج العربي الأهمية الكبرى، بما يفوق المشرق العربي و آسيا الوسطى . ويتمثل الجانب المثير، فيما يتعلق بتحديد سياسة طهران تجاه تلك الدوائر في سير الأيديولوجية و المصالح القومية جنبا إلى جنب . بالمقابل نظر السعوديون، (الخصم الإستراتيجي) إلى إيران بوصفها خطرا أصوليا داهما ، في ثمانينيات القرن المنصرم ، بينما أشاد الدبلوماسيون الروس، بالقناعة ذاتها ببراغماتية طهران و إعتدالها . أدت الجغرافيا و المصالح المتضاربة دورا مهما في اضفاء الإعتدال على توجهات إيران الأيديولوجية، حيث أدركت الثيوقراطية ،في نهاية المطاف، الحاجة الى إستقرار الخليج العربي ، بالنظر إلى أن نفط إيران يصدر بكم هائل عبر تلك المنطقة الحيوية. و توقفت الحملات الأيديولوجية المقدسة و الهجمات الإرهابية ضد دول الخليج، و قبلت إيران الوضع القائم هناك، حيث أدرك النظام الثيوقراطي بصورة مماثلة، عبثية مناصبة جاره الروسي القوي العداء ، و لم يعمل على اثارة المشاعر الدينية في جمهوريات الإتحاد السوفييتي،

[1] ويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض :جامعة الملك سعود، 1989، ص ص 15-19.
[2] Julien Saada, "La stratégie politique iranienne: idéologie ou pragmatisme? ", **Revue internationale et stratégique**, No 69, 2008, pp. 55-68.

و إمتلكت إيران حافزا أكبر لإنتهاج سياسة الإعتدال، بالنظر إلى تطوير البلدين علاقات إقتصادية و إستراتيجية.[1]

إتسمت تصرفات طهران، مع ذلك، بالحماسة في علاقاتها مع المشرق العربي الأكثر بعدا الذي لم يقاسمها الحدود، أو مشروعاته التجارية المربحة و سمحت لعدائها مع إسرائيل بالتأثير في إستراتيجياتها. وتظل الحقيقة متمثلة في عدم تعارض موقف إيران الغرق في أيديولوجيته تجاه تلك المنطقة مع مصالحها الحيوية المأثرة ، وهو ما قلل من حاجتها إلى تبني الحذر، و إتباع سياسة أكثر براغماتية . بالمقابل فإن السياسات و الأولويات المحيرة تلك أذهلت المجتمع الدولي في الكثير من الأحيان ، و جعلت من سياسة إيران الخارجية أمرا عصيا على الفهم . يمكن للمرء أن يدرك بصورة أفضل ، عبر وضع تقييم أكثر تفصيلا لتطور سياسة إيران الإقليمية ، ما دفع دولة رجال الدين لاتخاذ ما إتخذته من قرارات، و ما ستتبعه من توجهات مستقبلية ، على الأرجح استنادا إلى ذلك. و على الرغم من أن السياسة الإقليمية الإيرانية التي تُوصف عادة بأنها بالغة الطموح ومزعزعة للاستقرار، إلا أنها في الواقع براغماتية بشكل لافت،[2] وتهدف عموما إلى تجنب الاضطرابات العنيفة والمواجهات ، حيث ينصب جوهر السياسة الخارجية لإيران على :

- بسط هيمنة إقليمية ، لاسيما هيمنة اقتصادية وثقافية ، داخل محيط نفوذها.

- توسيع مجال نفوذها بإستمرار .

- تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يضمن لها الهيمنة .

مقومات السلوك الايــرانــي

ترى إيران في نفسها على الدوام، أكثر من أي بلد آخر، المهيمن الطبيعي على جيرانه. حيث يتحلى الإيرانيون، عبر الأجيال، بحس متفرد بتاريخهم، و عظمة حضارتهم، و قوة ما توالى على حكم بلادهم من إمبراطوريات ملأت الدنيا. وقد مثلت الامبراطورية الأخمينية في القرن السادس قبل الميلاد، إستنادا إلى ما سبق، أولى القوى العظمى ، حيث بسطت سيطرتها على أراض إمتدت من اليونان إلى الهند. قــامت السلالات الفارسية الحاكمة القبلة، من الساسانيين والصفويين، بالتوسع الإمبراطوري ذاته، بينما تمكنت ، بما لا يخلو من تعقيد، من إدارة مناطق شاسعة. يعبر حس الفوقية تجاه الجيران ، من العرب

[1] Nikola Schahgaldian**, Iran and the Postwar Security in the Persian Gulf**, Santa Monica: Rand corp, 1994, pp. 31-33.

[2] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانـة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2010 ، ص ص 11- 12.

"الدهماء"، و الأتراك "البسطاء" ، عن جوهر الكوزمولوجيا الفارسية.[1] حيث تقلصت الإمبراطورية على مر القرون، وتلاشت الثقافة الفارسية بحلول التقاليد الغربية الأكثر إغراء ، دون أن يؤثر ذلك في حس تقديـــــر الذات ، و النظرة المبالغـــــة إلى إيران، يؤمن الإيرانيـــون بالنظـــر إلى تاريخهم و عظمة حضارتهم ، بوجوب إمتلاك بلدهم الريادة الإقليمية.

و تقترن المشاعر الإفتخار القومية الإيرانية ، مع ذلك ، بحس من إنعدام الأمن نتيجة الغزو المتواصل من قبل القوى المعادية . إعترى الإيرانيين الكثير من الشك في نوايا جيرانهم و دوافعهم ، بالنظر إلى ما تعرضوا له من غزوات مذلة من قبل المغول، حيث لم تتمكن الكثير من الأمم من الحفاظ على تميزها الثقافي ، و إستيعاب تأثير غزاتها ، كما فعل الفرس، فقـد هيمن الباحثون، و الكتاب ، و البيروقراطيون الفرس ، بعد مضي مدة من الزمن ، على بلاط الممالك العربية ، ناهيك عن تحديد توجهاتها الثقافية . تركت تلك الغزوات القاسية ، و ما أعقبها من فترات إحتلال طويلة ، مع ذلك ، أثرا لا ينسى لدى الإيرانيين ، مما دفعهم إلى الشعور بالفوقية ، و الشك في جيرانهم على حد سواء.[2]

مثلت القوى الغربية، إلى حد كبير، أكثر من هدد إيران من غزاتها الإمبرياليين. لم يكن بالإمكان إستيعاب تلك القوى ، على النقيض من العرب ، ناهيك عن عدم تسليمها بإدارة الفرس بلادهم بالضرورة . أصبحت إيران ضحية أخرى ، إبان فترة التنافس البريطاني الروسي للهيمنة على آسيا الوسطى، ناهيك عن الحرب الباردة بين الأمريكيين و السوفييت. هيمنت القوى الإمبريالية على إيران ، و إنتهكت سيادتها، بالرغم من عدم إستعمارها بشكل رسمي كالهند ، أو خوضها كفاحا تحرريا مؤثرا كما في الجزائر . كمنت القوى الخارجية خلف كل ممن حكموا البلاد و كان بمقدورها تمكين الجالس على العرش الطاوسي ، أو إذلاله بما لا يذكر من عناء . دارت النقاشات و المداولات بين الملوك و برلماناتهم ، ولكن جميع السياسيين الإيرانيين منحوا الأفضلية لسادة اللعبة الإمبريالية .حظي ملوك إيران ، في بعض الأحيان ، بقدر من الإستقلالية عبر اللعب على تناقضات القوى العظمى ، ولكن ذلك لم يكن ليحدث على الدوام ، بالنظر الى إثارهم السلامة عبر التوافق مع تلك القوى . يمكن فهم تشدد الجمهور الإسلامية و إرتيابها من المجتمع الدولي بشكل أفضل ضمن السياق التاريخي لخضوع إيران و التلاعب بها من قبل القوى الخارجية.[3]

---

[1] عادل علي عبد لله، **مرجع سابق**، ص ص 65-67.
[2] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص 32.
[3] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص ص 31-32.

لا يمكن، بأي حال من الأحوال ، عـزو سياسـة إيران الخارجيـة بالمطلق إلى حسها القومي و مظالمها التاريخية، لأن من شأن ذلك تجاهل الأسس العقيدية للنظام الثيوقراطي، حيث أورث الخميني خلفاءه أيديولوجية تتمحور في جلها حول الصراع بين المضطهدين و المضطهدين . ولدت تلك النظرة من رحم تقاليد الشيعة السياسية ، بوصفهم طائفة أقلية تكافح الحكام العرب السنيين، يمثل مفهوما الطغيان و المعاناة رمزين مؤثرين ، ناهيك عن أهميتهما من الناحية العملية . لم تكن إيران دولة تسعى لنيل السيادة و الإستقلال ضمن النظام الدولي القائم فحسب، بل مثلت الثورة الإسلامية صراعا بين الخير و الشر ، معركة لنصرة الأخلاق و تكريس التحرر من التأثيرات الثقافية والسياسية للغرب الظالم الكافر . تعززت أيديولوجية الخميني و الطموحات القومية الإيرانية، لتنتج حالة شعبية ثورية فرضت نفسها على واقع المنطقة[1].

يخفي خطاب الجمهورية الإسلامية التوسعي، و طموحها الإقليمي الحقيقة المتمثلة في عزلتها الإستراتيجية . تمثل إيران ، في نهاية المطاف ، دولة فارسية مطوقة بقوى غير فارسية، تحرمها من التواصل الإثني ، و الإنخراط في العلاقات السائدة في العالم العربي . إن قامت تحالفات متينة على رؤية موحدة و قيم مشتركة ، فسيقدر لإيران ، بصورة أو بأخرى ، البقاء في عزلة عن محيطها . لم يقلل الدين من عزلة إيران بالضرورة ، حتى بروز كتلة شيعية في العراق . تعاملت العرب السنة بحذر تاريخي مع الشيعة المضطهدين ، إخوتهم في الدين ، و اعترتهم الكثير من الشكوك فيما يتعلق بهم. حاولت إيران توظيف عزلتها ، فيما يندرج ضمن نطاق التبرير الذاتي و الإعتماد على النفس من صدى لدى الجماهير المعزولة، حيث لايرى حكام إيران ، مع ذلك ، في معظم الأوقات ، حين يستشرفون الآفاق، ما يثير الإطمئنان من المشاهد السياسية في المنطقة ، أو التحالفات الجاهزة .[2]

تمثل إيران بلـد التناقضات و المفارقات، فالنظـرة المهيبـة إلى الذات و عـدم الشعور بالأمن، و السعي إلى زعامة المنطقة و الإرتياب من الجوار و ازدرائه الخطاب العقدي الثوري و عملية السلوك، إن لم نقل واقعيته ، مقاربة إيران المتشنجة فيما يتعلق بدوائر نفوذها و سياساتها الإقليمية ازاءها.

ويكشف التتبع التاريخي لسلوك الدولة في الفضاء الحضاري الإيراني-الفارسي تجاه محيطها الإقليمي عن غلبة سمتين رئيسيتين، أولاهما: تصور

[1] Hamid Algar, *Islam and Revolution:* Writings and Declarations of Imam Khomeini, Berkeley: Mizan Pregs, 1981, pp. 309-310.

[2] علاء الدين نورس، **السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان**، 1779 - 1757 ، بغداد :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1982 ، ص ص 30- 35.

التفوق الحضاري والقومي، ثانيهما: النزوع إلى التمدد الإمبراطوري. ومن دون الدخول في الطيف الواسع من العوامل العرقية، والجغرافية، والسياسية، والثقافية التي أسهمت في تشكل هاتين السمتين، فإنه من الجلي أنهما كانتا العامل الأكثر حضورا في تحديد جوهر الأنماط المختلفة للعلاقات التي أرستها الدول المختلفة، التي نشأت في الفضاء الحضاري الإيراني/الفارسي، بجواره الإقليمي .

و يلاحظ في هذا السياق أن تلك العلاقات كانت تميل في مراحل قوة الدولة الإيرانية إلى التوسع، سواء من خلال محاولات مدّ حدودها واحتلال أجزاء من ذلك المحيط الإقليمي، أو من خلال محاولة تعزيز هيمنتها ونفوذها المذهبيين في مرحلة تبني الدور الرسولي بعد الثورة الإسلامية في عام 1979،[1] أما في مراحل الضعف والخضوع لنفوذ خارجي، فقد كان نمط السلوك الإيراني/الفارسي ينزع إلى السلوك، والهيمنة، وتأكيد التمايز الحضاري عن القوة الغالبة والمهيمنة. ولعل مما له دلالة واضحة في هذا السياق، أن ظاهرتين عميقتا التأثير في التاريخ السياسي للحضارة الإسلامية، هما الحركات الشعوبية في مواجهة الهيمنة العربية على الامبراطوريات الإسلامية الأولى من جهة، واحتضان المذهب الشيعي كتيار مراجعة سياسية وإقليمية من جهة أخري، إنما تبلورتا وتعززتا في الفضاء الحضاري الإيراني/الفارسي[2].

ألقت هاتان السمتان -تصور التفوق الحضاري، والنزوع إلى التمدد الحضاري -بآثارهما العميقة وبعيدة المدى علي العلاقات العربية - الإيرانية الحديثة، خاصة في مرحلة ما بعد استقلال الدول العربية وحضورها ككيانات مستقلة في الفضاء الإقليمي الشرق أوسطي. ويمكن تحديد أبرز هذه الآثار فيما يأتي:

1- بروز حالة عامة من التشكك والعداء بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية ونظيرتها في إيران، سواء أكانت ملكية في ظل حكم الأسرة البهلوية، أم دينية في ظل حكم الولي الفقيه عقب الثورة الإسلامية عام 1979. وقد بلغ هذا العداء حد المواجهة العسكرية الصريحة والطويلة مثلما تجلي في الحرب العراقية-الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين[3].

2- استغلال الأنظمة الإيرانية المختلفة عناصر الهشاشة والضعف في بناء الدول العربية الحديثة أو خلافاتها البينية أو انكشافها الأمني أمام التحديدات الخارجية

---

[1] السيد جلال الدين المدني، **تاريخ إيران السياسي المعاصر**، تر: سالم مشكور، طهران : منظمة الإعلام الإسلامي، ط1، 1993، ص ص 430-432.

[2] Shmuel Bar, **Iran: Cultural Values, Self images and Negotiation Behavior**, Institute for Policy and Strategy, Herzliya, 2004, p. 13.

[3] Ibid.

لتؤسس مرتكزات لنفوذها وتأثيرها، سواء في التفاعلات السياسية الداخلية لتلك الدول أو في مجمل التفاعلات الإقليمية[1].

أولا. الخليج العربي

على الرغم من أن الإمبراطورية الإيرانية، وبخاصة في تاريخها القديم حتى قبل الثورة الإسلامية في عام 1979، لم تبد اهتماماً جوهرياً بالدول الخليجية المقابلة لها، فإن إدراكها بالحزام الجنوبي الغربي المطل على الشاطئ العربي للخليج لم يكن على أشدِّه إلا منذ منتصف القرن، نتيجة تخوفها من غزو خارجي قد يتخذ من هذه المنطقة قاعدة له في توجيه سياسة عدوانية إزاءها، في ما يُعدّ بمنزلة مدخل لبسط النفوذ الأجنبي على شتى مناطقها مع الكشف عن النفط وانغلاق الساحة الشمالية والشرقية على إيران. وفي وقت كان فيه الاتحاد السوفياتي في أوج قوته، بدأت طهران في توجيه أنظارها ناحية الخليج ودوله، ليس فقط لأنها تسيطر حدودياً على جزء كبير من مياه الخليج وتتحكم بمدخله باعتباره أشبه ببحيرة مغلقة، بل لأن المنطقة، بما تملكه من إمكانات ومقومات استراتيجية، تعد ساحة نشاط إيران الأساسية، ولا سيما أن حالاً من الاختلال الواضح في معادلة موازين القوى بينها وبين الدول الخليجية المشاطئة على الضفة المقابلة تتيح لها التصرف وكأنها راعية الإقليم وعرَّابه[2].

اعتمدت السياسة الإيرانية في توجهاتها في منطقة الخليج على مجموعة من الأسس والمعطيات التاريخية والواقعية والعلائقية، وتلك الأخيرة يقصد بها نمط العلاقات السائد في المنطقة والوضع العام لتوازن القوى السائد خلال كل فترة من الفترات التي مرت بها تلك السياسة، ومن ثم قد نجد اختلافاً في التوجه الخليجي للسياسة الإيرانية خلال الحقب التاريخية المختلفة، إلا أن هذا لم يمنع من وجود ثوابت لتلك السياسة تجاه منطقة الخليج، على الرغم مما حدث من تطورات تاريخية وسياسية واقتصادية وعسكرية في تلك المنطقة [3].

مثّل الخليج العربي على الدوام أولوية إيران الإستراتيجية الأولى ، حيث يشكل المجرى المائي المهم طريق إيران المباشرة إلى الأسواق العالمية للبترول ، عصب حياتها الإقتصادية .[4] يجدر بنا الإشارة هنا ، بالرغم من إثارة موضوع العراق لاحقا، إلى أن إهتمامات طهران و طموحاتها في الخليج تتجاوز العراق حصرا ، حيث يرى حكام الجمهورية الإسلامية ، كمن سبقهم من الملوك الذين

[1] Ibid.

[2] منصور حسن العتيبي، **مرجع سابق**، ص 227.

[3] منصور حسن العتيبي، **مرجع سابق**، ص 56.

[4] تاج الدين جعفر الطائي، **استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي**، دمشق: دار رسلان للطباعة و النشر والتوزيع، ص 158.

تعاقبوا على حكمها كافة ، أن إيران جديرة بالهيمنة على المنطقة بالنظر إلى حجمها و موروثها التاريخي .[1] تبرز الأبعاد المتغيرة لسياسة إيران الخارجية بأكثر الأشكال و ضوحا في تلك المنطقة ، بينما تتراجع الراديكالية الثورية بشكل تدريجي لحساب السياسة البراغماتية حيث دعا الخميني دول الخليج ، عقب توليه السلطة بوقت قصير ، لمحاكاة نموذج إيران الثوري ، و قطع العلاقات مع "الشيطان الأكبر" الولايات المتحدة . و أعلنت الدولة الثيوقراطية بوضوح الملكية رمزا للقمع و الطغيان . تحدث الخميني ذاته ، بهذا الصدد ، قائلا : " تمثل الملكية أحد أكثر المظاهر الرجعية المخزية و الشائنة " [2]. لن يسود المجتمع الإسلامي الأصيل تحت راية الملكية ، بالنظر إلى أن النخبة الحاكمة الحقيقية تتمثل في رجال الله الصالحين . عارض حكام إيران الجدد ، من ثم طبيعة الأنظمة الخليجية ، بما يتجاوز نطاق سياساتها الخارجية [3].

أصبحت المملكة العربية السعودية هدفا للهجمات الإيرانية ، بينما اتخدت إيران من العداء والراديكالية منهجا لها .[4] امتلك البلدان ، بصورة أو بأخرى ، الكثير من العوامل المشتركة ، بالنظر إلى استناد شرعيتهما إلى المهمة الكونية المتمثلة في نشر الإسلام و الدفاع عنه . وفرت المنافسة الطبيعية ، الناتجة عن اختلاف تأويلي البلدين للإسلام ، الأرضية لتوتر العلاقات بينهما ، ناهيك عن العلاقات السعودية الأمريكية الوثيقة .[5]

لم تبؤ جهود طهران بالفشل ، حيث عمت التظاهرات ، في أوائل ثمانينيات القرن المنصرم ، كلا من الكويت، و السعودبة، و البحرين . لم تلق رسالة إيران الثورية القبول في نهاية المطاف ، مع ذلك ، إلا لدى فئة صغيرة من الأقليات الشيعية . لم تقم المظاهرات الشيعية المتفرقة ، علاوة على ذلك ، لمحاكاة ثورة إيران ، بل للتعبير بالأحرى عن حرمان الشيعة الإقتصادي و السياسي في تلك البلدان . اتخد المتظاهرون من التهديد الإيراني فزاعة لتحقيق مطالبهم ، و انتزاع حقوقهم من النخبة الحاكمة . أدركت الأنظمة الحاكمة ذلك بدورها ، كما بدت الحال عليه ، و استجابت ، بعد إخماد المظاهرات بالقوة ، لبعض المطالب الإقتصادية بغية استعادة الهدوء . أنهت تلك الإستراتيجية ، بشكل رئيس، محاولة

[1] أحمد محمد طاهر، "العلاقات الخليجية الإيرانية :نظرة مستقبلية"، **السياسة الدولية**، العدد 146 ، أكتوبر 2001، ص 113 .

[2] *Rouh Allah Ramazanin, **Revolutionary Iran**: **Challenge and Response*** in the Middle East, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1986, p. 29.

[3] *Christin Marshall, **Iran's Persian Gulf Policy***: From Khomeini to Khatami, London: Routledge Curzon, 2003, pp. 62-69.

[4] عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها في الخليج العربي، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2004، ص 22.

[5] Ariel Jahner, "Saudi Arabia and Iran: The Struggle for Power and Influence in the Gulf," **International Affairs Review**, volume xx, number 3, spring 2012, pp. 39-41.

إيران لإستغلال مظالم الشيعة بغية إقامة نظام جديد . لجأت طهران فيما بعد ، إلى العنف و الإرهاب ، وقد أدى ذلك إلى تنفير السكان المحليين.[1]

نُسبت حملة من التفجيرات، و استهداف السفارات، و المعامل الصناعية، و منشآت النفط، بعد فترة قصيرة إلى مجموعات معارضة ممولة من قبل إيران. وقد ضمت الدول المستهدفة بتكتيكات إيران الجديدة (الكويت، و البحرين، و السعودية) تجمعات شيعية كبيرة، مثل حزب الدعوة الذي شكل جزءا من التحالف الحاكم في العراق بعد صدام، لإظهار أن حماسة إيران الثورية تلاشت سريعا مما دفعها إلى الإعتماد على ما لم يفشل من التكتيكات الإيرانية في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة فحسب بل و تحسين موقفها أمام المجتمع الدولي كذلك[2] .

لم تحقق سياسة إيران الخارجية الثورية أيا من أهدافها ، وبحلول وفاة الخميني في العام 1989 م تفشل محاولة طهران لتصدير ثورتها فحسب بل دفعت دول الخليج كذلك للتصلب في مواجهتها، حيث قطعت دول إقليمية بارزة ، كالسعودية، علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية ،بينما وضعت الدول عداوتها التاريخية جانبا ، لتتوحد في مجلس التعاون الخليجي ، المنظمة التي كرست نفسها ، إلى حد كبير ، لاحتواء النفود الإيراني . عزز الملوك و الأمراء العرب ، بالتناغم مع ذلك، علاقاتهم الأمنية مع الولايات المتحدة بصورة إضافية ، و مولوا جيش صدام حسين بسخاء في حربه مع إيران . انحصرت الثورة المتجاوزة للحدود ، كما كان باديا ، ضمن حدود إيران ذاتها .[3]

تمثل تسعينيات القرن العشرين إحدى أكثر مراحل تحول الجمهورية الإسلامية أهمية، حيث صرف إنتهاء الحرب الطويلة مع العراق ، ووفاة الخميني بصورة مفاجئة ، التركيز عن المخاطر الخارجية إلى معضلات إيران الداخلية . أسهم غزو الجيوش العراقية في توفير قدر كبير من التناغم السياسي ، و مكن النظام من تحريك الجماهير خلف دعواته إلى المقاومة الوطنية . و تمكنت الدولة ، بالنظر إلى سلطة الخميني المطلقة ، و سيطرته على مخيلة الجماهير ، من صرف الإنتباه عن مشكلاتها الداخلية ، و احتواء النقمة الشعبية و باتت أسس شرعية النظام و سلطتـه بحاجـة إلى التغيير الآن، و تعين على الجمهورية

[1] Ibid,

[2] Frederic Wehrey (ed), **Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy**, Santa Monica: Rand corp, 2009, pp. 21-22.

[3] بيزن إيزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة وتقديم سعيد الصباغ ، القاهرة : الدار الثقافية للنشر، 2000 ، ص ص 8-9.

الإسلاميـة توفير أسبـاب منطقية لحكمها، بما يتجاوز نطاق الغزو الكارثي لأراضيها و الدعاوى الأخلاقية لمؤسسها .[1]

بدأ حكام إيران البراغماتيون الجدد بقيادة رفسنجاني ، استنادا إلى ما سبق ، في البحث في ترتيبات أمنية إقليمية تضمن إستقرار الخليج بواسطة أنظمته المحلية ، بعيدا عن تدخل القوى الخارجية، رأى رجال الدين في إخراج صدام من الكويت، في العام 1991 ، فرصة ذهبية لفرض هيمنتهم على المنطقة،[2] حيث دعت طهران في تلك الفترة إلى تعاون اقتصادي و أمني أكبر، عوضا من تحريض الشيعة، و دعوة الجماهير لمحاكاة نموذج إيران الثوري. توقف نجاح تلك الطموحات، بكل الأحوال،على انسحاب القوات الأمريكية.كان من شأن ذلك تقديم المنطقة لإيران على طبق من فضة، بالنظر إلى تفوق طهران الواضح، و تحجيم الوجود الأمريكي، و حدوث شرخ دائم بين العراق و دول الخليج العربي. تمثلت مشكلة ذلك الطرح الوحيدة في رفضه بشكل جوهري من قبل دول الخليج، بعد أن أكد لها غزو الكويت خطورة الاعتماد على الأنظمة المحلية مستبدة لضمان أمنها[3] .

تعارضت حيلة إيران الجديدة في الجوهر مع ما اتبعته دول الخليج من تكتيكات للحفاظ على بقائها . نظرة دول الخليج ، بما ينتابها من قلق دائم حيال مخططات جيرانها الأقوى و الأكثر سكانا ، إلى نزعة طهران لإقامة أمن جماعي بعين الخشية . لم يكن الأمراء المحليون على استعداد لقطع العلاقات مع الولايات المتحدة من أجل إيران ، بالرغم من إقامة علاقات دبلوماسية و تجارية معها وما طرأ من تحسن على تلك العلاقات . سعى أولئك ، بما ينسجم مع مواقفهم التاريخية ، إلى طلب الحماية من القوى الخارجية ضد الطامعين في ثرواتهم و مواردهم من دول الجوار . ارتفع مستوى التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة و أنظمة الخليج بشكل ملحوظ، في أعقاب حرب الخليج الثانيـة ، مع احتواء أمريكا العراق ، و فرضها منطقـة حظر الطيران من قواعد عسكرية في السعودية و الكويت . استقطبت راديكالية إيران الثورية دول الخليج في ثمانينيات القرن المنصرم ، بينما أدى اصرارها ، في التسعينيات على انخراط تلك الدول في معارضة الوجود الأمريكي إلى إثارة جو من التوتر و الإنقسام.[4]

---

[1] *Shireen T. Hunter, "Post-Khomeini Iran,"* Foreign Affairs, No. 5, winter 1989-1990, pp. 59-63.

[2] تاج الدين جعفر الطائي، مرجع سابق، ص ص 175-176.

[3] Ali Akbar Velayati, "The *Persian Gulf: Problems* of *Security*," Iranian Journal of international affairs, Vol.3, No 1, spring 1991, Tehran, pp. 3-5.

[4] منصور حسن العتيبي، **مرجع سابق**، ص130.

لجأت إيران إلى العنف مجددا بعد سقوط طروحاتها، فبعد رفض قادة الخليج قطع علاقاتهم مع الولايات المتحدة ، دفع العنف الموجة ضد القوات الأمريكية واشنطن إلى انسحاب طواعية من المنطقة . و مثل الخروج الأمريكي من لبنان ، بالنسبة لنظام رجال الدين ، و الكثير من دول الشرق الأوسط ، في أعقاب تفجير مقر المارينز في العام 1983 . إشارة إلى عدم إستعداد الولايات المتحدة لتحمل ذلك القدر من الخسائر ، و إمكانية إجبارها على الإنسحاب إن تعرضت لعمل مؤثر آخر . لم يرق وجود القوات الأمريكية في السعودية لنظام الجمهورية الاسلامية على الإطلاق ، بينما نأت الرياض بنفسها عن التملق الإيراني . و اتهمت واشنطن طهران بالوقوف وراء تفجيرات أبراج الخبر ، حيث يقطن مظفون عسكريون أمريكيون، في العام 1996.[1] وينطوي ذلك الإهتمام على قدر من المصداقية ، بالنظر إلى سياسة إيران الضاغطة باتجاه خروج القوات الأمريكية عبر استخدام العنف، حيث فشلت استراتيجية العنف الانتقائي الإيراني مجددا ، كما حدث في السابق ، في تحقيق طموحاتها .

لم يتمكن رفسنجاني و حلفاؤه البراغماتيون ، في نهاية المطاف ، من إضفاء الإنسجام بشكل جوهري على علاقات إيران مع جيرانها . تخلصت الجمهورية الإسلامية بالفعل ، مما لا شك فيه ، من قدر كبير من راديكاليتها الثورية ، و بدأت الظهور بمظهر الدولة الحكيمة التي تبني سياساتها وفق حسابات المصالح القومية الحذرة . أسهمت علاقات طهران المتوترة مع الولايات المتحدة، و كذلك اصرارها على معاداة دول الخليج لواشنطن على حد سواء في تقويض مبادرات حسن النوايا الإيرانية، حيث قضت إيران بصورة جوهرية ، ما إن عادت إلى توظيف استراتيجياتها العسكرية بما لا يدعو للإستغراب على امكانية بروزها بوصفها لاعبا أساسيا ضمن جوارها المباشر.[2]

ترافقت أهم التغييرات في سياسة إيران الإقليمية مع إنتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في العام 1997. تطور منظور خاتمي الدولي، بفعل الجدالات و المداولات السائدة ضمن دوائر إيران الفكرية، حيث شعر الكثير من المفكرين و رجال الدين المعارضين بالقلق حيال جمود سياسة إيران الخارجية ، و عجزها الواضح عن الإستجابة إلى الحقائق الدولية و الإقليمية المتغيرة . ولم تقتصر الرؤية الإصلاحية على إخضاع الثيوقراطية لقدر أكبر من المحاسبة من قبل مواطنيها فحسب ، بل و انهاء حالة النبذ و العزلة التي تعيشها الجمهورية

[1] *Olivier Roy*, ***Globalized Islam*** The Search for a New Ummah, New York: Columbia University Press, 2004, p. 52.

[2] Sohab Shahabi, "A Review of Iran's Five-Year Development Plan, and a Look to the Future," **Iranian Journal of International Affairs**, Vol. 4, No. 2, 1992, pp. 422-425.

الإسلامية ، ودمجها ضمن المجتمع الدولي، فقد اعتمد خاتمي، كما في اصلاحاته السياسية على عمل المفكرين خارج بنية السلطة المتحجرة المتعنتة.[1]

أدرك خاتمي ، فيما يتعلق بمقاربته نحو الخليج ، أن المحاولات السابقة للتصالح مع الدول فشلت نتيجة إصرار إيران العقدي على انخراطهم في معاداة الولايات المتحدة. عمل خاتمي ، بشكل جوهري، على التمييز في علاقات إيران . واصلت طهران معارضة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، و ألحت في الدعوة إلى استبدال منظومة محلية به. لم يؤد رفض دول الخليج عرض إيران ، بكل الأحوال إلى اتخاذ إجراءات مضادة أو القيام بعمل عنفية . كان خاتمي على استعداد لتطبيق العلاقات مع دول الخليج بالرغم من ارتباطها بالولايات المتحدة. تهيأت إيران ، للأسباب الواقعية كافة ، للعيش في خليج تحدد الولايات المتحدة القوى فيه .[2]

أيد آيت الله الخامنئي ، في لفتة واضحة ، مبادرة خاتمي حيث صرح بوضوح ، في خطاب أمام حشد من الشخصيات العربية في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في طهران ، في العام 1997 قائلا " لا تشكل إيران تهديداً لأي بلد إسلامي".[3] و إعترف "بيان رؤية" طهران، الذي نال مباركة خامنئي، بسيادة الدول المجاورة و حرمة أراضيها ، و تعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأنظمتها. ولابد أن شعبية خاتمي الكبيرة ، في أوائل مدة رئاسته ، قد أثرت في المرشد الأعلى ، مما دفعه لتغيير مواقفه، حيث إستشعر خامنئي الرأي العام على الدوام ، بشكل أو بآخر ، و بدل من مواقفه وفقا للمزاج الشعبي، بالرغم من الحقيقة المتمثلة في عدم تأثر سلطته بالإنتخابات أو الإستفتاءات. و تصرف علاوة على ذلك ، ببراغماتية في أوقات متفرقة، بالرغم من نزعاته الأيديولوجية المتشددة ، و لربما أحس أن عزلة إيران المتواصلة عن محيطها المباشر تضر بمصالحها. لربما رأى خامنئي، عبر التمعن في وضع المنطقة ، أن إنتخاب خاتمي قد وفر لإيران فرصا معينة لإزالة الحواجز ، و التصالح مع دول مهمة ، كالسعودية ، وفر خامنئي ، الدعم الرئيس الذي كانت تحتاجه سياسة خاتمي التصحيحية.[4]

نجحت دبلوماسية حسن الجوار التي إتبعها خاتمي، في نهاية المطاف ، في إصلاح علاقات إيران مع الأنظمة المجاورة. تم التوقيع على سلسلة من الإتفاقات

---

[1] السيد عمر، "السياسة الخارجية الإيرانية في ظل حكم الرئيس خاتمي :الإدراك والواقع، " **شؤون خليجية**، السنة 3، العدد 25، ربيع 2001، ص 28.

[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع، ط1، 2012، ص 531.

[3] المرجع نفسه، ص 538.

[4] Patrick Clawson, (ed), **Iran Under Khatami A Political, Economic, and Military Assessment**, Washington D.C: the Washington institute for near east policy, 1998, p. 13.

التجارية و الدبلوماسية، و الأمنية بين الجمهورية الإسلامية و دول الخليج . ونجح خاتمي أخيرا ، عبر القيام بذلك ، في تجاوز إرث الخميني ، و استبدال سياسات مصلحية مغرقة في براغماتيتها بعدائه الأيديولوجي، و تمثل تلك التركة الثقيلة التي خلفها مؤسس الجمهورية الإسلامية المفرطة في عدائيتها ، لمن حكم بعده من (الرجعيين).[1]

تلوح مخاطر كبيرة في الأفق، بينما تعزز حكومة المحافظين من سلطتها، و تصرح علانية برغبتها في العودة إلى جذور الثورة . يعتقد كل من صناع السياسة الأمريكيين و نظرائهم الأروبيين ، على ما يبدو، أن النظام الجديد سيلجأ للعنف مجددا، بغية الإطاحة بالأنظمة المجاورة و تصدير الثورة. تتجاوز تلك التحذيرات واقع إيران في الحقيقة. تغيرت سياسة إيران بشكل جذري ، فيما يتعلق بالخليج ، في عهد خاتمي، و تمحورت بشكل رئيسي حول الحفاظ على مصالحها القومية، حيث تدار سياسة إيران الإقليمية، بغض النظر عن توازن القوى بين المحافظين و الإصلاحيين، وفق مبادىء محددة تشترك جميع نخب البلاد السياسية فيها.[2]

يسود ذلك المنطلق بالرغم من الإنتقال الأخير في السلطة في إيران . إلتزم الرئيس أحمدي نجاد حدود سياسة إيران الدولية، فيما يتعلق بالخليج العربي، بالرغم من تصميمه، وحلفائه على إلغاء الحريات الإجتماعية و الثقافية التي تمتع الإيرانيون بها إبان حكم الإصلاحيين حيث عكس الرئيس أحمدي نجاد في خطابه أمام البرلمان، في أوت 2005. لتسليط الضوء على توجهاته _ الإجماع السائد في إيران مشيرا إلى أهمية العلاقات البناءة مع "دول العالم الإسلامي، و منطقة الخليج العربي، و منطقة بحر قزوين، و آسيا الوسطى".[3] تم التأكيد على ذلك أيضا من قبل علي لاريجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي ، و الشخصية الأكثر تأثيرا، فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية.[4] لم تلجأ إيران أحمدي نجاد ، على التنقيص مما حدث في الثمانينيات، إلى العنف للإطاحة بدول الخليج، و لم تعد تفعيل علاقاتها مع منظمات الخليج الإرهابية، بغية إحداث تغييرات سياسية.

---

[1] *B*arzegar Kayhan, "Detente in Khatami's Foreign Policy and Its Impact on Improvement Iran saudi Relations"', **Discourse Iranian Quarterly**, vol. 2, no. 2, Fall 2000, pp. 157-161.

[2] Patrick Clawson, Op.cit, pp. 15-17.

[3] Amir M.Haji-Yousefi , "Iran's Foreign Policy during Ahmadinejad: From Confrontation to Accommodation", Presented to the Annual Conference of the Canadian Political Science Association June 2-3, 2010, Concordia University, Montreal, Canada, In (http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2010/haji-yousefi1.pdf), accessed March 10, 2015.

[4] Ibid.

لا يرغب القوميون المتشددون ، بعد سيطرتهم على السلطة التنفيذية ، في الإساءة إلى العلاقات المتطورة التي أنتجتها الحقبة الإصلاحية السابقة مع دول الجوار، بالرغم من افتراقهم عن خطاب" حوار الحضارات " الذي تبناه أسلافهم ، و تشكيكهم المعلن في الولايات المتحدة ، يبدو أن الإيرانيين قد تجاوزوا إرث الخميني أخيرا فيما يتعلق بالخليج، و أجمعوا على التعامل مع شؤونه ببراغماتية واضحة.[1]

ثانيا. المشرق العربي

مثلت سياسة الجمهورية الإسلامية تجاه المشرق العربي أحد أكثر الجوانب الأيديولوجية لعلاقاتها الدولية ثباتا، حيث تمثل المحور الرئيسي لمقاربة طهران تجاه تلك المنطقة في معارضتها الشديدة لإسرائيل والجهود الدبلوماسية لتطبيع العلاقات بين الدولة العبرية و جيرانها، حيث كرست إيران سياستها الأيديولوجية المتشددة عبر عدد من المناحي الإستراتيجية (دعم جماعات مسلحة كحزب الله على سبيل المثال)، و هو ما منحها القدرة على التأثير في سياسات المشرق المباشرة، و رفع صوتها عاليا فيما يفترض أن يكون خارج نطاق سيطرتها من مداولات.

تملك إيران الحرية في إتباع سياسة فاعلة في المشرق البعيد، على النقيض من الخليج العربي ، حيث يفرض الموقع الجغرافي التصرف بواقعية، حفاظا على الإستقرار، تحالفت إيران، بالتناغم مع ذلك، مع النظام السوري الذي يشاركها العداء لإسرائيل، بينما نأت بنفسها عن مصر، الدولة الرئيسة التي سعت في الكثير من الأوقات إلى إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي. ولا يرجح جنوح طهران إلى براغماتية مماثلة لتلك التي اتبعتها في الخليج، بالنظر إلى قدم سياستها حيال المشرق العربي، و تمحورها حول العداء لإسرائيل.[2]

يمكن للزيارات الرسمية المتبادلة على أعلى المستويات، و الكم الكبير من الإتفاقات الموقعة بين سوريا و إيران ، أن تعطي الإنطباع بوجود تحالف وثيق بين البلدين، و إشتراكهما في الرؤية و الأولويات. يمكن إعتبار العلاقة بين البلدين بأفضل الأحوال ، مع ذلك، بمنزلة تحالف مصلحة يقوم على مخاوفهما المشتركة، تلاقت عداوة إيران المستمرة تجاه إسرائيل ، طيلة العقود السابقة، مع الرغبة السورية في ممارسة الضغوط على الإسرائيليين لإستعادة الأراضي المحتلة في العام 1967.

[1] Ibid.

[2] Mohsen M. Milani, "Iran's Ambivalent World Role"' in **Comparative Foreign Policy**, Steven W. Hook, ed. New Jersey: prentice hall, 2002 , pp. 219-224.

تنطلق سوريا من حسابات استراتيجية مجردة، بينما تستند سياسة إيران إلى توجهات إسلامية، قد ترى طهران في حزب الله قوة إسلامية طليعية تقاتل الكيان الصهيوني بينما لا يمثل في نظر دمشق سوى ورقة أخرى للضغط على إسرائيل . وتبدو إمكانية الخلاف بين البلدين كبيرة ، يمكن أن تقبل سوريا ، إتفاقية تعترف بموجبها بإسرائيل مقابل إستعادة مرتفعات الجولان ، بينما ترفض إيران ذلك بالنظر إلى إستناد عدائيتها الأكثر أيديولوجية إلى ما هو أعمق من مجرد تسويات إقليمية.[1]

يشكل العراق كذلك ، بما يتجاوز مشكلة إسألة إسرائيل ، مصدر إنقسام محتمل بين سوريا و إيران، حيث إشترك البلدان في معاداة صدام حسين إبان فترة حكمه، وقد أدان حزب البعث السوري انشقاق جناحه العراقي منذ زمن طويل ، و اعتبر نفسه الممثل الشرعي للإشتراكية العربية. كذلك تقاسم ملالي إيران غايات النظام السوري المغرقة في علمانيتها ، بعد أن ناصبوا صدام العداء ذاته نتيجة حربهم معه .[2] وتدل بعض المؤشرات مجددا على إمكانية فشل الحلف العربي الإيراني الوحيد في الصمود أمام سياسات الشرق الأوسط المتغيرة، حيث لا ترغب سوريا على النقيض من الثيوقراطية الإيرانية، في تمكن القوى الدينية لا سيما اللاعبون الشيعة بصورة أكبر في العراق. تنظر سوريا العلمانية التي خاضت حربا بلا هوادة ضد إسلامييها، بعين القلق إلى بروز الأحزاب الدينية في العراق، حيث أملت سوريا، كمعظم ملكيات و جمهوريات المنطقة أن تؤدي الإطاحة بصدام، بطريقة أو بأخرى إلى إستلام السلطة من قبل بعثي آخر يكون ضمن سرب الكتلة العربية العلمانية، حيث يتمثل الجانب المثير لمحنة العراق الحالية في مدى التناقض القائم بين إيران و سوريا ، حيث تعمل دمشق على دعم التمرد ، السني في معظمه ، بينما توفر طهران الدعم للأحزاب الشيعية الحاكمة.

وتأمل إحدى الدولتين في زعزعة إستقرار العراق عبر العنف المتواصل، بينما ترى الأخرى، في العملية السياسية التقليدية، الطريق الأفضل لتأمين مصالحها القومية. ويتمثل ما يوحد دمشق و طهران بصورة متزايدة في مفارقة أخرى من مفارقات الشرق الأوسط في إدارة الرئيس بوش الإبن، حيث غدت إيران شريكا لا يمكن الإستغناء عنه من قبل دمشق ، بالنظر إلى عدم قدرة أو قابلية واشنطن للإنخراط بشكل فعلي في عملية السلام العربية_الإسرائيلية ، و

[1] Shireen Hunter, "**Syrian-Iranian Relations: An Alliance of Convenience or More?**" Middle East Insight, June-July 1985, pp. 30-31.

[2] Yair Hirschfeld, "The Odd Couple: Ba'thist Syria and Khomeini's Iran," in **Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks**, ed. Avner Yaniv and Moshe Ma'oz, New York: St. Martin's Press, 1986, p. 105.

صياغة إتفاقية تقبلها سوريا . أجبر الطرفان ، بفعل الضغوط القاسية الممارسة عليها من قبل البيت الأبيض ، على الإعتماد على بعضهما بعضا في مواجهة عدوهما المشترك الراهن. يمكن أن تؤدي التطورات في المنطقة خلال بضع السنوات القادمة ، إلى فك الإرتباط بين الحليفين المتناقضين. سيضطر النظام السوري ، في نهاية المطاف، بوصفها دولة تجاور إسرائيل ، إلى القبول بتسوية إقليمية مع إسرائيل، و إنهاء نزاعها الطويل، القاصر عن بلوغ أهدافه ذاتيا. يمكن لإيران البعيدة عن متناول الذراع العسكرية الإسرائيلية ،أن تواصل معاداتها لإسرائيل، و سياساتها الأديولوجية الثابتة. قد لا تنظر سوريا في الوقت ذاته بعين الرضا ، بوصفها دولة علمانية، إلى حلفاء إيران الشيعة الجدد في العراق، كما السعوديون و الأردنيون، الذين يحذرون نهارا جهارا من بروز "الهلال الشيعي" . سيتعين على سوريا، بينما يزداد الإستقطاب الطائفي في الشرق الأوسط ، الإختيار بين تحالفها المثير للجدل مع إيران ، و مصالحها المرتبطة بالكتلة العربية الأكبر.[1]

تظل مصر مركز ثقل السياسة العربية، بغض النظر عما سيؤول التحالف السوري_الإيراني إليه. يفوق عدد سكان مصر الآن بقية دول المشرق العربي ، و لايمكن ذكر مساحة بعض دول الجوار، كلبنان و الأردن، بالمقارنة معها . تعد مصر ، علاوة على ذلك ، الأطول عهدا بالتحديث ، ناهيك عن بنيتها الصناعية و التعليمية الأكثر إتساعا، و نتاجها الزراعي و الفكري الأكبر حجما. انحسر تأثير القاهرة على مر السنين ، و لكن تضامن العرب استند على الدوام إلى قيادتها الفاعلة . قلل توتر العلاقات الإيرانية_ المصرية من تأثير طهران في المشرق العربي إلى حد كبير. لا يمكن لأي تحالف مع سوريا ، أو رعاية لحزب الله ، التعويض عن تباعد إيران عن أكثر الدول محورية في المنطقة.[2]

لم يقتصر العداء الإيراني على الولايات المتحدة إبان بواكير الثورة . لم يجسد أي من القادة خنوع الطبقة السياسية العربية ، في نظر الخميني و أتباعه ، كالرئيس المصري أنور السادات . تعرضت اتفاقية كامب ديفيد، التي أنهت حالة العداء بين مصر و إسرائيل، لأقسى أنواع الهجوم من قبل رجال الدين الإيرانيين . لم تمثل تلك الإتفاقية في نظرهم ابتعادا عن تعاليم الإسلام فحسب، بل و ارتدادا عنه أيضا . كان السادات في نظر الخميني متعهدا" للإسلام الزائف " ، كما أثبتت اتفاقية كامب ديفيد ، ناهيك عن عمالته للصهيونية. أثار استقبال السادات الحار

[1] Jubin M Goodarzi, "Syria and Iran: Alliance Cooperation in A changing Regional Environment," **Middle East Studies**, Vol. 4, N°.2, January, 2013, pp. 31-59.

[2] رانيا مكرم، "كيف تفكر طهران؟ الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر"، **السياسة الدولية**، في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/30%D9%85%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1--.aspx

للشاه المنفي (الذي أمضى أواخر أيامه في مصر)حنق الملالي الحاكمين بشكل إضافي . أثار إحتفال طهران بقاتل السادات ، بالمقابل عبر إطلاق إسمه على أحد الشوارع الكبرى، و اصدار طابع بريدي يخلد ذكرى المناسبة ، سخط النخبة المصرية الحاكمة ، التي لم تكن مخاوفها من مذهب إيران الثوري بخافية في الأساس . لم يكن من السهل تجاوز ما خلفته تلك السياسات القديمة من أثر في العلاقات المصرية _الإيرانية. عززت أحداث لاحقة من مناخ العداء و عدم الثقة بين الطرفين.[1]

صبت الحرب العراقية_ الإيرانية مزيدا من الزيت على نار العداء المصري_الإيراني . مثلت تلك الحرب في نظر القاهرة، المنبوذة من قبل العرب نتيجة صلحها مع إسرائيل، فرصة ذهبية للتأكيد على عروبتها ، و ترميم العلاقات مع حلفائها السابقين. بدأت مصر، بعد نشوب الحرب، بفترة قصيرة ، في تزويد العراق بالأسلحة ، بالرغم من الحقيقة المتمثلة في تنافس البلدين عقودا على زعامة الشرق الأوسط . هدفت السياسة المصرية ، بما يتجاوز استغلال الفرصة للعودة إلى الساحة العربية ، إلى احتواء ثورة إيران ضمن حدودها ، و تأجيج حربها الطويلة مع العراق بغية إضعافها . لم تكن تلك السياسات تقل في نظر الجمهورية الإسلامية عن الإنخراط في الحرب، و قد أسهمت في زيادة عداء رجال الدين للقاهرة.[2]

لم يؤد انتهاء الحرب بالضرورة إلى انفراج العلاقات بين البلدين. شهد العام 1990 اختلافا جذريا آخر في الرؤى بين طهران و القاهرة. مثلت هزيمة صدام، في نظر مصر و الولايات المتحدة ، فرصة مواتية لحل النزاع العربي_الإسرائيلي ، بينما ارتأت طهران دفع نموذجها الإسلامي عبرها. أخذ الإسلام المتشدد في البروز ، كما كان باديا ، بالنظر إلى ما أبداه تنظيم الجهاد الإسلامي من تحد للنظام المصري ، و صعود نجم حزب الله في سماء السياسة اللبنانية ، و انتصار جبهة الانقاذ الإسلامية في انتخابات الجزائر الديموقراطية . بدأ لواء المقاومة الفلسطينية ، التي اطلعت الأحزاب اليسارية العلمانية تاريخيا بقيادة ، في الإنتقال بصورة مطردة إلى المنظمات الإسلامية العنفية كحماس بدأت المنطقة تعتنق رسالة الخميني أخيرا ، كما تراءى لملالي إيران . عملت الجمهورية الإسلامية بفاعلية على تشجيع حظوظ الإسلاميين المتشددين ، بينما سعت الدولة المصرية إلى نشر الإستقرار الداخلي ، و إقناع الدول العربية باتباع مسارها السلمي مع إسرائيل.[3]

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 352-353.
[2] رانيا مكرم، **مرجع سابق**.
[3] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 531.

اندرج اتهـام الرئيس المصــري حسني مبارك إيران، بطريقة أو بأخرى، بنشر الأصولية في مصر و الشرق الأوسط في إطار المصلحة الذاتية ، ولم تعوزه المصداقية. كافحت مصر الراديكالية الإسلامية منذ زمن طويل، و لايعد تجذر النزعة الإسلامية في المجتمع المصري بخاف على أحد . كان أهم الأحزاب الأصولية في الشرق الأوسط ، في نهاية المطاف ، الإخوان المسلمون، قد تأسس في مصر في ثلاثينيات القرن المنصرم ، ليلقى التأييد تلقائيا عبر المنطقة.[1] لا يجب أن تخفي الضجة المثارة حول المذهب السلفي الحقيقة المتمثلة في انتماء رواد فكر القاعدة ، و مهندسي تكتيكاته ، إلى مصر في معظمهم ، بقيادة الرجل الثاني، سيء الصيت ، أيمن الظواهري.[2] كان دعم إيران لمتطرفي مصر الإسلاميين ، و إن اتسم بالتواضع كفيلا بإدخال النظام المصري ، في أوائل تسعينيات القرن المنصرم ، في أتون حرب حقيقية ضد حركتهم العنفية المسلحة.

جرت محاولات لتخفيف الإحتقان مع مصر في عهد خاتمي . بدا أن مثل ذلك التطبيع لا يمثل أولوية قصوى لدى كل من البلدين . لم تسمح نضالات خاتمي الداخلية ، و محاولاته الدؤوبة للتواصل مع الولايات المتحدة ، بالقيام بأي إختراق دبلوماسي آخر ، انصرف نظام مبارك، في الوقت ذاته ، إلى مواجهة تحدياته الداخلية، و إحياء عملية السلام المتعثرة، مما أفقده الإهتمام ، على حد سواء، في التقدم بقوة على ذلك الصعيد.[3]

قد لا تكون العلاقة بين البلدين، حاليا، متوترة كما كانت في بواكير الثورة، و لكن الجمود يعتريها بكل الأحوال ، بالنظر إلى عزوفها عن المضي قدما كما يبدوا للعيان. لا يسعى نظام أحمدي نجاد المتشدد ، على الأرجح لفتح صفحة جديدة، بالنظر إلى استمرار العديد من محافظي إيران في رفض إتفاقية كامب ديفيد . عبرت صفيحة "جمهوري إسلامي" بامتياز عن رؤية العديد من اليمينيين، قائلة: "ستؤدي إقامة أي نوع من العلاقات السياسية مع حسني مبارك إلى الذوبان في النظام الموضوع من قبل أمريكا و الصهيونية في المنطقة " . لن يتمكن أحمدي نجاد على الأرجح ، بالنظر إلى الرؤية السائة تلك بين قاعدة مؤيديه ، من المضي قدما نحو علاقات أفضل ، و إن تملكته الرغبة في ذلك.[4]

---

[1] محمد السعيد إدريس، "العلاقات المصرية - الإيرانية.. رهن محددات شديدة التعقيد"، **الشرق الاوسط**، سبتمبر 2012 العدد 12339، في:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12339&article=694412#.VbpLCLWDY_U

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد السعيد إدريس، "العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك،" في:
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118883320356689.htm

[4] Ali Akbar Rezaei, Op cit, p. 85.

أدركت الجمهورية الإسلامية أخيرا ، بعد سنوات من اعتناق الراديكالية الثورية، فيما يتعلق بالخليج العربي، أنها لن تتمكن من إقامة علاقات مقبولة مع الخليج إن لم تصلح علاقاتها مع السعودية أولا. و بالتالي يتعين على إيران إستيعاب الدروس الآتية فيما بتعلق بالمشرق العربي : الحقيقة المتمثلة في عدم قدرة إيران على الإنخراط في الشرق الأوسط الكبير ما لم تحسن علاقاتها مع مصر. عبثية التحالف التكتيكي مع النظام السوري المحاصر، و رعاية المنظمات كحزب الله، فيما يتعلق بتسهيل التواصل مع العالم العربي. يمكن لطهران استخدام العنف و الإرهاب لتسليط الضوء على مطالبها .[1]

و عرقلة مبادرات السلام بين إسرائيل و العرب ، و لكنها ستكون بحاجة إلى ما هو أكثر إجابية من الأجندات عوضا عن رفع الشعارات الإسلامية المصطنعة، و معادات الدولة اليهودية إن أرادت التأكيد على نفوذها في المنطقة . يتمثل ما هو أمر و أدهى في الإستقطاب الطائفي الذي يعم الشرق الأوسط بصورة تدريجية، و تشارك إيران الشيعية فيه بشكل متزايد ضد القوى السنية المستنفرة. يمكن أن تبرز الجمهورية الإسلامية بوصفها لاعبا مهما في محيطها المباشر ، و لكن ذلك لن ينطبق ، على الأرجح على المشرق العربي بوصفها دولة شيعية أعجمية.

ثالث. دائرة أوراسيا:

اتسمت مقاربة إيران تجاه جيرانها الشماليين و الشرقيين بالواقعة الدائمة، على النقيض من سياستها في الخليج و المشرق العربيين . أسهم قرب الدولة الروسية القوية، و إمكانات توقيع اتفاقات تجارية، و عقد صفقات أسلحة مهمة في إضفاء قدر من البراغماتية الدائمة على سياسة إيران . بدت الجمهورية الإسلامية ، بما يدعوا للإستغراب لا مبالية على الدوام بعذابات و نضالات مسلمي آسيا الوسطى، بالرغم من مهمتها المعلنة المتمثلة في تصدير الثورة . ارتبطت الدولة الإيرانية المحاصرة_بما تحتاجه من أسلحة و صفقات تجارية_ و القوة العظمى الجريحة السابقة بما تسعى إليه من ربح وفرض للذات –ارتبطت كلتاهما بعلاقة نفعية انتهازية، تتجاوز الأيديولوجية لحساب المصالح المادية الملموسة لم تنحصر تلك البراغماتية في التعامل مع روسيا فحسب ، بل و أفغانستان كذلك ، حيث تمثلت أولوية الثيوقراطية الحاكمة لإيران ، بشكل جوهري ، من قبل مخاوفها المتعلقة بالعزلة على الصعيد الدولي ، و انتقال المشكلات الأفغانية عبر

[1] تيري كوفيل ، **إيران الثورة الخفية** ، تر : خليل أحمد خليل ، بيروت : دار الفارابي ، ط1 ، 2008 ، ص ص 352-353.

حدودها، عبر تجاوز توجهاتها الأيديولوجية ، و إلتماس مصالحها الواقعية ضمن الكتلة الأوراسية الضخمة.[1]

تمثل شعار السياسة الخارجية الإيرانية الدائم ، عشية قيام الثورة الإيرانية ، في "لا شرقية و لاغربية " ازدرى الخميني الشيوعية السوفييتية بما لا يقل عن اللبرالية الغربية ، و لطالما هاجم الإتحاد السوفييتي السابق بأقذع العبارت، كما أدانت إيران الغزو السوفييتي لأفغانستان صراحة . و دعمت المجاهدين بقوة ضد الإحتلال ، على الصعيد الداخلي ،عناصر حزب التودد الشيوعي ، و غيرهم من القوى اليسارية المنجذبة إلى النمودج السوفييتي، لم تبخل موسكو بدورها في تزويد صدام بالسلاح ، بينما شن حربه العدوانية على إيران، و كثيرا ما دعمت العراق ضد إيران في مختلف المحافل الدولية.[2]

لم يتجه الطرفان مع ذلك نحو المواجهة الفعلية، بالرغم من التوتر القائم بينهما تحت السطح ، بالنظر إلى ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين البلدين باطراد، ناهيك عن التمثيل الدبلوماسي السوفييتي الفاعل في طهران. أدرك النظام الثيوقراطي ، كما بدت الحال عليه، في توجه مغاير لمقاربته تجاه الولايات المتحدة، أن قربه الجغرافي من الإتحاد السوفييتي ، و ابتعاده عن الغرب ، يتطلبان علاقة أكثر واقعية مع موسكو . اختلف الطرفان في الكثير من الأوقات حول مسائل مهمة كأفغانستان والعراق، ولكن الخميني تمكن بطريقة أو بأخرى من كبث عداءاته الأيديولوجية، و مواصلة ما بدا نافعا لمصالح بلاده من علاقات مع الإتحاد السوفييتي .[3]

تبنت موسكو سياسة إقليمية جديدة عقب إنهيار الإتحاد السوفييتي، في العام 1991، وبروز الإتحاد الروسي. اصطفت الدولة السوفييتية السابقة بقوة إلى جانب الأنظمة العربية الثورية، و شاركتها المخاوف فيما يتعلق بالصراع العربي_الإسرائيلي . اكتسبت توجهات جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة حديثا ،و حالة اليقظة الإسلامية في تلك المنطقة أهمية أكبر لدى سادة الكرملن الجدد، من مشكلات عملاء النظام السوفييتي السابق من العرب . و أصبح إستقرار الحدود الروسية الآن متوقفا في جزء منه عن امتناع طهران عن تأجيج المشاعر الإسلامية في آسيا الوسطى .[4] بدأت روسيا ،علاوة على ذلك ، بالنظر إلى انحسار نفوذها بصورة مأثرة ، وحاجتها الماسة إلى العملة الصعبة ، في بيع

[1] فاضل رسول، **العراق-إيران أسباب و أبعاد النزاع**، مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 1996، ص 53.
[2] **المرجع نفسه**، ص 55.
[3] Shireen Hunter, ***Iran and the World***: Continuity in a Revolutionary Decade, Bloomington: Indiana university press 1990, pp. 158-161.
[4] *Shireen Hunter*, Op.cit, p. 62.

ترسانتها العسكرية لمن يدفع قدرا أكبر من المال . و الرغبة الشديدة في التسلح ،كما تبدوا الحال عليه.[1]

تعين على الجمهورية الإسلامية التكيف بطريقتها الخاصة مع انهيار الإتحاد السوفييتي، و بروز آسيا الوسطى.نشرت إيران رسالتها الإسلامية، خلال الحقبة السوفييتية، عبر موجات الأثير، بلغات محلية عدة، دون أن تتأمل الكثير من ذلك. أشبعت تلك الدعاية المحدودة حاجاتها الأيديولوجية دون توتير العلاقة مع جارها القوي. تعين على إيران الحذر عقب انهيار الإمبراطورية السوفييتية، و استقلال جمهوريات آسيا الوسطى : موازنة ما يربطها من علاقات إستراتيجية بروسيا، مع مهمتها المعلنة المتمثلة في تصدير نموذجها الثوري إلى البيئة الخصبة الجديدة . عدلت إيران من أيديولوجيتها إلى حد كبير _فيما يدلل على ما بلغته من حصافة مؤثرة الاستقرار و التجارة على نشر رسالتها الإسلامية.[2]

تجلت براغماتية إيران بأوضح صورها خلال الأزمة الشيشانية. لم يتمثل رد إيران، بينما أوغل الجنود الروس في قتل الثوار المسلمين، و قمع التمرد الإسلامي بما لايوصف من وحشية ، سوى في اصدار بيان يعد المسألة شأنا داخليا روسيا. كان الإيرانيون يزيدون من حدة بياناتهم، في بعض الأحيان، حين يتجاوز الروس الأعراف كافة. لم تتخذ طهران، أيا من الإجراءات العملية، كدعم الثوار، أو تشكيل جبهة إسلامية ضد سياسة موسكو. تجاهلت إيران مأساة الشيشانيين إلى حد كبير، بالرغم من البعد الإسلامي لقضيتهم، بعد أن ارتأت أن مصالحها تكمن في عدم استثارة عداء الإتحاد الروسي.[3]

تميط مسألة الشيشان اللثام عن حدوث صفقة ضمنية ، و إن لم تعوزها الأهمية ، بين الروس و الإيرانيين خلال العقد المنصرم. برزت الجمهورية الإسلامية كأكثر شركاء روسيا أهمية في الشرق الأوسط، و سوقا مربحة لصناعاتها الدفاعية المتعطشة لإستجلاب الأموال . تتمثل الحقيقة الأكثر أهمية ، بالرغم من إلاء الطرفين اهتماما كبيرا بالتعاون النووي فيما بينهما خلال السنوات الأخيرة، تتمثل فيما أبدته روسيا من إستعداد لبيع إيران كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية، كالطائرات و الغواصات المتطورة.[4]

حدت إيران، بالمقابل، من نفوذها و وجودها في آسيا الوسطى ، و أحجمت عن زعزعة استقرار منطقة حيوية لأمن روسيا القومي. دفعت تلك العلاقات

[1] Robert Freedman, "**Russian Policy toward the Middle East: The Yeltsin Legacy and the Putin Challenge**," Middle East Journal, Vol. 55, No. 1, winter, 2001, pp. 66-70.

[2] Shireen Hunter," Iran's Pragmatic Regional Policy," **Journal of International Affairs**, Vol. 56, No. 2, spring 2003, pp. 133-137.

[3] Robert Freedman, "Russian – Iran Relations in 1990s", **Meria Journal**, Vol. 4, No. 2, June 2000, pp. 3-7.

[4] Ibid

المميزة روسيا لمنح إيران ما لا يستهان به من دعم دبلوماسي، لاسيما عند عرض ملفها النووي في العديد من المحافل الدولية . يجدر بالولايات المتحدة ، الراغبة في الحصول على الدعم الروسي لسياستها الرامية إلى عزل و محاصرة إيران، أن تتمعن في طبيعة العلاقات بين موسكو و طهران. لايستند الإعتقاد بمشاركة روسيا في ممارسة ضغوط اقتصادية مؤثرة على إيران ، نتيجة ملفها النووي، إلى أي أساس واقعي.[1]

تمحورت سياسة إيران تجاه أفغانستان، جارتها الشرقية، حول حسابات المصالح القومية على حد سواء. لم تكن العلاقات بين البلدين مميزة على الدوام، بالرغم مما يربطهما من أواصر لغوية وثقافية مشتركة. قاومت القبائل الأفغانية المستقلة القوية التعديات الفارسية ، تاريخيا، ناهيك عن الدفاع عن حقوقها بشراسة . يتركز حلفاء طهران التقليديون في هيرات، حيث يفرض القرب الجغرافي من إيران ، و العدد الكبير من الشيعة إقامة علاقات وثيقة. لم تتعلق مسألة أفغانستان ، في نظر طهران ، بالتناغم الأيديولوجي، بل الإستقرار بالأحرى . اتخذت الثيوقراطية الحذر، منذ توليها السلطة، من جارتها الشرقية، على ضوء قتالها الجيش الأحمر، و صعود أصولية طالبيان، و الغزو الأمريكي أخيرا. لم تشكل أفغانستان المكان الأمثل لنشر رسالة إيران الثورية، بالنظر إلى هويتها القبلية و تنوعها الإثني، و تشكيل السنة غالبية سكانها. لم تتسع إيران بفاعلية-علاوة على ذلك، ومما يحسب لها-إلى تصدير نموذجها في الحكم إلى جارتها المضطربة.[2]

استندت سياسة إيران تجاه أفغانستان ، إبان فترة طويلة من ثمانينيات القرن المنصرم، إلى معارضة النظام الشيوعي، و دعم القوى المناهضة للإحتلال السوفييتي. شهد ذلك العقد، بكل الأحوال، مفارقة غريبة أخرى تتمثل في تقاطع مصلحة إيران و الولايات المتحدة في إعاقة المد السوفييتي في جنوب _غرب آسيا. حيث وفر عدم الإستقرار الناتج عن الحرب، و توسع النفود السوفييتي جنوبا ، بالرغم من محاولة الخميني عزو تلك السياسة إلى إعتبارات دينية مبررات إستراتيجية كافية لسلوك إيران. أدركت دولة رجال الدين يوم كانت تستضيف مليونين من اللاجئين الأفغان تقريبا، أن ليس بمقدورها تحمل تبعات هزيمة الدولة المجاورة لها.[3]

[1] Nikolay Kozhanov, Russia's Relations with Iran Dialogue without Commitments, **Policy Focus**, Washington D.C: The Washington Institute for Near East Policy June 2012, p. 14.

[2] Elaheh Koolaee," Security ties between Afghanistan and Tajikistan", **Journal of the Caucasus and Central Asia Studies**, No. 38, summer 2002, pp. 83 – 89.

[3] Ibid

تعين على إيران، بصورة مماثلة، التعايش مع سنوات حكم طالبان الممتدة، حيث مثل النظام السني المتطرف تحديا هائلا للجمهورية الإسلامية، بالنظر إلى الحرب التي شنها بلا هوادة على النظام القبلي الأفغاني المعقد ، و المجازر التي ارتكبها بحق الشيعة (بشكل ممنهج). كادت الحرب تشتعل بين البلدين، في صيف العام 1998. جراء قتل عشرة دبلوماسيين إيرانيين على يد قوات طالبان في مزار الشريف . اتخذت إيران الحذر ، و توجست خفية، فيما يتعدى نطاق المواجهة الفعلية، من اعتماد نظام طالبان على تجارة المخدرات و المنظمات(الإرهابية) السنية، كالقاعدة، لترسيخ حكمه. ينتهي المطاف، بكمية كبيرة من مخدرات أفغانستان في إيران، لتفاقم من أزمة الإدمان فيها، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية وجود مليونين من مدمني المخدرات الإيرانية. أصبحت إيران ، بعد وقت قصير و بالنظر إلى تلك الحقائق، من أشد المعادين لنظام طالبان . تحظى ترتيبات الحكم القائمة في أفغانستان حاليا(ضبط التشدد السني بشكل كبير، حكم البلاد من قبل نظام معتدل) بقبول النظام الثيوقراطي، بالرغم من وجود القوات الأمريكية في ذلك البلد منذ العام 2001.[1]

لم تمر علاقات إيران بباكستان بأفضل أحوالها، في بعض الأحيان ، بينما تحسنت علاقات طهران مع أفغانستان على مر السنين . نظرت إيران بكثير من القلق إلى سياسة باكستان الرامية إلى إستخدام أفغانستان أداة لتكريس نفوذها في آسيا الوسطى.[2] و تجاهلت إدارة بوش بوضوح ، حين أعلنت باكستان حليفا رئيسا في "حربها على الإرهاب" الحقيقة المثمثلة في دعم إسلام أباد طالبان، و تساهلها مع حليفها القاعدة . مثلت السياسة الباكستانية الإنتهازية، المتجسدة في إطلاق يد طالبان في الشعب الأفغاني ، كوسيلة تأمين ممر إلى آسيا الوسطى تهديدا استراتيجيا معلنا لإيران.

تحسنت العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ، منذ سقوط طالبان، بعد أن شكلت المسألة الأفغانية عنصر إتفاق بينهما. غير ان إيران تظل قلقة حول إستقرار باكستان الداخلي ، بما تملكه من ترسانة نووية كبيرة . تمثل إمكانية استيلاء نظام سني متشددة على الحكم في باكستان النووية ، من وجهة نظر طهران ، خطرا وجوديا حقيقيا. تلتمس إيران الإستقرار في سياستها تجاه جارتها المتقلبة الأخرى .[3]

[1] Nikolay Kozhanov, Op.cit, p. 6.

[2] Mushahid Hussain, **Pakistan-Iran Relations in the Changing World Scenario: Challenges and Response**, Institute of Policy Studies: Islamabad, 1993, p. 216.

[3] Nazir Hussain, "Pak-Iran Relations in Post-9/11 Period: Regional and Global Impact", **Regional Studies**, autumn 2002, XX (4), p.57.

قد يدهش المراقب العادي ، على تصريحات المسؤولين الأمريكيين التحريضية بحق إيران، بوصفها دولة ثيوقراطية متأدلجة، إن علم أن سياسة الجمهورية الإسلامية استندت إلى البراغماتية، تاريخا ، في عدد المناطق المهمة . تتمحور مقاربة إيران تجاه دول الخليج العربي ، و جيرانها الأوراسيين ،في الوقت الراهن ، حول حسابات المصالح القومية المجردة من الإعتبارات الدينية إلى حد كبير . دفعت طهران ، من قبل الحاجة إلى ضمان إستقرار حدودها، و ادراكها أهمية علاقتها الإستراتيجية مع روسيا ، إلى التصرف بإعتدال ضمن محيطها المباشر. لا ينطبق ذلك على المشرق العربي بكل الأحوال : حرمت معارضة الدولة الثيوقراطية العقدية لإسرائيل سياستها من المرونة التى اتسمت بها عند التعامل مع العديد من جيرانها . سيتواصل ذلك التناقض الصارخ في سياسة إيران الإقليمية ، على الأرجح ، بينما تمضي طهران قدما في اتباع توليفتها المحيرة من الراديكالية و الإعتدال ، البراغماتية و التحدي.[1]

سعت الجمهورية الإسلامية، عند صياغة سياستها الإقليمية، إلى المزاوجة بين جانبين متباينين للهوية الإيرانية :القومية الفارسية ، و المذهب الشيعي . اعتبرت إيران نفسها على الدوام الأحق بقيادة الشرق الأوسط، بالنظر إلى حضارتها العظيمة، و احساسها العميق بالتاريخ . حيث هيمنت الإمبراطوريات الفارسية قرونا على المناحي السياسية و الثقافية في المنطقة، لتشكل حسا قوميا بنفعية تلك الهيمنة و إجابيتها. ما انفك الشيعة في إيران يرتابون في جيرانهم ، في الوقت ذاته ، باعتبارهم أقلية دينية مضطهدة. لم تغير الحقائق المتمثلة في بروز الدول العربية، و القوى الغربية المهيمنة ، واستثنائية إيران المهيمنة ، و استثنائية إيران الدينية، من نظرة طهران إلى نفسها "بوصفها مركزا للكون"، مجتمع ينبغي الإقتداء به من قبل الشعوب العربية .التزم حكام إيران المتعاقبون من ملوك ورجال دين بتلك الرؤية الذاتية القومية،و عملوا على تضخيم نظرة طهران إلى أهميتها التاريخية.[2] بينما يتمثل العامل المهم الأخير ، الذي فرض نفسه على توجهات إيران الدولية ، في السياسة البراغماتية.

قد تعد إيران نفسها ضحية إستثنائية لمؤامرات القوى الكبرى ، وقد تملك طموحات للبروز كقائد إقليمي للمنطقة ، ولكنها دفعت، بالنظر إلى ما تملكه من موارد و قوة فعلية ، إلى الكثير من إعادة التقييم ، و التموضع ، في أوقات مختلفة . ويتمثل الجانب المثير في سياسة إيران في قدرتها على اعتناق الأيديولوجية، و التحلي بالمرونة في الوقت ذاته بحيث يمكن أن تتخذ الجمهورية الإسلامية موقفا لا مهادنا في أيديولوجيته من إسرائيل، بينما تتعامل بواقعية مع خصمها

[1] Frederic Wehrey, Op.cit, pp. 22-23.

[2] عزمي بشارة ، **العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2012، ص ص 8-12.

التاريخي روسيا. غير انه سيواصل التضارب الحاصل بين مُثل إيران و مصالحها، طموحاتها و حدودها ، في إنتاج سياسة خارجية متناقضة ، تفتقر إلى الإنسجام في الكثير من الأحيان . [1]

[1] *Volker Perthes, Ray Takeyh* and *Hitoshi Tanaka, "*Engaging Iran and building peace in the Persian Gulf region," **A report to the trilateral commission**, Washington DC: Trilateral Commission, 2008, pp. 62-71.

الفصل الرابع

مستقبل السياسات التركية – الإيرانية وتأثير التحولات الدولية
و انعكاساتها على التنافس / التعاون التركي الإيراني

تحكم العلاقات التركية الإيرانية جدلية التعاون والتنافس، حيث حكمت حتمية التعاون و لا تزال العلاقات الثنائية فيما التنافس ساد العلاقات غير المباشرة. فإذا كانت حتمية التعاون بين تركيا وإيران من خلال تكامل سياساتها فرضتها تقاليد ثبات مزمنة:

- ستاتيكو جغرافي عمره من عمر معاهدة قصر شيرين 1639 التي رسمت أقدم حدود ثابتة بين بلدين في الشرق الاوسط.
- الموقع المفتاح لكل منهما للآخر :تركيا بوابة ايران الى الغرب وايران بوابة تركيا الى آسيا.
- النزعة الوطنية – القومية القوية المعطوفة على إرث إمبراطوري لكل منهما بحيث يجتنبان اي محاولة للعب بالتوازنات الداخلية للآخر مهما بدا ان هناك اوراقاً قابلة للاستخدام :العلويون في تركيا والاذريين في إيران على سبيل المثال.
- المصالح الاقتصادية المتبادلة لجهة التجارة والاستثمارات وموارد الطاقة وخطوط النقل حيث لا مصلحة لأحد منهما اضعافها .خصوصاً في ظل محاولات خنق إيران اقتصادياً وحماية تركيا لاقتصادها الصاعد من تأثي إرث الازمة الاقتصادية العالمية.
- الإدراك التام ان الصدام المباشر بينهما، في ظل توازن الرعب، هو تدمير لكل منهما، في المقابل يختزن البلدان كل عوامل الصدام:
- الاختلاف المذهبي
- الارث التاريخي الدموي العثماني -الصفوي
- اختلاف طبيعة النظام
- اختلاف التوجهات في السياسة الخارجية

استحالة الصدام المباشر نقل التنافس بينهما الى ساحات ثالثة مشتركة يمتلكان فيها عناصر التأثير و يتواجهان فيها كلما اقتضت الضرورة وهي حصراً :القوقاز وآسيا الوسطى والمشرق العربي.

العلاقات التركية الإيرانية عوامل التقارب و التنافس

تجمع تركيا و إيران علاقات من عمق تاريخي يمتد بالنسبة لإيران منذ حقبة ظهور الإسلام وحتى الآن وبالنسبة لتركيا منذ أكثر من خمسة قرون.[1] ومواقف كلا الدولتين من قضايا المنطقة تحديداً والتغييرات الإستراتيجية المتوقعة فيها لا تنطلق من إستجابة آنية عفوية للتفاعلات والتغييرات ، بقدر ما تعكس الجذور التاريخية التي ربطت كلا الدولتين بدول المنطقة ومدى تأثير ذلك على أولوياتها وعلى تعريف وتحديد مصالحها الوطنية . الدور الإقليمي لإيران وسياستها الإقليمية تعكس فلسفة أمة و دولة ، في حين أن الدور الإقليمي لتركيا يعكس فلسفة حزب في الحكم . وهذا يعني أن الدور التركي قد يتغير بتغير الحزب الحاكم وهو أمر منظور ، في حين أن الدور الإيراني لا يرتبط بنظام حكم معين بل هو في صلب الموقف القومي الفارسي.

العلاقات التركيـة الإيرانية لها جذور ضاربة في القدم، و قد شهدت فترات من الشد و الجذب، غير أنها و منذ قيام الجمهورية في تركيا عام 1923 دخلت في مرحلة مختلفة و جديدة، و منذ مجيء حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عام 2002 و تلك العلاقة تسير في منحى مميز انعكس اقتصاديا و سياسيا و أمنيا على البلدين، غير أن الأمر لا يخلو من تنافس و خلافات بشأن بعض الملفات المهمة و الحساسة.

أسس و مرتكزات العلاقات التركية الإيرانية و مراحل تطورها

تعود بداية العلاقات الإيرانية التركية الى عهد الدولة الصفوية (1502-1722) إذ بدأت مرحلة من الصراعات السياسية و العسكرية بين الدولتين (الصفوية و العثمانية)[2] ، حيث حـاولت كل دولة توسيع نفوذها على حساب أراضي الدولـتة الأخرى، أدى ذلك الى وقوع حروب انتهت أغلبها بعقد اتفاقيات و معاهدات.[3] و بعد انتهاء الحرب العالميـة الأولى و انهيار الدولة العثمانية سياسيا و عسكريا تشكلت حكومة مؤقتة بزعامة أحمد عزت باشا بتاريخ 14 أكتوبر 1918، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين الدولتين.[4]

في 21 فبراير 1921 وقع إنقلاب عسكري في إيران عرف بـ "إنقلاب حوت"، كان من نتائجه صعود رضا خان بهلوي، على المسرح السياسي الإيراني ووصوله إلى رئاسة الوزاء بتاريخ 29 أكتوبر 1923، على إثرها فاتحت إيران تركيا لبناء علاقات تركية إيرانية، قائمة على الإحترام المتبادل لمصلحة الدولتين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بموجب إتفاق يعد بعنوان (الإتفاق الودي) و قد كان رضا خان قد تأثر بسياسة التحديث التي أعلنتها تركيا وفي محاوته لإقتفاءها، روج لقيام النظام الجمهوري في إيران، منذ عام 1924،

---

[1] Percy Sykes, **History of Persia**, London: Routledge Curzon, 1921, p. 523.

[2] Ghulam Sarwar, **History of Shah Isma'il Safawi**, AMS Press, New York 1975, p.51.

[3] حسن الجاف، **الوجيز في تاريخ إيران**، بغداد: بيت الحكمة، الجزء3، 2005، ص 36.

[4] فليب روبنس، مرجع سابق، ص ص 27-28.

غير ان محاولاته باءت بالفشل بسبب موقف المؤسسة الدينية المعارض لمشروع انتهاء الحكم الملكي في البلاد و إعلان الجمهورية.[1]

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام 1923. فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك "السلم في الوطن و السلم في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات "الإسلامية و الطورانية" التي شهدتها الدولة العثمانية في آخر أيامها.[2]

و بفضل هذه التطورات شعرت طهران أنها قد تخلصت – و إلى حد كبير – من الخطر التركي الذي كان يتهددها تاريخيا من جهة الغرب. إضافة إلى أن إيران قد استفادت من الإصلاحات التحديثية التي بدأت تركيا في تطبيقها و التي جذبت انتباه الشاه رضا بهلوي و زادته جرأة على القيام بإصلاحات مماثلة في بلده. و رغم المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين في تلك الفترة و التي لم تحل بسهولة إلا أنهما قد أبديا رغبة في تطوير العلاقات بينهما.[3] و بعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا و إيران اللتين تعتبران السد المائع لوصول السوفيات إلى المياه الدافئة الحال من درء التهديد السوفياتي في التوجه إلى الكيانات الإقليمية المدعومة من طرف التحالف الغربي.[4]

و في بداية الأمر ظهر حلف سعد آباد و بغداد و من بعده منظمة الميثاق المركزي CENTO كمحاولات للتعاون الإقليمي المدعوم من طرف الغرب بشكل كبير، و كانت تلك المحاولات ترمي في الأساس إلى وقوف البلدين في وجه التهديد الروسي. أما منظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD التي تم إنشاؤها عام 1964 فقد كانت تلعب دورها في مجال التعاون الاقتصادي أكثر من غيره.[5]

و قد كانت الفترة بين 1953 و 1979 هي الأكثر تقاربا و تعاونا بين البلدين، حيث تواصلت العلاقات الثنائية في المجالين العسكري و الاستخباراتي بشكل أكبر تحت تأثير الحرب الباردة، فكان الضباط العسكريون الإيرانيون يتلقون تدريبات في تركيا في إطار الاتفاقات العسكرية الموقعة بين البلدين.[6]

و في فترة السبعينات بشكل خاص شهدت تركيا أزمات اقتصادية بسبب التدخل العسكري في قبرص، و في تلك الفترة ذاتها كانت إيران قد قطعت شوطا مهما في الجانب الاقتصادي و العسكري بفضل ريع النفط الوفير، و رغم أن هذا

---

[1] George Lenczowski, **Iran under Pahlavis**, Hoover Institute Publication, California 1978, p. 60.

[2] *ستيفن كينزر*، مرجع سابق، ص ص 21- 22.

[3] المرجع نفسه، ص ص 101- 102.

[4] Nedim Yalansiz, Turkey-Middle East Relations in the Cold War Era and the Great Powers, **International Journal of History**, Vol 4, Issue 2, July 2012, p. 396.

[5] Ryan K. Beasley, ***Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behavior***, Washington, D.C: Congressional Quarterly Press, 2001, p. 331.

[6] Ibid, pp. 332-333.

الوضع قد تسبب في بعض الحساسيات لدى الجانب التركي إلا أنه لم يلحق أي ضرر بالعلاقات بين البلدين.[1]

و مع الثورة الإسلامية التي قامت في إيران عام 1979 بزعامة آية الله الخميني انقطعت فجأة تلك العلاقات ذات البعد الأمني و حلت منظمة الميثاق المركزي بعد انسحاب إيران و باكستان منها. و عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وضعت العلاقات التركية الإيرانية على السكة من جديد خاصة مع تشكيل طورغوت أوزال لحكومته في تركيا من بعد ذلك[2]. ففي تلك الفترة لم تشارك تركيا في الدعاية المضادة لإيران، بل إنها عملت على استغلال الفرص التي صنعتها الحرب و ذلك بإيجاد أسواق لمنتجات اقتصادها المتنامي. و قد اتبعت إيران سياسة مماثلة حيث كانت تتفادى أي خطاب أو تصرف يحول تركيا إلى خصم باستثناء بعض تصريحات الخميني بخصوص أتاتورك و خصوصا في الفترة التي كانت فيها إيران تعاني من حصار مفروض من طرف الدول الغربية و العربية.[3]

و في عام 1985 قام أوزال بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي ECO الشبيهة بمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية RCD، و بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بادرت أفغانستان و جمهوريات آسيا الوسطى بالانضمام إلى هذه المنظمة. و لكن بدأت العلاقات بين تركيا و إيران تشهد فتورا ملحوظا بعد انتهاء الحرب الإيرانية العراقية و الحرب الباردة. و في تلك الفترة ذاتها كانت أهم النقاط التي انتقدت فيها إيران تركيا في العلاقات التركيـة الإسرائيليـة و اهتمام تركيا بالأقلية الآذرية في ايران. هـذا إضافة إلى ما يتكرر على ألسنة الغرب فيما يتعلق بجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى و القوقاز فقد شكل ذلك مجالا للتنافس بين البلدين.[4]

و مما زاد من تعكير صفو العلاقات التركية الإيرانية أن المجموعات البيروقراطية التي دخلت في معركة ضد الحكومة الائتلافية التي تشكلت في تركيا عام 1996 بزعامة حزب الرفاه أدعت أن هذا الحزب يعمل على إنشاء نظام في تركيا يحكم بالشريعة متعاونا في ذلك مع إيران، هذا إضافة إلى أن تلك المجموعات ادعت أيضا أن إيران قد زادت من دعمها لحزب العمال الكردستاني، و قد اعتبرت ليلة القدس التي شارك فيها السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري عام 1997 أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع أحداث 28 فبراير التي أطلق عليها فيما بعد اسم انقلاب ما بعد الحداثة.

---

[1] Unal Gundogan, "Islamist Iran and Turkey, 1979-1989: State Pragmatism and Ideological Influences", **Middle East Review of International Affairs (MERIA)**, Vol.7, No.1, March 2003, p.5.

[2] خورشيد حسن دلي، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[3] Robin Wright, **In the Name of God: The Khomeini Decade**, Simon&Shulster, London 1989, p. 60.

[4] Shireen T. Hunter, **Central Asia since Independence**, Washington, D.C: CSIS, 1996, pp. 146-150.

في الظاهر بدأ تحسن العلاقات التركية الإيرانية بعد استبعاد حزب الرفاه من السلطة و ما أعقب ذلك من أحداث 11 سبتمبر 2001 و ظهور نية الولايات المتحدة الأميركية للتدخل في العراق. فتركيا تعتبر أن أكبر تهديد أمني بالنسبة إليها هو إنشاء دولة كردية محتملة في شمال العراق، و في هذا السياق أبدت انزعاجها من التحالف الوثيق الذي أظهرته الولايات المتحدة الأميركية إزاء أكراد العراق و هو مادفعها إلى مزيد توثيق تحالفها مع إيران.[1] و في هذه الفترة كذلك قام حزب العمال الكردستاني بإنشاء PJAK من أجل القيام بنشاطات داخل إيران، و بدأ يشن الهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي زاد من التقريب أكثر بين تركيا و إيران، و لأول مرة في تاريخ البلدين تحدث عمليات عسكرية مشتركة بينهما.[2]

و قد اعتبر الفوز الكاسح الذي حققه حزب العدالة و التنمية في انتخابات 3 نوفمبر 2002 و تشكيله الحكومة منفردا تطورا إيجابيا في إيران. بالمقابل فإن أعضاء الحكومة بصورة خاصة، و مراعاة للوضع التركي الداخلي الحساس و معرفة منهم بالتوازنات الداخلية، و تجنبا لإثارة ردود أفعال القوى المتنفذة داخل البلاد.[3] غير أن الدلائل تقوي الاعتقاد بأنه لم يحدث تغيير كبير بخصوص سياسة أنقرة إزاء طهران. و هذه التغيرات التي حصلت لم تكن مجرد مبادرات شخصية من قبل أفراد في حزب العدالة و التنمية أو من قبل حكومة أربكان السابقة، بل هي سياسة تعتمد على القرارات التي اتخذت من قبل جميع هيئات الدولة و أركانها. إن التنافس التاريخي الذي ميز أكبر دولتين في المنطقة قد تجلت مظاهره في كثير من الأحيان، بيد أنه عمليا يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث:

- تأمين الطاقة.
- التنسيق في المسائل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.
- اعتبار إيران بالنسبة إلى تركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا و جنوبها.[4]

و في وقت من الأوقات ثارت مزاعم في الإعلام التركي تذهب إلى أن ثمة تهديدا على النسيج الاجتماعي التركي مصدره إيران (تشيع). غير أن الخصوصية الثقافية لتركيا جعلت التأثير الإيراني لا يمس قسما ضيقا من الشريحة الإسلامية في البلاد.

---

[1] Hasret Bilici, "Foriegn Policy Orientation of Turkey's pro-Islamist Parties: A Comparative Study of AKP and Refah," **Turkish Studies**, Vol. IX, Issue 3, 2008, p. 407.

[2] Richard Weitz. "Global Insights: Turkey's Transnational PKK Problem," **World Politics Review**, in : http://www.worldpoliticsreview.com/articles/10444/global-insights-turkeys-transnational-pkk-problem

[3] Hasan Kösebalaban,"Review of Strategic Depth: Turkey's International Position," **Middle East Journal**, Vol.5, No. 4, Autumn 2001, pp. 693-694.

[4] Şaban Kardaş, "Turkey: Redrawing the Middle East Map or Building Sandcastles?" **Middle East Policy**, Vol. 17, No.1, 2010, p.115.

و من الناحية الأمنية ثمة تقارب كبير فيما يتعلق بوجهات النظر خلال السنوات الأخيرة بين تركيا و إيران حول وحدة التراب العراقي و الموقف من حزب العمال الكردستاني.[1] و بالموازاة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة شهدت حركة تصدير السلع و البضائع من تركيا إلى إيران زيادة مطردة.

و عند النظر إلى الطرف المقابل، أي الطرف الإيراني فالملاحظ أن الحكومة الإيرانية و منذ قيام الثورة انتهجت سياسة خارجية تفضل عدم توتير العلاقات مع تركيا. فقد تجاوزت إيران موقفها الإيديولوجي واضعة في اعتبارها أن الجسر الوحيد المستقر الذي يربطها مع الغرب هو تركيا.[2] فالمشاكل الحدودية أو المشاكل المتعلقة بالثورة و ما قيل عن تصديرها و التي عاشتها إيران مع جيرانها الآخرين لم تؤثر في علاقتها بتركيا، و كل عام تفد إلى تركيا أعداد كبيرة من السياح الإيرانيين لزيارة تركيا، و في الوقت نفسه هناك الآلاف من الطلاب الإيرانيين يدرسون في الجامعات التركية، و لم يصدر أي تصريح تركي ينتقد سلوك هؤلاء الطلاب.

و قد تحسنت العلاقات الإيرانية التركية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأميركية في عهد بوش الإبن، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة ضغوطا شديدة على حكومة حزب العدالة و التنمية بمجرد وصوله إلى السلطة من أجل السماح للوحدات العسكرية الأميركية بالمرور إلى العراق.[3] و لم تتحمس الحكومة و لا الجيش لهذا الموضوع و رفض البرلمان التركي المذكرة بفارق ضئيل من الأصوات،و قد قوبلت هذه الخطوة بتقدير كبير في إيران رغم ما كانت تضمره إيران من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل و عضويتها في حلف الناتو.

و قد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة بفضل الجهود الكثيفة التي بذلتها الحكومة التركية لوقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006. و قد جاءت المشادة الكلامية التي نشبت بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان و الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في منتدى دافوس 2009 لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران.

ربما يكون من المفيد هنا أن نشير إلى نظرة إيران لتركيا، و ذلك من أجل فهم طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، فتركيا تمثل تجربة مهمة سواء بالنسبة إلى رجل الشارع، أو بالنسبة إلى المسؤولين الإيرانيين، إذ إنها تمتلك ثراء

---

[1] Robert Olson, "Turkey-Iran Relations, 1997 to 2000: the Kurdish and Islamist Questions", **Third World Quarterly**, Vol.21, No.5, 2000, p. 887.

[2] Bülent Aras & Rabia Karakaya Polat, "From Conflict to Cooperation: the Securitization of Turkey's Relation with Syria and Iran," **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 495, 2008, pp. 409-511.

[3] لقمان عمر محمود، "القضية العراقية و إنعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2003-2006،" **مجلة دراسات إقليمية**، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، العدد 08 ، أكتوبر 2009، ص 74.

تاريخيا و ثقافيا كبيرا، كما أن تجربة الحداثة لا سيما اعتبارا من القرن التاسع عشر قد أثرت في إيران سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و بالرغم من أن البنية الحداثية لتركيا و التي تشكلت مع قيام الجمهورية تثير من حين إلى آخر بعض ردود الأفعال في تصريحات المسؤولين الإيرانيين إلا أنه في الوقت نفسه ثمة نوع من الشعور بالإعجاب و الغبطة إزاء تركيا.[1]

لكن بالرغم من هذه التغييرات المهمة في النظرة الإيرانية و في الوعي الإيراني إزاء تركيا في السنوات الأخيرة إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تتماهى تماما مع المصالح الإيرانية و تتطابق معها. فالواقع أن إيران تتابع بقلق شديد الوساطات التي تقوم بها تركيا بين إسرائيل و سوريا، و لذلك فإن المسؤولين السوريين اضطروا لتنظيم عدة زيارات إلى طهران بهدف إزالة المخاوف التي تساور إيران. فإيران متخوفة من نية تركيا إقصاءها فيما يتعلق ببعض خياراتها بالمنطقة. و كمثال على ذلك – و على إثر الأزمة الجورجية – طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي، و هذه الخطوة أزعجت إيران التي لا تخفي علاقاتها بالمنطقة. و في رده على الاقتراح التركي صرح وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي بأن أي كيان إقليمي لا تشارك فيه إيران لن يكون بمقدوره تأمين الاستقرار.[2]

لكن مع كل هذا، عندما نقيم العلاقات الثنائية بين البلدين بصورة عامة نلاحظ أن الجوانب الإيجابية فيها تطغى على الجوانب السلبية. و من بين المشاكل الحقيقية التي تواجه إيران باستمرار مشكلة الملف النووي و مشكلة التوسع و التمدد الشيعي، و قد كان من اللافت أن تركيا تعاملت مع هاتين المسألتين بهدوء و توازن و قد دأبت الحكومة التركية باستمرار على القول بأنه من حق كل دولة امتلاك الطاقة النووية و استخدامها في الأهداف السلمية، و قد برز موقفها هذا بصورة واضحة في المدة الأخيرة.[3]

بدأت العلاقات التركية الإيرانية تتحسن خاصة منذ مجيء العدالة و التنمية ، و عندما كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في إيران كانت أصوات التهديد ضد إيران لا تزال تنبعث من كل مكان، و في تلك الفترة نفسها قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة إلى إسطنبول. و من جانب آخر تواصلت الزيارات الروتينية التي تقوم بها الهيئات التابعة للبلدين و تواصل التعاون في عدد من المجالات و خصوصا المجال الاقتصادي، و مجالي الاتصال و الطاقة.[4]

---

[1] Houchang Chehabi, "Staging the Emperor's New Clothes" **Iranian Studies**, Vol. 26, No. 3-4, 1993, p. 222.

[2] Elik Suleyman, **Iran-Turkey Relations 1979-2011 Conceptualising the Dynamics of Politics, Religion and Security in Middle-Power States**, New York: Routledge, 2012, p. 163.

[3] Ibid, p. 251.

[4] Gökhan Çetinkaya,"Essential Friends and Natural Enemies: the Historic Roots of Turkish - Iranian Relations," **Middle East Review of International Affairs**, Vol. VII, No. 3, September 2003, p. 1.

كما أن الانفتاح الذي تنتهجه تركيا إزاء كل من سوريا و العراق و بلغت معه العلاقات الثنائية بين البلدين درجة التوقيع على اتفاقيات تعاون استراتيجية – بعد مشاكل متنوعة كانت قائمة بينهم حتى عهد قريب – قد قوبل باهتمام كبير داخل إيران. فالبنسبة إلى العراق، سوف يكون لدخول تركيا في تعاون وثيق مع حكومة نوري المالكي الشيعية تأثير واضح على المجموعات السنية في البلاد حتى و إن كانت الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في ذلك، كما أن الاتصالات المباشرة في الفترة الأخيرة مع الأكراد يترك أثره بالتأكيد على إيران. و لكل هذه الأسباب ظهرت إرادة و رغبة من قمة السلطة في إيران ممثلة في الرئيس أحمدي نجاد لإقامة تحالف يضم كلا من تركيا و سوريا و العراق و إيران. و أخيرا فإن لقاء الرئيس التركي بمرشد الثورة على خامنئي لا يعد حدثا هينا و هو يمثل دلالة على مدى عمق العلاقات بين البلدين.

العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية:

وصل حجم التجارة بين تركيا و إيران عشرة مليارات دولار[1]. و تعد إيران واحدة من أهم مصادر تزويد تركيا بالطاقة، و كذلك تعتبر الطريق البري الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز و وسط آسيا.[2] و من ناحية أخرى فإن الشركات التركية بدأت في الأعوام الأخيرة تحصل على المناقصات ذات العوائد الاقتصادية الكبيرة في إيران. و من ناحية أخرى فإن اتفاقية استخراج البترول و نقله التي كان من المتوقع إمضاؤها في جولة إسطنبول التي قام بها رئيس الجمهورية الإيرانية أحمدي نجاد، و التي أعلن عن إرجائها لأسباب تقنية تبين الأهمية التي توليها إيران لتركيا. و هذه الاتفاقية المعمول بها حاليا، تهدف إلى أن تحيل إلى الشركات التركية و بدون مناقصات التنقيب عن البترول في منطقة خليج البصرة و في حقول جنوب إيران التي تمثل حوضا للطاقة المشتركة بين إيران و قطر.[3] و قد اعتبر الرئيس التركي عبد الله غول قرار إلغاء الرسوم الجمركية حتى عام 2015 بين الدول الأعضاء في قمة **"إيكو" ECO* (Economic Cooperation Organization)** التي دعي إليها أثناء انعقادها في طهران في مارس2009 مهما للغاية بالنسبة إلى تركيا. و في حالة تحقق هذا

---

[1] نقلا عن الموقع الرسمي لوزارة خارجية الجمهورية التركية، في :
http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with- (accessed on 22nd, April 2015)
iran.en.mfa

[2] Emrullah Uslu, "Turkey - Iran Relations: A Trade Partnership or a Gateway For Iran To Escape International Sanctions," **Eurasia Daily Monitor**, Volume 6, Issue 41, 3 March 2009.

* تأسست منظمة التعاون الاقتصادي ECO عام 1985 عن طريق إيران وتركيا وباكستان لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الأعضاء، والتي تضم منذ عام 1992 بلدان أسيا الوسطى الخمسة منذ استقلالها؛ كازاخستان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان وقرغزستان، بالإضافة إلى أفغانستان، وهي المنظمة التي خلفت تجمّع التعاون الإقليمي للتنمية الذي ظل قائما بين عامي 1964 و1979، وهي تغطى مساحة حوالي 8 مليون كيلومتر مربع، وتعداد سكاني يبلغ حوالي نصف مليار، وناتج قومي يفوق 2.5 تريليون دولار.

[3] Roger Stern, "Iranian Petroleum Crisis and United States National Security," **PNAS**, Vol. 104, No.1, 2007, p. 381.

الأمر فإن الصادرات التركية إلى إيران يمكن أن تزيد بشكل كبير. و في الوقت الحالي يلاحظ أن ميزان الصادرات الخارجية بين الدولتين هو لمصلحة إيران بشكل كبير بسبب عامل الطاقة.[1] و من ناحية أخرى فإن عدد السياح القادمين من إيران إلى تركيا يزداد كل يوم، و هو مؤشر مهم على طبيعة العلاقات الاقتصادية الثنائية. و الدليل على ذلك هو أن عدد الرحلات التي نظمتها الخطوط الجوية التركية إلى طهران قفزت خلال العشر سنوات الماضية من ثلاث رحلات في الأسبوع إلى عشرين رحلة. و توجد رحلات طيران الآن مباشرة بين إسطنبول و طهران و تبريز و أضيفت مؤخرا مدينة مشهد.

و لكن بالمقابل تعتبر العقوبات التي تفرضها البنوك الغربية على إيران من أهم العوائق التي تقف أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. و قد اقترحت إيران تأسيس بنك مشترك، و إجراء الأعمال التجارية بالعملة المحلية للبلدين من أجل تجاوز المشاكل المتمثلة في العقوبات التي ترى فيها إيران واحدة من أكبر العقبات أمام صادرات الشركات التركية.[2]

متغير الطاقة في العلاقات التركية الإيرانية: و يأتي الدعم الذي تقدمه إيران لمشروع "نابوكو" الذي تؤيده تركيا بقوة، و الذي سوف يقوم بالإيصال مصادر الطاقة من القوقاز و آسيا الوسطى إلى أوروبا ليعزز العلاقات بين البلدين. فمن المعروف أن الدول الأوروبية لا تريد البقاء مرتبطة بمصدر واحد للطاقة يأتيها عبر روسيا و لهذا فإن هذه الدول تنظر إلى مشروع نابوكو باهتمام بالغ. و بالإضافة إلى ذلك، فمن أجل أن تتمكن إيران من الانضمام إلى هذا المشروع و تستفيد من بيع النفط و الغاز الخارج من أراضيها عبر هذا المشروع يجب أن تحل مشاكلها الأساسية مع الولايات المتحدة الأميركية. و هذا الوضع لا يخدم مشروع "نابوكو" فحسب بل هو مفيد كذلك بالنسبة إلى مشروع "خط أنبوب السلام" الذي تعقد عليه إيران أمالا كبيرة و الذي يصل من إيران إلى الهند عبر الأراضي الباكستانية. و بسبب هذه المحاذير السياسية فإن إيران إما أن لا تنفذ مشاريعها الكبيرة أو تضطر إلى بيع الطاقة بأسعار أقل بكثير من منافسيها.[3]

كما يذكر في هذا الصدد أيضا مشروع خط الربط "طرابزون" – "تبريز" الذي تهتم به إيران اهتماما خاصا و المرتبط بالعلاقات الاقتصادية بين تركيا و إيران. و يعتقد الإيرانيون أن جلب وارداتهم من الغرب عبر البحر الأسود سيكون أكثر ربحا و أقل زمنا، و هو مهتمون بهذا المشروع اهتماما كبيرا، لا سيما في ظل المشكلة القائمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي يوجد بها أهم

---

[1] Muhammad Ali and Noreen Mujahid, "An Analytical Study of Economic Cooperation Organization (ECO) Challenges and Perspectives," **European Academic Research**, Vol. 2, Issue 11, February 2015, pp. 35-36.

[2] Nader Habibi, "**Turkey and Iran: Growing Economic Relations despite Western Sanctions**," Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, 2012, p. 4.

[3] Manouchehr Morad,"Caspian Pipeline Politics and Iran-EU Relations," **UNISCI Discussion Papers**, 2006, p.181.

قواعد الاستيراد في المنطقة. ويُلاحظ من الجدول أن الزيادة المتسارعة في حجم التبادل التجاري بين البلدين منذ تولي حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في تركيا؛ لكن يلاحظ أيضا أن العام 2013 شهد انخفاضًا ملموسًا في حجم التبادل التجاري بينهما؛ وذلك بسبب العقوبات المفروضة على إيران، وتأتي الأهداف الاقتصادية في مقدمة أولويات هذه الزيارة؛ وهذا على الرغم من ثقل التوترات السياسية التي أفرزتها الأزمة السورية بين البلدي، وقد أعلن رئيس الوزراء التركي أن تركيا تستهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2015 ليصل إلى 30 مليار دولار.[1]

شكل (11): حجم التبادل التجاري بين تركيا و إيران بين 2002-2013

القيمة مليار دولار	1.25	2.39	2.77	4.38	6.69	8.05
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة مليار دولار	10.22	5.43	10.68	16.05	21.88	13.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013

المصدر : International Monetary Fund Directory of Trade Statistics (DOTS) 2014

عوامل التقارب التركي - الإيراني

لاشك أن التجاور الجغرافي والتنافس التاريخي بين تركيا و إيران أنتج فضاءاً وهامشاً للتنافس والتعاون فى آنٍ معاً، لذلك تتنافس أنقرة مع طهران، مثلما تتعاونان، لكن ضمن شروط موضوعية وقواعد لعب محددة. والصراع بين تركيا وإيران يبدو، منذ خمسة قرون حتى الآن، صيرورة تاريخية، يغذيها ويستدعيها معطيات و اعتبارات عديدة.

بالمقابل بين تركيا و إيران تاريخ طويل من التعاون ومصالح اقتصادية معتبرة، والأهم إرادة بالتواصل المجدي لم تتأثر بتفكك السلطنة العثمانية ونشوء دولة تركيا الحديثة في عشرينيات القرن الماضي، ولا بالثورة الإسلامية في إيران منذ ثلاثة عقود ونيف. وظلت العلاقات بين الدولتين سلمية على رغم منظومة الرادارات التي نُشرت في تركيا في 2011 لمصلحة الحلف الأطلسي واعتراض إيران عليها. وحتى ثورات "الربيع العربي" الذي انخرطت فيه الدولتان بدعم أطراف النزاع المتقاتلة، لم يعكر صفو العلاقات بينهما. الاختلاف بين إيران وتركيا يبدو جلياً في أسلوب إدارة سياساتها اقليميا.[2] إيران الإسلامية

[1] Nader Habibi, Op cit, pp. 5-7.

[2] "Iran Will Benefit from this Arab Spring," **Financial Times**, February 24, 2011 http://www.brookings.edu/opinions/2011/0224_iran_malo ney.aspx (accessed on 22 July 2015)

دخلت المنطقة العربية منذ مطلع الثمانينيات القرن الماضي واستفادت من ظروف مؤاتية في لبنان والعراق وسوريا، بينما انتقلت تركيا بقيادة الرئيس أردوغان من مساعي التفاوض غير المباشر بين سوريا وإسرائيل إلى إدخال أكثر الجهاديين السلفيين تطرفاً من كل دول العالم إلى "أرض الجهاد" السورية. راهنت تركيا على الإخوان المسلمين، وراهنت إيران على حلفاء آخرين في حالات مختلفة بين دول المنطقة وشعوبها. تركيا بدت مستعجلة، بينما إيران أخذت وقتها في تمدد نفوذها الإقليمي وفي التفاوض مع الولايات المتحدة. طهران فاوضت واشنطن والدول الكبرى حول الملف النووي بينما تركيا اصطدمت بدول الاتحاد الأوروبي فانتقلت من "صفر مشكلات" إلى "صفر علاقات" مع أوروبا التي سعت أنقرة للانضمام إليها منذ وقت طويل، العلاقات بين تركيا وإسرائيل وصلت إلى حد القطيعة بعد عقود من التعاون الوثيق، بينما وقعت واشنطن وطهران اتفاق لوزان [1].

يعتمد الطرفان سياسة واقعية في ما يخص شؤونهما الثنائية، بعيداً من الإيديولوجيا وشعارات التحدي، ويفصلان بين الخلاف السياسي والعلاقات الاقتصادية والإستراتيجية. فتوازن رعب ومصالح متنوعة تحكم العلاقات بين تركيا وإيران، خلافاً لعلاقاتهما مع دول الجوار العربي و دوائر استراتيجية اخرى.[2] اصطدمت إيران مع مصر في عهد الرئيس السادات وتركيا اصطدمت مؤخرا مع الرئيس الأسد. ومع أن إيران دولة إسلامية وتركيا أردوغان تحمل مشروعاً إسلامياً مغايراً، لكن ساحة التنافس بين المشروعين حدودها العالم العربي. علاقات تركيا وإيران نموذجية في براغماتيتها، وهي علاقات لا تنطبق على الواقع العربي حيث الحدود الجغرافية فاصلة في زمن ضعف الدولة الجارة الأقوى ومتلاشية من وجهة نظر الأقوى عندما تأتي الساعة للتوسع. والأمثلة عديدة في المشرق والخليج وشمال أفريقيا.

في عام 2003 دخلت العلاقات الإيرانية التركية مفترقاً حاسماً بعد احتلال العراق، وساهم الاحتلال فى تبدل موازين القوى الإقليمية لصالح إيران بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر نتيجة الطموحات القومية الكردية ومخاطر امتدادها إلى جنوب شرق الأناضول ذو الأكثرية الكردية، كما أدى احتلال العراق إلى إعادة توزيع لموازين القوى الإقليمية عموماً وبين إيران وتركيا بصفة خاصة، وبالتالي استقرت العلاقات بين إيران وتركيا في العقد الماضي بشأن ثلاثة مواضيع ذات اهتمام مشترك: التعاملات الاقتصادية، ورفض انفصال كردستان، وإلى حد أقل، دعم قيام دولة فلسطينية[3].

---

[1] Ellis, A. Futter, "Iranian nuclear aspirations and strategic balancing in the Mid- dle East", **Middle East Policy,** vol. XXII, no. 2, Summer 2015, pp. 80-93.

[2] منهل الهام عبد ال عقراوي و آخرون، **العلاقات التركية-الإيرانية 1923- 2003 دراسة في العلاقات السياسية و الاقتصادية**، عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع، 2014، ص 321.

[3] منهل الهام عبد ال عقراوي و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص 302-310.

وعلى الرغم من المنافسة والخلافات فيما بين الطرفين، وخصوصًا حول سوريا وآسيا الوسطى وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فقد ساهمت هذه المواضيع الثلاثة في استمرار العلاقات الودية، تخللها موجات من التنافس الشديد بين البلدين. في عام 2002 ومع اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم تغيرت الديناميكيات بشكل كبير[1].

تكتسي العلاقات الإيرانية-التركية أهمية مضاعفة لدى دوائر المختصين والباحثين وصناع القرار، بسبب أن كلا من إيران وتركيا تشكلان بالاشتراك مع مجموعة الدول العربية ما يسمى بمنطقة "الشرق الأوسط". وتحيط جغرافيا إيران وتركيا بالجغرافيا العربية من الشرق والشمال، فتتداخلان معها بوشائج التاريخ و روابط الحضارة المشتركة، على نحو قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى. ويضاف إلى تلك الأسباب المهمة سبب إضافي هو أن إيران وتركيا ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل هما قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكليهما. ولكل هذه الأسباب تتجاوز العلاقات الإيرانية–التركية في أبعادها السياسية والإستراتيجية معاني أي علاقات ثنائية بين بلدين غير عربيين، إذ إن طبيعتها الخاصة تجعلها تؤثر مباشرة في واقع منطقة الشرق الأوسط. ولئن أمكن -نظرياً و«ستاتيكياً»- اعتبار إيران وتركيا عمقاً حضارياً وجغرافياً للدول العربية، إلا أن هذا الاعتبار لا يجد ترجمته أوتوماتيكياً على أرض الواقع، إلا من خلال سياسات عربية فاعلة تستخرج من طاقات إيران وتركيا ما يفيد المصالح العربية وتحيّد ما قد يطرأ من تناقض في المصالح بينها وبين أي من إيران أو تركيا. ولكن في حالات الغياب العربي عن الحضور والفعل، يكون طبيعياً أن تتمدد الأدوار الإقليمية لكل من طهران وأنقرة لملء الفراغات، وهذا التمدد بدوره يضع الدول العربية في بؤرة الاهتمام الإيراني والتركي. تأسيساً على ذلك تعتبر الأقطار العربية محدداً ثابتاً في معادلة العلاقات الثنائية بين إيران وتركيا، باعتبارها ترمومتر لقياس درجات التمدد الإقليمي لهما.

أولا. الموقف التركي من الملف النووي الإيراني

تقيم تركيا البرنامج النووي الإيراني من عدة زوايا، فأولا، ينتاب تركيا قلق من أن يؤدي توصل إيران لصنع أسلحة نووية إلى ظهور سباق تسلح جديد في المنطقة، و هي قلقة أيضا من أن يؤدي هذا الوضع إلى الإخلال بالتوازن بين دول المنطقة. ثانيا، إن تركيا تعتبر حصول إيران على السلاح النووي عاملا مهما يقوي موقفها في التنافس الثنائي غير المعلن بينهما. و إضافة إلى ذلك، فإن تركيا منذ بدء الأزمة الإيرانية تفادت الوقوف في صف الولايات المتحدة الأميركية بالمعنى التام. و إلى جانب ذلك عملت على استخدام لغة متوازنة تقول من خلالها إن النشاطات النووية الإيرانية ذات أهداف سلمية.[2] كما أنها كانت

---

[1] المرجع نفسه، ص 308.

[2] Graham Fuller, "Brazil and Turkey Shift Global Politics‖," **New Perspectives Quarterly**, Vol. 27, No 3, 2010,

تعترض على سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة بخصوص موضوع الأسلحة النووية. و لذا السبب، تؤيد تركيا العرض الذي تقدمت به سوريا في جدول أعمال الأمم المتحدة و الهادف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية تماما، و الذي يستهدف في الأساس إسرائيل. و من ناحية أخرى، فإن تركيا ذاتها خطت في السنوات الأخيرة خطوة جادة للاستفادة من التكنولوجيا النووية، و هي قلقة من احتمال توجيه الضغوط المطبقة على إيران عليها هي ذاتها فيما بعد تحت حجج مختلفة. و من هذا المنطلق أعلنت تركيا لمرات عديدة أنه من حق كل دولة استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية في إطار رقابة المؤسسات الدولية المسؤولة، و حظيت تركيا لموقفها هذا باحترام إيران.[1]

و منذ أعلنت الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع إيران بعد فترة من الصراع دامت ثلاثين عاما أعلنت شخصيات تركية مهمة و على رأسها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بأن بلاده مستعدة للعب دور الوسيط و قال "إن هناك رغبة لدى الطرفين في لعب تركيا لهذا الدور".[2] و إذا تحققت المفاوضات الشاملة بين الولايات المتحدة الأميركية و إيران فمن الممكن أن تكون لتركيا مساهمة ايجابية في ذلك لأن وجهات نظر المسؤولين الإيرانيين إزاء أردوغان و غل إيجابية. و هم يعتبرون الاقتراحات التي يقدمها كل من غول و أردوغان مبنية على نوايا حسنة و ليست نتيجة للضغوط الغربية. لذلك يمكن القول بأن الإدارة الإيرانية تنظر إلى الوساطة التركية نظرة إيجابية، و لكن أيضا يجب عدم التقليل من الصعوبات التي تواجه جهود الوساطة هذه. و لا شك أن الاعتقاد بإمكانية حل المشاكل العالقة بين إيران و الولايات المتحدة الأميركية حلا نهائيا في فترة وجيزة يعتبر أمرا مستبعدا. و من ناحية أخرى و بناء على ما تم إدراكه أثناء المباحثات التي أجراها في ماي 2009 رئيس الجمهورية عبد الله غول في طهران فإن الإيرانيين ليسوا على قناعة بأن الولايات المتحدة جادة في تدشين مرحلة جديدة، و إن تغيير لغة خطاب إدارة أوباما فيما يخص إيران أمر مهم لكنه ليس كاف وحده.[3] و إن عدم قيان الولايات المتحدة الأميركية بخطوات عملية في هذا الصدد يمكن أن لا يطيل جو التفاؤل السائد في هذا الخصوص، بل يمكن أن تزداد حالات التوتر بين الطرفين.

إن إدراك الدور التركي الإيجابي في إيران ، و المواقف الصارمة لحكومة حزب العدالة و التنمية بخصوص السياسة الخارجية المحايدة، و ثقة تركيا في التوازنات الإقليمية، كل ذلك يزيد فرصة أنقرة في هذه الوساطة.

بالمقابل تدرك إيران لمساهمات تركيا في بناء مشروعات الطاقة التي تهتم بها إيران بقوة، ولإسهامات تركيا في منابر التعاون الإقليمي. ثم إن تطوير إيران

---

p. 24.

[1] Mustafa Kibaroğlu, Barış Çağlar, "Implications of a Nuclear Iran for Turkey," **Middle East Policy**, Vol. XV, No. 4, winter 2008, p. 64.

[2] Ibrahim Kalın, "Turkey and the Middle East: Ideology or Geo-Politics?" **Private View**, 2008, No. 13, p.34.

[3] Carol Migdalovitz, "AKP's Domestically Driven Foreign Policy," **Turkish Policy Quarterly**," Vol. IX, No.4, p.44.

لعلاقاتها مع تركيا باعتبارها عنصر توازن في المنطقة يمكنها من مواجهة اتهامات العرب لها بنشر المذهب الشيعي، و كل ذلك من شأنه أن يعزز العلاقات التركية الإيرانية.

إن قوة تطور العلاقات التجارية و السياسية بين تركيا و إيران حقيقة قائمة، و إيران واحدة من أكبر مزودي تركيا بالطاقة، و تركيا كذلك توفر بعض المنتجات التي تحتاجها إيران.و هناك مصالح مشتركة للبلدين في عدة مشروعات مثل مشروع "نابوكو".[1] و هناك توافق في الرؤى بين الدولتين في بعض الموضوعات السياسية و على رأسها القضية الكردية و وحدة الأراضي العراقية. و إن السياسة الخارجية التركية التي تنتهج أسلوب تخفيض المشكلات مع الجيران إلى نقطة الصفر تقابل بإيجابية في إيران. و في ظل هذه الأجواء فإن كلا الدولتين تحاولان إسدال الستار على بعض السلبيات التي عاشاها في الماضي ليدخلا مرحلة جديدة.[2] و لا يوجد عائق يعيق تحقيق تركيا تعاونا مع إيران مثل ما حققته مع سوريا بداية، ثم مع العراق من بعد. و المشكلة الأبرز في هذا الصدد هو علاقات إيران مع الغرب، و لا سيما علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة الأميركية.

و إذا نجحت إيران في معالجة هذه المشاكل و قبلت بالوساطة التركية، فإن المنطقة ينتظرها مستقبل مختلف. و هذا الوضع يبعد نظريات الصدام المذهبي التي يراد تنفيذها في المنطقة و تعيد دولا مثل العراق إلى أطر متعاونة و ليست متصادمة.

و التقارب الموجود بين تركيا و إيران يمكن أن يلعب دورا مهما في حل الكثير من المشاكل مثل: مشكلة "قره باغ" بين أرمينيا و أذربيجان و حتى مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران.

و هكذا ففي الوقت الذي تقل فيه نفقات الأمن يزداد فيه الاستقرار و تتحسن النهضة، و أيضا في ظل هذا فإن المؤسسات الإقليمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي و منظمة التعاون الاقتصادي يمكن أن تعمل بفعالية أكثر. و لو أن إيران استطاعت أن تكون دولة مصدرة للأمن في المنطقة لاستفادت كثيرا خاصة في المجال الاقتصادي، إذ إنها – على سبيل المثال – لن تكون خارج اللعبة في مشاريع كبيرة يجري تنفيذها منها مشروع (باكو – تفليس – جيهان)، و سوف تستطيع أن تتخلص من الحصار الذي فرض عليها. و أيضا سوف لا تظل بعيدا عن التكتلات مثل تجمع تعاون القوقاز و تستطيع أن تتصرف إقليميا بشكل أكثر حرية.[3]

---

[1] جانك بالا ، "تركيا ومشاريع نقل الطاقة في حوض قزوين"، **شؤون الأوسط** ، العدد 109، شتاء 2003 ، ص ص 87-92.

[2] Mohamed Reza djailli et Thierry kellner, **"l'iran et la turquie face au printemps arabe**," Bruxelles : GRIP, 2012, p. 114.

[3] داود أوغلو، مرجع سابق، ص ص 152-154.

إن السعي نحو تفعيل العلاقات التركية-الإيرانية مرتبط بعوامل خارجية و داخلية تتعلق بالاتجاهات السياسية الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأميركية تجاه إيران والأزمة السورية، وشعور البلدان -كقوى إقليمية- بعدم قدرتها على استيعاب الأزمة السورية، وتعرض العلاقات التركية-الأميركية لنوع من عدم الانسجام في أكثر من قضية عقب ثورات الربيع العربي،[1] وشعور الحكومة التركية بتعرضها لتهديدات داخلية خارجية؛ إضافة إلى اتجاه إيران إلى إعادة تشكيل استراتيجيتها الخارجية في هذه المرحلة.[2]

ويبدو أن كلاً من تركيا وإيران قد أدركتا أن وجود خلافات وتصادمات أساسية في قضايا المنطقة؛ وعلى رأسها الأزمة السورية، غير أن ذلك لا يجب أن يحول دون استثمار نقاط التوافق، التي تصب في مصلحة كلا البلدين، لاسيما في مجالات التعاون التجاري، وكمثال على وجود عناصر التناقض والتوافق هذه وأثرها على العلاقات السياسية بين البلدين تبادل تصريحات شديدة اللهجة بين وزيري خارجية البلدين في سويسرا، قبل زيارة رئيس الوزراء التركي لطهران بأسبوع[3].

ومن أبرز ملامح المرحلة الجديدة من العلاقات التركية-الإيرانية، ونتيجة لهذه العوامل المختلفة أن الأزمة السورية لم تعد المحدد الوحيد للعلاقة بينهما كما كانت عليه في السنوات السابقة،[4] ومن هنا فرغم أهمية التقارب الأميركي-الإيراني الذي حدث عقب الاتفاق النووي مع إيران الذي حفز تركيا لإعادة علاقاتها مع إيران، فإن هذا العامل لا يعتبر الدافع الوحيد لإعادة العلاقات بين البلدين؛ بدليل اتجاه تركيا لإقامة علاقات استراتيجية مع إيران -في الفترة التي سبقت اندلاع الأزمة السورية- متجاوزة علاقات العداء العلنية بين إيران والولايات المتحدة، ومن هنا فقد تحركت الحكومة التركية تجاه إيران انطلاقًا من مجموعة عوامل تحقق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وقد أعطى التقارب الأميركي-الإيراني هذه العوامل دفعة قوية من خلال زاويا مختلفة. ويبدو أن الاهتمام الكبير الذي أنيط بالاستراتيجية الجديدة للإدارة الأميركية تجاه إيران، جعل أن الساسة الأتراك ينظرون إليها بنوع من الواقعية، ويرون أن التقارب الأميركي-الإيراني لم يصل إلى درجة الثبات والتأثير بعدُ، وما تزال آثاره الإقليمية محدودة، وقد انتقد الرئيس التركي عبد الله غول التحليلات التي ذكرت

---

[1] İlhan Tanır, "How the Arab Spring is Transforming Turkish-American Relations," **Turkish Policy Quarterly**, Vol. 10, No. 3, 2011, p. 8.

[2] Ömer Taşpınar, "Turkey's Strategic Vision and Syria," **The Washington Quarterly**, Vol. 35, No. 3, 2012, pp. 127-1129.

[3] Jonathan Burch and Pınar Aydınlı, "Turkish PM says Syria has become 'Terrorist State'," **Reuters**,05/09/2012 http://www.reuters.com/article/2012/09/05/us-syria-crisis-turkey-erdogan-idUSBRE8840G120120905 (accessed on 7th March 2015)

[4] علي حسن باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية : الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية**، الدوحة :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2011، ص 3.

أن التفاهم الأميركي-الإيراني الأخير سيؤدي إلى تغيير العلاقات الاستراتيجية في المنطقة، ووصفها على أنها تحليلات مبالغ فيها[1] .

لكن الخارجية التركية تتبع استراتيجية استباق الأحداث، ومحاولة المشاركة فيها بدل الابتعاد عنها وانتظار نتائجها، ومن هنا فدخولها في فلك التقارب الأميركي-الإيراني يُعَدُّ خطوة في مجال اقتناص الفرص، والتقليل من التهديدات قدر الإمكان. بالمقابل و بمعزل عن التنافس التاريخي بين تركيا و إيران، و تباين الانتماء المذهبي بين مجتمعيهما، فإن تركيا حزب العدالة و التنمية لم تسقط في هذا الفخ المذهبي، و هي تعرف جيدا أن الفتنة المذهبية حريق قابل للانتشار في كل الدول ذات البنى المذهبية المتعددة و الهشة في الوقت نفسه.[2] و تركيا واحدة من المجتمعات المسلمة الهشة البنية المذهبية بين سنة و علويين، خصوصا أن تركيا لم تجد بعد حلا عادلا و بناء لمسألة العلوية فيها، حيث يقدر العلويون بـ 15 مليونا على الأقل من أصل 73 مليونا هم عدد سكان تركيا. و لذلك استمرت تركيا في عهد حزب العدالة و التنمية في تغليب المصالح الوطنية التركية وفقا لاستراتيجية تعدد الأبعاد و تصفير المشكلات و إخماد الفتن المذهبية و العرقية المتنقلة. و استمرت بالتالي في علاقاتها الجيدة، و على المسافة الواحدة من عرب الاعتدال و من إيران و من سوريا قبل اندلاع ثورات الربيع العربي.[3]

مجرد النظر إلى عوامل القوة التي تمتلكها إيران و تركيا يفضي إلى استنتاج أن الأجواء التنافسية طبيعية بين بلدين مهمين لجهة الموقع الجغرافي و لجهة القدرات الصناعية و البشرية و العسكرية، لكن من وجهة النظر التركية، لم يكن لسياسة تعدد الأبعاد أن تنجح في ما لو وضعت أمامها هدف إضعاف إيران أو سوريا أو روسيا. إن من يسعى لإضعاف الآخر لا يعمل على تعميق التعاون معه. لقد أظهرت تركيا أنها لا تريد أن تكون خصما لإيران أو عدوا بل صديقة و شريكا و جارا حسنا[4]. فأبرمت اتفاقيات اقتصادية في مجالات النفط و الغاز الطبيعي و الكهرباء و خطوط النقل والاستثمارات. و هي اتفاقيات كانت قد بدأت قبل حزب العدالة و التنمية. و وقفت تركيا إلى جانب إيران في الملف النووي لأغراض سلمية و عارضت محاولات الولايات المتحدة عزل إيران وفرض حصار اقتصادي عليها و رفضت استخدام أراضيها لأي عمل عدواني على إيران.[5] كذلك تقتضي المصلحة الوطنية التركية التنسيق الكامل مع إيران في

---

[1] Cengiz Çandar, "How Turkey Really Feels About the Iran Deal," **Usnews**, July 21, 2015, at: http://www.usnews.com/news/articles/2015/07/21/how-turkey-really-feels-about-the-iran-deal (accessed on 27th July 2015)

[2] Ilan Peleg, "Transforming Ethnic Orders to Pluralist Regimes: Theoretical, Comparative and Historical Analysis," in Adrian Guelke (ed.), **Democracy and Ethnic Conflict: Advancing Peace in Deeply Divided Societies**, New York: Palgrave, 2004, pp. 7–25.

[3] سمير العيطة و آخرون، مرجع سابق، ص 763.

[4] محمد نور الدين، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 13.

[5] أحمد داود أوغلو، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تر: ابراهيم البيومي غانم، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 182.

أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي التركي و وحدة البلاد أي المشكلة الكردية، و لا سيما بعد احتلال العراق و تقسيمه.

ثانيا: المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية

تشترك إيران و تركيا بذات التجاور الجغرافي و التشابه الديمغرافي في المناطق المتاخمة لحدود هذه الدول و المتمثلة بالوجود القومي و الإثني للأقلية الكردية التي خلقت مشكلة مزمنة طيلة عقود عجزت كل من إيران و تركيا على حلها.

1. تطور المسألة الكردية في السياسات التركية - الإيرانية: تأثرت العلاقات ما بين تركيا وإيران، باختلاف الاهتمامات العقائدية، فبالنسبة لتركيا فان تأثير المسألة الكردية على هذه العلاقات كان اكثر وضوحاً وقوة، بالنظر فتعداد السكان من الأكراد فيها يفوق تعدادهم السكاني في أي دولة في الإقليم. زادت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن المنقضي المخاوف التركية من انفصال كردي داخل الدولة، وخاصة بعد أن قادت سياساتها السلبية إزاء الأكراد داخل الدولة إلى خلق حركة انفصالية مسلحة. وقد تشكلت سياسات تركيا تجاه إيران وسوريا، والعراق على وجه الخصوص، تبعًا للمسألة الكردية داخل تركيا، أضف إلى ذلك أن كل دولة أرادت زعزعة استقرار، وإضعاف تركيا.

ويمكن القول ببساطة إن شعور ديار بكر العاصمة غير الرسمية لأكراد تركيا، بعدم السعادة يمثل تهديدًا مستمرًا لاستقرار تركيا وسط بيئة إقليمية بالغة الحساسية إزاء المناورات الخارجية. ان احتواء ديار بكر، في اندماج سعيد للأكراد مع تركيا، والتمتع بمزايا للدولة، صورة تقلب ديناميكية المعادلة: كردستان تركية. هذا الاحتمال يشكل تهديدًا للدول الثلاث الأخرى الأقل احتواء للأقليات الكردية، هذا المشهد يجعل من تركيا القوة الجاذبة لكل الأكراد داخل إطار من التقدم والتعددية الثقافية والحياة الديمقراطية المرتبطة بأوروبا، الدول الأخرى. في المشهد نفسه تصبح تحت الضغط: أي أن تقدم لأكرادها ما تستطيع تركيا أن تقدمه أو تتصاعد الروح الانفصالية بين سكانها الأكراد.[1]

2.تكاليف المسألة الكردية على الأكراد والدولة التركية: أما عن تكاليف المواجهة المسلحة بين الدولة التركية والأكراد، فبينما لا تزال الأعداد الدقيقة للقتلى غير معروفة، إلا أن هناك تناقضًا بين حسابات المؤرخين الأكراد والأرقام الرسمية. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن أكثر من 45 ألف شخص لقوا حتفهم خلال ثوراتهم على مدى 14 عامًا الأولى التي أعقبت تأسيس الجمهورية. وبالمثل، يعتقد أن أكثر من 45 ألف شخص لقوا حتفهم في سياق حملة تركيا ضد حزب العمال الكردستاني. في المقابل، تزعم الدولة أنها أنفقت ما يقرب من 150

[1] هاينتس كرامر، مصدر سابق، ص ص 96-97.

إلى 450 مليار دولار أمريكي لمكافحة الإرهاب. لكن الإحصاءات تشير إلى أن الأموال التي أنفقتها الدولة بلغت نحو 300 مليار دولار أمريكي[1].

وبعبارة أخرى، خصصت تركيا 15 مليار دولار سنويًا على مدى العشر السنوات العشرين الماضية، لجهود مكافحة حزب العمال الكردستاني، فالعبء المالي الذي سببته حملة مكافحته أوقع أضرارًا بالغة في الاقتصاد التركي. [2]

3. حكومة حزب العدالة والتنمية والمسألة الكردية: بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 19 نوفمبر 2002، لم يتغير التعاطي الأمني العسكري مع المسألة الكردية؛ وتحديداً في الدورة البرلمانية 2002-2007 وذلك للأسباب الآتية:

أولًا: فضلت حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية وبعض الأحزاب المعارضة، ولا سيما حزب الحركة القومية المعروف بتطرفه وتصلبه تجاه المسألة الكردية.

ثانيًا: لم تكن حكومة العدالة والتنمية تمتلك أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة بمفردها.[3]

ثالثًا: الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية ممثلة برئيس الجمهورية السابق أحمد نجدت سيزار، المعروف بأفكاره " الكمالية" خلال المدة الممتدة من 2002 إلى 2007، حيث أضحت الرئاسة، بالنسبة إلى العلمانيين، سورًا منيعًا في وجه حكومة العدالة والتنمية.[4]

رابعًا: تداعيات العدوان ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في 9 أفريل عام 2003، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمالي العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني فيه، وهي تطورات سلبية رأت حكومة العدالة والتنمية أنّها تهدد أمنها القومي.[5]

وعلى الرغم من تلك الأسباب لم تمنع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكردية ففي عام 2005، ففي ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية صرّح من هناك قائلًا: "بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة ليس بالقمع ولكن المزيد من الديمقراطية"[6] كما أعلن أيضًا أن"المسألة الكردية هي مشكلته"، وقال إن "تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى" وبالتالي أكد على لأنه

---

[1] Robert Olson, "The Kurdish Question in the Aftermath of the Gulf War: Geopolitical and Geostrategic Changes in the Middle East, " **Third World Quarterly**, Vol. XIII (3), 1992, pp. 475-499.

[2] Yılmaz Ensaroğlu, "Turkey's Kurdish Question and the Peace Process," **Turkish Insight**, Ankara: SETA, Vol.15, No.2, 2013, pp. 8-9.

[3] Johanna Nykänen, "Identity, Narrative and Frames: Assessing Turkey's Kurdish Initiatives," **Turkish Insight**, Ankara: SETA, Vol.15, No.2, 2013, p. 29.

[4] جان ماركو، مرجع سابق، ص 19.

[5] Yılmaz Ensaroğlu, Op.cit, p. 13.

[6] Johanna Nykänen, Op.cit, p. 29.

عازم على إعادة حل القضية بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية. فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية.[1] ومع ذلك قوبلت تصريحاته بالشك والريبة من المعارضة التركية والأكراد، فالأولى اتهمته بالرضوخ لمطالب "الإرهابيين"، أما الثانية فرأت في تصريحاته مجرد كلام وخطب دون أي فعل على الأرض[2] ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أية خطوات لتعزيز خطاب رئيس الوزراء التركي في ديار بكر.

4. <u>إيران و المعضلة الكردية:</u> شكلت القضية الكردية معضلة سياسية حقيقية لايران سواء في عهود الملكية السابقة أو في عهد الجمهورية الإسلامية الحالي . وإذا كانت تركيا لا تقر بأي حقوق للأكراد ، فان ايران مثلها تماما لا تقر للأكراد بحق التعبير السياسي عن هويتهم القومية وحق تقرير مصيرهم سواء عبر حكم ذاتي او شكل من أشكال الفيدرالية او مجرد التعبير الثقافي المستقل (لا حق لتدريس الكردية في المدارس والجامعات)*. وتنظر إيران بدورها بعين الريبة والقلق الى كل مسعى كردي لنيل الحقوق القومية والسياسية في جزء من كردستان باعتبار ان ذلك من شأنه ان ينعكس على وضع أكراد ايران بالقسوة والبطش وتضيق الخناق عليهم وحظر اي نشاط سياسي يقومون به[3]. بالمقابل جربت حكومة الجمهورية الإسلامية استخدام اللين والمرونة حيال الشأن الكردي التي طالبت الجمهورية الإسلامية فور انتصار وإطاحة الشاة، بالاعتراف بالأكراد وتلبية حقوقهم من خلال اطلاق مفاوضات مباشرة بين قادة المعارضة الكردية ممثلة بشخص عبد الرحمن قاسملو واحمد مفتي زاده ، والشيخ عز الدين الحسيني من جهة والحكومة الإيرانية من جهة أخرى وكانت المحادثات ايجابية وتبعث على الأمل ، وانتخب عبد الرحمن قاسملو الى المجلس الحكومي الذي تشكل في بداية فترة الجمهورية.[4]

الا ان الأوضاع سرعان ما تدهورت وانقلبت الأحوال وساءت العلاقات ،وعاد التوتر بين الحكومة والمعارضة الكردية ، و مالبث ان تحول إلى مواجهات دموية انتهت بهزيمة القوى الكردية وانسحاقها وهرب قادتها الى خارج البلاد. يشغل الكرد حيزا كبيرا في تشكيل سياسة إيران الخارجية و في صياغة طبيعة علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي الذي تشترك معها في نفس التكوين العرقي، نظرا لما يحمله من خطر له تأثيراته الهامة على سياسات هذه الدول

---

[1] Yılmaz Ensaroğlu, Op.cit, p. 13.

[2] Johanna Nykänen, Op.cit, p. 30.

* المادة 15 من دستور الجمهورية الإسلامية المعدل عام 1979 تنص على "اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة لشعب إيران هي الفارسية. ويجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الإعلام العامة، وتدريس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية."
أما المادة 19 فنصها "يتمتع أفراد الشعب الإيراني، من أية قومية أو قبيلة كانوا، بالمساواة في الحقوق؛ ولا يمنح اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك أي امتياز." إلا ان استعمال اللغة الكردية لا يزال غير مسموح به في التعليم حسب ما جاء في التقرير السنوي لمراقبة حقوق الإنسان عام 2003، ص6.

[3] Farideh Koohi-Kamali, **The Political Development of the Kurds in Iran: Pastoral Nationalism**, USA: Palgrave Macmillan, 2003, p. 31.

[4] منهل الهام عبد ال عقراوي و آخرون، **مرجع سابق**، ص ص 103-104.

مجتمعة (إيران-تركيا- العراق- سوريا) وما يثيره من أزمات داخلية يتهدد به الاستقرار السياسي ووحدة و أمن البلاد.

لقد كانت السياسة الخارجية الإيرانية طيلة فترة حكم الاسرة البهلوية 1925-1979 فيمات يخص قضايا الأمن الحدودي و الوضع الكردي ودية و إيجابية مع الجارة تركيا، حيث لم يصدر عن إيران أي دعم او تأييد للحركة الكردية المسلحة في تركيا و كذلك الأمر بالنسبة لتركيا إزاء إيران، وقد شهدت سنوات 1926-1932 توقيع البلدين (إيران- تركيا) اتفاقيات ثنائية تضمنت بنودا تتعلق بالتعاون و التنسيق الأمني في مواجهة مثل تلك الحركات لاسيما في مناطقهما الحدودية المشتركة.[1] و التي تمتد لمسافة 454 كم يدفعهما في ذلك مصالحهما المشتركة و التي تتمثل في الحيلولة دون قيام كيان كردي مستقل على أي من اراضيهما أو اراضي الدول الأخرى المتصلة بها جغرافيا (سوريا و العراق).

في عام 1986 عقدت تركيا مع إيران من جديد اتفاقا أمنيا يقضي بالسماح لقوات بلديهما التوغل في أراضي البلد الآخر لمسافة تصل الى 30 كم بهدف ملاحقة العناصر الكردية المسلحة. وبناءا على هذه الإتفاقية تحقق لإيران مكسب سياسي مؤكد من خلال حصولها على دعم و تأيد تركيا في قمعها للحركة الكردية في شمال غرب البلاد كما تحقق ذلك للأتراك كذلك من خلال هذا الإتفاق.[2]

وفي تسعينيات القرن العشرين عقدت كل من تركيا و إيران سلسلة من إتفاقيات الأمنية انطلاقا من حرص كل طرف على التعاون في مواجهة الحركة الكردية في دولتيهما و شعورهما بالقلق ازاء إمكانية ظهور كيان كردي مستقل شمال العراق، فقد عقد البلدان اتفاقا امنيا في سبتمبر 1992 إلا ان الاتفاق لم يكتب له النجاح بسبب تبادل الاتهامات بين الطرفين ، فطهران اتهمت تركيا بتقديم العون لمنظمة مجاهدي خلق في حين وجهت تركيا لإيران تهما تتعلق بمساعدة حزب العمـــال الكردستاني PKK و حزب الله التركي استنادا الى معلومات أوردتها المخابرات التركية[3]. إلا ان حاجة البلدين الى تأمين حدودهما المشتركة دفعهما الى تفعيل التعاون الأمني من جديد. ففي 30 نوفمبر 1993 تم توقيع الإتفاق الأمني الأول في العاصمة التركية أنقرة، يقضي بعدم السماح لأي منظمة ارهابية بالعمل فوق الأراضي التركية و الإيرانية على حد سواء.

وفي عام 1999 وقعت إيران مع تركيا إتفاقا امنيا جديدا، يقضي بالتنسيق المشترك بخصوص العمليات العسكرية التي تستهدف حزب العمال الكردستاني و الجماعات الإيرانية المعارضـة و مجاهدي خلق إيران.[4]

---

[1] خليل علي مراد، **"الموقف الإقليمي من الحركة الكردية المسلحة في تركيا 1984-1998"**، الموصل: مجلة الدراسات التركية ، السنة الثانية، العدد 3، جوان 2005، ص 39.

[2] خورشيد دلي، مرجع سابق، ص 51.

[3] روبرت اولسن، **المسألة الكردية في العلاقات التركية-الايرانية**، تر: محمد احسان، اربيل: دار آراس للطباعة و النشر، ط1، 2001، ص 37.

[4] James Brandon, "Iran's Kurdish Threat: PJAK", **Terrorism Monitor**, The Jamestown Foundation, Vol. 4, Issue 12, June 15, 2006, p. 88.

وفي عام 2004 عقد البلدان اتفاقا امنيا آخر أثناء زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لإيران، يقضي بمحاربة التنظيمات الكردية المسلحة في تركيا و إيران معا. ووضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب بناء على طلب تركيا. بالمقابل وضعت هذه الأخيرة منظمة مجاهدي خلق على القائمة ذاتها.[1] وفي اطار هذا الإتفاق اشتركت القوات المسلحة للبلدين في عملية عسكرية واسعة ضد المقاتلين الأكراد الذين يتخدون من المنطقة الحدودية بين البلدين ملاذا لهم و اثمر هذا الإتفاق عن تسليم إيران 150 مقاتلا من حزب العمال الكردستاني PPK إلى تركيا إثر محاولة تسللهم الى إيران عبر الحدود. [2]

5. مبادرة الحكومة التركية عام 2009 للمسألة الكردية: شكّلت المنجزات الاقتصادية التي حققتها حكومة العدالة والتنمية في الدورة البرلمانية السابقة (2002-2007) عند الناخبين الأتراك، الدافع الرئيس في إعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية، ففي 22 جوان عام 2007، حصد الحزب 64.4 % من الأصوات، متخطيًا بهذه النتيجة تلك التي حققها في الانتخابات البرلمانية عام 2002، مما مهد له تشكيل الحكومة التركية بمفرده.[3]

وبهذا الفوز الانتخابي الثاني، أصبح عبد الله غول، الشخصية الثانية في حزب العدالة والتنمية، رئيسًا للجمهورية التركية[4] وبذلك سيطر حزب العدالة والتنمية على رئاسات الدولة الثلاث، وهي رئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، ورئاسة البرلمان، هذه السيطرة دفعت حكومة العدالة والتنمية إلى فتح تحقيق قضائي في محاولة انقلاب عسكري عليها، عرفت بقضية" أرغينيكيون"، ما مثّل سابقة في الحياة السياسية التركية من حيث تجرؤ حزب سياسي على الحد من تدخلات المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم خارج مهامها الدستورية[5] وإلى توظيف ترشحها للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي الاقتراب من المسألة الكردية من خلال تنفيذ معايير كوبنهاجن السياسية المؤهلة لذلك الانضمام، المعنية باحترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.[6] وقد منحت هذه العوامل حكومة العدالة والتنمية زخمًا شعبيًا وسياسيًا للانفتاح على الاكراد وقد تمثل ذلك في الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية.[7]

---

[1] Ilan Berman, "Turkey's Iran Dilemma," **Turkish Review**, Vol. 2, No. 2, April 2012, pp. 30–32.

[2] Tolga Demiryol, "The Limits to Cooperation Between Rivals: Turkish-Iranian Relations Since 2002", **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 4, No 2, January 2013, pp. 115-116.

[3] جان ماركو، **مرجع سابق**، ص ص 22-24.

[4] Yılmaz Ensaroğlu, Op.cit, p. 8.

[5] محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 177.

[6] Johanna Nykänen, Op.cit, pp. 89-90.

[7] Taha Ozhan, Ozhan Ete, " A New Agenda for The Kurdish Question," **Turkish Insight**, Ankara: SETA, Vol.11, No.1, 2009, p. 104.

واستمرارًا بهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية عرفت المبادرة باسم" الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة؛ كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلًا عن مسّميات أخرى.

ولهذه المبادرة غايتين من وجهة نظر الحكومة التركية، أولهما: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام1980، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية للتكامل مع العاصمة السياسية.[1]

ثانيهما: هو وضع حد للصراع المسلح من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني. أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة، يمكن إجمالها بخمسة عوامل رئيسة، وهي: الأول، أنها تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية "تصفير المشكلات مع الجيران" وتمنحها مصداقية داخليًا وخارجيًا. وأنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليًا. بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق عام 2004.[2]

ثانيًا، حزب المجتمع الديمقراطي (الذي تم اغلاقه في ديسمبر عام 2009 من قبل المحكمة الدستورية في تركيا) كان قد حصل على نسبة تصويت غير مسبوقة في جنوبي شرق الدولة في الانتخابات البلدية التي أجريت في مارس 2009، لذا حاولت الحكومة استمالة الهيئة الانتخابية الكردية للحصول على أصواتهم وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال هذه المبادرة الجديدة.

ثالثًا، بعد فشل محاولات القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، واقتراب " انسحاب" قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى ايجاد حل جديد للوضع في جنوبي شرق الدولة الذي أصبح صعبًا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق. رابعًا، ما يسمى بقضية أرغينكيون، التي حققت في أنشطة "الدولة العميقة" داخل تركيا وتحييد دور المؤسسة العسكرية، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة.

رابعاً، شجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية على حل المسألة الكردية بطرق سلمية، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية المبالغ فيها، وكان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق

---

[1] Ibid, p. 91.

[2] Yılmaz Ensaroğlu, Op.cit, p. 12.

خطوط أنابيب جزءًا من المعادلة. فعندما تحل حكومة العدالة والتنمية المسألة الكردية، فإنها ستكون قادرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة بما في ذلك خط" نابوكو".[1]

أ. موقف المعارضة التركية والأكراد والأوربيين من المبادرة: على الرغم من الترحيب الذي حظيت به المبادرة داخل الأوساط الكردية المعتدلة، والأوساط السياسية والليبرالية واليسارية والأكاديمية وكذلك الأوربيين. إلا أنها جوبهت بالرفض من قبل حزبي المعارضة الرئيسين (حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية) متذرعين أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، يغامر بالأمن القومي التركي من أجل تحقيق مكاسب سياسية. والشك من قبل الأكراد من أن المبادرة لن تغير أو تصلح الأوضاع في تركيا.[2] أما المفوضية الأوربية فقد أشارت في تقريرها المرحلي لعام 2010، إلى أن "التدابير التي تم الإعلان عنها في إطار الانفتاح الديمقراطي لم ترق إلى التوقعات ولم يتم تنفيذها" وردًا على هذه الانتقادات، أكد رئيس الوزراء التركي أن الانفتاح قائم وأن الحكومة تقف بحزم وراءه، وأن" أولئك الذين يدعون أن الانفتاح الديمقراطي خال من أي محتوى... يمكن أن يملؤوه بأنفسهم. ونحن مستعدون لهذا".[3] وقد كانت هذه الانتقادات كفيلة بإفشال المبادرة.

ب. مفاوضات أوسلو: على الرغم من الانتقادات التي وجهت لمبادرة الحكومة التركية للمسألة الكردية، أوعز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لرئيس المخابرات التركي حقان فيدان، للتفاوض مع عبدالله أوجلان وحزب العمال الكردستاني وقد جرت هذه المفاوضات برعاية نرويجية، وقد استطاعت هذه المفاوضات بالقضاء على التصور بأن المحادثات المباشرة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني أمر مستحيل، وأتاحت الفرصة لكلا المتفاوضين للتعرف إلى بعضهم البعض ومطالب كل طرف.[4] واستمرت مفاوضات" أوسلو" حتى جوان2011، عندما قطع حزب العمال الكردستاني الهدنة مع الدولة، وشنّ هجومًا على هدف عسكري تركي، وبالمثل ردت الدولة على تصاعد عنف الحزب، بالمزيد من العمليات العسكرية، وبهذا العنف المتبادل انتهت مفاوضات أوسلو.

---

[1] Saban Kardas, "Turkish–Azerbaijani Energy Cooperation and Nabucco: Testing the Limits of the New Turkish Foreign Policy Rhetoric," **Turkish Studies**, Vol. 12, No. 1, March 2011, pp. 55–59.

[2] Nathalie Tocci, "Turkey's Kurdish Gamble", **The International Spectator**, Roma: Istituto Affari Internazionali, Vol. 48, No. 3, September 2013, p. 73.

[3] Ibid.

[4] Stephen Larrabee and Gönül Tol, "Turkey's Kurdish Challenge", **Survival**, Vol. 53, No. 4 August -September 2011, p. 145.

ج. مفاوضات إيمريلي: على الرغم من تجدد المواجهات العسكرية والتي بلغت ذروتها في منتصف عام 2011-2012، والتي أسفرت عن فشل حزب العمال الكردستاني في بدء" الحرب الثورة الشعبية"، وعجز الدولة التركية عن القضاء على ذلك الحزب.[1] ووصول محادثات أوسلو إلى طريق مسدود. بدرت بارقة أمل جديدة، وأطلق عليها هذه المرة اسم عملية إيمريلي. وبدا المشهد السياسي مختلفًا مقارنة بعام 2009 عندما تم إطلاق المبادرة السابقة.[2]

ويمكن النظر الى هذه المبادرة الجديدة على أنها جزء من عملية التقارب التي بدأت في عام 2005 [3] فقد دخلت الحكومة التركية في نهاية عام 2012، في عملية تفاوضية مع الأكراد، ولكن بأسلوب جديد، وهو التفاوض المباشر مع عبدالله أوجلان، ومن دون وساطات أجنبية، كما أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كلّف جهاز المخابرات العامة إجراء المفاوضات لإظهار أنها تجري نيابة عن الدولة، وليست نيابة عن حكومته، وهو ما يمنحها شرعية أكبر، وفي الوقت نفسه يجنب حزبه انتقادات المعارضة. [4]

وأظهرت هذه المفاوضات مؤشرات ايجابية منها، هو أنه للمرة الأولى تعترف الحكومة التركية صراحة بأن عبدالله أوجلان المفاوض في محادثات السلام يعد شخصية مركزية لملايين الأكراد في تركيا، في مثل هذا الصراع المتعلق بالهوية الكردية، يلعب الاعتراف العلني دورًا مهمًا. فبالنسبة لكثير من الأكراد، بغض النظر عن قبول أو رفض الكفاح المسلح، فإن عبدالله أوجلان يرمز للهوية الكردية والمقاومة، وبالإضافة إلى الأهمية الرمزية، فإن أي نهج واقعي لديناميات السلطة والصراع، لابد أن يتضمن التعامل معه من أجل إنهاء العنف.[5] ومما لا شك فيه، أن هناك أسباب داخليّة وخارجيّة ساهمت في إطلاق الحوار وتسريع المفاوضات بين الدولة التركيّة وحزب العمال الكردستاني لحل المسألة الكرديّة، ويمكن توضيحها بالآتي:

أولًا: الأسباب الداخليّة

1- مشروع 2023: يمثّل هذا المشروع الرؤية المستقبلية لحزب العدالة والتنمية؛ إذ يهدف إلى إحداث نهضة اقتصاديّة في تركيّا تجعلها ضمن الدول العشر الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي، ويتطلب ذلك – بحسب أهداف المشروع – إزالة العوائق الداخليّة والخارجيّة، ومن بينها حل المسألة الكرديّة.

---

[1] Tolga Demiryol, Op.cit, pp. 130-131.

[2] Özlem Kayhan Pusane, "Turkey's Kurdish Opening: Long Awaited Achievements and Failed Expectations", **Turkish Studies**, Vol. 15, No. 1, April 2014, p. 88.

[3] Johanna Nykänen, Op.cit, p. 89.

[4] Güneş Murat Tezcür, "Prospects for Resolution of the Kurdish Question: A Realist Perspective", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 15, No. 2, Spring 2013, p. 69.

[5] Ibid.

2- رغبة أردوغان في تغيير نظام الحكم من نظام برلمانيّ إلى نظام رئاسيّ، ما يتيح له الترشّح لانتخابات الرئاسة عام 2014، واحتمال فوزه بمنصب رئاسي ذي سلطات وصلاحيات أوسع من تلك التي يتولاها الرئيس حاليًا، ومن ثمّ، تمكينه من قيادة تركيّا حتى عام 2022. وتواجه رغبته هذه معارضة حزبَي الشعب الجمهوري والحركة القوميّة، وهو ما أدى إلى فشل لجنة التوافق الدستوري التي تضم جميع الكتل الحزبيّة في البرلمان في الاتفاق على مشروع دستور جديد يُفترض إقراره خريف هذه السنة. وفي حال فشل اللجنة في إتمام مهمتها قبل حزيران/ يونيو القادم، فإنّ حزب العدالة والتنمية سيجد نفسه أمام مسارين أولهما، إقرار الدستور في البرلمان، وهذا يتطلب: ضمان تأييد 367 نائبًا من أصل 550 نائبًا، وهو عدد يصعب توافره في ظل التوازنات الحزبية داخل البرلمان. ثم الحصول على موافقة البرلمان من أجل عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي. وهذا المسار يتطلب تأييد 330 نائبًا؛ أي أكثر من عدد نواب كتلة حزب العدالة والتنمية في البرلمان (325 نائبًا) بخمسة أصوات. انطلاقًا من ذلك يسعى حزب العدالة والتنمية إلى ضمان تأييد حزب السلام والديمقراطية الكردي الذي يمثله 29 نائبًا، لتحقيق هذا الهدف[1]. في المقابل، يتعهد أردوغان بالاستجابة لمطالب هذا الحزب، ومنها إجراء تغييرات في تعريف الأمة والمواطنة في الدستور التركي الجديد، من أجل فتح الباب أمام حل مستقبلي للمسألة الكرديّة. وبهذا، فهناك دافع شخصي لدى أردوغان يتعلق باستمرار زعامته.

3_ تداعيات مشهد التغيير العربي: فرضت ثورات التغيير العربي على قيادة حزب العمال الكردستاني مراجعة حساباتها وخياراتها في ما يتعلق باعتمادها "الكفاح المسلح" نهجًا وحيدًا للضغط على الدولة التركيّة. وفي ضوء ذلك، كانت هذه القيادة، والمنظمات التابعة لها، ولا سيما اتحاد أهالي كردستان المحظور وحزب السلام والديمقراطيّة[2].

ويمكن لمتابعي الشأن التركي أن يلاحظوا محاولة أردوغان قطع الطريق أمام هذا التوجه من خلال قيامه بجولة في المناطق ذات الأغلبيّة الكرديّة في جنوب تركيّا في 16 فبراير ؛ إذ حاول فيها الترويج لخطة السلام مع الأكراد. وقد نجح أردوغان في تحقيق هدفه، عندما أعلن حزب السلام والديمقراطية أنّه سيكتفي بتجمع مركزي في مدينة ديار بكر، وهذا ما حصل.

---

[1] Cengiz Çandar, "The Kurdish Question: The Reasons and Fortunes of the 'Opening", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 11, No. 4, October- December 2009, p. 15.

[2] Ana Villellas, "New Peace Talks in Turkey: Opportunities and Challenges in Conflict Resolution ", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 13, No. 3, 2011, pp. 25-26.

ثانيًا: الأسباب الخارجيّة

1- تداعيات الحرب في سوريا: انسحب الجيش السوري النظامي في بداية أوت 2012 من المناطق التي تقطنها أغلبيّة كرديّة في المنطقة الشماليّة من سوريا (عفرين وقراها)، والشماليّة الشرقيّة (منطقة الجزيرة) المحاذية لتركيّا. ومع انسحابه، أصبحت هذه المناطق تخضع لإشراف الهيئة الكرديّة المشتركة التي تضم (المجلس الوطني الكردي، ومجلس شعب كردستان، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في سوريا التابع لحزب العمال الكردستاني). وقد خشيت تركيّا أن يُسهم هذا التطور في قيام إقليم كردي على حدودها مع سوريا يتصل جغرافيًا وبشريًا بالمناطق الكرديّة في تركيّا والعراق، وأن يشكّل هذا الإقليم حاضنة لمقاتلي حزب العمال الكردستاني في صراعه المسلح معها؛ فجاء التفاوض المباشر مع قيادة هذا الحزب خطوة استباقية لأي تداعيات مستقبلية محتملة قد تترتب عن سقوط النظام السوري[1].

2- التنافس مع إيران بشأن سوريا: قطعت تركيّا علاقاتها السياسيّة والدبلوماسيّة مع النظام السوري منذ سبتمبر 2011، وطالبت بتنحي الرئيس بشار الأسد. كما دعمت تركيّا المعارضة السوريّة، وفتحت حدودها لإمدادات السلاح أمامها، وكذلك للمساعدات الإغاثيّة القادمة إلى سوريا. بالمقابل وقفت إيران إلى جانب النظام ودعمته ماديًا ولوجستيًا لمواجهة الضغوط والعقوبات الدولية المفروضة عليه. وفي 24 ديسمبر 2012، اتهم وزير الداخليّة التركي إدريس نعيم شاهين إيران بدعم مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أجل الضغط على تركيّا في الملف السوري. ومن ثمّ، ترى أنقرة أنّ التفاوض المباشر مع أوجلان من شأنه سحب الورقة الكرديّة من توظيفها السياسي من قبل قوى إقليميّة. [2]

3_ التحالف مع مسعود البرزاني لمواجهة نوري المالكي: تنظر تركيّا إلى الحكومة العراقيّة برئاسة نوري المالكي على أنّها "حكومة تابعة لإيران"، وأنّها حكومة معادية لها. وفي الوقت ذاته، تتهم حكومة المالكي تركيّا بالتدخل في الشؤون الداخليّة العراقيّة، وبأنّها تؤدي دورًا مشبوهًا في إذكاء الفتنة الطائفية في العراق. ونتيجة للعداء والخصام مع المالكي، اتجهت تركيّا، ومنذ عام 2010، إلى تطوير علاقاتها مع رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني في ظل حاجة الأخير إليها من أجل تصدير النفط المنتج في الإقليم عبر الأنابيب التركيّة، ما انعكس سلبيًا على علاقة البرزاني مع حكومة المالكي. لقد عملت تركيّا على

---

[1] Ibid.

[2] David Lovell, "Turkey in Europe: Record, Challenges and the Future", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 13, No. 3, 2011, pp. 180-181.

توظيف علاقاتها الجيدة مع البرزاني من أجل القيام بدور وسيط في المفاوضات بينها وقيادات حزب العمال الكردستاني العسكريّة التي تتخذ من شمال العراق مقرًا لها.[1]

تأثير تحولات البيئة الدولية على السياسات الإقليمية التركية الإيرانية

تتسم العلاقات التركية - الإيرانية بواقعية سياسية، تمكن الطرفان من خلالها رسم حدود برغماتية سياسية واقتصادية وأمنية واضحة، في مختلف حقبة العلاقة بين البلدين، ورغم بعض المتغيرات الدراماتيكية في منطقة الشرق الأوسط احتفظ الطرفان أيضاً بهوامش واسعة أتاحت لكلا السياستين توفير بيئة أمان فعالة، منعت التصادم والتوتر، الذي لم يصل يوماً إلى حدود الانفجار رغم وقائعه وعوامله الكثيرة .

فالحدود التركية - الإيرانية تميزت باستقرارها وهدوئها اللافت منذ ثلاثة قرون ونيف، رغم التنافس العثماني - الصفوي واسع المجالات في المنطقة، وما عزز ذلك التاريخ الحافل بالتعاون الاقتصادي، ولم يكن ثمة تأثير يذكر خلال التحولات الحديثة لجهة نشأة الدولة التركية العلمانية أو طبيعة النظام الثيوقراطي في طهران، كما لم يؤثر الاعتراض الإيراني على منظومة الصواريخ الأطلسية التي نشرت على الأراضي التركية، ولا تدخل الطرفان في التحولات العربية الجارية على منظومة المصالح المشتركة .

في مقابل مجموعة القواسم المشتركة فهناك أيضاً كوابح تعيق -موضوعياً- تطوير هذه العلاقات، إذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون، وتتصادم المنظومة القيمية لكلا النظامين، وتتعارض التحالفات الدولية لكل منهما، وتختلف الأدوات التي يستخدمها الطرفان في الهيمنة على المنطقة، سواء عسكرية كما في الحالة الإيرانية، أو سياسية واقتصادية كما هو الحال في الحالة التركية، ويبدو الصراع على النفوذ بالشرق الأوسط والرغبة في التمدد الإقليمي قدراً مستمراً للعلاقات الإيرانية-التركية، على الرغم من بعض الفترات التاريخية التي شهدت العلاقات فيها تقارباً مهماً بين البلدين، ويأتي ذلك كله في ظل اضطراب في موازين القوى عربية الفاعلة المنافسة أو المواجهة لهذا التقارب.

التباين بين البلدين ظهر بشكل واضح في أساليب العمل مع قضايا المنطقة، ورغم حدة التباين الذي وصل في بعض مفاصله إلى حد التوتر، احتفظ الطرفان بمسافة كافية لكبح الصدام . دخلت طهران إلى المنطقة من البوابة العربية والفلسطينية تحديداً حيث ظروف لبنان وسوريا والعراق متوفرة، وحاولت أنقرة

[1] Ibid, p. 182.

منافسة طهران بدخولها في الوساطة السورية - "الإسرائيلية"، ودخلت بعدها بشكل فاعل في وقائع وأحداث الحراك العربي، فدعمت وراهنت على "الإخوان المسلمين" . وتمكنت طهران من التمدد وكسب أوراق نفوذ في المنطقة العربية، فيما أنقرة لم تتمكن من كسب ود الأوروبيين والدخول إلى الاتحاد . وفيما تمكنت طهران حتى الآن من مفاوضة الولايات المتحدة والغرب على برنامجها النووي، ظلت أنقرة في المساحة الهامشية لمركز القرار الشرق أوسطي، وانتقلت من استراتيجية "صفر مشكلات" إلى "صفر علاقات" مع محيطها الأقرب والأوسع .

السياسات التركية و الإيرانية إزاء البيئة الإقليمية المتغيرة
إدارة التحولات على المستوى الدولي
(طبيعة العلاقات و الأدوار والسياسات)

تحتل تركيا مركزا هاما كإحدي القوى الإقليمية في الشرق الأوسط ليس فقط لموقعها الجغرافي ، ولكن وهو المهم بحكم علاقاتها ولصالحها المتنوعة مع مختلف القوى الإقليمية أطراف الصراعات في المنطقة من إيران إلي العراق إلى سوريا ولبنان إلى إسرائيل والقوى الرئيسية الأخرى مصر والملكة العربية السعودية . وكذلك علاقاتها الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بحكم عضويتها في حلف شمال الأطلنطي" الناتو"، وسعيها إلى الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وفي الآونة الأخيرة بدأت تركيا التحرك للعب دورا رئيسيا في قضايا الصراع الرئيسية في المنطقة وعلى رأسها قضية الصراع العربي – الإسرائيلي فيما بتعلق أساسا بالمسار السوري – الاسرائيلي من خلال قيامها بدور الوسيط والمضيف لمباحثات إسرائيلية – سورية تجري في العاصمة التركية . وفي هذا السياق نفسه تدور الاتصالات مع إيران في نفس الوقت و دورها في العراق وموقفها من عدد من القضايا الحيوية المتعلقة بالمسألة الكردية وبالأوضاع في مدينة كركوك.

وهكذا تتهيأ تركيا لتكون لاعبا رئيسيا في منطقة الشرق الأوسط. من هذا المنطلق كان من المهم متابعة ما يجري من متغيرات علي الساحة الداخلية لتركيا من ناحية ومن ناحية أخرى متابعة تطور العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والقوى الكبرى في العالم لها. لهذه العلاقات من تأثير هام على الدور الذي تسعي تركيا للقيام به في المنطقة.

وفي هذا السياق سنتناول العلاقات الأمريكية – التركية في ظل ما يجري على الساحة التركية من متغيرات وما تقدم به من تحركات إقليمية.

السياسات الإقليمية التركية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي

تمثل تركيا أحد المفاتيح المهمة لفهم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، و ذلك ليس فقط بسبب البعد الجيو إستراتيجي لتركيا و الذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، و إنما أيضا بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب و الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه. لذا فقد دخلت تركيا في شراكة إستراتيجية طويلة المدى مع الغرب و الولايات المتحدة بشكل جعلها بمثابة "الحليف" في أي سياسة أميركية تجاه الشرق الأوسط.[1]

منذ نهاية الحرب الباردة راجت أطروحات عديدة حول تراجع الأهمية الإستراتيجية لتركيا، خاصة من المنظور الغربي، و ذلك عطفا على انتهاء الخطر الشيوعي و عدم الحاجة لسياسة "سد المنافذ" التي وفرت لتركيا دورا مهما طيلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي السابق. بيد أن التاريخ أثبت لاحقا عدم صحة هذه الأطروحات، ليس فقط بسبب تغير ديناميات البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، و ما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية و منها تركيا، و إنما أيضا بسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير و سعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة و أدوات مختلفة زادت من حضورهم و رفعت الطلب عليه مجددا،[2] هو ما يعكس الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة ويسمح بجهود اكثر فاعلية لتحقيق المصالح المشتركة الأكثر رسوخا وإدارة المجالات التي تختلف فيها الأولويات السياسية والمصالح.

و على عكس ما كان مطروحا سلفا من احتمال تراجع أهمية تركيا و افتقاد دورها الحيوي، بدا لاحقا أن ثمة حاجة غربية و أميركية ملحة للدور التركي خاصة في ظل تعقد الأوضاع في الشرق الأوسط، و دخول الولايات المتحدة للمنطقة بكل ثقلها تحت ذريعة "الحرب على الارهاب" التي أفقدتها كثيرا من حضورها الرمزي، و أثقل كاهلها بالعديد من المشاكل التي لا تزال آثارها باقية حتى الآن.

و إذا كانت العلاقات الأميركية – التركية قد شهدت توترا ملحوظا في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ، إلا أن الخيط الناظم لهذه العلاقة يؤكد أن كلا الطرفين كان حريصا على ألا تؤثر خلافاتها على الشراكة الإستراتيجية بينهما، ما دفعهما إلى إعادة تقييم العلاقة بشكل يضيق فجوة الخلافات و يزيد من مساحة الالتقاء.

أولا. محددات العلاقات الأميركية – التركية

[1] Ekrem Güzeldere, "Turkish Foreign Policy: From 'Surrounded by Enemies' to 'Zero Problems'", **(CPA) Policy Analysis**, The EU Member States and the Eastern Neighborhood, 2009, p.18.

[2] William Hale "Turkey and the Middle East in the New Era", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol.11, No.3, 2009, p.149-150.

منذ انضمامها لحلف شمال الأطلسي "الناتو" عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، بدت تركيا أقرب بالنسبة للغرب و الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لتقوية علاقاتها مع حليف إستراتيجي مهم و مؤثر جغرافيا و سياسيا و حضاريا[1]. و قد نسج كلا البلدين علاقاته بالآخر في إطار عدد من المحددات أهمها ما يلي:

1. المحدد الإستراتيجي: تنظر الولايات المتحدة لتركيا باعتبارها أحد المفاتيح الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من أوربا وحتى القوقاز مرورا بالبلقان و الشرق الأوسط. و قد حرصت الولايات المتحدة طيلة نصف القرن الماضي على توطيد علاقتها بأنقرة و دعمها عسكريا و اقتصاديا.[2] و قد توطدت العلاقات بين البلدين خلال مرحلة الحرب البادرة و ما بعدها ، خاصة في ظل تكثيف الولايات المتحدة لوجودها في منطقة الشرق الأوسط عقب حرب الخليج الثانية عام 1990.

و طيلة التسعينات كانت تركيا بمثابة قوس "الكماشة" الذي سعت من خلاله واشنطن لتقويض النظام العراقي السابق بقيادة صدام حسين، و ذلك ضمن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" التي وضعتها إدارة بيل كلينتون تجاه صدام حسين.[3] و قد تم استخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية الجوية مرات عديدة لفرض حظر الطيران على شمال العراق، و القيام بقصفه أحيانا. ولا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 1500 جندي بتلك القاعدة. كما لعبت تركيا دورا مهما ضمن مهام قوات حلف شمال الأطلسي "الناتو" التي سعت لحفظ الأمن و الاستقرار في وسط و شرق أوروبا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي السابق.[4] و قد اعتبرت الولايات المتحدة أن تركيا جزء أساسي من منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، و أنه يجب العمل على حمايتها في مواجهة أية تهديدات إقليمية سواء من جانب صدام حسين أو دول الجوار مثل سوريا و إيران.[5]

و على المستوى اللوجستي و الاستخباراتي فقد اتسمت العلاقة بين البلدين بدرجة رفيعة من التنسيق الأمني و الاستخباراتي و تم تشكيل هيئة مشتركة بين البلدين للتنسيق في العديد من القضايا الاستخباراتية.[6]

و في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة الرئيس بوش الإبن بـ"الحرب على الإرهاب". فعلى سبيل المثال تجاوبت تركيا بأريحية مع تفعيل المادة (5) من

---

[1] Nick Danforth, "How the West Lost Turkey", **Foreign Policy**, November 25, 2009, at: http://foreignpolicy.com/2009/11/25/how-the-west-lost-turkey/ (accessed on 18th May 2015)

[2] Bulent Aras and Bulent Aliriza, **U.S.-Turkish Relations a review at the beginning of the third decade of the post–cold war era**, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, November 2012, p. 5.

[3] Ibid, p. 6.

[4] **Selin** Bölme **"**The Politics of Incirlik Air Base**", Insight Turkey,** Ankara: SETA, Vol.9, **No.3, 2007, p.82-91.**

[5] Ömer Göksel Isyar "An Analysis of Turkish-American Relations from 1945 to 2004: Initiatives and Reactions in Turkish Foreign Policy", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol.4, No.3, Fall 2005, pp.31-33.

[6] Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy," **Middle Eastern Studies**, Vol. 42, No. 6, November 2006, p. 945.

معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو و التي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا.[1] و خلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها و مجالها الجوي للقوات الأميركية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001.

و كان هذا الدور محل تقدير و إعجاب الولايات المتحدة التي استفادت معنويا و رمزيا من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان. فضلا عن إرسال تركيا لما يقرب من حوالي 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم و الإسناد (إيساف) التابعة لحلف الناتو و لا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي و التدريبي لقوات الجيش الأفغانية،[2] و من المتوقع أن تلعب تركيا دورا محوريا في إطار الاستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس الأميركي باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان.

2. المحدد الكردي: لعب المحدد الكردي (الموقف من حزب العمال الكردستاني PKK تحديدا) دورا مهما في توثيق العلاقات بين واشنطن و أنقرة. حيث تدعم الولايات المتحدة الموقف التركي من الحزب و تعتبره منظمة إرهابية. لذا فقد تفهمت الولايات المتحدة مخاوف تركيا من أن تؤدي الإطاحة بصدام حسين إلى تشجيع الأكراد على الانفصال عن العراق و تكوين دولتهم المستقلة في الشمال، و هو ما قد يشجع أكراد تركيا و الذين يتراوح عددهم ما بين 15-20% من عدد سكان تركيا البالغ حوالي 80 مليون نسمة (تقديرات جويلية 2015)، على القيام بالشيء نفسه و الانضمام للدولة الوليدة.[3] و قد وصل الدعم الأميركي لتركيا في مواجهة حزب العمال الكردستاني إلى أوجه أواخر عام 2007 حين قام الحزب ببعض الهجمات داخل تركيا، ما دفع الحكومة التركية إلى الرد عليه بعنف. و قد قدمت الولايات المتحدة دعما لوجستيا مهما لتركيا ساعدها على توجيه ضربات جوية إلى مواقع حزب العمال في شمال العراق. ووصل الأمر إلى حد دخول القوات التركية إلى عمق الأراضي العراقية لمطاردة قوات حزب العمال في كهوف كردستان و جبالها.[4]

3. عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي: لطالما كان التحاق تركيا بأوروبا هدفا أميركيا واضحا، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم و إستراتيجي لها من وراء ذلك، و إنما أيضا بهدف أولا بناء جسر قوي بين الشرق و الغرب عبر البوابة التركية، و ثانيا محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و القوى

---

[1] تنص المادة (5) من ميثاق حلف شمال الأطلسي على أن أي هجوم أو عدوان مسلح على أي بلد من الحلف يعد اعتداء على جميع بلدانه وعليه يدخل نظام الدفاع المشترك للناتو حيز التنفيذ. انظر اتفاقية حلف شمال الأطلسي :
http://www.nato.int/terrorism/five.htm (accessed on 26th February 2015)

[2] Bulent Aras and Bulent Aliriza, Op cit, p. 7.

[3] Erhan Efegil, "AK Party's Policies about the PKK Terrorism, Northern Iraq and Kurdish Issuel," **Review of Social, Economic & Bussiness Studies**, Vol. IX/X, p. 140.

[4] بيل بارك، مرجع سابق، ص 104.

الجديدة الأقرب للحليف الأميركي مثل تركيا و بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا. لذا فقد باتت قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أحد البنود الثابتة على مائدة العلاقات الأميركية – التركيـة، و ذلك بسبب التأييد القوي الذي تظهره واشنطن لأنقرة في هذا الصدد.[1]

و ترى الولايات المتحدة أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي تفرضها شروط الانضمام. كما أن تركيا اتخذت خطوات جادة في سبيل تطبيع علاقاتها الدبلوماسية و السياسية مع عدد من الدول التي تحتفظ بإرث عدائي تجاهها مثل اليونان و قبرص، و فضلا عن تبعات القضية الأرمينية، و قد أشادة الولايات المتحدة مرارا بهذه الخطوات و طالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا لعضويته.[2]

4. المحدد الاقتصادي: لم تقتصر العلاقات الأميركية – التركية على البعد الإستراتيجي فحسب، و إنما سعت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الاقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات التي وصلت فيها الأوضاع الاقتصادية لتركيا إلى مستويات متردية للغاية. ففي عام 2001 دخلت تركيا في مرحلة من الركود لم تعرفه خلال نصف قرن، حيث هبط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4.4%، و وصل مستوى التضخم إلى نحو 68.5% في حين فقدت "الليرة" التركية نحو 70%من قيمتها. و نظرا لارتفاع مستوى الفساد الحكومي فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي، بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع من خلال إقراض أنقرة حوالي 7.5 مليار دولار.[3]

لم تحسن الأوضاع الاقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب "العدالة و التنمية" للسلطة عام 2002 حين تم وضع برنامج للخصخصة و زيادة الاستثمارات الأجنبية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. حيث انتعشت السياحة بشكل ملحوظ، و ارتفعت قيمة العملة التركية، و زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية.

و في عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة Industrial Qualified Zone (QIZ) بين واشنطن و أنقرة و التي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل السوق الأميركية و إعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين.[4] و تعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا

---

[1] بيل بارك، نفس المرجع، ص ص 112-113.

[2] Bil Park, "Between Europe, the United States and the Middle East: Turkey and European Security in the Wake of the Iraq Crisis", **Perspectives on European Politics and Society**, Vol.5, No.3, 2004, p. 495.

[3] **Yilmaz** Akyüz **and Korkut** Boratav **"The** Making **of the** Turkish Financial Crisis**", World Development**, Vol. 31, N° 9**,** 2003, pp. **1549**–15**66.**

[4] Helena Kane Finn "U.S.-Turkish Economic Partnership Commission: Time to Take a Look at QIZ's" **Policy watch**, Washington DC: The Washington Institute for near policy, February 2002, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-turkish-economic-partnership-commission-time-

بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، و واردات بلغت 5.4 مليار دولار عام 2008.[1]

ثانيا: نقاط التحول في العلاقة بين واشنطن و أنقرة

على الرغم من حالة الصعود و الهبوط التي شهدتها العلاقات الأميركية – التركية طيلة نصف قرن، إلا أن مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد شهدت تغيرا ملحوظا في ديناميات هذه العلاقة، و ذلك إلى درجة وصف فيها بعض الباحثين هذه العلاقات بأنها باتت على مفترق طرق، و أنه بدون إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقة، فقد يخسر الطرفان شراكتهما التي امتدت لأكثر من نصف قرن.[2]

و يمكن القول إن متغيرين أساسيين قد لعبا دورا أساسيا في إعادة تشكيل العلاقة بين واشنطن و أنقرة في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، أولهما هو استئثار أول حزب إسلامي بالسلطة في تركيا في عام 2002، و ثانيهما قرار الولايات المتحدة بغزو العراق في مارس 2003 و الذي رفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذه، ما وضع علامات استفهام كثيرة حول مستقبل العلاقة بين البلدين[3]

و في رحاب هذين المتغيرين دارت العلاقات بين الطرفين طيلة فترتي ادارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. فبالنسبة لمتغير الأول، فقد تمكن حزب "العدالة و التنمية" بزعامة رجب طيب أردوغان من الحصول على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية التركية عام 2002 مما أعطاه اليد العليا في تشكيل الحكومة التركية و ذلك لأول مرة منذ قيام تركيا الحديثة على أيدي كمال الدين أتاتورك أوائل القرن العشرين.[4]

و بشكل سريع يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولا مهما في نظرة تركيا لعلاقتها مع الولايات المتحدة رآها أردوغان و الحزب الحاكم. أولها، عدم إعطاء الولايات المتحدة ضمانات في توظيف تركيا لخدمة مصالحها و سياساتها في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما كان عليه الحال إبان التسعينات. ثانيها، إعادة التفكير في الدائرة العربية بعيدا عن منظور العلاقة مع واشنطن، ما يعني التحلل نسبيا من أعباء هذه الأخيرة من أجل تحسين العلاقات مع العالم العربي. و

---

to-take-a-look-at-qizs (accessed on 15th April 2015)

[1] James Wilson,"Turkey and Germany: a close relationship," **Financial times**, 10/12/2010, at: http://www.ft.com/cms/s/0/5727eec8-fbd8-11df-b7e9-00144feab49a.html#axzz3kbg4HjGK (accessed on 11th March 2015)

[2] Fuat Keyman "Globalization, Modernity and Democracy: In Search of a Viable Domestic Polity for a Sustainable Turkish Foreign Policy", **New Perspectives on Turkey**, No. 40, Spring 2009, p.14.

[3] Banu Eligur, **Turkish - American Relations since the 2003 Iraqi War: A Trouble Partnership**, Brandeis University: Crown Center for Middle East Studies, No.6, May 2006, pp.1-6.

[4] Adam L.B, "Turkey's Foreign Policy In The AKP Era: Has Here Been A Shift In The Axis?", **Turkish Policy Quarterly**, 2012 pp. 140-141.

ثالثها الدفع باتجاه تحميل واشنطن جزءا من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.[1]

و قد سعى حزب العدالة و التنمية إلى تأطير علاقته مع الولايات المتحدة ليس فقط انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين، و إنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة "المحسوبة". و هو ما أثار حفيظة إدارة بوش التي كانت في حاجة إلى دعم تركي غير مشروط في سياستها الجديدة سواءا الخاصة بالحرب على الإرهاب أو في إعادة هندسة الأوضاع في الشرق الأوسط.[2]

أما بالنسبة للمتغير الثاني الخاص بالحرب على العراق، فقد كان رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق و إسقاط نظامه بمثابة صدمة غير متوقعة للولايات المتحدة. و قد ترك هذا القرار جرحا عميقا في العلاقة بين الطرفين لم يندمل حتى نهاية فترتي إدارة الرئيس بوش.[3] و دون الخوض في أسباب قرار البرلمان التركي، فإن تداعيات هذا القرار يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا، زيادة مساحة التوتر و عدم الثقة بين الطرفين الأميركي و التركي و التي كانت قد بدأت مؤشراتها مع وصول حزب العدالة و التنمية للحكم قبل شهور قليلة من غزو العراق. ثانيا، إثارة الشكوك الأميركية تجاه تركيا باعتبارها حليفا إستراتيجيا يمكن الاعتماد عليه وقت الأزمات. ثالثا، ظهور نتائج عملية لهذا التوتر تمثلت في تأجيل الولايات المتحدة إعطاء تركيا قرضا ماليا وصلت قيمته 8.5 مليار دولار، فضلا عن رفض واشنطن نشر قوات تركية في العراق للمساعدة في جهود إعادة الإعمار.[4]

و قد أدى كلا التغيرين إلى ظهور موجة من الغضب الشعبي في تركيا إزاء إدارة الرئيس بوش و سياساته في المنطقة، و امتدت ظاهرة "ضد الأمركة" كي تصل إلى أحد أهم حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط.[5]

و قد استتبع هذين المتغيرين حدوث فجوة في الإدراك و الرؤية بين كلا الطرفين، مما انعكس بالضرورة على اختلاف مصادر التهديد لكل طرف. لذا فقد اتخذت تركيا مسارا مغايرا لمسار واشنطن في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط، و إن صب لاحقا في خدمة مصالح واشنطن بشكل غير مباشر. فمن

---

[1] Igor Torbakov, "Geopolitical Pressure Compels Turkey to Re-examine International Options," **Eurasianet.org** http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav012203.shtml (accessed on 19th June 2015)

[2] Piotr Zalewski, "Turkish Foreign Policy: Telling Style from Substance", **Turkish Policy Quarterly**, 2008, p.56.

[3] Soner Cagaptay, "Where Goes the U.S.-Turkish Relationship?" **Middle East Quarterly**, Vol.11, N° 4, 2004, pp 43-44.

[4] Mel Gurtov, **Superpower on Crusade:The Bush Doctrine in US Foreign Policy**, Lynne Rienner Publishers, Boulder 2006, p.37.

[5] Yusuf Kanli, "Is there anti-Americanism in Turkey?" **Turkish Daily News**, July 13, 2005, at : http://www.hurriyetdailynews.com/d=438&n=is-there-anti-americanism-in-turkey-2005-07-13 (accessed on 25th May 2015)

حيث اختلاف مصادر التهديد، في الوقت الذي رأت فيه واشنطن أن "تنظيم القاعدة" هو المصدر الأساسي لتهديد أمنها القومي، فإن تركيا رأت أن "حزب العمال الكردستاني" هو الخطر المباشر على أمنها القومي.[1]

و في حين رأت واشنطن أن دولا مثل إيران و سوريا، و حلفاءهما مثل حزب الله و حماس تمثل تحديا للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، ما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف و معاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف، بل ضرورة التواصل معها و احترام مصالحها و قدراتها في حل قضايا المنطقة. لذا فقد أبدت حكومة "العدالة و التنمية" انفتاحا ملحوظا على إيران و سوريا و حزب الله و حماس، فضلا عن السعي للعب دور مباشر بين دمشق و تل أبيب.[2]

الرؤية الأميركية للدور التركي في الشرق الأوسط : الموازن الإقليمي

إذا كانت العلاقات الأميركية – التركية قد شهدت توترا طيلة فترتي الرئيس بوش الابن، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الأميركية من أن تستمر في النظر لتركيا كحليف إستراتيجي مهم لا يمكن التفريط فيه مهما وصلت درجة الخلافات معه. و قد زاد من ذلك، التحول الذكي الذي مارسته حكومة "العدالة و التنمية" في سياساتها الخارجية بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، و إنما باعتباره أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها به. و قد بدا واضحا أنه كلما زاد انخراط تركيا في ملفات الشرق الأوسط، كلما ازداد الطلب الأميركي عليها و ارتفعت أسهمها كحليف يجب استرضاؤه و الاعتماد عليه.

و قد أكد كثير من الباحثين على أن تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط و القوقاز و ذلك انطلاقا من عدة اعتبارات أهمها:

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور و بلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة لواشنطن مثل إسرائيل و العراق و إيران و سوريا و أرمينيا و جورجيا و أذربيجان، و دورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند و روسيا.
- الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري و ملاحي يخترق البحر الأسود و بحر القوقاز و البحر المتوسط[3].

---

[1] Füsun Türkmen, "Turkish - American Relations: A Challenging Transition," **Turkish Studies**, Vol. X, No.1, 2009, p.109.

[2] Stephen F Larrabee, "Troubled Partnership: US - Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change," **RAND Corporation**, 2010, pp. 48 - 49.

[3] Alexander Murinson, Op.cit, p. 947.

- تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط و الغاز من دول آسيا الوسطى وروبا عبر خط (باكو – تفليس – جيهان) و ذلك كبديل عن الخط الروسي المتد عبر أوكرانيا.
- النظر لتركيا باعتبارها نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة و هو ما قد يحسن الصورة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.[1]

لهذه الاعتبارات رأت واشنطن أن بإمكان تركيا أن تلعب دورا مهما في أكثر من جبهة، و قد نشطت تركيا بشكل واضح خلال السنوات الماضية كي تخلق لنفسها حيزا معتبرا في الشرق الأوسط، و وسعت من دوائر حركتها الخارجية،و قد شجعتها واشنطن على ذلك حيث رأت أن الدور الجديد لتركيا في الشرق الأوسط من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة ليس أقلها ما يلي:

- خلق توازن استراتيجي بين تركيا و إيران في الشرق الأوسط و ذلك في ظل حالة الفراغ التي خلفها سقوط نظام صدام حسين.
- محاولة الاستفادة من الدور التركي في تحسين الصورة الأميركية في الشرق الأوسط بعد غزو العراق.
- الاستفادة من الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق من خلال استخدام الفزاعة الكردية مع أنقرة.
- الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط تركيا بكل من سوريا و إسرائيل من أجل تحقيق اختراق في العلاقة بين الطرفين عبر توفير "قناة خلفية" لإدارة المفاوضات بين الطرفين.
- الاستفادة من احتمالات قيام تركيا للعب دور الوسيط بين إيران و المجتمع الدولي و ربما الولايات المتحدة لاحقا.[2]

و فيما يخص سياساتها الشرق أوسطية يمكن القول بأن تركيا انطلقت من عدة أسس أهمها مايلي:

- محاولـة التصالح مع الإرث الإسلامي و العثماني في الداخل و الخـارج، دون أن يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخـــــارجي، و إنما محاولة تصحيح الصورة العربيـــة عن تركيا كقـــوة غربيـــة مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي و الإستراتيجي.[3]

---

[1] Français Jean Marcou, "Turkey's Foreign Policy: Shifting Back to the West after a Drift to the East?" **SAM Vision**, No.8, 2013, 2013, pp. 3-4.

[2] Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, **Turkey's New Geopolitics: From the Balkan's to Western China**, Boulder: Westview Press, 1993, 54-55.

[3] سمير العيطة و آخرون، **مرجع سابق**، ص 473.

- محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات و السياسات الغربية في المنطقة، و الاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيدا عن العباءة الغربية.
- الدخول بقوة على خط الصراعـــــات في المنطقة، ليس من أجل تفجيرها و إنما لمحاولة تهدئتها و القيام بدور الوسيط "المبرد" للخلافات في الشرق الوسط.
- تجنب الدخول في الاصطفافات و المحاور الإقليمية مع الانفتاح على كافة اللاعبين بما يعظم الصورة التركية كوسيط محايد.
- تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.[1]

و قد تمت ترجمة هذه الأسس من خلال إدارة أنقرة للعديد من الملفات الشائكة في المنطقة أهمها:

1. **<u>الملف العراقي:</u>** على الرغم من الضرر الذي تسبب فيه قرار البرلمان التركي على العلاقات بين واشنطن و أنقرة، إلا أن الأولى اكتشفت لاحقا أنه من الصعب أن تعيد هندسة الأوضاع في العراق دون الحاجة لدور تركي مؤثر. في حين تحركت أنقرة باتجاه العراق ليس فقط استجابة للرغبة الأميركية، بقدر ما كان استجابة للحفاظ على مصالحها القومية و التي تتمثل أولا في محاولة علاج تداعيات سقوط نظام صدام حسين، و مخاوفها من تأثير الفوضى في العراق على أمنها القومي.[2] أما ثانيا، محاولة لجم الطموحات الكردية الخاصة بالانفصال بإقليم كردستان تمهيدا لإعلان دولتهم المستقلة. ثالثا الحيلولة دون انفجار الأوضاع في مدينة كركوك التي تمثل إحدى "الرئات" الاقتصادية لتركيا بسبب ثروتها النفطية. بيد أن ذلك لا يتنافى مع وجود مصلحة أميركية خالصة في حضور تركيا بكثافة في الملف العراقي ليس فقط للحيلولة دون اسئثار إيران به، و إنما أيضا بهدف توفير الدعم اللوجستي و العسكري اللازم لانسحاب القوات الأميركية من العراق.[3]

و قد كانت تركيا طيلة السنوات الماضية بمثابة "محطة" رئيسية في مساعدة القوات الأميركية الموجودة في العراق فنيا و لوجستيا و ذلك من خلال استخدام قاعدة "إنجرليك" العسكرية جنوب شرق تركيا.[4] و قد كانت جهود تركيا الدبلوماسية محط تقدير من كافة المسؤولين العراقيين.

كذلك كانت الهجمات التي قام بها "حزب العمال الكردستاني" في العمق التركي أحد العوامل الدافعة نحو توثيق التعاون الأميركي التركي على كافة المستويات. و قد سعت الولايات المتحدة إلى تهدئة العلاقة بين تركيا و أكراد

---

[1] Idris Bal, **Turkey's Relations with the West and the Turkic Republics: The Rise and Fall of the Turkish Model**, Aldershot, England: Ashgate, 2000, p. 232.

[2] Bülent Aras, "Iraqi Partition and Turkey's War on Terror: A Wider Perspective," **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 9, N° 3, 59, 2007, p. 60

[3] Ibid, pp. 62-63.

[4] جليل عمر علي، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق 1991-2006** ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2011، ص 56 .

العراق من خلال تشجيع العراقيين على التنسيق مع الأتراك حول كيفية التعاطي مع مسألة حزب العمال الكردستاني و قد أسفر هذا التنسيق عن تأييد عراقي و كردي لاقتراب التركي في التعاطي مع الحزب. و قد كانت أنقرة بالذكاء الذي مكنها من إقامة علاقات اقتصادية و تجارية مع حكومة إقليم كردستان و التي جعلت تركيا المستثمر الرئيسي بما يعادل نحو 80% من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم. و قد شجعت واشنطن، التي تتمتع بعلاقات جيدة مع قيادات كردستان، منحى تركيا للبحث عن حل توافقي لأزمة كركوك.[1]

و قد سعت تركيا إلى تدعيم علاقتها بكافة الفصائل السياسية في العراق و ذلك في إطار إستراتيجيتها لحفظ الاستقرار هناك. فعلى سبيل المثال قام الرئيس العراقي الجديد، جلال الدين طالباني بزيارة رسمية لأنقرة في مارس 2008 و ذلك بدعوة من نظيره التركي "عبد الله غول" الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد و أنقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفين. كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق هو (مراد أوزليك) من أجل مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق.[2]

و في جويلية 2008 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة تاريخية لبغداد هي الأولى من نوعها لمسؤول تركي منذ 18 عاما . و قد نجح أردوغان خلال الزيارة في الحصول على موافقة حكومة نوري المالكي على التصدي لحزب العمال الكردستاني. كما وقع الطرفان اتفاقية لإنشاء "مجلس التعاون الاستراتيجي" الذي يتولي مناقشة القضايا الاستراتيجية بين البلدين من خلال اجتماعين سنويين لرئيسي وزراء البلدين. و قد عززت تركيا علاقاتها التجارية مع بغداد كي تصل إلى نحو 8 مليار دولار خلال عام 2008 و مخطط لها أن تصل 20 مليار بحلول عام 2010.[3]

2. **<u>الملف الإيراني:</u>** تاريخيا مثلث إيران أحد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا، سواء كمنافس إستراتيجي في المنطقة، أو كمصدر لعدم الاستقرار و بعيدا عن التنافس المذهبي و الطائفي التاريخي بين الطرفين باعتبار أن إيران "امتداد للإمبراطورية الصفوية الشيعية في المنطقة" في مواجهة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية "السنية"، فقد تأثرت العلاقة بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة على مدار الأعوام الثمانية الماضية.[4]

و في الوقت الذي كانت فيه إيران تحصد ثمار أخطاء السياسة الأميركية في المنطقة و تمد نفوذها فوق "مربعات رقعة الشطرنج" العربية، كانت تركيا تسعى بكل قوة لإيجاد موطئ قدم لنفسها من خلال حيادها السياسي من جهة، و

---

[1] Philip Robins, **Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy since the Cold War**, London, Hurst, 2003, p. 57.

[2] Stephen *Larrabee*, "Turkey's New Geopolitics", **Survival**, Vol. 52, No. 2, 2010, pp. 163-164.

[3] Henri Barkey, " Turkey's New Engagement in Iraq", **Special Report No. 237**, Washington DC : United States Institute of Peace, May 2010, pp. 3-4.

[4] Banu Eligur, "Are Former Enemies Becoming Allies? Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi War," **Middle East Brief Series**, August 2006, No. 6, p. 12.

قوتها الناعمة من جهة أخرى. بعبارة أخرى إذا كانت إيران قد استغلت حالة الفراغ التي خلفها سقوط النظام العراقي السابق و انهيار معادلة التوازن في المنطقة لمصلحتها، فإن أنقرة قد حاولت استغلال العداء الرسمي العربي المتزايد لطهران كي تمد نفوذها في فنائها الخلفي دون استثارة النعرات العربية كقوة تسعى للهيمنة على غرار إيران.

و كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تشجع تركيا على القيام بمثل هذا الدور ليس فقط لإحداث قدر من التوازن مع الثقل الإيراني في المنطقة، و إنما أيضا كمحاولة لقيام أنقرة بدور "المبرد" لعلاقة طهران بالمجتمع الدولي. و قد التقطت أنقرة هذه الرغبة و بدأت في تنشيط سياساتها الخارجية تجاه طهران، و قد ساعد ذلك على أمرين أولهما أن ثمة أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في "الهاجس الكردي" و مخاطر حدوث تفتيت للعراق قد ينجم عنه دولة كردية من جهة، بالإضافة إلى المخاوف من زيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني و تهديد للأوضاع داخل كلا البلدين من جهة أخرى، و هو ما أدى إلى تعاون أمني و إستراتيجي كبير بين الطرفين طيلة السنوات القليلة الماضية. ثانيهما، رغبة طهران في إيجاد نافذة "محايدة" تطل بها على المجتمع الدولي دون أن تفقد هيبتها أو تغير موقفها، و هو ما قد توفره لها علاقات جيدة مع أنقرة.[1]

و في عام 2004 وقعت أنقرة و طهران اتفاق تعاون أمنيا صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية.[2] و نظرا إلى عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، فمن الواضح أن إيران كانت تسعى إلى استدراجها بعيدا عن توجهها التقليدي ناحية الغرب. و قد اتخذت طهران من مخاوف تركيا بشأن المسألة الكردية حجة مفيدة قد تضمن لها عدم انضمام تركيا إلى أي حظر اقتصادي ضدها أو إلى أي تحالف مع الغرب في حال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة الأميركية و إيران[3]. و استنادا إلى التقارير الإخبارية التركية و الإيرانية، اقترح كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني السابق، علي لاريجاني، انضمام تركيا إلى إيران و سوريا في تأسيس برنامج تعاون أمني ثلاثي ضد الانفصاليين الأكراد.

كما مثلت الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لأنقرة في أوت 2008 محطة مهمة في علاقات البلدين. فهي أول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضو في حلف الأطلسي، كما أنها زيارة لدولة تتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، "الشيطان الأكبر" بالنسبة لإيران. و على الرغم من عدم قدرة أنقرة على إقناع طهران بالاستجابة لمطالب المجتمع الدولي المتعلقة و قبول سلة الحوافز

---

[1] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 321.

[2] محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية التركية الدوافع و المنافع،" **مختارات إيرانية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 51 ، أكتوبر 2004.

[3] Stephen Larrabee, "Turkey Rediscovers the Middle East," **Foreign affairs**, July/August 2007 Issue, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2007-07-01/turkey-rediscovers-middle-east (accessed on 23rd July 2015)

التي عرضتها عليها مجموعة الستة (أعضاء مجلس الأمن + ألمانيا) إلا أنها كانت فرصة جيدة لأنقرة لجس نبض طهران بشأن التعاون في ملفات و قضايا أخرى في المنطقة. و قد كان البعد الاقتصادي هو الأكثر حضورا في ملف العلاقات الإيرانية – التركية طيلة المرحلة الماضية.[1] فعلى سبيل المثال وصل التبادل التجاري بين الطرفين إلى نحو 7 مليار دولار عام 2007،و من المتوقع أن يصل إلى 20 مليار دولار خلال الأعوام الأربعة المقبلة.

و في مجال الطاقة فإن تركيا تعتمد بشكل كلي على النفط الإيراني، في حين تسعى لاستبدال اعتمادها على الغاز الروسي بنظيره الإيراني. لذا فقد وقع الطرفان في يوليو 2007 على مذكرة تفاهم من أجل تطوير حقول الغاز في جنوب إيران و مد خط أنابيب من مدينة "تبريز" الإيرانية و حتى مدينة "إيرزورم" التركية. بالإضافة إلى إنجاز مشروع خط أنابيب "نابوكو" الذي يمتد من تركمانستان مرورا بأزربيجان و جورجيا و تركيا حتى بلجيكا في أوروبا و ذلك من أجل تقليل اعتماد الغرب على الغاز الروسي، و من المفترض أن ينتهي العمل على هذا الخط أواخر عام 2013.[2]

و على الرغم من وجود بعض المخاوف لدى الولايات المتحدة نتيجة لتوثيق العلاقات التجارية بين أنقرة و طهران، و التي تتعارض مع مبدأ العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن على إيران، فإن واشنطن رأت فيها دعما لموقف أنقرة في مواجهة طهران.

و إذا كانت ثمة مخاوف تركية من الطموح النووي الإيراني، و ما قد يؤدي إليه من خلل في التوازن الإقليمي ليس قطعا في مصلحتها، فإن أنقرة لم تكن مع أطروحات تغيير النظام الإيراني التي انطلقت منها القوى الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة. كما كانت تركيا باستمرار ضد فكرة استخدام الخيار العسكري لمعالجة أزمة الملف النوي الإيراني، و قد عبرت عن مخاوفها صراحة للولايات المتحدة من تكرار السيناريو العراقي في إيران ما قد يخلل بالوضع الإقليمي تماما. في حين ادركت واشنطن أن استخدام الخيار العسكري ضد إيران قد يقود الى قطيعة في علاقتها الإستراتيجية بأنقرة التي لا تزال متأثرة بما حدث قبل غزو العراق.

3. **<u>ملف العلاقة بين سوريا و إسرائيل:</u>** شهدت العرقات التركية –السورية نقلة نوعية خلال السنوات الثماني الماضية، و ذلك بعد عقود من الصراع و التوتر حول قضايا المياه و الحدود. و قد كانت الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في يناير 2004 (و هي الأولى لرئيس سوري منذ عام 1946)، بمثابة محطة تاريخية في العلاقات بين

[1] Stephen Larrabee, Alireza Nader, "**Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East**," USA: Rand Corporation, 2013, p. 37.

[2] سمير العيطة و آخرون، مرجع سابق، ص 537.

دمشـــق و أنقرة.[1] و قد تم خلال الزيارة توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين.و منذ ذلك الوقت زادت العلاقات التجارية و الاقتصادية بين البلدين بشكل غير مسبوق، حيث وصلت إلى نحو 1.7 مليار دولار عام 2007 و 2 مليار دولار عام 2008، كما أن هناك مشروعا لإنشاء خط أنابيب للنفط بين البلدين، فضلا عن ارتفاع حجم الاستثمارات التركية في سوريا إلى مستويات قياسية.[2]

بالإضافة إلى العلاقات التجارية و الاقتصادية، فقد رات سوريا في أنقرة كسرا لطوق العزلة التي سعت إدارة الرئيس بوش لفرضه عليها، و قد استغلت دمشق مخاوف أنقرة من اهتزاز الأوضاع في العراق، فضلا عن تصاعد الهاجس الكردي لدى الأتراك، و هو ما أدى إلى تقارب المسافة بين الطرفين.[3] و قد أشار البعض إلى أن تقارب أنقرة من دمشق لم يكن ليحدث لولا وجود ضوء أخضر أميركي بذلك.

أما بالنسبة للعلاقة بين تركيا و إسرائيل فقد وصلت إلى مستوى قوي خلال مرحلة ما قبل وصول حزب "العدالة و التنمية" للحكم في إسرائيل، و رغم ذلك فلم تسع حكومة اردوغان إلى تغيير أسس هذه العلاقة بالرغم من حدوث بعض التوترات من حين لآخر. و تدرك أنقـــرة أن علاقاتها بإسرائيل و إن سببت لها بعض الحرج فيما يخص رغبتها في الانفتاح على الدول العربية و الإسلامية، إلا أنها قد حولت هذه العلاقة من خصم إلى رصيد لها في علاقتها بالمحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في لعب دور الوسيط بين العرب و إسرائيل.[4]

و قد نجحت أنقرة بشكل كبير في مسعاها حين تم الإفصاح عن رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين دمشق و تل أبيب على مدار عامين، و لم يكشف عنها إلا منتصف عام 2008. فقد استغل حزب "العدالة و التنمية" خلفيته الإسلامية، و نزعته الاعتدالية في بناء جسر من الثقة بين الطرفين الإسرائيلي و السوري في قدرته على إدارة مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين قد تفضي إلى أخرى مباشرة في مرحلة متقدمة.[5]

في البداية لم يلق الدور التركي بالوساطة بين إسرائيل و سوريا ترحيبا أو تشجيعا من الإدارة الأميركية التي كانت تسعى بكل جهد لعزل سوريا و إقصائها عقابا لها على دورها في لبنان. بيد أنه قد تبين لاحقا أن الولايات المتحدة كانت

---

[1] Bülent Aras, "Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power," **SETA Policy Brief**, Ankara: SETA, May 2008, No. 15, p.1.

[2] Sami Moubayed, "Turkish-Syrian Relations: The Erdoğan Legacy," **Seta policy brief**, Ankara: SETA, October 2008, No. 25, p. 8.

[3] داود أوغلو، مرجع سابق، ص 439.

[4] Ayturk, Ilker, "The Coming of an Ice Age? Turkish-Israeli Relations Since 2002," **Turkish Studies**, Vol. 12, No. 4, December 2011, pp. 679–681.

[5] Alain Gresh, "Turkish-Israeli-Syrian relations and their impact on the Middle East", **Middle East Journal**, Washington DC: Middle east institute, Vol.52, N° 2, Spring 1998, pp. 188-203.

تعول على قدرة تركيا على تحقيق اختراق في العلاقة بين دمشق و تل أبيب دون أن يؤدي ذلك إلى تعظيم حضور سوريا في المشهد الإقليمي على غرار ما عليه الحال مع إيران.

و قد بدأت أطروحات أميركية كثيرة تروج لفكرة "فك الارتباط" بين طهران و دمشق و قدرة تركيا على القيام بمثل هذا الدور، و ذلك إما من خلال بناء شراكة استراتيجية بين أنقرة و دمشق، إن لم تكن بديلا لتلك الموجودة بين الأخيرة و طهران فعلى الأقل موازية لها، أو من خلال تحقيق اختراق في جدار العلاقة بين تل أبيب و دمشق، و ما قد يترتب عليه ذلك من وقف الدعم السوري لحركتي حزب الله و حماس من جهة، و الخروج من تحت العباءة الإيرانية من جهة أخرى.[1]

4. **<u>الحضور التركي في المجال العربي:</u>** لم تتوقف تركيا عند مجرد بناء علاقة جوار هامشية مع جيرانها العرب، و لكنها سعت لتعميق هذه العلاقات تارة من خلال إظهار تأييد واضح للقضايا و الحقوق العربية، و تارة أخرى من خلال رفض السياسات الأميركية و الإسرائيلية تجاه الملفات العربية، و تارة أخرى من خلال توثيق علاقاتها الاقتصادية و التجارية مع جيرانها العرب.

و منذ وصول أردوغان للسلطة في تركيا عمد إلى اتباع سياسة أكثر براغماتية في النظر للقضايا العربية و هو ما أثر سلبيا على علاقته بإسرائيل. فعلى سبيل المثال كانت تركيا من أولى الدول التي استقبلت المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل عقب فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006.كما وجهت تركيا انتقادات شديدة لإسرائيل إبان حربها العدوانية على جنوب لبنان صيف 2006.[2]

بيد أن أنقرة حاولت بعد ذلك اتباع سياسة متوازنة في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي فقامت بالمشاركة في قوات حفظ السلام الموجودة في جنوب لبنان (اليونيفيل) وفق قرار مجلس الأمن رقم 1701، كما قام أردوغان بدعوة كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس و نظيره الإسرائيلي شمعون بيريز لزيارة تركيا أوائل 2007. و قد أشاد كلاهما بدور تركيا الإيجابي في تحقيق السلام في الشرق الأوسط.[3]

بوجه عام، نظرت واشنطن إلى الدبلوماسية التركية النشطة في المنطقة باعتبارها رصيدا مهما لها في علاج العديد من الملفات العالقة في هذه المساحة

---

[1] Alpher, Yossi, "Israel's Troubled Relationship with Turkey and Iran: the 'Periphery' Dimension," **Norwegian Peacebuilding Centre Noref Report**, *Oslo: Norwegian* Institute for International Affairs (NUPI), December 2010, pp. 1–5.

[2] سمير العبطة و آخرون، مرجع سابق، ص 708.

[3] Ufuk Ulutaş, "Turkey-Israel: A Fluctuating Alliance", **SETA Policy Brief**, Ankara: SETA, No. 42, 2010, p.6.

الجغرافية من العالم، و خلال الشهور الأخيرة لإدارة الرئيس بوش تعددت الدعوات إلى ضرورة الاستفادة من الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط من أجل تحسين الوضع الأميركي في المنطقة، و هو ما تفطنت إليه جيدا الإدارة الأميركية الجديدة بزعامة باراك أوباما التي تضع توثيق العلاقات مع تركيا على أولوية أجندتها الخارجية.[1]

السياسات الإقليمية الإيرانية في الإستراتيجية الأمريكية

ظلت العلاقات الإيرانية الأمريكية وعلى مدى سنوات طويلة تمثل علامات إستفهام شديدة الأهمية خاصة فيما يتعلق بالتناقضات التي تمثل علامة بارزة في هذه العلاقات .ولعل أقرب تلك التناقضات إلى الذهن الموقف الإيراني المؤيد والمساند للتوجهات الأمريكية في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 والذي وصل إلى حد التعاون المباشر في غزو أفغانستان[2] والذي وصفه أحد السياسيين الإيرانيين البارزين بأن إيران " قاتلت كتفا إلى كتف " مع أمريكا في أفغنستان، ثم ما أظهرته إيران من تأييد ومساندة وصلت إلى حد التسهيلات للقوات الأمريكية في غزوها للعراق مارس 2003 وهو دور لا تنكره إيران ولا الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بدأت العلاقات في التوتر خاصة مع الكشف عن مشروع إيراني سري للتطوير النووي ثم الكشف عنه في عام 2004 ومع ما صاحب ذلك من تزايد التدخل والنفوذ الإيراني في العراق وبدءًا من ذلك التاريخ التصعيد في العلاقات بشكل حاد من كلا الطرفين مع بروز ظاهره جديدة وهي محاولة إستقلال وتوظيف القضايا الإقليمية في العراق وفلسطين ولبنان في هذا الصراع من كلا الطرفين. و لكن ومع كل ذلك بقيت هناك قنوات إتصال مفتوحة ما بين الطرفين على مستويات مختلفة و ما هي قضايا الرئيسية العالقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

إن أسباب تصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني واضحة، فإيران هي حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وآسيا ولا يخفى ضعفها العسكري ما تملكه من نفوذ ثقافي وسياسي واقتصادي قوى للغاية .ولعل الولايات المتحدة تملك اليد العليا في القدرة على استخدام القوة" الصلبة"، لكن رغم كل ما تملكه من قدرة على كسب المعارك العسكرية، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة أظهرت عدم قدرة على التخطيط وإدارة السلام في المرحلة اللاحقة، أما إيران فإنها تقليديا تجيد استخدام القوة" الناعمة " أي القدرة على استخدام السياسة والثقافة للسعي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية. حيث تتفوق إيران على الغرب بما تملكه من معرفة بالمنطقة، وإجادة للغاتها وثقافتها، وبما تملكه من علاقات تاريخية قوية ومهارات إدارية، و

---

[1] Soner Cagaptay,"Is the U.S.-Turkey Relationship Crumbling?, " **Policy Analysis**, at : http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/is-the-u.s.-turkey-relationship-crumbling (accesses February 5, 2015)

[2] ماكسيم لوفابر، **السياسة الخارجية الامريكية**، تر: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر و الطباعة، ط1، 2006، ص 161.

بينما سعت الولايات المتحدة، تاريخيا وحاليا على حد سواء، إلى تغيير وإصلاح الشرق الأوسط، فإن إيران تميل إلى التعامل مع الأمر الواقع[1].

و قد وفر الموقع المتميز لإيران فرصا كبيرة لكنه جعلها أيضا عرضة للخطر في منطقة غير معروفة باللاستقرار . وطالما اضطرت إيران، في ظل ارتباطها بحدود برية مع سبع دول مجاورة إضافة إلى ارتباطها بحدود بحرية مع ست دولة أخرى في الخليج، إلي التعامل مع عواقب هذا الوضع الجغرافي، بما في ذلك تدفقات اللاجئين من مناطق النزاعات المجاورة . ومنذ عام 2001 ، والحملتان العسكريتان بقيادة الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، توفر سبب قوى لدى إيران للقلق من عدم الاستقرار السياسي في منطقة الجوار .لكن انشغال الغرب في معظم الأحيان بنوايا السياسة الخارجية الإيرانية جعله يفشل في إدراك متطلبات إيران الأمنية الخاصة، فصعود طالبان في أفغانستان من جهة الشرق واستمرار عمليات التمرد في العراق من جهة الغرب يعنى أن هناك أعمال عنف وعدم استقرار متواصلين على الحدود الإيرانية[2]. وما آلم الحكومة الإيرانية بشكل خاص هو أن دورها في استقبال وفيما بعد 2002 لم يحظ - إعادة أعدادا كبيرة من اللاجئين الأفغان إلى وطنهم عام 2001 بتقدير ولا مكافأة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها .ويؤكد القادة الإيرانيون كذلك على أن الصلات القوية التي تربطهم بالقيادة الدينية الشيعية وأحزاب الأغلبية الحاكمة الشيعية في العراق كان لها تأثير إيجابي وباعث على الاعتدال في الوضع السياسي العراقي وليس مصدر رئيسي لعدم الاستقرار كما تزعم الحكومات والمعلقين في الغرب[3].

وتشعر إيران بأنها محاطة بأزمات تفجرها وتفاقمها التدخلات العسكرية الغربية، فالولايات المتحدة لا تنشر فقط قوات في أفغانستان والعراق، لكنها أيضا تملك حرية استخدام قواعد في تركيا وآسيا الوسطي والخليج العربي .ومن ناحية الشمال الغربي لإيران، هناك أيضا حالة من عدم الاستقرار في منطقة القوقاز، ومن شأن إضعاف الحكومة المركزية أو تغيير النظام في باكستان أن يفرض تهديدا على إيران.[4] ورغم أن إيران دائما ما توصف بأنها تحرك وتوجج العنف في الشرق الأوسط الكبير، من خلالها دعمها العسكري والمالي لحزب الله وحماس في صراعهما ضد إسرائيل، فإن النظام الإيراني يحرص على عدم إثارة فوضى عامة في المنطقة لأنه في الأساس نظام محافظ ويسعى للحفاظ على الوضع القائم.

ونستعرض من خلال ما يأتي أبرز مراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه سياسة إيران الإقليمية والجماعات المرتبطة بها في المنطقة منذ عام 2002

---

[1] صباح الموسوي و آخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**، عمان: دار عمار للنشر و التوزيع، ط2، 2014، ص 12.

[2] المرجع نفسه، ص ص 30-33.

[3] Abas Abdie, "An Analysis of the Situation of Afghan Refugees in Iran," at: www.ayande.ir/.../An%20Analysis%20of%20the%20 (accessed on 8th August 2015)

[4] Kayhan Barzegar, "Iran's foreign Policy towards Iraq and Syria," **Turkish Polish Quarterly**, fall 2007, p. 6.

ثم علاقة الإدارة الأمريكية مع إيران ابتداء من مرحلة الاجتماعات السرية، مروراً بالتفاوض العلني، وانتهاء بالتعاون السياسي والعسكري القائم على تحديد المخاطر المشتركة على دول الإقليم.

تطور العلاقة بين الإدارة الأمريكية والمنظمات الشيعية المرتبطة بإيران

مثّل مؤتمر لندن الذي نظمه زلماي خليل زاد في ديسمبر 2002 نقطة فارقة في التعاون الأمني والسياسي بين الإدارة الأمريكية والمعارضة العراقية المرتبطة بإيران متمثلة في: "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية"، و"حزب الدعوة"؛ ففي أعقاب ذلك المؤتمر عقد أقطاب المعارضة العراقية لقاءات عدة مع مسؤولين بالخارجية الأمريكية في شيكاغو، ومنذ ذلك الحين بدأت تترسخ العلاقة بين الزعامات الشيعة المرتبطة بإيران وأجهزة الاستخبارات الغربية في المراحل التمهيدية للإطاحة بنظام صدام حسين ومن ثم تمكينهم من تولي مؤسسات الحكم في العراق .و شكل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 نقطة تحول في المنطقة العربية، حيث تم اعتماد نظام سياسي يقوم على تقسيم الحكم بين الأكراد والشيعة والسنة، وأصبح الانقسام العرقي والطائفي في المحافظات العراقية أمراً لا يمكن تجاهله على أرض الواقع[1]. ومنذ ذلك الحين ارتبط المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط بترجيح كفة المنظمات الشيعية المرتبطة بإيران، والدعوة إلى زيادة تمثيلها في أنظمة الإدارة والحكم، وذلك بعد أن قام الجيش الأمريكي و قوات التحالف بالدور الأكبر في تدمير القدرات العسكرية العراقية والتي كانت تمثل آلة الردع في وجه إيران ومشروعها التوسعي[2].

وفي المرحلة الممتدة ما بين عامي 2003 و2007 تبنت الإدارة الأمريكية سياسة "دعم الديمقراطية" في الشرق الأوسط باعتبارها أحد أهم ركائز أمنها القومي، وبادرت إلى تنفيذ دورات تدريبية ومحاضرات تثقيفية وجلسات حوارية تستهدف المعارضة الشيعية المرتبطة بإيران في دول الخليج العربية[3].

و بعد خمس سنوات من النشاط المكثف لبرامج دعم الديمقراطية، لاحظ الباحث الأمريكي ماكسميلان أن الأحزاب السنية التي تعاملت بحذر وريبة مع هذه البرامج قد ضعف دورها، بينما انتعش نشاط المنظمات الشيعية التي تجاوبت مع برامج دعم الديمقراطية وكانت المستفيد الأكبر منها، حيث نظمت زيارات رسمية لزعماء الجماعات مع مسؤولين أمريكيين وأعضاء في الكونغرس، وتم ربطهم بالصحافة الغربية والمنظمات الحقوقية الرسمية والأهلية.[4] وبحلول عام

---

[1] Paul Bremer & Malcolm McConnell, **My Year in Iraq, the Struggle to Build a Future of Hope**, New York: Simon & Schuster, 2006, pp. 392-395.

[2] خليل العالي، "الدور الإيراني في العراق تحركات غامضة في بيئة مضطربة،" **كراسات إستراتيجية**، العدد 158، المجلد 15 ، جامعة بغداد، 2005، ص 5.

[3] *Michele Dunne, "*I*ntegrating Democracy Promotion into* U.S. *Middle East Policy*," ***Carnegie Papers****, No. 50, October 2004, p.3.*

[4] **Terhalle** Maximilian, "Are The Shia Rising," **Middle East Policy**, Middle East Policy**, Vol. Xiv, No. 2,** June **2007**, p. 70.

2007 تحدثت مجلة "ميدل إيست بوليسي" عن انتشار مشاعر القلق في البلدان العربية من تنامي الجماعات المتطرفة المتعاطفة مع إيران، وتردد الحديث عن خطورة المد الإيراني على لسان قادة كل من: الأردن، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تأخذ هذه التحذيرات على محمل الجد، بل ادعت أن حكام الخليج "السنة" يبالغون في الحديث عن الخطر الإيراني دون وجود أي دليل على وجود خلايا إيرانية نشطة في بلادهم منذ منتصف التسعينيات.[1]

وفي الفترة التي كانت تواجه دول الخليج العربي تصعيداً من قبل إيران والمنظمات الشيعية المحلية، كانت العلاقات الأمريكية-الإيرانية تشهد تحسناً ملحوظاً؛ ففي الأشهر الأخيرة من رئاسته رفع جورج بوش مستوى العلاقة مع إيران عن طريق إجراء حوارات غير مباشرة، عبّر أحمدي نجاد عن ترحيبه بالحوار مع الإدارة الأمريكية في شهر جوان 2008[2] .

وما لبثت صحيفة سويسرية أن كشفت عن تفاصيل اجتماعات سرية كان يقوم بها ممثلون عن حكومتي واشنطن وطهران في العاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة 2003-2009، وذلك بهدف: "مد جسور غير رسمية للحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، ضمن مبادرة يطلق عليها "تراك2" والتي تستلهم فكرها من اتفاقيات أوسلو[3]."

وأشارت الصحيفة إلى أن الجلسة الأخيرة من هذه المبادرة قد تم عقدها في الفترة الممتدة ما بين 6 و8 مارس 2009، وذلك في سرية تامة بسبب طابعها غير المعلن، وشارك فيها عضو من الحكومة الإيرانية ودبلوماسيون مرموقون، وجاء خبر التسريب هذا ليؤكد انتقال العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون في ظل إدارة باراك أوباما الجديدة.

أ. الفترة الأولى لإدارة أوباما وسياسة التقارب مع إيران (2009-2012):

أخذت وتيرة التقارب بين واشنطن وطهران تتطور بسرعة أكبر في ظل إدارة باراك أوباما وذلك نتيجة لتبني الحزب الديمقراطي إستراتيجية جديدة تجاه إيران، حيث صرح روبيرت غيتس وزير الدفاع الأمريكي السابق في شهر ماي 2009 بأنه يمكن التفاوض المباشر مع إيران بهدف تحسين الأوضاع الأمنية في المنطقة، وأدى ذلك التصريح إلى استياء واسع في العالم العربي حيث شعرت الدول العربية بامتعاض شديد من استبعادها عن تلك المبادرة[4].

وما لبثت مراكز الفكر الأمريكي Think Thanks أن التقطت توجهات الإدارة الجديدة فأخذت تنتج مادة مكثفة حول مميزات التقارب مع إيران مستعينة

---

[1] Ibid, p. 71.

[2] Robert Blackwill, "The Three R's: Rivalry, Russia, 'Ran," **The National Interest**, No. 93, January-February 2008, p. 69.

[3] Robin Wright, "U.S. In Useful Talks with Iran," **Los Angeles Times**, May 13, 2003.

[4] نيكولاس مارتن لالند، "واشنطن - طهران استراتيجية اليد الممدودة للرئيس أوباما،" تر: عبد الحميد العيد موساوي، **مجلة تكريت للعلوم القانونية و السياسية** ، تكريت: جامعة تكريت ، العدد1 ، السنة 1، ص 438.

باللوبي الإيراني النشط في واشنطن، ومن أبرز أقطابه ولي نصر*، الذي نشر دراسات عدة أشار فيها إلى أن الولايات المتحدة هي التي تقف خلف سياسة تمكين الشيعة في العالم العربي، إذ كان لها الفضل في تأسيس: "أول كيان عربي شيعي في العراق"،[1] وقد فرض ذلك عليها وضع سياسة جديدة للتعامل مع الشيعة في المنطقة الممتدة ما بين لبنان وباكستان، و رأى نصر أن مصالح الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتمكين الشيعة في هذه المنطقة، فالشيعة لم يشكلوا أي خطر إستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية، بل الجماعات السنية كالقاعدة وطالبان والفكر الوهابي يمثلون الخطر الحقيقي على المصالح الأمريكية، مما يحتم على الإدارة الأمريكية أن تعمل على تمكين الشيعة وحمايتهم، خاصة وأن السيستاني يعتبر من أكبر الداعمين للمشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق التي أصبحت أول دولة عربية يعين فيها رئيس وزراء شيعي بصفة رسمية، مؤكداً على أهمية دور المنظمات الشيعية في تحجيم خطر التطرف السني الذي: "ينبع من السعودية والفكر الوهابي"،[2] ونبه نصر إلى أن الدول التي تخضع للحكم الشيعي تتمتع بقدر أعلى من التعددية والتداول السلمي للسلطة.

وفي الفترة نفسها نشرت مجلة الطاقة دراسة رديفة للباحث الإستراتيجي جيمس لي بعنوان: "الإسلام الشيعي والنفط كعامل جيوسياسي"، توقع فيها زيادة التأثير الشيعي على الشؤون السياسية والاقتصادية في الخليج العربي، خاصة وأن إيران "الشيعية" هي الدولة الأكبر في المنطقة وتمارس نفوذاً على الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي، مؤكداً على ضرورة التعامل مع التشيع كمكون أساسي في المنطقة العربية[3]، ووافقه في هذه التوصيات الباحث ابو القاسم بينات الذي نشر دراسة في مجلة "فورين بوليسي" دعا فيها إلى إعادة النظر في سياسة واشنطن تجاه طهران، إذ إن مصلحتها القومية تقتضي التعاون مع إيران لترتيب الأوضاع الأمنية في الخليج العربي وذلك بالاستناد إلى علاقة التعاون التي قامت بين الطرفين منذ القضاء على حكم طالبان عام 2001، وعلى حكم صدام حسين في العراق عام 2003، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة وإيران لا تزالان قادرتين على تنسيق مواقفهما الخارجية واعتراف كل منهما بمصالح الآخر في العراق وأفغانستان، ويمكن تعزيز علاقة التعاون هذه للتوصل إلى إستراتيجية أمنية مناسبة للطرفين في الخليج العربي من خلال "الدبلوماسية الهادئة[4]." كما

---

* باحث أمريكي من أصل إيراني، يحمل درجة الأستاذية في السياسة الدولية، وهو عضو بمجلس العلاقات الدولية الأمريكي ومجلس الشؤون الأمريكية الإيرانية، كما يتمتع بصلة وثيقة مع أقطاب الإدارة الأمريكية وعدد من أعضاء الكونغرس، وقد اهتم مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي بنشر أبحاثه حول التعاون مع طهران والدور المرتقب لشيعة الخليج العربي.

[1] Vali Nasr, "Regional Implications of the Shia Revival in Iraq", **the Washington Quarterly**, summer 2004, pp. 22-24.

[2] Vali Nasr, "When the Shiites Rise", **Foreign Affairs**, July/August 2006, at : https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2006-07-01/when-shiites-rise (accessed on 25th August 2015)

[3] James Leigh, "Shia Islam and Oil Geopolitics", **Energy Bulletin**, 23rd December 2008, at: http://www2.energybulletin.net/node/47558 (accessed 11th April 2015)

[4] Abolghasem Bayyenat "U.S. Policy Towards Bahrain and the Iran Factor", **Foreign Policy Journal**, 8th June 2011, at : http://www.foreignpolicyjournal.com/2011/06/08/u-s-policy-towards-bahrain-and-the-iran-factor/ (accessed on 14th May 2015)

نشرت مؤسسة "Rand" دراسة معنونة "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، دعت فيها إلى الاعتراف بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني، وحثت الإدارة الأمريكية على تبني سياسة جديدة تتلخص في: "تقديم حوافز لطهران لإقناعها بعدم إنتاج سلاح نووي، وذلك من خلال التقليل من التهديد العسكري وتخفيف قبضة العقوبات الاقتصادية على طهران[1]."

و مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية عام 2011؛ تكشفت ملامح التعاون الأمريكي الإيراني، و يمكن تتبع علاقات التنسيق والتعاون بين واشنطن وطهران من خلال الدعم الذي تلقته شبكات المعارضة الراديكالية في الخليج العربي عبر مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية كمبادرة سياسات الشرق الأوسط (MEPI) والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) وفي تعليق على النشاط الذي قامت به مؤسسات دعم الديمقراطية الأمريكية ضد أنظمة الحكم في الخليج العربي وعلى رأسه (MEPI) و (NDI) و(IRI)؛ أشار رون نيكسون مقالاً في صحيفة نيويورك تايمز أشار فيه إلى حصول هذه المجموعات على مبالغ وتدريب من قبل الإدارة الأمريكية لتمكين الأقليات في هذه الدول[2].

ب. الإدارة الثانية لأوباما وانتقال المفاوضات إلى مرحلة العلن (2013-2015): تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة " إلى مرحلة التعاون المعلن مع نظام طهران وخاصة فيما يتعلق بالشأنين: السوري والعراقي، واستبعاد سياسة التهديد العسكري في معالجة الملف النووي الإيراني، حيث نشرت مؤسسة "Rand" تقريراً لحساب سلاح الجو الأمريكي تحت عنوان: "مستقبل إيران النووي: الاختيارات الحرجة للإدارة الأمريكية"، ومثلت هذه الدراسة تغيراً في الرؤية الأمريكية إزاء احتواء إيران؛ حيث تضمن اعترافاً ضمنياً بفشل العقوبات الاقتصادية في إيقاف البرنامج النووي الإيراني وضرورة تبني سياسة جديدة تجاه إيران عبر: "تقديم الحوافز لإقناع طهران بالتخلي عن فكرة إنتاج سلاح نووي، والتخفيف من العقوبات الاقتصادية والتخلي عن مفهوم التهديد العسكري[3]" وتلقت العلاقات الأمريكية-الإيرانية دفعة قوية لدى تولي حسن روحاني الرئاسة في الثالث من أوت 2013 حيث دشن عهده بمبادرة للتقارب مع واشنطن.

ردّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هذه المبادرة بإرسال رسالة ودية إلى نظيره الإيراني، ثم أتبعها بخطاب آخر إلى روحاني يطالبه فيها بكتابه تعهد نصي يعلن فيه أن بلاده لا ترغب في إنتاج أسلحة نووية تمهيداً للتفاوض المباشر وتحقيق انفراجة في العلاقات الثنائية بين البلدين[4].

---

[1] Lynn Davis, "**Iran's Nuclear Future: Critical U.S. Policy Choices**", USA: Rand Corporation, 2011, pp 67-71.

[2] Ron Nixon, "U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings", **New York Times**, 15th April 2011, at: http://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html?_r=0 (accessed 18th May 2015)

[3] Lynn Davis, Op.cit, p. 70.

[4] Muhammad Saleem Mazhar and Naheed S. Goraya, "Geneva Deal: Beginning of a New Era between Iran-Us

وفي هذه الأثناء مارس وزير الخارجية محمد جواد ظريف دوراً محورياً في تعزيز التقارب بين واشنطن وطهران، مستنداً إلى رصيد علاقاته القوية مع المسؤولين الأمريكيين أثناء عمله مندوباً لبلاده في الأمم المتحدة منذ عام 1982، وشغله منصب نائب وزير الخارجية الإيراني في الفترة 1992-2002، وقد وصفه رئيس المجلس الإيراني-الأميركي تريتا بارسي بأنه أحد المهندسين الأساسيين لخطة حل الملفات العالقة بين أمريكا وإيران عام 2003 والتي أطلق عليها اسم: "الصفقة الكبرى[1]."

وعلى إثر هذه المراسلات تحدثت دراسة لمعهد واشنطن (20 أفريل 2014) عن وجود تحول في المواقف الأمريكية تجاه تقييم الدور الإيراني في المنطقة، أشارت الدراسة إلى وجود توجهات جديدة لدى البيت الأبيض نحو صياغة إستراتيجية أمنية شاملة للمنطقة بالتفاهم مع إيران، وظهرت نبرة التحول الأمريكي في تصريح وزير الخارجية الأمريكي لدى زيارته بيروت مطلع شهر جوان 2014 عندما دعا إيران و"حزب الله" اللبناني للمساعدة على وضع حد للنزاع في سوريا[2].

في هذه الأثناء بدا من الواضح أن رؤية الإدارة الأمريكية تنسجم مع الطرح الإيراني في مجال تمكين الأقليات؛ حيث حثت دراسة لمركز "Rand" وزارة الدفاع الأمريكية على إعداد خطط فورية لتقسيم المنطقة ووضع ترتيبات نهائية لجغرافيتها السياسية على نسق اتفاقية دايتون (14 ديسمبر 1995) وذلك بالتزامن مع وجود القوات الأمريكية والإيرانية جنباً إلى جنب في المعارك الدائرة بآمرلي وسنجار شمال العراق[3].

ملامح التعاون الأمريكي-الإيراني في عهد جديد

في عام 2014 بدأ التعاون الأمريكي-الإيراني يأخذ أبعاداً أمنية وعسكرية، وأخرى سياسية يمكن تفصيلها فيما يأتي:

أولا. التعاون السياسي و الدبلوماسي: تعمل طهران على تثبيت دورها الجديد كقوة مركزية تهيمن على بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، وتبدي استعدادها للقيام بدور إقليمي عبر تبني: "الدبلوماسية الإيجابية" الهادفة إلى إنشاء منظومة أمنية تعاونية بين إيران والغرب[4]، وهو الأمر الذي تشجعه واشنطن. ففي غضون الأشهر الماضية نشطت الدبلوماسية الأمريكية في تعزيز دور إيران الإقليمي والثناء على دورها في محاربة "داعش" ونجاحها في إقناع نظام دمشق بالتخلي

Relations," **Journal of South Asian Studies**, Vol. 29, No.1, January – July 2014, pp. 79.

[1] Dalia Dassa Kaye and Frederic Wehrey, "Containing Iran? Avoiding a Two- Dimensional Strategy in a Four-Dimensional Region," **Washington Quarterly**, Vol. 32, No. 3, July 2009, pp. 37-43.

[2] **Naharnet Newsdesk**, 04 June 2014, at : http://www.naharnet.com/stories/en/133559 (accessed on 23rd December 2015)

[3] Lynn Davis, Op.cit.

[4] Hossein Mousevian, "An Opportunity for a U.S.-Iran Paradigm Shift," **Washington Quarterly**, vol.36, no.1, 2013, p. 134.

عن سلاحه الكيميائي، وفي الوقت ذاته يبث الإعلام الأمريكي مادة خصبة حول إمكانية استثمار علاقات التعاون مع إيران لنزع فتيل الأزمات التي تعصف بالمنطقة، والعمل على تحويل إيران من "دولة مارقة" إلى عامل توازن إقليمي يمكنّها من الاندماج في منظومة أمنية جديدة تبنى على أنقاض الجمهوريات البائدة في مرحلة الربيع العربي، وتقوم هذه الإستراتيجية على الدبلوماسية التصاعدية، التي تستثمر فرص التعاون الإقليمي لبناء العلاقات وتحقيق المزيد من المنجزات[1].

ثانيا. التعاون العسكري: أشار المسؤول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأميركية فردريك هوف في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية عُقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور الإيراني في مواجهة المخاطر الأمنية المشتركة بين واشنطن وطهران، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فبراير الماضي واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري[2].

وتأتي تسريبات هوف بالتزامن مع ظهور أرتال من ميلشيا "حزب الله" العراقي المرتبط بفيلق القدس في مقاطع مصورة وهي مزودة بأسلحة ومعدات أمريكية ثقيلة من ضمنها دبابات من طراز (M1 Abrams tank) وناقلات جنود من طراز (M113) و (Humvees)و (Mine-Resistant Ambush Protected vehicles MRAP)، وذلك في ظل تردد الحديث عن حصول ميلشيات شيعية على أسلحة أمريكية مثل: "عصائب الحق "و"منظمة بدر" و"كتائب اليوم الموعود" والتي تقوم بعمليات قتالية في العراق وسوريا تحت إشراف اللواء قاسم سليماني قائد فيلق القدس[3].

وكان موقع "بلومبيرغ" قد نشر معلومات خطيرة حول وقوع الأسلحة التي ترسلها الإدارة الأمريكية إلى الجيش العراقي بيد الميلشيات المرتبطة بإيران، ونقل الموقع عن مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية قوله: "إن الإدارة الأمريكية تدرك أن الألوية المشكلة حديثاً في الجيش العراقي تتكون من ميلشيات تعمل تحت إمرة فيلق القدس الإيراني، ولكنهم يغضون الطرف عن ذلك[4]"، وأكد السيناتور جون مكاين أن الجيش الأمريكي يعلم بأن القيادة العراقية قد سلمت

---

[1] Kenneth Katzman, "Iran, Gulf Security, and U.S. Policy," **CRS report**, USA: Congressional Research Service, May 2015, p. 37.

[2] Ali Shukair, "Former US envoy not optimistic about Syria solution," April 2015, at: http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2014/04/former-us-syria-envoy-interview-political-solution.html (accessed on 9th January 2015)

[3] Unclassified Executive Summary, **Annual Report on Military Power of Iran**, Department of Defense, January 2014.

[4] Josh Rogin & Eli Lake, "Iran-Backed Militias Are Getting U.S. Weapons," on: https://www.bloomberg.com/view/articles/2015-01-08/iranbacked-militias-are-getting-us-weapons-in-iraq (accessed on 20 March 2015)

الميلشيات التابعة لإيران كثيراً من المعدات والأسلحة التي قامت واشنطن بشحنها للجيش العراقي، وذلك لاعتقادهم أن الجيش العراقي سيحتاج إلى وقت طويل وتدريب شاق حتى يصل إلى مستوى الجهوزية القتالية في حين إن عامل الوقت لا يساعد على ذلك[1].

إعلان الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة الدول الست في فيينا (جويلية 2015)

إلى جانب الإنجاز "النووي" الذي تشيد به الحكومة الإيرانية، شرع الإعلام الرسمي الإيراني في تعداد المزايا الاقتصادية والتي تتمثل في إلغاء كافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، والإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات، وإمكانية ضخ كمية هائلة من السيولة في الأسواق الإيرانية جراء رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على البنك المركزي الإيراني وشركة النقل البحري الإيرانية وشركة النفط الوطنية، والشركة النقل النفطية والشركات التابعة لها، والخطوط الجوية الإيرانية والكثير من المؤسسات والمصارف في البلاد، وإتاحة المجال لدخول الشركات الإيرانية في الأسواق العالمية والقطاعات التجارية والتقنية والمالية وقطاعات الطاقة[2].

لكن الجانب الهام في هذه الاتفاقية و المؤثر على التوازنات في منطقة الشرق الاوسط يتمثل في عدول الدول الغربية عن المطالبة بوقف برنامج إيران في تطوير الصواريخ الباليستية، مقابل فرض قيود محدود على تصميم صواريخ قادرة على حمل السلاح النووي، وما يترتب على ذلك من إلغاء حظر التسلح على إيران، واستبداله ببعض القيود، وفسح المجال أمام توريد أو تصدير أسلحة متطورة، ومن ثم التعهد بإلغاء القيود كاملة عن استيراد وتصدير الأسلحة بعد خمس سنوات، ونقلت وكالات إعلامية غربية عن مسؤولين إيرانيين قولهم: إن "حظر السلاح سيرفع وستحل محله قيود جديدة، وسيمكن لطهران أن تستورد وتصدر أسلحة على أساس كل حالة على حدى."[3]

ومن خلال استقراء دراسات مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي يمكن تحديد أبرز ملامح التعاون بين واشنطن وطهران في النقاط التالية :

-المحافظة على المكتسبات المشتركة في العراق.
-تعزيز التعاون الأمني في آسيا الوسطى.
-محاربة الجماعات المسلحة السنية.

---

[1] Ibid

[2] Kenneth Katzman, Op.cit, p. 26.

[3] Anthony Cordesman, "the Iran Nuclear Deal and The Threat From American Domestic Politics," **CSIS papers**, Washington D C:Center of strategic and international relations (CSIS), September 2015, at: http://csis.org/publication/iran-nuclear-deal-and-threat-american-domestic-politics (accessed 26th July 2015)

-ترسيخ نظم الحكم الفيدرالية وتوطيد اللامركزية في الجمهوريات العربية المتداعية.
-تمكين الأقليات في البلدان العربية من مؤسسات الحكم والإدارة المحلية.
-التعاون الاقتصادي وخاصة في موارد الطاقة وتأمين المعابر البحرية.[1]

إلا إنه لا بد من التأكيد على أن علاقات التعاون هذه تقوم على محاولة دفع إيران لممارسة دور "إيجابي" والعمل على احتوائها وتوظيفها في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولا ترقى هذه العلاقات إلى مستوى التكامل أو تشكيل منظومة أمنية ضد القوى المنافسة، إذ إن السياسة الأمريكية لا تزال ترتكز على مفهوم "الاحتواء المزدوج" واعتماد التدرج والمرحلية في تحقيق الأهداف.

جدول (01) المصالح الإيرانية والأمريكية المشتركة

المسألة	المصالح الإيرانية	المصالح المشتركة	المصالح الأمريكية
العراق	حكومة منتخبة ديمقراطيا بقيادة شيعية صديقة للحكومة الإيرانية	-الاستقرار و وحدة الأراضي -لا نزاعات طائفية	حكومة منتخبة ديمقراطيا صديقة للولايات المتحدة
أفغانستان	تحجيم النفوذ الأمريكي	-استقرار وإعادة الإعمار -مجابهة طالبان -وقف تجارة المخدرات -دعم النظام الحاكم	تحجيم النفوذ الإيراني
الإنتشار النووي	الحق بتطوير دورة الوقود النووي كاملة	-تجنب سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط	ينبغي على إيران أن تعلق فورا عملية تخصيب اليورانيوم
النزاع العربي الإسرائيلي	تحبذ استفتاءا شعبيا يمهد لحل الدولة الواحدة		حل بالتفاوض كمقدمة لحل يقوم على دولتين ويعتمد بشكل عام على حدود عام 1967
الطاقة	تريد من منظمة الدول المصدر للنفط (الأوبك) خفض الإنتاج ورفع الأسعار	استغلال موارد إيران من الغاز الطبيعي المسال لتحدي نفوذ روسيا على أوروبا في مجال الطاقة	تريد من أوبك أن تزيد الإنتاج بهدف خفض الأسعار
الإرهـاب	دعم حركة حماس وحزب الله بوصفهما منظمتين مناضلتين من	مجابهة تنظيم القاعدة	تعتبر حزب الله وحركة حماس

[1] نقلا عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي CFR على:
http://www.cfr.org/interactives/CG_Iran/index.html#/overview/ (accessed on 22nd August 2015)

	أجل الحرية منتخبتين من الشعب.		منظمتين إرهابيتين وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعلها تعتبر إيران الدولة "الأكثر دعما" للإرهاب.

أولا. العراق: يوفر العراق صورة مصغرة للسياسة الإيرانية تجاه "جوارها القريب"، فهو إلى حد بعيد هو المنطقة الأكثر توترا بين المناطق التي تنشط فيها إيران، رغم أن ذلك جاء إلى حد بعيد نتيجة الغزو الغربي الأخير، ويعاني العراق من الاضطرابات طوال الثلاث السنوات الماضية، وفي ظل التعقيدات الإقليمية الإضافية التي فرضتها النزاعات في لبنان، وغزة، والضفة الغربية، فإن التفاعلات الآخذة في التكشف لهذه المواقف قد ينتج عنها تصعيد غير متوقع، ولا يمكن فهم سياسة إيران تجاه العراق، في سياقها التاريخي، خارج إطار تجربة الحرب الإيرانية – العراقية، فمن العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإيرانية عدم السماح بظهور تهديد عسكري عراقي من جديد كما حدث في الثمانينات، وهذه قضية لن تتنازل عنها أي حكومة إيرانية[1] .لكن أي شيء آخر في العراق قابل للمفاوضات، رغم أن الأفضلية الواضحة للقيادة الإيرانية هي لقيام حكومة عراقية متعاطفة معها، لا تحظى بتأييد ووجود عسكري أمريكي، وتشرف على هيكل فيدرالي فضفاض، تخترقه بشدة المصالح الاقتصادية والسياسية الإيرانية. صحيح أن المصالح الأمريكية والإيرانية في العراق غير متطابقة حتما، إلا أن واشنطن لديها مصالح متقاطعة مع طهران في العراق أكثر من أي من جيران العراق الآخرين[2].

1- **الاستقرار**: العنف واللاستقرار يوفران أرضا خصبة للمجموعات المتطرفة التي تعارض بعنف أمريكا وإيران والنفوذ الشيعي، على غرار تنظيم القاعدة .كما أن تحول العراق إلى دولة فاشلة سيؤدي على الأرجح إلى تدفق موجات من اللاجئين العراقيين إلى إيران[3].

2- **وحدة الأراضي** : إن النتائج المترتبة على تقسيم العراق، وبالتحديد قيام دولة كردستان العراقية المستقلة، ستشكل خطرا داهما على إيران التي لديها بدورها كتلة كردية ساخطة، وفي الوقت نفسه تستطيع واشنطن وطهران التعايش مع درجة من الحكم الذاتي الكردي[4].

---

[1] نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص ص 111-112.

[2] طلال عتريسي، **إحتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 452.

[3] Shahram Chubin, **Iran's Nuclear Ambitions**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2006, p. 128.

[4] ثناء فؤاد عبد الله، "أكراد إيران بين الصراع الداخلي و صيغة التوازنات الإقليمية،" **السياسة الدولية**، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر و التوزيع ، السنة 35، العدد 135، ديسمبر 1999، ص 105.

3- **الانسجام الطائفي**: نظرا إلى مسعى إيران لأن تكون الطليعة في شرق أوسط غالبيته من العرب السنة، سيكون استعراض القوة الشيعية وإثارة الاضطرابات الطائفية أو تجييش غضب السنة في المنطقة مضرا بمصالحها[1].

4- **الديمقراطية**: نظرا إلى أن الغالبية شيعية في العراق، فإن إيران تشعر بأن الانتخابات ستعزز مصالحها . في المقابل، الخوف من سيطرة الشيعة على بغداد يجعل حلفاء الولايات المتحدة، على غرار السعودية والأردن والكويت، أقل دعما لقيام نظام ديمقراطي في العراق بالمقارنة مع طهران. وعلى الرغم من وجود هذه المصالح المتقاطعة، إلا أن دور إيران في العراق كان متسما بانفصام الشخصية (الشيزوفرينيا) في أحسن الأحوال . ونظرا إلى الوضع المبهم الذي ساد العراق في فترة ما بعد الحرب، و الطريقة الخفية التي تعمل بها إيران عبر وكلائها العراقيين، لا يمكننا أن نعرف الحجم الدقيق للانغماس الإيراني في الشأن العراقي .ومع ذلك، كان المسئولون العسكريون الأمريكيون ومعهم المسئولون العراقيون يوجهون أصابع الاتهام في شكل منتظم إلى طهران بأنها تمول وتسلح وتدرب مجموعات من الميلشيات، على غرار تيار مقتدى الصدر وجيش المهدي، وتقوم باستهداف كل من الجنود الأمريكيين والمدنيين العراقيين[2].

من وجهة نظر طهران، بما أن أحد الأهداف المعلنة لواشنطن من الحرب على العراق كان تغيير الثقافة السياسية في الشرق الأوسط، لم يكن لديها أي سبب لتعمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة أو لأن يكون دورها خفيضا في العراق .على العكس من ذلك، اعتقدت طهران أن واشنطن تسعى إلى إقامة نظام في بغداد يكون تابعا للولايات المتحدة، فيتعاطف مع إسرائيل ويعادي إيران، وأنه ليس مستبعدا بعدها أن تمد واشنطن طموحاتها لتغيير الأنظمة شرقا لتصل إلى طهران .لهذا السبب شعرت إيران بدافع للدفاع عن مصالحها و أمنها في العراق ولتؤمن لحلفائها في الوقت ذاته مواقع آمنة في السلطة[3].

بيد أن مقاربة أمريكية مختلفة قد تقنع طهران بالتعاون مع الولايات المتحدة في العراق بدل العمل ضدها . و يعترف المسئولون الإيرانيون، في مجالسهم الخاصة، بأن للبلدين مصالح مشتركة في العراق. وهذا الأمر لا يتطلب سحب القوات الأمريكية بالكامل، لكنه يستوجب تغييرا في طبيعة العلاقة بين البلدين، ولا يمكن للحوار الأمريكي – الإيراني حول العراق أن ينجح في سياق علاقة الخصومة الحادة و هو ما حصل بالفعل نتيجة تفاهمات أمريكية – إيرانية[4].

ومن الناحية الإيجابية، تكشف حالة العراق الطريقة النموذجية التي يتمكن من خلالها الإيرانيون من استغلال وضع تسوده الفوضى بهدف التجهيز لبناء بيئة

---

[1] صباح الموسوي، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] جابر حبيب جابر، "قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية،" **آراء حول الخليج**، الإمارات المتحدة: منشورات مركز الخليج للأبحاث، العدد07، 2005، ص 36.

[3] حيدر علي حسين، العراق و دول الجوار أهداف و مصالح ، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 33، 2011، ص 15.

[4] Kenneth Katzman, **Iran's Activities and Influence in Iraq**, Washington D C : Congressional Research Service Report for Congress, April 2009, p. 7.

موالية، وينشط الإيرانيون بصفة خاصة بين الجاليات الشيعية في الجنوب وبين الأكراد في الشمال، حيث يوفرون الدعم اللوجيستي والمالي والعسكري لحلفائهم الرئيسيين هناك، وفي البداية تحقق معظم هذا الدعم بموافقة ضمنية من قوات التحالف، لاسيما في الجنوب، حيث كان ينظر إلى انتشار المنظمات غير الحكومية التي تمول وُتأسس بمساعدات إيرانية على أنها قوة تعمل على الاستقرار بعد الإطاحة بصدام حسين، وفيما بعد، بخاصة منذ انتخاب نجاد، أصبح المسئولون البريطانيون والأمريكيون ينتقدون بصورة أكثر علنية النفوذ الإيراني في المناطق الشيعية، متهمين عملاء إيرانيين بتدريب ميليشيات عراقية وتزويدها بالأسلحة، ويأتي ذلك نتيجة الموقف الخاص الذي يتبناه نجاد تجاه التنسيق مع قوات التحالف في العراق، فهو وأنصاره يعتبرون العراق يمثل فشلا ذريعا للغرب وسوف يسفر عن رحيلهم من المنطقة عاجلا وليس أجلا، وبالتالي هو لا يرى سبب يدعوه للاتصال مع القوات الأجنبية على الإطلاق[1].

ثانيا. أفغانستان: الأمر لا يبدو مماثلا في أفغانستان، حيث لواشنطن مصالح مشتركة مع إيران أكثر مما لديها مع حليفتيها باكستان والسعودية.

•**الاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي** :بعد أن استقبلت طهران أكثر من مليوني لاجئ أفغاني، لا يمكنها أن تجني أي مكاسب من استمرار النزاع في أفغانستان، و بالتالي سعت إلى لعب دور بارز في إعادة الإعمار فحلت بين الدول العشر الأولى المانحة للمساعدات لأفغانستان[2].

•**مكافحة المخدرات** : تعاني إيران من أحد أعلى معدلات تعاطي المخدرات في العالم، وهي لذلك سَنت قانونا صارما ضد تعاطيها، وأبدت حرصا شديدا على مكافحة الاتجار بالمخدرات على طول حدودها مع أفغانستان.

•**مجابهة حركة طالبان** :كادت إيران تخوض حربا ضد حركة طالبان المعادية للشيعة في عام 1998، وقدمت الدعم إلى التحالف الشمالي قبل وقت طويل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 . ومع ذلك، وكما في مقاربتها للوضع في العراق من حيث العمل على إفشال

الولايات المتحدة، كان سلوك طهران إزاء أفغانستان يتسم بالإزدواجية، ويتناقض أحيانا مع مصالحها القومية، ففيما كان المسئولون الإيرانيون يعربون عن دعمهم لحكومة كرازي، كانت برامج الإذاعة الإيرانية الرسمية تصفه بأنه" دمية بين يدي الولايات المتحدة." والأكثر مدعاة للقلق في هذا المجال، كانت الادعاءات واسعة النطاق لوكالات الاستخبارات الأمريكية والأوروبية التي أفادت أن طهران وفرت الأسلحة لـ" عدو عدوها "أي حركة طالبان[3].

---

[1] Joseph Felter and Brian Fishman, **Iranian Strategy in Iraq: Politics and "Other Means**, West Point: Combating Terrorism Center, 13 October 2008, pp. 83-86.

[2] باكينام الشرقاوي، "التوجه الإيراني نحو آسيا:التحديات و الإمكانات،" **أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 36، مارس 2007، ص 194.

[3] كوثر عباس الربيعي، "أفغانستان صراعات الواقع والمستقبل،" **محطات إستراتيجية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 2001 ، 19، ص17.

لكن في سياق علاقة أفضل بين الولايات المتحدة وإيران، تمثل أفغانستان أرضا أكثر خصوبة حتى من العراق للتعاون بين الطرفين .وطبقا لما يقوله مسئولون أمريكيون عملوا بشكل وثيق مع نظرائهم الإيرانيين في أفغانستان، فقد لعبت إيران دورا حاسما في المساعدة على لم شمل حكومة أفغانستان وجيشها في مرحلة ما بعد طالبان، ثم إن دورا إيرانيا أكبر قد يشكل من المنظور الأمريكي عاملا مهما في تقليص النفوذ الباكستاني وتحجيم الدور المتنامي لحركة طالبان[1].

ثالثا. البرنامج النووي الإيراني: تبقى حقيقة الطموحات النووية الإيرانية مبهمة خارج إطار مجموعة صغيرة من صناع القرار النووي في طهران، الأمر الذي يطرح تساؤلات من نوع :هل القيادة الإيرانية في البلاد عازمة على حيازة الأسلحة النووية لتسيطر على الشرق الأوسط وتهدد إسرائيل؟ أم أن إيران دولة مكشوفة أمام المخاطر أُسئ فهمها، وتدفعها الحاجة إلى حماية نفسها من جيران غير مستقرين وحكومة أمريكية تناصبها العداء؟ أم أنها تطور برنامجها النووي كي تكتسب قوة إزاء الولايات المتحدة؟[2] ، على الرغم من أن الإحساس بالتهديد وعوامل الجغرافيا السياسية والشعور بالفخار القومي تشكل جميعها أوجها مهمة من الطموحات النووية الإيرانية، إلا أن المشكلة النووية تشكل مظهرا من مظاهر فقدان الثقة العميق بين واشنطن وطهران أكثر مما هي سبب التوتر بينهما[3].

فالولايات المتحدة لا تثق بأن نوايا إيران سلمية وتعتقد أنه في ضوء غياب الشفافية في طهران إزاء المسألة النووية والعداء الذي تكنه هذه الأخيرة لإسرائيل ودعمها للمجموعات المتطرفة، لا يجب أن يسمح لها بتخصيب اليورانيوم) وهي العملية المطلوبة سواء في برنامج مدني للطاقة الذرية أو في برنامج للتسلح على حد سواء[4].وبالمثل، تسود في إيران قناعة بأن واشنطن تستخدم المسألة النووية كذريعة لعرقلة التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاستقلال السياسي لإيران[5].

رابعا. النزاع العربي – الإسرائيلي: يعتبر موقف طهران من إسرائيل العائق الأكبر أمام تحسن العلاقات الأمريكية – الإيرانية .وعلى الرغم من أن القادة الإيرانيين تحدثوا أحيانا بشكل إيجابي عن إمكانية قيام علاقات طبيعية مع الولايات المتحدة، إلا أن رفض طهران العلني للدولة العبرية منذ نجاح الثورة الإيرانية كان على الدوام عنيفا لا لبس فيه[6].

---

[1] Jim Dobbins, "Engaging Iran," **The Iran Primer**, USA: Institute of Peace, October 22, 2013, at: http://iranprimer.usip.org/resource/engaging-iran (accessed on 17th August 2015)

[2] شاهرام تشوبين، **طموحات إيران النووية**، تر: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007، ص 32.

[3] احمد ابراهيم محمود، "الأزمة النووية الإيرانية تحليل لإستراتيجيات ادارة الصراع،" **كراسات إستراتيجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 145، 2005، ص 4.

[4] Ephraim Kaim, "**A Nuclear Iran: What it Means and What could be done**," Tel Aviv: Institute for National Strategic Studies, February 2007, pp. 50-52.

[5] Cathleen Mclnnis, "Extended Deterrence: the U.S .Credibility Gap in the Middle East," **The Washington Quarterly**, Vol.20, No.30, summer 2006, p.10.

[6] مأمون كيوان، "إيران و فلسطين جذور و واقع العلاقة،" **شؤون عربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، العدد 106، جوان 2001، ص ص 166-167.

وتقوم السياسة الإيرانية على دعم المقاومة المسلحة كمقدمة لـ" استفتاء شعبي". و إذ تعتبر طهران أن" الصهاينة لم ينسحبوا ولو من متر مربع واحد من الأراضي المحتلة نتيجة التفاوض"، فهي تدعم علنا مجموعات متشددة كحركة حماس والجهاد الإسلامي، لكن بدل أن تسعى إلى تدمير إسرائيل عمليا، تقترح إيران سيناريو يمنح بموجبه كل سكان إسرائيل والأراضي الفلسطينية، سواء أكانوا يهودا أو مسلمين أو مسيحيين، حق التصويت لتحديد مستقبل البلاد.[1] وبما أن الفلسطينيين بمن فيهم سكان مخيمات اللاجئين يشكلون الأغلبية السكانية، فإن إيران تعتقد أن الاستفتاء الشعبي سيؤدي إلى الانحلال السياسي للدولة العبرية. لذا، حتى في حال التقدم بمقاربة أمريكية جديدة إزاء طهران، سيكون ضربا من اللاواقعية التفكير بحمل هذه الأخيرة على الاعتراف بإسرائيل .ومع هذا، ونظرا إلى أن قادة طهران قد قالوا بوضوح دوما أنهم سيقبلون أي حل يوافق عليه الفلسطينيون أنفسهم، فإن إيران ليست في حاجة إلى إقامة علاقات مع إسرائيل أو إلى لعب دور متعاون في عملية السلام، فهي تحتاج فقط إلى الامتناع عن لعب دور المعيق والمعرقل.

وإذا ما حظي الحوار الفلسطيني – الإسرائيلي وبموازاته الحوار الأمريكي الإيراني بإدارة حاذقة، فإن من شأن هذين الحوارين أن يخلقا فرص نجاح جديدة على كل من المسارين يغذي بعضهما البعض .وكما أن التقدم نحو السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيتم بموافقة إيرانية على الأرجح، فإن آفاق الحل الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وإيران ستتعزز إذا ما أُحرز تقدم على جبهة الحل القائم على دولتين وعلى إنهاء الاحتلال. ويتعين على الإدارة الأمريكية أن تجسد في سلوكياتها وضعية القوة.

والحال أن أي خطاب أمريكي معاد سيوفر للقيادة الإيرانية الذريعة لتصوير الولايات المتحدة على أنها المعتدي، سواء أكان ذلك على المستوى العالمي أو الداخلي .فُتعفي بذلك نفسها من مسئولية العزلة التي تفرضها هي على نفسها بنفسها، وأيضا من مسئوليتها عن تشوه سمعتها عالميا.

خامسا.الطاقة: أهمية إيران واضحة تماما بالنسبة إلى سوق الطاقة العالمي نظرا إلى امتلاكها ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم .ومع هذا، ثمة مجموعة من العوامل، كسوء الإدارة والعقوبات والتوتر السياسي، تسببت في سوء أداء إيراني متواصل في مجال الطاقة، فإنتاجها من النفط الذي يبلغ حوالي 2.4 مليون برميل يوميا[2]، أقل بكثير من الستة ملايين برميل التي كانت تنتجها

[1] Sam Rezaui, **Iran, Israel and Arab Regimes**, the International studies Association, New Orleans, February 18, 2010, pp. 7-9.

[2] The World Bank, March 2015, at: http://www.worldbank.org/en/country/iran/overview (accessed on 15th March 2015)

قبل الثورة .وعلى الرغم من أنها تمتلك 15 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، إلا أن إنتاجها منه لا يتعدى 2 %من الإنتاج العالمي[1].

إن علاقة أمريكية – إيرانية في مجال الطاقة ستكون في مصلحة الطرفين. وقد يخفض التعاون في مجال الطاقة بين البلدين من قيمة مبالغ التأمين على المخاطر المتضمنة حاليا في سعر النفط .كما أن رفع وتيرة الإنتاج النفطي الإيراني في السوق سيؤثر على الأرجح في خفض الأسعار، أضف إلى ذلك، أن تطوير الاحتياطي الوطني الإيراني من الغاز وأنابيبه سيضعف من نفوذ روسيا الراهن على أوروبا[2].

من وجهة النظر الإيرانية، ثمة ضرورات اقتصادية تدفع إلى تدشين علاقة مع الولايات المتحدة في مجال الطاقة . فنظرا إلى تراكم عوامل عدة منها الوقود المدعوم بكثافة من الدولة وارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي ومراوحة الإنتاج مكانه أو حتى انخفاضه نتيجة تدهور البني التحتية، قد تصبح إيران يوما من مستوردي النفط بالكامل. وقد يدفع وضع كهذا إيران إلى اتخاذ قرارات مؤلمة . وقد يضطر النظام إلى وقف الدعم عن الوقود، وهذا في حد ذاته صعب نظرا لبرنامج النظام الاقتصادي الشعبوي، أو أنه سيحتاج إلى تغيير سياساته ليبدأ بجذب الاستثمارات الخارجية بدل تنفيرها .وربما يضطر كذلك إلى اتخاذ هذين الإجراءين معا .في هذا السياق، لن تقدر بثمن أهمية الاستثمارات الأجنبية الخارجية والخبرة التقنية المتوفرة لدى الشركات الأمريكية في مجال الطاقة، وهي شركات يحظر عليها حاليا التعامل مع إيران[3].

سادسا. الإرهاب: قبعت إيران لأكثر من عشر سنوات على رأس قائمة وزارة الخارجية الأمريكية بوصفها دولة راعية للإرهاب أساسا بسبب الدعم الذي تقدمه لحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين .وفي غياب تسوية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي أو تسوية دبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران، فإن هذا الدعم سيستمر على الأرجح، فالإيرانيون لا يعتبرون حماس وحزب الله مجموعات إرهابية بل هي بالنسبة إليهم منظمات تناضل من أجل الحرية وتمتلك الشرعية والدعم اللذين يوفرهما لهما شعبيهما. لكن في الوقت ذاته، تمتلك إيران والولايات المتحدة عدوا مشتركا، وهو الجماعات السلفية المعادية للشيعة، على غرار تنظيم القاعدة، والتي تهدد الأمن القومي الأمريكي أكثر بكثير مما تفعل حماس أو حزب الله .وبما أن إيران تخشى إشعال فتيل

---

[1] Fareed Mohamedi, "The Oil and Gas Industry," USA: Institute of Peace, at : http://iranprimer.usip.org/resource/oil-and-gas-industry (accessed on 17th March 2015)

[2] Kenneth Pollack, **the Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America**, New York: Random House, 2004, p 155.

[3] Mahmood Monshipouri and Banafsheh Keynoush**,** "Dealing with Iran: Confrontation or Negotiation?" **Insight Turkey**, Vol. 10, No. 4, 2008, p. 141.

التوتر الطائفي، فإنها لن تتخذ موقفا علنيا ضد تنظيم القاعدة لكنها قد تكون شريكا صامتا لمنع تفاقم نفوذه في أماكن مثل العراق ولبنان وأفغانستان[1].

القوى الكبرى في البيئة الإقليمية لإيران:

أولا. روسيا

عاشت العلاقات الإيرانية-الروسية على مدى أربعة قرون مراحل من الشد والجذب، شهد فيها الطرفان تعاونًا إجباريًا لمواجهة عدو مشترك. و بصورة عامة مرت العلاقات الروسية-الإيرانية بأربع مراحل مفصلية:

1- روسيا القيصرية والأطماع الاستعمارية: أدت الميول الاستعمارية لروسيا القيصرية إلى نشوب حروب عديدة بينها وبين إيران عبر التاريخ، و قد استغلت روسيا ضعف الدولة المركزية الإيرانية بعد سقوط الصفويين، وسيطرت بعدها على حكام إيران من القاجاريين لمدة قرن كامل، وانتزعت جزءًا من الأراضي الإيرانية شمالاً وضمتها إلى الإقليم الروسي، بموجب اتفاقية جلستان 1813، وتركمن تشاي 1828، ولا يزال الإيرانيون يتذكرون ذلك بمرارة حتى اليوم. ما بين سنتي 1905 و1911 دخلت القوات الروسية إيران لإجهاض ما عُرف بالثورة الدستورية، وهو ما تكرر خلال الحرب العالمية الأولى رغم إعلان طهران الحياد التام. وخلال الحرب العالمية الثانية تعاون الاتحاد السوفيتي مع بريطانيا لاحتلال إيران بحجة منع ألمانيا النازية من السيطرة على حقول النفط الإيرانية[2].

2- الاتحاد السوفيتي والحكم الشيوعي: يمكن اعتبار الثورة الشيوعية في روسيا عام 1917 نقطة تحول تجاه إيران؛ فقد انتهت السياسة الاستعمارية لروسيا القيصرية، ولكن ذلك لم يُنه الصراع بين الجانبين، وبرز بالمقابل شكل جديد لمد النفوذ الروسي السوفيتي عبر إيران، وهو البعد الأيديولوجي الماركسي اليساري، وتمثل بدعم أحزاب يسارية إيرانية كحزب توده (الشعب)، ودعم الحركات الانفصالية في إقليمي أذربيجان وكردستان الإيرانيين.[3] كما لا يمكن تجاهل أن إيران خلال فترة الحرب الباردة كانت تشكّل جزءًا من المعسكر الغربي، بينما كانت روسيا تقود ما عُرف بالمعسكر الشرقي[4].

3- العلاقات ما بعد الثورة الإسلامية : بعد انتصار الثورة الاسلامية في إيران وقع الاتحاد السوفيتي في حيرة، فلم يعرف بدايةً كيفية التعامل مع الجمهورية الإسلامية الجديدة؛ فمن جهة أنهى تأسيس هذه الجمهورية قرب الحدود السوفيتية الأحلام الأميركية بالسيطرة على تلك المنطقة، لكنه ومن جهة ثانية شكّل انتصار

---

[1] Bulent Aras and Fatih Ozbay, "The limits of the Russian-Iranian strategic alliance: its history and geopolitics, and the nuclear issue," **The Korean Journal of Defense Analysis**, Vol. 20, No. 1, March 2008, pp. 46-47.

[2] Ibid, p. 48.

[3] Ali Jalali, "The Strategic Partnership of Russia and Iran," **Parameters**, winter 2001 - 2002, pp. 98 - 111.

[4] Martin Sicker, **the Bear and the Lion: Soviet Imperialism and Iran**, New York: Praeger Publishers, 1988, p. 128.

الثورة الشعبية في إيران تحديًا جديدًا للسوفيت على حدودهم مباشرة. أما خلال الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) وفّر الاتحاد السوفيتي الدعم والسلاح لنظام الرئيس العراقي صدام حسين. كما ساد التوتر العلاقات بين البلدين بسبب الموقف المتباين بعد التدخل العسكري الروسي في أفغانستان، والذي رفضته طهران بشدة واعتبرته احتلالاً لبلد إسلامي من قبل الشيوعيين الروس. فضلاً عن اختلافات عميقة بين طهران وموسكو خلال هذه المرحلة حول العلاقات الروسية مع إسرائيل العدو الأول للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما يؤثر بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات بينهما[1].

4- مرحلة تفكك الاتحاد السوفيتي: بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفصال الجمهوريات المسلمة عن روسيا، لم يتبدد القلق لدى الدب الروسي من احتمال دعم إيران الإسلامية لهذه الجمهوريات. ورغم أن ملامح شكل جديد من العلاقات الثنائية بين موسكو وطهران لاحت في الأفق عام 1989 مع زيارة لروسيا قام بها رئيس مجلس الشورى الإسلامي آنذاك هاشمي رفسنجاني، ولكن كان ليلتسن، الرئيس الروسي الأول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، رؤية متقاربة مع الغرب، وهذا كان يعني الابتعاد عن إيران خلال تلك الفترة[2]. وقد انتظرت طهران حتى عام 1992 لتخطو خطوة نحو الأمام في علاقتها مع روسيا، بتوقيع البلدين اتفاقية تعاون مشترك لبناء مفاعل بوشهر النووي كجزء من اتفاقية طويلة الأمد.[3] ومنذ ذلك التاريخ ساهمت عوامل عديدة في خلق تقارب تدريجي بين الجانبين، ومنها: القرب الجغرافي، والمصالح الاقتصادية المشتركة، ومعادلات التنافس الإقليمي. وقد أدرك البلدان الأهمية الاستراتيجية للتعاون المشترك بينهما، ولكن لا يمكن تجاهل الكثير من المحددات التي قيدت ارتقاء العلاقات بين الجمهورية الإسلامية وروسيا الفيدرالية.[4]

عوامل التقارب في العلاقات الروسية الإيرانية:

كان تفكك الاتحاد السوفيتي مرحلة حاسمة نقلت العلاقات إلى مستوى جديد؛ فطهران لم تعد تعتبر روسيا تهديدًا لحدودها الشمالية كما كانت عليه الحال طوال القرنين التاسع عشر والعشرين، وبالمقابل اطمأنت روسيا تدريجيًا للسياسة البراغماتية للجمهورية الإسلامية، وبدأت تعتبرها عامل استقرار في المنطقة الجنوبية لحدودها. [5]

فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي تحاول موسكو لعب دور القوة الرائدة في الأقاليم السوفيتية السابقة، وتغضب إلى أبعد حد من أي محاولة من جانب قوى

---

[1] Brenda Shaffer, **Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran**, Washington, D.C: Washington Institute for Near East Policy, 2001, pp. 48-50.

[2] *Sanam Vakil, "Iran: Balancing East against West,"* Washington Quarterly, Vol. 29, No. 4, 2006, pp. 51–65.

[3] Brenda Shaffer, Op cit, pp. 69-73.

[4] Stephan Blank, "Russian's Return to Middle East Diplomacy,"**Orbis**, Vol. 90, No. 4, fall 1996, pp. 517 – 519.

[5] Shireen Hunter, "Iran's Pragmatic Regional Policy," **Journal of International Affairs**, Vol. 56, no. 2, 2003, pp. 133–148.

خارجية للتغلغل في هذه الأقاليم. إن موقع إيران الجيوستراتيجي يتيح لطهران السيطرة على التطورات في أقاليم بحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط والخليج الفارسي. إن ذلك يحتم على موسكو مناقشة العديد من قضايا السياسة الخارجية مع طهران. وعند النظر إلى حالات متشابهة بين منهجهما في التعامل مع عدد من القضايا الإقليمية نجد أن موسكو ترى طهران شريكاً هاماً حول قضايا معينة. وفي الوقت نفسه لا تثق السلطات الروسية بطهران بصورة تامة: فلا تزال تشعر بالقلق إزاء بعض أنشطة إيران الإقليمية، والتهديد المتمثل في تقارب إيران مع الولايات المتحدة، ودور إيران المحتمل كنقطة انطلاق في صراع آخر.[1]

وإذا كان من المنطقي أن تندفع طهران نحو تعزيز علاقاتها بموسكو كلما ازداد العداء بينها وبين واشنطن، ولاسيما بعد أزمة البرنامج النووي التي بدأت عام 2002، وتشديد العقوبات الغربية مع الوقت على إيران، إلا أن روسيا وبسبب ظروفها الداخلية، ترددت طويلاً قبل تطوير علاقات الشراكة مع طهران. و مثل نموذجًا للعلاقات المتبدلة بين الجانبين لأسباب مختلفة داخلية وخارجية، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، سعت روسيا يلتسين إلى استرضاء عدو الأمس (الولايات المتحدة الأميركية)، ونشدت صداقته ورضاه، الأمر الذي انعكس فتورًا على العلاقة بين موسكو وطهران، على الرغم من المؤشرات الأولية على رغبة روسيا في استعادة نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطى خلال تسعينيات القرن الماضي. و في ذات الوقت تم تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتوقيع إيران عقود شراء الأسلحة الروسية، بينما لعبت الأزمات الاقتصادية الروسية آنذاك دورًا مهمًا في تشجيع الشركات والمجمعات الصناعية والعسكرية الروسية على التوجه نحو السوق الإيرانية. و لكن الضغوط الأميركية والعقوبات التي فُرضت على الشركات الروسية أدت إلى تراجع موسكو عن تنفيذ عقودها العسكرية والتكنولوجية مع إيران، وذلك بعد توقيع مذكرة غور–تشيرنوميردين عام 1995، كما أوقفت موسكو عقدًا لتزويد إيران بمفاعل أبحاث عام 1998.[2]

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جاءت اللحظة المفصلية في تطور العلاقات بين موسكو و واشنطن لتأخذ الشكل الذي باتت عليه اليوم مع وصول بوتين إلى السلطة عام 2000، عندها تحولت السياسة الروسية تجاه أميركا من التبعية إلى عدم الثقة الصريحة والمعلنة. وحتى الرئاسة الثالثة لبوتين نلحظ المساعي الروسية الواضحة لاستعادة دور القوة الدولية العظمى المنافسة

---

[1] Robert Freedman, "Russian – Iran Relations in 1990s," **Meria Journal**, Vol. 4, No. 2, June 2000, pp. 3-7.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، "هل تنهار العلاقات الإيرانية-الروسية"، **الأهرام الرقمي**، على:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=291149&eid=929 (accessed on 6th March 215)

للولايات المتحدة، وقد لا يكون هذا مطلبًا ملحًا على المستوى العالمي، ولكنه كذلك بالفعل على مستوى الإقليم وجواره[1].

بدأت روسيا تفكر بتعزيز مكانتها في آسيا الوسطى وبالعودة إلى الشرق الأوسط، ما دفعها لإعادة تقييم دور إيران الجيوستراتيجي، وتأثيرها المباشر في منطقة القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. في الوقت نفسه، أثارت العمليات العسكرية الأميركية وما تلاها من وجود عسكري في أفغانستان عام 2001، ومن بعدها العراق عام 2003، قلق إيران وروسيا على حد سواء، كما تشابهت المواقف والمخاوف من تقدم حلف الناتو نحو الشرق، في القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين[2].

كل هذا أدى لتكثيف المساعي الروسية لتطوير العلاقات مع دول أخرى بعيدًا عن الولايات المتحدة الأميركية، فحاول بوتين تشكيل جبهة تعارض السياسة المتسلطة والتوسعية للولايات المتحدة تضم الصين وإيران والهند والبرازيل، لإعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية لإنهاء سياسة القطب الواحد الأميركية. [3]

ونستطيع تلخيص أهم مرتكزات التعاون بين البلدين في المجالات التالية:

1. التعاون الاقتصادي و التجاري: تستطيع إيران أن تكون شريكًا تجاريًا مميزًا لروسيا، وقد بلغ معدل الميزان التجاري بين البلدين عام 2012، 3.65 مليار دولار، تشكّل 3.4 مليار دولار منها حجم الصادرات الروسية للسوق الإيرانية، مقابل 0.6% فقط هي حجم الصادرات الإيرانية، ما يعني أن روسيا تحتاج بالفعل للشراكة الإيرانية. [4] وهناك توقعات بأن يزداد حجم التبادل التجاري ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن، ومع هذا لا ترسل روسيا من صادراتها الكلية إلى إيران إلا 2.5%، ويعود الأمر للمحددات ذاتها التي تتحكم بالعلاقات بين البلدين.[5] ولاشك بأنه ثمة حاجة لإرادة سياسية لدى الجانبين لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي بينهما، وخاصة على صعيد تأسيس بنية تحتية لدعم التنمية في إيران وروسيا، وكذلك في بلدان ثالثة، وهذا يشمل استخراج النفط والغاز وخطوط نقلهما وإنشاء طرق النقل الدولي للبضائع الداخلية والخارجية، على حد سواء. [6]

---

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص ص 215-216.

[2] Mohiaddin Mesbahi, **Russian Foreign Policy and Security in Central Asia and the Caucasus**, Central Asia Survey, No. 12, 1993, pp. 210-215.

[3] Stephen Blank, "Russia's Geo-economic Future; The Security Implications of Russia's Political and Economic Structure," **The Journal of Slavic Military Studies**, Vol. 24, No. 3, 2011, pp. 351–356.

[4] **Mandana Tishehyar, "**Iran-Russia Energy Relations: **From a Bilateral to a Multilateral Regional Cooperation," Iran Review,** July 2011, at: http://www.iranreview.org/content/Documents/Iran_Russia_Energy_Relations.htm (accessed on 29th July 2015)

[5] **Mandana Tishehyar, Op.cit.**

[6] **Alireza Noori**,"Regional and International Assumptions and Realities in Iran-Russia Relations," **Iran Review,** December 2014, at: http://www.iranreview.org/content/Documents/Regional-and-International-Assumptions-and-Realities-in-Iran-Russia-Relations.htm (accessed on 15th May 2015)

شكل (12) : حجم التعاملات التجارية بين إيران و روسيا الإتحادية (2007-2011)

السنوات	الصادرات	الواردات
2007	2958	349
2008	3335	401
2009	2766	212
2010	3359	272
2011	3272	342

المصدر: (WTO) International Trade Statistics 2013

* الوحدة مليون دولار

2. دور إيران في القوقاز، والتوافق مع روسيا: بعد انتهاء الصراع بين روسيا وجورجيا عام 2008 اتبعت إيران سياسة وسطية ناجحة في التعامل مع أذربيجان وأرمينيا في مسألة قره باغ وناغورونو؛ فسّهلت تعاملات السفر إلى أراضيها وطورت التعاملات الثنائية مع دول القوقاز، و رغم تصاعد الخلاف بين إيران وأذربيجان إلا أن هذا لم يخلق مشكلة بالنسبة للطرف الروسي في الإقليم، والنقطة الأخرى التي تجدر الإشارة إليها هي تخوف البعض من دعم إيران للمسلمين من الروس، فعلى خلاف ما يقال إلا أنه لا يمكن لإيران أن تدعم مجموعات سنية سلفية، وأصبحت روسيا تدرك هذا الأمر؛ لذا تحاول أن تحافظ على شراكة محددة مع إيران في هذه المنطقة دون التأثر بالملفات الكثيرة الأخرى. [1]

3. بحر قزوين: يعد الاختلاف على تقسيم بحر قزوين، بين الدول المطلة عليه، وهي (روسيا، كازاخستان، أذربيجان، تركمانستان، إيران) أحد أهم العوامل التي تؤثر على العلاقات الإيرانية-الروسية. أعطت معاهدتا العامين 1921 و1940 بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق حقوقًا متكافئة لكلا الجانبين للملاحة في بحر قزوين واستغلال موارد هذا المسطح المائي، كما منعت المعاهدتان السفن الأجنبية من الإبحار فيه باعتباره بحرًا مغلقًا.[2] لكن تفكك الاتحاد السوفيتي أدى إلى تغيير الخارطة السياسية للمنطقة ونشوء عدد من الدول الجديدة المستقلة، فعاد موضوع تقسيم البحر إلى الطاولة. ورغم المحادثات التي طالت لعشرين عامًا، لم تصل هذه الدول الى اتفاق مرض لها جميعًا.

وتم بالمقابل تنظيم معاهدات ثنائية وثلاثية لتقسيم الجزء الشمالي من البحر بين روسيا وكازاخستان وأذربيجان، فيما لا يزال القسم الجنوي والذي يشمل

---

[1] جمال سند السويدي ، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 251.

[2] Mohammad Esmiel Norian, **Different Perspectives about Caspian Sea Legal Regime**, Caucasian and Central Asia Studies, No. 14, summer 1375, pp. 105 – 106.

كلاً من إيران وأذربيجان و تركمانستان موضع اختلاف[1]. وتسعى روسيا لمد نفوذها في جغرافيا غنية بموقعها وثرواتها كانت إلى وقت قريب جزءًا من حدودها الطبيعية، ولكن تبقى روسيا منافسًا قويًا لإيران على الطاقة في بحر قزوين وخطوط تصديرها. وفي ذات الوقت ترى موسكو في الحضور الأميركي والغربي في هذه المنطقة الإستراتيجية تهديدًا لمكانتها وأمنها، وتتكرر محاولاتها لاحتوائها وتطويقها؛ ولهذا السبب تدعم موسكو مواقف أذربيجان وكازاخستان في خلافهما مع إيران[2].

4. التعاون العسكري: إيران هي الشريك الثالث لروسيا على صعيد التعاون العسكري بعد الصين والهند، وقد بدأت هذه الشراكة بين الجانبين إبان الزيارة التي قام بها الرئيس السابق محمد خاتمي إلى موسكو عام 2001، ليوقّع في خريف ذاك العام اتفاق التعاون التكنولوجي العسكري بين البلدين. وقد اهتمت طهران كثيرًا بتطوير أنظمتها الصاروخية من خلال هذا التعاون، وطمحت للحصول على تراخيص لصنع السلاح الروسي وهو مالم تلبّه موسكو، وتصنف روسيا جميع الأسلحة والشحنات البحرية إلى إيران على أنها أسلحة دفاعية.

وخلال السنوات الماضية شمل التعاون العسكري صفقات وُقّعت بين الجانبين لشراء الصواريخ المضادة للدبابات، والمنظومة الصاروخية TOR-M1، والطائرة المقاتلة SU-25UBT، وطائرات ميغ-29، وسوخوي-24، ومروحيات النقل العسكرية، بالإضافة إلى قطع غيار وصيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع.[3]

وتقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران برقم يتراوح بين 11 و13 مليار دولار، ففي العام 2007 وحده وقّعت روسيا عقدًا لتسليم طهران خمسة أنظمة من صواريخ أرض جو s300 ، بكلفة 800 مليون دولار، وفي عام 2010 ألغى الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف ذلك العقد بسبب ضغوط أميركية وإسرائيلية، الأمر الذي تسبب بأزمة بين البلدين، خاصة بعدما وجّه الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد انتقادات لاذعة للسياسة الروسية، رد عليها الكرملين بعنف، كما رفعت طهران دعوى قضائية أمام محكمة الاستئناف الدولية ضد شركة "روس أوبورون إكسبورت" Rosoboronexport الحكومية الروسية لتصدير الأسلحة مطالبة بتعويض بقيمة 4 مليارات دولار، بسبب إلغاء الشركة لعقد توريد منظومات (s300 بي أم أو 1) إلى إيران.[4]

---

[1] Afrasiabi, Kaveh & Abbas Maleki, "Iran's Foreign Policy After 11 September," **The Brown Journal of World Affairs**, Vol. IX, No. 2, 2003, p. 262.

[2] Mark Katz, "Unfaithful Allies," **Northwestern Journal of International Affairs**, Chicago: Northwestern University, summer 2001, pp. 55-65.

[3] Vladimir Yevseev, The Military and Political Aspects of the Iranian Nuclear Problem. Moscow, 2010, P. 122.

[4] Nikolay Kozhanov, "Understanding the Revitalization of Russian-Iranian Relations," **Carnegie Paper**, Carnegie Endowment for International Peace: Moscow center, May 2015, p. 12.

* تأسست عام 2001، و تضم 6 دول هي الصين، روسيا، كازخستان، طاجيكستان، اوزباكستان و قرغيزيا، اضافة الى 5 دول أخرى تشارك فيها بصفة مراقبهي الهند، باكستان، افغنستان، مانغوليا و إيران و التي حصلت على العضوية (مراقب) في جوان 2005.

وقد نفت مصادر عسكرية روسية التوصل إلى اتفاق لحل هذه القضية خلال مباحثات الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والإيراني حسن روحاني على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون* في بشكيك خلال سبتمبر الجاري. مؤكدة أن المصدّرين الروس "لا يبحثون الآن توريد منظومة "إس - 300 في إم انتيه-2500" الصاروخية المضادة للطيران إلى إيران، ولكنه أمر لا يمكن استبعاده في المستقبل. [1]

5. التعاون النووي: إن امتلاك موسكو لتكنولوجيا الطاقة النووية وبناء المفاعلات هو أحد أهم مقومات الاقتصاد الروسي، فروسيا تبني مفاعلات في تركيا، وإيران، وفيتنام، والصين، والهند.[2] ويعتقد باحثون إيرانيون أنه في حال رفع العقوبات عن بلادهم، وتمكّن طهران من انتزاع اعتراف دولي بشرعية برنامجها النووي، فإن إيران تستطيع الاستفادة من كل عائداتها النفطية للاستثمار في مجال الطاقة النووية، وأن تحقق بالتالي مع روسيا ميزانًا تجاريًا هائلاً في هذا المجال خاصة أن الشريك الروسي يقدم أفضل العروض على هذا الصعيد. وتبقى العلاقات مع روسيا العضو الدائم في مجلس الأمن مهمة للغاية، فهي لا تمتلك تقنية بناء المفاعلات وحسب، بل إنها تستطيع تزويد طهران بالوقود النووي اللازم للمفاعل إن أرادت، ولكن منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي أثار التعاون في مجال الطاقة النووية بين الجمهورية الإسلامية وروسيا قلق الولايات المتحدة وإسرائيل، وأدت الضغوط الأميركية وقتها إلى حصر هذا التعاون في إطار استكمال مفاعل بوشهر، الذي أخرت موسكو تسليمه أكثر من مرة[3].

ومنذ تفعيل أزمة البرنامج النووي الإيراني عام 2002 سعت روسيا لتعزيز دورها كوسيط يساعد على حل هذه الأزمة بالطرق السلمية، وبعد التهديدات الأميركية والإسرائيلية عام 2005 بشن هجوم عسكري على إيران، تقدمت موسكو باقتراح لتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية، وهو ما رفضته طهران، وقد دعمت روسيا بعد ذلك عقوبات مجلس الأمن على إيران في الأعوام 2006، 2007، 2008،2011؛ وهو ما أثّر على علاقات البلدين وصولاً إلى تباطؤ موسكو في استكمال مراحل مفاعل بوشهر لأكثر من سبع سنوات، فضلاً عن رفض تزويد إيران بالوقود النووي، وتعطيلها حتى اللحظة لطلب انضمامها إلى منظمة شنغهاي. وكل هذا يشكّك بإمكانية بناء علاقات استراتيجية بين الطرفين رغم الأمل الذي لا تخفيه موسكو بتحقيق انفراج في أزمة النووي الإيراني عقب انتخاب الرئيس المعتدل حسن روحاني واتباعه نهجًا جديدًا في التفاوض[4].

العلاقات الثنائية الروسية الإيرانية في ظل المتغيرات الإقليمية:

---

[1] ناصر زيدان، مرجع سابق، ص 233.

[2] Nikolay Kozhanov, Op.cit, p. 12.

[3] Dunaeva Elena, **Russian–Iranian Relations at a Modern Stage Iran under Ahmadinejad**, Moscow, 2013, p. 91.

[4] Nikolay Kozhanov, Op.cit, pp. 13-14.

تعرف منطقة الشرق الأوسط متغيرات متسارعة تؤثر بشكل أو بآخر على معطيات العلاقة الملتبسة بين موسكو وطهران؛ أولها: "الربيع العربي" والأزمة السورية وآفاق حلها، حيث وقفت طهران وموسكو إلى جانب النظام السوري في كافة المحافل الدبلوماسية، ولم يسبق للبلدين أن تشاركا موقفًا بهذا التطابق كما فعلا في هذا الملف. وثانيها :وصول روحاني إلى سدة الرئاسة الإيرانية، بعد سنوات من النهج المتشدد لسلفه محمود أحمدي نجاد، والذي شهدت فترتا رئاسته الكثير من المواقف والسياسات التي أدت إلى توتير العلاقات مع موسكو [1]. وأخيرًا، متغير الانفتاح الإيراني والأميركي المحتمل، ومستقبل العلاقات بين إيران ودول الخليج، وتحديدًا المملكة العربية السعودية. جملة هذه المتغيرات لم تعطِ نتائجها بعد، وقد يطول انتظار حسم بعضها، وهي مترابطة بشكل أو بآخر.

لكن الإشكال المطروح إن كانت هذه المتغيرات ستساهم في إلغاء الحذر التقليدي الذي طالما حكم العلاقات الثنائية بينهما؟ وهنا يمكن تسجيل مجموعة من النقاط:

- الموقف الإيراني والروسي المتطابق من الملف السوري، سيعزز مستقبل العلاقات بين طهران وموسكو، فعدم الاستقرار في سوريا ووجود مجموعات متشددة قد ينتقل مع الوقت إلى روسيا عن طريق الشيشان ومناطق القوقاز الشمالية، وهذا ما سيهدد مصالحها هناك ويؤثر سلبًا على استخراج 40 مليار برميل من النفط من بحر قزوين. ويتفق الطرفان على أن الربيع العربي بدأ ينتج "إسلاميين متطرفين"، فلا موسكو تفضل شرق أوسط تتجول فيه القاعدة، ولا طهران تحبذ سيطرة سلفية متشددة.

- من غير المتوقع حدوث انفراج كبير وسريع بين حكومة روحاني والغرب، رغم أن احتمال التقارب غير ملغى لكن هذا بالذات لن يؤثر سلبًا على علاقات إيران بموسكو، فهذه الأخيرة لن تنظر إلى الأمر بريبة، والسبب هو أن ما يجمع بين إيران وروسيا اليوم لا يمكن التخلي عنه بسهولة، ولاسيما ما يتعلق بالطاقة، والشراكة في سوق الغاز الطبيعي، ووجهات النظر المشتركة والمؤثرة تجاه قضايا المنطقة، ويضاف إلى ذلك نقطة مشتركة مهمة بين الغرب وروسيا، وهي عدم التخوف من دعم طهران للنموذج الحالي من المتشددين الإسلاميين .

- التقارب الإيراني-الأميركي، قد يريح روسيا ظاهريًا من عبء اضطرارها لعدم توثيق علاقاتها مع طهران، ولكن هناك ما هو أبعد، إذا ما تحاورت واشنطن وطهران، فهذا سينبئ بتحجيم تنامي الدور السياسي للعملاق الروسي في المنطقة، ورغم أن التوقعات بمحادثات أميركية-إيرانية قابلة للتحقق ولكنها لن تسفر عن علاقات صداقة تمحو تاريخًا طويلاً من العداوة، ولكن التفاوض ذاته يعني

[1] Dunaeva Elena, "Power Interplay between Iran and Russia from the Mid-Seventeenth to the Early Twenty-First Century," **Iranian Studies**, UK: Routledge, Vol. 46, Issue 3, 2013, pp. 443-469.

انزعاجا روسيا من تأثير واشنطن المباشر على العديد من ملفات المنطقة، وتراجع الدور الروسي. إيران قوية نوويًا أمر غير محبذ بالنسبة لموسكو، فرغم دعم روسيا للبرنامج النووي يبقى الأمر ضمن حدود معينة، فإن حصلت إيران على سلاح نووي فهذا يعني أنها ستشكّل تهديدًا مستقبليًا على روسيا نفسها. [1]

- سيظل مستقبل العلاقات الإيرانية-الروسية محكومًا بمحدداته التقليدية والتي ترسمها علاقة كل من الطرفين بالولايات المتحدة، والمصالح المشتركة بين الجانبين، فضلاً عن معادلات التنافس الإقليمي والدولي، والدور الذي تطمح إيران وروسيا للعبه في النظام الدولي المتصور لكل منهما. غير ان هناك ما ينبئ بتطور العلاقات الإيرانية-الروسية خلال الفترة المقبلة طالما أنه لا يوجد ما يعكرها، ولكنها كذلك لن تخرج عن حيز التعاون الاقتصادي المتعلق بالطاقة والمجال العسكري وحتى المجال النووي.

وفي السياق ذاته تدل التجربة الإيرانية السابقة خلال الفترات الرئاسية لكل من رفسنجاني وخاتمي وتولي روحاني لمناصب مهمة خلالها على أن إيران ستولي اهتمامًا خاصًا لمنطقة وسط آسيا والقوقاز، وتحرص على التعاون مع روسيا،لفتح الآفاق أمام الاقتصاد الإيراني الذي يشكّل العقبة الأبرز أمام حكومة روحاني وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً.

ثانيا. الهند

رغم أن الهند وإيران لا تجمعهما حدود مشتركة، إلا أنهما يقعان في نفس الإقليم ويمتلكان تراث اثنتين من أقدم الحضارات الإنسانية، كما أن علاقاتهما ظلت محورية وذات طبيعة جوهرية في معظم الأحوال؛ فمنذ عصور قديمة تعود إلى زمن طريق الحرير احتفظت الدولتان بعلاقات تجارية وثيقة. وحين كانت اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية للهند خلال دولة الموغال الإسلامية، كان تأثر المعارف الحياتية الهندية بالحضارة الفارسية -وبصفة خاصة في المجالات الاجتماعية والثقافية- بالغ الوضوح. ونظرا لكون نسبة معتبرة من مسلمي شبه القارة الهندية من الشيعة؛ فإن هذه التأثيرات قد امتدت إلى الأبعاد الدينية[2].

في حين تلعب الطاقة دورا هاما في علاقات إيران مع جنوب آسيا، في تداخل مع الهويات العرقية والدينية، فإن الاستقرار والتنافس الإقليمي بين الهند وباكستان يلعب على الأقل دورا هاما في تحديد السياسات والاتجاهات، ورغم أن الاتفاق بين الهند والولايات المتحدة بشأن الطاقة النووية المدنية يمثل اعتبارا هاما في المدى القصير بالنسبة للهند، فإن الاتجاه الحالي للنظر إلى علاقات الهند مع إيران من منظور هذا الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة يتجاهل سلسلة من

[1] Vladimir Orlov and Alexander Vinnikov, "The Great Guessing Game: Russia and the Iranian Nuclear Issue," **Washington Quarterly**, 28, no. 2, spring 2005, p. 49.

[2] Tara Chand, **Influence of Islam on Indian Culture**, Allahabad: The Indian Press, 1963, pp. 36-37.

القضايا الأخرى – أهمها وضع أفغانستان – الذي يحدد علاقات إيران مع الهند و باكستان . تظل علاقات إيران بالهند وباكستان متعدد المستويات، حيث يستمر التداخل العرقي والديني بين إيران وباكستان وأفغانستان خلق توترات من المرجح أن تظل الهند متورطة فيها، لكن مكانة الهند الاقتصادية المتصاعدة قد تعمل على تقليص التوترات إذا نجحت الاقتصاديات الإقليمية في الاندماج) ربما من خلال تفعيل منظمات مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (وإذا أظهر الزعماء الإقليميين الإرادة السياسية لتسخير الإمكانات الاقتصادية الضخمة لخدمة شعوبهم[1].

تاريخ العلاقات الإيرانية الهندية: قامت نيودلهي وطهران في 15 مارس 1950 بتوقيع معاهدة الصداقة التي تدعو إلى "السلام الدائم والصداقة" بين الدولتين.[2] من حيث المبدأ، هذه الوثيقة التي ضمت الجانبين نظريًا، إلا أنه من الناحية العملية كانت الدولتان غارقتين ـ ولو بدرجات متفاوتة وفي أوقات مختلفة ـ في معارضة الحرب الباردة وكان كل طرف مرتبطا في إطار تحالفات متعارضة كانت تحول دائمًا إلى تنمية العلاقات الثنائية القوية. فإيران كانت تحت قيادة محمد رضا شاه، وكانت ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وباكستان، وعبرت عن ذلك في مشاركتها في حلف بغداد. وخلال عامي 1965 و1970 عندما قامت الحرب بين الهند وباكستان كانت إيران تقدم المساعدات العسكرية لباكستان، وهو الأمر الذي دفع رئيس الوزراء الهندي في هذا الوقت جواهر لال نهرو إلى السخرية من هذه التحالفات باعتبارها "النهج الخاطئ" حيث كانت الهند ترتبط بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي[3].

و رغم أن الهند رحبت كثيرًا بالثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وذلك بهدف التخلص من أوجه الخلاف العديدة التي كانت تقف أمام الهند وإيران في عهد الشاه، كانت إيران أكثر انتقادًا، فالهند تحت قيادة رئيسة الوزراء أنديرا غاندي تجنبت توجيه الإدانة العلنية لموسكو، أيضا أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية كان موقف الهند غامضًا نتيجة لرغبة نيودلهي في حماية مصالحها النفطية في كلتا الدولتين، ونتيجة لأن الهند بها أقلية مسلمة كبيرة فقد وجهت لإيران تهمة تصدير الثورة الإسلامية إليها، كما أنها كانت تخشى من نوايا إيران نتيجة لنظام حكمها الديني وبأنها دولة غير ديمقراطية، وأنها تدعم مطالب إقليم كشمير في تقرير مصيره،[4] ورغم أن عقود السبعينيات والثمانينيات قد شهدت

---

[1] Anwar Alam, **India and Iran: An assessment of the contemporary relations**, New Delhi: New century Publications, 2011, p. 54.

[2] Christine Fair, "Indo-Iranian Relations: Prospects for Bilateral Cooperation post 9/11" Asia Program Special Report jointly, **Asia Program Special Report**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, No. 120, April 2004, p. 9.

[3] Sidda Goud and Manisha Mookherjees, **India and Iran in Contemporary Relations**, Allied publishers pvt, Ltd, 2014, p. 16.

[4] Pranab Dhal Samanta, "Iran Slams India over J&K Protests, India Hits back, Issues Demarche," **Indian Express**, October 2, 2010.

توترًا في العلاقات بين الدولتين إلا أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا هي استمرار الروابط الاقتصادية خلال هذه الفترة وخاصة في قضايا الطاقة.

ورغم هذا لم يطرأ أي تقدم على العلاقات بين البلدين حتى نهاية الحرب الباردة وكاتن زيادة رئيس الوزراء الهندي (نارسيما راو) لإيران عام 1993 من أهم الأحداث في التاريخ المشترك للدولتين، حيث كان راو أول رئيس وزراء هندي يقوم بزيادة غيران منذ الثورة، وكانت زيارته لإيران ولقائه مع الرئيس الإيراني في هذا الوقت هاشمي رفسنجاني "نقطة تحول" هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين. وفي عام 1995 قام رفسنجاني بزيارة الهند، وبعد عام 1995 استمرت الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى بهدف ترسيخ وتحسين العلاقات بين الجانبين. ولكن التقدم الكبير في العلاقات بين الجانبين بدأ عندما وجهت الدعوة لرئيس الوزراء الهندي "أتال بهارى فاجباي" لزيارة طهران عام 2001، وقد توجت هذه الزيارة في "إعلان طهران" عام 2001 الذي وقعه رئيس الوزراء الهندي (فاجباي) والرئيس الإيراني محمد خاتمي، وقد وضع "إعلان طهران" الأساس لتعاون إيراني ـ هندي في إطار أوسع من القضايا الاستراتيجية بما فيها الدفاعية [1].وبعد عامين، أي في يناير 2003 سافر الرئيس خاتمي إلى نيودلهي، حيث استقبل في الهند عام 2003 في إطار الاحتفالات بيوم الجمهورية. وقام الزعيمان الهندي والإيراني بتوقيع اتفاق نيودلهي، وكان هذا الاتفاق على أهمية كبيرة سواء من حيث التوقيت أو المضمون، حيث جاء هذا الاتفاق متزامنًا مع الحشد العسكري الأمريكي في الخليج استعدادًا للحرب على العراق، كما تزامن هذا الاتفاق مع توسع نوعي كبير في العلاقات بين الهند والولايات المتحدة. المهم في هذا الاتفاق أنه أكد التزام الدولتين بتعميق التعاون بينهما خاصة في المجالات العسكرية[2].

البيئة الإستراتيجية للهند : يجمع خبراء سياسات الدفاع على أن البيئة الإستراتيجية للهند على أنها تشمل مجال حوض المحيط الهندي. الحدود الغربية لهذه المنطقة الإستراتيجية تمتد في حدودها إلى مضيق هرمز والخليج. بينما يرى آخرون أنا لبيئة الإستراتيجية للهند هي الساحل الشرقي لأفريقيا، وإلى الشرق أيضًا وتضم مضيق (ملقا) ويتاخم منطقة جنوب بحر الصين، وإلى الشمال وتشمل مناطق آسيا الوسطى والجنوب بل تمتد إلى أنتاركتيكا[3].

تسعى الهند أولاً وقبل كل شيء إلى دور بارز داخل حوض المحيط الهندي، ونيودلهي بالفعل تعتبر نفسها القوة البارزة في جنوب آسيا، كما أن الهند

---

[1] Anouar Alam, Op.cit, p. 54.

[2] Tanvi Madan, "India's Relationship with Iran: It's Complicated," **Brookings**, February 28, at: http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2014/02/28-iran-india-complicated-relationship-madan (accessed on 22nd May 2015)

[3] Shashindra Pal Tyagi, "**India's Strategic Environment and the Role of Military Power**," Washington, D.C: *Carnegie Endowment for international peace*, August 2006, at: http://carnegieendowment.org/2006/08/22/india-s-strategic-environment-and-role-of-military-power/3add (accessed on 26th July 2015)

تسعى إلى أن تتحول إلى قوة عالمية في الوقت المناسب. وترى نيودلهي أن لها دور طبيعي في صياغة الترتيبات الأمنية الإقليمية لتعزيز الاستقرار في المحيط الهندي، والهند لديها الإرادة الكافية للوقف أمام التطورات التي قد تضر بمصالحها وتستخدم في سبيل ذلك أداتين في إطار "القوة الناعمة" وهما الأداة الاقتصادية ووسائل التأثير السياسي[1].

وانسجامًا مع وصول نيودلهي لهذه الأهداف خاصة مصالحها في المحيط الهندي تسعى بنشاط إلى تفعيل سياسة "النظر شرقًا" والحفاظ على علاقات متطورة مع دول المنطقة تشمل إسرائيل وإيران وعدد من دول وسط آسيا والدول العربية، ولهذا تعتبر إيران ذات أهمية كبيرة لتحقيق هذه الأهداف بالنسبة للهند لأنها توفر لها المجال الجغرافي المطلوب للوصول لهذه المناطق، بالإضافة إلى هذا منذ عام 2001 بدأت الهند في الدخول في إطار جديد من العلاقات يسبق لها مثيل مع الولايات المتحدة وعززت من علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والصين، وتباينت رؤية الهند بشأن تعاملها مع الدول التي بينها نزاعات مع بعضها البعض، فقد دأبت الهند في الإشارة إلى نيتها في مواصلة "الإستراتيجية المستقلة"، ومتابعة العلاقات الإقليمية بما يتماشى مع احتياجاتها الإقليمية، وذلك بغض النظر عن الخلافات التي قد تكون بين هذه الدول[2]. في السنوات الأخيرة سعت الهند إلى أن تصبح قوة فوق إقليمية، وتريد أن تحافظ على مصالحها في منطقة آسيا والوسطى التي ترى فيها الهند مخزونًا كبيرًا للطاقة، فالهند حاليًا تعد سادس أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ففي عام 2003 أنتجت الهند 33 مليون طن من النفط الخام واستوردت 90 مليون طن، أي أنها استرودت 73% من إجمالي احتياجاتها من الطاقة التي تقدر بـ123 مليون طن، ويعتقد بعض المحللين أن الهند بحلول عام 2020 قد تصبح رابع أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة والصين واليابان، ولهذا تأمل الهند في تنويع مصادر الطاقة، ومن ثم ترى الهند في آسيا الصغرى وإيران بصفة خاصة إمكانات هائلة للسوق الاستهلاكية الهندية، كما تعتبر آسيا الوسطى منطقة هامة للوجود الأمني الهندي فهي على الأقل يمكن عن طريقها حرمان باكستان من عمق استراتيجي هام[3].

أهمية إيران للهند: تحتاج الهند إلى إيران لتحقيق مجموعة من الأهداف المتنوعة في آسيا الوسطى، ومن جانبها ترى إيران أهمية كبيرة في التكامل مع الهند .فكل من إيران والهند تسعيان إلى تقويض الأحادية القطبية من جانب الولايات المتحدة، وكلتا الدولتين لا تشعران بالارتياح تجاه الدور الذي تقوم به

---

[1] Harsh Pant, "India's Relations with Iran: Much Ado about Nothing," **Washington Quarterly**, Vol. 34, No. 1, 2011, p. 65.

[2] Ranjita Chakraborty, "Dilemmas and Convergences in Indo-Iran Relationship: a Tight Rope Walk," **Country Specific Studies**: **Studies On Iran**, New Delhi: Foreign Policy Research center, April 2013, p. 315.

[3] Meena Singh Roy, "Iran: India's Gateway to Central Asia", **Strategic Analysis**, Vol. 36, No. 6, November–December 2012, pp. 957–975.

الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وذلك رغم أن كلتيهما يرتبطان بعلاقات مختلفة ومتنوعة مع الولايات المتحدة.

وكل من إيران والهند يتشاطران القلق إزاء الحالة الأمنية الداخلية في دول آسيا الوسطى، وذلك نتيجة لخوفهما المشترك من تجدد نفوذ الإسلاميين السنة في أفغانستان ومناطق أخرى ولهذا ترى الدولتان أن هناك خطرًا قد يحدث في حالة تزايد النفوذ الباكستاني في المنطقة، ورغم ذلك تسعى الدولتان إلى استثمار المنافع التجارية للأسواق في آسيا الصغرى. وتسعى الهند وإيران إلى الاستفادة من علاقتهما على المستوى المحلي والدولي، فالهند لا تزال تواجه صراعًا بين مختلف الطوائف المسلمة والهندوسية، ولهذا فامتلاك الهند لعلاقات قوية مع إيران وغيرها من الدول الإسلامية من شأنه تقليل المخاوف لدى الأقليات المسلمة في الداخل والخارج،[1] على الجانب الآخر عملت الهند خلال الفترة الأخيرة على تعزيز العلاقات الثلاثية مع الولايات المتحدة وإسرائيل الأمر الذي ساهم في صعود القومية الهندوسية، ولكن هذا الصعود ساهم في نفس الوقت في حدوث أعمال عنف ضد المسلمين مثل مذابح المسلمين في غوجارت في عام 2003، وأعمال العنف المعادية للمسلمين عقب تدمير مسجد بايري في أواخر عام 1992 وأوائل عام 1993، وهو الأمر الذي ساعد باكستان على حشد جهودها في المحافل الدولية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي لإثارة قضية كشمير[2].

مجالات التعاون في العلاقات الهندية- الإيرانية:

1. الطاقة والمصالح التجارية: كما جاء في إعلان طهران عام 2001، وإعلان نيودلهي عام 2003 تسعى الهند وإيران إلى التحرك قدمًا نحو مزيد من التعاون في المجالات التجارية والطاقة، فإيران تمتلك ثالث أكبر احتياطي من النفط مع احتياطيات مؤكدة بنحو 132 مليار برميل، كما أن إيران لديها ثاني أكبر احتياطي من الغاز على مستوى العامل، ولهذا تسعى الهند إلى سد احتياجاتها من الطاقة عن طريق إيران،[3] الهند ليست وحدها التي تسعى للحصول على النفط والغاز من إيران، حيث تسعى الصين بجانب الهند إلى وضع إستراتيجية طويلة الأمد للحصول على الطاقة من إيران وهو الأمر الذي جعل المنطقة مسرحًا آخر للمنافسة الآسيوية بين العملاقين الصيني والهندي[4].

و رغم هذا يبدو التقدم في العلاقة بين البلدين في مجال الطاقة بطيئًا، حاليًا، تتراوح واردات النفط الخام الهندية من إيران بين 100000و150000 برميل يوميًا، وهو ما يمثل حوالي 7.5% من إجمالي واردات النفط الخام للهند التي

---

[1] Christine Fair, "Indo-Iranian Relations: What Prospects for Transformation?" in **India's Foreign Policy: Retrospect and Prospect**, ed. Sumit Ganguly, New Delhi: Oxford University Press, 2010, p. 145.

[2] Ibid,

[3] Ashok Sharma, "India and Energy Security," **Asian Affairs**, Vol. 38, no. 2, 2007, p. 159.

[4] Harsh Pant, **Contemporary Debates in Indian Foreign and Security Policy: India Negotiates Its Rise in the International System**, New York: Palgrave Macmillan, 2008, p. 167.

تقدر بنحو مليوني برميل يوميًا،[1] ولهذا تسعى الهند إلى الحصول على الغز الطبيعي من إيران عبر خط أنابيب ولكن هناك نزاع حوله نتيجة لحتمية مروره عبر باكستان، كما أن الهند وإيران اتفقتا على صفقة للغاز الطبيعي يصل حجمها إلى 22 مليار دولار وتقضي هذه الصفقة بتزويد الهند بخمسة ملايين طن من الغاز الطبيعي الإيراني المسال سنويًا، وقد تم التوقيع على الاتفاقية عبر هيئة الغاز الهندية المحدودة وتعرف اختصارًا بـ"جيل "والشركة الوطنية لتصدير الغاز الإيراني، وهي شركة نفط تابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية، ووفقًا لهذا الاتفاق سيتم توريد الغاز الطبيعي السائل على مدى 25 عامًا ابتداءً من عام 2009 بسعر 3.21 دولار لكل وحدة[2].

على الجانب الآخر تواصل إيران والهند التقدم في سبيل الانتهاء من بناء ممر بين الشمال والجنوب مع روسيا، وقد وقعت روسيا والهند وإيران على هذا الاتفاق المعروف باسم (الاتفاق الحكومي الدولي لإنشاء ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب) في سبتمبر 2000 في سان بطرسبرج، ويعد هذا الاتفاق جزء من مبادرة للهند وإيران لتسهيل حركة البضائع عبر آسيا الوسطى والهند وإيران، حيث من المفترض أن تعبر البضائع عبر ميناء بندر عباس بإيران، ثم ميناء (شاهبهار)، وقد تعبر البضائع عبر السكك الحديدية إلى إيران في بحر قزوين وموانئ (بندر أنزالي) و(بندر أمير أباد) ثم يتم نقلها إلى موانئ روسيا في بحر قزوين ثم إلى طريق في موسكو يمتد بمحاذاة نهر (الفولجا) ومن ثم إلى شمال أوروبا، ويعطي المسئولين في الهند لهذا الاتفاق أهمية كبيرة نظرًا لأنه سيقلل من مدة السف وتكاليف نقل البضائع .

2. العلاقات الدفاعية والاستخباراتية: بينما كانت الهند وإيران تتحدثان لبعض الوقت عن "العلاقات الاستراتيجية" مع بعض النتائج القليلة الملموسة، فإن السنوات الأخيرة قد شهدت إحراز تقدمًا كبيرًا وواضحًا، فكما أن الهند وإيران أنشأتا مجموعة عمل مشتركة لمحاربة ومكافحة المخدرات فقد شغلت الموضوعات الأمنية جزءًا كبيرًا من العلاقات بين البلدين، وكما ذكرنا هناك إستراتيجية للحوار واجتمعت أربع مرات في الفترة ما بين عام 2001 و أوائل عام 2007،[3] وقد وضعت هذه الإستراتيجية بهدف استكشاف فرص التعاون في مجالات الدفاع، بما في ذلك برامج التدريب وتبادل الزيارات والتي تتفق مع الالتزامات الواردة في إعلان نيودلهي عام 2003.[4] ويرى بعض المحليين أن هذا الاتفاق قد يعمل على زيادة صادرات الأسلحة الهندية إلى إيران وهو الرأي

---

[1] Anwar Alam, Op cit, p. 249.

[2] Manjeet Pardesi and Sumit Ganguly, "India and Energy Security: A Foreign Policy Priority," in **Indian Foreign Policy in a Unipolar World**, ed. Harsh V. Pant London: Routledge, 2009, pp. 102–103.

[3] Alan Kronstadt and Kenneth Katzman, "India-Iran Relations and U.S. Interests," **CRS Report for Congress**, August 2006, pp. 4-5.

[4] **The Republic of India and the Islamic Republic of Iran** 'The New Delhi Declaration'," January 25, 2003, Islamabad Policy Research Institute, at: http://ipripak.org/journal/summer2003/doc4.shtml (accessed February 24, 2015).

الذي يوافق عليه معظم المحللين الإيرانيين، وبالرغم من هذا لم تحدث أي زيادة على هذه الصادرات، كما لا يحتمل هذا أيضًا في المستقبل القريب .ويرى بعض المحللين أن إيران تأمل أن تقوم الهند بتقديم الخبرات اللازمة في مجال الإلكترونيات والاتصالات، فضلاً عن العديد من التحسينات على تركة الأسلحة الروسية التي تمتلكها إيران، ومما يذكر في هذا الإطار هو وجود عدة تقارير حول صفقات عسكرية بين الهند وإيران، وفي عام 2001 اجتمع وزير الدفاع الهندي (يوجندرا نارين) مع نظيره الإيراني علي شمخاني لاستكشاف حقيقة صفقات الأسلحة إلى إيران.

ووفقًا لما ذكرته الصحافة الإيرانية، يتلقى مهندسين في البحرية الإيرانية تدريبهم في بومباي، ويقال أن إيران أيضًا تسعى إلى الحصول من الهند على أساليب مكافحة الزوارق الحاملة للصواريخ والغواصات والبطاريات الخاصة بها. ويرى بعض المحللين أن إيران تريد الاستعانة بالخبرة الفنية للهند في صيانة وتجديد الدبابات الإيرانية من طراز (T27) والمركبات المقطورة 105 ملم ومدافع 130 ملم، كما أن الهند تخطط لبيع قذائف مضادة للدروع لإيران[1]. وقد أشارت عدة تقارير حول وجود اتفاقات ثنائية بين الدولتين تتيح للهند الوصول إلى القواعد العسكرية الإيرانية في حالة الحرب مع باكستان، وتؤكد هذه التقارير أن هذا الاتفاق يسمح أيضًا للهند بالإسراع في نشر القوات ومنصات المراقبة والمعدات العسكرية في إيران وذلك في أوقات الأزمات مع باكستان، وإذا صحت هذه التقارير فإنها ستكون نقطة تحول هامة في العلاقات الإقليمية في المنطقة[2]. وقد زاد التعاون بين الهند وإيران في المجال البحري خلال الفترة الماضية، حيث قامت كل من الهند وإيران بمناورات بحرية مشتركة في بحر العرب في مارس 2003، وقد كان الدافع الأساسي لهذه المناورة هو حالة القلق المتبادلة لدى البلدين حول أمن الممرات البحرية، والقلق من الحضور المتزايد للولايات المتحدة في الخليج أثناء التحضير لاحتلال العراق عام 2003.

3. التعاون التقني و التكنولوجي بين البلدين: من الواضح أن الهند تعاونت في الماضي مع إيران في مجال البرامج النووية المدنية، فالهند فكرت في بيع مفاعل بحثي بقدرةٍ 10 ميجاوات عام 1991، وكانت الهند تخطط أيضًا لبيع مفاعل للطاقة بقدرة 220 ميجاوات وكانت كلتا الصفقتين تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن الولايات المتحدة ضغطت على الهند في عدم مواصلة المبيعات خوفًا من أن تقوم إيران باستعمال المفاعلات لإنتاج الأسلحة. وظهرت قضية التعاون النووي مرة أخرى بين الهند وإيران في أكتوبر 2004 وذلك أثناء المناقشات التي جرت بين الرئيس محمد خاتمي والمستشار السابق للأمن القومي الهندي (جي إن ديكست) في طهران، حيث تضمنت المناقشات قضايا الأمن

[1] Christine Fair, "India and Iran: New Delhi's Balancing Act," **Washington Quarterly**, summer 2007, p. 12.
[2] Sunil Dasgupta, "Pakistan Responds to New Ties between India and Iran," **Asia Program Special Report**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, No. 120, April 2004, pp. 23–25.

الإقليمي والتعاون الاقتصادي والطاقة، وأكدت طهران في هذا الوقت التزامها بالتعاون في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأكدت نيودلهي أنها تدعم استخدام طهران السلمي للتقنية النووية.[1]

بالرغم من إعلان نيودلهي 2003 ومذكرة التفاهم التي تم توقيعها في نفس السنة و التي وضعت أسسا لتعاون طويل الأمد قائم على تعاون الطرفين في كافة المجالات .و بالرغم من مضي التعاون بشكل إيجابي بين البلدين لم تسلم مسارات التعاون من بعض العثرات أخذا في الاعتبار بعض عناصر التوتر الموروثة بين الطرفين، خاصة في ظل تباين موقف الهند وإيران بشأن العلاقة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية، فضلا عن الحملة الأمريكية لتوقيع عقوبات اقتصادية على إيران. لكن كانت هناك نقطة صدام بين الدولتين حينما صوتت الهند في سبتمبر 2005 و فبراير 2006 في وكالة الطاقة النووية "ضد إيران"، فقد تضررت العلاقات بين البلدين خاصة وأن قرار وكالة الطاقة النووية في فبراير 2006 قد طلب من مجلس حكام الوكالة تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن في حال رفضها تعليق تخصيب اليورانيوم وفتح كافة منشآتها لتفتيش ومراقبة الوكالة[2] .

وقد أثر التصويت الهندي ضد إيران على العلاقة بين دلهي وطهران بشكل سلبي، فبادرت إيران بإلغاء الاتفاق الخاص بإمداد الهند بالغاز المسال، ولكن استمرت الهند في موقفها المصوت في وكالة الطاقة النووية ضد إيران في عام 2009و على خلفية تنامي الشراكة الإستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة، وسعي الهند لإقناع الولايات المتحدة بتوقيع صفقة ثنائية بشأن الطاقة النووية، شهد برنامج التعاون العسكري الهندي الإيراني فتورا. وفي نفس السياق انسحبت الهند من مشروع أنابيب الغاز الذي كان مخطَّطا له أن يمتد من إيران عبر باكستان إلى الهند[3].

وهناك أيضا اختلاف جوهري في موقف دلهي وطهران حول أفغانستان، وهو اختلاف يعوق كلاًّ منهما عن لعب دور أكثر وضوحا وتكاملا، وأساس الخلاف يرجع إلى اختلاف وجهتي النظر بشأن دور الولايات المتحدة في أفغانستان؛ فإيران تشعر بالقلق من وجود القوات الأميركية في أفغانستان، بينما تشعر الهند بالقلق إذا غادرت القوات الأميركية أفغانستان. وتُسبب الأوضاع المتوترة في الإقليم قلقا لكل من الهند وإيران نظرا لما أنفقاه معا، أو ما أنفقه كل طرف منهما من استثمارات ضخمة في أفغانستان.

ثالثا. الصين

[1] Harsh Pant, “India’s Relations with Iran: Much Ado about Nothing,” Op.cit, p. 67.
[2] Anouar Alam, Op.cit, p. 54.
[3] Sidda Goud, Op.cit, p. 18.

يعود تاريخ العلاقات الصينية-الإيرانية (الفارسية) إلى نحو ألفين وخمسمائة عام. و تحديدًا إلى القرن الثاني قبل الميلاد، واستمرت تلك العلاقات بالنمو في إطارها التجاري والحضاري من خلال طريقي الحرير البري والبحري. وتعتبر هذه العلاقات بين هاتين القوتين الحضاريتين الآسيويتين والتي لم تشهد أية مواجهات عسكرية على مدار التاريخ من أكثر العلاقات رسوخًا واستقرارًا واستمرارية، إلاّ أنها لم تشهد كذلك تأثرًا وتأثيرًا فكريًا أو لقاحًا حضاريًا يُذكر، وربما يعود ذلك إلى النزعة القومية القوية لدى كل منهما، بالإضافة إلى البعد المكاني والطبيعة الجغرافية الوعرة التي تفصل بينهما[1].

ارتبطت الصين وإيران بعلاقات ودية منذ سبعينيات القرن الماضي،[2] و هذه العلاقة تعززت خلال السنوات القليلة الماضية، وتطورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل متواصل، ففي عام 1998 ، لم يكن حجم التجارة الثنائية يتجاوز 2.1 مليار دولار، لكنه بنهاية عام 2010 وصل إلى 30 مليار دولار، من ثم ارتقى ليصل الى 45 مليار دولار في عام 2011 ، و المتوقع ان يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى حدود 100 مليار دولار آفاق عام 2016.[3] وفي عام 2004 استوردت الصين نحو 13 مليون طن من النفط من إيران، بما يوازي 11 في المائة من إجمالي الواردات الصينية من النفط،[4] ورغم أن الطاقة هي المكون الرئيسي للتجارة والاستثمار بين الصين وايران، فإن العلاقات الثنائية بين الدولتين لا تقتصر على هذا المجال، فهناك ما يزيد على 100 شركة صينية تعمل الآن في إيران، وتشارك شركات صينية في عدد من مشروعات البنية التحتية في إيران، حيث تقوم ببناء الطرق، والمطارات، وخطوط المترو، ووجدت السلع الاستهلاكية الصينية سوقا آخذا في الاتساع في إيران. و تتسم العلاقات السياسية بين بكين وإيران بالقوة أيضا، فالدولتان أصدرتا بيانا مشتركا وافقتا فيه على إقامة" علاقات تعاون وصداقة "خلال زيارة الرئيس خاتمي للصين عام 2000،[5] وتؤكد الصين وإيران على أن هناك تطابق في وجهات النظر بينهما، كدولتين ناميتين، بشأن عدد من المسائل الإقليمية والدولية، وفي عام 2005، تم منح إيران صفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، وهو وضع يمكن أن يوفر آلية إضافية للتعاون الصيني – الإيراني، والأهم من ذلك، أن كلا الدولتين تعتقدان أن العلاقة الجيدة بينهما تخدم المصلحة الاستراتيجية طويلة الأمد لكل منهما،[6] وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتفاقم عدم الثقة بين إيران والولايات المتحدة، علقت إيران أهمية أكبر على تطوير

---

[1] Brandon Gentry, "The Dragon and the Magi: Burgeoning Sino-Iranian Relations in the 21st century," **The China and Eurasia Forum Quarterly**, Vol. 3, N°3, 2005, pp. 111-112.

[2] John Garver, **China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World**, Seattle: University of Washington Press, 2007, pp. 13–17.

[3] **Fars News Agency**, "China Expects $40bln Trade Exchange with Iran in 2011," July 11, 2011.

[4] Javier Blas, Daniel Dombey, and Carola Hoyos, "Chinese Begin Petrol Supplies to Iran," **Financial Times**, September 22, 2009.

[5] John Garver, Op cit, pp. 65-67.

[6] Ibid, pp. 156-158.

علاقات أوثق مع الصين، وباعت شركات صينية أسلحة وتكنولوجيا أسلحة لإيران منذ الثمانينات، واتهمت الولايات المتحدة الصين بمساعدة إيران على تطوير نظم صواريخها، ونتيجة لذلك واجهت الشركات الصينية عقوبات أمريكية، كذلك تعرضت ست شركات صينية لعقوبات أمريكية في ديسمبر عام 2005 بسبب مزاعم بأنها قامت ببيع مكونات صواريخ ومواد تستخدم في تصنيع الأسلحة الكيماوية لإيران. وكان الجانب الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام من جوانب العلاقات الصينية – الإيرانية منذ اندلاع الأزمة النووية الإيرانية هو ذلك المتعلق بصفقات الطاقة، ولأن الاقتصاد الصيني الذي ينمو بسرعة فائقة يعتمد بشكل متزايد على واردات النفط والغاز من أجل تعزيز نفسه، صعدت الصين من جهودها للحصول على إمدادات الطاقة من الخارج[1]، بما فيها الشرق الأوسط، ففي مارس عام 2004، وقعت شركة زهوهاي زهينرونج المملوكة للدولة صفقة لاستيراد 110 مليون طن من الغاز الطبيعي الإيراني المسال خلال 25 عاما، وتصل قيمة هذه الصفقة إلى نحو 20 مليار دولار، وفي أكتوبر عام 2004 ، وقعت شركة صينوبيك إحدى كبريات شركات النفط الصينية على مذكرة تفاهم مع إيران لشراء 250 مليون طن من الغاز الطبيعي المثال خلال 25 عاما، وفي المقابل حصلت شركة صينوبيك على حصة بنسبة 50 في المائة في تطوير حقل نفط يادافاران الذي يعتقد أنه قادر على إنتاج 300 ألف برميل يوميا، وتقدر قيمة هذه الصفقة بمائة مليار دولار.[2] ويعتقد أن الصين مهتمة ببناء خط أنابيب إلى إيران لنقل النفط إلي بحر قزوين، حتى يمكنها في نهاية المطاف الحصول على اتصال مباشر بخط أنابيب يحمل النفط الإيراني عبر كازاخستان. ولأن الصين متعطشة للطاقة وبسبب صفقاتها الأخيرة مع إيران، يرى عدد من المراقبين أن موقف بكين من المأزق تمليه حاجتها إلى النفط والغاز الإيرانيين، وهذا يعنى أن بكين لن تؤيد فرض عقوبات على إيران، وفي الوقت نفسه فإن الصين تتبنى موقفا تحركه أيضا رغبة في مواجهة الأسلوب الانفرادي للولايات المتحدة وهيمنتها على العالم، في حين للصين أيضا مصلحة في الحفاظ على علاقات جيدة مع العالم الإسلامي للتعامل مع منطقة تشينجيانج التي يقطنها غالبية من المسلمين في الصين[3].

السياسة الصينية إزاء البرنامج النووي الإيراني

تبدي الصين اهتماما متزايدا بالملف النووي الإيراني مقابل أهمية إيران النفطية، فهي تؤيد الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية، إذا كان ذلك يتطلب مع اتفاقية عدم الانتشار النووي، ولكنها في الوقت نفسه تعارض أي دولة تساهم في الانتشار النووي بذريعة الاستخدام السلمي،

---

[1] Willem van Kamenade, **Cooperation and Confrontation: Iran's Relations with China and the West**, The Hague: Clingendael, 2009, p. 5.

[2] Charles E. Ziegler, **The Energy Factor in China's Foreign Policy**, Journal of Chinese Political Science, Vol.11, No.1 , Spring 2006, p. 1.

[3] *Willem van Kemenade, **Iran's Relations with*** China and the West - Cooperation and Confrontation in Asia, The *Hague:* The *Netherlands Institute for International Relations* 'Clingendael', No. 24, 2009, p. 42.

بالمقابل تؤكد انه بات حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية .وتعارض الصين أي تهديد عسكري وخاصة الضربة الوقائية ضد إيران من دول أخرى.[1]

ويبرز الموقف الصيني من بين المواقف الدولية حيث ينفرد خارج سرب مجموعة 5+1 و هي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا ، وعلى الرغم من الضغوط الدولية المتواصلة والمستمرة التي تعرضت لها بكين لإقناعها بتليين موقفها غير أنها لا تزال ترفض مبدأ فرض العقوبات، وتؤكد أن الباب لم يُغلق بعد أمام حل دبلوماسي يُفضي إلى تسوية مقبولة للأزمة. ترفض الصين مبدأ العقوبات لأسباب أخلاقية، ولكونها هي نفسها كان أحد ضحايا العقوبات الدولية ولا تزال تعاني من بعضها، مثل حظر واردات السلاح المفروض عليها منذ أكثر من عقدين؛ وبالتالي فإنها من الصعب أن تقبل بفرض عقوبات على دول أخرى.[2] وترى بكين أن العقوبات لا بد أن تؤدي إلى عواقب إنسانية خطيرة يتضرر جراءها المواطن العادي كما حدا في العراق وكما يحدا في كوريا الشمالية . وهي ليس وسيلة ناجعة لحل الخلافات والنزاعات الدولية بل تزيد من حدتها كما هو الحال مع إيران .[3]

و ترى بكين أن العقوبات عادة ما تؤدي إلى ردود فعل غاضبة تقطع الاتصالات وتؤدي إلى قطع الطريق أمام الحلول الدبلوماسية، كما تؤدي أيضا " إلى فقدان الثقة بمجلس الآمن وبالمنظمات الدولية المعنية واعتبارها أدوات لتنفيذ سياسات القوى الكبرى.[4]

على غرار القرارات السابقة التي أصدرها مجلس الآمن بخصوص فرض العقوبات على إيران (قرار 1737 في ديسمبر 2004 و قرار 1747 في فبراير 2007 و القرار 1803 مارس 2008) بينما وافقت الصين على القرار 1929 الذي يهدف إلى توسيع دائرة العقوبات المفروضة على إيران ، في جوان 2010 ،الذي صدر بإجماع الخمسة دول دائمة العضوية في مجلس الآمن الدولي ، مما أثار دهشة إيران التي ترتبط مع الصين بمصالح اقتصادية مهمة .بيد أن مصالح الصين مع الولايات المتحدة أكبر مقارنة مع مصالحها مع إيران فهي تسعى بالأساس إلى حماية مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، خاصة أن حجم الاستثمارات الأمريكية في الصين يبلغ حوالي 48 بليون دولار، فضلا "عن أن الفائض في الميزان التجاري الصيني الأمريكي لصالح الصين بلغ 350 بليون دولار.[5]

الضغوط الأمريكية و مستقبل الشراكة الصينية الإيرانية:

---

[1] السيد عوض عثمان، "النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية – الصينية،" **مختارات إيرانية** ،العدد 58، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ماي 2005 ، ص 4.

[2] Wang Liping, **Nuclear Security, Iran s Nuclear Problem, and China s Foreign Policy Strategic Choices**, China Institute of International Studies (CIIS), June 2010, pp. 58-59.

[3] John Garver, "Is China playing a dual game in Iran?," **Washington Quarterly**, winter 2011, pp. 75- 80.

[4] Ibid.

[5] مصطفى اللباد، "الإقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الإيرانية و لحظة الاختيار الآتية،" **الحياة اللندنية**، 2007/10/31.

اتسمت العلاقات الصينية الإيرانية خلال العقود الثلاثة الماضية بالإستقرار رغم بعض التوترات التي شابتها إزاء بعض الملفات ذات الإهتمام المشترك، ولعل أحد أهم الآثار المترتبة على ذلك هو أنه باستثناء التغييرات الدراماتيكية الكبيرة مثل وقوع مواجهة عسكرية بين إيران والولايات المتحدة؛ من المرجح أن تستمر العلاقات في النمو بشكل مطرد، أو على الأقل تبقى مستقرة. ولعل من أهم المشتركات بين البلدين هي معارضة الهيمنة الأمريكية، وبعض العداء المشترك للغرب، فضلا عن اعتقاد كل منهما في الخصائص الفريدة من نوعها والإرث الحضاري والتاريخي العظيم، كما أن إيران تؤيد حق الصين في حكم شعبها وفق ما يراه الحزب الشيوعي الصيني مناسبا، في حين تدعم الصين السيادة الإيرانية التي تترجم في كثير من الأحيان إلى حقها في قمع جماعات المعارضة[1].

وتأسيسًا على ما تقدم؛ من غير المرجح أن تكون الولايات المتحدة قادرة على إحداث تغيير جذري في التوجه الإيراني نحو الصين؛ لأن نفوذها لدى طهران يعد معدوما، بيد أنها بالمقابل تمتلك أوراقًا للضغط يمكن استعمالها للتأثير على بكين، وذلك عبر إستراتيجية ثنائية الأبعاد وهي "إستراتيجية الضغوط والحوافز"، يشمل بُعدها الأول: ممارسة بعض الضغوط على الصين من خلال التلويح بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في إيران بالتزامن مع تشجيع العديد من البلدان على زيادة صادراتها النفطية إلى الصين، وبالتالي تبديل اعتماد بكين النسبي على إيران. أما البعد الثاني: فهو حزمة الحوافز التي يمكن تقديمها لاستمالة الصين بعيدًا عن إيران، وتشمل الخيارات الممكنة في هذا الشأن رفع مستوى التعاون في العلاقات الأمريكية الصينية، وإظهار قدر أكبر من القبول لدور الصين في الشئون العالمية، والنظر بعين الاعتبار لمصالح الأمن القومي للصين[2].

و لكن يبدو أن الجهود الأمريكية قد أتت بنتائج عكسية؛ إذ يُنظر إليها من قبل بعض المحللين الصينيين على أنها مؤامرة على بكين، بينما يرى البعض الآخر أنها مؤشر على ضعف واشنطن تعكس حاجتها إلى مساعدة الصين، ويخطئ من يظن أن مجرد الترحيب بأن تلعب الصين دورًا أكبر على المستوى الدولي أو الاعتراف بالمصالح الجوهرية لها يُعد أمرًا كافيًا؛ إذ ثمة إشكاليتان يبرزهما التقرير ينبغي وضعهما في الحسبان لتحقيق ما ترنو إليه واشنطن، وهما:

- **الإشكالية الأولى:** يتطلب إقناع بكين للحد من تعاونها مع إيران خطوات ملموسة، تتمثل في أن تبدأ الولايات المتحدة في التراجع عن التزامها تجاه

---

[1] Sanam Vakil, "Iran: Balancing East against West," **The Washington Quarterly**, Vol.29, N° 4: 2006, pp.51-65.

[2] Scott Harold and Alireza Nader, "China and Iran Economic, Political, and Military Relations," **Rand papers**, Santa Monica: Center For Middle East Public Policy (RAND), 2012, pp. 21-22.

تايوان، مع ما يعنيه ذلك من تقليص مبيعات الأسلحة إلى الجزيرة، وهي خطوة من غير المرجح أن تتخذ[1].

- **الإشكالية الثانية:** يجب أن تعمل الولايات المتحدة على تحرير القيود التجارية المفروضة على السلع ذات التكنولوجيا العالية والمواد الدفاعية، وهو أمر مستبعد أيضًا لأن الصين البلد الوحيد القادر على مطابقة القوة العسكرية للولايات المتحدة هذا من جانب. ومن جانب آخر لا يبدو الكونجرس على استعداد في الوقت الحاضر لرفع القيود المفروضة على صادرات التكنولوجيا الدفاعية للصين التي تم سنها بعد مذبحة ميدان السلام السماوي العام 1989[2].

في جميع الاحتمالات، فإن فشل جهود الولايات المتحدة في إعادة تشكيل العلاقات الصينية الإيرانية يعكس حقيقة مفادها أن هذه العلاقات قد انتقلت إلى مرحلة من التعاون متعددة الأوجه. كما أن سيناريو تغيير سياسة الصين طويلة الأمد تجاه إيران هو على الأرجح أمر صعب للغاية. ومع ذلك لا يمكن استبعاده بشكل تام، بيد أنه يتوقف على حدوث تطورات دراماتيكية مثل تصاعد كبير في مستوى المواجهة بين واشنطن وطهران، بحيث يصبح استمرار علاقات قوية مع طهران أمرًا مكلفًا للغاية بالنسبة لبكين.

رابعا. باكستان

تُعد إيران وباكستان لاعبيْن سياسييْن مهمَّين في آسيا، وللدولتين حدود مشتركة؛ فضلاً عن تأثيرهما وتأثُّرهما الكبيرين بتطوُّرات الساحة الإقليمية والدولية، وتبدو العلاقة بين الدولتين مرتكزة على مصالح كثيرة، ويحاول الطرفان الحفاظ عليها على الرغم من العقبات والمشاكل التي تعترض العلاقة. تتجاوز ماهية العلاقة وجوهرها مقاصد ومنافع كل طرف، وتأتي متأثِّرة بعدد من المسائل والمتغيِّرات الأمنية والحدودية، وهنا تبرز مجموعة من القضايا التي تؤثِّر بصورة أو بأخرى في مسار العلاقة سلبًا وإيجابًا، ولعلَّ أهم هذه القضايا: أفغانستان: الانسحاب الأميركي ومستقبل الصراع، العلاقة مع الهند، العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، العلاقة مع المملكة العربية السعودية، الجماعات السنية والشيعية المتطرفة، الحادي عشر من سبتمبر وما أعقبه من تطوُّرات على صعيد الأمن الاستراتيجي والجيوستراتيجي للمنطقة؛ تمثَّلت فيما اصطلح على تسميته بـ"الحرب على الإرهاب."

تاريخ العلاقات الإيرانية الباكستانية: كانت إيران في مقدمة الدول التي رحَّبت بقيام باكستان، وكانت أول دولة تعترف بها رسميًّا عقب استقلالها عن الهند عام

---

[1] Charles Glaser, "Will China's Rise Lead to War? Why Realism Does Not Mean Pessimism," **Foreign Affairs**, Vol. 90, No. 2, March/April 2011, pp. 80–92.

[2] Scott Harold and Alireza Nader, Op.cit, p.25.

1947، وبدأت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1948، وفي عام 1950 كان محمد رضا شاه البهلوي أول رئيس دولة أجنبية يزور باكستان الناشئة، حيث وُقِّعَت بعد الزيارة معاهدة للأخوة والصداقة،[1] وعمَّق من علاقات البلدين ما كانت تمرُّ به علاقات باكستان مع كلٍّ من الهند وأفغانستان، ونظرت باكستان إلى إيران كأنها وسيط لتعميق علاقتاها مع العالم الإسلامي،[2]وشهدت علاقات البلدين تقدُّمًا كبيرًا لدرجة وصفها بـ"العلاقات المثالية"؛ وذلك في الخمسينات والستينات من القرن العشرين،[3] و يعود ذلك إلى التلاقي الكبير في المواقف والسياسات الخارجية لكلا البلدين فيما يتعلَّق بالقضايا الإقليمية والدولية، وانخرط كلٌّ من إيران وباكستان في حلف بغداد، الموالي للغرب، الذي سُمِّيَ بحلف (سانتو) بعد خروج العراق منه، وهو الحلف الذي كان يسعى لمواجهة الشيوعية في المنطقة، وتعاظم الدعم الإيراني لباكستان في الحرب بين الهند وباكستان في عام 1965؛ حيث كانت إيران تسمح للطائرات الباكستانية بالهبوط في إيران والتزوُّد بالوقود، وقامت إيران الشاه بدور مهمٍّ في بناء كتلة إسلامية قوية وموالية للغرب تتمثَّل في باكستان وتركيا وإيران. ومَنَحَ كلا البلدين الآخر وضع الدولة الأكثر رعاية للأغراض التجارية؛ وقدَّم الشاه النفط والغاز الإيراني إلى باكستان بشروط سخية، وتعاون الجيشان الإيراني والباكستاني لقمع حركة التمرُّد في بلوشستان[4].

شهد عام 1979 حدثين مهمَّين أثَّرا في مسار العلاقة؛ ففي ذلك العام احتلَّ الاتحاد السوفيتي أفغانستان، وانتصرت الثورة الإسلامية وأسقطت الشاه في إيران. كان يمكن لهذه التطوُّرات أن تُؤَدِّيَ إلى تعميق العلاقات بين البلدين وهو ما لم يحدث؛ وذلك على الرغم من تقارب موقف باكستان وإيران من أفغانستان في البداية. وعلى الرغم من الإعجاب الذي حمله الجنرال محمد ضياء الحق للثورة الإسلامية، حدث التباين في المواقف عندما بدأ التعاون بين باكستان والولايات المتحدة الأميركية ودول عربية لمواجهة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان[5].

أما على صعيد الداخل الباكستاني، فقد كان انتصار ثورة الخميني في إيران سببًا في تسيُّس و مأسسة الشيعة في باكستان، وبرز هذا التأثير عندما فرضت حكومة ضياء الحقِّ تأدية الزكاة على الباكستانيين؛ حيث رفض الشيعة هذا الأمر؛ مما برهن على مدى نفوذ إيران على المواطنين الشيعة في باكستان، ودخلت باكستان في موجة من التشاحن الطائفي؛ حيث شهدت الساحة نشوء جماعات

---

[1] Shah Alam, "Iran-Pakistan Relations: Political and Strategic Dimensions," **Strategic Analysis journal**, New Delhi: the Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), Vol. 28, No. 4, 2004, pp:526-530.

[2] Askari Rizvi, **Hassan, Pakistan's Foreign Policy: An Overview 1947- 2004**, *Pakistan*: Pakistan Institute of Legislative Development And Transparency- Pildat, 2004, pp .18-21.

[3] جاويد حفيظ،"علاقات إيرانية باكستانية ،" في:
http://javedhafiz.net/2012/08/25/%D8%B9%D9% %8A%D8%A9 (accessed on 5th August 2015)

[4] Harsh Pant, Pakistan and Iran's Dysfunctional Relationship, **Middle East Quarterly**, USA: Middle East Forum, spring 2009, pp. 43-50.

[5] Sumita Kumar, "Pakistan–Iran Relations: The US Factor", **Strategic Analysis journal**, New Delhi: the Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), Vol. 32, no. 5, 2008, pp. 779-781.

شيعية وسُنِّيَّة متطرِّفة تميل إلى العنف، وبدأ هذا التشاحن يُلقي بظلال سلبية على العلاقات بين البلدين[1].

في الحرب العراقية-الإيرانية حاولت باكستان أن توازن بين علاقاتها الجيدة مع إيران وتحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية، فلم تدعم أيَّ طرف من أطراف النزاع و ووقفت على الحياد ،[2] لكن العقوبات التي فرضها الغرب والولايات المتحدة على إيران فضلاً عن تحالف باكستان مع الولايات المتحدة الأميركية لم يبقيا بلا تأثير سلبي على العلاقة؛ التي كانت تُوصف بالمثالية، وبدأت إيران تتهم باكستان بأنها تتحدَّث بلسان أميركي.

شهدت العلاقات بين البدين توتُّرًا غير مسبوق مع مجيء طالبان إلى الحكم في أفغانستان في التسعينات من القرن العشرين، وهي الحركة التي أعلنت عداءها للشيعة وإيران، ورأت إيران أنها حكومة معادية، خاصة أنها تدعم تحالف الشمال، وترتبط بعلاقات قوية مع الطاجيك والأوزبك والشيعة من الهزارة، وكما أن العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة الأميركية أثَّرت سلبيًّا على العلاقات الباكستانية-الإيرانية، فإن علاقات إيران والهند لم تقف بعيدة عن معوِّقات العلاقة، فقد طوَّرت إيران علاقات استراتيجية مع الهند متجاهلة الحساسية الباكستانية، ومتجاوزة العلاقات العميقة بين الهند وإسرائيل .وفضلاً عن العلاقات السياسية قامت الهند بالمشاركة في تحديث ميناء جابهار وبندر عباس، ومدَّت بالتوافق مع إيران طريقًا بريًّا إلى أفغانستان. و بعد سقوط طالبان عادت العلاقات لتشهد بعض التحسُّن؛ لكنها لم تصل إلى المستوى المأمول منها إلى اليوم؛ على الرغم من توافر الرغبة في ذلك[3].

تشابكت المصالح السياسية والاقتصادية بين البلدين، بدرجة شجعت البلدين على تجاوز التوتر الحدودي بتوقيع اتفاق في أكتوبر 2014، حيث يرى الباكستانيون أن هذا التوتُّر يجب ألا يؤثِّر على العلاقة، ويؤكِّدون أن إمكانيات حلِّه متوفرة، فـ"العلاقات مع إيران إيجابية في الغالب"، وقد أدَّى المحيط الجغرافي والجوار دورًا كبيرًا في نسج علاقات قوية بين البلدين وإيجاد مجموعة من المنافع المشتركة؛ التي تأتي ممتزجة بمشتركات ثقافية يحرص عليها الطرفان.[4]

التعاون الاقتصادي: على الرغم من الحديث عن العلاقات السياسية المميزة، فإن حجم التبادل التجاري بين إيران وباكستان يقل عن المليار دولار، و يميل

---

[1] Ibid, p. 789.

[2] Mushahid Hussain, " Pakistan-Iran Relations in the Changing World Scenario: Challenges and Response," in Tarik Jain, et al, eds, **Foreign Policy Debate: The Years Ahead**, Islamabad: Institute of Policy Studies, 1993, pp. 215-219.

[3] Shah *Alam*, "Iran Pakistan relations: Political and strategic dimensions," **Strategic Analysis journal**, New Delhi: the Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), pp. 522-526.

[4] Seifzadeh, Hossein, "Regional Convergence in Iranian Foreign Policy, with a Look at South West Asia", **Foreign Policy Journal**, Vol. II, No. 5, spring 2010, pp. 11-39.

الميزان التجاري فيه إلى صالح إيران بصورة كبيرة. وتبدو هذه الأرقام مفاجئة؛ خاصة مع وجود الكثير من الاتفاقيات التجارية، وخلال الأشهر الماضية جرى التوقيع على خمس مذكرات تفاهم بين الهيئة الاقتصادية العليا الإيرانية ونظيرتها الباكستانية، وجرى تقديم مقترح لرفع حجم التجارة بين إيران وباكستان بنسبة 20% سنويًّا، ووضع هذا الهدف ضمن الخطة الاستراتيجية الخمسية لتطوير التجارة بين إيران وباكستان، وهناك عدد كبير من اللجان التي تُشرف على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.[1]

كذلك، رحبت باكستان بمشروع أنبوب الغاز، ووجدت أنه مشروع يخدم حاجتها من الطاقة؛ وقد وضع حجر الأساس لأنبوب نقل الغاز من حقل "بارس" في جنوب غرب إيران إلى منطقة "نواب شاه" بالقرب من كراتشي على الساحل الجنوبي الشرقي لباكستان مارًّا بأراضي ولايتي السند وبلوشستان الباكستانيتين؛ وسُمِّيَ "مشروع السلام"، وذلك بطول يبلغ 2000 كيلو متر، وتقدَّر كلفته الإجمالية بـ7,5 مليارات دولار، وقد تمَّ إنجاز مدِّ الأنبوب في الجانب الإيراني بطول 1220 كيلو مترًا؛ بينما يبلغ طول أنبوب الغاز في الأراضي الباكستانية 780 كيلو مترًا. و كان من المقرَّر الانتهاء من المشروع -الذي كان يُخطَّط له الوصول إلى الهند -خلال عامين، وبموجب الاتفاق -الذي تمَّ توقيعه بين البلدين في جوان -2010 توفِّر إيران نحو 21,5 مليون متر مكعب من الغاز يوميًّا لباكستان لمدَّة 25 عامًا بداية من ديسمبر 2014، التي ستُمَكِّن باكستان من توليد نحو 3000-4000 ميجاوات من الكهرباء، لكن هذا المشروع يُواجه عقبات كبيرة، لعلَّ في مقدمتها المعارضة الأميركية، فضلاً عن حساسية الحالة الأمنية في إقليم بلوشستان، وتراجع الهند عن المشاركة فيه. عادت طهران تلحُّ على إسلام آباد لاتخاذ خطوات فاعلة لتنفيذ المشروع، وتلتقي المواقف الباكستانية مع الرأي الإيراني في أهمية المشروع وضرورة تنفيذه، ولكن تنفيذه يبدو بحاجة إلى قرار سياسي من صانع القرار الباكستاني، خاصة أن الولايات المتحدة الأميركية لم تُقَدِّم ما تحدَّثت عنه من حوافز لتشجيع باكستان على التخلِّي عن هذا المشروع. ويرى محللون أن هذه العقدة ستُحَل إذا ما تحسَّنت العلاقات الإيرانية-الأميركية، وإذا ما تمَّ التوصُّل إلى اتفاق بشأن ملف إيران النووي يضمن خلخلة العقوبات المفروضة على إيران، التي شكَّلت على مدى العقود الماضية عقبة كبيرة أمام العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[2]

ويبدو هذا القرار ضروريًّا لتتخلَّى طهران عن تغريم باكستان مبلغًا يصل إلى 200 مليون دولار شهريًّا بسبب التأخير في إنجاز المشروع خلال المهلة القانونية؛ التي تنتهي في 31 ديسمبر 2014، واتفق الطرفان الإيراني

---

[1] أحمد دياب، "خط الغاز بين إيران وباكستان: الدواعي والتداعيات،" **الأهرام الاستراتيجي**، في:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1256489&eid=35 (accessed on 13th March 2015)

[2] Khurram Minhas, "Time to revisit Pakistan-Iran economic relations." **Daily Times**, December 12th, 2014, at : http://www.dailytimes.com.pk/opinion/12-Dec-2014/time-to-revisit-pakistan-iran-economic-relations (accessed on 12nd February 2015)

والباكستاني على تغيير مهلة إكمال المشروع لغاية يناير عام 2015، وضمنت إيران منح حصتها الاستثمارية لإكمال المشروع، وأكملت مدَّ معظم أنبوب الغاز بطول 900 كيلو متر إلى الحدود مع باكستان، إلا أن إسلام آباد لم تنجز المطلوب لإكمال المشروع. [1]

يجمع المحللون والمختصون بالعلاقة بين باكستان وإيران على وجود مزايا عديدة تصبُّ في صالح تعزيز العلاقة؛ وأهمها:

لا توجد مشكلة حدودية بين البلدين، وعلى الرغم من التوتر الذي حدث على الحدود مؤخَّرًا فإن الطرفين يُبديان حرصًا عاليًا على تجنُّب أيِّ تصعيد حدودي، وإن كان هذا الحرص يصطدم من فترة لأخرى بالوضع الأمني المتردي على الحدود الباكستانية-الإيرانية، وما يرافق ذلك من تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية [2].و تُبدي باكستان استعدادًا لتبادل المعلومات مع إيران، وعقد اجتماعات منظمة لإقرار الأمن على الحدود؛ وتُجري اتصالات مع المنظمات الدولية لحلِّ مشكلة مدِّ أنبوب الغاز، وضرورة التعاون لإزالة العراقيل في ضوء المشتركات بين إيران وباكستان.

شكلت العلاقات التجارية والاقتصادية أرضية مهمَّة للازدهار والنجاح، وفي مقدمة ذلك ربط البلدين بسكة حديد، لكن طبيعة الاقتصاد الإيراني وتدهوره بفعل العقوبات الدولية حال دون إقامة علاقات اقتصادية قوية، حيث تعد باكستان سوقًا مهمَّة لاستهلاك غاز إيران؛ التي تمتلك ثاني أكبر مخزون من الغاز في العالم، وبالنسبة إلى المشاريع الإيرانية فإن باكستان هي الممر البري الوحيد لتصدير الغاز الإيراني إلى الهند.[3]

بالمقابل لا يمكن التقليل من قوة العقبات التي تُواجه العلاقة بين البلدين، وتتعلَّق هذه العقبات في معظمها بالعلاقات الدولية وتحالفات كلِّ طرف؛ ويمكن إجمال هذه العقبات بالتالي:

1- العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية : على مدى العقود الثلاثة الماضية كانت العلاقة مع واشنطن نقطة خلاف بين الجانبين، وصبغ سياسة كل طرف مواقف متباينة تجاه الولايات المتحدة، وبينما سعت إسلام آباد إلى خلق حالة من التوازن في علاقتها مع الحليف الأميركي والجار الإيراني، رأت طهران في التحالف ما يعوق تطوير العلاقة، وتمثَّل هذا بصورة كبيرة في معارضة واشنطن لعدد من المشاريع الاقتصادية بين إيران وباكستان، وفي إحكام حلقة العقوبات على إيران، وتتصاعد في باكستان اليوم رغبة كبيرة في إعادة تعريف العلاقة مع

---

[1] Ahmed Khan, "IPI Pipeline and its Implications on Pakistan," **ISSI Publication**, 2013, pp. 32-43.

[2] Barnett R. Rubin and Ahmed Rashid, "From Great Game to Grand Bargain Ending Chaos in Afghanistan and Pakistan," **Foreign affairs**, November/ December 2008, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/2008-11-01/great-game-grand-bargain (accessed on 16th March 2015)

[3] Saira Basit, "The Iran-Pakistan-India Pipeline Project," Islamabad: IPRI, 2008, p. 32.

واشنطن، خاصة مع تشكُّل قناعة في الأوساط العسكرية والسياسية الباكستانية عبَّر عنها وزير الدفاع الباكستاني بقوله: "الولايات المتحدة الأميركية ليست حليفًا يمكن الوثوق به، فقد كانت حليفًا نسبيًّا لنا في الستينات والسبعينات، وكانت سياساتها في الشرق الأوسط وجنوب آسيا كارثية، وما زلنا ندفع ثمنها .و مع ذلك تُرَحِّب باكستان بالتقارب الإيراني-الأميركي، وترى فيه منفعة كبيرة لباكستان؛ فتخفيف العقوبات المفروضة على طهران سيعود بالنفع على مجمل العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وسيُطلق يد باكستان في تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة التي تلبي حاجاتها المتزايدة للطاقة[1].

2- بالصراع المذهبي : على غرار ما حدث في السودان يوجِّه قطاع عريض من الباكستانيين نقدًا كبيرًا للدور الذي تقوم به المراكز الثقافية الإيرانية في باكستان، ويرون أن هذه المراكز تحوَّلت نشاطاتها بعد الثورة الإسلامية من تعليم اللغة الفارسية إلى نشاطات دينية/طائفية شيعية، وتتفاوت الآراء بشأن هذه القضية؛ فهناك فئة ترى أن المشكلة انعكاس لصدام مذهبي إيراني-سعودي، ففي حين تدعم إيران المجموعات الشيعية المتطرِّفة، تُقَدِّم السعودية -أيضًا- الدعم للمجموعات السُّنِّيَّة المتطرِّفة في باكستان، وعلى باكستان أن تسعى لإخراج نفسها من هذه اللعبة الطائفية ، بوضع حدٍّ لتدخُّل الجانبين؛ خاصة أن باكستان لديها أكبر تجمُّع للشيعة في العالم بعد إيران، كما أن 80% من سكانها هم من المسلمين السُّنَّة[2].

ويرى بعض المحللين أن المشكلة لها أسباب كثيرة داخلية وخارجية؛ منها أن القيادة السياسية في إيران أخذت في السنوات الأخيرة بصياغة خطابها وفق الأجندة الشيعية، وليس وفق الأجندة الإسلامية العامة، وهو ما خلق مشكلة، ولا يُرجع محللون آخرون هذا الخطاب إلى السنوات الأخيرة؛ بل يرون أنه جاء مرافقًا للثورة الإسلامية التي أثَّرت في كل المنطقة؛ لكن الكاريزما الإسلامية التي تمتع بها الخميني، والاحترام الذي حظي به في العالم الإسلامي غيَّبا لفترة من الزمن الخطاب المقصور على الأجندة الشيعية [3].وأيًّا تكن الآراء فإنها تُجمع على أنه ليس من مصلحة باكستان الانخراط في اللعبة الطائفية، التي "انخرطت فيها إيران والسعودية".

الديناميات الإقليمية في الشرق الأوسط – آسيا الوسطى و القوقاز

شهدت الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم، العديد من التطورات المهمة التي أوضحت في مجملها دور القوى الكبرى ارتباطاً بمصالحها المتباينة وعلاقاتها بدول المنطقة، وهو الأمر الذي يطرح أهمية توضيح أبعاد هذه الأدوار

---

[1] Sumita Kumar, Op cit, pp. 786-789.

[2] Khalid Ahmed, Sectarian war-Pakistan's Sunni-Shia violence and its links to the Middle East, Karachi: Oxford University Press, 2011, p. 360.

[3] Ibid, pp. 369-371.

وتقييمها بشكل موضوعي ، خاصة فيما يتعلق بأمن واستقرار المنطقة، **وأخيرا**، برز نشاط عدد من القوى (الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبي - روسيا - الصين – اليابان) خاصة في ظل المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أخيرا، ارتباطاً سواء بمتغيرات ثورات الربيع العربي ، أو بتطورات بعض القضايا الرئيسية على المستوى العربي والإقليمي (القضية الفلسطينية - الأزمة العراقية - الملف النووي الإيراني – الحرب الأهلية في سوريا) ، وضعاً في الحسبان خصوصية وأهمية وتأثير تنافس بعض القوى الإقليمية المؤثرة (تركيا - إيران – إسرائيل) على إيجاد دور لها في تلك التطورات ، وبشكل يتسق مع مصالحها.

وفي ضوء الحديث عن إمكانية وجود نظام إقليمي جديد، سنركز على الدورين التركي والإيراني في منطقة الشرق الأوسط، و آسيا الوسطى و القوقاز بإعتبارها الدوائر الإستراتيجية الرئيسية، فكلا الدورين تجمعهما مصلحة ثابتة، والتي تتمثل في أن تنحية الغلالة العربية لإقليم الشرق الأوسط يسهل لهما لعب أدوار قائدة فيه. بمعنى آخر ، إذا تم تقسيم المنطقة وهوياتها على أساس غير قومي وإنما إسلامي ، فسيصبح الدور القيادي لكل منهما طبيعياً ومفهوماً في أحيان كثيرة. النظام الإقليمي الجديد سيكون إسلامياً، كما أن الطابع الأيديولوجي الإسلامي للمنطقة سيخفي الأقليات العرقية واللغوية لكل من تركيا وإيران ، ويسهل اندماجهما في مؤسسات إقليمية ، ومن ثم لاحقاً صياغة أولويات الأمن في المنطقة على قياس مصالحهما.

السياسات الإقليمية التركية الإيرانية في دول الربيع العربي

مع تغيير موازين القوى الإقليمية نتيجة تراجع النفوذ الامريكي بشكل أساسي و طبيعة النتغيرات و التحولات الإقليمية و الدولية المتمثلة أساسا في تغير شكل وطبيعة النظام السياسي بعدد من البلدان العربية خاصة ذات الثقل الإقليمي بالمنطقة في أعقاب ما بات يُعرف إعلاميًّا بـ"ثورات الربيع العربي" و ما أسفر عنه من صعود تيار الإسلام السياسي إلى سدة الحكم، لم يكن هناك جديد في وجود تنافس إيراني تركي للعب دور أكبر في المنطقة، ولكن أصبح الجديد في رغبة كلٍّ منهما في الترويج لنموذجه السياسي.

ويُعرف الترويج نظريًّا بأنه العمل والاتصال بالآخرين وتعريفهم بما قد يكون غير مفهوم، فهو الاتصالات التي تهدف إلى إعلام وإقناع وتذكير الآخر بسياسة معينة والتأثير فيه لقبولها واتباعها. وتختلف الأنشطة الترويجية المتبعة من قبل الإدارة السياسية الهادفة للترويج لـ"نموذجها السياسي"، وتتنوع أو قد تقتصر على عدد محدود من الأنشطة، وهو ما يعتمد على عوامل كثيرة بعضها يتصل بالسياسة الترويجية ذاتها والقائم عليها، من ناحية، وبعضها الآخر يتصل بطبيعة المستهدف واستجابته لتلك السياسة، كطبيعة الهيكل التنظيمي المعنى بالترويج لتلك السياسة – السياسة المراد الترويج لها- ، وطبيعة المتلقي "المستهدف من

السياسة"، ومدى توفر الوسائل المختلفة "الأدوات" للقيام بالأنشطة الترويجية المختلفة [1].

وبذلك تصبح الدول التي تشهد تغييرًا في نظام الحكم متجهة إلى أي من هذين النموذجيين بمعنى آخر تحاكي أحد هذين النظامين مما دفع كلًّا من تركيا (الديمقراطية التي لا تخلو من اعتبارات للمواءمة مع الهوية الإسلامية بدرجة أو بأخرى) وإيران (التي يغلب وصفها بالثيوقراطية أي نموذج الدولة الدينية بدرجة أو بأخرى) لانتهاج سياسات خاصة بهما للترويج لنموذجهما في المنطقة رغبة من كلٍّ منهما في التفرد لتصبح القوى الإقليمية المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعدّ أحد أهم محاور التنافس بين تركيا وإيران في المنطقة حيث يقدم كل نموذج نفسه على أنه النموذج السياسي الأكثر ملاءمة للرغبة المتزايدة في التغيير بالمنطقة العربية من جهة، والمتسق مع هويتها الإسلامية من جهة أخرى.

ومن هنا سيتم استعراض سياسة كلٍّ من تركيا وإيران و أدوات ترويجهما لنموذجهما في منطقة الشرق الأوسط، ومن المستهدف من تلك السياسة، في محاولة للوقوف على حقيقة هذا الدور، وحدود نجاحه من عدمه، وذلك من خلال المحاور التالية:

- ماهية القوة الإقليمية.
- حدود التمايز بين النظامين التركي والإيراني.
- أسباب تبني كلٍّ من تركيا وإيران سياسة الترويج لنموذجهما في دول الربيع العربي.
- أدوات كلٍّ من تركيا وإيران للترويج لنماذجهما.
- مستقبل السياسات التركية الإيرانية في الشرق الاوسط

ماهية القوة الإقليمية

بداية لابد من الإشارة إلى ماهية القوة الإقليمية، وما العلاقة بين كلٍّ من القوة الإقليمية والقوى المتوسطة بالنسبة للنظام الدولي. وبالتالي من الضروري توضيح فكرة القوة المتوسطة في الأساس، وفي هذا الصدد من الجدير التمييز بين القوى المتوسطة التقليدية والقوة المتوسطة الصاعدة والتي يمكن الإشارة إليها على أنها القوى الإقليمية.

فالقوة الإقليمية هي الوحدة الدولية التي تمتلك كلًّا من القوة والقدرة على التأثير داخل حدود إقليمها، فهي مشابهة للقوى الكبرى في النظام الدولي ولكن فقط على مستوى الإقليم التابعة له[2]. والفرق بين القوة المتوسطة التقليدية

---

[1] دينا عبد العزيز، "الترويج للديمقراطية كأحد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الفترة من 2000-2008 : دراسة حالة مصر،" **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2011، ص ص 12-11.

[2] سعاد محمود أبو ليلة، "القوى المتوسطة: دور القوى المتوسطة التقليدية و الصاعدة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة،" **السياسة**

والصاعدة " الإقليمية" هو فكرة امتلاك الوحدة الدولية القدرة في أن تقود في الأساس، فالقوة الإقليمية " المتوسطة الصاعدة " تتمتع بتلك المهارة بينما القوة المتوسطة التقليدية تفتقد لعنصر القيادة فيقتصر دورته على تشكيل ائتلافات بالإضافة إلى محاولة الخروج بحلول توافقية وقائمة في الأساس على مبدأ الشراكة لتحقيق مصالح مشتركة[1] ".

و يمكن تعريف القوى المتوسطة بأنها تلك الدولة التي تمتلك قدرًا متوسطًا من مصادر القوة الصلبة والناعمة يجعلها قادرة على التصرف في قضايا النظام الدولي بتبني أنماط من السلوك ترتكز على التوافق على أن يتم إدراكها كقوة متوسطة من جانب الدول الأخرى في النظام الدولي"[2].

و قد تم التمييز بين القوى المتوسطة التقليدية والقوى المتوسطة الصاعدة، فيرى عدد من الباحثين أن الأولى تعدّ دولة مستقرة، غنية، ديمقراطية، ليس لها دور إقليمي مؤثر وتهدف للحفاظ على النظام الدولي، أما الأخيرة فتعدّ دولة شبه هامشية في طريقها للتحول الديمقراطي، أو حديثة العهد بالديمقراطية وهي قوة إقليمية وقوة متوسطة على المستوى العالمي وتتحمل مسؤولية حيال الأمن الإقليمي الذي لا بد لها من التمتع بتماسك داخلي ولديها القدرة في الحفاظ على السلم والاستقرار الإقليميين، وأن يعترف بدورها من قبل جيرانها[3]، وهذا ما تتنافس عليه كلٌّ من تركيا وإيران في إقليم الشرق الأوسط.

ونظرًا لرغبة كلٍّ من تركيا وإيران في لعب دور القوى المتوسطة الصاعدة في النظام الدولي مما يتطلب معه تحقيق مشروطية أن تكون قوة إقليمية في المنطقة التابعة لها، ومن هنا تتبع كلٌّ من تركيا وإيران عددًا من الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق ذلك الهدف، ويعدّ الترويج للنظام السياسي لكل من تركيا وإيران أحد هذه الأدوات لتحقيق مأربهما سواء على المستوى الإقليمي أم الدولي الذي سنلقي نظرة سريعة أولًا على كلٍّ من النظامين.

الفرق بين النظام الإيراني والنظام التركي: بعد نجاح تيار الإسلام السياسي في الوصول إلى السلطة في عدد من الدول العربية بعد ما بات يُعرف إعلاميًّا بثورات الربيع العربي، أضحى ذلك عاملًا محفزًا لكل من النظامين الإيراني والتركي للعمل على الاستفادة من ذلك الأمر في ممارسة دور إقليميٍّ أوسع نطاقًا وأعمق تأثيرًا في المنطقة مع تصاعد أنظمة سياسية حديثة العهد إلى السلطة تنتمي إلى ما بات يعرف بتيار الإسلام السياسي الذي يرى البعض وجود عناصر تشابه بينه وبين النظام التركي والإيراني كلّ على حدة بدرجة أو بأخرى، وذلك مع اختلاف هيئته، مما جعل كلًّا منهما يطمح في أن يبسط نفوذه على المنطقة مما ينعكس على ميزان قوته في النظام الدولي عمومًا والنظام الإقليمي

الدولية، العدد 189، المجلد 47، جوان 2012، ص 15.

[1] المرجع نفسه، ص ص 14- 19.

[2] المرجع نفسه .

[3] المرجع نفسه .

خصوصًا، بسعيها للترويج لنموذج حكمها في المنطقة مما يستوجب بدايةً إلقاء الضوء على النظام الإيراني والتركي.

يعد النظام السياسي الإيراني، وفق نشأته، وبنص الدستور، نظامًا دينيًّا يتولى فيه رجال الدين سلطات مباشرة و قوية بشكل واضح وبالتالي، يعد نظام حكم ثيوقراطيًّا، بمعنى أن الدولة ومؤسساتها خاضعة لحكم رجال الدين. فالمرشد أو القائد هو أعلى سلطة في الدولة، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينة [1]. إذ ينص الدستور الإيراني في مادته الخامسة على أنه " في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير".

و يشير الدستور في مادته الثانية عشرة إلى أن " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنا عشري"، ويؤكد أن " هذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير". واهتمت إيران- منذ ثورة عام 1979 - بمزج خطابها الفكري والسياسي بالخطاب الموجه من قبل الدولة التي استمرت قومية الطابع أكثر من كونها دولة عقائدية.

وقد ادعت إيران "القوامة السياسية" باعتبارها الدولة التي تحمي الإسلام وتعمل بمبادئه، وكانت تنتقد النظم العربية ولاسيما في الدول العربية المحورية مثل مصر، من منطلق ممارسة دور " الوصي الإسلامي" في المنطقة. لكن ظهر عمليًّا أنه منذ عام 1979 ظلت إيران تحاول التوسع تحت اسم تصدير الثورة، ونشر المذهب الشيعي باعتباره الأصح دينيًّا وسياسيًّا، فحاولت أن تضفي على الدولة الإمبراطورية طابع الدولة الدينية.

بينما يتصف النظام السياسي التركي بأنه يستند في الأساس إلى التقاليد العلمانية التي أرساها مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال عام 1923. وحتى في ظل حكم حزب العدالة و التنمية وهو يتبع مسارًا معتدلًا غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[2] لذا يدعي أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار الإسلام المعتدل[3]، حيث تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي حُلَّ بقرار صدر من المحكمة الدستور التركية في 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين. يطلق البعض على الحزب وسياساته لقب: العثمانيين الجدد .

---

[1] Oliver Roy, "The Crisis of Religious Legitimacy in Iran," **Middle East Journal**, vol. 53, no. 2, spring 1999, pp. 202-206.

[2] "New to Turkish politics? Here's a rough primer," **Turkish Daily News**, available at : http://arama.hurriyet.com.tr/arsivnews.aspx?id=-610584 (accessed on 10 September 2015)

[3] غراهام فولر، "انتصار الإسلاميين في تركيا،" في:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/bf0543b1-1354-4830-a985-2791f4848524

وهو ما أقره أحمد داود أوغلو حيث قال في نوفمبر 2009 في لقاء مع نواب الحزب: "إن لدينا ميراثًا آل إلينا من الدولة العثمانية". "إنهم يقولون إننا العثمانيون الجدد". "نعم نحن العثمانيون الجدد". "ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله، حتى في شمال إفريقيا. والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب. وخاصة فرنسا التي تفتش وراءنا لتعلم لماذا ننفتح على شمال إفريقيا؟ لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الإفريقية"[1]. و يرى علمانيو تركيا أن حزب العدالة والتنمية وضع خطة سرية لأسلمة الدولة[2]. وقد رفضت المحكمة الدستورية دعوى لحل حزب العدالة والتنمية بتهمة "أنه يقود البلاد بعيدًا عن نظامها العلماني نحو أسلمة المجتمع مما جعل رجب طيب أردوغان رئيس الحزب ورئيس الوزراء يصرح بـ "أن حزبه الحاكم سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينها العلمانية"[3].

و من ثم يبقى النظام السياسي التركي علمانيًّا وإن كان ذا مرجعية إسلامية في نظر البعض بدرجة أو بأخرى، وهو فارق جوهري بينه وبين النظام السياسي في إيران. حيث ينتهج الحزب سياسة توافقية، تميزه عن بقية حركات الإسلام السياسي التقليدية، سواء داخل أو خارج تركيا، تقوم على التركيز على العناصر الاستيعابية التوافقية ونبذ العناصر الإقصائية في التعامل مع الآخر، أيًّا ما كان هذا الآخر، سياسيًّا، أو دينيًّا، أو أيديولوجيًّا، فهو يقدم الدين باعتباره عامل جذب واستقطاب لا عامل تمايز وتنافر، ومن هنا كان الدور المحوري لتركيا في تعزيز الحوار والتلاقي بين الحضارات، وقد مثل ذلك أحد أهم أسباب نجاح حزب العدالة والتنمية في توجيه أنظار العالم إلى النظام التركي بوجه عام وأنظار دول الشرق الأوسط بوجه خاص[4].

أسباب تبنِّي كلٍّ من تركيا وإيران سياسة الترويج لنموذجهما: يمكن القول: إن أيَّ سياسة خارجية يتم تبنيها من قبل أي وحدة دولية تكون مستندة إلى عدد من الدوافع أو المحفزات لتبني تلك السياسة، إما أن تكون عوامل جوهرية أو شبه جوهرية للتحرك نحو تلك السياسة، وبالفعل هناك عدد من الدوافع التي كانت حجر الزاوية لدى كلٍّ من تركيا وإيران للركون إلى سياسة الترويج لنموذجها في الشرق الأوسط خصوصًا بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وهنا سنتناول بعضًا من تلك الأسباب سواء بالنسبة لتركيا أو إيران.

---

[1] أحمد داود أوغلو: " نحن العثمانيون الجدد"، في:
ArticleID=31833&http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haberArchive

[2] جان ماركو، "زمن ما بعد الإسلام السياسي،" في : **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، الإمارات المتحدة : مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط 4، 2012، ص 11.

[3] Metin Heper, "Islam, Conservatism, and Democracy in Turkey: Comparing Turgut Özal and Recep Tayyip Erdoğan," **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 15, No. 2, 2013, p. 152.

[4] Fuat Keyman, "Turkish Foreign Policy in the Era of Global Turmoil," **SETA Policy Bief**, Brief No. 39, December 2009, p.12.

- أولًا على الجانب التركي: يمكن الاستناد إلى عدد من الأسباب يمكن عرضها على ثلاثة محاور مبدئية:

1. الطموح الغربي: في أن تكون الأنظمة العربية مشابهة للنموذج التركي، فعلى سبيل المثال برزت تركيا بعد أحداث 11 سبتمبر من وجهة النظر الأمريكية كنموذج يحتذى به في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من كون تركيا دولة مسلمة إلا أنها ديمقراطية أيضًا، وتتمتع بعلاقات جيدة مع الغرب، فهي عضو في حلف شمال الأطلسي والعديد من المؤسسات الغربية الأخرى، وتطمح في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.[1] فهناك طموح غربي في أن يصبح النموذج التركي مرجعًا تأسيسيًّا للنظام العربي الجديد لما بعد ثورة الربيع العربي، ولاسيما من ناحية علاقة الدين بالدولة وعلاقة دولة إسلامية بالعالم الغربي، فتشجيع ودعم العالم الغربي للنموذج التركي يعد دافعًا أساسيًّا لتبني تركيا لتلك السياسة .[2]

2. الطموح التركي: تطمح تركيا إلى لعب دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، ويعد هذا سببًا مشتركًا بين كلٍّ من تركيا وإيران لرغبتهما في الترويج لنموذجهما في المنطقة والدخول في منافسة عليه لبسط نفوذها على المنطقة، ويمكن إحداث ذلك من قبل تركيا عن طريق الاستناد إلى الترويج لنموذجها في المنطقة. فرغبة تركيا في أن تكون قوة متوسطة في النظام الدولي والقوى الإقليمية المهيمنة في المنطقة يعد السبب الأساسي وراء تبنيها لتلك السياسة خصوصًا بعد ما أبدى حزب العدالة والتنمية بعد تولي السلطة رغبته في إعادة تعريف علاقات تركيا مع الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل عام، مرتكزًا على بعد الهوية الإسلامية التركية.[3]

3. الطموح العربي: وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، الذي تبنى عملية تغيير سياسي واقتصادي أكثر انفتاحًا مستندًا إلى وضع النموذج التركي مجموعة من السياسات الإصلاحية على المستوى السياسي والاقتصادي وبناء المؤسسات ودعم الديمقراطية وتعزيزها للمطالبة بإصلاح الدولة في العالم العربي[4]، فكان محط انتباه لدول منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا المعارضة في الدول العربية، مما جعلت من تركيا نموذجًا تتمنى تحقيقه في بلدانها، مما كان بمثابة قوة دافعة لتبني تركيا سياسة ترويجية فعالة لنموذجها التي تبلورت بشكل أكبر بعد ثورات الربيع العربي، مما أصبح سببًا في حد ذاته للترويج للنموذج التركي في المنطقة لتوافر مناخ سياسي يمكن من خلاله نجاح تلك السياسة إذا تمت بطريقة فعالة. أما بالنسبة لإيران فكان لها عدد من الدوافع والأسباب، منها ما هو قريب من دوافع تركيا، ومنها ما يخص الجانب الإيراني في حد ذاته، وهي

---

[1] İbrahim Kalın, "Soft Power and Public Diplomacy in Turkey," **Perceptions**, Volume XVI, No.3, autumn, 2011, p. 10.

[2] Carola Cerami, "Rethinking Turkey's Soft Power in the Arab World: Islam, Secularism, and Democracy," **Journal of Levantine Studies**, Vol. 3, No. 2, winter 2013, pp. 142-143.

[3] Nilüfer Göle, "Engineers: "Technocratic Democracy," in **Turkey and the West: Changing Political and Cultural Identities**, Metin Heper et. al., eds, New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 1993, p. 217.

[4] Jung Dietrich, "Unrest in the Arab World: Four Questions", **Insight Turkey**, Vol. 13, No. 3, 2011, pp. 5-6.

أسباب لم تكن مقتصرة على اندلاع ثورات الربيع، إلا أن اندلاع ثورات الربيع تعد عاملًا حيويًّا لزيادة الرغبة الإيرانية في الترويج لنموذجها. نذكر من تلك الأسباب على سبيل المثال:

أ. العداء الظاهري لكل من أمريكا وإسرائيل والخروج بأيديولوجية إيرانية مضادة: السعي لتكون إيران صاحبة قوى أيديولوجية من خلال الاستناد إلى الشعارات الدينية والزج بها في معترك الحياة السياسية؛ لتجد تأييدًا، وتستمد شرعية من قوتها الأيديولوجية لتنافس أيديولوجية القوى الكبرى[1] ، والعمل على توقف تغلغل القوى الدولية في المنطقة، وذلك بالقيام بتوسع مضاد في المنطقة رغبة منهم في التخلص من الفكر الصهيوني والرأسمالي والشيوعي، ويتم ذلك عن طريق القضاء على الأنظمة المتعاونة مع إسرائيل والولايات المتحدة والحلفاء الموالين لهما في المنطقة، والسعي لدعم نظم جديدة موالية للفكر والنموذج الإيرانيين، رغبة منها في التخلص من ظاهرة الاستقواء بالغرب وخصوصًا بالولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ب. تحقيق الحلم الإيراني القديم الذي عرف بالمد الثوري: فالهدف من تصدير الثورة الإيرانية هو إنهاء الصراعات؛ لأن السبب الأساسي لتلك الصراعات هو غياب الدين، فما دامت هناك صراعات ضد الطغاة في أي بقعة على الأرض فنحن متواجدون، والسعي إلى تصدير النهضة إلى الدول الأخرى نأمل أن تجد هذه النهضة طريقها إلى سائر البلدان الإسلامية أيضًا لأن هذه الرسالة رسالة المسلمين جميعًا، بل كل المستضعفين، فالسعي لاعتبار الثورات العربية على أنها نتاج للاستثمار السياسي الإيراني في المنطقة منذ الثورة الإيرانية عام 1979 مما يؤكد تفوق نموذجها الثوري، وأهلية قوامتها السياسية، ووصايتها الإسلامية في المنطقة.[3]

ج. تقوية موقفها في الملف النووي مع القوى الدولية: وذلك بعمل غطاء مؤيد لها، وبزيادة نفوذها الإقليمي "إننا لا نخشى المقاطعة الاقتصادية ولا التدخل العسكري للقوى العظمى ولو افترضنا أنهم دخلوا بلادنا سنقاومهم بقوة وصلابة، كما أن الشعوب الإسلامية ستقف في وجههم أيضًا"[4] ، فيتم السعي نحو جذب دول المنطقة لتكون بمثابة داعم ومساند لإيران؛ لتظهر إيران قوية لا يستهان بها أمام القوة العظمى مما يعزز من موقفها في القضايا الإيرانية ذات الصبغة الدولية، كمحاولة إيران تخصيب اليورانيوم، وما تواجهه من معوقات من جانب القوى الدولية خوفًا من امتلاك إيران لسلاح نووي يهدد أو يزعزع أمن المنطقة عامة وإسرائيل خاصة مما يتطلب معه سعي إيران لكسب تأييد دول الإقليم لحق امتلاك إيران سلاحًا نوويًّا أسوة بإسرائيل، مما يتطلب معه سياسة استقطاب الدول

---

[1] تريتا بارزي، تر: أمين الأيوبي، **حلف المصالح المشتركة التحالفات السرية بين إسرائيل إيران و الولايات المتحدة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008 ، ص ص 51-52.

[2] المرجع نفسه، ص 57.

[3] أمل حمادة، **الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة الى الدولة**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2008، ص ص 73-74.

[4] الإمام الخميني، **تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني**، طهران: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، ص 14.

الأخرى؛ لتقوية الموقف الإيراني، وهذا سيتم بشكل أكبر في حال نجاح إيران في الترويج لنموذجها السياسي الذي يزيد من نفوذ إيران في المنطقة، ومن ناحية أخرى تدعو الغرب ليكون أكثر مرونة في ملفها النووي؛ ليقايضها بملفات العالم العربي، كالملف السوري واللبناني والفلسطيني، وأمن الخليج.

د. الشرق الأوسط الإسلامي: العمل على تحقيق المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، الذي ظهر في أعقاب المبادرات الأمريكية في المنطقة في 2003 كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الموسع، الذي عاد الى الظهور مرة أخرى بعد ثورات الربيع العربي لما أنتجته من سقوط بعض الحكام العرب وما ترتب عليه من تواجد أنظمة حكم جديدة، مما جعل إيران تعيد الحديث عن أن المنطقة تشهد بزوغ شرق أوسط جديد، الذي عرفته بالشرق الأوسط الإسلامي،[1] وهو يعتمد على ركيزتين أساسيتين كانت فيهما إيران لبنة أساسية لقيامه ونجاحه، وهما: ركيزة أيديولوجية تتمثل في اعتقاد النظام الإيراني بضرورة قيام الحكومة العالمية الإسلامية، وأن إيران كونها دولة ثيوقراطية سوف تقوم بالتمهيد لذلك، وركيزة إستراتيجية بعمل حزام أمني يكون أداة ردع لمحاولات الاختراق للداخل من جانب أعدائها أو محاصرتها باستخدام دول المنطقة.[2]

يتضح من عرض أسباب رغبة كل من تركيا وإيران في الترويج لنموذجهما أن ذلك يصب في النهاية داخل نطاق المصلحة الوطنية لكل منهما في العمل على التعزيز من دورها الإقليمي، مما ينعكس على قوة كلٍّ منهما، إلا أن تركيا لم تقتصر أسبابها على رغبتها الخاصة في الترويج لنموذجها بل هناك قوى دولية وإقليمية تؤيد الترويج لنموذجها عكس النموذج الإيراني الساعي إلى الارتكاز على أسباب أيديولوجية معتمدة على إقحام الدين بشكل كبير في رسم سياستها الخارجية، والتي من بينها الترويج لنظامها السياسي.

أدوات كل من تركيا وإيران للترويج لنماذجهما

تستند أي سياسة يتم انتهاجها من قبل أي وحدة دولية على عدد من الآليات والأدوات التي يتم الاستناد إليها؛ لتكون تلك الوسائل مجتمعة هي محاولة لإيجاد الطريق السليم الذي به يتم نجاح تلك السياسة، وغالبًا ما تسعى الوحدات الدولية إلى الاستناد إلى قواها أيًّا كانت صلبة أو ناعمة لتحقيق تلك الأهداف، فإما أن تستند إلى القوة الصلبة مستخدمة الآلة العسكرية، ويتم هذا عن طريق الحروب أو باستخدام القوة الناعمة وهي الأنسب والأقدر على تنفيذ السياسات خصوصًا إن كانت تصب في ما يعرف بالترويج للنموذج السياسي للوحدة الدولية[3]. هنا سيتم

---

[1] Kayhan Barzegar, "Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View," Middle East Policy, Vol. 17, No. 3, 2010, pp. 74-78.

[2] محمد عباس ناجي، "الانكماش:مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية،" **السياسة الدولية**، في:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/181D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-.aspx
(accessed on 19th July 2015)

[3] Meliha Benli Altunışık, "Challenges to Turkey's "Soft Power" in the Middle East," **TESEV publication**, Ankara: The Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), June 2011, p. 1.

استعراض عدد من الأدوات التي تستخدمها كلٌّ من تركيا وإيران للترويج لنموذجها السياسي في منطقة الشرق الأوسط[1].

* أدوات الجانب التركي للترويج لنموذجه السياسي: تستند تركيا إلى عدد من الأدوات، يرتكز معظمها على ما بات يعرف بأدوات القوة الناعمة، منها على سبيل المثال:

- أدوات ذات طابع دبلوماسي رسمي "بعد سياسي": أي يكون القائمون عليها ينتمون لمستويات رسمية في الدولة، كالرؤساء والوزراء والسفراء أو من يمثلهم؛ لتفعيل العلاقات مع الدول الأخرى أو التدخل في القضايا الإقليمية المحورية، أو لعب دور الوساطة لحل مشكلة داخل الوحدات الدولية[2]، أو الخروج بمبادرات ذات طابع قومي أو الإعراب عن تأييد أو رفض مبادرات دولية، و قد اعتمدت تركيا على تلك الأداة بشكل فاعل [3]، فعلى سبيل المثال:

* إقامة علاقات دبلوماسية مفعلة بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق مع الدول العربية بوجه عام ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، بالتركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الخليجية الغنية بمصادر الطاقة، مثل الكويت وقطر والبحرين.

وقد أعرب رئيس الوزراء سابقا رجب طيب أردوغان (رئيس الجمهورية التركية حالياً)، في خطاباته أن تركيا لا تبحث فقط عن تطوير علاقاتها الاقتصادية، ولكن زيادة وقيادة الاستقرار والازدهار في المنطقة[4]. وتحقيقًا لهذه الغاية يتم السعي لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، ولاتفاق تأشيرة مماثل لاتفاق تأشيرة شنغن الأوروبية التي من شأنها أن تشمل الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي وتركيا. وذلك من أجل زيادة نفوذها ودورها الإقليمي[5].

أ. التدخل التركي في القضايا "الإقليمية المحورية" كالقضية الفلسطينية: طرحُ تركيا نفسها على أنها الدرع المضاد للطموحات الإيرانية والإسرائيلية، لا أنها مجرد نظام يمثل الإسلام المعتدل في المنطقة العربية، وذلك للترويج للنموذج التركي وتوظيفه في إحداث اختراقات سياسية في المنطقة العربية، لخلق نماذج شبيهة به، بما يمكنه من مواجهة الدور الإيراني، فالقضية الفلسطينية هي إحدى الوسائل لتحقيق هذا السيناريو من جانب قادة حزب العدالة والتنمية.[6]

---

[1] Tarik Oguzlu,"Soft Power in Turkish Foreign Policy," **Australian Journal of International Affairs**, Vol.61, No.1, 2007, pp. 82-84.

[2] Meliha Benli Altunışık, Op cit, p. 2.

[3] Fuat Keyman, "Turkish Foreign Policy in the Era of Global Turmoil," **SETA Policy Bief**, Brief No. 39, December 2009, p.12.

[4] Henri J. Barkey,"The Evolution of Turkish Foreign Policy in the Middle East," CERI Strategy Papers, N°10, July 2012, p. 8.

[5] Mehmet Efe Biresselioglu, "Turkey's Transforming Relations with the Arab World: The Impact of Recent Turkish High-Level Visits to the Gulf Region," at : http://www.balkanalysis.com/turkey/2011/01/27/turkey%E2%80%99s-transforming-relations-with-the-arab-world-the-impact-of-recent-turkish-high-level-visits-to-the-gulf-region/ (acesseed on 15 April 2015)

[6] صفيناز محمد أحمد، "إيران وتركيا. من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية،" **مختارات إيرانية** ، في: eid=471&http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714

ب. الوساطة لحل المشكلات الداخلية: فسعي تركيا للعب دور الوسيط اللائق لحل الخلافات الداخلية إيمانًا منها بأنها قد تمتد إلى خارج حدود الدولة سواء مما قد يهدد الأمن أو الاستقرار، وقد يتسبب ذلك في وجود تدخلات من قوى دولية وتقوم بذلك بوسائط سياسية، كالضغط على الحكومات أو باستقطاب قوى المعارضة ودعوتها للحوار أو استضافة مؤتمراتهم كما حدث مع المعارضة السورية، واقتراح مبادرات للتوصل لحلول توافقية لتحقيق الاستقرار والأمن مع توافر الحرية، ويتضح ذلك على سبيل المثال في خريطة الطريق التي أعرب عنها أردوغان في أفريل 2011 للتوصل إلى حل بالنسبة للقضية الليبية عبر محاور ثلاثة تتلخص في: وقف إطلاق النار، السعي إلى وصول المساعدات الإنسانية للجميع، إطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تشمل جميع القوى السياسية[1] مما ينعكس على تعظيم حجم الدور التركي في المنطقة مما يجعل منها أداة فاعله لزيادة جاذبية النموذج التركي.

ج. تأييد المبادرات الدولية للترويج للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ودعمها: فقد أيدت تركيا كلًّا من مبادرات الشرق الأوسط والشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا التي كانت تصب في تدعيم المجتمع المدني وعمل إصلاحات سياسية واقتصادية من خلال المساهمة في الترويج للديمقراطية والسوق الحرة في العالم العربي خلال الفترة الأولى.[2]

د. جملة الإصلاحات التي تتبعها تركيا رغبة منها لتحقيق الحلم في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي: فتلك الوسيلة تعد أداة مزدوجة من جانبين، الأول هو تحقيق مشروطية الاتحاد الأوربي مما سيزيد من بلورة تركيا كنموذج لدولة منتمية للعالم الإسلامي تتمتع بالديمقراطية، ومن ناحية أخرى سيزيد من جاذبية النموذج التركي في منطقة الشرق الأوسط[3].

ه. أدوات ذات طابع دبلوماسي شعبي: كالخروج بمبادرة خاصة لتعزيز الاتصال والحوار بين تركيا والعالم العربي: على المستويات غير الرسمية، كالإعلام ومنظمات المجتمع المدني التي فيها يتم التركيز على عنصر الشباب والصحفيين والأكاديميين وجذبهم، إلى تركيا بانخراطهم في المشاركة في برامج تدريبية، وتعريفهم بكيفية عمل نظرائهم الأتراك، وإجراء مقابلات وحضور المؤتمرات، فعلى سبيل المثال:

* الحركات الفكرية العابرة للقوميات كحركة غولن : يقول فتح الله غولن مؤسس الحركة "التعليم هو عنصر محوري لإنجاح جهود الإصلاح، لأنه يرتبط ارتباطًا

---

[1] علي جلال معوض، "الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية،" **السياسة الدولية**، في: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643498

[2] Dorothée Schmid, **la Turquie au Moyen-Orient : le retour d'une puissance régionale** ? , France : IFRI , Décembre 2011 , p. 141.

[3] Yalçın Akdoğan, "The Meaning of Conservative Democratic Political Identity," M. Hakan Yavuz (ed.), **The Emergence of a New Turkey: Democracy and the AK Parti**, Salt Lake City: The University of Utah Press, 2006, pp. 49-52.

مباشرًا بالإنسان في شخص المعلم والطالب[1]،" فحركة غولن تركز في المقام الأول على التعليم لما له من دور جد رئيس في تشكيل شخصية الفرد، وقد فتحت حركة غولن التركية عددًا من المدارس في مصر واليمن والمغرب، وأصدرت الحركة ما بات يعرف بمجلة حراء، وكان أول إصدار لها في أكتوبر 2005 وتم إصدار 37000 نسخة تم توزيعها على المثقفين في الدول العربية[2]. فكان المستهدف من تلك الأداة " النخبة المثقفة"، وهي مجلة تركية تصدر باللغة العربية، ولم يكتف نشاطات تلك الأداة بتوزيع النسخ في المنطقة العربية، بل امتدت لتشمل العديد من النشاطات المتبادلة بين الدول العربية وتركيا، فقامت بعمل العديد من ورش العمل وعشرات الندوات والمؤتمرات في الدول العربية، من بينها على سبيل المثال: مصر والمغرب والأردن والجزائر والمملكة العربية السعودية واليمن والسودان والكويت وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة [3] وذلك كمحاولة أولى للتقرب من العالم العربي والتعرف على النموذج التركي من ناحية أخرى.

* جمعية رجال أعمال تركيا والدول العربية (Arab countries -Turkish Businessmen Association) : تستهدف رجال الأعمال، وتهدف إلى إنشاء علاقات مع المؤسسات الاجتماعية والتجارية العربية والدخول فيها، وتعزيز علاقات الصداقة والتفاهم والشراكة المنشأة على المصالح المشتركة من وسائل الإعلام التجارية ورجال الأعمال والشركات التجارية على حد سواء في الدول العربية وتركيا، مع تطوير المعرفة الاجتماعية والتجارية بين الأعضاء، مع السعي إلى تبادل المعلومات والمعرفة في التعليم، والجوانب العلمية والتكنولوجية وغيرها[4]، وهناك العديد من المنظمات الأخرى المنوطة بذلك كجمعية رجال الأعمال و الصناعيين المستقلين الأتراك" MUSIAD "[5] ، فالاقتصاد يعد من الأدوات العاملة على الجذب للنموذج السياسي للأنظمة الناجحة اقتصاديًّا، بل وتستطيع الدول فرض سياسات بعينها إذا استطاعت تقوية علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى.

* تسهيل عملية الاتصال بالشعوب العربية: عملت تركيا على تسهيل الاتصالات وزيارات المواطنين العرب إلى تركيا، فعملت على إلغاء تأشيرات الزيارة إلى تركيا مع عدد من الدول العربية، كسوريا والأردن ولبنان واليمن وليبيا[6] ، إيمانًا منها بأن اجتذاب السياح إلى تركيا جزء أساسي للتعرف على الماضي والتذكير

---

[1] Hakan Yesilova, "Social Reform and Fethullah Gulen: the Cairo Perspective," Issue 72, November – December 2009, at : http://www.fountainmagazine.com/Issue/detail/Social-Reform-and-Fethullah-Gulen-the-Cairo-Perspective, (accessed on 11 th May 2015)

[2] Serhat Şeftali, "Hira magazine changes perception of Turkey in Arab world," at: http://hizmetnews.com/701/hira-magazine-changes-perception-of-turkey-in-arab-world/#.VcImaLWDY_U

[3] Dorothée Schmid, Op.Cit, p.143.

[4] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص ص 302-303.

[5] Ayhan Kaya and Ayşe Tecmen, "The Role of Common Cultural Heritage in External Promotion of Modern Turkey: Yunus Emre Cultural Centres," **Working Paper**. No. 4, 2011, p. 13.

[6] Zİya Onis,"Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol.11, No.3, 2012, P 15.

به خصوصًا أن العديد من الدول العربية التي كانت جزءًا من الخلافة العثمانية، بالإضافة إلى نقل الواقع التركي الحالي، لذا اتخذت عددًا من الآليات لجذب أكبر عدد من السائحين العرب كالدعاية والترويج للآثار التركية عن طريق المسلسلات التركية مثلًا[1] ، التي تعد أداة منفصلة للترويج للنموذج التركي.

* الإعلام : نظرًا لما للإعلام من دور فاعل وعميق في الترويج لأي سياسة أو نظام سياسي فقد اتجهت تركيا إلى إنشاء قناة تركية ناطقة بالعربية هي قناة TRT التركية التي تعبر عن الثقافة التركية في شتى المجالات، كالفن والعلم والسياسة ونقلها إلى العالم العربي، فهي تنبع من خلال رؤية الشعب التركي والحكومة التركية معًا للعلاقة الوطيدة مع العالم العربي[2]، وقد تم افتتاحها بموجب قرار حكومة حزب العدالة والتنمية لتدعيم التواصل الثقافي والأخوي بين تركيا والعالم العربي بداية شهر أفريل 2010، وهي تابعة للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في تركيا، ومن أهداف القناة التواصل مع العالم العربي وتعريفه بتركيا، وفتح آفاق التعاون الإعلامي المشترك بين تركيا والعالم العربي ، والإسهام في صياغة الهوية الثقافية للفرد والمجتمع للمواطن العربي. وتعميق الروابط والوفاق بين الجانبين [3] .

أما على الجانب الإيراني : فقد استخدمت إيران كلًّا من القوى الصلبة في الترويج لنموذجها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم تكن غافلة عن دور القوى الناعمة في تحقيق سياستها خصوصًا بعد الثورة الإيرانية، فوضعت عددًا من الآليات المعمول بها إلى الآن مع تطويرها لتحقيق ما بات يعرف بتصدير الثورة أو المد الثوري أو ما يتم الاستعاضة عنه في الوقت الحالي بما يمكن تسميته: الترويج للنموذج الإيراني، وقد ارتكزت إيران على عدد من الأدوات يمكن تصنيفها كالآتي:

أ. الأداة الدبلوماسية الرسمية هي وزارة الخارجية وما يتبعها من سفارات إيران في الدول العربية: يقول الإمام الخميني: "إننا لا نعني بتصدير الثورة حشد الجيوش؛ بل نريد أن نوصل صوتنا إلى أسماع العالم، وإن إحدى المؤسسات التي نبغي لها أن تعمل على تعريف العالم بقضايا إيران والإسلام ومعاناة الشعب الإيراني على أيدي الشرق والغرب هي وزارة الخارجية[4] "، فهي مسؤولة عن إطلاع العالم على نهجنا وتطلعاتنا[5] ، وتعد من الأدوات المنبثقة عن وزارة الخارجية الملحقيات الثقافية التي تقوم بالعمل على إنتاج أفلام جيدة حول إيران، يتم إعدادها وتوزيعها عبر الملحقيات الثقافية لإيران في المنطقة، والعمل على

---

[1] Lisel Hintz, 2012. Reading Turkish Politics from a Soap Opera. Foreign Policy, December 2012, at : http://foreignpolicy.com/2012/12/07/reading-turkish-politics-from-a-soap-opera/ (accessed on 15th May 2015)

[2] Marwan Kraidy & Al-Ghazzi, Omar, "Neo-Ottoman cool: Turkish popular culture in the Arab public sphere", **The International Journal of Media and Culture**, vol. 11, No. 1, 2013, p. 28.

[3] Paul Salem, Turkey's image in the Arab World, **TESEV publications**, Ankara: The Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), May 2011, pp. 6-7.

[4] Mahmood Sariolghalam,"Under Standing Iran – Getting past Stereotypes and Mythology," **The Washington Quarterly**,vol.26, No.4, Autumn 2003, P. 6.

[5] Ibid, p. 7.

الاستفادة من أكبر قدر من الفرص، مثل: المعارض الثقافية وإقامة الأسابيع الثقافية ليتم التعريف بالثقافة الإيرانية[1] التي هي جزء من نظامها السياسي.

ب. الدبلوماسية الشعبية: ثمة اهتمام إيراني خاص بالدبلوماسية الموجهة إلى القطاعات الشعبية، تحديدًا على المستوى الثقافي، والعمل على تنمية العلاقة بين المؤسسات الإيرانية والمؤسسات الموازية في العالم العربي والإسلامي، والتي من شأنها تقوية العلاقات ورفع مستوى الجاذبية للنموذج الإيراني، ومن هنا فإن دبلوماسية الاقتحام الإيرانية تتجه في التوجيه إلى الأحزاب والمنظمات والهيئات والمؤسسات الشعبية في الدول الأخرى[2] ، فيتم السعي للاستفادة من الوسائل الإعلامية، وأيضًا من الصحف للتعريف بإيران والثقافة الإيرانية وأيضًا تستفيد من الإنترنت، فهناك مواقع عديدة بلغات مختلفة، تحديدًا باللغة العربية، تتناول موضوعات ثقافية مختلفة خاصة بإيران، وتعمل على طرح الفكر الإيراني بشكل مؤثر ولافت، وذلك بالارتكاز في الأساس على صبغها بصبغة إسلامية، فعلى سبيل المثال يعد الإعلام من الأدوات المهمّة للترويج للنموذج الإيراني أو تصدير الثورة، حيث يقول الخميني: "إننا نريد تصدير ثورتنا، وإن هذا لا يعني أننا نريد تحقيق ذلك بالسيف؛ بل نتطلع إليه عن طريق الإعلام والتبليغ[3]."

مما يعكس أهمية الإعلام كأداة لتحقيق السياسة الخارجية الإيرانية، وتحديدًا في سياسة الترويج لنموذجها، ومن هنا خرجت إيران بعدد من السبل لتصل إلى الدول العربية، مثل وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، مثل قناة العالَم الأخبارية التي نشأت في العام 2003، وهي قناة إخبارية، ذات توجه شيعي، ناطقة بالعربية، موجهة للناطقين بالعربية في العالم العربي وخارجه، تبث من طهران في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تديرها هيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية، ضمن مجموعة من القنوات الإيرانية الإخبارية الناطقة بلغات مختلفة، ومن أهم أهدافها توجيه الرأي العام للدفاع عن إيران والثورة الإسلامية، وتصدير الفكر الشيعي. ونقد الحكومات العربية وخصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي.

* الإنترنت: بالإضافة إلى إنشاء المواقع الإلكترونية الناطقة بالعربية، كالموقع الإلكتروني لعلي خامنئي الذي أصدر فيه صفحة خاصة باسم "الصحوة الإسلامية" تصدر باللغات : الفارسية، والعربية، والإنكليزية، وتنشر كل ما يتعلق بأنشطة وتفاعلات الثورات العربية.

* المؤتمرات والندوات: يؤكد الخميني: "الشعوب تجهل أشياء كثيرة، حاولوا أن تذهبوا بين أوساط الناس وأن تتلقوا العامة، وتخطبوا وتحاضروا فيهم، ويجب أن تعرفوا أن الزيارة مرة أو اثنتين غير كافية؛ بل يجب المبادرة بالسفر كلما سنحت

---

[1] David Menashri, Post-**Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power**, London: Frank Cass, 2001, pp. 64-66.

[2] محمود مرعشلي، " الدبلوماسية الإيرانية مدرسة للسياسة الدولية،" في:
http://www.aktab.ma/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8% A9_a3421.html

[3] Hamid Naficy, "Islamicizing Film Culture in Iran," **The New Iranian Cinema: Politics, Representations, and Cinema**, ed. Richard Tapper, New York: I.B, Tauris, 2002, pp. 30–33.

الفرصة".[1] فإيران عملت على التركيز على أدوات الحوار التي بوساطتها يتم عرض المادة السياسية المراد ترويجها، مثل استضافة طهران وعلى مدى ثلاثة أيام خلال الفترة" 28 – 30 يناير 2012 " مؤتمراً بعنوان" الصحوة الإسلامية والثورات"، حيث حضره المئات من أعضاء الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية خصوصًا الشباب، وتحدث فيه كبار القادة الإيرانيون، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي، وتركز محور اهتمام المؤتمر على تأكيد مقولة رئيسة، مفادها أن الصحوة الإسلامية التي كانت الثورة الإيرانية في إيران أبرز تجلياتها، هي التي تسببت في إحداث الثورات الجارية في العالم العربي، والتي تتجه لإنتاج أنظمة حكم إسلامية على شاكلة النظام السائد في طهران"[2]

* التبادل الطلابي : تبرم الحكومة اتفاقيات ثقافية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مختلفة، وعلى أساس تلك الاتفاقيات الرسمية الثقافية التي تبرم مع دول أخرى تسعى لتوجيه وترشيد أنشطتها الثقافية، مثل تبادل الطلاب والأساتذة[3].

* استخدام الدين بشكل صريح كأداة في حد ذاتها: ويتم ذلك إما بتوظيف دور العبادة وأئمة المساجد، أو بالزج بالشعارات الدينية وتوظيفها لجذب المواطنين وإضفاء السياسات التي يريدون تنفيذها بصبغة روحانية، مثل استخدام مصطلح الشهادة أو نصرة الإسلام أو تعبئة الدعاة ورجال الدين وكتاب ومفكرين وقياديين إسلاميين للتأثير فيهم وتشكيل نسقهم العقائدي وتغيير أفكارهم بشكل يتماشى وتحقيق مصالح الجمهورية الإسلامية والترويج للنموذج الإيراني.[4]

بينما تستخدم إيران أدوات القوة الصلبة، ومنها:

* تقديم التدريب والدعم الفني والمالي: مثل تقديم دعم مالي سنوي يصل إلى 100 مليون دولار سنويًّا لحزب الله اللبناني، إرسال إيران مجموعات أمنية مدربة أشرفت على تقديم دعم تقني وتدريبي احترافي لقوات الأمن السوري[5]، تدريب أحزاب الله الخليجية التي تصدّر إلى دول الخليج العربية لإحداث اضطرابات فيها على النحو الذي جرى في البحرين والكويت، وذلك لتغيير أنظمة الحكم[6]، وكدعم إيران عصائب أهل الحق الشيعية العراقية، مما يؤدي إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق، فتدعمها لعمل مكاتب سياسية، وأيضًا تقديم الخدمات

---

[1] الخميني، مرجع سبق ذكره.

[2] Adib-Moghaddam, Arshin. "Introduction: Ayatollah Ruhollah Khomeini: A Clerical Revolutionary?" In: **A Critical Introduction to Khomeini**, ed. by Arshin Adib-Moghaddam, NY: Cambridge University Press, 2014, pp. 6-9.

[3] Carol Atkinson, "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980–2006," **Foreign Policy Analysis**, USA: University of Missouri, Vol 6, 2010, pp. 21–22.

[4] Ethan Chorin and Haim Malka, "Iran's Soft Power Creates Hard Realities," **CSIS paper**, Washington DC: Center for Strategic and International Studies, April 2008, p. 2.

[5] Frederick W. Kagan, Majidyar, Pletka, **Iranian Influence In The Levant, Egypt, Iraq, And Afghanistan** USA: The American Enterprise Institute and the Institute for the Study of War (ISW), May 2012, p. 37.

[6] حسام سويلم، "التقييم الأمريكي للقوة العسكرية الإيرانية،" في:
eid=209&http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=485865

الإنسانية لمساعدة الأيتام وغيرهم ودعمهم لإقامة شبكة مدارس دينية لنشر الفكر الشيعي، وكذلك دعم حزب الله الشيعي اللبناني[1]، والحوثيين في اليمن وغيرهم. فتلك الجماعات بمثابة وكلاء إيران في المنطقة. وتدعم إيران أيضًا المنظمات الفلسطينية المتطرفة – حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– بالأموال لمحاكاة النموذج الإيراني.

* دعم المعارضة والجماعات الشيعية عسكريًّا: كما في اليمن وجنوب السعودية والبحرين وباقي دول الخليج العربي، وأبرز مثال على ذلك دعم إيران لحزب الله في لبنان، والأحزاب والجماعات الشيعية الموالية لإيران في العراق بالأسلحة، مثل مد جماعة فيلق القدس في العراق بالأسلحة والذخائر، مثل الصواريخ المضادة للدبابات، والهاونات، وصواريخ عيار 107مم، 122مم وغيرها، وتقدم الأسلحة والصواريخ والذخائر والمعدات العسكرية الحديثة بما فيها صواريخ مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات، وتنفيذ البنية الدفاعية التحتية لحزب الله في لبنان[2].

* السعي نحو امتلاك السلاح النووي: تعمل إيران على تطور قدرات تقنية نووية قادرة على إنتاج السلاح النووي، وذلك من خلال زيادة حجم اليورانيوم المخصب وارتفاع بنسبة التخصيب إلى 90% فأعلى، وبما يمكن من الحصول على الكمية اللازمة لصنع أسلحة نووية[3] ، وذلك لما له من أداة غير مباشرة تعمل على زيادة القدرة الإيرانية في العمل على الترويج لنموذجها في المنطقة، فبعيدًا عن أنها أداة يتم استخدامها في السياسات التي يعتمد فيها على التهديد والإكراه إلا أنها من ناحية أخرى تعد عامل جذب للنظام الذي يمتلك السلاح النووي لما يضفي على الدولة المالكة له عنصر جذب أيضًا.

يلاحظ من عرض ما سبق أن المستهدف من سياسة الترويج للنموذج التركي أو الإيراني لم يقتصر على فئة أو مستوى محدد، ولكن استهدف جميع المستويات بشتى الشرائح، فلم يقتصر الأمر على استهداف القائمين على الحكم؛ أي لم يكن فقط توجيه تلك السياسة للمستويات الرسمية "بين الحكومات، ولكن امتدت للمستويات غير الرسمية للدولة، كرجال الأعمال والنخبة المثقفة لما لها من أثر بالغ في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، وتم استهداف الشباب بل والمواطن العادي، وذلك عن طريق الدراما التلفزيونية و السينما التركية أو الإيرانية التي تعد أداة لها أهميتها في الترويج للنموذج التركي أو الإيراني.[4]

إن استهدفت إيران الجماعات المسلحة والدعاة و رجال الدين بشكل أكبر، فإن هناك تشابهًا كبيرًا في الأدوات المستخدمة من كلٍّ من الطرفين، إلا أن الملاحظ أن النموذج التركي ارتكز في الأساس على القوة الناعمة، ساعيًا إلى

---

[1] Frederick W. Kagan, Op.cit.

[2] حسام سويلم، مرجع سابق .

[3] زكريا حسن، **التكنولوجيا النووية و الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الإبداع للصحافة و النشر و التوزيع، 2009، ص ص 221- 222.

[4] Akin Unver, "Iran deal and Turkey: time for a soft-power reset," **Aljazeera**, at: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/07/iran-deal-turkey-time-soft-power-reset-150716094947608.html (accessed on 19th July 2015)

الترويج لنموذجه بشكل يرتكز في الأساس على عنصر الجذب والإقناع، بينما اتجه النظام الإيراني إلى ما هو أبعد من ذلك فاستخدم القوة العسكرية، وقام بدعم الجماعات الراديكالية للقيام بعمليات عسكرية، مما يجعلها تتخلى عن عنصر الجذب في بعض الأحيان، وتستند إلى الإجبار والإكراه، وهو ما يتضح في سعيها لامتلاك سلاح نووي؛ ليكون أداة ردع لها، وعنصر تهديد في الوقت ذاته للأنظمة الأخرى؛ لاتباع النموذج الإيراني، أما عن أيهما الأقرب للتنفيذ فذلك سيعتمد على عدد من العوامل الخاصة بطبيعة النظام الداخلي في الدول العربية بالإضافة إلى التقسيم الديموغرافي والانتماءات الطائفية والفكرية للمواطنين ودرجة ثقافتهم ومستويات التعليم والمستوى المعيشي وغيرها من العوامل، وسيكون لتلك السياسة مردود بالنسبة لتركيا في الدول العربية ذات الطابع المؤسسي عكس النموذج الإيراني الذي قد يجد رواجًا له في الدول التي تتسم بالطائفية والقبلية[1].

الديناميكيات المتغيرة في الشرق الأوسط و مستقبل السياسات التركية – الإيرانية

في أوقات التحول وإعادة رسم الخرائط، غالباً ما تكون المساحات التي يتم فيها استثمار القوة الناعمة في حالة انهيار (المدن، الاقتصاد، طبيعة الحياة اليومية، الإعلام،.. إلخ)؛ مما يجعلها في هذه اللحظات قوة هشة لا ناعمة، في حين تكون العوامل الصلبة هي المحدد الرئيس لماهية التحول وإلى ما يؤول (القدرات العسكرية بشكل رئيسي).

المنافسة التركية الإيرانية هي نتيجة طبيعية في عملية التنافس الإقليمي والعالمي التي انطلقت في العراق والمنطقة منذ هجمات 11 سبتمبر 2001. وعلى عكس تركيا نجد ان إيران قد أعدت نفسها جيدا قبل ربع قرن من هجمات 11/9 لمواجهة آثار العوامل العابرة للحدود على نحو سليم وفعال من خلال تحالف اقليمي مع عوامل مشابهة لها في المنطقة مثل حزب الله في لبنان. في حين نجد ان تركيا واجهت عملية المنافسة مع النماذج الأخرى من خلال أصول القوة الناعمة والتي عادة لا تعمل في ظروف فوضوية كالتي شهدها العراق بعد الاحتلال الأمريكي ولازال على عكس إيران التي تستخدم القوة الناعمة والصلبة في منافستها للقوى والنماذج الأخرى فضلا عن تقارب عملي لنموذج إيران مع نموذج القاعدة ضد باقي النماذج رغم التباعد الفكري بينهما. واتجهت إيران وتركيا بفعل عامل القاعدة الى عملية مساومة مع امريكا لتخفيف التنافس البيني لأنهما واجها تدخلا لقوة عظمى وشكلت المساومة اساسا لتقارب ثلاثي بعيد المدى في الشرق الاوسط بين كل من إيران وامريكا وتركيا تصاعد تدريجيا ولازال في غياب اي دور للعرب بعد 2003. كما ان عامل القاعدة اضطر تركيا وإيران كذلك لإعادة رسم مسار سياستهما الخارجية من مثل إقامة تحالفات مع حلفاء اقليميين لاحتواء تحديات

---

[1] صباح الموسوي، مرجع سابق، ص 106.

القاعدة كما نجد ان تركيا وإيران اتجهت الى زيادة في مستوى علاقات الدولتين دبلوماسيا واقتصاديا للتخفيف من آثار المنافسة التي يسببها نموذج القاعدة. المهم هنا نجاح البلدين من خلال نموذج المساومة من التعامل مع عامل القاعدة وتجاوز اخطاره محليا واقليما ودوليا، في حين فشلت دول اخرى اقليمية من التعاطي معه.

و على مدار العقد الماضي، يظهر ان إيران حريصة أن تستثمر بقوة في البنيـة الاجتماعية و الثقافية للمنطقة، بوجودها العسكري الممتد من "حزب الله" بلبنان إلى مليشياتها الشيعية بالعراق وحتى "الحوثيين" باليمن، في حين كانت تركيا مهتمة بشكل أساسي بغزو الحياة اليومية، من الشركات إلى الصناعة التلفزيونية، بافتراض أن المنطقة لن تنحدر فجأة إلى التحول التاريخي الذي هي واقعة فيه اليوم، كان من المفترض أن يؤدي اندلاع "الربيع العربي" إلى إعادة حسابات لدى تركيا فيما يخص إستراتيجيتها بالمنطقة، ولكن المراجعة لم تكن سوى مراجعة سياسية تدفع باتجاه تبني الثورات في معظم الدول التي اندلعت فيها بشكل مثالي، دون امتلاك رؤية واضحة بالضرورة لكيفية ترجمة ذلك واقعياً إلى نفوذ لتركيا، ودون امتلاك الأدوات الكافية على الأرض لتحقيق هذا الدعم لغاياته. بالمقابل لم تراهن إيران على الربيع العربي أو تحاربه (ما عدا في سوريا لأسباب واضحة)[1]، ونأت بنفسها عن الاحتفاء به، ماضية في إستراتيجيتها التي وضعتها قبل "الربيع العربي"، وفي حين استثمرت تركيا كثيراً في بنية ما قبل الربيع، ثم أعادت الاستثمار سريعاً في الربيع نفسه، كان ذلك دون القدرة الصلبة على تحقيق استقراره في المقام الأول، ودون إدراك أن ثورات الربيع العربي لا يمكن أن تكون فقط ما آلت إليه في شهورها الأولى بشكلها الرومانسي، وأنه يتطلب عوامل أكثر جذرية لتحقيق أهدافه، وأن انجذاب الكثير من رموزه لـ"النموذج التركي" ليس كافياً لإعادة تشكيل الواقع على الأرض (كما جرى مع الإخوان في مصر، والمعارضة السورية "المجلس الوطني" المتواجدة بتركيا، اللذين لا يعدوان اليوم سوى واجهات هشة تقيم المؤتمرات والمهرجانات، دون رصيد حقيقي على الأرض.[2]

معظم من يراهنون على تركيا وتراهن تركيا عليهم، استضافتهم ، في حين لم تستضف إيران أحداً، بل إن كل حلفاء إيران في مواقعهم يمارسون أدواراً توسّع بالفعل من نطاق النفوذ الإيراني الصلب على الأرض، في حين المعارضة السورية والمصرية المتواجدون بتركيا، لا يوسعّون سوى من نطاق النفوذ التركي في الفضاء الإعلامي، (وهم سيكونون رصيداً ثقافياً لها في المستقبل لا شك، ولكنهم ليسوا رصيداً إستراتيجياً على الأرض) .

---

[1] فلاينيت ليفريت، **وراثة سوريا: اختبار بشار الأسد بالنار**، تر: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، ط 1، بيروت، 2005، ص 30.

[2] Özüm Uzun, The "Arab Spring" And Its Effect On Turkish-Iranian Relations, **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 4, No. 2, January 2013, pp. 145-164.

بالمقابل، في محاولة لإستدراك ما فاتها، راهنت تركيا على المليشيات السنية التي نشأت بعد "الثورة" السورية، وبما فيها "داعش"* أحياناً، والتي غضت عنها الطرف بشكل واضح نظراً لصعودها السريع، وقدرتها على موازنة الدور الإيراني، وإبقاء كردستان تحت سقف "الخطوط الحمراء" التركية، غير أن تبنّي أي من هؤلاء بشكل صريح من قبل دولة عضوة بحلف "الناتو" كتركيا، تقع الأزمة على حدودها مباشرة (على العكس من إيران، التي يحجبها عن مليشيات السُّنة حزام الشيعة العراقي والأكراد)، لا يخلو من مغامرة غير محسوبة، كما أنه ليس سهلاً، بعكس إيران التي تتبنى من تشاء حينما تشاء نظراً لتحررها من أي التزامات أخلاقية غربية، كتركيا الملتزمة بالتحالف الغربي (وهو ما يعني عدم قدرتها على تبني حركات سُنية "متطرفة" بشكل مفتوح، وإن كان ذلك يصب في مصلحتها، وهي الأزمة التي تواجهها الآن مع "داعش"، والتي لا تصب مواجهتها عسكرياً في مصلحة تركيا، ولكنها اضطرت للالتزام بمواجهتها في إطار التحالف الغربي، نظراً لتهديد "داعش "للمكتسبات الأمريكية بالعراق .عدا ذلك، كل ما تملكه تركيا من قوة صلبة على الأرض هو دولتها وجيشها، وامتيازات وجودها بالتحالف الغربي، وهو ما يقيّدها بطبيعة الحال، لا سيما في الملفات التي تنظر فيها لنفسها باعتبارها مركزاً "عثمانياً"، في حين من يعطونها الامتيازات "الغربية" لتحقيق أهدافها لا يرونها كذلك؛ مما يعني أن ما ترمي إليه أحياناً ما يكون أغلى من قدرتها على تسديد ثمنه إستراتيجيا[1].

في المجمَل، كانت رؤية وسياسة إيران (بالنظر لمصلحتها القومية والمذهبية، ولوضعها في المنظومة الدولية) أبعد نظرا و نفاذ بصيرة ، وأكثر واقعية في التعامل مع الحقائق على الأرض،[2] من رؤية وسياسية تركيا التي هندسها "أحمد داود أوغلو" (بالنظر أيضاً لمصلحة تركيا القومية والمذهبية، ولوضعها في المنظومة الدولية).

تمتلك إيران القدرة على التعامل في ظل حالات عدم الاستقرار الإقليمي، ومن ثم فإن شيوع حالة من الفوضى الإقليمية تفيد طهران أكثر مما تضرها نتيجة خبرة التعامل عبر العديد من الأدوات والآليات الإقليمية التي مكنتها طوال السنوات الماضية الاستفادة من أوضاع إقليمية كانت بالنسبة لها بالغة الصعوبة. أما تركيا فقد أثبتت ردودها الرسمية على تطورات الربيع العربي الإقليمية فشل سياسة تصفير المشكلات مع الجوار الإقليمي، مما اضطرها إلى إعادة صياغة رؤية سياسية خارجية جديدة تتكيف إلى حد كبير مع المتغيرات الإقليمية الجديدة.

وقد تؤدي حالة عدم الاستقرار إلى انتقال حالة التوتر التي قد تنشأ إلى داخل تركيا أو إلى تغذية أعمال العنف خاصة إذا كان البلد على تماس مباشر مع

---

[1] Nathalie Tocci, ed, "Turkey and the Arab Spring: Implications for Turkish Foreign Policy From a Transatlantic Perspective," **Mediterranean Paper Series**, Washington D C: The German Marshall Fund of the United States, October 2011, pp. 9-12.

[2] Yaşar Yakış, "Turkey after the arab spring :policy dilemma," **Middle East Policy**, Vol. XXI, NO. 1, , Spring 2014, at: http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/turkey-after-arab-spring-policy-dilemmas (accessed on 25th July 2015)

تركيا؛ كحالة سوريا والعراق مع تخوّف من عودة حزب العمّال الكردستاني إلى استنزاف الجيش التركي في حال انفلات الوضع على الحدود، والتداعيات الضخمة على مجمل الوضع التركي في حال حصول تدخل عسكري أجنبي كما حصل في العراق سابقا[1].

في حين تدافع إيران عن نفسها تقليديا عبر خط دفاع تقيمه خارج حدودها، وفي مثل هذا الوضع لا تواجه طهران مشكلة في حالة عدم الاستقرار الإقليمي، بل من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى انشغال القوى الكبرى عن ملفها النووي، وأن يقوي موقفها وهو المطالبة بأن يتم توسيع برنامج التفاوض مع أميركا ليضم مختلف الملفات الإقليمية بما يؤدي للاعتراف بنفوذها ومصالحها الإستراتيجية والحيوية في المنطقة[2] .

من المنتظر أن تفضي الثورات العربية إلى أنظمة تعبّر عن الواقع الشعبي فتكون أكثر صحّة في تمثيل الشعوب، وأكثر ديمقراطية في الحكم، وتحقّق البيئة الأكثر استقرارا على الصعيد الإقليمي، ولا يمكن التقليل من شأن القوة الناعمة التركية التي أثّرت في الشعوب العربية خلال السنوات القليلة الماضية من خلال الانفتاح الاقتصادي والاحتكاك الثقافي والنموذج السياسي وكلها تحمل رسالة مفادها أنه يمكن للشعوب العربية أن تقيم دولا عصرية متطورة ديمقراطية مستقلة تمتلك قرارها، وتتعامل بندية مع الحلفاء والخصوم[3].

ولا شك ان تحقيق هذا التصور يجعل التجربة التركية حاضرة لما قدّمته من نجاح في تحقيق مفاهيم الديمقراطية وتداول السلطة والإسلام في نموذجها السياسي، الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني، الاستقلالية في القرار في سياستها الخارجية، والتفوق في النموذج الاقتصادي والصناعي، وهي كلها سمات مطلوبة في الأنظمة الجديدة التي تحاول أن تشكّل نموذجا قائما في حد ذاته.[4]

و تعاني إيران على المدى البعيد من خسائر فادحة قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام 1979، خاصة إذا ما أدّت الثورات إلى سقوط النظام السوري وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية بدءًا من فلسطين ومرورا بلبنان والعراق والخليج وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران، وحتى لو نجا النظام الإيراني، فمن المرجح أن يصبح معزولا، وألا يلقى نموذجه الثيوقراطي أي جاذبية تُذكَر[5].

---

[1] Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky, "The Rise and Future Fall of a Turkish-Iranian Axis," **E-Notes**, Foreign Policy Research Institute, April 2011, p. 1.

[2] Karim Sadjadpour and Behnam Ben Taleblu, "Iran in the Middle East: leveraging chaos", **policy brief**, Brussels: FRIDE Think Thank , Nº 202 - May 2015, pp. 6-7.

[3] Henri Barkey, "Global Politics and Strategy", **Survival**, Vol. 54, N. 6 , December 2012, pp. 139-162.

[4] Ibid.

[5] علي حسين باكير، **الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيـــال سورية**، الدوحة :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2013، ص ص 35-39.

ولطالما نجح الطرفان تركيا وإيران في كبت خلافاتهما وعدم تصعيدها أو تحويلها إلى مسألة علنية، وقد كان التوازن في قدرات البلدين أحد أهم العوامل إلى جانب اختلاف دوائر المصالح الجيوبوليتيكية التي حالت وتحول دون انفجار الخلاف بينهما، لكن مع التحولات الحالية التي تتعرّض لها المنطقة، من المحتمل أن تؤدي الثورات العربية إلى خلل في هذا التوازن لصالح دولة دون الأخرى إضافة إلى تضارب عميق في المصالح وفي الرؤى وفي المشروع (كأن تنتصر رؤية على أخرى، أو يسود نموذج على حساب آخر، أو أن تستغل إيران الأحداث وتمتلك سلاحا نوويا) وفي هذه الحالة، سيصبح الطرف الثاني أكثر حساسية وضعفا بما يهدد بتطور سلبي للعلاقة بين البلدين،[1] ويتمثل إطار التنافس حاليا في دائرتين إقليميتين مهمتين:

أولا. دائرة الخليج العربي

وهي تُعتبر بعد العراق الحيّز الجيوبوليتكي الأكثر أهمية بالنسبة لإيران، وقد تم إدخال تركيا إلى هذا الحيز رسميا من قِبَل مجلس التعاون الخليجي في عام 2008 عبر اتفاقية إستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية هي الأولى من نوعها بين مجلس التعاون مجتمعا وأي دولة في العالم, وعلى الرغم من أنّ الأتراك لا مشكلة لديهم أو حساسية في الموضوع الطائفي السني-الشيعي مما يخوّلهم القدرة على التواصل مع الجميع، إلا أنّ إيران تعلم جيدا أنّ إحدى دوافع الاتفاقية في الخلفية الخليجية تحقيق توازن معها.[2] و قد حاولت تركيا خلال الأزمة البحرينية، أن تلعب دورا وسطيا لاحتواء الأزمة، وتمثّلت رسالتها الرسمية في ثلاثة عناصر أساسية، هي ضرورة حفظ أمن واستقرار الخليج، احترام سيادة ووحدة البحرين، وأيضا المضي قدما في الإصلاح. وقد بدا التباين واضحا بين الجانبين الإيراني والتركي في الموقف من إرسال قوات درع الجزيرة للبحرين؛ الأمر الذي اعتبرته الأولى غزوا عسكريا فيما اكتفت الثانية من التحذير من تصاعد التوتر في المنطقة. وبالتوازي مع مطالبة السلطات البحرينية بضبط النفس خوفا من الوصول إلى كربلاء جديدة شدّدت تركيا على رفضها لأي تدخل خارجي يمس البحرين ودول مجلس التعاون في إشارة واضحة إلى التدخل الإيراني.[3] وأجبرت السلطات التركية بعد يومين من تصريحات أردوغان طائرة إيرانية مدنية متجهة إلى سوريا على الهبوط لتفتيشها، وتمّ الإعلان فيما بعد عن مصادرة أسلحة وذخائر وعتاد كانت على متنها فيما بدا أنّه رسالة تركية إلى طهران .كما عمدت أنقرة إلى محاولة احتواء اندلاع أزمة سنيّة-شيعية في المنطقة من خلال تجاوز

---

[1] Mohammad Ayoob, "Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle East's Turko-Persian Future," **Insight Turkey**, Vol. 13, No.2, 2011, pp. 57-60.

[2] Charles Kurzman, "The Arab Spring: Ideals of the Iranian Green Movement, Methods of the Iranian Revolution," International Journal of Middle East Studies, Vol. 44, No.1, 2012, pp. 162–165.

[3] Shahram Chubin, "Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated," **GRC Gulf Papers**, UAE : Gulf Research Center, September 2012, pp. 21-22.

الإيرانيين للتواصل مباشرة مع المرجع الشيعي في العراق السيد علي السيستاني، وهو أمر لم يرُق كثيرا للمسؤولين في إيران[1].

ثانيا. دائرة الهلال الخصيب

وهي تضم لبنان وفلسطين و سوريا، استطاعت تركيا خلال السنوات القليلة الماضية وعبر علاقاتها بسوريا الدخول إلى لبنان, وحاولت أنقرة تقليص النفوذ الإيراني في بيروت من خلال نسجها لعلاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، لكن بدا واضحا أنّ هذا الدخول الجديد إلى الساحة اللبنانية غير مرحّب به من طهران لاسيما بعد زيارة أردوغان المعروفة التي تلت زيارة أحمدي نجاد لبيروت، كما ظهر تراجع في قبول أي دور سياسي تركي في لبنان لاسيما بعدما رفض حزب الله بشكل قاطع الوساطة التي تقدم بها الأتراك مع القطريين بعد الإطاحة بحكومة سعد الحريري[2].

وبعكس الحالة اللبنانية، هناك صعود للتأثير التركي على الوضع الفلسطيني منذ العدوان الإسرائيلي على غزة، وموقف أردوغان الشهير في دافوس، والاعتداء على أسطول الحرية فيما بعد, كما بدا لافتا اقتراب الفرقاء الفلسطينيين الرئيسيين من الرؤية التركية بخصوص المصالحة، وطريقة التعامل مع إسرائيل، وانتزاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ساعد في بلورته الجهد المصري الحديث، وتطور الأحداث في سوريا، ونأي حماس بنفسها عن التوجه الذي يسلكه حلفاء إيران في المنطقة في هذه المرحلة؛[3] حيث من المنتظر أن يلقي الملف الفلسطيني قريبا بظلاله على العلاقات بين تركيا وإيران في المرحلة المقبلة نظرا للتناقض الجذري في الرؤى بينهما.

و تمثل الحالة السورية تحديّا بالغ الأهمية والخطورة لكل من تركيا وإيران ليس لأنها تعتبر حلقة رابطة لكل الدوائر الجيوبوليتيكية للطرفين، وليس لأنها عنصر تقاطع بين المشروعين التركي والإيراني فقط، بل لأن الطريقة التي ستنتهي بها الأمور في سوريا ستؤثر بشكل دراماتيكي على مسار أحد الطرفين في المنطقة بالضد من الآخر.

فتركيا تري أنّ مطالب الشعب في مزيد من الحريات والديمقراطية، ورفع كافة القيود المتعلقة بالحقوق السياسية والإنسانية هي مطالب مشروعة، وأنّ الصداقة مع النظام السوري لا يمكن أن تكون على حساب الشعب السوري، خاصّة في حال رفض تطبيق إصلاحات سريعة وجذرية. وترى تركيا أيصا أنّ التغيير يجب أن يتم داخليا وبسرعة تفاديا لتدخل خارجي لا يمكن لأنقرة أن تقف في وجهه في حال تجاهل النظام السوري التحذيرات الموجهة إليه، وفوت

---

[1] Ziya Öniş, "Multiple Faces of the 'New' Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique," **Insight Turkey**, Vol. 13, No. 1, 2011, pp. 47-65.

[2] Mohammad Ayoob, Aaron Stein and Philipp C. Bleek, "From "Friends with Benefits" to "It's Complicated", **Insight Turkey**, Vol. 14, No. 4, 2012, pp. 145-146.

[3] Etel Solingen, "The Domestic, Regional, and Global Politics of International Diffusion," **International Studies Quarterly**, Vol.56, No.4, 2012, pp. 631-644.

الفرصة تلو الأخرى لمساعدته على تجاوز الأزمة من خلال تحقيق المطالب الشعبية[1].

بينما ترى إيران أنّ هناك مؤامرة تحيكها القوى الغربية للنظام السوري، وأنّ ما يحدث هو فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية 2009 ، وأنّ المتظاهرين يعملون لحساب الخارج، ويتلقون الأوامر منه للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأميركية في المنطقة، وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ عليه وعدم الاشتراك بالمؤامرة للإطاحة به، وتثق طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة وإنهاء الفتنة. وفق هذا التقييم المتناقض، فإن الأزمة السورية تعد محطة مفصلية لكل من تركيا وإيران.فإذا نجا النظام السوري فستكون تركيا في مأزق كبير لجهة العلاقة الثنائية أولا، ولجهة تراجع عدد من المبادرات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية الإقليمية التي تعتمد حصرا على وجود نظام صديق في دمشق ثانيا. أما إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الإستراتيجية ثباتا في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلّصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، سيمتد من فلسطين إلى العراق وقد يطول إيران نفسها[2].

وبين الحالة الأولى والحالة الثانية، قد تشهد العلاقات التركية-الإيرانية توترا شديدا على خلفية هذا التباين وربما تصادما في المرحلة المقبلة خاصّة أنّ هناك اتفاقية دفاع مشترك بين إيران وسوريا، ومن غير المتوقع أن تترك طهران حليفها الإستراتيجي يسقط بسهولة حيث ان فتورا خفيا في العلاقات بين البلدين بدأ يظهر على خلفية مهاجمة بعض وسائل الإعلام الإيرانية التابعة للمرشد الأعلى وللرئيس الإيراني (لاسيما وكالة فارس للأنباء وبرس. تي)، والأخرى العربية المحسوبة عليها والحليفة لها (لاسيما تلفزيون المنار التابع لحزب الله في لبنان) للموقف التركي من سوريا، واتهام أنقرة بـالنفاق، وتنفيذ سياسات أميركا والكيان الصهيوني لزعزعة الأوضاع في سوريا، والتخطيط لفتنة ونقل أسلحة وأموال ودعم عصابات مسلحة وإرهابيين ضد نظام الأسد تحضيرا لغزو عسكري تمليه أطماعها[3].

كما نقلت مواقع تهديدات عسكرية إيرانية لتركيا جاءت على لسان رحيم صفوي المستشار العسكري للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي في مقابلة مع وكالة أنباء مهر شبه الرسمية، حيث صرح إن سلوك رجال الدولة الأتراك تجاه سوريا وإيران خاطئ، وأعتقد أنهم يتصرفون بما يتماشى مع أهداف أميركا الأحداث في سوريا لن تحدد مصير سوريا فحسب، بل ستحدد مصير

---

[1] Christopher Phillips, "Into the Quagmire: Turkey's Frustrated Syria Policy," **Chatham House MENAP Briefing Paper**, No. 4, London: Chatham House, December 2012, p. 5.

[2] علي حسين باكير، **الأبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية**، مرجع سابق، ص ص 35-39.

[3] Özüm S. Uzun, "The "Arab Spring" and Its Effect on Turkish-Iranian Relations", **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 4, No. 2, January 2013, pp.153-154.

المنطقة برمتها، وخاصة العراق، وستحدد كذلك علاقات الدول العربية مع كل من إيران وتركيا، ولا يبدو أن نظام الأسد سيتوقف قريباً عن تدمير المدن والقتل بحق المدنيين ، لأنه لا يقاتل لأجل نظامه فحسب، بل نيابة عن منظومة إقليمية كاملة[1].

وفي ظل المرحلة الانتقالية، تنخرط كل من تركيا وإيران في سباق محموم مع الزمن للتأثير في التحولات الحاصلة حاليا على رقعة الشطرنج الإقليمية، ويستخدم كل منهما أدواته وإمكانياته بما يتناسب مع رؤيته لما يراه مناسبا لمرحلة ما بعد الثورات، وتبدو الحالة المصرية مثالا على ذلك.

فتركيا تأمل أن يسود نموذجها القائم على الديمقراطية، العقلانية السياسية، الاعتدال الإسلامي، التعددية الحزبية، حكم القانون، السياسة الخارجية الوطنية والمستقلة غير المتعارضة مع علاقات مع مختلف القوى الدولية سواء الغربية أو القوى الأخرى في الدول التي تغير أنظمتها, ويرتكز الخطاب التركي في هذا المجال على ثلاث آليات، الخطاب المعتدل، المساعدة في شرح تجربتها وكل ما يتطلبه تنفيذها، الاعتماد على رصيدها من القوة الناعمة[2].

أمّا إيران، فتأمل أن يسود نموذج إسلامي يكون متأثرا بها أو على الأقل يتيح لها التأثير فيه أو الدخول عليه للتكامل معه، كما تأمل في أن تبني الدول الجديدة سياستها الخارجية على العداء مع أميركا، وأن يتم التصعيد العسكري ضد إسرائيل وفق الرؤية الإيرانية كمعيار لمدى الصداقة التي يمكن أن تجمع طهران مع الأنظمة حديثة الولادة, ويرتكز الخطاب الإيراني في هذا المجال على ثلاث آليات, النزعة الأيديولوجية، والتجربة الذاتية، وإنجازات الأذرع الإقليمية في مواجهة أميركا وإسرائيل، والتوجه الإسلامي لبعض الشرائح الاجتماعية كالإخوان[3].

وبقدر ما تشكّل الأزمة السورية تحديا لمتانة العلاقة بين تركيا وإيران بقدر ما تمثّل مصر فرصة لكل منهما في تحقيق رؤيته الإقليمية, فقد بدا واضحا منذ اللحظة الأولى لسقوط مبارك انخراط كل منهما في سباق للتأثير على النظام الوليد سواء من خلال زيارة الرئيس التركي عبدالله غول والتقائه مسؤولين حكوميين إضافة إلى قيادات للإخوان وللشباب المصري عارضا للتجربة التركية وكل ما يمكن لأنقرة أن تساعد مصر الجديدة من خلاله على استعادة عافيتها، أو من خلال تفاعل العموم المصري مع القيادات الشعبية التركية[4]. في المقابل،

---

[1] Ibid, pp. 158-159.

[2] Osman Bahadır Dincer and Mustafa Kutlay, "Turkey's Power Capacity in the Middle East: Limits of the Possible," **USAK Reports**, No. 12-04, Ankara: International Strategic Research Organization, June 2012, p. 2.

[3] George Friedman, "Iran's Strategy," **Stratfor**, April 10, 2012, in: https://www.stratfor.com/weekly/iransstrategy?elq=69e272a28_content=readmore&utm_medium=email&utm_source=freelist-f&utm_term=gweekly. (Accessed on 12 October 2015)

[4] Hasan Kösebalaban, "Turkey and the New Middle East: Between Liberalism and Realism," **Perceptions**, Vol. XI, No. 3, Autumn 2011, p. 103.

ظهرت مساعٍ إيرانية حثيثة لاستعادة العلاقات مع مصر لما لتلك الخطوة من أهمية قصوىً في هذا التوقيت خصوصا في المعادلة الإقليمية, كما استضافت إيران وفدا مصريا يضم رجال دين وأكاديميين ورجال أعمال وصحفيين وشباب ، وألقت على مسامعه التجربة الإيرانية في مقاومة الغطرسة والاستكبار ونصرة المستضعفين، وكيف أنّ الثورة الإيرانية كانت مصدر إلهام للشعب المصري.

في خضم هذا التنافس التركي-الإيراني في مصر، يبدو ان المساعي التركية أكثر تقدما على الأقل من الناحية الشكلية، وقد بدا هذا التأثير الايجابي واضحا أثناء الثورة المصرية من خلال الطريقة التي استقبل بها الثوار في ميدان التحرير من مختلف التوجهات والانتماءات كلمة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان التي تضمنت نصيحة للقيادة المصرية، مقارنة بالرد العنيف الذي قاموا به على كلمة المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامئني على سبيل المثال في خطبته الشهيرة أو على كلمة أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله التي وجهها إلى الثوّار، كما بدا أنّ هناك شكلا من أشكال التأثر بالتوجه التركي من خلال الخطاب العقلاني والمعتدل -إلى الآن- للتيارات الإسلامية بشكل عام (الإصلاح والنهضة، حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط الجديد، السعي لدولة مدنية وليست دينية...إلخ. لكن ذلك لا يعني أنّ إيران عاجزة عن التأثير في المعطيات المصرية. فكما لتركيا فإن لإيران ونموذجها أنصارا ومؤيدين، بل إنّ دخولها الساحة المصرية أصبح أكثر سهولة بعد سقوط مبارك سواء أيديولوجيا عبر العداء لإسرائيل وأميركا، أو ماليا. وإذا كانت تركيا تراهن على تجربة حزبية ديمقراطية ناضجة للمصريين، فإن إيران تراهن على بعض الشرائح إسلامية التوجه، لاستعادة زخم العلاقات معها والدخول من خلال ذلك إلى معادلة جديدة في المنطقة خاصة ان تركيا هي الطرف الأهم بالنسبة للسياسة الأميركية في المنطقة، فكلا البلدين يشتركان تقريباً في الرؤية للقضايا المهمة في المنطقة، سواء في ملف الثورات العربية أو في سوريا أو قضية عدم حيازة إيران للأسلحة النووية، أو حتى بشكل نسبي في الصراع العربي – الإسرائيلي، ولكن الفرق ان تركيا في استطاعتها الوصول إلى أماكن وأطراف في المنطقة لا يمكن لأميركا الوصول إليها، وهذا يُمكن تركيا من حيازة أهمية إقليمية كبيرة[1].

وأخيرا يمكن القول أن كلا الدولتين تتبادلان انتزاع أوراق الآخر الإقليمية، إيران تكسب بتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية على سبيل المثال وتركيا تكسب باعتبارها كابح للمطامح الإيرانية الإقليمية عبر لعبها دور الموازن الإقليمي المتنافس إلى حد كبير عن كونه متعاون، وإن كان يبدو أن تركيا في الوقت الحالي وفى المدى القريب هي الطرف الذي بدأ في انتزاع مرتكزات الهيمنة الإقليمية من إيران على إثر الضربات التي بات يتلقاها الحليف الاستراتيجي السوري، إلا أن مآل هذا الحليف بالسقوط أو النجاة والبقاء سيكون هو المحدد

[1] Özüm S. Uzun, Op.cit, p. 158.

الرئيسي لنمط توازنات العلاقة بين القوتين الإقليميتين ايران وتركيا خلال الفترة القادمة.

بالمقابل، إن الإقرار بصلابة الدور الإيراني وهشاشة التركي ليس تحيّزاً لطرف على حساب آخر، فالتحيّزات و التفضيلات والانتماءات لا تغني عن الحقائق الموجودة على الأرض، إيران، وإن لم يعجب مشروعها الكثيرين، أبعد نظراً من تركيا بشكل عام في سياساتها في دول "الربيع العربي"، وأكثر واقعية، وأكثر إدراكاً لأهمية القوة الصلبة في المرحلة التاريخية الاستثنائية والتأسيسية التي تمر بها المنطقة حالياً. لم تراهن إيران على الربيع أو تحاربه (سوى في سورية لأسباب واضحة)، ونأت بنفسها عن الاحتفاء به، ماضية في إستراتيجيتها التي وضعتها قبل "الربيع العربي"، وفي حين استثمرت تركيا كثيراً في بنية ما قبل الربيع، ثم أعادت الاستثمار سريعاً في الربيع نفسه، كان ذلك دون القدرة الصلبة على تحقيق استقراره في المقام الأول، ودون إدراك أن الربيع لا يمكن أن يكون فقط ما آل إليه في شهوره الأولى بشكله الرومانسي، وأنه يتطلب عوامل أكثر جذرية لتحقيق أهدافه، وأن انجذاب الكثير من رموزه لـ"النموذج التركي" ليس كافياً لإعادة تشكيل الواقع على الأرض.[1]

مستقبل التطلعات التركية و الإيرانية في آسيا الوسطى و القوقاز

أولا. التحديات الداخلية للسياسة التركية و الإيرانية

ان تحرر الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى و القوقاز من التبعية و السيطرة الروسية أصبح مثار تنافس و تنازع و تصارع بين تركيا و إيران المجاورة لها من جهة ، و من القوى الدولية من جهة أخرى ، لأجل تحقيق هدفها السياسي الخارجي المتمثل بتحقيق المصالح أو النفود و الهيبة الدولية. و قد اعتمد التنافس السياسي الخارجي لتركيا و إيران على استراتيجية التأثير و التي تستند على مداخل تساهم في أداء دور فاعل في منطقة الجمهوريات الإسلامية معززة ذلك بعناصر قوتها المعنوية و المادية لأجل التأثير و السيطرة على المنطقة، إلا أن هذه الإستراتيجية اصطدمت بتحديات إقليمية و دولية كثيرة[2] و التي سنعرضها لاحقا .

ولم يقتصر ذلك على التحدي الخارجي فقط و إنما واجهت سياسة الدولتين تحدي داخلي من قبل بلدان أواسط آسيا يتمثل بالتوجس و الحذر من أي دور

---

[1] Ömer Taşpinar, "Arab Spring a mixed blessing for Iran and Turkey", **Today Zaman**, at: http://www.todayszaman.com/columnist-241301-arab-spring-a-mixed-blessing-for-iran-and-turkey.html

[2] حميد شهاب احمد ، **التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى** ، بغداد: مركز الدراسات الدولية ، العدد 38، 2005، ص 3.

مستقبلي للدول المجاورة خاصة تركيا و إيران موضوع دراستنا. و قد تمثل تحدي الواقع الداخلي الذي يقف حائلا أمام التطلعات التركية و الإيرانية بما يأتي:

1. يتجلى في الأفق انشقاق بين قيادات هذه الجمهوريات حول تقبل الفكر الليبرالي أو عدمه. إذ مازال الشيوعيون يمثلون قوى فاعلـة فيما يتصل بصنع القـرار . و هذه نتيجـة حتميـة للتوارث و الإمتداد الزمني للفكر الشيوعي على هذه الجمهوريات . وهذا يعطي صعوبة في أن يتنازل الشيوعيون بسهولة عن أفكارهم و أيضا انبثاق تيار ديني قوي في هذه الجمهوريات له أثره الفاعل في تقرير الكثير من سياساتها و هذا التيار قد لا يتفق مع الإمتداد العلماني.[1]

2. أن جميع الجمهوريات تجد صعوبة في الوصول إلى المرحلة التالية من التحول السياسي و المتمثلة في بناء مؤسسات ديمقراطية تجسد مبدأ تدوير السلطة و مسؤولية الحكام أمام الشعوب.إن قادة هذه الجمهوريات بدأو بتأجيل عملية الإصلاح السياسي لحين الإنتهاء من مرحلة الإصلاحات الإقتصادية.

3. ان التعقد و التنافر و الخلافات الأثنية و وجود الإختلاف في اللغة و العداءات المستمرة بين أوزباكستان و قيرغيزيا و التنازع بين أوزباكستان و طاجاكستان يؤدي الى الإستنتاج بأن شعار الرابطة الطورانية من أجل انبثاق تركيا الكبرى أو خلق مجتمع متماسك و متوحد يحمل الكثير من الضعف في طياته .[2]

4. إن المشاكل الإقتصادية التي تواجهها هذه الجمهوريات زيادة على أن السياسة البراغمانية في العلاقات الخارجية لا يمكن ان تحلها الأيدولوجيات أو الشعارات الطوبائية بل قد تتوافق مع سياسات خارجية قائمة على المصالح و المنافع المتبادل.

5. ان السكان الروس في هذه الجمهوريات يمثلون نسبة لابأس بها . و هذا قد يؤهلهم في أن يكونوا عامل ضغط في هذه الجمهوريات و بما يخدم مصالح وطنهم الأصيل روسيا. فضلا عن ما تجلى من التداخل و التشابك و المواصلة بين شعوب هذه المنطقة و روسيا لا يمكن أن يمهد إلى انفصال في المدى القريب بل قد يعزز هذه العلاقة ، سيما بعد انبثاق رابطة الكومنلوت الروسية على مستوى الأمن و القدرات العسكرية.[3]

6. امتلاك بعض من جمهوريات آسيا الوسطى مثل كازاخستان، ركائز قوية و سياسية مثل الثروات و الموارد الطبيعية إضافة إلى مؤهلات نووية موروثة عن الإتحاد السوفييتي سابقا . و أيضا قد يكون لهذه الجمهوريات تطلعات و أفاق في أخذ أدور الفاعل في العلاقات مع أوربا وبالذات مع روسيا أو العالم الإسلامي و أخيرا قد يمتد إلى أداء دور فعال في محيطها الإقليمي.[4]

---

[1] جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص ص 264-265.

[2] محمد السيد سليم، "بعد العصر السوفياتي،" **السياسة الدولية**، العدد 108، أفريل 1992، ص ص 150-152.

[3] Pishgahi fard and Reza Joneydi, "The Nature of Russia's Behavior in the Region and I. R. of Iran's Challenges," **Human Geography Resources**, No. 72, pp. 63-82.

[4] Elaheh Kooalee, "Iran and Kazakhstan Relations: A Geopolitical Analysis," **Iranian Review of Foreign Affairs**, Vol. 4, No. 1, winter 2014, pp. 94-95.

ثانيا.التحديات الخارجية للتوجهات التركية :

يمثل التنافس الإيراني أمام الإمتداد التركي في منطقة الجوار مع الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا تحد تاريخي و ديني رغم الإدعاءات الإيرانية بأن تحركها لا يستهدف الإمتداد أو النفود و السيطرة ، غير امتداد النفوذ الإيراني عبر الحدود يعني من وجهة نظر النظام الدولي الجديد عدم استقرار المنطقة و يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين . و عليه فإن المجتمع الدولي يرجح كفة تركيا لأنها تعد حليفا قويا و هاما للولايات المتحدة الأمريكية و للغرب الأوربي ذلك التحالف الذي يعمل ضد الإمتداد الأصولي الإسلامي في العالم لا سيما آسيا الوسطى.[1] من هنا فإن السياسة الخارجية التركية اتخذت توجها معينا لمواجهة التحديات التي تعيق امتدادها في وسط آسيا و من هذه التحديات:

1.التحدي الإقليمي: ارتكز التحرك السياسي الخارجي لتركيا على مواجهة التحديات الإقليمية المتمثلة بدول الجوار للجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا و بالأخص إيران و روسيا. فبالنسبة لمواجهة التحدي الإيراني فقد فرض التحرك الدبلوماسي التركي نموذجا ليبراليا علمانيا مقبولا للولايات المتحدة الأمريكية و الغرب الأوربي عامة و كان هذا النموذج حاجزا أمام محاولات إيران بتعميم مبدأ تصدير الثورة الإسلامية ذلك المبدأ الذي تعده إيران رابط شمولي يستوجب تصديره .[2]

و مثلما يظل التنافس الإيراني هاما أمام الإمتداد الخارجي التركي فهناك الدور الروسي الذي يعد محددا هاما و فاعلا أمام النشاط الخارجي التركي في المنطقة بحكم العلاقة القوية الإقتصادية و الأمنية التي تربط دول وسط آسيا بروسيا.[3]

و يرى الكثير من المعنيين بالشؤون الدولية بأن السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة تمثل هاجسا لدى روسيا لذى فإنها تتصرف بحذر بالغ فيما يتعلق بقضايا الأمن و تتجنب أي توتر مع موسكو في هذه الخصوص . اذ اتبعت تركيا دبلوماسية هادئة تميل الى الإعتراف بمكانه روسيا في هذه الجمهوريات. كما و ان هتمام روسيا بالتقارب مع الغرب لم يكن سببا في انصرافها نحو تبني سياسة خارجية فاعلة حيال آسيا الوسطى سواء على مستوى ثنائي أو ضمن رابطة الدول المستقلة.[4]

كما و ترمي روسيا من وراء تلك السياسة الحد من النفوذ الإيراني و التركي في آسيا الوسطى و الحيلولة دون وصول الأصوليين الإسلاميين و أيضا توفير معيشة آمنة مستقرة للسكان الروس في دول آسيا الوسطى و الحد من تدفقهم على روسيا . جاءت أهداف روسيا في هذه السياسة لأجل تحقيق مصلحتها

---

[1] لازم لفته المالكي، **إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى**، جامعة البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 2000، ص ص 12-13.

[2] محمد كاظم علي، إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، **الدراسات الدولية**، بغداد: مركز بحوث جريدة الجمهورية، العدد 01 ، أكتوبر 1992 ، ص 7.

[3] معتز محمد سلامة، "أمن الكومنولث بين الدور الروسي و مصادر التهديد،" **السياسة الدولية**، العدد 119 ، جانفي 1995، ص ص 215-216.

[4] Sharapova, Swara,"The Triangle of the U.S.-Western Europe-Russia and Central Asia," **Central Asia and the Caucasus Review**, Vol. 11, No.41, spring 2003, p. 210.

القومية دون طموح إلى استعادة دور روسيا القيصرية أو الحكم المركزي السوفياتي.[1]

2.التحدي الدولي: رغم ان التحديات الإقليمية التي تقف الوجه السياسة الخارجية التركية لمدّ نفودها في جمهوريات وسط آسيا كبيرة و معقدة ، إلا أن التحديات الدولية التي تواجهها ليست بالهينة و لا يمكن إغفالها، بغض النظر عن الدعم الدولي لتركيا للحد من توجهات السياسة الخارجية الإيرانية فيما يخص أطماعها في المنطقة ، و هذه التحديات يمكن أجمالها كما يأتي:

- التحدي الأمريكي و الأوربي الغربي: فالولايات المتحدة الأمريكية و دول أوربا الغربية لا تشجع هيمنة مطلقة لتركيا أو أداء دور أكبر مما هو مرسوم لها على هذه الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا ، بل ترغب في تركيا أن تؤدي دور الشرطي الذي يحمي المصالح الإستراتيجية في المنطقة و السير حسب ما يقتضيه التخطيط الإستراتيجي لهذه الدول ، و إلا واجهت الضغوط الأمريكية التي قد تتمثل بحجب المساعدات الإقتصادية أو دعم الأحزاب الكردستانية في نشاطها ضد الحكومة التركية. [2]

و من ناحية أخرى، يظهر التحدي الأمريكي بأطر أخرى إذ تمكنت الولايات المتحدة و هي تستغل دور الوساطة الدبلوماسية التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى ، في إضعاف هذا الدور تدريجيا مع مرور الزمن. إذ سرعان ما أخذت الولايات المتحدة زمام التحرك و التوغل مباشرة على هذه الجمهوريات بعقد العديد من الإتفاقيات الخارجية و الإقتصادية . و هذا يساهم في إضعاف التحرك التركي في تحقيق الأهداف الخارجية أو المصالح السياسية و الإقتصادية.[3]

- التحدي الإسرائيلي: و يبرز في الأفق التحدي الإسرائيلي، إذ تنظر إسرائيل إلى الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا بعين حذرة لا سيما و أن بعضها يمتلك قدرات نووية. و لأن علاقات إسرائيل مع الدولتين المتنافستين (تركيا و إيران) تبدو متناقضة فهناك سياسة عداء معلقة تجاه إيران في حين تربطها بالثانية علاقات وثيقة. كما و أن كلا الدولتين (إيران و تركيا) من دول الجوار العربي و هذه المنطقة مهمة جدا في الحسابات الإقليمية لجميع الأطراف في المنطقة.[4] و يمكن أن يتحدد التحدي الإسرائيلي في ضوء أهداف التحدي الصهيوني في هذه الجمهوريات كما يأتي:

---

[1] Seyed Kazem Sajjadpour, "Iran, the Caucasus, and Central Asia", in Ali Banuazizi and Myron Weiner, **The New Geopolitics of Central Asia and Its Borderlands**, Bloomington: Indiana University Press, 1994, pp. 197-215.

[2] Vladimir Fedorenko, "The New Silk Road Initiatives In Central Asia," **Rethink Paper 10**, USA: Rethink Institute, August 2013, pp. 10-11.

[3] Jeffrey Mankoff, "The United States and Central Asia after 2014," **CSIS papers**, Washington D.C: Center of strategic and international relations (CSIS), January 2013, pp.9-13.

[4] Mustafa Aydin, "Turkey and Central Asia: Challenges of Change", in **Central Asian Survey**, vol. 15 no. 2, June 1996, pp. 157-178.

- تفادي قيام أي تنظيم يمثل الحركات الإسلامية.
- البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات و الخبرات الإسرائيلية لتطوير إمكاناتها الذاتية و دعم اقتصادها و التقليل من تبعيتها للغرب .
- الإستفادة من القدرات النووية الموجودة لذى بعض الجمهوريات (كازاخستان) من جانب و الحيلولة دون وصول هذه القدرات إلى الأقطار العربية و الدول الإسلامية من جانب آخر.
- توظيف التغلغل الصهيوني في عرقلة أي تعاون لهذه الجمهوريات مع الأمة العربية والإسلامية.

- التحدي العربي: يساور الساسة الخارجية التركيـة و الإيرانيـة التنافس على هذه الجمهوريات و مواجهة التحديات الدولية من أجل تحقيق المصالح و النفوذ. في حين تجد أن الوطن العربي الذي يعد إقليمه امتدادا لهذه الجمهوريات و عمقا تاريخيا و حضاريا له رغم عدم وجود حدود مشتركة معها، لم تكن لأقطاره أية ردود فعل خارجي سوى رد فعل محدود و هامشي انكشف في سلوك السعودية مستغلة نفوذها الديني عبر تنسيق مع مصر بتقديم مساعدات ثقافية و دينية و اقتصادية و مالية إلى مسلمي السنة لهذه الجمهوريات و لأجل تطويق النفوذ الشيعي،[1] إلا أن هذه المحاولات ضلت ضمن أطار محدودة و لم ترتق إلى المستوى الذي تبناه كل من التحرك السياسي الخارجي التركي و الإيراني . و لعل ذلك يدل على أن الأقطار العربية قد تجنبت تهمة الأطماع الإقليمية.كما لم تجد الأمة العربية أية حساسية تاريخية من هذه الجمهوريات مثل الحساسية من الإمبراطورية العثمانية و الفارسية اللتين فرضتا هيمنة وسيطرة على شعوب هذه الجمهوريات عبر التاريخ . كما و ان الأقطار العربية تقدم نموذجا للإسلام المعتدل المنفتح على العالم . و لهذا فالوجود العربي إذا كان له وجود فسيكون اختياريا بعيدا عن الأطماع و يبعث على الاطمئنان .[2]
- تحدي مجموعة الدول الإسلامية : بالرغم من توجه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى لإقامة علاقات تعاونية إقليمية مع دول المجموعة الإسلامية في العالم خاصة مع مجموعة ايكو، و ما توضح من مظاهر الإستقلالية التي حولتها إلى جزء من نظام في العلاقات الدولية ، فإن المتغيرات الإقتصادية و الجيوسياسية فضلا عن العسكرية عادت لتلعب دورها في تأكيد صعوبة التكهنات أو التنبؤات السياسية التركية حـول تحقيق مستـوى من التعاون خاصة بعد عام 1993، إذ لوحظ أن هذه الجمهوريات عادت لتقيم علاقات تعاونية فيما بينها و محورها روسيا الإتحادية.

---

[1] Saleh M. Al-Khatla, "Saudi Foreign Policy Towards Central Asia", **Economics and Administration Journal**, Vol. 14, No. 1, 2000, p. 22.

[2] رياض نجيب الريس، "المنظور العربي لجمهوريات آسيا الوسطى،" **المستقبل العربي**، العدد 184، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 76.

ثالثا . التحديات الخارجية للتوجهات الإيرانية و مستقبل المكانة الإقليمية :

ويقوم تصور إيران لدورها ومكانتها الإقليمية على أساس محاولة تكوين "كتلة إقليمية" تكون هي فيها بمثابة القلب والمركز، وتضم هذه الكتلة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، بالإضافة إلى منطقة الخليج. وبهذا تلعب إيران دورًا مهمًا كمركز للتوازن بين منطقة آسيا الوسطى وأفغانستان من جهة، والعالم العربي من جهة أخرى. كما يقوم التصور الإيراني ـ كما يظهر من خلال تصريحات الدوائر المسئولة في وزارة الخارجية الإيرانية ـ على أن يتخذ ما سبق كمقدمة لنظام إقليمي إسلامي يجمع بين المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز وبين العالم العربي، وتحتل فيه إيران مكانة مركزية وقيادية.[1]

ويعد "توازن المكانة" أحد الأبعاد البنيوية المهمة في دراسة التوازن الدولي، حيث إن "لكل دولة مكانة Status" ويقصد بها مجموعة المقومات التي من خلالها يتحدد مكان الدولة وموقعها في التسلسل الهرمي للنسق الدولة، وتحدث حالة "التوازن" عندما يحدث توافق بين المقومات المكونة للمكانة سواء بالقوة أو بالضعف، وما يهمنا في هذا المقام، هو أن عدم توازن المكانة بالنسبة لدولة ما يؤدي إلى توتر في هذه الدولة قد يدفعها إلى أن تسلك مسلكًا عدوانيًا، كما أنه من ناحية أخرى يؤثر على "النسق الإقليمي، وعلى السياسة الخارجية للدولة غير المتوازنة في المكانة".[2]

إن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الجمهوريات الإسلامية وسط آسيا قد حققت بعض النجاحات في الإختراق، بيد أن تحديات خارجية برزت في الأفق تقف أمام الطموحات الإيرانية في المنطقة و يمكن أجمالها فيما يأتي :

- إن مسعى إيران في تعزيز نفودها أو أداء دور في محيطها أو في هذه المنطقة يتطلب الكثير من القابليات الإقتصادية و المالية . و هذا لا يتوافق مع اقتصاديات بلد تكبد الكثير من خسائر في نزاعه مع العراق . إضافة إلى الضغوط المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية على إيران (الإحتواء المزدوج ضد العراق و إيران و الضغط على الشركات العالمية لمقاطعة إيران اقتصاديا) لذا نجد ان هذا التحرك فيه الكثير من الفراغ و الحذر و يأخذ طابعا دعائيا أكثر مما يأخذ الجانب الموضوعي.[3] وباستثناء المنافسة بين إيران وتركيا في المنطقة، يجب الاهتمام بموقف روسيا وأمريكا باعتبارهما إطارًا مؤثرًا في العلاقات في المنطقة، حيث يمكن الإشارة إلى نقاط الخلاف الكثيرة في وجهات النظر تجاه آسيا الوسطى والقوقاز، ومفهوم انفصال واستقلال الجمهوريات عن بعضها

---

[1] وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 434.

[2] المرجع نفسه، ص ص 253-255.

[3] Svante Cornell, **Regional Politics in Central Asia: the Changing Roles of Iran, Turkey, Pakistan and China**, New Delhi: SAPRA Foundation, 2003, pp. 4-5.

البعض في النصف الأول من عقد التسعينيات، غير أن هذه القضية في حاجة إلى إعادة النظر في النصف الثاني من نفس العقد، فلم ترغب روسيا ولا الجمهوريات في الاستقلال من الناحية الأمنية، يتضح ذلك من خلال الأحداث التي شهدتها جمهوريات: طاجيكستان، جورجيا مولدفيا والشيشان، كما يتضح من أن نظرة روسيا لتلك المنطقة تواجه برفض أمريكي قاطع، فالنظرة الأمنية الروسية لتلك الجمهوريات تواجه باستراتيجية أمريكية هي نفس استراتيجية السيطرة على فيدرالية روسيا، ولا شك أن هذا الوضع هو صحة جديدة لأفكار الحرب الباردة بين البلدين، لذا فقد وقعت العلاقات الإيرانية التركية -على الرغم من النقاط التي أشرنا إليها- تحت تأثير التطورات في العلاقات الروسية الأمريكية فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية الروسية أعتقد أننا لم نهتم بالدرجة الكافية بظروف وإمكانيات ممارسة السياسة الخارجية الإيرانية بين باقي الدول المعنية بشئون المنطقة، وبالتالي فإننا لم نراع نقل وعناصر العلاقات بين روسيا وإيران، لدرجة أن بعض أوجه العلاقات القائمة تتيح الفرصة لفيدرالية روسيا، وتحقيق أهداف هذه الفيدرالية تلك الأهداف طرحت تطورات العلاقات الروسية الأمريكية وتجعل من روسيا تابعًا لأمريكا بصورة أكثر جدية. بناء على هذا ، يجب الاهتمام بالتنافس القائم بين إيران وتركيا للتنمية في آسيا الوسطى والقوقاز، مع الوضع في الاعتبار النظرة الأمنية الروسية والطوق الأمني الذي تطالب به روسيا، ورفض التعريف الأمريكي للإطار الأمني الروسي في المنطقة نبذًا للتبعية ورفضًا لأي تدخل أمريكي .[1]

فيما يتعلق بتركيا وإيران، فالملاحظ أن المنافسة بين البلدين هي ذلك النوع الذي يريده الطرفان الآخران، فإيران لا تسعى في زيادة المنافسة حتى تسبق تركيا في هذا المضمار، وتجدر الإشارة إلى تصريحات المسئولين الإيرانيين في تلك الفترة أن كلاً من الحرب المفروضة والسلام المفروض ليسا بالأمر الحسن، كذلك الحال في المنافسة المفروضة.[2]

النقطة الثانية في المنافسة بين إيران وتركيا هي أن كليهما واقع تحت تأثير الظروف الداخلية العامة فالقطاع الخاص في تركيا أكثر فاعلية وجدية منه في إيران، أما السواد الأعظم من التعاملات الاقتصادية في إيران فيخضع للحكومة، وهو الأمر الذي انتهى في تركيا فمعظم التعاملات الاقتصادية يسيطر عليها القطاع الخاص، الذي وفق أوضاعه بالارتباط بالشبكات الدولية. [3]

النقطة الثالثة فيما يتعلق بإيران وتركيا، وهي التناقض في السياسة التركية تجاه تلك المنطقة، فالفكر "الأتاتوركي" هو المسيطر على السياسة التركية

---

[1] Ian Lesser, "Turkey, the United States and the Delusion of Geopolitics," **Survival**, Vol. 48, No.3, 2006, pp. 83-96.

[2] Henri Barkey, "Iran and Turkey," in **Iran Primer: Power, Politics, and U.S. Policy**, ed. Robin Wright, Washington, DC: United States Institute of Peace, December 2010, p. 12.

[3] Ibid, p. 16.

الخارجية، وليس من شك أن الاختلاف قائم بين الثورية والأتاتوركية، وقضايا الممكن والمحدود هي التي تفسح الطريق لأوروبا إلى آسيا الوسطى، لذا فتركيا أيضًا ليست في وضع مناسب.[1]

هناك أسباب أحجمت روسيا إلى حد ما عن مواجهة إيران سياسيًا على الأقل في دول القوقاز، أول ذلك قلق الطرفين من تزايد التعاون العسكري بين جورجيا وتركيا وأذربيجان، إذ تدرك روسيا وإيران أهمية التكاتف من أجل التصدي لأي تهديد، من أجل ذلك لم تعارض روسيا رغبة إيران في إنشاء مسلك مباشر نحو روسيا، وأدركت أهمية تأمين طريق بديل للجنود الروس إلى سوريا، وبالفعل رصد مركز ستراتفور في السنتين الماضيتين عن كثب شبكة متوسعة من مشاريع الطرقات والسكك الحديدية الروسية والإيرانية حول بحر قزوين وعبر جبال القوقاز .كما أن روسيا التي أدركت أن تخوفها من دعم إيران للمسلمين من الروس ليس في محله، فإيران لا تدعم المجموعات السنية، كما أن الموقف الإيراني والروسي المتطابق من الملف السوري، سيعزز مستقبل العلاقات بين إيران وروسيا[2].

وجود التنافس الأوربي الغربي و الولايات المتحدة و إسرائيل ، إذ أن هذه القوى تسعى إلى مساندة القوى الإيرانية التي تتبنى السياسات الإصلاحية و ليس الجذرية و محاربة مبدأ تصدير الثورة الذي يعمم الأصولية الإيرانية . سيما و أن الولايات المتحدة تمكنت من جعل هذه الجمهوريات ســـاحة جديدة لها عبر تزويدها بتقنية زراعية و صناعية و تجاريــة، بالإضاقة الى تعزيز التعاون العسكري و التقني معها . مما ساهم في تواجد أمريكي في المنطقة تستطيع من خلاله الحصول على معلومات تخص هذه الجمهوريات و توظيف مجمل العلاقات لصالحها في صراعها المستمر مع الإسلام السياسي و ذلك من لأجل الرجوع من المشاريع التي عقدتها هذه الجمهوريات مع إيران. و يظهر ذلك عند تلويح الرئيس الأمريكي كلينتون ببطاقة المساعدة الاقتصادية لكزاخستان في فبراير 1994، مقابل تراجعها عن مشروع خط أنابيب لنقل البترول من كازاخستان إلى الموانئ الإيرانية في الخليج العربي.

ولا يقتصر اهتمام إيران بمسلمي آسيا الوسطى والقوقاز على النواحي الإيديولوجية العقيدية فحسب، ولكنها تنظر إليها أيضًا من زاوية اقتصادية واستراتيجية. ويرى البعض أن النشاط الإيراني في هذا الإطار يعد نشاطًا دفاعيًا وليس هجوميًا، وذلك بالنظر إلى حاجة إيران للأمن إزاء تفوق النشاط التركي عليها، اعتمادًا على غلبة العنصر التركي السني على الجمهوريات الإسلامية، والذي يبدو واضحًا في إحاطتها بتركيا غربًا، وبأغلبية سكانية في آسيا الوسطى من الذين يتكلمون "التركية" ويتبعون المذهب السني، ومن ثَمَّ لجأت

---

[1] Sinan Ülgen, Turkey's Iran Strategy, **Project Syndicate**, 27 Dec. 2013, in: http:// www.project syndicate.org/commentary/sinan-ulgen-argues-that-by-supporting-.99

[2] Gareth Winrow, **Turkey, Russia, and the Caucasus: Common and Diverging Interests**. London: Chatham House Briefing Paper, 2009, p. 54.

إيران إلى سياسة دفاعية قوامها "بنية ثقافية"، محاولة استخدام اللغة الفارسية كعامل توحيد ثقافي بينها وبين طاجيكستان، وأفغانستان، وأيضًا "بنية اقتصادية" تقوم على التعاون الاقتصادي والتجارة المفتوحة بينها وبين جيرانها في آسيا الوسطى[1].

ومن الناحية الاستراتيجية تأمل إيران عن طريق نشاطها في آسيا الوسطى والقوقاز إلى تعزيز قوتها في السيطرة على الاختلافات الاثنية والقومية مخافة أن تمتد هذه النزاعات إلى داخل إيران نفسها. وفي هذا الإطار قامت إيران بالوساطة بين جمهوريتي "أرمينيا" و"أذربيجان" في النزاع المسلح الناشب بينهما حول إقليم "ناجورنو ـ كارباخ" إلى أن الناحية الاستراتيجية الأكثر أهمية، والتي تعول إيران عليها من جراء مساعيها ونشاطها في هذه المنطقة هي محاولة الاستفادة بأقصى قدر ممكن من أجل تحديث مؤسساتها العسكرية ـ بصفة خاصة ـ في مجال الأسلحة المتطورة والنووية.[2]

وعلى الرغم من مساعي إيران ونشاطاتها الدءوبة، فإن بعض الباحثين يرى أنها لن تحقق نجاحًا كبيرًا، في هذه المنطقة، لأنها تواجه فيها منافسًا يتفوق عليها ويحظى بدعم وتأييد الغرب الذي يقلقه هاجس "الأصولية" و"المد الإسلامي" وتصدير الثورة الإيرانية[3] وهذا المنفذ هو ـ بالطبع ـ تركيا، التي تطمح هي الأخرى في دور إقليمي كبير في هذه المنطقة.

وفي معرض تقويم التنافس الجاري بين إيران وتركيا حول آسيا الوسطى والقوقاز، وما يمكن أن يتمخض عنه من تكوين كتلة إسلامية أو نظام إقليمي إسلامي، يعرض فلاديمير فيوتينسكي، وجهة نظره انطلاقا من أن منظمة البلدان الإسلامية للتعاون الاقتصادي التي أصبحت بعد قمة طهران "السوق الإسلامية المشتركة" يمكن أن تكون مقدمة إلى اتحاد إسلامي من نوع ما،[4] قياسًا إلى أن مثال أوروبا الموحدة بدأ بالتعاون الاقتصادي والسوق الأوروبية المشتركة، وتحت عنوان "المخاوف هل تتحقق؟" تبرز وجهة النظر الروسية، والتي تشترك فيها روسيا مع الغرب من وجود "احتمال يسمح بتحقيق الاتحاد الإسلامي" حيث يرى أن هذا الاحتمال "عال للغاية" حيث إن الجمهوريات الإسلامية لا يربطها بروسيا سوى بعض المشاكل الاقتصادية وبعض المشاكل الخاصة بالأمن، في حين أنها ترتبط مع جيرانها من الدول الإسلامية بمقومات روحية مشتركة، ومقومات لغوية، وإذا أضيف إلى ذلك عنصر وحدة اقتصادية لبات اتحادها أكثر احتمالاً. وبناء عليه فإن لهذا الموضع عواقب سياسية مهمة ـ بصفة خاصة ـ بالنسبة لروسيا ـ حتى في حالة استبعاد كازاخستان وقيرغيزيا من الاتحاد الإسلامي نظرًا، لأنهما أكثر تحفظًا، فإنه على الرغم من ذلك تبقى عواقب أن

---

[1] نبيل عبد الفتاح، "العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل" **السياسة الدولية**، العدد 111، يناير 1993، ص 57.

[2] عبد الجبار عبد وآخرون، **جمهوريات آسيا الوسطى و قفقآسيا الجذور التاريخية والعلاقات الإقليمية**، الموصل: مركز الدراسات التركية، 1993، ص 39.

[3] المرجع نفسه، ص 120.

[4] Vladimir Fedorenko, Op.cit, p. 16.

"الشرقيين الأوسط والأدنى، وآسيا الوسطى سوف تشهد ظهور تكوين دولي قوي وفعال قد لا يكون وديًا للغاية مع روسيا، ويطمح في النهوض بدور الرائد عن الشعوب الإسلامية، ويستقطع جزءًا كبيرًا من آسيا"[1].

وعن التنافس بين "طهران" و"أنقرة" وأيهما ترجح كفته يرى "فيوتينسكي" أن ازدواج المركز في منظمة التعاون الاقتصادي المذكورة، وازدواج الصراع بين طهران، وأنقرة لا يعول في الجانب الأكبر على الخلاف المذهبي بين الشيعة والسنة. وإنما التنافس يرجع بصفة أكثر أهمية إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأنه في مجال موازنة كفة كل منهما، بالكفة الأخرى نجد بين عناصر هذه المعادلة عنصرًا ذا وزن خاص، وهو أن "إسلام" المسلمين "السوفيت" هو أقرب للطابع العلماني الذي تمثله تركيا أكثر من الطابع "الأصولي" الذي تمثله إيران، وإذا حدث ورجحت الكفة الإيرانية فإن عواقب وخيمة تنتظر بالنسبة لعلاقات الجوار بين المركز الروسي والأطراف الجدد في العلاقات الدولية.

فالعالم الإسلامي يتميز اليوم على حد قوله: "بزحف القوى الأصولية، ومع أنه لا يجوز لنا الاستهانة بقدرتها على بسط نفوذها إلا أن ما ينبغي لنا فهمه أيضًا هو أن الإسلام في بلادنا أصبح بعد 70 عامًا ونيف من النظام السوفيتي على جانب أكبر من العلمانية وتطبع بالروح الأمر الذي أتاح لحد الآن فرصة الحفاظ على وحدة الدولة فهل سيكون باستطاعتنا استغلالها؟". هكذا يدور التنافس بين أطراف متعددة ومنها إلى جانب إيران، وتركيا، دول أخرى تلعب أدوارًا أقل تنافسية، ولكنها داخلة ضمن إطار المنافسة، كفاعل أو كمراقب ومن بينها: باكستان، وأفغانستان، والهند، والصين، وأيضًا اليابان، وحتى إسرائيل.[2]

---

[2] Elaheh Kooalee, Op.cit, p. 91.

[2] علي محمد حسين، "التنافس الإقليمي والدولي في منطقة أسيا الوسطى الإسلامية،" **مجلة دراسات دولية**، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 34 ، تشرين الأول، 2007، ص14 .

الخاتمة

تحكم السياسات الإقليمية التركية - الإيرانية جدلية التعاون والتنافس، وبالرغم من أن التعاون حكم ولا يزال العلاقات الثنائية، ساد التنافس العلاقات غير المباشرة. وتشترك كل من الدولتين في حقيقة أنهما تمتلكان موقعاً جيو استراتيجياً مهماً في المنطقة، ولكنهما أيضاً تعانيان معاً من عدم وجود إطار مؤسسي يجمعهما مع دول الجوار الجغرافي في منظومة إقليمية وأمنية مشتركة، وإن كانت تركيا تستعيض عن ذلك بالانخراط في حلف الناتو والتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، فإيران لم تتمكن من الانخراط في أية منظومة إقليمية أو دولية، وعلاقاتها الدولية مع روسيا والصين لا ترقى إلى مستوى علاقات تركيا بالغرب، فضلاً عن وضوح التفوق الأمريكي حتى الآن على نظيريه الروسي والصيني في السياسة الدولية.

و يمكن وصف العلاقات التركية – الإيرانية بأنها غير مستقرة ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع العثماني- الصفوي، وأسباب معاصرة تتعلق بالإيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز و منطقة الشرق الأوسط ، فضلا عن القضايا الأمنية المشتركـــة عبر الحدود. و على الرغم من المصالح المشتركة للبلدين، فإن العلاقة المشوبة بالتوتر والخصائص المتضاربة للدولتين حالت دون الارتقاء بمستوى هذه المصالح إلى درجة تشكيل نوع من التحالف الثنائي بينهما، في إطار توازن جيوبوليتيكي دقيق، لاسيما بعد تأسيس الدولتين الحديثتين الإيرانية والتركية اللتين قامتا بالتركيز على أبعاد الهوية القومية الفارسية والتركية لكلا البلدين، ومن بعدها التنافر الإسلامي العلماني إبان الثورة الإيرانية عام 1979 ، لتعود العلاقات وتشهد تحسنا ملحوظا

مع استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002. وبقيت مواضيع مثل العلمانية التركية والتحالف التركي مع الولايات المتحدة مقابل الدعم الإيراني للحركات الإنفصالية كحزب العمال الكردستاني والمنظمات الأرمينية تمثل مصدر تهديد وانعدام ثقة لكل من أنقرة وطهران، لكنّ الأهمية الإستراتيجية للبلدين وعمق العلاقات الاقتصادية منع كلا منهما من الوصول إلى درجة قطع العلاقة أو إحداث شرخ فيها .تمتلك كل من تركيا و إيران رؤية استراتيجية تتعلق بالزعامة الإقليمية، ومن أجل بلوغ ذلك تستخدمان آليات ووسائل ضمن سياسات إقليمية تحقق رؤيتهما، وللثقافة الاستراتيجية لجمهورية إيران الإسلامية كما للجمهورية التركية أثر عميق على نهجهما المتعلق بقدراتهما السياسية على

إدارة الاستراتيجيات الإقليمية ومناطق نفوذهما وقد تميزت المرحلة الممتدة منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في تركيا، باعتماد كل من إيران وتركيا على مبدأين أساسيين في التعامل مع بعضهما البعض، يقوم الأول على تجاهل الاختلافات الأيديولوجية للدولتين، ويقوم الثاني على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. حيث لم تشهد العلاقات بين البلدين مشاكل حقيقية، ومع انفتاح تركيا والسياسة التركية على الشرق الأوسط، جرت هناك مساعٍ إيرانية لإعادة بناء العلاقات التركية-الإيرانية لتحقيق تقارب أكبر بين البلدين. وفيما كان يتم إعادة تعريف المنظور التركي لإيران، كانت الأخيرة تبدي اهتمامًا أكبر بالانفتاح على تركيا. وقد أدت الزيارات الرسمية المتبادلة بوتيرة أسرع في وقت من الأوقات خلال هذه المرحلة بالإضافة إلى توسيع دائرة التعاون إلى التغلب على العقبة السيكولوجية المتمثلة بفقدان الثقة والتي كانت دائمًا موجودة لدى الطرفين.

و على غرار ما سبق، أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى نتيجة واضحة في التنافس التركي الإيراني على اعتبار إن كلا من أمريكا وإيران أصبحا الأقوى على الساحة العراقية فالأول يحتل العراق عسكريا، والثاني يحكم ويتحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء . وكلاهما لا يستطيع إزاحة طهران لا تملك القدرة العسكرية لذلك ، أما واشنطن وإن بدت مسيطرة عسكريا فإنها عانت من مأزق عمليات المقاومة العراقية وبالأخص في المحافظات الغربية. وعلى الرغم من امتلاك تركيا وإيران لقواسم مشتركة واضحة فكلاهما دولتان غير عربيتان تحيطان بالدول العربية من الشمال وتجمعهما مصالح مشتركة في لجم الطموحات الكردية ضمن حدودهما السياسية، إلا إن هناك معوقات حالت موضوعيا دون تطوير هذه العلاقات إذ يخوض البلدان منافسة تاريخية على الزعامة الإقليمية منذ خمسة قرون مضت فضلا عن تعارض تحالفاتهما الإقليمية والدولية وتباين السبل التي يستخدمها الطرفان في المنطقة، فتركيا لم تؤيد ضرب إيران عسكريا لحل أزمة ملفها النووي لان ذلك بالطبع سيرتد على تركيا ومصالحها في المنطقة، في الوقت الذي تعارض فيه تركيا امتلاك إيران لقدرات نووية لان ذلك سيحسم التنافس التاريخي على الزعامة بين تركيا وإيران لمصلحة الأخيرة.

بالمقابل ظل موضوع استخدام إيران للورقة الكردية ضدّها هاجس تركيا، و تفيد قراءة مسحية للاتفاقيات الأمنية المعقودة بين البلدين أنهما لم يستخدما الورقة الكردية ضد بعضهما البعض في الوقت الذي تكون فيه العلاقة جيدة وسليمة، غير أن الغزو الأميركي للعراق أيقظ المخاوف من نشوء دولة كردية قد يؤدي تأسيسها إلى تسريع عمل الحركات الانفصالية الكردية، ولكن وبعكس تركيا التي كانت قلقة من هذا الموضوع، فإن مخاوف إيران كانت أقل بل إنها سارعت -لمعطيات

براغماتية وإستراتيجية- إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة الإقليمية لشمال العراق الكردي -وكانت من أوائل الدول في هذا- سعيًا وراء توظيف الحكومة الكردية في خدمة مصالح طهران الخاصة في المنطقة.

طغت المصالح المتبادلة لإيران وتركيا بخصوص القضية النووية، وإلى حد كبير، على التوترات بينهما في العراق ومناطق أخرى. فقد حددت تركيا مسألة الطاقة النووية كعنصر حاسم من عناصر خططها للطاقة مستقبلاً. وكإيران، لدى تركيا تفسير صارم لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وكإيران أيضاً ، تعتقد تركيا بأن لديها الحق غير قابل للتحويل والتغيير بمواصلة العمل على الطاقة النووية لأغراض سلمية. أما بما يتعلق بالحل العسكري للمسألة النووية الإيرانية، فإن تركيا عارضت بشكل صلب لضربة عسكرية ضد إيران، بحجة أن التدخل الأجنبي سيكون له تأثير سلبي على الهواجس الأمنية الأكثر إلحاحاً لتركيا. ويحتج صناع القرار بقولهم إن الضربة العسكرية ستشعل التوترات في المنطقة الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية في تركيا والمضطربة أساساً، ليقود ذلك، في أسوأ سيناريو مطروح، إلى صراع في إيران على شاكلة الصراع في العراق. وبقصد الحفاظ على الاستقرار، أيدت كل من إيران وتركيا دوراً أقل للقوى الأجنبية في المنطقة ما يعني، الولايات المتحدة، لصالح إطار عمل أمني مبني على أساس إقليمي أكثر. إن المقاربة في تركيا تكونت بدافع شعورها بأن سياسات أميركا الإقليمية لا تأخذ مصالح تركيا بالاعتبار بشكل كاف وبأنها في بعض الأحيان تعتبر سياسات مضرة، لمصالحها السياسية والاقتصادية. وترى أنقرة بأنه في أعقاب التدخلات الأميركية، كالتدخل الأميركي مرتين في العراق والعقوبات ضد إيران، تأثرت المصالح الاقتصادية والأمنية والسياسية سلباً.

كما شكلت التداعيات الجيوسياسية (ثورات الربيع العربي) المحفز لعودة نمط التوتر الذي ساد العلاقة التركية- الإيرانية خلال التسعينات. وبرغم مجالات المصالح المتداخلة، فقد كان التقارب التركي الإيراني مدفوعاً بتوقعات غير واقعية من كلا الجانبين. إذ أملت إيران بالاستفادة من السياسة الخارجية الأكثر استقلالية لحزب العدالة والتنمية. واعتقدت تركيا بأن بإمكانها الاستفادة من شعبيتها ومن عزلة إيران للفوز بتنازلات اقتصادية وسياسية من الجمهورية الإسلامية، بينما تواصل العمل في نفس الوقت على سياسات بهدف تقليل النفوذ الإقليمي لطهران. في النهاية، لم تكن أي من المقاربتين عملية ومعقولة وكان من المرجح التراجع عن كليهما بسبب اختلافات وتباينات أساسية وجوهرية في المصالح على الأمد الطويل وبسبب التناقضات في التنفيذ السياسي.

من غير المرجح حل هذه الاختلافات في المستقبل القريب، ما يجعل من المرجح استمرار العلاقة التركية- الإيرانية مبنية على أساس القيم المشتركة أو الرؤى المتداخلة للمنطقة بدلاً من أن تكون متجذرة فيها. وبصورة أكثر تحديداً، تقدم كل من تركيا وإيران رؤى سياسية مختلفة بشكل حاد للمنطقة. أما الخصومات السياسية الناتجة فظاهرة وواضحة في العراق، وسوريا، وفي العلاقات مع الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي ومؤسسات دولية كبرى أخرى. ومن المرجح أن تزداد حدة التنافس أكثر في السنوات المقبلة، بما أن كلا البلدين مستمر بإرساء الدعم السياسي عن طريق دعم الفئات السياسية المتنافسة ودعم النتائج السياسية المختلفة. حيث تعكس هذه الخصومات تنافساً سياسياً تعاظم وتضاءل لقرون. وفي حين يظل الصراع الشامل أمراً غير مرجح ، فإن احتمال وجود علاقات سلمية يقوضه تصورات لدى الجانبين بأن مكسباً استراتيجياً لأحدهما هو في الغالب خسارة للطرف الآخر. في نفس الوقت، لدى الجانبين بعض المصالح المتداخلة التي تعزز درجة التعاون بينهما وتسد الباب أمام تصاعد الصراع. بالمقابل كشفت التحولات الجيوسياسية بشكل واضح عن معالم المشروعين- الجيوبوليتيكين الإقليميين لكل من تركيا و إيران. اذ كان كل طرف منهما يحاول احتواء الطرف الآخر ضمن مشروعه خلال المرحلة السابقة، فمن المنتظر ألا تصمد هذه السياسة كثيرا مع انكشاف الأوراق المرتبطة بالتنافس على المنطقة ودورها في المشروع الجيوبوليتيكي لكل منهما.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا. الكتب

1- إدريس، محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، 2002.

2- إسماعيل، محمد صادق، **إيران.. إلى أين ؟ من الشاه إلى نجاد** ، القاهرة : العربي للنشر و التوزيع، 2010.
3- الجاف، حسن، **الوجيز في تاريخ إيران**، بغداد: بيت الحكمة، الجزء3، 2005.
4- الجهماني، يوسف إبراهيم **حزب الرفاه : الإسلام السياسي الجديد : الصراع على السلطة** ، دمشق:
دار حوران للنشر و الطباعة و التوزيع ، ط1 ، 1997.
5- الجهماني، يوسف إبراهيم، **أتاتوركية القرن العشرين**، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2000.
6- الجهماني، يوسف إبراهيم، **تركيا و الأرمن** ، دمشق : دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 2001 .
7- الحجري، سالم بن علي بن حمود، **العلاقات بين دول مجلس التعاون و الجمهورية التركية** ، الرياض :
مجلس التعاون لدول الخليج ، مطبوعات المجلس ، 2009 .
8- الحديثي، هاني الياس، **سياسة باكستان الاقليمية1971 -1994**، بيروت: مركز دراسات الوحدة
العربية، ط1، 1998.
9- الخميني، آية الله، **الحكومة الإسلامية** ، د.م : د.ن ، د.ت .
10- الديب، محمد محمود، **الجغرافية السياسية: أسس وتطبيقات**، القاهرة : مكتبة سعيد رأفت، 1978.
11- الراشدي، احمد، و ناصيف حتي، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية، 1999.
12- الركابي، ساجد أحمد عبل، **رئيس الجمهورية الإسلامية في إيران** ، بغداد: مركز الدراسات الإيرانية،
جامعة البصرة، 2006 .

13- السعيد، محمد إدريس، **النظـــام الإقليمي للخليـــــج العربي**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

14- السويدي، جمال سند، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، أبو ظبي: مركـــز الأمارات
للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1995.
15- الطحاوي، عبد الحكيم عامر، **العلاقات السعودية الإيرانية و أثرها في الخليج العربي**، الرياض: مكتبة
العبيكان، ط1، 2004.
16- العتيبي، منصور حسن، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي** ، دبي : مركز الخليج
للأبحاث، ط1 ، 2008 .
17- العفاس، عمر ابراهيم، **نظريات التكامـــل الدولي الإقليمي** ، ليبيا : منشورات جامعة قاريونس ، ط1 ، 2008
18- العيطة، سمير، و آخرون ، **العرب و تركيا : تحديات الحاضر و رهانات المستقبل** ، الدوحـة :
المـركز العـربي للأبحـاث و دراسـة السياسـات ، ط1، 2012.
19- القصاب، عبد الوهاب عبد الستار، **المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية**، بغداد:
مطبعة بيت الحكمة،2000.
20 - المدني، السيد جلال الدين، **تاريخ إيران السياسي المعاصر**، تر: سالم مشكور، طهران : منظمة الإعلام
الإسلامي، ط1، 1993.
21- المنور، لبيب، **مقولات في الإستراتيجية الوطنية : نظرية أم القرى الشيعية** ، مكة المكرمة : دار
الدراسات العلمية للنشر و التوزيع ، 2008 .
22- الموسوي، صباح، و آخرون، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية**، عمان: دار عمار للنشر
والتوزيع، ط2، 2014.
23- النجار، سعيد، **الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات**، القاهرة : دار الشروق، ط1، 1991.
24- النعيمي، أحمد نوري، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011**، عمان: دار الجنان للنشر و
التوزيع، ط1، 2012.
25- النعيمي، أحمد نوري، **النظام السياسي في تركيا** ، عمان : دار زهران للنشـر و التوزيع ، ط1 ، 2011 .
26- النفيسي، عبد الله، **إيران و الخليج ديالكتيك الدمج و النبذ** ، الكويت : دار قرطاس ، 2000.
27- الهيتي، صبري فارس، **الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**، ط1، عمان: دار صنعاء للنشر
والتوزيع، 2000 .

28- الهيتي، صبري فارس، **الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية**، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1976.
29- أوغلو أحمد داود، **العمق الإستراتيجي : موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، تر : محمد جابر
ثلجي و طارق عبد الجليل ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط2 ، 2011 .
30- أوغلو، أحمد داود، **العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية**، تر: ابراهيم البيومي غانم، القاهرة:
مكتبة الشروق الدولية، 2006.
31- أوغلو، يوسف حلاج، **تهجير الأرمن : الوثائق و الحقيقة 1914 – 1918**، تر : أورخان محمد
علي، بيروت : شركة قدمس للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2010.
32- اولسن، روبرت، **المسألة الكردية في العلاقات التركية-الايرانية**، تر: محمد احسان، اربيل: دار آراس
للطباعة و النشر، ط1، 2001.
33- ايزدي، بيرن، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية** ، ترجمة سعيد الصباغ، الطبعة
الأولى، القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000.
34- بارزي، تريتا، **حلف المصالح المشتركة التحالفات السرية بين إسرائيل إيران و الولايات المتحدة**، تر:
أمين الأيوبي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
35- بارك، بيل، سياسات تركيا تجاه شمال العراق : المشكلات و الآفاق
المستقبلية ، الإمارات العربية : مركز الخليج للأبحاث ، 2005.
36- بختياري، بهمان، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إيران والخليج** ، ط1، أبو
ظبي: مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، 1996.
37 - بريجنسكي، زبيغنيو، **رؤية إستراتيجية : أمريكا و ازمة السلطة العالمية** ، تر : فاضل جتكر ،
بيروت: دار الكتاب العربي ، 2012.
38- بشارة، عزمي، **العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون،
ط1، 2012.
39- بوحوش، عمّار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**.الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون
المطبعية،2002 .
40- ــ، ــ، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، الجزائر: دار البصائر للنشر و التوزيع، ط2، 2008.

41- ـــ ، ـــ ، و محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث، الجزائر:
ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، 2001.
42- بوختا، ويلفريد، **من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** ، أبو ظبي : مركز
الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ط1، 2003 .
43- بوعشة، محمد، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية دراسة في المفاهيم و النظريات**، بيروت : دار
الجيل ، ط1، 1999.
44- بيلس، جون، و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، دبي: مركز الخليج للأبحاث ، ط1، 2004 .
45- تايلور، بيتر، و كولن فلينت ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر** ، تر : عبد السلام رضوان و
إسحاق عبيد ، الجزء الأول، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، 2002.
46- تشوبين، شاهرام، **طموحات إيران النووية**، تر: بسام شيحا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2007.
47- تويال، فرانسوا، **الشيعة في العالم صحوة المستبعدين و استراتيجيتهم** ، تر: نسيب عون،
بيروت : دار الفرابي ، ط1 ، 2007.
48- جاليان، جيرارد، **الكرد و كردستان : شعب بدون وطن**، تر : عبد السلام النقشبندي ،
اربيل : دار أراس للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2012.
49- جرجس، فواز، **النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية الدولية**
والعربية العربية، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
50- جنسن، ويد، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن أحمد المفتي ومحمد السيد سليم ، الرياض :جامعة
الملك سعود، 1989.
51 - جودت، جودت حسنين، **جغرافية أوراسيا الإقليمية**، الإسكندرية: منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، 2000.
52- حتي، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
53- ـــ، ـــ، **"الإقليمية الجديدة بعد فترة ما بعد الحرب الباردة"** ، في كتاب: **الأمم المتحدة : ضرورات الإصلاح في نصف قرن، رؤية عربية**، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
54- حسن، زكريا، **التكنولوجيا النووية و الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الإبداع للصحافة و النشر و التوزيع، 2009.

55 - حسن، ياسر أحمد، **تركيا البحث عن المستقبل** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2006.
56- حسين، عادل، **إيران :الدولة الإسلامية .. ماذا تعني؟** ، القاهرة : المركز العربي الإسلامي
للدراسات،1997.
57- حقيقات، شابور، **إيران من الشاه إلى آيات الله** ، تونس : دار الشمس ، 1989 .
58- حمادة، أمل، **الخبرة الإيرانية: الإنتقال من الثورة الى الدولة**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2008.
59- حورية، بن عباش، صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة ، **رسالة ماجستير في علم النفس**
الصناعي، معهد علم النفس، جامعة قسنطينة،1995.
60- خلف، فخري هاشم، **" موانئ إيران الجنوبية، دراسة في جغرافية العالم"**، البصرة: مركز الدراسات
الإيرانية بجامعة البصرة، 1994.
61- دانيلوف، فلاديمير إيفانوفيتش، **الصراع السياسي في تركيا : الأحزاب السياسية و الجيش** ، تر:
يوسف ابراهيم الجهماني ، سوريا : دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1 ، 1999 .
62- درويش، هدى، **الإسلاميون و تركيا العلمانية** ، القاهرة : دار الآفاق العربية ، ط1 ، 1998.
63- دلي، خورشيد حسن، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** ، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999.
64- دورتي، جيمس، وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد
الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.
65- رسول، فاضل، **العراق- إيران: أسباب وأبعاد النزاع** ، مصر:المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996.
66- روبرت، جيوفر، واليستري ادوارد، **المعجم الحديث للتحليل السياسي**، ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلي،
ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999.
67- روبنس، فيليب، **تركيـا و الشـرق الأوسط** ، تر : ميخائيل نجم خوري ، قبـرص : دار
قرطبة للنشـر و التوثيـق و الأبحـاث ، ط1 ، 1993.
68- رينوفان، بيار، وجون باتيت دوروز، **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، ترجمة فايز نقاش، بيروت: منشورات عويدات ، 1989.
69- زيادة، رضوان، **الإسلام و الفكر السياسي** ، الـدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ط1، 2000.

70- زيدان، ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين،**
بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
71- سلمان، ظافر ناظم، **العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، في العرب وآسيا،** بغداد: بيت
الحكمة، 2000 .
72- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية،** بيروت : دار الجيل ، الطبعة الثانية ، 2001 .
73- سيد أحمد، رفعت **الحركات الإسلامية في مصر وإيران** ، مصر: سينا للنشر، الطبعةالأولى،1989
74- شتا، السيد علي، **نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع،** القاهرة: المكتبة المصرية للنشر
والتوزيع، 2003.
75- عامر، أحمد عبد المجيد، **دراسات في الجغرافية السياسية والدول: أسس وتطبيقات،** الإسكندرية: مطبعة المصرية، 1982.
76- عباس، عبد الرزاق، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية،** بغداد: مطبعة اسعد، 1976.
77- عبد الجليل، طارق، **العسكر و الدستور في تركيا : من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر،** مصر:
دار النهضة للنشر ، ط2 ، 2012.
78- عبد الحي، وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** ، الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية
و الاستشراف ، 2010 .
79- عبد العاطي، محمد، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،** بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
80- عبد المؤمن، محمد السعيد، **ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق،** القاهرة: زهدى للطباعة، 1991.
81- عبد الناصر، وليد، **إيران دراسة عن الدولة والثورة،** الطبعة الأولى، مصر: دار الشروق،1997 .
82- عبد الوهاب، عبد المنعم، صبري فارس الهيتي، **الجغرافية السياسية،** بغداد: بيت الحكمة، 1988.
83- عبيد، بسام عبد الرحمن وآخرون، **جغرافية القطر العراقي وبعض الدول المجاورة،** بغداد: دار الحرية
للطباعة والنشر، 1992.
84- عتريسي، طلال، **إحتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.
85- ــ، ــ، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية** ، ط1، بيروت: دار الساقي، 2006 .

86- ـــ، ـ، و آخرون ، **أهل السنة في إيران** ، الإمـارات العربيـة المتحـدة : مركـز المسبار للدراسات و البحوث ، ط1 ، 2012.
87- عساكرة، عباس، **القضية الأحوازية: المقومات..التداعيات..التطلعات** ، لندن : دار الحكمة، 2006.
88- عمر علي، جليل، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق 1991-2006** ، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2011.
89- عودة، جهاد، **النظام الدولي...إشكالات ونظريات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1 ،2005.
90- غريب، أمل سعد، **إلتزام إيران بالقضية الفلسطينية : الإيديولوجيا و الامن القومي و الهوية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2011.
91- غزالي، عبد الحليم، **الإسلاميـون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا** ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ط1 ، 2007 .
92- غليون، برهان، **النظام السياسي في الإسلام** ، ط1، دمشق: دار الفكر، 2004 .
93- فوكوياما، فرانسيس، **نهاية التاريخ و الإنسان الأخير** ، تر: حسين احمد أمين ، القاهرة : مؤسسة الأهرام، ط1 ، 1993.
94- قرقاش، أنور، **إيران و دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، إيران والخليج**، أبو ظبي : الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،1996 .
95- كاتزمان، كينيث، **الحرس الثوري الإيراني** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط3، 1998 .
96- كمليكا، ويل، **أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع** ، تر: إمام عبد الفتاح إمام ، الجزء الأول ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب ، 2011 .
97- كوردزمان، أنتوني، "قدرات إيران العسكرية .. هل هي مصدر تهديد ؟" في ، **إيران و الخليج البحث عن الاستقرار**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط2، 1998.
98- كوفيل، تيري ، **إيران الثورة الخفية** ، ترجمة : خليل أحمد خليل ، بيروت : دار الفارابي ، ط1، 2008 .
99- كينزر، ستيفن، **العودة إلى الصفر: إيران ، تركيا و مستقبل امريكا** ، تر: انطوان باسيل ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط1 ، 2012 .
100- لوفابر، ماكسيم، **السياسة الخارجية الامريكية**، تر: حسين حيدر، بيروت: عويدات للنشر و الطباعة، ط1، 2006.
101- ليفريت، فلاينيت، **وراثة سوريا: اختبار بشار الأسد بالنار**، تر: عماد فوزي شعيبي، الدار العربية للعلوم، ط 1، بيروت، 2005.
102- ماركو، جان، "زمن ما بعد الإسلام السياسي،" في : **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، الإمارات المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط 4، 2012.

103- مان، ميشال، **موسوعة العلوم الاجتماعية**، ترجمة عادل مختار الهواري و سعد عبد العزيز مصلوح، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
104- متولي، محمد، **حوض الخليج العربي**، الجزء الأول، القاهرة : مطبعة الانجلو، 1970.
105- محمودي، عبد القادر، **النزاعات العربية- العربية وتطـور النظام الإقليمي**، الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال و النشـر والتوزيع ، 2000.
106- مسعد، نيفين عبد المنعم، **صنع القـرار في إيران والعلاقـات العربيـة الإيرانيـة**، ط1 ، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2001 .
107- مسعد، نيفين، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية** ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
108- معوض، جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركيـة** ، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، ، 1998.
109- مكرم، رانيا، **الأقليات في إيران : الواقع و المستقبل**، القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، سبتمبر 2008.

110- مورغانثو، هانس، **السياسة بين الأمم**، ترجمة خيري حماد، مصر: دار القومية للنشر والطباعة، 1969.
111- ناي، جوزيف، **مفارقة القوة الأمريكية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، الطبعة الأولى، السعودية: مكتبة العبيكان، 2003.
112- نصر، ولي، **صحوة الشيعة ـ الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط** ، تر : سامي الكعكعي، بيروت : دار الكتاب العربي، 2007.
113- نور الدين، محمد، **الدور التركي تجاه المحيط العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
114- نور الدين، محمد، **تركيا الجمهورية الحائرة** ، بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ط1 ، 1998.
115- نور الدين، محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** ، بيروت : رياض الريس للكتاب و النشر ، ط1 ، 1997.
116- نورس، علاء الدين، **السياسة الإيرانية في الخليج العربي إبان عهد كريم خان**، 1779 - 1757، بغداد :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1982 .
117- هاورد، روجر، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، ط1، بيروت: مكتبة مدبولي،2007.
118- هلال، رضا، **السيف و الهلال: تركيا من اتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي**، القاهرة : دار الشروق، ط1، 1999.
119- هلال، علي الدين، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط3، 1983.

120 - هنتغتون، صامويل، **صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي**، تر : طلعت الشايب، سطور ، ط2، 1999.
121- هيكل، محمد حسنين، **مدافع آية الله ، قصة إيران و الثورة** ، القاهرة : دار الشروق ، ط 4، 1988.
122- ورغي، جلال، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة و حدود المنوال العربي** ، بيروت : الدار العربية للعلوم الناشرون ،ط1 ، 2010.

ثانيا. المقالات

1- باكير، علي، "السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟ "، **مدارات إستراتيجية**، صنعاء : مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد3، مارس- جوان 2010.
2- مفتي، مالك، **"الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية"** ، سلسلة دراسات عالمية، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 27، 1999.

المراجع باللغة الأجنبية

A. Books:

1- Adib-Moghaddam, Arshin, **On the Arab Revolts and the Iranian revolution: Power and resistance today**, London: Bloomsbury, 2013.
2- Aggestam, Lisbeth, "Role Theory and European Foreign Policy: A Framework of Analysis", in Ole Elgstrom, and Michael Smith (eds.), **The European Union's Role in International Politics: Concepts and Analysis** , Oxon: Routledge, 2006.
3- Akdoğan, Yalçın, "The Meaning of Conservative Democratic Political Identity," M. Hakan Yavuz (ed.), **The Emergence of a New Turkey: Democracy and the AK Parti**, Salt Lake City: The University of Utah Press, 2006.
4- Aksel, İsmail, **Turkish judicial system bodies, duties and officials** , Ankara : The Ministry of Justice of Turkey publications , 2013.
5- Algar, Hamid, ***Islam and Revolution*: Writings and Declarations of Imam Khomeini,** Berkeley: Mizan Pregs, 1981.
6- Brown, Chris, **Understanding international relations**, New York: Palgrave publishers, Second edition, 2001.
7- Butler, Fiona, "Regionalism and integration", In : John Baylis And Steve Smith, **The Globalization of World Politics An Introduction To International Relations**, Oxford University Press, 2008.
8- Buzan, Barry and Ole Weaver , **Regions and Powers : The Structure of International Security**, Cambridge University Press , 2003.
9- Buzan, Barry, "The level of analysis problem in international relations", In: Ken Booth and Smith, Steve (eds), **International relations theory today**, Pennsylvania, The Pennsylvania state university press, Second edition 1997.

10- Buzan, Barry, **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations**, University of North Carolina Press, 1983.
11- Cagaptay, Soner, "Where Goes the U.S.-Turkish Relationship?" **Middle East Quarterly**, Vol.11, N° 4, 2004.
12- Çandar, Cengiz, "The Kurdish Question: The Reasons and Fortunes of the 'Opening", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 11, No. 4, October- December 2009.
13- Cantori Louis J., and Steven L. Spiegel, "The Analysis of Regional International Politics: The Integration Versus the Empirical Systems Approach", **International Organization** , Vol. 27, Issue 04, Autumn 1973.
14- Chakraborty, Ranjita, "Dilemmas and Convergences in Indo-Iran Relationship: a Tight Rope Walk," **Country Specific Studies**: **Studies On Iran**, New Delhi: Foreign Policy Research center, April 2013.
15- Chehabi, Houchang, "Staging the Emperor's New Clothes" **Iranian Studies**, Vol. 26, No. 34, 1993.
16- Chorin, Ethan and Haim Malka, "Iran's Soft Power Creates Hard Realities," **CSIS paper**, Washington DC: Center for Strategic and International Studies, April 2008.
17- Chubin, Shahram "Iran and the Arab Spring: Ascendancy Frustrated," **GRC Gulf Papers**, UAE : Gulf Research Center, September 2012.
18- Chubin, Shahram, **Iran's Nuclear Ambitions**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2006.
19- Collins, Stephen, **The Efficacy of Economic Sanctions, Economic Sanctions and American Foreign Policy in the Unipolar Era** , The New England Journal of Political Science, Vol. III, Number 2.Spring, 2009.
20- Cornell, Svante, **Regional Politics in Central Asia: the Changing Roles of Iran, Turkey, Pakistan and China**, New Delhi: SAPRA Foundation, 2003.
21- De Melo Jaime, and Arvind Panagariya, (eds) , **New Dimensions in Regional Integration**, Center for Economic Policy, Research, Cambridge University Press, 1993.
23- Donald, Lampert E, "Pattern of Trans-regional Relations", in : Feld Werner, Boyd Gavin, **Comparative Regional Systems. West and East Europe, North America, The Middle East and Developing Countries**, New York Pergamum Press, 1980.
24- Elena, Dunaeva, **Russian–Iranian Relations at a Modern Stage Iran under Ahmadinejad**, Moscow, 2013.
25- Elton, Daniel, **history of Iran**, greenwood publishing group,2000.
26- Fuller, Graham E, **The New Turkish Republic : Turkey as a Pivotal state in the Muslim World,** Washington, DC : United States Institute of Peace press, 2008.
27- Fuller, Graham, **The Centre of the Universe: the Geopolitics of Iran** , Boulder, CO : Westview Press, 1990.
28- Garver, John, **China and Iran: Ancient Partners in a Post-Imperial World**, Seattle: University of Washington Press, 2007.
29- Hermann, Charles,"Superpower Involvement with Others : Alternative Role Relationships", in, **Role Theory and Foreign Policy Analysis**, edited by S. G. Walker, Durham, NC: Duke University Press, 1987.
30- Hettne, Björn, **International political economy : understanding global disorder**, Halifax, Nova Scotia: Fernwood publishing, 1995.
31- Hunter, Shireen, **Central Asia since Independence**, Washington, D.C: CSIS, 1996.
32- Hüseyin, Latif , **La Nouvelle Politique Extérieure de la Turquie ,** Paris **:** Les Editions CVMag, 2011.
33- Hussain, Mushahid, **Pakistan-Iran Relations in the Changing World Scenario:**

Challenges and Response, Institute of Policy Studies: Islamabad, 1993.
34- Kaplan, Morton, **System and Process in International Politics** , New York, 1957.
35- Karl Deutsch, and Sidney Burell, **Political community and north atlantic area** , Princeton : Princeton university press , 1957.
35- Kinzer, Stephen, **Reset :Iran, Turkey, and America's Future** , New York: Times Books, 2010.
36- Lesser, Ian, **Beyond Suspicion: Rethinking US-Turkish Relations**. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2007.
37-Li , Xin, and Verner Worm, **Building China's Soft Power For a Peaceful Rise**, Copenhagen Business School (CBS), Asia Research Centre, Discussion Papers, July 2007.
38- Li , Xin, and Verner Worm, **Building China's Soft Power For a Peaceful Rise**, Copenhagen Business School (CBS), Asia Research Centre, Discussion Papers, July 2007.
39- Liping, Wang, **Nuclear Security, Iran s Nuclear Problem, and China s Foreign Policy Strategic Choices**, China Institute of International Studies (CIIS**)**, June 2010.
40- Lisbeth, Aggestam, "Role Theory and European Foreign Policy: A Framework of Analysis", in : Ole Elgström, Michael Smith (eds.) : **The European Union's roles in international politics : concepts and analysis**. London: Routledge, 2006.
41- Maleki, Abbas **Soft Power and Its Implications on Iran**, Institute for North America and European Studies, Tehran University, (lecture- ppt), 15-5 2007.
42- Markusen, Ann, **Regions: the Economics and politics of Territory** , New jersy: Rowman & Littlefield, 1987.
43- *Marshall, Christin, **Iran's Persian Gulf Policy*: From Khomeini to Khatami**, London: Routledge Curzon, 2003.
44- Martin, Lenore G., and Dimitris Keridis , **The Future of Turkish Foreign Policy** Cambridge, Massachusetts : The MIT Press.
45- Myers, David J., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**, Boulder : Westview,1991.
46- Nye, Joseph S., **The Paradox of American Power** , UK: Oxford University Press, 2003.
47- Öner, Selcen, **Soft Power in Turkish Foreign Policy: New Instruments and Challenges ,** Buchrest : **Center for Governance and Culture in Europe** (GCE-HSG) , 2013.
48- Pace, Michelle, **The politics of regional identity: Mediterranean**, London and New York: routledge, 2006.
49- Pahlavi, Pierre **Understanding Iran's Media Diplomacy**, Israel Journal of foreign Affairs, Vol. 2, 2012.
50- Pilch, Jakub, **Turkey's recent national role conceptions and shifts in its foreign policy**, Budapest : Central European University, 2012.
51- Ramazani, R.k, **Iran export of the revolution politics ends and means**, Miami Florida international, University press, 1990.
52- Rezaei, Ali Akbar, "Foreign Policy Theories: implications for the Foreign Policy Analysis of Iran", in **Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad** , Edited by A Ehteshami & M Zweiri, Itheca press, London, 2008.
53- Rezaui, Sam, **Iran, Israel and Arab Regimes**, the International studies Association, New Orleans, February 18, 2010.
54- Rosenau, James N., **International politics and foreign policy**, New York : Free press, 1969.
55- Russett, Bruce, **Grasping at the Democratic Peace : Principles for a Post-Cold War**

World , Princeton NJ : Princeton University Press,1993.
56- Sajjadpour, Seyed Kazem, "Iran, the Caucasus, and Central Asia", in Ali Banuazizi and Myron Weiner, **The New Geopolitics of Central Asia and Its Borderlands**, Bloomington: Indiana University Press, 1994.
57- Sak, Guven, **The Challenge of Developing Private Sector in the Middle East**. Istanbul: Economic Policy Research Foundation of Turkey (tepav) , 2008.
57- Sarwar, Ghulam, **History of Shah Isma'il Safawi**, AMS Press, New York 1975.
58- Schahgaldian, Nikola, **Iran and the Postwar Security in the Persian Gulf**, Santa Monica: Rand corp, 1994.
59- Schmid, Dorothée, **la Turquie au Moyen-Orient : le retour d'une puissance régionale** ? , France : IFRI , Décembre 2011.
60- Shaffer, Brenda, **Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran**, Washington, D.C: Washington Institute for Near East Policy, 2001.
61- Sicker, Martin, **The Bear and the Lion: Soviet Imperialism and Iran**, New York: Praeger Publishers, 1988.
62- Suleyman, Elik, **Iran-Turkey Relations 1979-2011 Conceptualising the Dynamics of Politics, Religion and Security in Middle-Power States**, New York: Routledge, 2012.
63- Sykes, Percy, **History of Persia**, London: Routledge Curzon, 1921.
64- Toft, Peter, and John J. Mearsheimer, "An offensive realist between geopolitics and power", **Journal of International Relations and Development**, Copenhagen, 2005.
65- Uygur, Ercan, **The Global Crisis and the Turkish Economy**, Malaysia :Third World Network, 2010.
67- Walker, Stephan G., **Role theory and foreign policy analysis**, Duke university: Duke press policy studies,1987.
68- Waltz , Keneeth N., **Man , The State & War , Athearetical Analysis** , N . Y : Colombia Unversity Press, 1959.
69- Waltz, Kenneth, **Theory of international politics,** New York : McGraw-Hill, 1979.
70- Werner J. Feld, and Gavin Boyd, "the conceptual study of International Regions" , in : Werner J. Feld & Gavin Boyd (eds), **Comparative Regional systems**, New York: pergmon policy studies, 1980.

B. Articles

1- Acharya, Amitav, "The emerging regional architecture of world politics", **World politics**, Vol.59 , N° 4, July 2007.
2- Adam L.B, "Turkey's Foreign Policy In The AKP Era: Has Here Been A Shift In The Axis?", **Turkish Policy Quarterly**, 2012.
3- Adigbuo, Richard, "Beyond IR Theories: The Case for National Role Conceptions", **Politikon**, Vol. 34, No. 1, 2007.
4- Afrasiabi, K., and A. Maleki, "Iran's foreign policy after 11 september", **The Brown Journal of World Affairs**, Vol. 9, no.2, 2003.
5- Aggestam, Lisbeth, "A European Foreign Policy? Role Conceptions and the Politics of Identity in Britain, France and Germany", **Doctoral Dissertation**, Stockholm University : Department of Political Science, 2004.
6- Aggestam, Lisbeth, "Role Conceptions and the Politics of Identity in Foreign Policy," **ARENA Working Papers**, Vol. No. 8, 1999.
7- Akyol, Mustafa, "An Unlikely Trio: Can Iran, Turkey, and the United States Become

Allies?" **Foreign Affairs**. September-October , 2010.
8- Alam, Shah,"Iran-Pakistan Relations: Political and Strategic Dimensions," **Strategic Analysis journal**, New Delhi: the Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), Vol. 28, No. 4, 2004.
9- Ali, Muhammad and Noreen Mujahid, "An Analytical Study of Economic Cooperation Organization (ECO) Challenges and Perspectives," **European Academic Research**, Vol. 2, Issue 11, February 2015.
10- Almuedo, Ana, "New Turkish Foreign Policy towards the Middle East: Neither so New, Nor so Turkish", **papers Euromesco** , European Institute of the Mediterranean (IEMed.) Spain : Catalonia , September 2011.
11- Altınay, Hakan, "Turkey's Soft Power: An Unpolished Gem or an Elusive Mirage? ", **Insight Turkey**, Vol.10, No.2 , 2008.
12- Altunişik, Meliha, "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East", **Insight Turkey**, Vol.10, No.2, 2008.
13- Amuzegar, Jahangir Iran's 20-year economic perspective:promises and pitfalls, Middle East Policy Journal, Vol.16, 2009.
14- Aras, Bülent "Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power," **SETA Policy Brief**, Ankara: SETA, May 2008, No. 15.
15- Aras, Bülent, "Turkey's rise in the Greater Middle East: peace-building in the periphery " , **Journal of Balkan and Near Eastern Studies** , March 2009.
16- Aras, Bülent, "Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy" , **Seta policy brief** , Washington DC : Foundation for Political, Economic and Social Research, Brief No: 32, May 2009.
17- Aras, Bülent and Rabia Karakaya Polat, "From Conflict to Cooperation: the Securitization of Turkey's Relation with Syria and Iran," **Security Dialogue**, Vol. 39, No. 495, 2008.
18- Aras, Bülent, "Iraqi Partition and Turkey's War on Terror: A Wider Perspective," **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 9, N° 3, 59, 2007.
19- Aras, Bulent, and Bulent Aliriza, **U.S.-Turkish Relations a review at the beginning of the third decade of the post–cold war era**, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, November 2012.
20- Aras, Bulent, and Fatih Ozbay, "The limits of the Russian-Iranian strategic alliance: its history and geopolitics, and the nuclear issue," **The Korean Journal of Defense Analysis**, Vol. 20, No. 1, March 2008.
21- Arshin, Adib-Moghaddam, "Introduction: Ayatollah Ruhollah Khomeini: A Clerical Revolutionary?" In: **A Critical Introduction to Khomeini**, ed. by Arshin Adib-Moghaddam, NY: Cambridge University Press, 2014.
22- Atkinson, Carol, "Does Soft Power Matter? A Comparative Analysis of Student Exchange Programs 1980–2006," **Foreign Policy Analysis**, USA: University of Missouri, Vol 6, 2010.
23- Atlı, Altay, "Businessmen and Turkey's Foreign Policy," International Policy and Leadership Institute, **Policy Brief Series** , October 2011.
24- Aydin, Mustafa,"Turkey and Central Asia: Challenges of Change", in: **Central Asian Survey**, Vol. 15, No. 2, June 1996.
25- Ayoob, Mohammad, Aaron Stein and Philipp C. Bleek, "From "Friends with Benefits" to "It's Complicated", **Insight Turkey**, Vol. 14, No. 4, 2012.

26- Barkey, Henri J., "The Evolution of Turkish Foreign Policy in the Middle East," **CERI Strategy Papers**, N°10, July 2012.
27- Barkey, Henri, " Turkey's New Engagement in Iraq", **Special Report No. 237**,

Washington DC : United States Institute of Peace, May 2010.
28- Barkey, Henri, "Global Politics and Strategy", **Survival**, Vol. 54, N. 6 , December 2012.
29- Basit, Saira, "The Iran-Pakistan-India Pipeline Project," Islamabad: IPRI, 2008.
30- Barzegar, Kayhan, "The New Iraqi Challenge to Iran," **Heartland, The Iranian Hub**, No. 10, 2004.
31- Barzegar, Kayhan,"Iran's foreign Policy towards Iraq and Syria," **Turkish Polish Quarterly**, Fall 2007.
32- Barzegar, Kayhan, "Iran, Middle East, and International Security ," **Foreign Policy Journal**, No.3, Fall 2008.
33- Barzegar, Kayhan, "Iran and the Shi'a Crescent : Myths and Realities", **Brown Journal of World Affairs**, No. 1, Fall-Winter 2008.
34- Barzegar, Kayhan, "Iran's Foreign Policy Strategy after Saddam," **The Washington Quarterly**, January 2010.
35- Barzegar, Kayhan, "Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View," **Middle East Policy**, Vol. 17, No. 3, 2010.
36- Bauchard, Denis Clément Therme, " L'Iran : une puissance énergétique (re)émergente ", **Notes de l'IFRI**, Septembre 2007.
37- Berman, Ilan, "Turkey's Iran Dilemma," **Turkish Review**, Vol. 2, No. 2, April 2012.
38- Blank, Stephan, "Russian's Return to Middle East Diplomacy,"**Orbis**, Vol. 90, No. 4, fall 1996.
39- Blas, Javier, and Daniel Dombey, and Carola Hoyos, "Chinese Begin Petrol Supplies to Iran," **Financial Times**, September 22, 2009.
40- Blackwill, Robert, "The Three R's: Rivalry, Russia, 'Ran," **The National Interest**, No. 93, January-February 2008.
41- Blank, Stephen, "Russia's Geo-economic Future; The Security Implications of Russia's Political and Economic Structure," **The Journal of Slavic Military Studies**, Vol. 24, No. 3, 2011.
42- Bilici, Hasret, "Foriegn Policy Orientation of Turkey's pro-Islamist Parties: A Comparative Study of AKP and Refah," **Turkish Studies**, Vol. IX, Issue 3, 2008.
43 -Bölme, Selin, "The Politics of Incirlik Air Base", **Insight Turkey,** Ankara: SETA, Vol.9, No.3, 2007.
44- Brandon, James, "Iran's Kurdish Threat: PJAK", **Terrorism Monitor**, The Jamestown Foundation, Vol. 4, Issue 12, June 15, 2006.
45- Brown, Drusilla K., Alan V Deardorff and Robert M Stem, " North American Integration", **Economic Journal**, Vol 102 , November 1992.
46- Bülent, Aras, "Iraqi Partition and Turkey's War on Terror: A Wider Perspective", **Insight Turkey** , Vol.9, No.3, 2007.
47- Bulliet, W.Richard, "Iran Between East and West" , **Journal of International Affairs**, Vol. 60, No 2, Spring / Summer 2007.
48- Burak, Begum, "The role of the military in turkish politics: to guard whom and from what?," **European Journal of Economic and Political Studies (EPEJS)** , Fatih University, Vol. 4 , no.1, 2011.
49- Cagaptay, Soner, "Secularism and Foreign policy In Turkey : New Elections, Troubling Trends", **Policy Focus**, Washington , DC : The Washington Institute For Near East Policy, No.76 , 2007.
50- Cagaptay, Soner, "Is Turkey Leaving the West ?An Islamist Foreign Policy Puts Ankara at Odds With Its Former Allies." **Foreign Affairs**, October 2009.
51- Cantori, Louis, and Steven Spiegel ,"International Regions: A Comparative Approach to Five Subordinate Systems," **International Studies Quarterly**, 13, 1969.
52- Çetinkaya, Gökhan,"Essential Friends and Natural Enemies: the Historic Roots of Turkish

- Iranian Relations," **Middle East Review of International Affairs**, Vol. VII, No. 3, September 2003.
53- Cerami, Carola, "Rethinking Turkey's Soft Power in the Arab World: Islam, Secularism, and Democracy," **Journal of Levantine Studies**, Vol. 3, No. 2, winter 2013.
54- Danforth, Nicholas, "Ideology and Pragmatism in Turkish Foreign Policy : From Atatürk to the AKP," **Turkish Policy Quarterly** , Vol. 7, No. 3, Fall 2008.
55- Dannreuther, Roland, "Bridging the Gulf ? Iran, Central Asia and the Persian Gulf " ,**The Review of International Affairs** , Vol.2, No.4, Summer 2003.
56- Dasgupta, Sunil, "Pakistan Responds to New Ties between India and Iran," **Asia Program Special Report**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, No. 120, April 2004.
57- Davutoglu, Ahmet, "Turkey's foreign policy vision: an assessment of 2007", **Insight Turkey**, Vol.10, No.1, 2008.
58- Davutoğlu, Ahmet, "Turkish Vision of Regional and Global Order: Theoretical Background and Practical Implementation", **Political Reflection** , **UK : The Centre for Strategic Research and Analysis (CESRAN)**, Vol.1, No.2, June-July-August 2010.
59- Demirelli, Fatma, "Crisis calls for urgent Turkish mediation in Caucasus", **Today's Zaman**, 9 August 2008.
60- Demiryol, Tolga, "The Limits to Cooperation Between Rivals: Turkish-Iranian Relations Since 2002", **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 4, No 2, January 2013.
61- Dietrich, Jung, "Unrest in the Arab World: Four Questions", **Insight Turkey**, Vol. 13, No. 3, 2011.
62- Dincer, Osman Bahadır, and Mustafa Kutlay, "Turkey's Power Capacity in the Middle East: Limits of the Possible," **USAK Reports**, No. 12-04, Ankara: International Strategic Research Organization, June 2012.
63- Dunaeva, Elena, "Power Interplay between Iran and Russia from the Mid-Seventeenth to the Early Twenty-First Century," **Iranian Studies**, UK: Routledge, Vol. 46, Issue 3, 2013.
64- *Dunne, Michele, "*I*ntegrating Democracy Promotion into* U.S. *Middle East* Policy,*" **Carnegie Papers**, No. 50, October 2004.*
65- Efegil, Erhan, "AK Party's Policies about the PKK Terrorism, Northern Iraq and Kurdish Issue‖," **Review of Social, Economic & Bussiness Studies**, Vol. IX/X,
66- Eligur, Banu, "Are Former Enemies Becoming Allies? Turkey's Changing Relations with Syria, Iran, and Israel Since the 2003 Iraqi War," **Middle East Brief Series**, August 2006, No. 6, 2006.
67- Eligur, Banu, **Turkish - American Relations since the 2003 Iraqi War: A Trouble Partnership**, Brandeis University: Crown Center for Middle East Studies, No.6, May 2006.
68- Fair, Christine, "Indo-Iranian Relations: Prospects for Bilateral Cooperation post 9/11" Asia Program Special Report jointly, **Asia Program Special Report**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, No. 120, April 2004.
69- Fard, Pishgahi, and Reza Joneydi, "The Nature of Russia's Behavior in the Region and I. R. of Iran's Challenges," **Human Geography Resources**, No. 72.
70- Fedorenko, Vladimir "The New Silk Road Initiatives In Central Asia," **Rethink Paper** 10, USA: Rethink Institute, August 2013.
71- Freedman, Robert "Russian – Iran Relations in 1990s", **Meria Journal**, Vol. 4, No. 2, June 2000.
72- Freedman, Robert, "**Russian Policy toward the Middle East: The Yeltsin Legacy and the Putin Challenge**," Middle East Journal, Vol. 55, No.1, Winter, 2001.

73- Fuller, Graham, “Brazil and Turkey Shift Global Politics‖,” **New Perspectives Quarterly**, Vol. 27, No 3, 2010.
74- Fuller, Graham, and Ian O. Lesser, **Turkey’s New Geopolitics: From the Balkan’s to Western China**, Boulder: Westview Press, 1993.
75- Gentry, Brandon, “The Dragon and the Magi: Burgeoning Sino-Iranian Relations in the 21st century,” **The China and Eurasia Forum Quarterly**, Vol. 3, N°3, 2005.
76- Glaser, Charles, “Will China’s Rise Lead to War? Why Realism Does Not Mean Pessimism,” **Foreign Affairs**, Vol. 90, No. 2, March/April 2011.
77- Göle, Nilüfer, “Engineers: “Technocratic Democracy,” in: **Turkey and the West: Changing Political and Cultural Identities**, Metin Heper et. al., eds, New York: I.B. Tauris & Co. Ltd., 1993.
78- Gresh, Alain, “Turkish-Israeli-Syrian relations and their impact on the Middle East”, **Middle East Journal**, Washington DC: Middle east institute, Vol.52, N° 2, Spring 1998.
79- Gundogan, Unal, "Islamist Iran and Turkey, 1979-1989: State Pragmatism and Ideological Influences", **Middle East Review of International Affairs (MERIA)**, Vol.7, No.1, March 2003.
80- Güzeldere, Ekrem, “Turkish Foreign Policy: From ‘Surrounded by Enemies’ to ‘Zero Problems’”, **(CPA) Policy Analysis**, The EU Member States and the Eastern Neighborhood, 2009.
81- Harold, Scott, and Alireza Nader, “China and Iran Economic, Political, and Military Relations,” **Rand papers**, Santa Monica: Center For Middle East Public Policy (RAND), 2012.
82- Heper, Metin, “Islam, Conservatism, and Democracy in Turkey: Comparing Turgut Özal and Recep Tayyip Erdoğan,” **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 15, No. 2, 2013.
83- Hunter, Shireen, “Iran's Pragmatic Regional Policy,” **Journal of International Affairs**, Vol. 56, no. 2, 2003.
84- Hunter, Shireen, “**Syrian-Iranian Relations: An Alliance of Convenience or More?**” Middle East Insight, June/July 1985.
85- Ilker, Ayturk, “The Coming of an Ice Age? Turkish-Israeli Relations Since 2002,” **Turkish Studies**, Vol. 12, No. 4, December 2011.
86- Isyar, Ömer Göksel, “An Analysis of Turkish-American Relations from 1945 to 2004: Initiatives and Reactions in Turkish Foreign Policy”, **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol.4, No.3, Fall 2005.
87- Jahner, Ariel, “Saudi Arabia and Iran: The Struggle for Power and Influence in the Gulf,” **International Affairs Review**, volume xx, number 3, spring 2012, pp. 39-41.
88- Jalali, Ali, “The Strategic Partnership of Russia and Iran,” **Parameters**, winter 2001 – 2002.
89- Kaim, Ephraim, “**A Nuclear Iran: What it Means and What could be done**,” Tel Aviv: Institute for National Strategic Studies, February 2007.
90- Kalın, Ibrahim, “Turkey and the Middle East: Ideology or Geo-Politics?” **Private View**, No. 13, 2008.
91- Kamenade, Willem van, **Cooperation and Confrontation: Iran’s Relations with China and the West**, The Hague: Clingendael, 2009.
92- Katz, Mark, "Unfaithful Allies," **Northwestern Journal of International Affairs**, Chicago: Northwestern University, Summer 2001.
93- Katzman, Kenneth, “Iran, Gulf Security, and U.S. Policy,” **CRS report**, USA: Congressional Research Service, May 2015.
94- Katzman, Kenneth, **Iran’s Activities and Influence in Iraq**, Washington D C : Congressional Research Service Report for Congress, April 2009.

95- Kaye, Dalia Dassa, and Frederic Wehrey, “Containing Iran? Avoiding a Two-Dimensional Strategy in a Four-Dimensional Region,” **Washington Quarterly**, Vol. 32, No. 3, July 2009.
96- Kaya, Karen, **Changing civil military in Turkey**, FMSO publications , April 2011.
97- Kayhan, *B*arzegar, “Detente in Khatami's Foreign Policy and Its Impact on Improvement Iran Saudi Relations"', **Discourse Iranian Quarterly**, vol. 2, no. 2, Fall 2000.
98- Kardas, Saban, “Turkish–Azerbaijani Energy Cooperation and Nabucco: Testing the Limits of the New Turkish Foreign Policy Rhetoric,” **Turkish Studies**, Vol. 12, No. 1, March 2011.
99- Keyman, Fuat,"Turkish Foreign Policy in the Era of Global Turmoil," **SETA Policy Brief**, No. 39, December 2009.
100- Keyman, Fuat,"Turkish Foreign Policy in the Era of Global Turmoil," **SETA Policy Bief**, No. 39, December 2009.
101- Kooalee, Elaheh, “Iran and Kazakhstan Relations: A Geopolitical Analysis,” **Iranian Review of Foreign Affairs**, Vol. 4, No. 1, winter 2014.
102- Koolaee, Elaheh, " Security ties between Afghanistan and Tajikistan", **Journal of the Caucasus and Central Asia Studies**, No. 38, summer 2002.
103- Kösebalaban, Hasan, “Turkey and the New Middle East: Between Liberalism and Realism,” **Perceptions**, Vol. XI, No. 3, Autumn 2011.
104- Kozhanov, Nikolay, "Russia’s Relations with Iran Dialogue without Commitments", **Policy Focus**, Washington D.C: The Washington Institute for Near East Policy June 2012.
105- Kozhanov, Nikolay, “Understanding the Revitalization of Russian-Iranian Relations,” **Carnegie Paper**, Carnegie Endowment for International Peace: Moscow center, May 2015.
106- Kraidy, Marwan, and Al-Ghazzi, Omar, “Neo-Ottoman cool: Turkish popular culture in the Arab public sphere”, **The International Journal of Media and Culture**, Vol. 11, No. 1, 2013.
107- Kronstadt, Alan, and Kenneth Katzman, “India-Iran Relations and U.S. Interests,” **CRS Report for Congress**, August 2006.
108- Kumar, Sumita, "Pakistan–Iran Relations: The US Factor", **Strategic Analysis journal**, New Delhi: the Institute for Defence Studies and Analyses (IDSA), Vol. 32, no. 5, 2008.
109- Kurzman, Charles, "The Arab Spring: Ideals of the Iranian Green Movement, Methods of the Iranian Revolution," **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 44, No.1, 2012.
110- Larrabee, Stephen and Gönül Tol, “Turkey’s Kurdish Challenge”, **Survival**, Vol. 53, No. 4 August -September 2011.
111- Larrabee, Stephen, “**Troubled Partnership: US - Turkish Relations in an Era of Global Geopolitical Change**,” RAND Corporation, 2010, pp. 48 - 49.
112- Larrabee, Stephen, Alireza Nader, “**Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East**,” USA: Rand Corporation, 2013.
113- *Larrabee*, Stephen, “Turkey’s New Geopolitics”, **Survival**, Vol. 52, No. 2, 2010.
114- Lindenstrauss, Gallia, and Yoel Guzansky, “The Rise and Future Fall of a Turkish-Iranian Axis,” **E-Notes**, Foreign Policy Research Institute, April 2011.
115- Lovell, David, "Turkey in Europe: Record, Challenges and the Future”, **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 13, No. 3, 2011.
116- Majidyar, Frederick W., Pletka, **Iranian Influence In The Levant, Egypt, Iraq, And Afghanistan** USA: The American Enterprise Institute and the Institute for the Study

of War (ISW), May 2012.
117- Mankoff, Jeffrey, “The United States and Central Asia after 2014,” **CSIS papers**, Washington D.C: Center of strategic and international relations (CSIS), January 2013.
118- Marcou, Français Jean, “Turkey’s Foreign Policy: Shifting Back to the West after a Drift to the East?” **SAM Vision**, No.8, 2013, 2013.
119- Maximilian, Terhalle, “Are The Shia Rising,” **Middle East Policy**, Middle East Policy**,** Vol. Xiv, No. 2, June 2007**.**
120- Mazhar, Muhammad Saleem, and Naheed S. Goraya, "Geneva Deal: Beginning of a New Era between Iran-Us Relations," **Journal of South Asian Studies**, Vol. 29, No.1, January – July 2014.
121- Mcdonald, Deniz Bingöl, "Imperial Legacies and Neo-Ottomanism : Eastern Europe and Turkey", **Insight Turkey**, Vol. 14, No. 4, 2012.
122- Mclnnis, Cathleen,"Extended Deterrence: the U.S .Credibility Gap in the Middle East," **The Washington Quarterly**, Vol.20, No.30, summer 2006.
123- Menashri, David, **Post-Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power**, London: Frank Cass, 2001.
124- Mesbahi, Mohiaddin, **Russian Foreign Policy and Security in Central Asia and the Caucasus**, Central Asia Survey, No. 12, 1993.
125- Migdalovitz, Carol, “AKP‘s Domestically Driven Foreign Policy,” **Turkish Policy Quarterly**,” Vol. IX, No.4,
126- Milani, Mohsen M., "Iran's Ambivalent World Role"' in **Comparative Foreign Policy**, Steven W. Hook, ed. New Jersey: prentice hall, 2002.
127- Monshipouri, Mahmood, and Banafsheh Keynoush**,** “Dealing with Iran: Confrontation or Negotiation?” **Insight Turkey**, Vol. 10, No. 4, 2008.
128- Monshipouri, Mahmood, and Manochehr Dorraj ,"Iran's Foreign Policy: A Shifting Strategic Landscape", **Middle East Policy** , Vol XX, Number 4 , Winter 2013 .
129- Morad, Manouchehr, "Caspian Pipeline Politics and Iran-EU Relations," **UNISCI Discussion Papers**, 2006.
130- Moubayed, Sami, “Turkish-Syrian Relations: The Erdoğan Legacy,” **Seta policy brief**, Ankara: SETA, October 2008, No. 25.
131- Murat Tezcür, Güneş, “Prospects for Resolution of the Kurdish Question: A Realist Perspective”, **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 15, No. 2, Spring 2013.
132- Murinson, Alexander, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy,” **Middle Eastern Studies**, Vol. 42, No. 6, November 2006.
133- Murinson, Alexander,"The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy." **Middle Eastern Studies** , 2006.
134- Naficy, Hamid “Islamicizing Film Culture in Iran,” **The New Iranian Cinema: Politics, Representations, and Cinema**, ed. Richard Tapper, New York: I.B, Tauris, 2002.
135- Nasr, Vali, “Regional Implications of the Shia Revival in Iraq”, **the Washington Quarterly**, Summer 2004.
136- Nykänen, Johanna, "Identity, Narrative and Frames: Assessing Turkey’s Kurdish Initiatives," **Turkish Insight**, Ankara: SETA, Vol.15, No.2, 2013.
137- Nazir, Hussain, “Pak-Iran Relations in Post-9/11 Period: Regional and Global Impact”, **Regional Studies**, Autumn, Vol.XX No.4, 2002.

138- Norian, Mohammad Esmiel, **Different Perspectives about Caspian Sea Legal Regime**, Caucasian and Central Asia Studies, No. 14, summer 1975.
139- Oguzlu, Tarik, "Soft Power in Turkish Foreign Policy,” **Australian Journal of International Affairs**, Vol.61, No.1, 2007.

140- Olson, Robert, "The Kurdish Question in the Aftermath of the Gulf War: Geopolitical and Geostrategic Changes in the Middle East", **Third World Quarterly**, Vol. XIII (3), 1992.
141- Olson, Robert, "Turkey-Iran Relations, 1997 to 2000: the Kurdish and Islamist Questions", **Third World Quarterly**, Vol.21, No.5, 2000.
142- Öniş, Ziya, "Multiple Faces of the 'New' Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique," **Insight Turkey**, Vol. 13, No. 1, 2011.
143- ——, ——, "Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", **Insight Turkey**, Vol. 14, No. 3, 2012.
144- ——, ——, "Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol.11, No.3, 2012.
145- Orlov , Vladimir, and Alexander Vinnikov, "The Great Guessing Game: Russia and the Iranian Nuclear Issue," **Washington Quarterly**, 28, no. 2, spring 2005.
146- Özcan, Mesut, "From Distance to Engagement: Turkish Policy towards the Middle East, Iraq and Iraqi Kurds", **Insight Turkey**, Vol.13, No. 02 , 2011.
147- Ozhan, Taha Ozhan Ete, " A New Agenda for The Kurdish Question," **Turkish Insight**, Ankara: SETA, Vol.11, No.1, 2009.
148- Öztürk , Burcu, " The role of religion in Turkish foreign policy: The case of relations between Turkey and organization of Islamic cooperation (oic) ", **SISP papers** , Roma : La **Società Italiana di Scienza Politica ,** 2013.
149- Öztürk, Mustafa, and Osman Nuri aras, "Foreign capital investments and economic crises in Turkey", **International journal of social sciences and humanity studies** , Vol. 3, No 1, 2011.
150- Pant, Harsh, "India's Relations with Iran: Much Ado about Nothing," **Washington Quarterly**, Vol. 34, No. 1, 2011.
151- Pant, Harsh, **Contemporary Debates in Indian Foreign and Security Policy: India Negotiates Its Rise in the International System**, New York: Palgrave Macmillan, 2008.
152- Pant, Harsh, Pakistan and Iran's Dysfunctional Relationship, **Middle East Quarterly**, USA: Middle East Forum, spring 2009.
153- Pardesi, Manjeet, and Sumit Ganguly, "India and Energy Security: A Foreign Policy Priority," in: **Indian Foreign Policy in a Unipolar World**, ed. Harsh V. Pant London: Routledge, 2009.
154- Park, Bil, "Between Europe, the United States and the Middle East: Turkey and European Security in the Wake of the Iraq Crisis", **Perspectives on European Politics and Society**, Vol.5, No.3, 2004.
155- Patton, Marcie J., "AKP Reform Fatigue in Turkey: What Has Happened to the EU Process?", **Mediterranean Politics**, Vol.12, November 2007.
156- Pearson, Frederic, "Interaction in an International Political Subsystem : The Middle East,1963-1964, " **Peace Research Society (International) Papers**, 15, 1979.
157- Pedersen, Thomas, "Cooperative Hegemony. Power, Ideas and Institutions in Regional Integration", **Review of international Studies** , Volume 28 , Issue 04 , October 2002.
158- Peleg, Ilan, "Transforming Ethnic Orders to Pluralist Regimes: Theoretical, Comparative and Historical Analysis," in Adrian Guelke (ed.), **Democracy and Ethnic Conflict: Advancing Peace in Deeply Divided Societies**, New York: Palgrave, 2004.
159- Phillips, Christopher, "Into the Quagmire: Turkey's Frustrated Syria Policy," **Chatham House MENAP Briefing Paper**, No. 4, London: Chatham House, December 2012.
160- Pollack, Kenneth, **the Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America**, New York: Random House, 2004.

161- Poyraz, Serdar, "Turkish-Iranian Relations: A Wider Perspective", **Seta** policy brief , Washington DC : Foundation for Political, Economic and Social Research, Brief No: 37 , November 2009.
162- Prys, Miriam, "Hegemony, Domination, Detachment: Differences in Regional Powerhood", **International Studies Review**, Vol.12, 2010.
163- Pusane, Özlem Kayhan, "Turkey's Kurdish Opening: Long Awaited Achievements and Failed Expectations", **Turkish Studies**, Vol. 15, No. 1, April 2014.
164- *Ramazanin, Rouh Allah, **Revolutionary Iran: Challenge and Response*** **in the Middle East,** Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1986.
165- Rizvi, Askari, **Hassan, Pakistan's Foreign Policy: An Overview 1947- 2004**, *Pakistan:*
Pakistan Institute of Legislative Development And Transparency- Pildat, 2004.
166- Roy, Meena Singh, "Iran: India's Gateway to Central Asia", **Strategic Analysis**, Vol. 36, No. 6, November–December 2012.
167- Roy, Oliver, "The Crisis of Religious Legitimacy in Iran," **Middle East Journal**, vol. 53, No. 2, spring 1999.
168- ——, ——, ***Globalized Islam*** **The Search for a New Ummah**, New York: Columbia University Press, 2004.
169- Saada, Julien, "La stratégie politique iranienne: idéologie ou pragmatisme? ", **Revue internationale et stratégique**, No.69, 2008.
170- Sajedi, Amir "Geopolitics of The Persian Gulf Security: Iran And The United States" , **IPRI Journal**, Vol. IX, No. 2, Summer 2009.
171- Salem, Paul, "Turkey's image in the Arab World", **TESEV publications**, Ankara: The Turkish Economic and Social Studies Foundation (TESEV), May 2011.
172- Samanta, Pranab Dhal, "Iran Slams India over J&K Protests, India Hits back, Issues Demarche," **Indian Express**, October 2, 2010.
173- Sariolghalam, Kayhan, "Analyzing Iran's Foreign Policy by Offensive and Defensive Realism Theory," **International Quarterly of Foreign Relations**, Vol.1, No. 1, Spring 2009.
174- Sariolghalam, Mahmood, "The Foreign Policy of the Islamic Republic of Iran: A Theoretical Renewal and a Paradigm for Coalition," **Discourse : An Iranian Quarterly**, Vol.3, No. 3, Winter 2002.
175- Sariolghalam, Mahmood, "The Shia Revival: A Threat or an Opportunity," **Journal of International Affairs**, No. 2 , Spring/Summer 2007.
176- Sariolghalam, Mahmood,"Under Standing Iran – Getting past Stereotypes and Mythology," **The Washington quarterly**,vol.26, No.4, Autumn 2003.
177- Schmid, Dorothée, et Marc Semo, "Les Grandes Ambitions De La Diplomatie Turque", Entretien avec Ahmet Davutoglu , **Politique International**, Paris : IFRI , Automne 12.
178- Seifzadeh, Hossein, "Regional Convergence in Iranian Foreign Policy, with a Look at South West Asia", **Foreign Policy Journal**, Vol. II, No. 5, spring 2010.
179- Shahabi, Sohab, "A Review of Iran's Five-Year Development Plan, and a Look to the Future," **Iranian Journal of International Affairs**, Vol. 4, No. 2, 1992.
180- Sharma, Ashok,"India and Energy Security," **Asian Affairs**, Vol. 38, no. 2, 2007.
181- Shislett, William, **Turkey and the European Union: mixed signals**, Madrid : Elcano Royal Institute , November 2013.

182- Sinkaya, Bayram, "Turkish-Iranian Relations and the role of ideology", **Journal of International Affairs** , Vol. 1, spring 2005.
183- Solingen, Etel, "The Domestic, Regional, and Global Politics of International

Diffusion," **International Studies Quarterly**, Vol.56, No.4, 2012.
184- Stern, Roger, "Iranian Petroleum Crisis and United States National Security," **PNAS**, Vol. 104, No.1, 2007.
185- Swara, Sharapova, "The Triangle of the U.S.-Western Europe-Russia and Central Asia," **Central Asia and the Caucasus Review**, Vol. 11, No.41, spring 2003.
186- Tanır, İlhan, "How the Arab Spring is Transforming Turkish-American Relations," **Turkish Policy Quarterly**, Vol. 10, No. 3, 2011.
187- Taşkapu, A., "A key text to understanding the mindset of the architect of the new foreign policy: civilizational, self-perception", **Turkish Review**, Vol. 1, no 1, October.-November 2010.
188- Taşpınar, Ömer, "Turkey : The New Model?", **Brookins paper** , Washington, DC : The Woodrow Wilson Center , April 2012.
189- Taspinar, Ömer, "Turkey's Middle East Policies Between Neo-Ottomanism and Kemalism," **Carengie papers** , Number 10 , September 2008.
190- Taşpınar, Ömer, "Turkey's Strategic Vision and Syria," **The Washington Quarterly**, Vol. 35, No. 3, 2012.
191- Tocci, Nathalie, "Turkey's Kurdish Gamble", **The International Spectator**, Roma: Istituto Affari Internazionali, Vol. 48, No. 3, September 2013.
192- Tocci, Nathalie (ed), "Turkey and the Arab Spring: Implications for Turkish Foreign Policy From a Transatlantic Perspective," **Mediterranean Paper Series**, Washington D C: The German Marshall Fund of the United States, October 2011.
193- Türkmen, Füsun, "Turkish - American Relations: A Challenging Transition," **Turkish Studies**, Vol. X, No.1, 2009.
194- Ulgen, Sinan, "A place in the Sun or Fifteen Minutes of Fame? : Understanding Turkey's New Foreign Policy," **Carengie papers**, Brussels : Carengie Europe Number 1 , December 2010.
195- Ulutaş, Ufuk, "Turkish foreign policy in 2009: a year of pro-activity", **insight turkey-commentaries**,Vol.12, No 1, 2010.
196- ——, ——, "Turkey-Israel: A Fluctuating Alliance", **SETA Policy Brief**, Ankara: SETA, No. 42, 2010.
197- Uzun, Özüm S., "The "Arab Spring" and Its Effect on Turkish-Iranian Relations", **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 4, No. 2, January 2013.
198- Uslu, Emrullah,"Turkey - Iran Relations: A Trade Partnership or a Gateway For Iran To Escape International Sanctions," **Eurasia Daily Monitor**, Volume 6, Issue 41, 3 March 2009.
199- Uzun, Özüm, "The "Arab Spring" And Its Effect On Turkish-Iranian Relations", **Ortadoğu Etütleri**, Vol. 4, No. 2, January 2013.
200- *Vakil, Sanam,"Iran: Balancing East against West,"* **Washington Quarterly**, Vol. 29, No. 4, 2006.
201- Vaezi, Mahmoud, "Iran's Constructive Foreign Policy under the 20-Year Vision Plan" , **Strategic Reports** , Tehran : Center For Strategic Research , March 2009.
202- Velayati, Ali Akbar, "The *Persian Gulf: Problems* of *Security*," **Iranian Journal of international affairs**, Vol.3, No 1, spring 1991.
203- Villellas, Ana, "New Peace Talks in Turkey: Opportunities and Challenges in Conflict Resolution ", **Insight Turkey**, Ankara: SETA, Vol. 13, No. 3, 2011.
204- Voyvoda E, and E. Yeldan, "IMF Programs, Fiscal Policy and Growth : Investigation of Macroeconomic Alternatives in an OLG Model of Growth for Turkey", **Comparative Economic Studies**, 2005.

205- Walker, Joshua, "Learning Strategic Depth: Implications of Turkey's new foreign policy doctrine," **Insight Turkey**, Vol. 9, No. 3, 2007.
206- Waltz, Kenneth, "The Emerging Structure of International Politics," **International Security**, Fall 1993 , p 76.
207- Wehrey, Frederic (ed), **Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy**, Santa Monica: Rand corp, 2009.
208- Wendt, Alexander, "Anarchy is What States Make of It : The Social Construction of Power Politics", **International Organization** , Vol. 46, No. 2, 1992
209- Wish, Naomi Bailin, "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", **International Studies Quarterly**, Vol. 24, No.4.
210- Wright, Robin, **In the Name of God: The Khomeini Decade**, Simon&Shulster, London 1989.
211- Wright, Robin, "U.S. In Useful Talks with Iran," **Los Angeles Times**, May 13, 2003.
212- Yalansiz, Nedim, Turkey-Middle East Relations in the Cold War Era and the Great Powers, **International Journal of History**, Vol 4, Issue 2, July 2012.
213- Yossi, Alpher, "Israel's Troubled Relationship with Turkey and Iran: the 'Periphery' Dimension," **Norwegian Peace Building Centre Noref Report**, *Oslo: Norwegian* Institute for International Affairs (NUPI), December 2010.
214- Zalewski, Piotr**,** "Turkish Foreign Policy: Telling Style from Substance", **Turkish Policy Quarterly**, 2008.
215- Ziegler, Charles E., "The Energy Factor in China's Foreign Policy", **Journal of Chinese Political Science,** Vol.11, No.1 , Spring 2006.

C. Internet Sources:

1- Abdie, Abass, "An Analysis of the Situation of Afghan Refugees in Iran," at: www.ayande.ir/.../An%20Analysis%20of%20the%20 *(accessed on 8th August 2015)*
2- Abolghasem Bayyenat "U.S. Policy Towards Bahrain and the Iran Factor", **Foreign Policy Journal**, 8th June 2011, at : http://www.foreignpolicyjournal.com/2011/06/08/u-s-policy-towards-bahrain-and-the-iran-factor/ (accessed on 14th May 2015)
3- AKP Programme , at : www.akparti.org.tr/english/akparti/parti-programme , accessed April 21, 2014 .
4- Alireza, Nader, Robert Stewart, **Iran's forgotten ethnic minorities** , In : http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/04/03/iran_s_forgotten_ethnic_minorities?wp_login_redirect=0
5- Atashbar, Tohid, "Iran 2025, V.2: Is it needed ?" , **Tehran Times** , Vol. 12018 , 10 June 2012 , at : http://www.tehrantimes.com/oped/98609-iran-2025-v2-is-it-needed

6- Aydın-Düzgit, Senem E. Fuat Keyman, "Democracy Support in Turkey's Foreign Policy", **The Carnegie Endowment for International Peace**, March 25, 2014, in : http://carnegieendowment.org/2014/03/25/democracy-support-in-turkey-s-foreign policy/h5ne

7- Barzegar, Kayhan, " Regionalism in Iran's Foreign Policy" , in : http://www.iranreview.org/content/Documents/Regionalism_in_Iran_s_Foreign_Policy.htm

8- ——— ———, "The Shia Factor," Heartland: Eurasian Review of Geopolitics (The Pakistani Boomerang Issue), Vol. 1, 2008, pp. 76-83, at http://belfercenter.ksg.harvard.edu/publication/18228/shia_factor.html
9- Bergeijk, Peter A.G. Van, "**Failure and success of economic sanctions**", London : VOX Research-based policy analysis and commentary from leading economists, in : http://www.voxeu.org/article/do-economic-sanctions-make-sense .
10- Biresselioglu, Mehmet Efe, "Turkey's Transforming Relations with the Arab World: The Impact of Recent Turkish High-Level Visits to the Gulf Region," at : http://www.balkanalysis.com/turkey/2011/01/27/turkey%E2%80%99s-transforming-relations-with-the-arab-world-the-impact-of-recent-turkish-high-level-visits-to-the-gulf-region/
11- Bülent, Aras, "Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy", Ankara : **SETA Policy Brief** , 2009, p4, in : http://file.dc.setav.org/Files/Pdf/SETA_Policy_Brief_No_32_Davutoglu_Era_Bulent_Aras.pf
12- Burch, Jonathan, and Pınar Aydınlı, "Turkish PM says Syria has become 'Terrorist State'," **Reuters**,05/09/2012 http://www.reuters.com/article/2012/09/05/us-syria-crisis-turkey-erdogan-idUSBRE8840G120120905 (accessed on 7th March 2015)
13- Cagaptay, Soner, "**The AKP's Foreign Policy:** The Misnomer of Neo-Ottomanism", in : https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-akps-foreign-policy-the-misnomer-of-neo- ottomanism
14- Cagaptay, Soner,"Is the U.S.-Turkey Relationship Crumbling?, " **Policy Analysis**, at : http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/is-the-u.s.-turkey-relationship-crumbling (accesses February 5, 2015)
15- Cagatay, Telli, & others, **Macroeconomics of Twin-Targeting in Turkey : Analytics of a Financial CGE Model** , 2007, p p 12-13 , in : http://www.networkideas.org/feathm/oct2007/pdf/Telli_Voyvoda_Yeldan.pdf
16- Campbell, Steven J., "Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U.S. Foreign Policymaking", **Presented to the International Studies Association 40th Annual Convention**, February 16–20, 1999 , In : https://www.ciaonet.org%2Fshibboleth&return
17- Çandar, Cengiz, "How Turkey Really Feels About the Iran Deal," **Usnews**, July 21, 2015, at: http://www.usnews.com/news/articles/2015/07/21/how-turkey-really-feels-about-the-iran-deal (accessed on 27th July 2015)
18- Cooley, John K., " Israel and the Arabs: Iran, the Palestinians and the Gulf " , **Foreign Policy** , at : http://www.foreignaffairs.com/articles/32628/john-k-cooley/israel-and-the-arabs-iran-the-palestinians-and-the-gulf accessed 22 December 2014.
19- Cordesman, Anthony, "the Iran Nuclear Deal and The Threat From American Domestic Politics," **CSIS papers**, Washington D C:Center of strategic and international relations (CSIS), September 2015, at: http://csis.org/publication/iran-nuclear-deal-and-threat-american-domestic-politics (accessed 26th July 2015)
20- Danforth, Nick, "How the West Lost Turkey", **Foreign Policy**, November 25, 2009, at: http://foreignpolicy.com/2009/11/25/how-the-west-lost-turkey/ (accessed on 18th May 2015)
21- Davutoglu, Ahmet, "Turkey's Zero-Problems Foreign Policy," **Foreign Policy** , May 2010 , at : http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20/turkeys_zero_problems_foreign_policy accessed 02 June 2015.

22- Dobbins, Jim, “Engaging Iran,” **The Iran Primer**, USA: Institute of Peace, October 22, 2013, at: http://iranprimer.usip.org/resource/engaging-iran (accessed on 17th August 2015)
23- Dombey, Daniel, “six markets to watch : Turkey” , **Foreign affairs** , in : http://www.foreignaffairs.com/articles/140338/daniel-dombey/six-markets-to-watch-turkey , accessed November 15, 2013 .
24- Evin, Ahmet, and others , “getting to zero , Turkey and its neighbours and the west “, **Translantic Academy** , Washington DC , 2010 , pp 13-14. in : www.boschstiftung.de/content/language1/downloads/Report_TA_GettingtoZeroFINAL.pdf
25- Emre Alper, "The Turkish Liquidity Crisis of 2000 : What Went Wrong" **, Eastern European Economics**, Vol. 37, No 6 , 2001 , p 19, in : http://193.140.208.5/content/wp/ISS_EC_01_11.pdf
26- Eraslan, İsa "A strategic analysis of AKP policies" , **Today Zaman** , February 28, 2014 , at: http://www.todayszaman.com/blog/isa-eraslan/a-strategic-analysis-of-akp policies_340792.html
27- Finn, Helena Kane,“U.S.-Turkish Economic Partnership Commission: Time to Take a Look at QIZ’s” **Policy watch**, Washington DC: The Washington Institute for near policy, February 2002, at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-turkish-economic-partnership-commission-time-to-take-a-look-at-qizs (accessed on 15th April 2015)
28- Friedman, George, “Iran’s Strategy,” **Stratfor**, April 10, 2012, in: https://www.stratfor.com/weekly/iransstrategy?elq=69e272a28_content=readmore&utm_medium=email&utm_source=freelist-f&utm_term=gweekly.
29- *Friedman, George, "*An Analysis of Turkish Geopolitics*", **Geopolitical Journey** , Part 5: Turkey, STRATFOR,* For more look : http://www.trdefence.com/2010/11/23/analysis-of-turkish-geopolitics-american-perspective , accessed January 18, 2014.
30- **George Friedman, Turkey as a regional power, in** : http://www.stratfor.com/weekly/turkey_regional_power
31- Gül, Abdullah , **Horizons of Turkish Foreign Policy in the New Century**, July 2007, http://www.mfa.gov.tr/data/BAKANLIK/BAKANLAR/AbdullahGul_kitap.pdf.
32- Gunnarsson, Malin, "Regionalism and security- two concepts in the wind of change", In : www.omu.se/cerum/publikationer/pdfs/nsb_1_00_6_1.pdf. accessed 12 March 2014.
33- Haji-Yousefi, Amir M., “Iran's Foreign Policy during Ahmadinejad: From Confrontation to Accommodation”, Presented to the Annual Conference of the Canadian Political Science Association June 2-3, 2010, Concordia University, Montreal, Canada, In (http://www.cpsa-acsp.ca/papers-2010/haji-yousefi1.pdf), accessed March 10, 2015.
34- Hassan, Hussein D., "Iran: Ethnic and Religious Minorities",**CRS report for congress**, November 2008 , p 8, in : www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34021.pdf
35- Haynes, Jeffrey, **Causes and Consequences of Transnational Religious Soft Power**, London Metropolitcan University, 2010 : www.psa.ac.uk/journals/pdf/5/2010/1006_1183.pdf
36- Hettne, Björn, "Globalization : The New Regionalism And East Asia" , at : http://archive.unu.edu/unupress/globalism.html , accessed July 5th 2014.

37- Hintz, Lisel, "Reading Turkish Politics from a Soap Opera", **Foreign Policy**, December 2012, at : http://foreignpolicy.com/2012/12/07/reading-turkish-politics-from-a-soap-opera/ (accessed on 15th May 2015)
38- Imai, Kohei, "Turkey's Norm Diffusion Policies toward the Middle East: Turkey's Role of Norm Entrepreneur and Norm Transmitter", **The Turkish Yearbook of International Relations** , Vol. 42 , 2011, pp 52-53 , in : http://dergiler.ankara.edu.tr/dergiler/44/1672/17832.pdf, accessed March 11, 2014 .
39- "Iran and Global Scientific Collaboration in the 21st Century" , Association of Professors and Scholars of Iranian Heritage, 2012 , http://www.apsih.org/index.php/news/english-news/275-iran-and-global-scientific-collaboration-in-the-21st-century , (accessed 12 January 2012).
40- Iranian industry statistics, on 07/03/2012 , in : http//www.sci.org.ir/portal/faces/public/sci_en/sci_en.html.
41- Iranian Agriculture, on 16/03/2012, in : http//www.cia.gov./library/publications/the world factbook/geos/ir- html
42- Iranian people and tribes, **Iranian ethnic groups**, on 28 /05/2012, in : http://www.iranchamber.com/people/articles/iranian_ethnic_groups.php.
43- Janine, Zacharia, "In Turkey, Military's Power over Democracy Slips ", **The Washington Post** , 11 April 2010, in : http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2010/04/10/AR2010041002860.html, accessed April 21, 2013.
44- Kanli, Yusuf, "Is there anti-Americanism in Turkey?" **Turkish Daily News**, July 13, 2005, at : http://www.hurriyetdailynews.com/d=438&n=is-there-anti-americanism-in-turkey-2005-07-13 (accessed on 25th May 2015)
45- Krotz, Ulrich, "National Role Conceptions and Foreign Policies: France and Germany Compared. Program for the Study of Germany and Europe" , **Working Paper**, Vol. 2, No. 1, 2002, p.6 , at : https://ces.fas.harvard.edu/files/working_papers/PSGE_02_1.pdf , accessed May 15 2014.
46- Laçiner, Sedat, "Turgut Özal period in Turkish Foreign Policy: Ozalism", in **USAK Yearbook of International Politics and Law**, 2, 2009, pp. 153-205 , at : http://www.turkishweekly.net/article/333/turgut-ozal-period-in-turkish-foreign-policy-ozalism.html
47- Leigh, James, "Shia Islam and Oil Geopolitics", **Energy Bulletin**, 23rd December 2008, at: http://www2.energybulletin.net/node/47558 (accessed 11th April 2015)
48- Larrabee, Stephen, "Turkey Rediscovers the Middle East," **Foreign affairs**, July/August 2007 Issue, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2007-07-01/turkey-rediscovers-middle-east (accessed on 23rd July 2015)
49- Lesser, Ian O., "Turkey's Regional Role: Harder Choices Ahead", **Turkish Foreign Policy Quarterly**, p. 34, at , www.turkishpolicy.com/images/stories/2008-02-policy/ianlesser.pdf
50- Maleki, Abbas, **Conference on Iran's 20-Year Perspective Document and Public** , Tehran : Sharif University of Technology , May, 18, 2005 , in : www.caspianstudies.com/.../Iran's%2020-Year%20Per
51- Madan, Tanvi, "India's Relationship with Iran: It's Complicated," **Brookings**, February 28, at: http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2014/02/28-iran-india-complicated-relationship-madan (accessed on 22nd May 2015)
52- MHP party , at : www.aljazeera.net/specialfiles/pages/3c2ccefe-bc03-48f9-af61-4e1e0bcd7cc6

53- Migdalovitz, Carol, **CRS Report for Congress , Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S.views** , November 2010 , pp 6-15 , in : http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL34642.pdf

54- Minhas, Khurram, "Time to revisit Pakistan-Iran economic relations." **Daily Times**, December 12th, 2014, at : http://www.dailytimes.com.pk/opinion/12-Dec-2014/time-to-revisit-pakistan-iran-economic-relations (accessed on 12nd February 2015)

55- Mohamedi, Fareed, "The Oil and Gas Industry," USA: Institute of Peace, at : http://iranprimer.usip.org/resource/oil-and-gas-industry (accessed on 17th March 2015)

56- Nabavi, Abdolamir, The Range in Iran's Idealistic Foreign Policy: Ebbs and Tids, http://www.int-politics.com/Articles/No3/ablolamir%20nabavi.pdf

57- Nasr, Vali, "When the Shiites Rise", **Foreign Affairs**, July/August 2006, at : https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2006-07-01/when-shiites-rise (accessed on 25th August 2015)

58- Nixon, Ron, "U.S. Groups Helped Nurture Arab Uprisings", **New York Times**, 15th April 2011, at: http://www.nytimes.com/2011/04/15/world/15aid.html?_r=0 (accessed 18th May 2015)

59- **Noori, Alireza,** "Regional and International Assumptions and Realities in Iran-Russia Relations," **Iran Review,** December 2014, at: http://www.iranreview.org/content/Documents/Regional-and-International-Assumptions-and-Realities-in-Iran-Russia-Relations.htm (accessed on 15th May 2015)

60- Numbers are taken from : CIA World Fact Book (2013) , See: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html

61- Nye , Joseph S., "U.S. Power and Strategy After Iraq" , **Foreign Affairs** , 1 July , 2003, at : http://www.foreignaffairs.com/articles/58997/joseph-s-nye-jr/us-power-and-strategy-after-iraq (accessed 07 April 2015)

62- Rubin, Barnett R., and Ahmed Rashid, "From Great Game to Grand Bargain Ending Chaos in Afghanistan and Pakistan," **Foreign affairs**, November/ December 2008, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/2008-11-01/great-game-grand-bargain (accessed on 16th March 2015)

63- Sawahel, Wagdy, "IRAN: 20-year plan for knowledge-based economy" , August 2009, Issue No. 90 , in : http://www.universityworldnews.com/article.php?story=20090827175231370 accessed 24 March 2014.

64- Schott,Jeffrey J., "**Economic sanctions oil and Iran**," on 10/03/2012 , in : http//:www. house .gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf

65- Şeftali, Serhat, "Hira magazine changes perception of Turkey in Arab world," at: http://hizmetnews.com/701/hira-magazine-changes-perception-of-turkey-in-arab-world/#.VcImaLWDY_U

66- Shukair, Ali, "Former US envoy not optimistic about Syria solution," April 2015, at: http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2014/04/former-us-syria-envoy-interview-political-solution.html (accessed on 9th January 2015)

67- Taşpinar, Ömer, "The Three Strategic Visions of Turkey", **Us – Europe Analysis Series (CUSE) papers** , Brookings , march 2011 , p 4. In : http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2011/3/08%20turkey%20taspinar/0308_turkey_taspinar.pdf

68- Turkey, **The World Fact Book**, Washington: Central Intelligence Agency, at :

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/tu.html accessed 29 January 2015.
69- Taşpinar, Ömer, "Arab Spring a mixed blessing for Iran and Turkey", **Today Zaman**, at: http://www.todayszaman.com/columnist-241301-arab-spring-a-mixed-blessing-for-iran-and-turkey.html
70- The Economist, "Turkey and the Middle East : Looking east and south", 23/10/2013 , in : http://www.economist.com/node/14753776 , accessed November 22, 2013 .
71- Tishehyar, Mandana, **"**Iran-Russia Energy Relations: **From a Bilateral to a Multilateral Regional Cooperation," Iran Review,** July 2011, at: http://www.iranreview.org/content/Documents/Iran_Russia_Energy_Relations.htm (accessed on 29th July 2015)
72- Thies, G. Cameron, "Role Theory and Foreign Policy", **International Studies Association**, Compendium Project, May 2009. Available at, http://www.isanet.org/compendium_sections/2007/06/foreign_policy_.html
73- Torbakov, Igor, "Geopolitical Pressure Compels Turkey to Re-examine International Options," **Eurasianet.org**, in: http://www.eurasianet.org/departments/insight/articles/eav012203.shtml (accessed on 19th June 2015)
74- Turkey's contributions to un peacekeeping operations at : http://www.un.int/turkey/page74.html accessed 23 August 2015.
75- Tyagi, Shashindra Pal,"**India's Strategic Environment and the Role of Military Power**," Washington, D.C: *Carnegie Endowment for international peace,* August 2006, at: http://carnegieendowment.org/2006/08/22/india-s-strategic-environment-and-role-of-military-power/3add (accessed on 26th July 2015)
76- Unver, Akin, "Iran deal and Turkey: time for a soft-power reset," **Aljazeera**, at: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/07/iran-deal-turkey-time-soft-power-reset-150716094947608.html (accessed on 19th July 2015)
77- Vaezi, Mahmoud, "A Glance at Some Options for the Foreign Policy of Iran's New Government " , at : http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=en&abtid=06&depid=74&semid=604 accessed 25 February 2015.
78- Weitz, Richard, "Global Insights: Turkey's Transnational PKK Problem," **World Politics Review**, in : http://www.worldpoliticsreview.com/articles/10444/global-insights-turkeys-transnational-pkk-problem
79- Wilson, James, "Turkey and Germany: a close relationship," **Financial times**, 10/12/2010, at: http://www.ft.com/cms/s/0/5727eec8-fbd8-11df-b7e9-00144feab49a.html#axzz3kbg4HjGK (accessed on 11th March 2015)
80- World Economic Outlook Database, October 2012 , International Monetary Fund , accessed on October 10, 2012.
81- Yaşar, "Turkey after the arab spring :policy dilemma," **Middle East Policy**, Vol. XXI, No. 1, , Spring 2014, at: http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/turkey-after-arab-spring-policy-dilemmas (accessed on 25th July 2015)
82- Yeldan, Erinç, "Behind the 2000-2001 turkish crisis: Stability, Credibility, and Governance, for Whom?", pp 3-5 , In : http://yeldane.bilkent.edu.tr/Chennai_Yeldan2002.pdf
83- Yeldan, Erinc, **On the imf-directed disinflation program in turkey: A Program For Stabilization and Austerity Or A Recipe For Impoverishment and Financial Chaos? ,** 2001 , pp 3-4, in : http://eyeldan.yasar.edu.tr/TurkCris2001.PDF

84- Yesilova, Hakan,"Social Reform and Fethullah Gulen: the Cairo Perspective," Issue 72, November – December 2009, at : http://www.fountainmagazine.com/Issue/detail/Social-Reform-and-Fethullah-Gulen-the-Cairo-Perspective, (accessed on 11 th May 2015)
85- Yeşiltaş, Murat, and Ali Balcı, **A Dictionary of Turkish Foreign Policy in the AK Party Era: A Conceptual Map ,** Turkey : Centre for strategic research, No.7 , may 2013, 8-10. Electronic Version Retrieved from : http://sam.gov.tr/wpcontent/uploads/2013/05/SAM_Papers-7.pdf
86- Zurutuza, Karlos, **Inside Iran's Most Secretive Region** in **:** http://thediplomat.com/2011/05/16/inside-iran%E2%80%99s-most-secretive-region

Abstract

Turkey and Iran as the two neighbouring countries can be described as relatively comparable with regard to the geographical, demographic and socio-economic dimension. Yet, next to the numerous similarities and levels, on which they can be assessed as

comparable states, there are also multiple significant differences and dissimilarities between these two countries. These factors, both similarities and differences, account for the nature of relations between Turkey and Iran, which can be briefly described as characterised by great dynamics both regional and global.

Hence, Turco-Iran regional perspective have gone through an unprecedented period of rapprochement. Ideological and security issues that dominated the relations between the two neighbours have been gradually replaced by pragmatic considerations on each side. A number of developments both at the state level and regional level have promoted pragmatism. The ensuing improvement of Turkish-Iranian relations has been crowned by a rapidly increasing volume of economic interactions between the two countries as well as security and diplomatic cooperation on a number of issues. In addition to the upgrading of bilateral ties, the two countries' regional approaches related to the Palestine issue, preservation of territorial integrity of Iraq, Iran's right to have "peaceful" nuclear technology, etc. have ostensibly converged. However, a number of developments that took place in 2011, including the revolt in Syria, the escalation of terror activities perpetrated by the PKK, have overshadowed Turkey-Iran relations. Moreover, the Arab spring has profoundly altered the regional environment and has led to Turkey's reconciliation with the West, particularly with the United States, on a number of issues in the region including the uprising in Syria. It also culminated in the differentiation of Turkish and Iranian regional perspectives and it is this new regional context that accounts for the emerging tensions between Turkey and Iran. despite missile problems, Turkey and Iran had other reasons to cooperate, including their anti-Israeli policy and bilateral trade.

Though the Turkish dreams of a new world order based on the supremacy of Turkish Sunni Islamism have recently foundered against regional and global realities, Ankara has not abandoned its hopes for a Sunni bloc a group of satellite states paying servitude to the emerging Turkish empire. Ankara's regional ambitions also pose a major obstacle to more stable and peaceful relations across the border. Nor for that matter have the Iranians abandoned their hold on a Shiite crescent opening up to the Mediterranean Sea. These two ambitions, rooted as they are in historical sectarian rivalries, are fundamentally unbridgeable although they may recede from time to time.

The Arab Spring has intensified the historic rivalry between Turkey and Iran, two of the Middle East's most powerful nation-states. Although economic cooperation between the two countries has improved in the past decade, Turkey and Iran are increasingly at odds on number of issues in the Middle East, particularly Syria. The relationship between these two important countries presents some opportunities, as well as challenges, for U.S. interests in the region.

Thus, Turkey has used its dual Western-Muslim identity to create a role for itself as a potential mediator between conflicting civilizations. Many of these efforts have been admirable, but they have also led to a misunderstanding of Turkey's foreign policy initiatives. Sometimes what appears to the AKP government as mending ties between conflicting parties is interpreted by Western nations as condoning perverse behaviour. In the case of Iran, Turkey claims to be in solidarity with the West in putting pressure on Tehran, but its policy of economic cooperation threatens to undermine these efforts. On the other hand, neither US attempts at isolating the country nor European endeavours at diplomatic talks have deterred Iran from its nuclear ambitions or other rogue behaviour. Therefore, from a pragmatic perspective, if international pressure is ineffective and Turkey stands to benefit from engaging Iran, Ankara can make a strong case for continuing to do so. The West can take comfort in the fact that there is enough skepticism about Iran in Turkey and enough policy divergence between the two countries, that it is highly unlikely that Turkey would ever choose Iran over the West. Yet, the Western world should continue to engage Turkey. If Turks feel that their

bid for EU membership is hopeless or that the U.S. is wavering once again on the PKK issue, they could be tempted to move closer towards their Eastern neighbour.

In this sense, this compartmentalization strategy requires that both Turkey's and Iran's primary strategic interests be insulated against these risks, which is a tough job in the long run. Unlike Iran, Turkey has become a country of quick and unusual foreign policy reactions. The list of regional issues that cause troubles for Ankara is long, and that makes its foreign policy a bit unstable. In contrast, Tehran refrains from abrupt foreign policy reactions, an important difference that might give Iran an advantage. Iranian political elites likely think that they have a historic opportunity (since the revolution) to come back into the international system through legitimate mechanisms. Not wanting to lose this opportunity, Tehran acts calmly, even on critical matters. A deep examination of what Iranians say about regional issues reveals that Iran is not much concerned about Turkey's capacity to harm its interests. As a result, Iran will be the more tolerant partner in the Turkey-Iran compartmentalization strategy, lest its grand strategy of reviving links with the global Western system be at risk.

However, it is possible for Iran's rivals to engage in more aggressive policies to offset Iran's influence, and this could potentially destabilize the region. Still, upon implementation, the nuclear deal will open the door for further economic development and financial benefits for Iran's major trade partners, especially Turkey.

One the other hand, the "blocks competition," when Turkey or Iran play key roles, increases the political costs and difficulties of U.S. policies in the region, causing the United States to be unable to form a line of allies on the major Middle Eastern issues. Moreover, in some cases, Turkey and Iran may make the United States face dilemmas reminiscent of those posed by the Turks and Kurds crises.

Key Words: Iran, Turkey, Sunni, Shiite, AKP, Middle East, Nuclear deal, regional policy.

الفهرس

فهـرس المحتـويات	الصفحة
مقـدمة	14-1
الفصل الأول: الإطــار النظري، ضبط منـهجـي و تأصيـل مفاهيمي	15
نظرية النظام الإقليمي كإطار لتحليل السياسات الإقليمية التركية-الإيرانية	16
مقاربة لتحديد مفهوم النظام الإقليمي	17
نظرية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية	26
نظرية الدور كإطار تحليلي للسياسات الإقليمية التركية-الإيرانية	39

نظرية الدور مقاربة إيتمو معرفية	40
نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية	45
المنطلقات الإستراتيجية للسياسات الإقليمية التركية-الإيرانية	58
المشروع الجيوبوليتيكي الإيراني	59
توجهات إيران الإقليمية بين الثورية و البراغماتية	62
إيران و التوجه الإقليمي الجديد: ما بعد الثورية	64
مستويات تحليل سياسات إيران الإقليمية	70
العثمانية الجديدة كإطار لتحليل الأدوار الإقليمية التركية	86
أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة	95
الأبعاد العملية للسياسة الخارجية التركية الجديدة	96
الفصل الثاني:مقومات الدور الإقليمي التركي:مرتكزاته ومجالاته الاستراتيجية	103
المقومات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية لتركيا	103
النظام السياسي في تركيا	114
القدرات العسكرية لتركيا	122

بنية الإقتصاد التركي	129
البنية الهوياتية في تركيا	146
العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الثقافية و السياسية للدولة	147
الإنعكاسات الداخلية و الخارجية لأزمات الهوية	151
المرتكزات الإستراتيجية لسياسات تركيا الإقليمية الجديدة	164
مكانة تركيا الإقليمية و مجالات دورها	168
العوامل التي سهلت قبول الدور التركي الإقليمي	184
الفصل الثـالث: المحـددات المتحكمـة في الـدور الإقـليمي الإيراني	188
المقومات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية: الهوية الجيوبوليتيكة لإيران	189
بنية الإقتصاد الإيراني	203
العامل البشري و الإثنوغرافي: البنية الديمغرافية لإيران	208
الإنتماء الهوياتي لإيران	225
بنية النظام السياسي الإيراني	227
المؤسسة العسكرية في إيران	241
الدوائر الإقليمية للنفوذ الإيراني	248
دائرة الخليج العربي	254
دائرة المشرق العربي	261
دائرة أوراسيا	266
الفصل الرابع: مستقبل السياسات التركيـة الإيرانيـة وتأثيـر التحولات الدولية وانعكاساتها علـى التنافس/التعاون التركي الإيـراني	273
العلاقات التركية الإيرانية : عوامل التقارب و التنافس	274
أسس ومرتكزات العلاقات التركية الإيرانية و مراحل تطورها	274
العلاقات الاقتصادية التركية الإيرانية	281
عوامل التقارب التركي الإيراني	284
الموقف من الملف النووي الإيراني	286
المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية	291
تأثير تحولات البيئة الدولية على السياسات الإقليمية التركية الإيرانية	302
السياسات التركية والإيرانية إزاء البيئة الإقليمية المتغيرة : إدارة التحولات على المستوى الدولي	303
السياسات الإقليمية التركية في المنظور الاستراتيجي الأمريكي	304

الرؤية الأمريكية للدور التركي في الشرق الأوسط: الموازن الإقليمي	312
السياسات الإقليمية الإيرانية في الاستراتيجية الأمريكية	321
تطور العلاقة بين الإدارة الأمريكية و المنظمات الشيعية المرتبطة بإيران	323
ملامح التعاون الأمريكي الإيراني في العهد الجديد	328
القوى الكبرى في البيئة الإقليمية لإيران	339
روسيا	339
الهند	349
الصين	357
باكستان	363
الديناميات الإقليمية في الشرق الأوسط-آسيا الوسطى و القوقاز	369
السياسات الإقليمية التركية الإيرانية في دول الربيع العربي	369
الديناميكيات المتغيرة في الشرق الأوسط و مستقبل السياسات التركية الإيرانية	386
مستقبل التطلعات التركية و الإيرانية في آسيا الوسطى و القوقاز	396
التحديات الداخلية للسياسة التركية و الإيرانية	396
التحديات الخارجية للتوجهات التركية	397
التحديات الخارجية للتوجهات الإيرانية و مستقبل المكانة الإقليمية	401
الخاتمة	408
فهرس الخرائط	
خريطة الموقع الجغرافي لتركيا	107
خريطة التواجد العسكري لحلف شمال الأطلسي و القوات الأمريكية في الأراضي التركية	127
خريطة التوزيع الاثنوغرافي للأقليات في تركيا	156
خريطة الموقع الجغرافي للجمهورية الإسلامية لإيران	194
خريطة توزيع الأقليات في إيران	216
فهرس الأشكال	الصفحة

شكل (01) يوضح مؤشرات ديمغرافيا تركيا	108
شكل (02) يوضح مؤشرات بنية الاقتصاد التركي	111
شكل (03) يوضح مؤشرات عسكرية للقوات المسلحة التركية	113
شكل (04) يوضح التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد	135
شكل (05) يوضح توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات	139
شكل (06) يوضح مؤشرات جغرافية لإيران	200
شكل (07) يوضح مؤشرات ديمغرافية لإيران	201
شكل (08) يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا و إيران 2002-2013	283
شكل (09) يوضح حجم التعاملات التجارية بين إيران و روسيا الاتحادية 2007-2011	343
فهرس الجداول	الصفحة
جدول (01) يوضح المصالح الإيرانية والأمريكية المشتركة	332
فهرس التمثيلات البيانية	الصفحة
تمثيل بياني يوضح متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي 2002-2012	130
قائمة المراجع	412
ملخص البحث	440

UNIVERSITY OF ALGIERS 3

Faculty of *Political Sciences* and *International Relations*
Department of *International Studies*

Turco-Iranian regional policies

The geopolitical competition and cooperation over regional leadership

Dissertation presented for the degree of Doctorate in international studies, *Political Sciences* and *International Relations faculty, Department* of *International Studies*

Specialty: Euro Mediterranean Studies

Elaborated by:
Lotfi SOUR

Supervisor:
Prof. Ammar BOUHOUCHE

2016-2017/1437-1438